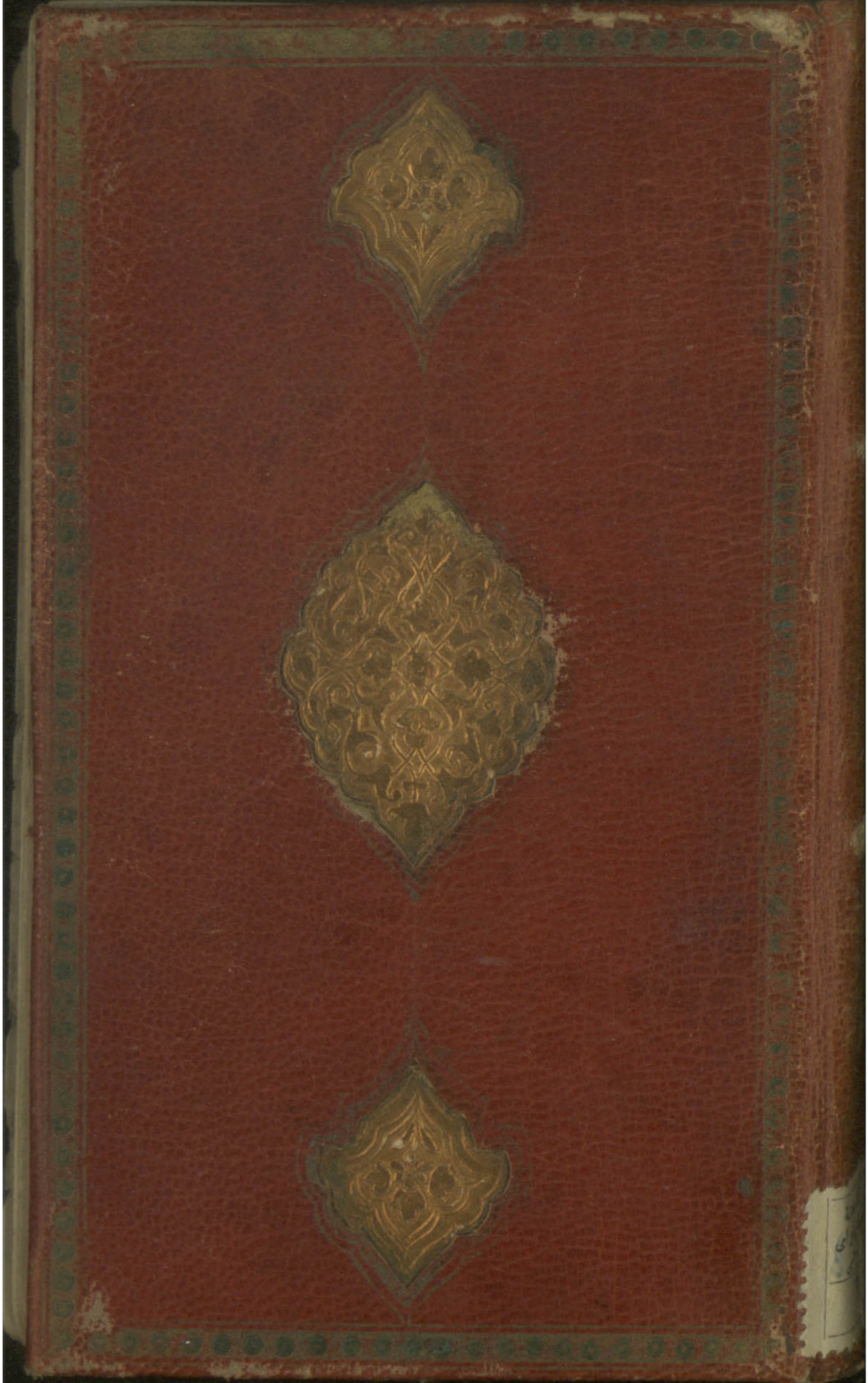

۱۱۸۲

بازرسی شد
۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: حل معضلات الاسرار

مؤلف: ارمرام نصرصدری

جلد (...۱۹۸۴...) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب
ف ۸۴۷
۱۸۸۷

خطی اهدائی
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۱۸۲

۱۱۸۲

بازرسی شد
۶ - ۳۷

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب ... اصل سخنوری ...
مؤلف ... ارسطو ...
جلد (...) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
ف ۸۴۷
۱۸۸۷

خطی اهدائی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۱۱۸۲

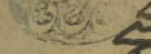

قد انتقل بالبيع الصحيح
الشرعي الى العبد
العاصي محمد ابراهيم
الحسيني
عفا الله

شرح خواجه بر تجريد شيخ

خطی اهدائ

۳

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي وفقنا لافتتاح المقال بتحميده ونهدانا الى تصدير الكلام بتمجيده
ونلهمنا الاقرار بكلمة توحيده ونفتنا على طلب الحق وتمهيده وصلوته على
المصطفين من عبيده خصوصا على قائمه وآله المخصوصين بتاييده وبعد
فكما ان اكمل المعارف واجلها شانا واصدق العلوم واوثقها بنيانا هو
المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية كذلك اشرف ما ينال بالحقيقة واليقين
من جملتها واولاها ان نوقف اليه طول العمر على قلتها هو معرفة اعلى الموجودات
المرتبة المبتدئة من موجدها ومبدئها والعلم باسباب الكائنات المتسلسلة
المنتهية الى غايتها ومنتهاها وذلك هو الفن الموسوم بالحكمة النظرية التي
تستعد بها النفوس البشرية وكان المتقدمين من الفارسيين منها
تفضلوا على من بعدهم بالتاسيس والتمهيد كذلك المتاخرون الخاضعون
فيها قصروا حق من قبلهم بالتلخيص والتجريد وكان الشيخ الرئيس ابا علي
الحسين بن عبد الله بن سينا شكر الله سعيه كان من المتاخرين مؤيدا بالنظر
والحدس الصائب موفقا في تهذيب الكلام وتقريب المرام معتنيا
القواعد وتقييد الاوابد مجتهدا في تقرير الفوايد وتجريد عن الزوايد فكتب
كتاب الاشارات والتنبيهات من تصانيفه وكتبه كما وسعه وهو مشتمل
على اشارات الى المطالب اي الامهات مشحون بتنبيهات على مباحث

الجزء

من المهمات لملو جواهر كلها كالفصوص مخزونة على كلمات تحير الكرة
مجرى النصوص متضمن لبيانات معجزة في عبارات موجزة وتلويحات
رائقة لكمالات شائقة قد استوفت المهم العالية على الاكتناه بمعانيه
واستقصر الامال الرافعة دون الاطلاع على فحاوله وقد شرحه
الفاضل العلامة فخر الدين سلك المناظرين محمد بن عمر بن الحسين الخطيب
الرازي جزاه الله خيرا فجهد في تقرير ما خفي منه واوضح ما تقصر واجتهد في
تقرير ما التبس منه باحسن تعبير وسلك في تتبع ما قصد نحوه طريقة
الاقتضاء وبلغ في التفتيش عما اودع فيه اقصى مدارج الاستقصاء
الا انه قد بالغ في الرد على صاحبه اشاء المقال وجاوز في نقض قواعده
عن حد الاعتدال فهو بتلك المثابة لم يوده الا قد حاول لذلك سعى
بعض الظرفاء شرحه جرحا وهم شراح الشارحين ان هذا لهو النضر لما
قد الزموه شرحه بقدر الامكان والاستطاعة ولم يدروا عما قد يغفلوا
ايضاحه ما يذب به صاحب تلك الصناعة ليكونوا شارحين غير
ناقضين ومفسرين غير معترضين اللهم الا اذا عثروا على شيء لا يمكن
حمله على وجه صحيح في ينفع ان ينبهوا عليه معترضا او تصريح يمكن
بديل العدل والانصاف محتسبين عن البغي والاعتساف فان
الله الرجعى وهو احق بان يخشى ولقد سالني بعض اجلة الاخلان حرسه
الاجنة الخصان وهو المجلس الرفيع ربيب الملة وشهاب الملة قدوة
الحكماء والاطباء سيد الاكابر والفضلاء بلغه الله بامانيه واحسن

منقلبه ومثواه ان اقرر ما تقرر عندي مع قلة البضاعة واورد
ما قبض عليه يدي مع قصور الباع في الصناعة من معاني الكتاب
المذكور ومقاصده وما يقتضي ايضاحه مما هو مبني على مبانيه
وقواعده مما تعلمته من المعلمين المعاصرين والاقدمين واستفدته
من الشرح المذكور وغيره من الكتب المشهورة او استنبطته بنظري
القاصر وفكري الفاتر واشير لما اجوبة بعض ما اعترض به الفاضل
الشارح مما ليس في مسائل الكتاب بقادح والملقى ما يتوجه منه
عليها بالاعتراف مراعيا في ذلك شريطة الانصاف وغاضا عما
لا يجدي بطائل ولا يرجع الى حاصل غير ملتزم في جميع ذلك حكاية
الفاظه كما اورده بل مقتصرا على ذلك المقاصد التي قصدها في
الاطناب المودي الى الاسهاب وفي ينبغي ان اشاره او مهمة بجلي
مشكلات الاشارات بعد ان اتمه وارجو ان يغفر لي ربي خطياتي
ويعذرني من بعثي على هفواتي فانه للخطايا المقترف والقصور
والعجز المعترف ومنه التوفيق واليه انتهاء الطريق صدر الكتاب

الحمد لله على حسن توفيقه واسأله هداية طريقه والهام الحق حقيقة
افاد الفاضل الشارح هذه المعاني يمكن ان يجعل على كل واحدة
من مراتب الانسانية بحسب قوتها النظرية والعملية من حدي
النقصان والكمال فان جوده الترقي من العقل الهيولاني الذي
من شأنه الاستعداد المحض باستعمال الحواس الى العقل بالملكة الذي

من شأنه ادراك المعقولات الاولية عن البديهيات بالقوة الى العقل
بالفعل الذي من شأنه ادراك المعقولات
بوجوده الانتقال من العقل بالفعل الذي من شأنه ادراك المعقولات
الثانية عن الكسبية لاسيما الابهدايته الى اسواء الطريق او في ضلالها
وحصول العقل المستفاد اعني العقل النظري الذي حاصله الكمال
الاول الهام الحق بحقيقة فان جميع ما يتعلق بمهام القوات وغير الفعل
الا احداها بالقبول ذلك الفيض من مفيضه واما العلمية فلان مهدف
النظر باستعمال الشرايع الحقة والنواميس الالهية انما يكون لتحصيل
دركه الباطن من المدركات الربوبية يكون مهد اسه وكلمة السير الصوري العلمي
يكون بالهامه واول الطالب السالك الى ربه في بدء سلوكه ان مطالبه
انما يتحصل بسعيه وكده وبتوفيق الله تعالى اياه في ذلك وهو حصول الاستعداد
متواصلا والتعب ثم اذا اتصل في السلوك على الله لا يقدر على
السلوك الا بهدايته ودعوته الى الطريق السوي واذا غلب المشهد عليه
انه ليس فيما يحاول من الكمالات الا قابلا لما يفيض عليه من الفاعل
الاول جل ذكره وظاهر انه يفتقر في كل حالة من الاحوال السلبية الى
دركه باثر او بنفسه بشرط ان يلتفت الى ما ينبغي الالتفات اليه من
الامور الكثيرة المختلفة الاحوال التي لا تحصى ومراعاة كل حالة بما
اقتضته وانما تختلف اراده بحسب اختلاف قليلا قليلا فاشتغل بالتوفيق
والهدايه والالهام عن غاية ما يتمناه الطالب من انه طالبا كان يتبدل
على انه يفيض له اذا دخل في زمرة الطالبين ان يحمله بما يتوسل

ويكون بعد لها بحسب الذهنية بالوضع فانه درك المحسوسات كما
او لاثم المعقولات بعقولنا ثانيا واذا كان قدم العلم الاول الطبيعيات
على العلم بمبادئها فالعلم بمبادئ الطبيعة وما يحرج الامور العامة
هو تسمى علم ما قبل الطبيعة لان الاعبار من وعلم بالمبادئ الذاتية
وهو العلم الاول واذا قدم اعتبار اخر على علم الطبيعة وغيره
من العلوم وذلك لكونه مشتملا على بيان اكثر مبادئها الموضوعية فيها
والعلم بالمبادئ اقدم من العلم بالمبادئ وانما عرض الشيخ بهذا
هذا التقديم الاول سبق لان الضرورة عايرة الى العلم الا الطبيعة والمعرفة
الاولية لا يحس عليها قبل علم الطبيعة عرض على قبل الطبيعة ولو كان الشيخ
الاعتبار الاول العالم وافيلها واذكره الفاضل الشارح كون الالهي
متاخرا عن الطبيعي في التعليم بحسب الاغلب الا ترى الشيخ لما اثبت الاول
وصفاته تعالى عن الطبيعيات صار الالهي معدا ما وكما بها
بدا بالوجهين ولاجل ذلك سماه بعد الطبيعة كلام غير محصل لان
ولان الشيخ اثبت الاول وصفاته في هذا الكتاب بالبراهين التي هي اعلى
من الحكماء الالهيين في سائر الكتب واما اثبت بعضها وترك
الباقي وخلط احد العلمين بالاخر حيث اثبت بعض صفاته تعالى في اثناء
النهج الاول في عرض المنطق قوله في عرض المنطق وهو
في بعض النسخ اي فصل في عرض مطول لان النهج فيه **قوله** المراد
من المنطق لسان هنا لكون علم الالسان جميع قوانين عامة بين الاوساط

مع التوفيق للخوض في الطلب والسلوك ليسهل ما يرجوه من الهداية
والالهام ليتم بهما الوصول الى المنتهى فاز المطالبة **قوله** ونتم
يصح عن المصطفين من عباده لرسالته وخصوصا عند مجرده والله
انها الحريص على تخصيص الحق بالمهد الذي تهدي الاسارات
والتنبيهات اصولا وجملا من الحكم ان اصبت الغطاء ذلك سهل
عليك تفريعها وتفصيلها **اقول** الفروع لاصلها كالجزئيات
لكليتها مثاله زيد وعمرو للانسان والتفصيل الجملة كالاجزاء
لكلها مثاله رجل والمشترى للمشتري فالفروع غير موجودة في
الاصل بالفعل بخلاف التفصيل الموجود في الجملة بالفعل ولما
لم يكن مذكورا منها بالفعل بخلاف الموجود في الجملة بالفعل ولما
الفروع الا بالفعل بخلاف المعرفة زائدة والاصل وهو المسمى
بالتفريع فذلك قال سهل عليك تفريعها ولم يقل طرا ان
لكثرة وقوعها **قوله** وبتتمة من علم المنطق ومتصل جعله الما علم
الطبيعة وانما قيل الاشياء بالمنطق واجب لكونه آلة تعلم
سائر العلوم وانما الطبيعة فهي المادة الاولى لكل ما هو فاعني
بجسم الطبيعي ومركبه بالذات والعلم المنسوب اليها هو العلم
المسمى بالطبيعيات لا العلم الطبيعة نفسها فانها اصل مسائل
العلم المنسوب الى ما فيها وسائر الطبيعة من المحمولات
انما يكون فيها في نفس الامر فعلة بالذات والعلة والشرف

بيان مهيته المنطق والثانية بيان الحاجة الى الغرض منه ولما
استدرت الثانية الاولى عرفها كما حضها القصد لاشتمال
بيانها على السابق فالمنطق الالهي وهو الغرض منه كونها
الانسان الالقصد مراعاتها في امر فضل ذكره فهذا رسم المنطق
وقد يختلف الرسوم الشيء باختلاف الاعتبارات فانها ما يكون
بحسب ذاته فقط ومنها ما يكون بحسب ذاته مقابلة الاغيره كفضله
او فاعله او غايته او شيء اخر فهذا رسم الكوزانه وعاء صنوبري
او خزفي ذلك وكذا وهو رسم بحسب ذاته وبالقياس الى الشبيه بها
وهو رسم بالقياس الى مغايته وكذا في سائر الاعتبارات والمنطق
علم في نفسه والة بالقياس الى غيره من العلوم ولذلك عرف الشيخ في
موضع اخر بالعلم الآلة فلا يحتاج كل واحد من الاعتبارين الى رسم لكن
احضرهما تعلقا فان الغرض هو الذي باعتباره قابله الغيره فرسمه
ههنا بذلك الاعتبار والنزاع فيه هل هو علم ام لا ليس فانه يقع بين
المحصلين لانه لا اتفاق صناعة متعلقة بالنظر في المعقولات
الثانية على وجه يفضي بحسب شيء مطلوب فما هو حاصل عند
الناظر او بعض عن ذلك والمعقولات الثانية هي العوارض
التي تلحق المعقولات الاولى التي هي حقايق الموجودات واحكامها
المعقولة فهو علم بعلوم خاصة ولا يحتاج ان علما ما وان لم يكن
واضلا يحت العلم المعقولات الاولى التي تعلق باعيان الموجودات

او هو ايضا علم اخر خاص بهاس للاول والقول بانه الله العلوم
فلا يكون علما من جملتها ليس بشيء لانه ليس الة لجميعها حتى الاولى
بل لبعضها وكثير من العلوم الة لغيرها كالنحو للعربية والهندسة للمساحة و
الاشكال الذي يرد في هذا الموضع وهو ان قد كان في كل علم
محتاجا الى المنطق لكان المنطق محتاجا الى نفسه او المنطق اخر يحل
به وذلك لتخصص بعض العلوم بالاحتياج الى المنطق لاجمعها و
المنطق يشتمل اكثره على اصطلاحات عند علمها واولياتها
يتذكر وتعد لغرها ونظرات ليس من شانها ان يغلط فيها كالاولية
التي يبرهن عليها في جميعها عن يحتاج الى المنطق وان اصح في شيء
عن سبيل التذكرة الى قوانين منطقية فلا يكون ذلك للاحتياج
الى الصنف الاول فلا تدور الاحتياج الستة واما قوله الة قانونية
فالالة هي ما يتوقف الفعل على فعلها الغرض منه بوسط والقانون
معرب ريدس الاصل وهو كل صورة كلية يعرف منها احكام
جزئياتها المطابقة لها والالة القانونية غرض عام للمنطق وضع
موضع الجنس وباقي الرسم خاصة له وكلاهما عارضان للمنطق
بالقياس الى غيره واما قال فقصد مراعاتها لان المنطقي قد يفضل
او لم يراع المنطق واما قوله عن يفضل في ذكره فالفضول ههنا
موقعان ما يوصل الى المنطلب وذلك يكون اما اخذ بسبب لما لا سبب
له او يفقد السبب او اخذ غير السبب مكان السبب قوله واغفل

بالفكر ههنا ان نسم هذا العلم وذلك لان الفكر يطلق على حركة
النفس بالقوة التي لها تقدم البطن الاوسط من الرباع المسمى
بالمدورة اذ حركة كانت والكائن تلك الحركة في المعقولات واما
اذا كانت في المحسوسات فقد يسمى تخيلا وقد يطلق على معان اخص
من الاول وهو حركة من جملة الحركات المذكورة متوجهة النفس بها نحو المطلب
مترددة في المعاني الحاضرة عند طالبه مبادئ ذلك المطلب المنتهية
اليها المارة بها ثم ترجع منها نحو المطلب وقد يطلق على معنى
ثالث هو حركة من المادة وهو الحركة الاولى وصفة وغرض يجعل
الرجوع الى المطلب جزءا منه ولما كان العرض منها هو الرجوع
الى المطلب والاول هو الفكر الذي تعد له خواص نوع الانسان
والثاني هو الفكر الذي يحتاج فيه في جزئيته جميعا الى علم المنطق وكان
هو الفكر الذي استعمل في ادراك المحسوس على ما سلف ذكره في النمط
الثالث فخصص الشيخ لفظ الفكر ههنا بالمعنى الاخير المعاد ذكره

قوله يكون عند اجماع الانسان يعني بالحركة الاولى المبتدأ بها
من المطلب الى المبادي والثانية المنعطف بها من المبادي الى المطلب
جميعا والاجماع هو الارتباع وهو بضم العزم قوله ان يستقل
عن امور حاضرة في ذهنه يعني بالحركة الثانية الى الرجوع عن
المبادي الى المطلب بعد الحركة الى المبادي عن بعضها الاول
فلما سيتفق لانها يكون حركة نحو غاية غير متصورة وقد نص

على ذلك المعلم الاول في باب اكتساب المقدمات من كتاب القياس
والحاصل ان وقوف الحركتين جميعا بالثانية الى الاخير والتقل الثانية من حركة
تقصير بعض الفكر او لاوة تقصده بقوله ههنا ايضا نوع الفرق بين
ما يكون عند الانتقال وحرة عن الانتقال ثم حصل الحركة الاولى او ارادوا به
وسيأتي ما يحتاج فيه الى النطق والثانية طبيعية وكما احدهما الاحتياج معه
اليه وكذلك حفظ يطلبه او تأمل مع ضبط او قرأه وانا قال عن امور
حاضرة ولم يقل عن علوم او ان كانت الظنون ونحوها مما يكون مبادئ
وانما قال عن امور ولم يقل عن امر واحد لان المبادي التي ينتقل عنها في
المطالب انتقالا صناعيا انما تكون فوق واحد وهو احد اجزاء الاولى
الشارحة ومقدمات باب البرهان عن مشتبين قوله متصورة او
بها فالمتصور هو الحاضر في الذهن والمصدق هو الحاضر بمقارنة الحكم
ويقسمان جميع ما يحضر الذهن قوله تصديقا على الاطلاق او وضعا
وليسا الشك المحض الذي لا رجحان معه لاحد طرفي النقيض على الآخر
بسلم عدم الحكم فلا يقارن بل يعدم الحكم وفاعل التصديق يقارن
ايقاعه وذلك هو الجهل البسيط والحكم بالطرف الراجح اذا قارنه
الحكم بامتناع المرجوح او لا مقارنة يقارن بجوازه والاول هو الحكم
والثاني هو الظنون الصرف والجازم اذا ان معتبر مطابقته للخارج
او لا معتبر فان اعتبر فاما ان يكون مطابقا او لا يكون والاول ان امكن
للحاكم ان يحكم بخلافه او لا يمكن فان لم يمكن فهو المعلوم ويستحيل

الجزم والمطابقة والثبات ولم يمكن فتوى الخارم المطابق للواقع الثابت
وهو اعتقاد المقلد وانكار الغير المطابق هو الجهل المركب وقد يطلق الظن
بازاء اليقين عليهما وعلى المظنون الصرف فحينئذ اما عدم الثبات وصحة
اوعدم المطابقة اوعدمهما وعلى الوجوه فيه تقسيم ما بعتبره ومطابقة
لخارج اليقين وظن والا لاعتبر فيه ذلك ولم كان للاخ عن اطلاق الطرفين
فانا لم يقارن تيقنا اوانكارا والاول يفهم العلم عام اطلق عليه
الجمهور اوخرج تسلمه طائفة والخاص تسلمه شخص اعلم اوتعلم اوتابع
واثاره يسير وصعافة بالنسبة الى العلوم ويتبين على السائل ومنه ما يضعفه
القايس الخلقي ولم كان منافضا لما يعتقده ليثبت بمطلوبه ومنه
الامر المجيب الجدلي وقد تنت عنه ومنه المقول على القائل لسان دون
لم يعتقده كقول من يقول لا وجود للوكر مثلا فان جميع ادلته ليس تنتجا
وان كانت الاعتبارات مختلفة وقد يكون حكم واحد لشيئين باعتبار ووصفا
باعتبار او مثل الامر المجيب القايس الى السائل والمراد بتعدي التسليم
عن الوضع ما مثل الانازع فيه من المسلمات والوضع عن التسليم ما مثل
ما وضع في بعض الاصول المختلفة وقد يطلق الوضع باعتبار اعم من ذلك
فيقال لكل دار يقول به قائل او يفرض وبهذا الاعتبار يكون
اعم من التسليم وغيره وما ذهب اليه الفاضل الشارح في تفسيرهما وان
الوضع ما ليه الجمهور والتسليم ما له شخص واحد ليس بمعارف عليه باب
الصناعة واقسام التصديقات بالاعتبار المذكور من على وظني

وضعي وتسليمي لاغرو مبدء البرهان علوم مبادي الجدل الخطابة
والسفسطة هي الاقسام الباقية فاذا الشعر فلا مبادي تحرك التصديق
الا بالمجاز ولذلك لم يعرض الشيخ لها وانما الشيخ تحرف العبارة في
قوله علميا او ظنيا او وضعيا لتباين العلم والظن بالذات وتباينهما
للوضع والتسليم الاعتباريين ولم يات تحرف العبارة في قوله وضعيا
تسليميا للقياسين بها في بعض المواد وقول الفاضل الشارح قدم الظن
على الوضع والتسليمي لتقدم الخطابة على الجدلية والشعر فاسد
الظن بالاقسام الثلثة الباقية لما علم اليقيني من مبادي الصناعات الا
لم يحل على الظن الصرف حتى يستقيم تعليل تقديم الظن والاطلاق التقييد
واما قسم الشيخ التصديق باقساره ولم يقسم التصور لان اقسام التصديق
اليها انقسام طبيعي لان القياس الذي ادرك بعض مبادي الاقيسة
المؤلفة منها يحب الصناعات المذكورة واما التصور فلا يقسم لها
اقسام لكن يمكن تقسيم مثلا الاذاذ والوضيء او الجلخ والقضيء و
غيرها اقساما عرضيا والقياس الذي فان الذاذ لشيء ويكون
عرضيا لغيره بخلاف المادة الخطابية لا يصير بالسبة والتعليل
الفاضل الشارح بان التصور لا قبل القوة والضعف والتصديق
يقبلهما فاسد لان التصور لو لم يقبلهما لكان التصور بالحد الحقيقي
كالمتصور بالرسوم ولا شك وانا نا علم ان هذا من زلات الاقدام في
التصورات انها لا يمكن لم يكتب قوله الامور عرضية فيه

يعني المطلوب لا يكون معلوما وقت الطلب فان الحاصل لا يستحصل فان
انكم فرتم الفكر لما تحركم لمطالب الى المبادي والعود اليها فكيف تحرك
عما لا تحصر عند المتحرك وبم يعرف انتهاء المطالب لزم ان لا يكون معلوم اصلا
اجيب ان المطلوب يكون ما حزاز جهر عن حازم خمنه والخمان مغايرا ان كان
الجهة التام فحصر مطلب وعن الجهة الحصر تحرك عنه او لا نوقف انه المطلوب
والسبب ذلك اختلاف الادراك بالضعف والقوة والنقصان و
الكمال فالمطلوب تصور بوجه ما ادراك ناقص يطلب استكماله والمطلوب
معلوم الجهة وقد يحكم عليها قوله وهذا الاسعال لا يجري فيما
يعرف فيه وجهه ربما الاسعال المحكم عن المبادي الى المطالب وقد ذكرنا
ان المبادي لكل مطلوب انما يكون فوق واحد ولا يجعل جزء الاسعال
الكثرة من واحد الا بعد ضرورتها عند واحدة لان ذلك النزاع ان المنع
الواحد له عدد واحد او التاليف بوجعل الاشياء الكثيرة شيئا يمكن
ان يطلق عليه الواحد بوجه ما فانما يعاون لما المطالب بالتاليف
والتاليف المراد بها الموضع لانا لم نجد من يعرض لان يكون بعض اجزاء عند
البعض وضع ما وذلك هو الترتيب وليس يعرض لجميع الاجزاء صورة
او عارضها بسببها توطها واحد وهي الهيئة وهي مناخرة بالذات عن الترتيب
كما هو متاخر عن التاليف فاذن لما لم الاسعال من ترتيب وهيئة
لمبادي التي ينتقل منها الى المطالب وكان قد يكون لمبادي الهيئة الواحدة
امر ترتيب وهيئة على التباين المذكور قوله وذلك الترتيب والهيئة

قد يقع لاجزاء صواب الترتيب في القول الشارح مثلا
لم يقطع الحبل او لم نقطع الفصل وصواب هيئة لم يحصل الاجزاء صورة
واحدة يطابق بها صورة المطلوب وصواب الترتيب في مقدمات القياس
لم يكون الحد وفي الوضع والكم عن ما ينبغي وصواب الهيئة لم يكون الربط
منها في الكيف والكم والجهة عن ما ينبغي وصواب الترتيب في الشكل
لم يكون اوضاع المقدمات فيه عن ما ينبغي وصواب الهيئة لم يكون
من ضرب صحيح والفاسد في الباب لم يكون مختلف فيه وهذا يشتد
الاصابة وعدمها الى الصور وحدها دون المواد فان المواد الاول
يجمع المطالب من التصورات والتصديقات العامة لكل
الصواب والخطأ ما لم تقارن حكما واستعمال المواد الى المطالب الخطأ
لا يعد خطأ سوء ترتيب وهيئة اما الخطأ من بعض الاجزاء الا بعض ما
يعاونها لان الخطأ فانما المواد القريبة الاقرب الى هي المقدمات فقد يقع
الخطأ فيها لنقصها دون الترتيب والهيئة الاخريين بها وذلك لما فيها
من الترتيب والهيئة بالنسبة الى الافراد الاولى قوله وذكرنا ان يكون الوجه
الذي ليس بصواب شبيها بالصواب او موجبا ان نشبه به باعتبار الصور
وهو انما يصواب هو القياس والشبيه هو الاستقراء لان استعمال
جزئيات لكليها كالقياس يعاون بكل الجزئيات واللوازم
ان نشبه به هو التمثيل فانه يراد بالجزئي الواحد الخفي لاثبات الحكم
المشترك لهو هم مشاركة جزئيات له ذلك حتى يظن انه استقراء

واما باعتبار المواد وحدها اعني القريبة فان المواد الاولى لا توصف بالصواب وعدم الصواب كما عرفت الصواب منها هو القضايا الواجب قبولها لشبهها برؤوس المسلمات والمقبولات والظنيات وعدم وجوب احوال المشبهات الاولية واللوازم البينة بالمشبهات بالمسلمات واما باعتبار هيئاتها فصواب هو البرهان والشبيه به هو الجدلي والخطأ مرجوحه والسفسطي مرجوحه واللوازم البينة بالمشاغبة منها جدلية كالسفسطي شبيه البرهان والفاسد الشبيه بالجدلي والخطأ بالصواب وجعل الشبيه بالمغالطي واللوازم البينة بالمشاغبة وعلم على ذلك لم يكن الجدلي مرجحا لشبهه للمشاغبة ولم يسم انتهى جدلا **قوله** فالمنطقي علم يعلم منه ضروب الاستدلالات المأمور بحصولها في ذهن الانسان المأمور بتحصيلها **هذه** الالف اخر الاشارة برسم المنطقي يجب ان تراعى بالقياس الى اخره فالعلم جنسه والباقي فصل الخواص وانما اخر هذا الرسم الى هنا الموضع لان هذه الخاصة اخر الاشتمال على بيان الاستدلالات الجيدة والرديئة لم يكن منه فلذا يتأخر بها وقوله يعلم وفي بعض النسخ يعلم منه ضروب الاستدلالات والاول يقتضي حمل الضروب على الضروب الثلاثة التي هي كالقوانين وبيانها المسائل المنطقية والثاني يقتضي حملها على جزئياتها المتعلقة بالمواد على ما هو مستعمل في سائر العلوم وانما كان علم يعلم منه ضروب الاستدلالات ولم يقل علم ضروب الاستدلالات لان المقصود هو

الاصابة في الفكر كما تقدم والعلم بضروب انما صار مقصودا بالقصد الثاني لان الاصابة بمعظم امرها انما تحصل بالتفاصيل الشاقة فاذا زاولها المنطقي علم بعلم منه ضروب الاستدلالات والطب علم يعرف منه احوال بدن الانسان لان الكتب التي يستعمل المنطقي فيها كما مر في الفصل الاول من العلوم والكتب التي يستعمل الطب فيها امران هو نوع الانسان وقد يخلص العلم بالكليات والمفردات والجزئيات **قوله** واحوال تلك الامور العلم بهيئات تلك الامور معقولات او ما هو احوالها معقولات بانه وهو ان كان ذاته فموضوع ومحمول وموضوعه وجانبه وان كان محمولا فالعلم به غير مقصود بالقصد الثاني لان ضروب الاستدلالات انما تعرف بدونه **قوله** وعدد اصناف مراتب الاستدلالات منه جاز ان يكون الاستفهام واصفا للبيان كما قال ابو العباس المبرد من القبيحات الرائحة والجرد والشامة والناقة فاضيا ما يستدل به على اصناف امور اولى غير الاولى والتعرف المستعمل في الصناعات وما لا يستعمل اصلا ظهور فائدة العجب لغير العاقل الشاعر الجدلي والخطابي المستقرأ والمتصل والمعرفة والخفاء التخييلي والجدلي الاستقرائي عما ليس منها **قوله** وكل تحقيق يتعلق بمراتب الاشياء حتى ما ذكر منها اعني بكل شيء كل تحقيق اي كل تحصيل او اثبات على وفاق اقدم في الترتيب بالذات كالمرتب الاخص في التأليف لان

وجه التاليف من شانها وضع اعقلاء او حسام غير رتب فان ادرك
لا يكون به ربما لا تعرف الرتب بل بان الرتب المعين سلم التاليف
المعين والتاليف المعين لا يستلزم الرتب المعين بل يستلزم رتبا ما
ما يمكن وقوعه في تلك الاجزاء مثلا التاليف من اب ج يمكن ان يقع
على هذا الرتب ويمكن ان يقع على رتب ب اج او غيره فما كان
والمراد ان كل تحقيق متعلق برتب على كل تاليف فانه يحوج الى معرفة
المفردات التي هي مواد الرتب والتاليف لان اختصاص الرتب
المعين بالتاليف المعين انما هو لمادة دون ما عداه مما يمكن وقوعه فيها فما يكون
من قبل تلك المواد واحوالها وليس المراد من قولهم كل تاليف يفهم منه
من كل واحد منها وتحقيق موصوف بالمتعلق لكل واحد من التاليف
المعين وهذا المعنى هو المراد من ان كل تحقيق متعلق برتب على مادة
المعنى هاهنا كذا وكذا فانك بعد ان علمت ان عدد الاشياء المعروفة
المفردات ليست من الرتب بل اعم وهو التاليف **قوله**
فذلك التحقيق يحوج الى معرفة المفردات التي يقع فيها الرتب
والتاليف يدل على ان ما به التاليف الخاص وقد وقع لفظ
كل في قوله بكل تاليف زيادة ولعله من النساخ **قوله** لان كل واحد
من هذه الوجوه الخمس لا يصح ان يعد فيها اذ لا يخلو معقولات
اولا وطبايع الاعيان الموجودات من حيث هي معقولات ثانية
متعلق بالفلسفة الاولى بل من حيث متعلق فيها الاغراض **قوله** وذلك

ان موضوع المنطقي لما ان يراعى احوال المعاني المفردة من حيث
منها ادراكات التاليف **قوله** ان تاليف صنفان اول فان الاول
يقع في الاقوال التي هي مقدمات القضايا او اجزاء مفردات يذكر احوالها
الصورية التي هي نحو جوهرية والمادية فيما يعرض في التصديق او اجزاء
قضايا هي مفردات يقيس البها وهو الغاية التي لاجلها
احوالها الصورية فاريد بالمنطق ان يشتمل على النهج الثالث والرابع والخامس
من هذا الكتاب والمقالة الثانية وبحث القضايا من الثالثة ويشتمل عليها
النهج السادس **قوله** ولان بين اللفظ والمعنى علاقة والمعنى وجوه في
الاعيان وجهة الاذهان وجوده العبارة ووجوده الكتابة
الكتابة دال على العبارة والعبارة على المعنى الذهني والذهني وضعيان تختلفان
باختلاف الامم والذهني على الخارجي والطبيعة لا يختلف اصلا بين
اللفظ والمعنى علاقة غير طبيعية وذلك قال علاقة لان العلاقة الحقيقية
هي التي بين المعنى والعين **قوله** وربما اثرت احوال اللفظ
احوال المعنى الانتقالات الذهنية فيكون اللفظ ذهنيا وذلك يوضح
العلاقة المذكورة في الاذهان فلهذا السبب راعت الاحوال التي هي
بالالفاظ المتقسم اليها المعاني ونعني بالمعاني معنى ما والا فغير
طائل ليوضع للالفاظ مشتركا بين اشتراك الاسم مثلا كالجون
للعاني لاشتمال الالفاظ الدالة عليها **قوله** فلا يلزم
المنطقي ان يراعي جميع اللفظ المطلق من حيث هي عليه

التصديق لما ان يعلم فقد كون النقطة فوق اصل الغاية التي
لورقة الدوارة الغاية من كل دائرة وهي التي تماس المقعر والمحدب
بخط مستقيم متصل ما خرجت عليه لا يتماسه ويسمى الخط الذي صنعها
ويشبه الراوية لضيقها القوس والزاوية يسمى كل واحد منهما متصل
بها وراء القياس البها ما بين سطح الاكر وسطح الدائرة الذي
محيطها بالزوايا الثلث الحادة والمنفرجة والقائمة ومنصف الشكل
المستدير الاضلاع الذي يحيط الضلعان بكذا
هذا النقطة فوق اصل الغاية الزاوية الحادة
ساوى ربعها فاما قوله يحيط ويسمى الشكل بكذا وكذا اضلاعا
احد الضلعين اربعة والاخر ثلثة فالمثلث يكون عدة اضلاعه خمسة و
عشرون ضلعا وتجمع مربعها وهما ستة عشر وتسعة ومربع ذلك
في الشكل المعروف بالمربع وهو السابع والاربعون في المثلث الاول
من كتاب الاصول واما قال في المقصور المجهول الذي عرف وفي
المجهول الذي يعلم لان المعرفة والعلم كما يقسمان الى الكلي والجزئي
فقد يقسمان الى الادراك المسبوق بالعدم او الى الاخير والادراك
هو الشيء واحد يحل عليهما عدم والمعلوم عند الاعتبار والمدرك
الا يعلم بالمعارف وقد يعبر بالعلم وقد يقسمان الى البسيط والمركب
وذلك لتعرف فيه معنا ما يقول عليه فلهذا الاعتبار اخترض
التصور بالبسيط والتصديق بالمعرف وقد يقسمان

فكرة بالعلم قوله فالسوك الطريق ومادة العلوم وكذا ما ذكر
ان تصور المحصل وما ذكر ان التصديق محصل وقد جرت العادة ان
يسمى الشيء الموصل الى المقصود الطريق لاستلزامه قصد وقد يسمى بعض
المقدار وكذا ما عدا المقصود التام والبقية من التصورات ان قصد وطريق
واعلم ان هذه مباحث من الكليات والرسم من العوارض والحد من
المنع وقد تكلموا في جنس الشيء حده وعده الشيء ظروف ما ليس الظرف
لا بد وسع ان يدخل فيه غايرج او يخرج عنه داخل والرسم هو الذي
يمكن ان يعرف به الشيء ويدل على تميزه عن جميع ما عداه من الاشياء
شرح الاشارة وعرفوا بانه قسم المعرف بكنهه او جزئه او ما يساويه
وكذا حده ورسمه وقد يعرف الرسم بالاعم قوله والمعرف الموصل
الى التصديق انما جعله قسما ورسما لان قد يكون المعرف قولا
شارحا فقط وقد يكون قياسا مؤلفا من مقدمات يقينية او ظنية او
شبيهة بالحق او مشهورة او مسلمة او مقبولة او مخيلة او مركبة
من بعضها او من الكل والاول يفيد اليقين والثاني الظن والثالث
اثبات علمي والاستقراء فصد الفرق قد يتفق استعمالهما
لما يقتضيها كحجر مارض للارض والمستعمل عقيب الخبر ثانيا
فحينئذ يحصل الكلي قوله وكذا حده التحليل ليس الفقها
قياسا لان الحد يحوز ان يكون جزئيا كذا الحكم قوله ومنها يحصل
الى المطالب فلا يجب ان يكون مطلوبا الا ان يحصل من علوم
يريد بالمحاصل المعلوم ما ان ذكر المطالب موجودا قوله ولما
سبق انه اذا كان المعلوم الا بالتفطن بجزئه

جميع اللوازم قال انه غير مشاهد وقد اشبه منها باطلاق الناس
عليه لكن ربما لا يكون مشاعا فالاخر فاصح الا نقول على الوجه وهذا
يصح على القطع بعد الفحص لان الاصل عدم الناسخ الا ان يقال
والحق فيه الزام الجواب بوجوب الفحص عن الناسخ الا ان يقال
يستعمل على ما يشمل الاشارة بقرينة الزام الفحص فتدبر والله اعلم
لم يسجل الحدود والرسوم الناقصة كما مر عن ابن ادريس
منبهات الحدود ذات الالزام كما يأتي الاشارة الى الحد الذي
ان الشكل المحدود عند المصنف ليس معناه الهيئة بل هو الشكل
والذي يدل عليه قوله الشكل الذي تراه اذا وقفت عليه فانه يشمل
سواء كان هو نفسه بعض الشاخص او كان في نفسه امرا وراء الحي عرض بعد
مباشرة الشاخص لعل الشيخ اورده هنا لسوق الكلام الى الاسم
المعرف لمحل الشكل الذي هو هذه الهيئة فتأمل وقوله من غير مباشرة
المواطاة ومعناه كما مر ان الشكل الذي وقفت عليه حسبما تراه
اذا شكل سواء كان ذلك الشكل نفسه بعض الشاخص او الشكل الذي
في نفسه امر الملصق به او الشكل المنتقش عنه فهذا الجدار مثلا
مشكل بالشكل المرئي وهذا الشكل ليس نفس الجدار ولا الاثر
الموضوع عليه وبعبارة اخرى مر ذكره وابن ادريس عبر عن هذا الشكل
بالرسم وهو الذي عبر عنه الشيخ بالشاخص وقوله على ان يكون
شيئين متغايرين مضاف كما مر الى قوله منها الاشارة كما هو الصحيح
النطق الفاضي فيما لا انسان الذي يعبر منها الفاضي عن الناطق

مع ان الجملة مرضوعة محل لكان هذا الاسم وشبهه انما سمعنا
لها وذلك كمعنى قولك كاتب في نفسه معنى انشاء وعلى ان يكون شيئا واحدا
بالمغايرة الاعتبارية كما سبق فالمضاف الى الشكل الذي تعبر عنه
المجموع المنشئ هو اصل وهو الجموع وهو مرضوعا كان المجموع مرادا
وهو مجردا عن الشاخص كما في مثل المثلث شكل او حاصل مجموعا كان
المرضوع بازاء الشاخص وهو كما في مثل الشكل مثلث وهو معنى قولك
في نفسه امرا وهو نوع اخر من الجعل يسمى جعل الاشعار وهو كما ذكره
كما يأتي هيئة الجسم والجعول ركب محل وهو هيئة الوضع
بل محل معنى لفظ هو كما في الجسم وبياض او لسوس نسبهم كالابيض محل
المواطاة عليه كما في الجسم ابيض فالجعول المحقق هو اذا
اللفظ المفرد والمركب اعم من اللفظ مفردا ومركبا كما
واللفظ المفرد هو الذي لا يراد بجزء لفظه دلالة على جزء معناه حين هو مجرد
كعبد الله اسما لعبد الله حاكيا عن ذلك سواء كان اسما لشخص
كزيد عبد الله علما لشخص بعينه او لا كما في قولك عبد الله صفة لشخص
جرى على موصوف او قولك عبد الله اسم لمعنى ما وعبد الله فعل
ماض او امر او مركب كما في المفرد وليس قولا مفردا
تام وهو الذي كل جزء من لفظه ان لم يدل دلالة على جزء معناه
المنطق فيه وهو الذي يدل على معنى غير معين في زمان
معين من غير تعرض لشيء من ذلك كحيوان الذي هو جزء انسان

لولا يفتقران بها دلالتها وتقدمها او تغيرها ودعك الان من
الموجودات فانها بينة هو الجوهر وقد ابرز والعرض من الصفات
معقولا بنفسه وهو الزمان ومعقولا بغيره وهو الصفة وذكر في الافعال
دال بنفسه ودال بغيره والاخير هو الحرف وهو الاداة والاول اعني
يقسم قسمان اعوان بها التعلق بزمان ممتد مع الاشارة الى التجدد
عن ذلك دالا بغيره هو الاسم والاول هو الفعل وقسمه المنطقيون
والفعل غير النحاة اعم منه عند المنطقيين فانهم يسمون الكلام الموضوع
للاخبار كقولك اضرب فعلا فعلى هذا فصول الفعل ثلاث وصول الاسم
والحروف لعدم دلالتها والاعدام يعرف بالملكات من غير العكس فلذلك لم يذكر
الشيخ عند ايراد الفعل او هو مقارن بإحدى الازمنة الثلاثة وذكر الاكثر
دال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان معين من الثلاثة والفعل لا محالة يعود
الجنس اعني الاربعة المشتركة والاستقلال في الدلالة المشتركة بين الاسم
والفعل ان كون مدلوله موجودا في الخارج بحيث يصير به الفاعل بالفعل
ميسورا وقد يكون كون الشيء في الوجود او عروض المعنى له فهو في نفسه
والمعقول الاول بالاخير لانه لا يعقل شيء عروض شيء له الا بعد تصور
والمراد بقولهم بحيث لشيء غيره ما ذكرنا ان الاسماء المتصرفة بالاعراب
والصفة هذا الذي ذكرنا فصار زمان خارج عن الاسماء
على نفس الزمان كالوقت منها ما يدل على اجزاء الزمان كالصبح ومنها
ما يدل على بعض الاجزاء زمان كالضحى والاصيل

وبعضها لا يدل على زمان المعين الذي يحصل المعرفة اما ما يعين زمانه بحيث يحصل
المعرفة نحو الفعل الماضي والمراد بتوقت زمان معين هو الشروع والانقطاع
او دلالة الشيع على جزء من اجزاء الزمان لا سيما الفعل الذي يعبر عنه بالوقوف
الا بالازام والتمام والفعل التام ما يتوقف الفعل الخط منه وبه ان الشيء
على معنى يستقل بنفسه ومعنى الشرط الاخير وبه ان الامر الذي يتصل
والاضافة الناقصة ما يفتقر في الدلالة على معنى في غير الماضي والمضارع
كان زيدا قائما وان زيدا يسمى المنطقيون كلمات موجودة وقد علم ان
الفعل البسيط اعني الخبر عن الاسم الذي يسميه المنطقيون الا الرابطة
لاشتمال الكل الاخير على الضمائر وهو ظن ما يسميه النحاة فان قولنا
قام زيد يحتمل ان يكون قام خبرا عن ضمير هو عائد الى زيد وان
كان خبرا لزيد وهو بعيد فانه لم يجر للاسم ذكر فيستعمل
لا يستدل بقرينة بها الخبر عن الاسم لفظ مفرد دال بالصيغ
على معنى يستقل بنفسه في الفهم وهو غير زمان معين كحسن وكرم وهو
على غير غيره والتالف الساكن وهذه الثلاثة تعلق على ثلاثة اوجه لانها
اما ان تعلق وحدها ما يتعلق به اسم وفعل ليسد مسدهما الحال نحو
زيد قائم او قام وعند قول الشيخ في الفعل التام هو الذي يعبر عنه بالوقوف
او فعل لم يلحقه زيادة لكن ما يسمى عند بعض المحققين بالفعل الناقص
وضع التام لا الفعل المتعدي الا ان يراد به الدال على زمان لكن لا على
الموصوف بالصيغة بل الاعم منه ومن غيره كما يقال الضحك حسن

لان انسام عنهم لا تقع موقع المفرد وهذا تقع وقوله والقول
الناقص الاكثر احد الجزئين اذا لاسم مفهوما الا تقريبا
الاداة الايك الاسم عرف عرضا ثابتا في الاذهان لا يحتاج
مفهوما به وهو المراد بالقرينة قال اذا المقارنة لها ان يكون
بازاء عدة مثلها كقولنا الانسان والفاقة وبازاء
بعزا لا يكون بازاء كثيرة مثلها كقولنا زيد لا يوجد
بالفعل الا في واحد وبالقوة موجود والشاهد ليس تاليف الا بعد
الا القرينة اشارة الى اللفظ المفرد واللفظ الكلي اللفظ
قد يكون جزئيا وقد يكون كليا والجزئي هو الذي نفس تصوره
يمنع وقوع الشركة في ذلك المتصور به وان كان اقوى
وقد لا يكون الكلي كذلك وهو الذي نفس تصوره لا يمنع
من وقوع الشركة فيه على السواء بسبب ما يتبع تصوره
فصفة كون الشركة فيه بالفعل مثل الانسان وصفة كونه
بالقوة والامكان مثل الكل الكلي المحيط بما عداه وما
وصفته ليس يمنع فيه لا بالفعل ولا بالقوة والامكان ليس بحس
مفهوم ومعقول النفس فيه لا يجوز بحيث يمنع الجزئية
الكرة المحيط بالكل وهذه الشمس بالنسبة الى الانسان والكرة المحيطة
مطلقا والشمس الجزء الذي يصدق عليه اسم الشمس
يمنع بحسم ذلك كما ان الجزء الذي يصدق عليه اسم الانسان
يمنع بحسم ذلك كما ان الجزء الذي يصدق عليه اسم الانسان

الخ بعينه وقوم فصلوا الخ في انقسام حيث ان قالوا ان يوجد في
كثيرين مختلفين بالعدد حقيقة او لا يوجد فرد واحد فقط اول او يوجد لهم
الى غير ذلك ان لا يكون وجود هذا فكر بين اول لا يكون الا بين المفهوم
ما يشترك الاشتراك الكلي كالشمس فيما بين يكون نظيرا لذلك الآخر
الكرة الله كوكب وشريك الآلة وهذا ذكره الشيخ كما فيه من الكتاب
الذي [illegible] فيكون من المحصلات
ذاتية او عرضية لازمة او عرضية مفارقة والبديهية على ما ذكره علم
ان من المحمولات ما هو مقولة لموضوعاتها وليست هي بالمعنى
المحمول الذي يقترن بالموضوع في تحقق وجوده لكونه لان ذكر لها
او تحقق او محدثه كون السواد غير صادق المحمول الذي يقترن به
في تحقق ذاته بل يكون هو الفرد الذي هو جزء من مثل الكل الذي
الجنسية لان الانسان لهذا ان تصور غير تصور كونه جنسا ان يمنع من
تصوره عدم صحة تصوره جنسا وتصور غير تصور الفصل وشبهه لا
ان يمنع من تصور الكلية عنه وان كان يفرق غير تام بل قد يكون
يحقق الذات ما غير المقومة بهذه الصفة كما يسبق على ذلك وكذلك
هذا الموضع فرق كل محمول فهو كما حقيقة ان الجزء كما حقيقة من
او جزء له الكل على غيره او كل كما فهو محمول او الطبيع ما هو مختلف
غير الفصل الموضع والطبيع كقولنا الحيوان وجماد او الاول
بالمحمولة عليها هو الطبيع فهي الذات تقيد لموضوعاتها والفصل

وقد يجعل الذات بمعنى المركب بخبره ذكره فخصص بها باسم الموضوع
تارة يخصه الذات بكونه حقيقة بالمعنى الذي ذكرناه والمعنى المطلق
للذات الذي هذا المعنى فاما هو فصل الذات وهو الذي لا يمكن
جزئيات الذات المكثرة بالعدد فقط وكل واحد منها يكون شيئا
بعد مقوم فهو مفرق وكيف كان فجعلوا الذات والشخص
ويكثر بوجه الذات كلها منهم منسوبا الى الذات الذي
حسب الخصائص وبالجملة يكفي تعريف الذات من غيرها والقدماء
ذكروا ان ثمة خاصيات احدها ان يمكن ان تتصور الشيء بالكلية
الا وهو مقصور عليه وثانيها ان الشيء لا يخرج عن الذات
جاهلا وقد يغلط في معرفة ذاته فان السواد هو لون الذات لا يمكن
ان يخرج الجسم عن ان يصير سوادا وجودا لو ما اول وثانيها ان الذات
يمتنع رفعها هو ذاته وجودا لو ما وهذا كما خاصيات ما هو
للذات وعنه انحطاره بالمثل مع الشيء الذي هو ذاته من الاوائل
المعرفة وهي كما ان الذات قد يكون خاصيتين لا غير بين ان يكون
لا يخرج عن الصانع وجيز الحالة غير ذاته وهو لا يمكن ان يرفع الذات
عنه فقد الوجود والذي يتوهم ان الذات لا يخلو اما ان يكون الامر هو ذاته
قبل ذاته فاذن من حيث هو ماهية وهو غير جعل الماهية هو غير جعل الوجود
ذاته فانه من حيث هو ماهية هو غير جعل الماهية هو غير جعل الوجود وقد اشار
الشيخ فرق الفصل الى الفرق بينهما قال ليست اضرار المقسم الجعل

الذي يفتقر الموضوع اليه فيتحقق وجوده بل المجعول الذي يتحقق
ايضا يتحقق ماهيته ثم قال ويكون هذا الفصل غير ماهيته غير ماهيته مثل الكلية
للشيء يريد بتقسيم كان اول من الذات هو الذات عند الوجود وقد
بقي لغير الماهية الجواز فان يكون يتحقق الكل ما كلية بالموضوع
والذات كل ما هيته بل ما كلية من اللفظ الدال عليه جزء من مدلوله
فهو يشبه الجزء لذلك قد اضطر الى الحد فاجزء على الجزء بعد الجزء
عند ثم بين الفرق بين جعل الماهية وجعل الوجود بالخاصة
المذكورة فانها موجودة لجعل الماهية غير موجودة لجعل الوجود فقال
ولهذا السبب افتقر فرفوريوس جسما الى ان يتبع عن سلب المحمولية
عنه من حيث تصور جسما الى ان يتبع عن سلب المحمولية
من حيث تصور جسما وافتقر فرفوريوس الثاني الى ان يتبع
عن سلب الكلية عنه قال الفاضل الشارح يتبع عن السلب القطع
بالكلية لان الاخير كما ان يتبع عن السلب يلزم اختصار الذات بالمحل الذي
هو شيء قرار الاخير كما خاصية المذكورة يتبع عن القطع والايجاب لان الذات
قد يكون بالفصل وقد يكون بالقوة القريبة من الفصل وذلك عند كون
الذات محتاجا بالمحل بل يكون المقوم جزءا لهوية الذات اي الذات الذاكر
عند عدم ذكر القطع بالايجاب في العبارة عند السلب او
وهذا فرق ضعيف لان يتبع عن السلب والقطع بالايجاب
وكيف كان فالمراد باختصار الذات بالمحل ان الفصل فرد من
الذات كان بالقوة واحد قوله من حيث خصوصيته ماهية

فجميع المقولات الثانية اذا اعتبرت مع الماهية قد تتصور بشارة الى حضور
المتصور الاول مع اجزاء ذكرها قول الفصل بعد ان كان
الماهية ذاتها تتصور مع خصوص اجزائها وقد وان لم يخطر ببال
مفصلة بشارة الى التصور المفصل الذي ذكرناه وان
لا يخطر كثير من المعلومات ببال لكنها اذا خطرت ببال انتقلت
اشارة الى المثال المذكور من المعلومات الحاصلة غير الملتفت اليها
فظهر مما ذكرنا ان غيرت فقس بحافظة بعض الناظرين فيه فان
المشترك بحسب ما فيها الموضوع من الخلق هو هذه المعلومات الثانية
لها الذات المتعارف بين الجمهور فرغ الموضع فان الذات
البرزان يطلق على ما هو الحق من الذات وان الطبيعة
التي اخذ فيها الا بعد يريد بها ان الجسم الذي
المذكور الذي لا يعرف الجمهور فتقدم التعريف فقول الحكماء
التي ان يمنع مفهوما تتناول قوله الشركة فيها قد توجد من حيث هو هو
حيث انها واحدة او كثيرة او جزئية او كلية او موجودة او غير موجودة
بل من حيث يصح ان يكون معروضة لهذه المعاني وتصير
بحسب عروضها واحدة او كثيرة او جزئية او كلية او موجودة او
غير ذلك مع كون العارض للمعروض شيئين لا شيئا واحدا فانها
بهذا من حيث هي كذلك طبايع اي طبايع اصيلة ان الموجودات في
حقايقها هو التي تسمى بالكلي الطبيعي وربما يسمى عارضها الكلي

واقعة كثيرين بالكلي المنظور اليه المركبة منها بالكلي المعقول
الطبيعة الاصلية بحسب ما يدرك العقل وجودها وهو قد يكون غير
محصلة تحصل بشيء وتقترن به وهو المعنى بكلية الترتيب
بالفصول وقد تكون محصلة بتحكم العدد فقط ان يكون من كل
واحد من جزئياتها الا بعوارض الكثرة فتسمى بالمعنى الكلي
الطبيعي وقد التزل المختلف فيها الى بعد ويريد بالكلي الطبيعي
الذي انها معقولة بشخص شخص يكون الطبيعة النوعية
المعقولة لكل واحد من اشخاص المختلفة بالعدد وكيفما كان الكلي الطبيعي
تام ما دام تكون كل واحد من اشخاص وفي فصل ما يليه الشخص بحسب
ما ذكر وهو ان كون كل واحد منها مشتركة بالعوارض الخاصة حتى ان
فرد لكل واحد من الكيفية التي من حيث هي مشتركة
يكتفي بان يقال عارية بحسبه ولو لم يصر اعتبار الطبيعة وذكر
الوضع وغيره ذلك كما ذكر في تعريف الجزء
في الجسم التعليمي فهذا هو المقصود وذلك لوجود ذلك الكلي
ما ذكرناه فيها وهو المقصود
وانا الذي هو غير المفهوم وكثير من اللازم وان كان المفهوم
لازما فهو الذي يصح ان يكون جزءا منه فان لازم الشيء
الذي هو لا ينفك الشيء منه وهو ما دام قائما وضابط هذا
وجود الذات المفهوم الشيء وهو الذي يصح ان

کما ان عدد و غیرہا و العلۃ قد یمتنع کون اثنین اربعۃ بالجملۃ ممتنعۃ
ھما ان الموجود بالفعل لا یمکن ان یتقوم بالجزء الذی ھو بالقوۃ فان
الجزء الذی یکون بالقوۃ یکون حاضرۃ معہ لکنہ یستحیل ان یکون
خارجا عنہ ھل ان یتقوم بالاجزاء الذہنیۃ و امثالہ فان کان
لزومہا بغیر وسط کانت علۃ و واجبۃ اللزوم لکنہا مع ذلک
ممتنعۃ الرفع لوجوہ کونہا غیر مجعولۃ مطلقا بالشیخ ان ثبت وجود لوازم
یمتنع رفعہا فقد ثبت ما ذکرہ من امتناع وضع ملزوماتہا قال قوم من المحققین
الکبری ان یکون عدم الملزوم لا یمتنع رفعہ و قالوا انما یمتنع رفع اللازم
فہو ذاتی مقدم و ذلک لانہ ہو و جہ دلیلہا الحکم بصدقہ اقترانیا
الشرطیۃ المذکورۃ للدلالۃ و لو سلم الشیخ لاثبات مطلوبہ قلنا نختار
العلوم کلہا و لیست الحکمیۃ الیقینیۃ و ذلک لان قولہ المحمول اللازم لا یمکن
ان یکون من لوازم الموضوع لا بوسط شرع الشرع ان ذات الموضوع
او المحمول الماہوی یقتضی ذلک اللزوم او یکون بوسط لا یرتفع
لہا یقتضیہ و القسم الاول یقتضی ان یکون من لوازم المؤلف من ذلک
و المحمول فیہ لا یتوقف الحکم فیہا الا علی تصورہما فقد یکون
الادراک اجمالیا لانہ یقتضی ان یکون اللوازم فیہ کذلک
جملۃ الحقائق التی تشتمل العلوم البرہانیۃ مع انہا و ذلک لان
مجہولات المطالب العلمیۃ لا یکون من معلومات الموضوع عامۃ بل
اما بعضہا و ثانیہا کما ذکر فی صنعۃ البرہان مقصود و امثالہ

کان لازمہا بغیر وسط اثر لا یقتضی ذلک و ان یقتضی ذلک کان بوسط
مع علوۃ بغیر کتاب و واجبۃ اللزوم و ذلک لوجود السبب الموجب
للزوم فلم تکن ممتنعۃ الرفع لوجوہ کونہا غیر مجعولۃ و ذلک
مما قصر فیہ ذہن ابی القاسم المذکور و امثالہ من المحققین و مطلوب
الشیخ و اما ان یحکم کونہ بحصول اللازم بغیر وسط بدیہیا المحمول
لا یکتفی بہ البرہان الطویل المذکور کما شہد بہ ذلک و اما حمل ذلک
البرہان علی ما یعم واحدا لبعضہا لا یسایر کتبہ و ذلک لان اللزوم
لما کان امرا بعدمیا فقد کان کلما یلزم شیء بغیر توسط
اکثر فالشیخ لا ینکر ہذہ سواء لزم بوسط او بغیر الخارج و الذہن
اللزوم العقلی ان تعقل الملزوم لا ینفک عن تعقل لازمہ و ذلک
اما لتعرف من کونہ لازما او لعدم تعقل الملزوم بوسط آخر فانہ ینفک
عنہ حضور الوسط و قد ینفک مع تعقلہ فلا یکون عند تعقلہ
بنیاہ و قیل یجب ذلک لان بیانہ یقتضی ان یکون الذہن منتقلا
لما لازمہ عن لازم لازمہ فانہ لو لم یلزم عند تعقل الملزوم
جمیع العلوم المکتسبۃ و ہضۃ عشر الاعشار مما یلزمہ و ذلک لان اللوازم
المتسلسلۃ التی لا حد لہا جمیعہا یجب ان یکون لہا ملزوم
یکون ان یتنزل الذہن عنہ لم یلزم بوجہ من الوجوہ و ہو خلف
الممکنات و التقدیر الاخیر و اما الکون فقد قیل فی الوجود فضلا عن
غیر محصورۃ و اللوازم الغیر محصورۃ و ہو الذی تشاہدہ

اكثر العلوم فانها ... [illegible] ... من جنس الموضوع لم يتميز ... [illegible]
تحصل لنا تصورها والتراكيب التي ليس للموضوع وتصور ...
الامور التي هو شرط في حصولها ... للحصول على ... [illegible]
لما وجود تلك اللوازم المترتبة فاذ ... ذلك ... [illegible]
ليها كما في ... وان كان ... [illegible] ... اشارة الى ...
وهو ان يكون اللازم الوسط كما يقع في العلوم الحكمية ...
... اشارة الى ان اللازم لا يكون ... مطلقا بل ...
عند حضور الوسط فقط ... [illegible] ...
... اشارة الى ان الوسط هو الذي ... اللزوم
اي به يقوم البرهان على اثبات ذلك المحمول للموضوع ثم ان ...
ان ... فحال الوسط اثبات اللازم ... [illegible]
اللوازم الغير البينة اليه ... في علم البرهان ان الوسط ...
مع المطالب ... ان يكون ... الموضوع ... [illegible]
... كان ... ان يكون محمول المطلوب ... الوسط ...
مقوم المقوم مقوم ... [illegible] ...
على ... ان يكون ... [illegible] ... الوسط ...
جاز ان يكون المحمول ... الوسط ... [illegible]
... [illegible] ... البراهين ... [illegible]
الاول ... ثانيا ... الوسط ان كان ... [illegible]

... [illegible] ... مقوم المقوم مقوم ... كان ... [illegible]
... [illegible] ... ان يكون اللازم مقوم المقوم ...
... [illegible] ...
... [illegible] ... اللازم الاول ... ان يكون ...
الوسط ... [illegible] ...
... [illegible] ... الوسط ... [illegible]
... [illegible] ...
اللزوم ... [illegible] ...
... [illegible] ... الوسط ... [illegible]
... الوسط ... [illegible] ... الوسط ...
... [illegible] ... الوسط ... لم يكن ... [illegible]
وان ... [illegible] ... اللزوم ... الوسط ... [illegible]
... [illegible] ...
وان كان ... الوسط ... [illegible]
للموضوع ... [illegible] ... المحمول ... [illegible]
المذكورة ... [illegible] ...
... [illegible] ... الوسط ... [illegible]
ذلك اللازم ... الوسط ... [illegible]
الاول ... [illegible] ... الوسط ... [illegible]

قال لانه لزم آخر او مقدم وبابطال التالي يبطل المقدم ينتج
الدور المطلوب استنتج من جميع اقسام حملوه ذلك فان
كل حال من لازم بالوسط ثم صرح بالاستثناء فقد ابان
الرفع فرفع الوضع ثم بين ذلك اما لانه قد قسم المقدم
فلم يقسم او لان قال ان كل اثنين يقسم فقد يقسم
الواحد وقد تبين الكلام ... لانه لو كان كذلك
لاخراد ما قال لان لازم الملزوم ملزوم
لزم ان الحكم ... بعض
ان يكون ... الفصل
لانه لم يجز ... العلوم
الموجود ... لا
لا ذكر ... فما
فقي ... ذكر
اي ... يخ
لا يتم ... فليس بمقدم ولانه لازم مجموع الحمولة ... ان يفارق الموضوع

الموضوع م

٥٢

والفصول

٨٢٥٩

١٣٥٦٠٣

٦٤٣١
٦٢

٦٤٣٤

٧٢٥٠٤٦

٣٣٦٥٢

قيل بل فصل حقيقي لان الكلي المركب عليه وهو قولنا حيوان كلي
مركب من حيوان وفصل ولم يجتمع المركب به مشترك بينه
وبين الناطق حقيقة المركب بل المركب بالاعتبار العقلي فان سلم ان
الحيوان كلي مركب مشترك بينه وبين الناطق فلم يكن المشترك
في حقيقتهما بل بالقول الذي يقال عليه بل بالقول الذي يقال
الحقيقة ليست بقول قابل عليه بل القول الذي يقال عليه
هذا بل يقول يكون مساويا ولم يكن ذلك القول فرد العرض العام
فصار العرض العام فرد الجنس ولا يخفى ما فيه من تصور ولا ذلك
يشتمل مع انه لا يتم يقتضي انتقال الذهن من حقيقة الجنس
بما ان ذلك القول يقوم مقام الجنس فراقد العرض العام
محله وهو مركب فالعرض العام ايضا مركب بالتركيب العقلي
ان تعلم ان الفرق في التحديد ليس بمجرد التركيب العقلي بل
يشترط ان يكون من الذاتيات ممتنع غيره ذاتيا فاعتبار العرض
بتصوير المعنى كما هو الظاهر لا يدل ان العرض العام
ذاتا غير مختص بالنوع كما يجب في كل قول يطرد وينعكس على الشيء
ثم ان تمييز بعض هذه الذاتيات عن البعض حقيقة بحصول التمييز الذهني
كيف كان اعم او اخص بديهي عليه صريحا او التزاما ان العرض العام
التحديد بتصور المعنى كما هو ان من علم ما يلزم تحقق شيء
وعلم ان ذلك التصور الكلي بالقصد الاول

ايضا ان يعرف الشيء الذي يريد تعريفه اولا ثم كل شيء غير
الشيء الذي يريد التمييز عنه ثانيا واعلم ان تصور المعنى كما هو
فقد يحصل التمييز الكلي بالمعنى المقصود به بالقصد الثاني
واذا فرضنا ان شيئا من كل شيء آخر غير فصل ان يتأتى
كما هو غير ان الحيوان لو بعد كونه جسما نفس فصل الناطق كان
بالماهية ولا يرد ما ذكرنا بعد ما قررنا ان التمييز
وليس كذلك فان الكلي المشترك اعني الطبيعي في الجزئيات الشيء وحقيقته كما
قرر الكلام في تركيب شامل الشيء بقصر عنه وبين قولنا
والمقصور عليه كما ذكرنا فيما ان حكم الجزء حكم الكل في
جميعا حتى تتم المقومات اه لو كان الفرض في ذكر التمييز الذاتي
كيف اتفق لكان قولنا ان الحيوان جسم نام حساس متحرك
يتخيل بما ان القوم وان جمعوا قولنا الفرض من ذكره هو التمييز
بالذاتيات اعترفوا بان هذا ليس حدا تاما وهو ما يقتضي تقوم الحد
والغايات عندهم فصل آخر بعد الناطق ان الناس اشتركوا
في فلك والملائكة بزعمهم فركبوه حيوانا ناطقا وليت شعري بماذا
الحيوان اذا كان الناطق مقسما عليه بالفعل بين الناس والملائكة
الشيء الذي ذكرنا فذكر احدهما وتعدده وتغايرهما
يحصل الجزء الذي هو احد الاجزاء التي يتركب منها المقوم
ترتيبها الجمع فلم يكن هو جزء ان الفصل الاول اذا اخذ بحيث لم يقع

قوله

دور وجواب

٨١

٨٢

او بالقوة من غير تقييد بوقت ولا توقيت وبالفعل
هو الحكم بوجود الانفصال في الخارج بين اجزائه
بل بوجوده سواء كانت اجزاؤه موجبة الوجود بالفعل
او اجزاء المنفصلة لا تستحق ان تسمى مقدارا
ايضا ان سميت كان
مجازا او ذلك لانها غير متميزة بالطبع اذ لا تقدم
ايتها الحق ولا نهاية بكونها ان يكون مرتفعا فوق اثنين فقد ذكر
بها في المتصلة وهي المنفصلة

الحملية والجزئية ليست

موجبة والكلية سالبة

وتركه اذ

الكلية ليست
الكلية ليست

٩٧

٨٠٠١٠٢
٢٦٠١٠٣

ذكر المحذوف ذات العدد والاداة التي
تكون لدم علمه اولا

الرابطة

٥٠٨١٠٣

٥٠٦١٠٤

٧٠١٠٥

نقول مثلا زيد كاتب وبصير فقد دخل التغاير كما يجيء في صلة
واذا دخل الا يطرح حرف الربط ويجعل جزءا من المحمول كما
تقتضيه كما مثل فيقال زيد هو كاتب بصير وربما يضاف حرف ربط
فيقال زيد ليس هو بصير بل كاتب فقط والا فالرابطة هي ليس
والثانية داخلة عليها الرابطة ويجعل الكل جزءا من المحمول فالمقتضي
الاثر المحمول على كل شيء مقدورا كان او غير مقدور وغير مختص
الا ان يختص بدليل الغير او بدليل العدم والعدم اذا اريد به
تقدم ما اقتضت رفع الربط فضايت المقتضية تارة الى عدم
جعل الرابط جزءا من المحمول فتصير ثنائية جديدة والى ان يختص
ويجعل الربط جزءا منها فتصير ثنائية اخرى فالعدم
جهة الغاية الى اصطلاح ان نرجع عما قريب الى ان
فاختص ليس الليث هو غير العدم حال قولنا ليس زيد بقادر او
بعضهم يسمونه بهذا اقتضية العدم وليته منعوه بدل العدم والاولى
المفرد وقد يعبر ذلك عن جانب الموضوع الضروري كما يعبر
غير البصير على ان يقتضيه العدم وقد يقال العجز عن
العجز الثابت بل يجعل فيكون على قسمين العاجز
العدم المقابل للملكة او غير وحينئذ يكون غير البصير اعم من
فقط او على قول البعض من الجواهر او كليهما او احدهما على

قوله

غير

٧٠١٠٤

قوله

غير البصير عن الجواهر على البعض بحيث لم تقدر كان كل ذي
ان المضاف الى غير البصير مطلق بعدم الملكة كما اذا عمر او غير بصير
اي شركان وكان غير البصير الى العدم الملكات على معنى انه
على قبل بعد ان قد يعبر بغير العدم بعدم شيء موضوع من شأنه
ان يتصف بذلك الشيء فيه بعضهم الى ان الموضوع المذكور
موضوع شخصي وان عمر المطلق الى من كان من شأنه ان يكون
بصيرا من شأن شخص الكيف الذي بعضهم الى نوع موضوع نوعي او
اجنبي وان عمر مطلق مع ذلك كما ليس من شأنه ان يتصف
ان يكون بصيرا لكن من شأنه ان يتصف بذلك عما قد البصر بحيث
طبعا كالعقرب والحلد الذين ليس من شأن نوعهما ان يكون
لكن من شأن جنسهما ذلك فالذين يكون غير المعدوم الى ملكة
يطلق عليهما عدم وملكة والذين لا يكون كذلك يطلق عليهما
يطلق عليهما عدم وملكة بل هو اعم منها كما ذهب اليه
وليس بصحيح وظاهر كلام الشيخ ان هذا البحث انما يتعلق
بل يجب لغير ان يكتفي بحكم العقل او اصطلاح
يلزم ان يتعقل ان يتصف الشيء الواحد بالشيء وغير
مربوطا بها كما يكفي ان قال القضية اثبات صادقة كانت او
فان كان ثبات شيء لشيء ثابت متحقق في وجود او وهم فيصدق
الحكم بحسب ثبوته واللغو فيصح ايضا من غير ان يثبت كان كذا

قوله

الفرد اذا العدد فهو اما زوج واما فرد ومن كلتيهما كقولك ومن متصلة و
منفصلة كقولك ان كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما
اما الشمس طالعة واما النهار معدوم واما مثال المنفصلة من
حمليتين كقولك العدد اما زوج واما فرد ومن متصلتين كقولك
اما ان يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون
ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود ومن منفصلتين كقولك اما ان
يكون العدد اما زوجا واما فردا واما ان يكون لا زوجا ولا فردا
ومن حملية ومتصلة كقولك اما ان لا تكون الشمس علة لوجود النهار
واما ان يكون اذا طلعت الشمس فالنهار موجود ومن حملية ومنفصلة
كقولك اما ان يكون الشيء واحدا واما ان يكون العدد اما زوجا واما فردا
ومن متصلة ومنفصلة كقولك اما ان يكون اذا كان العدد فردا
فهو زوج واما ان يكون العدد اما فردا واما زوجا وهذه امثلة كل
موجبة [illegible] وقد تكون مخصوصة ومحصورة موجبة
وسالبة [illegible] بعضها من بعض [illegible]
القطبيات [illegible]
[illegible] حمليات [illegible] شرطيات [illegible] حمليات [illegible]
[illegible] شرطيات [illegible] شرطيات [illegible] حمليات في علم
[illegible] كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود [illegible] ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون

ومن كلتيهما كقولك

النهار موجودا فقد تركبت منهما متصلة ومنفصلة واذا قلت اما
ان يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون
اذا كانت الشمس طالعة فالليل معدوم فقد تركبت المنفصلة من متصلتين
واذا قلت ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد فقد تركبت المتصلة
من حملية ومنفصلة [illegible]
[illegible]
[illegible] موجبات [illegible]
[illegible]

المتصلة

منفصلة

لطلوعها فالتردد بين المقدم ونقيض التالي هو الانفصال الحقيقي
استلزم التردد بين نقيض المقدم ولازم عين التالي هو المنفصلة
المذكورة أو المنفصلة التي جزؤها الشيخ فوافق ما ذكره الشيخ وأما
نقيض التالي فهو لزوم عدم طلوع الشمس لما وجد النهار لكن لا يجوز
النهار فإن الطلوع الشمس إن لزم الليل فالنهار لا يلزم من نقيض المقدم
بل لزم عكسه فإن هذا هو مفاد الشيخ نظرا إلى المادة وأما
المقدم والتالي فقد تأولهما وجعلهما نقيضين لا نقيض الانفصال لأن
جزئية التقويم نقيض كلية نقيضه الموجبة الكلية سالبة جزئية
يمكن أن يقال جزئية هذا النقيض يجب أن يكون من جنس الشيء و
نقيض لازم عدم الطلوع ولازم الشيخ فلا يجب أن يكون من جنس الذكور
بل المنفصلة أن المقدم حقيقي يستلزم طلوع الشمس أو وجود النهار
وتنتج اجتماع طلوع الشمس مع عدم طلوعها فإن يمتنع اجتماع
طلوعها مع عدم وجود النهار يستلزم لا طلوعها فإن التردد بين
المقدم ونقيض التالي هو انفصال حقيقي يستلزم التردد بين
المقدم ويستلزم نقيض التالي هو انفصال الذكور أو التردد
المقدم ولازم عين التالي نقيضه وإما كلية الاجتماع فلا تنتج
بوجه أو ورد على نظر إلى المادة وكان الأصل هو الطلوع
فإن قيل مقدم المنفصلة الأولى منفصلة تليها وتنتج نقيض
حقيقية موجبة مقدم ذلك المقدم ونقيضه

منفصلة أيضا وتنتج أيضا منفصلة الحقيقة المذكورة
الشيخ وأما نقيض التالي فهو لزوم عين المقدم والتحقيق فيه ذلك
المنفصلة الثانية منفصلة تنتج نقيض المقدم وعين التالي وهو
المقدم ونقيض التالي هو التردد بين الشيخ ونقيض المقدم
وإن الجميع من نقيض المقدم وعين التالي وهو التردد بين
والمراد بالمنفصلة حقيقية بحسب الصورة يتبين ذلك أن
اللازم من قولنا إن عدم المذروم محرك اليد المكتوبة والحجر
الشيخ فإما أن لا تحرك اليد المكتوبة والحجر أو يكون
أن كانت أشد طالبة للهدم موجودة فإما أن لا يكون أو أن كانت
الشرط القرب الليل معدوم ويوجد فكر فيه أو لا يكون
الشيخ وهو كذلك فهو الذي يحكم به العقل وأما المنفصلة
هي التي يراد فيها بالواو الجمع كما في قولنا السماء
تنتهي فقد وجد فيها الجمع والمنع وكلاهما وجدت هي القسمة
الشيء ونقيضه أن الخيط يمنع الذي أن أنا يتهما لا يجتمعان
يرتفعان وكثيرا يوجد بعد الواو لفظ تقسيم أو كلاهما
والدليل أن فيها المنع قولهم العدد إما زوج وإما فرد
أحدهما كان كل منفصل إلى جزئين وربما كان الأكثر
جزء الأكثر إما منفصل إلى جزئين خصوصا وكذا
الأكثر فهو إلى الجزء بل إلى جزء منفصل من جزء

ذكر شرائط القاضي

النهج الرابع

اقول

المطلقة العامة

٨٦/١٣٩

٨٦/١٣٤٠

الممكن يدخل فيه الموجود الذي دام ضرورة لوجوده وان كانت
له ضرورة فرضت كالكوكب بريد ان كان بحاجة ان كان
بازاء سبب الضرورة الذاتية ضرورة بالغير كان واقعا
المشروط وقد تحقق ممكن وفيهم من جعل
المذكورين وجوه ان يكون الحكم بضرورة الشيء فرضت
وذلك حال كالتغير المحكوم بكونه كالكتابة
للانسان وقد تكثر وجوه كما يستعمل الكثير
الضرورة فهذا الامكان يطابق جميع الضرورات الذاتية
والوقتية وهو حق عند الاسم من المذكورين قبل ان الحكم
المطلق بضرورة الحاق المادة بطرفي الايجاب والسلب
بالكتابة دون الانسان ان الطبيعة الانسانية
الكتابة لزوال وجودها والضرورة بشرط المحمول
هذا الامكان بالمعنى الذي ذكرناه فالكتابة
الضرورة من حيث الوجود او وصف الامكان من حيث
الوجود وانما قال او كان خص من الوجهين ولم يقل وهو
الوجهين لان الخاص قد يعم فاراد ان يدل على
بان احدهما اقل تناولا من الخاص اذا دل احدهما
عليه ذلك كما نبه واحد من السودان الخاص
وذلك

يقع عليه وقع صفة بالخصوص والعموم والممكن
المذكورة بل يجتمع جميع المعاني المشتركة فلذلك كانه
اخص ويكون ارجح الاعتبارات بكاربته وجوب
ضرورة ما شيء الضرورة الذاتية فانه يغير ان يقول ان
حيث ان الضرورة ما ذهب العدم اليه فتسمى
ما الوجود والعدم ضرورة ما فيغير ان يطلق
الوجود والعدم قسم واحد وهو العدول
قولهم ان كل قسم واحد كما في المواد ولم يعلم
والمتبع ان يجتمع تحت كل
ان يكون التقابل فيه كما ليس كما يصلح
الوجود من ايجاب وسلب حتى يكون
فاذا كان في المعنى غير قابل الوجود والعدم
ليزول الاستحالة فلا يكون
والاعتبار بما يكون
الوجود والعدم
الطرفين

غير سالبة الضرورة والسالبة الممكنة غير سالبة ان كان دوام الوجود
التزاد دوام غير سالبة الوجود بل دوام وجود كل شيء بحسبه
مفهوم الممكن ثم يقال ما تقتضي فيكون بسببها الحاصل
الموجه تسمى بالمادية وموضوع الجهة هو الرابط لانها
نسبته كما كان موضوع ادوات السلب ايضا مايليها لانها تقتضي
رفعها فالسلب والجهة اذا تقارنا لم يحل اما ان يكون مع الجهة مرتبة
مع السلب كما في قولنا بالضرورة ليس فلان كذا او غير مرتبة معه
كما في قولنا ليس بالضرورة والاول يقتضي ان يكون مقتضى سالبة
جهتها تلك الجهة والثاني يقتضي ان يكون مع الجهة مرفوعة وجهة
النقيضة مرفوعة بل تلك الجهة فسالبة الضرورية هي التي تلزم
الممتنعة وسالبة الضرورة ان سلبت ضرورة ايجابية فهي التي تلزم
الممكنة العامة السلبية وان سلبت ضرورة سلبية فهي التي تلزم الممكنة
العامة ان يجاب وان سلبتها معا فهي التي تلزم الممكنة الخاصة وسالبة
الممكنة ان كانت عامة كانت مشتملة على الممكنة الخاصة وعلى
كانت خاصة كانت ملزومة لممكنة عامة كما يجيء ذكره وسالبة
ان كان قال السلبت العامة فهي التي تلزم الضرورية المقابلة
للممكنة فيذلك كما كان وان سلبت الخاصة فهي التي تلازم ما يتبعها
ضرورة الطرفين وسالبة الوجود بالقوة هي التي تلزم دوام
الوجود بالقوة دوام فهي التي تلزم غير دوام الوجود

واما ان كان الوجود بلا ضرورة فسالبة الوجود لا تلزم
سلبتها بل تقتضيها دوام الطرفين الخاص دوام الوجود وسالبة
الوجود بالقوة لا يلزم مايتبعه ضرورة بين ضرورة الطرفين
سالبة الوجود بالقوة لا يتبعه ضرورة بين ضرورة الطرفين دوام

ان كان عاما مجموعيا فهو مقولة عليه اي يكون المراد كل واحد واحد منه
عليه او وصفا له كان كليا موجبا والا فمخرجا موجبا والفاصل انه
في الكلية مع الكل قادر الفرق بين الكل والكل بما قيل ان
الكل مقوم بالاجزاء غير محمول عليها والكل مقوم للجزئيات محمول
عليها وان من اجزاء محصورة والجزئيات بخلافها وغير ذلك مما هو كذلك
في موضعه واورد ايضا الفرق بين الكل وكل واحد ان الكل في العشرة
ليس بعشرة والكل عشرة ولقائل ان يقول ان هذا المثال لتفهيم الفرق
قول كل واحد وصف للتبيين فهذا المثال لا يتم الفرق
اشتراك الكل مع كل واحد في الحكم والمثال الصحيح الذي يشمل كل واحد من الكل الخاص
واحد وليس كل انسان شخصا واحدا وان الحكم عام كما يقتضيه
انما نعني بكل قولنا كل ما يقول او وصف له او هو طبيعة
في المحل ثم ذلك لان الغرض كل ان يشتمل ايجابا او سلبا
نعني بكل واحد ما يوصف به بالفعل او بالقوة وان الحكم
الفاصل ان يوصف به سواء كان موصوفا بالفعل او لم يكن الا ان المراد به هو كل
بالصحيح ان يوصف به سواء كان موصوفا بالفعل او لم يكن الا ان القوة
وهو مخالف للعرف والتحقيق فان الشيء الذي يصح ان يوصف به
كالنطفة انما يوصف به انها انسان او ذات انسان بالقوة
في وجود هذا الفرق نظر لان الغرض الظاهر والمقصود الحاصل
فانا نحكم على كل واحد من الصفات الحكم الذي يليق به

المنطقيين فرق كما ذهبوا الى ان المراد به ما يعم
في كليا ذكره وبرابعها ان يقيد بالموصوف
او ايها او غيرها ايم بل اعم منه ومنها ان الكل
الدوام وموجبة وصف الموضوع لنسبة
في صدر النتيج فهذه احكام الموضوع وان احكام المتعلقة
فيها يكتفي الموجبة بحسبه فان كان القيد موصوفا به
غير زيادة او موجبة وقت كذا او حال كذا او ايا
في بما اخص من كونه موصوفا به مطلقا فهذا هو المفهوم من
قولنا كل من غير زيادة جهة مما ذكرت وبهذا المفهوم
الحقيقة ما لم يمنع حصر شيء مفهوم من طرفي القضية مع
الكل وهو في قولنا زيد كاتب الا فقد وجدنا ايجابية
تقابل الكلية والتوجيه بحسب اعتبار وكل الزيادة
ان نقول بالضرورة كل حتى يكون حكما على كل واحد
دائما او غير دائم وبهذا المفهوم وكرر هذا الشرط المذكور
شرط الضرورة فيها والفرق بين الجهة الترويصف الموضوع
بالنسبة الى ذاته وهو ما يمتنع انفكاك المحمول بالنسبة الى الموضوع
فانه دائم موجود الذات فهو بالضرورة وهذا اما الجهة
في وما ان لم يكن مشروطا فهو بالضرورة
بل اعم من ذلك كما يريد ان حكم الضرورة يكون حكما

كل ح فراى وقت من المستقبل بغير عرض فصحيح ان يكون من ان الكل
وهذا مذهب اخر تابع من المذهب الاول وهو القول بان كل ح
بالضرورة ما يشمل على سبيل الشمول والا لكان ثمة شيء بالفعل لم يتقبل ان
منه كون الحيوان مستغرقا بسور المقضية لانه ما ثبت للمحمول الا بعض
في طبيعتها كما ذكر، وذلك لان لو فرضنا وقتا لا يكون فيه حيوان
الانسان حيوانا موجودا صح حينئذ ان يقال كل حيوان انسان وان ليس
الحيوان بجنس لا طلاق وقبل ذلك يصح ان يقال كل انسان
فيكون كل طلاق وكل انسان بكلية الحكم لان كونه من انسان لم يتعد
الحيوان كذلك ح وكون لا شيء من الانسان بحجر ايضا كان
الاول هو السبب بعينه لانا ان نراعي هذا الاعتبار الفعلي كان
فرض صادقا وان كان كذلك فهو السبب لكل مستعمل في العلوم
المحاورات وهو الذي يجب بيانه اعني تركيب طبايع كل موجود
الكون بسببه فيه ان انت اعلم بما اعتبار ما سلف لك ان
الواجب في الكلية السالبة المطلقة كطلق الصادق الذي يقتضيه
الضرب من كل طلاق كان يكون السلب بقيد كل واحد والضروري
بالموضوع الوصف الذي كررنا ولا غير معين الوقت والحال حتى
يكون كانه قيل لكل واحد واحد مما هو غير عنه من غير بيان وقت
النفع وحاله بخلاف الى السالبة الكلية اذا كانت سالبة ضرورية
اذا كانت موجبة ايضا ان يقتضي سلب المحمول عن جميع ما صدق

الموضوع من غير توقيت والتقييد ولا ايجابا دائما بل بحال دون حال
منها جميعا وقد فصل العبارة عنها ابن سينا في الفصول فقال في
نقول كل واحد واحد مما هو غير عنه من غير بيان وقت النفع
وحاله وذلك لغرض نسبه ذكره لكن اللغات التي نعرفها
عادتها عن استعمال النفع الكلي بهذه الصورة كما استعمل
الباب الكلي لفظا ومعنى بزيادة شيء ما يقتضيه من شروط
فيقولون بالعربية لا شيء من ح بـ ويكون مقتضى ذلك عندهم
ان لا شيء مما هو ح بـ هو صفة البتة بل ما دام موصوفا بانه ح
سلب عنه كل واحد واحد من الموصوفات ما دامت موصوفة بذلك
لا توضع له وكذلك يقع في فصيح لغة العرب ح بـ
وبهذا الاستعمال يشمل الضروري المطلق بقيد واحد من ضروبه كما
الذي شرطه في الموضوع اما دون الخصوص من صيغة الجمع الكلي
مع كل طلاق المتصارف من لغتي العرب في الجمع هو سلب المحمول
عن جميع افراد الموضوع في جميع اوقات كونه موصوفا بذلك
معهم في وجميع الدوايم والدوايم والضروري والمطلق الضروري
هو اعم من الضروري المشروط بالوصف ان الدايم بالوصف
اعم من الضروري وذلك لانه لا يصح ان يقال شيء من الفلان
ان كان الحكم صادقا على جميع ما شخاص وذلك لكونه غير صادق
عليهم في جميع اوقات كونهم انسانا وكذلك في الضروري

كثيرا من الناس ايضا فرجانب الكلي الموجب اي ظن بعض الناس ان
الموجبة المطلقة تفهم منها ايضا ايجاب المحمول لجميع الافراد جميع
الاوقات الوصف وليس بمطلوب حقا فانه يصح ان يقال كل انسان بالقوة
المنتفي ان جميع افراد كل واحد من الناس معتبرين بالقوة فهذا الاطلاق العام
والدوام يجب في القضايا الدوامية يجب الوصف بالمطلق العرفي مثلا
العرف ان العرف يقتضي ان السالب لكل انسان بالفعل حقيقة
الموجب مجاز لكونها مشابها للسالب لكل انسان بالفعل شعرا فالحاصل
لكن ان السالب المطلق الاطلاق العام اذا كان الحكم به موجبا كما
قولنا كل لا يكون ليس او ليس بمحال من غير بيان وقت ما
وليكن ان السالب الوجود فرد هو المطلق الخاص سالبا مثل قولنا كل
فيفيد غير ضروري دوامي لهذا الكلام يوهم انه يريد به السالب
العدول لو كان كذلك كان له وجه فهو الصيغة الموجبة
دائما على اطلاق العام ولم تكن صيغة ان له كذلك فاحتاج الى
بان جعلوا معدولة محمولة اذا كانت الموجبة دالة على
مقارنة المعنى السالب لكم الشيخ لا يريد بالعدول ما صرح به في
الشفاء بل يريد بتقديم السالب الرابط مع تقديم السور والموضوع
نية كما قرقون كل انسان ليس بحجر دائما والا لكذبت اذا لو سلبوا عنا
ولم يقل هو قولنا فرد دائما الضرورة فلا بعد بين الجهتين والفرق
بينهما ان قولنا كل فالضرورة لتسبيح بجعل الضرورة محال

عند واحد وقولنا بالضرورة لا شيء من ج بجعل الضرورة
لكون السالب دائما وبكثرة لا تتعرض لواحد واحد الا بالقوة فيكون
مع اختلافهما ليس بينهما افتراق فلم قال لزوم ان حيث صح احدهما
صح الآخر وعلة القياس فاقض قرن بكان اي لا بعد بين تقديم
الموضوع على الجهة والسالب بين تأخيره عنها فالدلالة والكاف
بينهما فرق بحسب اعتبار وذلك ان الاول يقتضي ان المحمول ليس
بالضرورة عن واحد واحد من الموضوع والثاني يقتضي ان الحكم
مسلوب عن اجماد الموضوع بكلية سلب حتى ورد قال اول يقتضي
تعلق ضرورة السالب بكل واحد فيفرض بالفعل ويتضمن ضرورة
السالب الكلي بالقوة ان الحكم على كل واحد فيفرض يقتضي الحكم
الكلي والثاني يقتضي تعلق ضرورة السلب بالكل بالفعل وتعلق
كل واحد فيفرض تعلقه بالقوة لاشتمال الحكم الكلي على ما ورد
فيفرض الحاصل ان الاصل ان ورد ليتناول جميع الموضوع
قول الشيخ العرف في الصيغة المذكورة والاصل الثاني ان
المطلق لو هم الدوام يكون في الموجبة فيه الفرق ان المطلقة
ولم يفهم فرق الضرورية لو الضرورية تعقل مع الدوام او لا
لو كان ذلك لكذبت المكنة المطلقة اذ هو معقول لا
الدوام وليست كذلك بل هي صادقة على الضرورة وحكم قطعا ان الفرق
هو العرف الخ غير وجه فرق بعض النسخ

وذكر ان الاختلاف الذي ذكره
ليس بجوهري للمعنى وانما هو تغيير

يختلف ان اما موضوع كل مختلف فقط او ولبيانها فرضا المفصل
اسئلة الاول وهو ان يوجد وقت لا يوجد فيه انسان اسود كل انسان
ابيض مطلقا فيصدق بالاعتبار الاول لان كل انسان موجود فرضا
الحال ابيض ولا يصدق بالاعتبار الثاني لان بعض ما يصدق انه
في المستقبل انه يوجد في وقت آخر ليس ابيض ابدا وكذلك
الحكم في المثال الثاني وهو قولنا كل لون ما فهو اما ابيض او
ممكنة وهذا المثال ضروري قال بعض علمائنا كل
حكم بسلب شيء عن بعض موضوعه ان لم يكن ضروريا كان
المثال الاول لا يختلف باختلاف الاعتبارين فانه قبل ان
المفروض يصدق قولنا بعض ما يكون كل انسان هو لون ما ابيض
ذلك الزمان مستقبل ولا يصدق قولنا بالامكان العام كل
لون ما فالمعقول هو ما حمل ان بعض ما يكون كل انسان
كما سواد وبعض ما يكون كل انسان ليس بابيض
كما المثال الثالث وهو قولنا كل حيوان انسان
لان فرد الكلي في وقت يصدق قولنا كل حيوان وهو في الحال انسان
انسان بالفعل من حيث الكل لان الحيوان الموجود فرضا الوقت
كل كلي وهو انسان ولا يصدق قولنا كل حيوان بالضرورة
او فرضا بل كل حيوان انسان الا ان جعل الغرض المذكور شاملا
الدرسة وظن ان هذا المفصل انما هو من اكثر النسخ

اخر هو ما يتغير عليه وهو ظن فاسد اذ لا يلزم من امتناع الحكم
العام ان اطلق الحكم بالضرورة والدوام ومقابله
يصدق احدهما دون الآخر فمثلا ان كان في وقت يتحقق ان لا يكون
انسان اسود صدق قضية كل انسان ابيض بحكم الحكم الدوام حكم
وكذلك امكان الحكم ايضا فانه اذا فرض فرد في وقت من الاوقات
مثلا ان لون الثلج ابيض او غيره من الالوان فانه لا يصدق
بالاطلاق ان كل لون هو ابيض او شيء آخر باطلاق الحكم وقد كان
ممكنا اولا يصدق قضية الامكان اذا قرن بالمحمول ما ليس بلازم له كان
الحاصل مثل كل جسم كل لون ما فانه قبل ان يوجد اللون بالضرورة لا يكون
ما فرضناه كذلك فرضنا زمانا ليس فيه من الحيوانات الا
الانسان فانه يصدق فيه بحسب الاطلاق ان كل حيوان انسان وقبله
بالامكان ولم يصح بالامكان اذا جعل المحمول بحسب فرد آخر
فالمعقول ان هذه الزيادة كانت بحسب الاصل بحكم الشيخ الرئيس
في النجاة والمراد بخروج المفصل من اعتبار الحكم هو ان الكلي الموضوع
كل ما هو مثل المفصل عما قرن الحال او المآل بحيث يحمل عليه
السليقة المذكورة والله تعالى اعلم ان وقع في الحكم مرة من اعتبار كل
يجعل الموضوع اعم من ذلك وهو كل ما هو فرد الموجود او عند
العقل بحيث يصح تحقيقه او تقديره ان يبدله بين اختلافا
ظاهرا فالحكم بحسب زمانه فرد الدوام والدوام فقد يتفقان

ولذا لك ايضا لم يورده المصنف [illegible] ورجع الى الكتاب قوله
[illegible] وانت تعرف حال الجزئيتين من الكليتين
ونقيضيهما عليهما وذلك لان قولنا بعض ج ب يصدق لو
كان ذلك البعض موصوفا بب في وقت ما وكذا كل
كل بعض اذا كان بهذه الصفة صدق ذلك في كل البعض [illegible]
الايجاب في كل بعض صدق في كل واحد ومن هذا يعلم [illegible]
شرطية ايجاب المطلق عموم كل عدد في كل وقت يريد ان [illegible] الدوام
المذكور في الايجاب اعني ان الحكم الكلي يقتضي الدوام بحسب [illegible]
فاستدل على ذلك بان الحكم على البعض لو [illegible] ذلك لا [illegible]
[illegible] فاذا كان الحكم على كل البعض
وجب ان يكون غير مقتض للدوام المذكور [illegible] ذلك [illegible]
فان يكون الحكم كليا [illegible] العدد [illegible]
جانب [illegible] واعلم ان [illegible] صدق البعض [illegible]
ان يمتنع ذلك صدق قولنا بعض [illegible] بالاطلاق [illegible]
[illegible] فاذا صدق قولنا بعض [illegible]
متحرك دائما [illegible] ذلك البعض موجودا وبعضه متحرك دائما
ضرورة [illegible] بامكان [illegible]
العام [illegible]
ذلك [illegible] الصحيح والدليل [illegible] ما ذكره [illegible]

[illegible] قولنا بالضرورة
[illegible] قولنا بالضرورة [illegible] ان لا يكون [illegible] بالامكان العام
[illegible] ان لا يكون [illegible] قولنا بالضرورة لا يكون [illegible] قولنا [illegible]
[illegible] بالامكان العام [illegible] قولنا [illegible] ان لا يكون [illegible]
[illegible] كل [illegible]
[illegible]
[illegible] الكلي [illegible]
كل [illegible] قولنا بالضرورة يكون [illegible] ان يكون
بالامكان العام [illegible] ان [illegible] ان يكون [illegible]
ان يكون بالضرورة [illegible] ان لا يكون [illegible]
بالضرورة [illegible] ان لا يكون [illegible] بالامكان العام [illegible]
[illegible]
[illegible] ان لا يكون [illegible]
[illegible] ان يكون العام [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] ان لا يكون [illegible]
[illegible] ان لا يكون [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible]
[illegible]
[illegible]

٦٩٢٨٢

٦٩٢٨٢

طبيعة الوجوب	ذاتيف بيد	طبيعة الى جانب
الضرورة تكون من الكم	ليس الضرورة تكون من الكم	والضرورة تكون من الكم
ان لا يكون من جانب الكم	ان لا يكون من جانب الكم	ان لا يكون من جانب الكم

ذاتيف بيد	ان كان فطبيعة اما	طبيعة الامكان عام
ليس الضرورة ان يكون من الكم	فوقانية ان لوقتية	يمكن ان يكون من يمكن
ان يكون من جانب الكم	غير كل	ان لا يكون

ذاتيف بيد	آنوجوب بكل جانب المعنى الخاص والخاص طبيعة
لا يمكن ان يكون	طبيعة ممتلئة وكذلك الواقعة فرعية
لا يمكن ان لا يكون	بعكس كل طبيعة يلزم كل واحدة من الطبيعتين

من غير عكس وما فرالكتاب معنى شرح الشرح وبيانه والسؤال
الغير موصول به قوله والوجب بان كان ممكن ان يكون موجودا ممكن
يكون ممكن ان لا يكون فالوجب فيه قوله ممكن ان لا يكون وان لا يمكن
ان يكون موجودا ليس بممكن فهو يمتنع ان يكون فالوجب يمتنع ان يكون موجودا
ليس بواجب لكن الملازمة الاولى ظاهرة لان الواجب ممكن بالمعنى العام
يلزم من ذلك الممكن ان يعكس الى ممكن ان لا يكون ليس بممكن بالمعنى
الخاص فلا يلزم قولنا ليس بممكن بذلك المعنى ان يكون ممتنعا لان
ليس بممتنع بذلك المعنى هو ما هو ضروري الوجود او ضروري العدم
مع قطع النظر عن علته وقد فهم ان توهم من قوله ولزم فيه خلط
صح فهم ولم يفهم ان ليس بممكن ولم يفرضه كذلك حسبوا الله

١٥٣

١٥٤

قد اتوا في سبيل التعريف وقد ان قول ان المطلقة نقيض المطلقة
ولم يراعوا فيه الا الاختلاف في الكيفية والكمية ولم يتحاشوا من
ان يكون احد الشرطين الضرر حتى يقع التقابل فانه
ان عنى بقولنا كل ان كل واحد من من غير زيادة وكل وقت
اي اريد اثبات لكل واحد من من غير زيادة كون ذلك الحكم
كل واحد كل وقت وان لم يمتنع ذلك لم يجب ان يكون قول كل
بعض قضية قولنا ليس بعض فيكذب بسلب صدق ذلك وكذب
الصدق اذا كذب ذلك بل لم يجب ان لا يوافقه في الصدق احيانا
اعني ان ليس الكل ان لم يجامع كل واحد اذا لم يكن شرط كل وقت
جائزا ان يصدق مع الكذب عن كل واحد او عن البعض اذا لم يكن في كل
وقت زعم جمهور المنطقيين ان المطلقات تتناقض اذا اختلفت في
الكيف والكم معا وفقدوا شرط تخصيص وانما يحتاج لتصحيح
بدونها الى قضية واحدة ان المطلقات المتخالفة في الكيف والكم
كانت او قضية فقد تجتمع على الصدق في المتضادة والتي هي اشد التخالف
احتاجا على الكيف على الصدق فقد تجتمع البعضية اذا كانت مطلقة
وذلك في اذا كانت الحادثة وجودية لان تحقق الحكم بها يجاب مطلق
وفي قادر
وبسلب مطلق بصدق معا كقولنا كل انسان ناطق وبعض
كلهم ليس بناطق بل انما يجب ان يكون نقيض قولنا كل
ان عم بعض هو دايما ليس وبعض قولنا لا شئ من

الذي هو بعض كل ينفي عنه بل زيادة هو قولنا بعض
هو وانت تعرف الفرق بين هذه الدايمة والضرورية ونقيض
بعض بهذا الطريق هو قولنا كل دايما ليس بعضه
وهو ايضا ليس نقيض الممكنة وهو ان لا شئ من
بحسب المتعارف المذكور ونقيض قولنا ليس بعض هو قولنا
كل دايما ليس بعض لما ابطل قولهم حاول تحقيق الكلام فيه بين ان
نقيض المطلقة العامة هو الدايمة المخالفة في الكيف التي تعم الفرقة
وغيرها وذلك لان قسام العقيمة هما دايما ايجاب ضروري
او لم يكن دايما وايجاب جائز دايما كان او لم يكن دايما وجود دائم
الدوام والمطلقة العامة هي كما يتبين بحول الله الثالث وتخالف
الثانية والرابعة بحسب من الزمان والثالث فتجتمع هي وهما في صدق
هي الدايمة بحسب الدايمة والصادقة هي الدايمة الموجبة فان نقيض المطلقة
العامة هي الدايمة المخالفة في الكيف فلا يجوز ان يكون نقيضها
مما تصدق لها معا كيف لان صدقا ان كانت الدايمة دايما ضرورية
المخالفة وهو خلاف المفروض لانها ممكنة خاصة فانها تكذب
مما تصدق لها الا الضرورية فهل تهمل حضورية وهو خلاف
الواقع بتفصيل وابتداء بالكلية نقول بين ان نقيضها الدايمة
الجزئية ان عم قال ان الفرق بين هذه الدايمة والضرورة
يعني تناول الدايمة لهما والغيرية انما قال ان الفرق بينهما

اكثريت فلذلك قال ونقيض قولنا بعض ج ب هذا ان اطلاق هو قولنا
كل ج هو دايما ب بحيث لا يصدق عليه انه لا ب في وقت ما
وهو اشارة من ج ب بحسب التعارف المذكور الى قولنا كل ج دايما هو
وفيه نظر وهو ان هذه السالبة الكلية من الدائمة ومن المطلقة العامة
غير العقد الدوام وكثير من الضرورة والدوام ضروري وتحقيق ذلك
ان الحكم في هاتين القضيتين بحسب الذات وفي غيرهما بحسب الوصف فاذا
قيل بعض الحيوان انسان بالضرورة كان معناه ان بعض الحيوان
بحيث لا ينفك عن الانسانية ما دام حيوانا وهذا معنى قولنا بعض
الحيوان انسان بالضرورة واذا قلنا ليس كل حيوان بحجر بالضرورة
فمعناه ان الحيوانية التي هي جزء ماهية الحيوان بحيث لا ينفك
عن الحيوانية ما دام حيوانا وهذا معنى قولنا كل حيوان بحجر
بالضرورة فقد ظهر ان الضرورة في الموجبة تعتبر في الدوام
والمطلق العام انما يتحقق في اول ازمنة الضرورة مع ان الدايم
اخص من الضروري فنقيض ما يقتضيه المطلق العام مضاف الى اول
زمان وجوده داخل في المطلق العام اعني نقيض الوجود في اول الضروري
ضروري موافق ودايم مخالف ونقيض الوجود في الدايم الا في اول
وقتا ما مخالف فاعلم ان الحكم اذا ثبت لشيء باعتبار وقت فرفع ذلك الحكم
يتحقق بثبوته في ذلك الوقت كما وقع ههنا فلو وجب ان يوضع موضع نقيض
النقيض قضية واضعة كما وقع ههنا فالحكم في هذه القضية
قد وقع في الحكم الذي ذكرنا ان نقيضه
انما يوجد كل ج ب الا بالضرورة بعض ج ب او نقول

فهذا كذلك وفي بعض النسخ اي بل انما بعض ج ب او نقول
ليس كل ج ب الا بالضرورة بعض ج ب وهو الصحيح وعلى هذا
الاول ليس نقيض الوجود بين بل انما هو نقيض الكلية
والعجب انهم انما وقع لهم ما ذكرناه بعينه وهم يدلل انا ان الحق ما ذكرناه
فقد ظهر من هذا ان نقيض قولنا بعض ج ب دوام النظر بين الضرورة والدوام
وهذا وقع فيما ليس ولا ينفك عن ج ب بالكلية الموجبة المذكورة كما
فقيضها المقابل لها بعض من قولنا بعض ج ب ايجابا يجاب او
بسلبة ما سبق الحكم ان كل ج ب بعض عن ب وقد علم ان ما
ان يكون بعضا وايجابا او ايجابا جاعلا الحكم قضية ما وسلبا
مقابلا لها بتعريف ما اي بحيث قضية تشتمل على الايجاب والسلب
الى قضية فيها ايجاب لكن يجاب لها او بتة اخص من ايجاب وجود
كما لو وصف ج ب بشيء مشتمل على الدايمتين المختلفتين من قبل ما قيل
هذا الموضع ان الحكم على بعض ج ب بانه كذلك بتة ونقيض هذا
بهذا الوجه ليس شيء من ج ب انما هو بالوجود بتة ونقيض قولنا
ليس بعض ج ب اي ليست بهذا الوجه بتة قولنا كل ج ب انما هو دايما
ودليل هذا واعلم ان قولنا كل ج ب دايما ب لا يصدق
على شيء من ج ب اصلا ان يكون بعض ج ب بحيث لا ينفك عن ب
دايما بل كل ج ب دايما ب ان كل ج ب بحيث لا ينفك عن ب دايما
يكون بعض ج ب كذلك ودايما ب ان يكون بعض ج ب بحيث لا ينفك عن ب
عنه ابتة دايما ب وقول القطب ان قولنا ليس كل ج ب الا بالضرورة

بانقضاء [illegible] ثبت في الفرائي [illegible] قال عبارة [illegible]
الثبت [illegible] قد [illegible] وهو الدوام [illegible]
[illegible] ومع ذلك فلا [illegible] المطلقة وجود [illegible] قد ذكر [illegible]
[illegible] الاول الخاص [illegible] في [illegible]
[illegible] العام [illegible] الشيء [illegible]
الى [illegible] المطلقة [illegible] ان [illegible] الكل [illegible]
[illegible] الذي [illegible] حتى [illegible]
المطلق [illegible] العرفية يمكن [illegible]
[illegible] ان [illegible]
في المطلق العام العرفية [illegible] الدوام الخاص [illegible]
[illegible] الا [illegible] اذا كان [illegible] كل وقت [illegible]
[illegible] بالضرورة [illegible] الذات [illegible]
[illegible] الحين [illegible] بالضرورة [illegible]
[illegible] الضرورة [illegible]
[illegible] الجهة [illegible]
[illegible] الحين [illegible] العرفية [illegible]
[illegible] المطلقة [illegible]
[illegible] المطلقة [illegible]
[illegible] المطلقة [illegible]

العرفية كون المطلقات [illegible] في [illegible] ذلك [illegible]
الى كون المطلق المذكور في التحصيل [illegible] اليه [illegible]
المواضع فان من [illegible] التحصيل الاول المطلقات [illegible]
[illegible] كل [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] التحصيل [illegible] المطلقة
[illegible] الحكم [illegible] العرفية [illegible] وان كانت [illegible]
[illegible] كل [illegible] زمان [illegible]
الثانية [illegible] المطلقات [illegible] ان يراد [illegible]
[illegible] زمان [illegible] الحال [illegible]
[illegible] المطلق وقد ذكرناه [illegible] كل [illegible] بل كل [illegible]
[illegible] الزمان وكذا [illegible] الحين [illegible]
[illegible] ذلك [illegible]
[illegible]
[illegible] ان [illegible]
[illegible]
[illegible] الصدق [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] ذلك الزمان [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] الحكم [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] كل [illegible]

يقتضي [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] الاعتبار

موجود فرضا لهذه الجملة فهو صادق ذلك النهار فانه يناقض قولنا دائما
ليس بصادق ذلك النهار واما اذا وقت كل انسان موجود فرضا في
الجملة فهو صادق فيه دائما بالقضية لان بعضهم ليس بصادق فيه لانه يمكن
ان يكون موته صادقا في بعض اجزائه وغير صادق في بعض آخر بعضها
الحكمان معا كما ذكرنا وغير المطلقات كذلك ان تقيد احدهما بالدوام
كما كان تم وقد قضى بهذا قوم لكنهم ايضا لم يمكنهم ان يستمروا
مراعاة هذا الاصل ومع ذلك فيحتاجون الى ان يعتبروا في كثير
شرائط خفية وليرجع فرتحقيق ذلك الى كتاب البرهان بل
مذهب قوم في تفسير كل طرق كالمركب بعضها وتوجيه بعضهم
الله اعلم انه لا يمكنهم الاستمرار على هذا في جميع المواضع مثل ان
كل سالبة كلية مطلقة وكان المادة قولنا بعض الكاتب
الموجود من قرية الزنبار بالكاتب الفلاني قرينة على ان
قولنا الواحد من بعض الكاتب قرينة ليكذب ما يقتضيه الموضوع
في شرطية تامة بل لان يكون قولنا الزمان من بعض الكاتب قرينة
احتيج على هذا التقدير ان يجعلوا ايضا مطلقة ادبية
تقديرية حتى لا يكذبها تعميم الخارج عن هذه الشخصية عندهم
فظهر ان مذهبهم لا يستمر وغايتهم ان يكتفوا بان لا يراعوا
مراعاة شرائط كثيرة في الفوائد في العلوم وغيرها وذلك كاف في
الجهات التي تكون بحسب اختلاف المحمولات والموضوعات

طبيعية وهم حين يجعلون الجهات متعلقة بالمحمولات معرضون
عنها ضرورة انا علمنا ان الانسان ما دام انسانا فهو حيوان ضرورة
الموضوع بالزمان المعين فان ذلك يجعل الحكم جزئيا لتعلقه بمعين
ما يقال على الموضوع اما اذا قيد الحكم بزمان معين وترك الموضوع
مطلقا واتضح كل ما يقال عليه كان القضية مطلقة وقيدوها
بالضرورية الوقتية وغيرها وهو كون المقدم فصلا حقيقيا
من جنس واحد والتبع والمتبوع قضية بقضيتين متحدتين
بجهة بينة بنفسها ويجوز ان يكون الزمان كما وصفناه لكن يمكن
بجهات الصدق [illegible] الا الدائمة
ان قضية تجري مجرى من قضية الوجود فيما تركب كالكلية
ويقرب عنه فليعرف من ذلك قدر ان الطريق العاصم فالذي
المحتمل المضرورة المتحقق الفاسق متقابلان فنقيضة مالا دائمة
مطلقة عامة مما لغير ما في الكتاب ونقيض المانعة الخاصة
ذلك ايضا مضافا الى الضرورية مواقعه وقد بان ان المطلقة التركيبية
كلية لو اذا كانت ما شك ان نقيضها مطلقة عامة وصيغة
محمولها فقط واذا كانت وجودية كان نقيضها ذلك البعض مضافا الى
ضرورية مواقعه فظهر ان نقيض العامة كنقيض العرفية الخاصة
الا ان الاطلاق قد يراعيها بحسب الذات فيقرب من غير بحسب الوصف وهو
المراد من قولهم ويقرب منها [illegible] والله الموفق بالصواب في كل

والعام م

نقيضه ليس بعض الضرورة كل ج ب اي لو امكن بالامكان العام [illegible]
الاخص والا لكان ان لا يكون بعض ج ب ويلزمه [illegible]
في هذا الموضع [illegible] بالضرورة لا شيء من ج ب [illegible]
بالضرورة لا شيء من ج ب اي لو امكن ان يكون بعض ج ب [illegible]
الامكان دون الامكان الاخر وقولنا بالضرورة بعض ج ب [illegible]
[illegible] المذكور ممكن ان لا يكون شيء من ج ب اي لو امكن [illegible]
قولنا بالضرورة ليس بعض ج ب [illegible]
ممكن ان يكون كل ج ب اي لو امكن [illegible]
موجبة ولا موجبة [illegible] فاحفظ ذلك [illegible]
قولنا ممكن ان يكون كل ج ب بالامكان [illegible]
ليس ممكن ان يكون كل ج ب ويلزمه بالضرورة ليس بعض ج ب
[illegible]
ممكن ان يكون كل ج ب بالامكان [illegible]
كل ج ب ولا يلزم انه يمتنع ان يكون [illegible]
[illegible] بالضرورة [illegible] فاحفظ هذا وقولنا ممكن ان لا
يكون شيء من ج ب [illegible]
من ج ب [illegible]
[illegible] يقول بالضرورة بعض ج ب [illegible]
ليس بعض ج ب [illegible]

مناقضات

[illegible] حتى يكون نقيض [illegible] موجبة [illegible]
[illegible] ممكن ان لا يكون [illegible]
[illegible] ممكن ان يكون بعض ج ب [illegible]
[illegible] بالضرورة [illegible]
[illegible] ممكن ان لا يكون بعض ج ب [illegible]
[illegible] ان لا يكون بعض ج ب اي بالضرورة [illegible]
[illegible] بالضرورة لا شيء من ج ب [illegible]
[illegible]
[illegible] الضرورية [illegible]
[illegible] الضرورة [illegible]
[illegible]
[illegible] الضرورة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ان لا يكون بعض ج ب [illegible]
[illegible] ان لا يكون بعض ج ب اي بالضرورة [illegible]
[illegible] بالضرورة [illegible] لا شيء من ج ب [illegible]
[illegible] بالضرورة بعض ج ب [illegible]
[illegible] الضرورة [illegible]

وهو ان بعض ب المطلقة فلنفرض ذلك البعض ثابتا معينا
ليكن ج فيكون بعض ب معينا فيكون شيئا ما هو ب وذلك
هو المفروض لان العكس الموجب الجزئي او جبه قال فلم يكن
الجزئي الموجب قد كان قولنا شيئا ما هو ب هذا خلف صحيح قد
اورد في التعليم كما ذكرنا واعترض بعض المتقدمين عليه اولا بانه
على بيان انعكاس الموجبة الجزئية وهو انما يتبين فرد موضوعه بعض
الحاية الكلية وذلك حد وثانيا بانه ثبت بالخلف الذي
هذا فقد ذكر القياسات الشرطية ثم اورد حجة اخرى يبدو لك بيانها
ذكرنا واجابه عن اعتراضه بان هذه الحجة ليست مبينة لبيان انعكاس
الموجبة الجزئية بل انما تثبت بالفرض كما ذكر الشيخ ولو كان بيانا
انعكاس الموجبة الجزئية وكان ذلك البيان ان فرد موضوعه الا فرد
الذي ابطل به انعكاس الكلية الكلي ان كان وجوديا كان موجبا
غير ضرورة والخلف وان كان موضع ذكره في القياسات الشرطية
فهو كما ترى بين بنفسه انما يذكر لتجريده عن المادة فيرد ذلك الموضع
احد تلك الانواع لانها صحيحة بذاتها وبيانها وذهب قوم الى ان
ذلك بين بنفسه فيتمسك من الكل بهذا هو ج بعض هو ب وبعض
ليس كذلك لان الحد وليست بالبينة ولا بعضه مجهولا غاية
فالصورة ليست بقياس فضلا عن ان يكون من شكل الا ان ان
معناه ان الشيء الذي هو صفة ب بعينه فرد ما وشخصية فهو الذي

جعله ويلزم منه ان يكون ذلك الشيء الذي هو صفة ب بعينه
بعض ما هو ج فليس في القضية ما يفرد ما هو موضوع ومحمول الا
بالتسمية والقياس يتعلق بمعاني الاشياء وتسمية الشيء بالقضية
فهذه حال هذه الحجة وشيخ بين انحاء النتج فبين انعكاس المطلقة
المنعكسة بنفسها وبين انعكاس سائر المطلقات بما ذكر كما ترى وما
يجاب عنه فهو ان هذا من حيث ان الدال الخاص على المطلقة
العامة فقط وقد حملت هنا في المطلقة بمعنى ان كلا من الصدقين
الضحاك في الفصل المطلق عن كل الحد واحد من الكاتبين وانه
مع بعضهم غير لازم لعدم اكثر ما يجاب بان كذب يلزم لو كان بعض
ما يتحقق له شيء من المطلقتين لكنهما يجتمعان في
الصدق فما قيل ان نتج قولنا الحجر ليس بحيوان ليس بصحيح بل
والضحاك ممن يقال لكل انسان وليس ضحاك مطلقا وقد على انها
لا تقول كل ضحاك ليس بانسان والا بعض هو ضحاك هو انسان و
بالاعتراض بعض الانسان ضحاك فالجمع ان يلزم لو كان ونتج
الجمع عند الصدق مع قولنا كل انسان ليس بضحاك كما هو صادق
معا والجمع غير لازم وقد انقذ الحكيم الفاضل ابو نصر الفارابي
من قولنا بعض ب لا يتحقق العكس المطلق في قولنا شيء من
الفصل الذي يريد كذا ونتج بعض ليس ب بعض ليس ب
واقول اذا لا يفيد المطلوب بل اذا كانت النتيجة بعض ليس

غير ما يكون بعض ما يكون كاذبة بل مشتملة على الكاذبة والصادقة فقولنا
وذلك لان الموصوف بالبعض قد يكون غير الموصوف بالكل وح يكون
بعض الاطلاق قولنا نقول كل شيء مستعينة مطلقة ونقول لا شيء من
المستعينة بكاتب دائما مستعينة مطلقة فان بعض ما يتصف بالكل
وهو حق هذا الا ان يقيد بقيد آخر المعنى بعد ان علم ان الصفة
المطلقة او صفة من هذا القبيل هي التي يكون العرفة لها بينة وح صفة
الكل كما قال وقد يطلق الوصف على اخص من ذلك اطلاقا لاسم البينة
تنكيرا لنفي شهد له الحكم بعض ما اعلم الوجود ولا ينعدم فتقول
نقول لا شيء من ج ب بدائم ج ب ولكن ربما يتصف ج ب
من ج ب دائما ج ب وبالفعل بعض ج ب وبالفرض بعض ج ب
وقد كان لا شيء من ج ب بدائم ج ب بمعنى قولنا ان الحقيق بان
يكون نقيض لا شيء من ج ب بدائم ج ب هو بعض ج ب بالاطلاق العام
الوصفي كما ذكرنا او بالكون ربما كذلك او بعض ج ب بالفعل فان قولنا
لا شيء من ج ب بدائم فانه كان كذلك العكس ايضا مطلقة عامة
وصفية لانا ان كان مطلقة بحسب الدوام فظاهر لانها ح ضرورية
من ج ب دائما ج ب فما الصدق كما مر فهذه الحجة بعينها تنتج العكس
الموجبة الجزئية المطلقة الوصفية كما مر وان فرض ان ليس كذلك
لانا نعكس المطلوب الى كون العكس ايضا وصفية فنجمع ح لانا نقول
ثم نقيض ان نقول انا نفرض بعض ج ب لا اطلاق الوصفي كما ب

قوله دائم

موصوف ز

صفة ان شيئا هو وصف ج فهو قد يعرض كما وقت ما يتصف ج
موصوف ج ويلزم منه ان قد كان الشيء قد زال الوقت يكون موصوفا
ج وح فاذن بعض ما هو صفة ج هو وصف ج قد يعرض او وقت
ما يتصف ج وح تم الحجة واما اذا كان العرفة وجودية فانه يمكن ان
لا تتفق فرجة يمكن فقول الشيخ يوهم انه يقول انه يمكن عرفة
ما لا دوام له في الشخص ممكن ويجوز ان يكون ما لا اصل له ما يدل على
ما يجوز ان يكون منه ايضا يجوز ان يحصل اعني يكون ضروريا وقتا ما
التقرير لبيان ان طريق الخلاص والدرس من غير تفاوت في المقال
الفاضل الساوجي ايضا بانه يجب ان يكون ممكن الاصل لانه
لو كان دائما او ضروريا لكان ممكن العكس الذي هو حاصل دائما
ضروريا وذلك لان نقيض كل شيء من الكاذب ما يتضمنها بعضه قال من
عنده ان نقول لا شيء من ج ب بدائم ج ب لكن لا دائما ان بعض
ب ليس ج بدوام بمعنى انه كاذب في جميع ما لا يمكن ان يكون ج
ضروريا ولا دائما ضروري ما لا يمكن ان يكون ج دائما ولا دائما
ان يكون بعض ما هو ج ليس ج بدوام ما اورد وجه الخلاص
وانا اقول في تقرير ما قاله ان ممكن العكس لا يخلو اما ان يكون
ح بعض ما هو ج ب بالفعل او لا يكون كذلك فان كان كذلك
فقد صدق ما ذكرناه من ان بعض ما هو ج ب بالفعل ليس ج
ح بضرورة الكلية جزئية الدوام فممكن العكس فان الاصل يقتضي
اجتماع وصفية ما مر من ان ذلك ان الموصوف بالبعض

بل دائما كاتبا ولا نقول
لكنه لا شيء من ما ليس بكاتب
لا دائما

الوجودي الاضروري اما ضروري او لا
اما دائما مخالفت (بعض الوجودي لا دائما)
دائما اما ضروري او اما في الف ؟

من ذلك وجه ما هو المطلوب بخصوصه فخذ فردا ما من الكلية الموجبة
فانه لا يجب ان تنعكس كلية فربما كان المحمول اعم من الموضوع ولا
يجب ايضا ان تنعكس مطلقة تصرفة بل ضرورية فانه ربما كان المحمول
ضروري الموضوع والموضوع ضروري المحمول مثل ما تقدم لذات الزوجية
من كونها فانه وجود الخمس دائما لازوم ولكنه ضروري لا يكون
ولا الزوجية فان كل متنفس فانه بالضرورة حيوان دون العكس بل انما تنعكس
المطلقة مطلقة عامة تحتمل الضرورة لكن الكلية الموجبة ينعكس
جزئية موجبة لا محالة فاذا كان كل ب ا كان بعض ا ب
هو ب فيكون ذلك البعض وذلك لما مر وكذلك الجزئية الموجبة
تنعكس مثل نفسها الكلية الموجبة من المطلقات تنعكس كذلك
الا ان يكون المحمول اعم من الموضوع والمطلقة عامة فهو الضرورة
لاحتمال ان يكون الموضوع ضروريا المحمول او كان المحمول ضروريا
او غير ضروري مثل ما تنعكس جزئية الدائمة والمطلقة عامة لان الجزئية
الموجبة انما يكون منها بذلك الوجه المذكور والكلية المطلقة يقتضي ثبوت
المحمول لذات الموضوع بالفعل فلم تنعكس تصير كذلك لان ثبوت
المحمول للموضوع بالفعل لا يقتضي ثبوت الموضوع للمحمول بالفعل
بالبتة لان ذات الموضوع انما كانت موضوعا لا بحيثية ان ذلك المحمول ثابت له
ثم حصل من هذه العكس وكانا مطلقتين فجزئية العكس اعم مطلقة
وذلك لما ان يفضل الاعم من كون جزئية العكس كذلك انما

كذلك المقصور وهو ليس بشيء وكسجيرة بانة فان كان الكلية
الموجبان من المطلقات التي من حيثية نقيض بعضها انها تنعكس جزئية
من طريق ان لم يكن حقا ان بعض ج ب فلا شيء
من ج ب فقيد الدائمة فيه قال صاحب الجمايز وذلك
لان الجزء عامة غير مختصة بالمطلقات التي من حيثية نقيض قولنا
جميع المطلقات الموجبة تنعكس الى المطلقة العامة الجزئية الموجبة
والى الصدق نقيضها وهو السالبة الدائمة وتنعكس كنفسها الى ضد
الاصل الذي اقتضى وقيل فيه ان التخصيص بان تنعكس السالبة
الدائمة بين انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة فيلزم الدور وجوابه
ان يكون ان بين انعكاس الموجبة الجزئية لا فرض حتى
لا يكون دورا او قول الوجه فرقه في هذا القيد ان الشيخ لم يبين انعكاس
المطلقات بنفسها كانعكاس السالبة الدائمة بين بعد احتراز انها
الدوام او من وجه الترتيب لكن ما كان نقيض العكس المرتبي صحته
بالبداهة كلية وكان حده انها تطابق السالبة العرفية العامة
الغير الدائمة نقيض وقد بين ان السالبة العرفية تنعكس كنفسها فهو
كان العكس ضدا او نقيضا للاصل بحسب ذهب اليه ولم يكن كلاما
مبنيا على البداهة والله اعلم ان خلف لا يفيد العلم بكلية العكس
لان نقيض نقيض العلم للعلم فكيف يفيد تعيين المطلق الذي
العلم به يصدق مع العكس من لوازم ان كان اعم منه واخص

الخلف فانه يطرد مع دعوى الامكان العكس اطراد مع ما حققت
واما قول المطلقات العرفية تعكس مطلقة عامة وصفية كما مر واعم
الوجودية تعكس وجودية كنفسها وذلك لانه اذا فتح كل ب
لا دايما بل دائما ح حكمنا بان كل ا يوصف ج فانه يوصف ب دايما
وذلك لان دوام ب اتصاف ج لازم يقتضي دوام اتصاف
ب بما خلف فاذن بعض ا الذي هو ا دايما يوصف ج لا دايما
لانه بعض اوقات اتصافه ب فالعكس مطلوب بحسب الوصف وحده
بحسب الذات وهذه غاية ما يعطى ان ثبت الخلف بعد اذ قبل انما يعطى
الكلية وله لك ان تثبتها بما المعتمد وان كان الخلف وما بعد الثبت فقط
يمكن ان يبين بالخلف ح وامام الجزئية فلا يمكن اثباتها فانه يمكن ان
لا يكون ح كل ج ثم يكون ح كل ب ليس ب ج مثل ان يكون
هو انه ليس بعض ا من بياض ك الفصل وليس يمكن ان لا يكون ك
مما هو بياض ك الفصل انسانا برهان انية الجزئية المطلقة بما
يكون ضاحكا وقت ما يكتب انه يصدق موجبة كلية ضرورية سالبة جزئية
ومثل يصدق قولنا ليس بعض الانسان ضاحكا دايما مع صدق قولنا
كل ضاحك بالضرورة انسان والمنع ان يصدق مع نقيضه الا ان
هو ان البتة الجزئية فاذن هي غير منكسة وقد ذكر اثير الدين المفضل
وغيره ان سالب البتة اذا كانت عرفية وجودية فانها تنعكس كنفسها وذلك
لانا اذا قلنا ليس بعض ج ب دايما ح لنا دايما حكما بانه ليس

شئ من ا بصفة ج وهما متعاندتين فرد قيد مختلفين فاذن بعض
ب ليس بعض ا دايما موصوفة ب لا دايما بالسلب
الضروري الذي هو مساواة الكلية الضرورية فانها تنعكس مثل
نفسها فانا اذا كان بالضرورة ليس شئ من كل ج بمنصوب بعض كل ب ثم اكبر ان يوجد
بعض ب ح وفرض ذلك البعض ك فانه ح يكون بعض ا الذي ليس
بالاطلاق ثم الضروري وغيره هذا ان يصدق البتة مع السلب
الضروري لكن لا يصدق معه فاذن البتة ح ولكن ان بينت ذلك
بالاقتران فجعل ذلك البعض ك فحد بعض ا هو ح فقد صار
كما اردنا البيان بالخلف فانه نقيض المطلوب وكان موجبة جزئية
ممكنة عامة وهو معنى قولهم انه يمكن ان يوجد بعض ب ح وكان
ذلك لانها صادقة ما دام ب بعينه فلم يلزم من الحكم على الكل م عليها بل فرضنا مطلقة
وهو معنى قولهم فرض وجود ك فانه كان لزم ذلك ان لا يمكن
ما هو لازم من فرض وجوده ح ثم عكس المطلقة على ما بينا من
قبل فانه منكسة مطلقة نقض الاصل بحسب الكيفية والكمية
تناقضا بحسب الجهة بل يلزم انها من الممكنات العامة فانه نقض
مطلقا فيلزم الخلف وهو معنى قولهم صدق ح ثم رجع الى
قولنا لكن كيف فرضنا وحكمنا دايما ح لنا دايما ح ولنا دايما
ح فالمراد من قولنا فرضنا ح وقد تم كلامه ثم انه ذكر ان
العكس الموجبة الجزئية الخاصة الا فتراضي لان لا يمكن

تخيل دور وردوا الكلية الموجبة الضرورية تنعكس على نفسها جزئية
موجبة بما بين من حكم المطلق العام لكم ان يجب ان تنعكس ضرورية
فانه يمكن ان يكون عكس الضروري ممكنا فانه يمكن ان يكون
ضروريا ب كالانسان غير ضروري للحيوان كما نعلم ومن ذلك
بذاته ونشاهد بحال فيه فلا نطيل وقد علمنا انه ان امكن ان يكون
الجزئية الضرورية تنعكس ايضا جزئية لذلك العكس ايضا
بعض جزئية موجبة مطلقة عامة لما مر فالمطلقات كلها
لوجوب كون المحمول للموضوع بالذات وهو خلاف ما
وبعض المتقدمين ذهبوا الى انها تنعكس كنفس الضرورية واستشهدوا
بركن عليهم فاشار اول الى انه تنعكس جزئية موجبة مثل ما مر
ثم استغل البرد فقال والجواب ان تنعكس ضرورية ممكنة
والضاحك ثم قال ومن قال غير هذا وشاهد بحال فيه فلا نصدقه
اى بحال اما ان العكس ضروري وهو انهم يقولون ان ذلك العكس
اما ان يكون ضروريا كالاصل او لا يكون ضروريا فان كان فهو المطلوب
فلا ينعكس العكس مرة اخرى فلا تكون الضرورية بين الضروري
الضروري وغير الضروري واما ان ينعكس لا على الضروري
الاصل فلا يكون ذلك العكس غير صحيح لانه يجوز ان يكون غير
الضروري غير ضروري وهو ليس بين ولا يحتمل الضروري وغير
الضروري يمكن ان لا كل واحد منهما حتى يرجع الشيخ

الدور وابطاله انه يمكن ان يكون الامكان الذي هو
الاصل للضرورة والضرورة انما قال ذلك لان الاصل
هو المردود من هو ضروري وكان ليس له ان عليه ان يكون
عكسه ضروريا فربما لم يجب ان يكون ضرورية لنتيجة
ضمنها ما ثبت بيان ان اخذ انه كان الذي قال ليس طلق قال نعم
كان نتيجة غير ضرورية فقضاياه غير ضرورية وليس قياسا ان كان
ليس من شكله ان يكون ضروريا فليس كل ما هو غير ضروري
بل انما ينعكس الشيء احتمال كون العكس ممكنا وهو لا يوجب ان
يكون ممكنا لا يدخل في الوجود كما لو فرض ان ان الحصير
كان بقرية وهو فيضيفه ذلك لانه يمكن ان يحصل ان
يقضي ثبوت الحكم بانه ليس بضروري ان يثبت انه ليس
بالحكم بل لم يكن ساكنا وهذا ثبت انه يمكن ان يثبت
الضروري هو ان الجزئية الضرورية لا تنعكس
عليه ومثاله ان ليس كل حيوان انسان لكن
ليس كل انسان حيوانا وذلك
واما القضية الممكنة فليس يجب ان تنعكس
بل لكم ان يكون ما ليس بحكم
ان لا يكون ما هو ممكن
ان يكون ممكنا

في شرح النهج الثالث في المقدمات وهو مقدمة

بيان الوكد ولما فرغ من بيان الاحوال الصورية المقتضاة بشرع
قرر بيان احوالها المادية فقال انها بشتركان فان الحجة منها ان حصل
بتحقق القضايا المفروضة يتقدم على النتيجة فهو حاصل وان قوة البرهان
من القضايا وهو ما فقوله من جهة ما يصدق بها على ما يجب
مواده وقوله وكونه امرا من جهة ما يحتمل فان التحميل من حيث التصديق
من حيث انه ايضا افعال للنفس كيفية القضية ان اصبت
القضايا المستعملة فيها بين القياسين ومن تحرير محرر اهم اربعة
ومظنونات هذا نعها ومشبهات بغيرها ومخيلات كذلك
يجري مجرى اهم القياسين متبع الاستقرات والتمثيل ثم
ان القضية اما ان تقتضي تصديقا بذاتها غير التصديق او لا
اجزاءها وكل واحد ان تقتضي تصديقا جازما او غيره وهو ما
اما ان يكون لسبب يشبه السبب ويكون من السبب فهو المسلمات
وما يكون لما يشبه السبب فهو المشبهات بغيرها او غير الجازم المظنونات
وما معها هو المشهورات فرد الزاوية والمقبولات من وجه
تغير الغير التصديق فهو المخيلات وما لا يقتضي تصديقا فالشرائط
فلا يستعمل لعدم الفائدة في المتحدات وما
وذلك لسبب ان يكون من مراتعة فضل الاعتقاد من خارج
والمعتقدات اصنافها كذلك الواجب قبولها اما مشهورات او

وذلك لان الحكم ان لم يعتبر فيه المطابقة للخارج اصلا لم يعتبر فان
اعتبر وكان مطابقا فقط اخوها الواجب قبولها والى فهو الاوليات
والا لم يعتبر فهو المشهورات فان كان واجب قبولها اوليات و
مشهورات فهو اما ان يعتبر فيها من الحسيات والمتواترات وقضايا
قياساتها معها وذلك لان العقل لا يحتاج فيما لا يشعر بتصور
طرفيه الحكم او يحتاج وكل دليل هو ولي بديهي فالشاهد لا يحتاج اما ان يحتاج
فاما ان يحضر المدينة الحكم او يحضر الى المحكوم عليه او اليهما معا وكل
هذه الثلاثة باطلة فالشاهد لا يحتاج فلا يكون تحميله فلا يكون الشاهد بالا
اولا يكون هو ما لم يكتسب اما ان يكون بسيطا او مركبا الاول هو
كل واحد من اجزاء القياس والثاني ليس من الادلة ولا من العلوم المكتسبة
والمبين بالاكتساب فهو القضايا التي قياساتها معها ويحتاج
في كليهما فاما ان يكون ممن شأنه التحصيل بالاخبار وهو المتواترات
واما ان لا يكون ممن هو كذلك فهو الحسيات وظاهر ان
الشيخ يقتضي ان يجعل الاربعة قسما واحدا لما لا يحتاج في العلم
به غير تصور طرفيه الحكم وهو الاوليات وما يحتاج فيه الى
الحس وهو المشاهدات فان الشاهد يحتاج فيه الى تصور الطرفين
وهو الحس وهو المجربات فهو من الحسيات والمتواترات
واما ظاهر غير مكتسب وهو القضايا التي قياساتها معها والظاهر
المكتسب فليس يقع في الدليل وقد علم ان هذه القضايا الحسية

الاوليات

الاحكام

الاسباب التجريبية

المشاهدات

٨٨١١٩

فقد اجاب بان ذلك ليس متعلقا بعدد دون العدد ان والزيادة فيه وانما
الرجوع فيه الى مبلغ يقع معه اليقين او القاطع بتواطئ الشهادة
لان عدد الشهادات في هذا يضبط لا يمكن ان يقنع واحدا ويكتفي بكلام
الشهادات قد يكون قويا وقد لا يكون كالمارث والرجوع في حصول
اليقين وزوال احتمال التواطؤ بعدم مواطاة الشهود او امتناع اجتماعهم
على الكذب وبعض الظاهرين من نقلة الحديث في هذا الباب اشترط
اربعين من الثقاة فرد عليهم واعلم ان المتواترات ايضا تشمل
تكراره فيحس لان الحاصل بالتواتر علم جزما من شاء ان يحصل
بالاحساس لذلك لا يعتبر التواتر الا فيما يستند الى المشاهدة فحكم
المتواترات حكم المحسوسات ولذلك لا يقع قرائن العلوم بالغات وقد
واما القضايا التي قياساتها معها فهي قضايا انما يصدق بها لاجل
لكن ذلك الوسط ليس بحيث ينجر الذهن اليه في اول
كلما اخطر صاحب الحدس الوسط بالبال مثل قضايا ان الاربعين
الاربعة هذه التي فطرية القياسات والخمسة قوة الاثنان نصف
الاربعة ان كان اثنين عدد انقسمت اربعة اليه وليا مساويه وكل
عدد اليه وليا مساويه فهو نصف ذلك العدد وقد تقدم قضايا
القول في تعديد اصناف القضايا الواجب قبولها من جملة المعتقدات
من جملة المسلمات المشهورات من هذه الجملة منها ايضا هذه كالآيات
وكونها مما يجب قبوله لا من حيث يشهر وجب قبولها بل من حيث عموم

الاعتراف بها ومنها ارادة المسماة بالمحمودة وربما خصصت باسم المشهورة
اذ لكل عمدة طالما المشهورة وهي ما راءه لو خلا الانسان وعقله المجرد وذوقه
وحسه ولم يوجب بقبول قضايا ما وكان اعتراف بها ولم يمل كاستقراء
بقطنة القوي بالحكم لكثرة الجزئيات ولم يستند اليها فطرة كل انسان
من الرحمة والخجل وكرائحة والحكمة وغير ذلك لم يقض بها الانسان
طائعا لعقله او وهمه او حسه مثل حكمنا بان سلب المال من انسان قبيح وان
الكذب قبيح لا ينبغي ان يقدم عليه ومن هذا الجنس ما يسبق اليه اوهام كثير
من الناس وان صرف كثيرا منهم عنه الشرع من قبيح ذبح الحيوان
اتباعا لما فطر الغريزة من الرقة لمن يكون من غريزته كذلك وهم اكثر
الناس وليس شيء من هذا يوجبه العقل السليم ولو توهم كون انسان
نشأ انه خلق وفطر تام العقل ولم يسمع ادبا ولم يطبع انفعالا
نفسانيا او خلقيا لم يقض في مثل هذه القضايا بشيء بل امكنه ان
يجهل ويتوقف فيه وليس كذلك حال قضايانا ان اكثر عظم من
الجزء وهذه المشهورات قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة واذا كانت
صادقة فربما تنبه الناس ولم يتنبهوا اذا لم تكن بينة الصدق
عند العقل الاول النظر وان كانت محمودة عنده فاصدقت
غير المحمود وكذلك الكاذب غير الشنيع وربما شنيع حمود وكذلك
فالمشهورات امن الواجبات واما من ان تكون من الصلاحية وما
يتطابق عليها الشرائع الالهية واما خلقيات وانفعاليات واما

استقرائيات وهربما يجب بها طلاق واما بحسب اصحاب صناعة وهذا يكون
ان المعتبر فى الواجب قبولها كونها مطابقة لما عليه الوجود فالمعتبر فى
المشهورات كون الرأى عليها مطابقة فبعض القضايا اولية اعتبار
ومشهورية اعتبار والفرق بينها وبين الاوليات اذا ذكره الشيخ بمن
ان العقل الصريح الذى لم يتفقه لا شئ غير تصور طرفى الحكم انما يحكم
بالاوليات من غير توقف له الحكم فيها بل الحكم فيها يجئ تبعا لتصور
وسطى كسائر النظريات ولذلك يطرق الغير اليها دون الاوليات
فان الكذب قد يستحسن اذا اشتمل على مصلحة عظيمة والكل لا يحسن
بالقياس لا جزئه فرحال من رجوان وللشهرة بسبب منها كون الشئ
حقا جليا كقولنا الضدان لا يجتمعان ومنها ما يسابق الى الحكم
بخلافه بعد خفى فيكون مشهورا مطلقا وحقا مع ذلك الفعل كقولنا
حكم الشئ حكم شبهه وهو حق لا مطلقا ولكن فيما هو شبهه ومنها كونه
مشتملا على مصلحة شاملة للعموم كقولنا العدل حسن وقد يسمى بعضها
بالشرايع العقلية المكتوبة فان المكتوبة ربما لا يعم كل عقل فيها وكذلك
اشار الشيخ بقوله وما يطابق عليها الشرايع الالهية ومنها كون بعض
الاخلاق وكل الفضائل مقتضية لها كقولنا الكذب عار والجرم
وايذاء الحيوان لغرض قبيح ومنها ما يقتضيه استقراء كقولنا
العلم بالمتقابلات كالمكونة بالمتضادات والمتضايفات وغيرها
كذلك لو يشترك الجميع فى انها انما ان يكون مشهورة عند الكل كقولنا

الوهميات

الاحسان الى الآباء حسن او عند الاكثرين كقولنا الكذب واحد او عند
طايفة كقولنا التسلسل محال وهو مشهور عند بعض اهل النظر وكذا
المحمودة هربما يقتضيها المصلحة العامة او خلق الفضيلة وهر
الذابعات وقد يقابل المشهورات كقولنا الحكومة موثرة باعتبار
وعموت الشهداء موثرة باعتبار واما القضايا الوهمية الصرفة
فهى قضايا كاذبة لان الوهم الذى يقضى بها قضاء شديد الهوة
لانه ليس يقبل ضدها ومقابلها بسبب ان الوهم تابع للحس فما لا يوجد
المحسوس لا يقبله الوهم ومن المعلوم ان المحسوسات اذا كان ظاهر
واصول كانت تلك قبل المحسوسات ولم يكن محسوسة ولم يكن وجود
حاكمة وجود المحسوسات فلم يكن ان يتمثل ذلك الوجود فى الوهم وايضا
فان الوهم نفسه واضعاله لا يتمثل فى الوهم ولهذا ما يكون الوهم مساعدا
للعقل فى اصول الترتيب وجود تلك المبادى فاذا انضمت الى
النتيجة تكفل الوهم وامتنع من قبول ما سلم موجبه وهذا الضرب
من القضايا اقوى فى النفس من المشهورات الترتيبية اولية ويجرى
مجرى الاوليات وقد يدخل فى الشبهات بها وهر احكام للنفس فى امور
متقررة مع المحسوسات او اعم منها مع حكومة ما يجب ان لا يكون ظاهرا
حكومة ما يجب ان يكون او يظن به المحسوسات مثل اعتقاد المعتقد ان
لا بد من خلاء يتميز اليه الملاء اذا تباعد وانه لا بد فى كل موجود من ان يكون
مشارا اليه جهة ووجوده وهذه الوهميات لو اخلت نفوس الشرعية

فاذا كانت تكون مشهورة وانما يلزم فرشهرتها المرئيات الحقيقية بالعلم
الحكمية ولا يكاد المدفوع عن ذلك يقاوم نفسه فرفع ذلك اشد استحالة
الوهم الا ان ما يدفعه الوهم ولا يقبله اذا كان فرالمحسوسات هو فيها
منكر وهو مع انه اجل شنيع ليس بل شهرة بل يكاد ان يكون الاوليات
والعلميات التي يراهم من غير انها مشهورة ولا يعكس قد فرق
من اصناف المعتقدات تكون جزء للمسلمات احكام الوهم فالمحسوسات
حقه يصدق العقل فيها ولطابقتها كانت تجري مجرى الهندسيات
شديدة الوضوح لا يكاد يقع فيها اختلاف ولما فرالمعقولات
الصرفة اذا حكم باحكام تخص المحسوسات فهي كاذبة كقدرة العقل فيها
بالا بعدية لما امتزجت فيها بتوهم صورة معقولة عنده فيمتنع
ما يناقض حكم الوهم ويكابر الوهم فرارا ممتنع عن قبول النتيجة بعد قبول
المقدمات وان ليف المقتضيين بانا اذا انتهاء احكام الوهم فيها
هي المسلمات البديهيات الصرفة وتلك المعقولات اما امور جزئية
مبادي المحسوسات واما امور كلية بعيدة وغيرها وهو معنى قولنا فرامور
متقدمة على المحسوسات اذا عمم منها ويكون احكامه عليها وحدها يمتنع
ان يكون عليه كالحكم بان كل موجود فهو في وضع فانه يمتنع ان يتصور
الموجودات كذلك خاوية عن ان يكون فرالمحسوسات كذلك
فان كل محسوس يجب ان يكون ذا وضع او يظن انها كذلك
فانه يظن ان عدم الممانعة فيما بين المحسوسات المتمانعة دليل قوله

ويؤلفها م

ولا يكاد المدفوع عن ذلك يقاوم نفسه فرفع ذلك اشد استحالة
من رفع عن القول بالجزء ما يقاوم نفسه فيه لاجل
ما يقتضيه وهمه فورد ان ما يدفعه الوهم ولا يقبله اذا كان فرالمحسوسات
المحسوسات فهو مدفوع منكر بديهي ذكرناه ولا وهو مع انه باطل
وذلك لان احكام الوهم مشهورة لكثرة ما قرب المحسوسات
واوقع فرضمايرا الجمهور واما المأخوذات فمنها مقبولات و
منها تقريرات فاما المقبولات من جملة المأخوذات فهي ما اخذه
من جماعة كثيرة من اهل التحصيل او من نفر او امام يحسن به الظن
واما التقريرات فانها المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب او التي
يلزم قبولها كل قرار بها في مبادر العلوم الى مع استكمالها وليست
مصادرات والمع مسلمة ما وطيد نفس وليست اصول موضوعة
ولهذه موضع منتظر هرا ان يقبل ويحكم بها وما لا ان لا يقبل بل
يحكم بها لغرض ما والمقبولات اول مقبولات اما عن جماعة كجماعة
المشائين ان المنفك طبيعة خاصة او عن نفر كاصول الاربعة عن
اصحابها او عن نبي او عن امام كالشرايع والسنن او عن حكيم كالحكماء
ينسب اليه بقراط فرالطب او عن شاعر كابيات تورد شواهد ويجب
ان يكون مقبولة من غير ان تنسب الى مقبول عنه كقال مثال الدية
وقيل المأخوذات تسليم اما ممن هو اعلى مرتبة وهو المقبولات او
ممن هو ادنى مرتبة وهو الموضوعات فرمبادي العلوم او ممن هو

فقد فرغنا من اصناف
المعتقدات من جملة المسلمات

مقابل وهو الواقعة في المجادلات والاخيران هما المقبولان والبيّنة
تر واما المظنونات فهو اقوى وبيّن وقضاياه ان كان يستعملها المحتج
بها جزما فانه انما يتبع فيها مع غلبة الظن من دون ان يكون
جزم العقد منصرفا عن مقابلها وصنف منها جملتها المشهورات
كالقضاء بادي الراي غير المتعقب بسر تفاصيل الذهن فيتخلف عن ان يعقب الجزم
لكونها مظنونة او كونها مخالفة للشهرة لما في الحال وكان النفس
تذعن لتكذيبها اول ما تطلع عليها فان رجعت لها ذاتها عاد ذلك
او تكذيبها وهي بالنظر فيها ميلا من النفس مع شعور بكون الميل
ومن هذه المقدمات قول القايل انصر اخاك ظالما او مظلوما وقد
يدخل المقبولات في المظنونات اذا كان الاعتبار من جهة يميل
يقع هناك مع شعور بالمقابل قد ذكرنا في صدر الكتاب ان
الظن يطلق تارة بازاء اليقين على الحكم الجازم المطابق لغير المستند
الى عقل كالاعتقاد المقلد وعلى الجازم الغير المطابق اعني الجهل المركب
وعلى غير الجازم الذي ترجح فيه احد طرفي النقيض على الاخر بتجويز
الطرف الاخر جميعا ويطلق تارة على اخير من هذه اقسام وحده
وهو المسمى بالظن الصرف والمظنونات المذكورة هنا من هذا
القبيل لا غير فنفس كون المرء ان كان ممن يستعمل اياها في الحجج الخطابية
يصرح الجزم بها ولا يعرض لتجويز مقابلاتها والمرجح قد يكون
شهرة غير حقيقية وقد يكون مستندا الى صادق وقد يكون غير

ذلك وكان لا يعرف بالمشهورات فرادى الاى والثاني هو المسمى
بالمقبولات وهما قسمان مفردان باعتبار غير ما يعتبر في المظنونات
الصرفة وان كان قد يدخل تحت المظنونات من حيث يصدق عليها
باعتبار فرد المظنونات واما القسم الثالث وهو الذي يكون المرجح
فيه غير ذلك فهو المظنون المطلق وقد دخل فيه التجربيات الاكثرية
وما يشبهها من المتواترات والحدسيات اعني غير اليقينية منها
وقد اورد الشيخ في مثال القسم الاول قولهم انصر اخاك ظالما او
مظلوما والمشهور الحقيقي بالاعتبار وجوه وهو ان يقال انتظم القياس
وان كان اخاك فقد تقابل حكمان مظنونان باعتبارين مختلفين
فان الذي من داخل الخصم يكلم الخصوم المقابل من خارج جهرا
فائدته مظنونة من حيث انه يتكلم مع الخصوم ويوكد اثبات
تكلمهم كون ذلك جهرا وتقيضه مظنون ايضا من حيث انه
يتكلم جهرا اذ لو كان خافيا لخفر كلامه تر واما المشبهات التي
تشبه بالمشهورات من الوجه ما او المشهورات ولا يكون عارضا
باعيانها وذلك كالشبيه ويكون اما بتوسط اللفظ واما بتوسط
المعنى والذي يكون بتوسط اللفظ فهو ان يكون اللفظ فيهما واحدا
والمعنى مختلفا وقد يكون المعنى مختلفا بسبب وضع اللفظ فيه
كما يكون في المفهوم من لفظة العين وربما خفي ذلك على اكثر الناس
في النوادر اذا اخذ تارة بمعنى المبصر واخرى بمعنى الحق عند العقل

عرض اللفظ

وقد يكون بحسب عرض اللفظ فرتكيبه لا نفس تركيبه كقول القائل
غلام حسن بالكونين او بحسب اختلاف دلايل حروف الصلات كقولنا
زيد في الدار وعلى الدار بالنظر الى انها قبيل التركيب وهو ظاهر
لا دليل على الحصر كالعين والخمر كالنور وثانيها ما يقع بحسب التركيب وهو اقسام
الرابع وقسمنا بالاختلاف بسبب عرض العارض لتروا لم نحدد
لان كان مثلا كقولنا غلام حسن بالكونين فان اغلام يمكن ان يكون
مضافا الى حسن ويمكن ان يكون موصوفا به وتميز احدهما
الاخر عند التحريك عما ليس كذلك كما هو بحسب اختلاف
الصلات وثالثها ما يكون بحسب تصريف اللفظ وهو ايضا
من الستة المذكورة وبشاريقوله وقد يكون بما وجوه اخرى
بالاقسام واما المعنوية فقد تكون جميعها بحسب ما يذكر
سبعة وتقسم لما يتعلق بالقضايا المفردة ولما يتعلق بالمؤلفة
وكل واحد منهما اما ان يكون بحسب كقولنا كل ابيض ثلج لان الثلج
ابيض وثانيها سوء اعتبار الحمل كقولنا الشيء موجود مطلقا
لكونه موجودا بالقوة مثلا وثالثها اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
وهو ان يكون بان يوخذ لازم الشيء او ملزومه او عارضه او معروضه
بدله فمثال اول اخذ لازم الموضوع بدله قولنا كل انسان مكلف
لان كل انسان ذو وهم ومكلف ومثال ثان اخذ عارض المحمول
بدله قولنا السقمونيا يبرد لانه يزيل المحض ويعرض لمزيل المحض
ان يبرد فاذن قد وصف كما وقع منه بسبيل العرض اذا

المركب غير مركب او غير المركب مركبا وقد ذكر الشيخ منها ثلثة احدها
ان يكون المعنى مختلفا بحسب جوهر اللفظ المفرد وقسمه لما ظاهر
كالعين والخمر كالنور وثانيها ما يقع بحسب التركيب وهو اقسام
الرابع وقسمنا بالاختلاف بسبب عرض العارض لتروا لم نحدد
لان كان مثلا كقولنا غلام حسن بالكونين فان اغلام يمكن ان يكون
مضافا الى حسن ويمكن ان يكون موصوفا به وتميز احدهما
الاخر عند التحريك عما ليس كذلك كما هو بحسب اختلاف
الصلات وثالثها ما يكون بحسب تصريف اللفظ وهو ايضا
من الستة المذكورة وبشاريقوله وقد يكون بما وجوه اخرى
بالاقسام واما المعنوية فقد تكون جميعها بحسب ما يذكر
سبعة وتقسم لما يتعلق بالقضايا المفردة ولما يتعلق بالمؤلفة
وكل واحد منهما اما ان يكون بحسب كقولنا كل ابيض ثلج لان الثلج
ابيض وثانيها سوء اعتبار الحمل كقولنا الشيء موجود مطلقا
لكونه موجودا بالقوة مثلا وثالثها اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
وهو ان يكون بان يوخذ لازم الشيء او ملزومه او عارضه او معروضه
بدله فمثال اول اخذ لازم الموضوع بدله قولنا كل انسان مكلف
لان كل انسان ذو وهم ومكلف ومثال ثان اخذ عارض المحمول
بدله قولنا السقمونيا يبرد لانه يزيل المحض ويعرض لمزيل المحض
ان يبرد فاذن قد وصف كما وقع منه بسبيل العرض اذا

شبه المبرد بالذات من جهة التبرد الحاصل معها والشيخ اقتصر من هذه الثلثة
اثنين وكرر بعد الترديد ذكر ما هو المتعلقة بالموثوقة ومن جمع المسائل فرمسئلة
ووضع ليس بجملة والمصادرة على المطلوب والتركيب وبعبير ذكرنا
قوله وبالجملة كلما يترجح من القضايا بحال ما بحال يجب تصديقا بان
يثير او يناسب ما هو بتلك الحال او قريب منه يثير الى الجانب مع جميع
انواع الغلط وهو عدم التمييز بينها وبين غيره قوله واما التخيل فيسلم
قضايا يتولد قولا فتؤثر فى النفس تاثيرا عجيبا من قبض وبسط وربما ادى الى
التصديق وربما لم يكن معه تصديق مثل ان يفعل قوس وحكمه فى النفس ان
الفعل مرة هو عند تكرر سبيل المحاكاة للمرة فتاباه النفس وتقبض عنه وفى
اكثر الناس يعيدون ويجربون مما يفعلونه ويعيدونه اقداما واحجاما
صادرا عن هذه الخ من حركة النفس الى سبيل الروية وان الظن الموجود فى
من الاوليات ونحوها والمشهورات قد تفعل فعل التخيلات من
تحريك النفس او قبضها واستحثاث النفس لورودها عليها لكن تكون
اولية ومشهورة باعتبار ومخيلة باعتبار وليس يكتب فى جميع التخيل
ان تكون من كاذبة كما يجب فى المشهورات وما يحاكى فقط يجب ان
تكون لا محالة كاذبا وبالجملة التخيل المحرك من القول متعلق بالتعجب منه
اما بجودة هيئته او قوة صدق او نحو شهرته او حسن محاكاة لكن قد
يختص باسم التخيلات ما يكون من تاثيره بالمحاكاة وما يحرك النفس من الابيات
الخارجة عن التصديق الى النفس للتخيل اطوع منها للتصديق ولذلك

التنكيت لـ ٢

تتمة المتن
فهذه هى المشبهات المغلطة
والمعنوية وقد يقع التخيلات

٢٠١٩٩

الشيخ واكثر الناس يقدمون ويحجمون مما يفعلونه ويعيدونه اقداما
واحجاما صادرا عن هذه الخ والجدلية يفيد كل شعار فى الحرب وعند
الاستمالة والاستعطاف وغيرها والتخييل ما يقتضى اللفظ فقط كالمجاز
وهو جودة هيئته وما يقتضى المعنى فقط وهو لقوة صدقه او شهرته
وما يقتضيهما معا وراء ذلك وهو حسن المحاكاة فان سبب تحريك النفس
فيها هو الهيئات الخارجة عن التصديق والمحاكاة الحسنة قد يكون مع عدم
المطابقة وقد يكون مع حسن الشئ وقد يكون مع قبحه وبقول
ان اسهم التسليم يتبع احوال القضايا من حيث توضع وضعا
يحكم بها حكما كيف كان فربما كان التسليم من العقل اولا وربما كان
من اتفاق الجمهور وربما كان من نصاب الخصم فى التسليم
حال القضية من حيث توضع وضعا وهذا الوضع هو بعينه الذى
من التسليم كما ذكرناه فى اول الكتاب فيظهر منه ان ليس كما ذهب اليه
الفاضل الشارح من ان الوضع هو تسليم الجمهور والتسليم هو تسليم
شخص ما المنهج السليم وفى الشروع فى التركيب الذى هو المنهج
التركيب الاول للقضايا والثانى لما يتركب منها ولا يكون فى حكمها
والثالث الحجج اشارة الى القياس الى النتيجة والتمثيل اضاف النتيجة
الى اثبات شئ لامر رجوع فيه الى القبول او التسليم او فيه مرجوع اليه
لكنه لم يرجع اليه ثلثة احدها القياس والثانى الاستقراء وما معه
الثالث التمثيل وما معه كل حجة فهى اما تاتى لنفس عن قضايا وتجعلها

ليتحصل بها ولا يلزم ان يكون كل قضية مطلوبة بحجة والا لما اورد
فلا بد من انتهاء لها قضايا ليست من شانها ان تكون مطلوبة بل مرادة
للمطالب وهذا الترجيح فيها لا بقبول او تسليم حامد دعاه الى المتقدم
قبولا اما واجبا كما قرر او ليات وما ذكره معها وغير وجب كما قرر لم يقبولا
وما يجري مجراها وتسليما حقيقيا كما قرر الذاتيات او غير حقيقي كما في المسلمات
فيما بادي الراي وجميعها قد يكون حتما كذلك على اطلاق كما في الاوليات والمشهورة
وقد يكون بحسب اعتبار ما كالذاتيات الصرفة التي تكون باعتبار الشهرة
مقبولة غير مسلمة حال البيان فهي بذلك الاعتبار معدة مبادر للجدل ايضا من
الحق غير مقبولة ولا مسلمة بل محتاجة الى بيان يحكم بكونها مستحقة للقبول
والتسليم او للرد والمنع وهذا بذلك الاعتبار مسايل من العلوم ولا يلتفت
عند اعتبار الشارع الى كونها مقبولة مسلمة بل مختبرا كل واحد فاذا كان
هو مطلوبا بحجة فهو ما شانه ان يرجع فيه الى القبول او التسليم او غيره مرجعا
اليه لكن لم يرجع اليه وكل حجة فانما هي حجة بالقياس لما شانه هو كذلك و
اصناف الحجج ثلثة وذلك لان الحجة والمطلوب بها يكونان من شانهما
ضرورة والا لما امتنع استلزام احدهما للاخر فذلك اما ان يكون من
باشتمال احدهما على الاخر او بغير ذلك فان كان بالاشتمال فلا يخلو اما ان
يكون الحجة هي المسلمة والمطلوب هو القياس او بالعكس وهو الاستقراء
وان لم تكن بالاشتمال فلا بد من جامع بينهما وهو التمثيل وانما قال
واصناف الحجج ولم يقل انواعها لان الحجة الواحدة قد تكون مركبة

مسلمة م

المستقرا
ان يشتملها

باعتبار والاستقراء باعتبار كالقياس المقسم الذي هو الاستقراء التام
وكنوع من التمثيل يكون بالحقيقة برهانا ويكون ذكر المثال فيه حشوا لكن
الاستقراء والتمثيل اذا اطلقا لم يقعا الا بجري منهما مجرى القياس في
افادة اليقين ومع ان الاستقراء الذي ذكره الشيخ هو الحق بالاستقراء
وشبهه مما لا يقع في المحاورات العلمية وذلك لان الاستقراء الذي
بتوفية الاقسام حقيقة اعني التام فقد يقع في البراهين والذي يقع في
الاستيفاء وبوضعه ان يستوفي بحسب الشهرة فقد يقع في الجدليات ايضا
مما يشتمل على اكثر الاقسام ولا يحتج في استيفاء فهو ليس باستقراء بل
ملحق به ويستعمل في سائر الصناعات ومع التمثيل كالقياس الفرق بينه و
بين التمثيل ان الحكاية عن الجامع اذا لم يسم تمثيلا بالحقيقة بل بحسب الغلبة و
الفاضل الشارح مع ان الاستقراء التام وهو قسم منه ومع
التمثيل يستعملان بحد يكون هو تمثيل نفسه او فاما الاستقراء فهو الحكم
على كلي بوجد في جزئياته الكثيرة مثل حكمنا بان كل حيوان يحرك عند المضغ
فكما الاسفل استقراء لان نحو الدواب البرية والطيور والاستقراء فيه
موجب لليقين الصحيح فانه ربما كان ما لم يستقرأ مخالفا للمستقرأ بل ربما
كان مثلان بل ربما كان المختلف فيه والمطلوب بخلاف جميع ما سواه
القياس والاستقراء يختلفان بتبادل الاصغر والاوسط فالقياس ان
يقول كل انسان وفرس وطائر حيوان وكل حيوان يحرك فكذا كل انسان و
الاستقراء ان يقول كل حيوان فانسان او فرس او طائر وكل محرك

حكم م

فكلها الاسفل فاكمل فيه يقع من جهة الصغرى والاستقراء المشتمل على الاكثر تام وغيره ناقص والاسم يقع مطلقا على الناقص وهو الذي فيه الشيخ وهو لا يفيد غير الظن كما عرفت فبرهان مغالطة وفي الجدل ليس بمغالطة ولا ينفع الا بالايراد والنقض وبافراد الكتاب ط

التمثيل

واما التمثيل فهو الذي يعرف فيه ان ما بالفعل من وجود شيء لشيء هو ان يكون الحكم على شيء بحكم موجود في شبهه وهو حكم على جزئي بمثل ما حكم به على جزئي اخر لوفاقه له في معنى جامع وهو في زماننا يسمون المحكوم عليه فرعا والمشبه به اصلا والمشترك فيه معنى وعلة وهو ايضا ضعيف والاكد ان يكون المعنى الجامع هو سبب العلة فيكون الحكم في الفرع هو بعينه اصل بعض المتكلمين والفقهاء يستعملون التمثيل في الحكم ففي مثل قولهم العالم محدث لكونه متشكلا كالبيت ويسمون البيت هنا يقوم مقام شاهد او الشاهد غائبا والمتشكل معنى وجامعا والمحدث حكما ولا بد في التمثيل التام من هذه الاربعة والفقهاء لا يخالفونهم الا في الاصطلاحات واذا ورد التمثيل لا صورة القياس صار هكذا العالم متشكل وكل متشكل فهو محدث كالبيت فيكون من الشكل من جهة الكبرى وارد انواع التمثيل داخلة في الجامع ثم ما اشتمل على جامع مدحي او اجوديا ما كان الجامع فيه علة للحكم ويثبتون بعليته تارة بالطرد والعكس وهو التلازم وجودا وعدما وهو مع انه يقتضي كون الحكم كل واحد منهما علة للاخر لا يجدي في ابطال ان التلازم لو صح لما وقع في ثبوت الحكم في الفرع تنازع وتارة بالتقسيم والسبر وهو ان يقال

اثبات المطلوب بالطرد والعكس

السبر والتقسيم

تعليل الحكم اما ان يكون البيت متشكلا او يكون محدثا وكذا، ثم يبين فساد كونه متشكلا فيتعين الثاني فيثبت به المطلوب وهذا لا يتم الا بان يكون الحكم معللا وتارة يحصر بالتقسيم وتارة بالسبر فالمراد بالتقسيم ان يذكر ما يحتمل ان يكون علة للحكم ويسلم الجميع الا واحدا فيتعين ايضا للجامع ربما يكون علة للحكم في الاصل لكونه اصدق من الفرع او اكثر او اعم ربما يكون اصدق منها علة للحكم ايضا وقع وان لم يقع فيتعين الاصل للعلية ثم ان صح كون الجامع علة في الفرع كان قياسا بجزئه او التمثيل الى اصل اشمل منه وتوضيح استعمال التمثيل للحكم الشرعي ان الحكم اما اقتضاء او تخيير او وضع منه خبر تارة او انشاء اخرى والقياس في هذه العدة وهو قول من لم يعتد بخلاف من قال ولو سلم فالخلاف معه يرجع الى القضاء بالاسم لان قول اخر القياس قد يكون بعض هذه العدة وقد يكون امرا خارجا وكذلك القول المشتمل على اكثر من واحد كالقول المجموع والمذهبي للذهبي وقد يورد الدال على الحكم بالتشابه فرعا هو كذلك القول الواحد الذي يلزم عنه قول الخصم بالمقدمة المقررة للحكم ليس بقياس والمواد بالقول ليس من شرط القياس ان يكون اوله قضية بل قد يحذف اول القياس ويسمى مضمرا كما سيصرح به الشيخ بل من شرطه كونه بحيث اذا سلم اوله وآخره لزم منه النتيجة فان المقدمة قد تكون بحيث لا يكون بسلم اوله وآخره لازما لما تبقى القول قرآن الصفة دون الكذب بخلاف قرآن

القياس

المنتج

قول لزوما ضروريا وبين ما يلزم عنه م

٢٠٩
٨٠٦٠٠

تكرار الحد بتمامه لم ينتج قال وايجب عنه بان الحيوان الذي هو جنس ليس
هو الذي وقع في الانسان وذلك لان الاول شرط لاشيء والثاني
شيء قال المعنى مختلف اه وهو ضعيف لان الحيوان الذي هو جنس
يحمل على الانسان وغيره لم يكن جنسا وايضا كم قلتم الحيوان بشرط
لا شيء هو المادة فكيف تجعلونه جنسا وايضا هو جزء والجزء يتقدم في
الوجود فكيف يقع الفصل وايضا يلزم من كون الجزء هو الذي
هو الجنس كما سبق قبل الوجود هو الجزء الذي هو الجنس كذا قال
وشيخ في جميع ذلك فيه اشياء ثم قال يمكن ان يكون الجواب ان الحيوان
الذي يحمل عليه الجنس هو المحمول بشرط ان يكون الحيوان
غير هو الذي في الانسان هو المحمول عليه فقط وبين
فرق اقول الجواب عن الشكال الاول اذا اقال انسان
فقد وضع المعقول الاول التضيفي الذي
الذي هو جزء من ماهية الجزء التضيفي الاول وامكنه قبل التضيفي الثاني
ويكون لذلك اذا قال زيد معقول ثاني بالسيف والسيف آلة حديدية فيكون
معقول آلة حديدية هذه التضيفي قبل التضيفي الاول والاول السيف قد
ذكرنا عنه واقيم مقامه هو معقول عليه ثم لزم الا يكون مفهوم
المعقول السيف مفهوم المعقول آلة حديدية تحقيقا ولكن
احدهما محمول على جزء الاول يكون بينهما تغاير اصل بل بعد التغاير
متراد فين بعبارتين عن شيء واحد وعلى التقدير الاول كان قولنا زيد

١١٦
٢١٠

معقول ثاني بالسيف آلة حديدية فرق وقياس صورته هكذا معقول
ثاني بالسيف هو المعقول بالسيف وهو معقول آلة حديدية ينتج ذكره
وعلى التقدير الثاني يكون ذكره سدى اه فرق وقياس كما قبل
زيد معقول آلة حديدية الذي هو معقول ثاني بالسيف ينتج
بالسيف آلة حديدية ولم يذكره ولم يكن فرق لان محمولها واحد
فقول قال الذي اصله يجب عنه جزء هو الخطاء الشائع
جزء ما يقوم من اشياء كثيرة بالعدد وبالمادة منها شيء واحد
الماهية بين المذكورين وبكرى محمولها الانسان الذي اصله
زيد قائل فيه الحيوان الذي هو جزء هو قوله الحيوان
وكل هو فيه الحيوان الذي هو جزء هو قوله الحيوان
الجنس جنسه وهو جزء هو قوله الحيوان
فهو البعيد عن الشكال فيما بعد ومن شكال الثاني ان يكون
الاول او هو ان الحيوان الذي هو جنس غير الذي هو المعقول الثاني
فلم يكن ليس وجد التغاير الا حاصل بالشرط لاشيء والثاني بالشرط
شيء لان يكون بالشرط شيء قال شرط الشيء هو ما يلزم من عدمه عدم
ان يفرض عدم الحيوان عند حصوله محصل على وجه التغاير
احدهما جزء مع شيء والاخر مع شيء وان لم يكن لذلك الشيء شرط يفهم
منه تحصل والا فليس احدهما مع شيء وان جاز ان يوضع مع شيء
وليس ذلك الحيوان المعقول عن شان ليس بجنس ولا نوع ولا

٢١٣

كان ذلك كذلك فالشكل الرابع ايضا ينتج ضرورة مقاله
اما قرانه الضروب التي ينتج فيها المقدمة الشكل الاول فلان
المطلوب فيه هو كالمطلوب في الشكل الاول وامّا قرانه الضروب التي لا ينتج فيها
الاول فلبعد مقدمات المطالب جميعها واعلم ان الاعتبار ينتضي في
كامل الوضع كامل والكامل قرانه كيفيات ما اذا وضع الشكل كان
لا غير وهذه قضية لم يكن بحسب العوارض تحدده لا ينتج منها شيء
غير معين وذلك لان ما يتعلق بالحكم ان من ان كان يكون
متحدا فيها ويحكم ان لا يكون من فيما ينتج ان يجب ان الحد الاوسط
غير بين بغير نظر الى ما قيل عنه وهو قولهم المطلوب ان لا يكون
لا ينفصل عنها البتة وهو خطأ وقد يعرض الغلط في بعض الصور وهو
ان يكون سبب البتة في احدى المقدمتين فرقوة الموجبة اذا كان قائما
تقرر الشكل الثاني هذا الشكل من شرطه قران يكون ان يكون ينتج الغير
ان يكون صغراه موجبة او فرعكسها بان كانت محكوما وكان موجبا
يصدق ايجابا يحكم بسلب يحمل فيه الصغرى وقرانه وسطه ويكون
كلية لتكون الحكم على الصغرى لعموم الحكم ما يدخل تحت الاوسط
الذي حكم عليه بالوقوع فركل مقدمة قال قرانات الحكم بسلب
حتى يغير فركل يحمل اكبر بعضه ينتج ويكون نتيجته بعضا
فسمي بعقيما والذي عشرة بالجملة فرقة عشر الضروب المنتجة
فضروب الخلط عدد ما يحصل من ضرب عدد كل الجهات

الشكل الاول
وشرائطه

٢٣٤

نتيجة وكل شكل شرائط قران ينتج بها سبب الى النتيج وفضلا
اسباب العقم في الشكل الاول كون الصغرى موجبة
او الحكم الموجبة اي كون سبب البتة فيها موجبة اما سالبة فلا
كموجبة او جودية اللادائم بسبب البتة اذا عدم منها كالموجبة
لان البتة اللادائم تقوم الوجود السبب البتة فيرتفع بتبعه تلك الموجبات
ويكون النتيج غير تابع للموجبة بعد الممكنة فرقول الشيخ ان كون
صغراه موجبة او فرعكسها لان كانت ممكنة ينتج ان يكون
حكم فرعكسها والحكم ان يجاب وحصل في الفصل ان الحكم
لا يقتضي دخول الصغرى لا دخول الفصل وقد حكم الشيخ
قال فيدخل الصغرى فركون سبب اعم من ان يكون موضع الغير والكلي
ان حمل هذا التعليل على الذي يكون الصغرى موجبة لا يكون
منتجا لذاته بل لغيره وقد اعتبر هذا القيد فرعد التعليل وحينئذ
ان السبب ان يجاب فرانت ان هذه القضية انما يكون قران في الشكل
فقط فيكون رابطة محمولا بتابع موضوعا به فرفض ان يكون
المحمول للعلم فيرد ان الوجود يشتمل عليها فقول ينتج الشكل
لذاته لان يجاب السبب البتة فيه وهذا الشرط الاخير من ولم
يعتبر دخول الصغرى فرالوسط الذي يعلم ان الحكم الواقع
الاوسط شامل الصغرى الداخل فيه والا لما علم ان ذلك الحكم
قابل يقع على ما يخرج عن الاوسط ام لا فان الكلي انما يحتوي

الوجود الاول
لعله النسخة
الثاني
اصلها
الاول

الحكم بالحيوان على الانسان ان يقع فوقه الجنس الذي يقع عليه الحكم وهذا يدل
عند الشرط الثاني كون الكبرى كلية وهذا الشرط بديهي لان الحكم الواقع
على الاوسط لما كان بعض الصغرى جميع ما يدخل تحت الاوسط وقول ما علم ان
الكبرى الذي وقع فيه الحكم من الاوسط قليل وهو الصغرى لا فان كان
الامر بحيث يحتمل الحكم بالانسان على بعض ما يكون ان يقع عليه الاوسط
وان يقع على الباقي وهما احتمالان متقابلان فيظهر مما تقرر ان حكم النتيجة
الضرورة والدائمة والوقتية والمطلقة العامة والوجودية الكبرى بشرط
الصغرى فصل ان كان الصغرى داخلا في القرار الاوسط كان
الحكم فيه حكما على الصغرى كما كان في قرينة الكبرى فيتاج
فهذا الشرط احتمال كاذب الصغرى وكلية الكبرى ليخرج ان
اربع قرائن من الست المذكورة فان كاذب الكبرى والحرجية
والكلية الايجابية والسالبة والمطلقة العامة والوجودية كما تقدم
القرائن الفعلية اربع وان قيد بقيد فقد احد الشرطين او كليهما
وان كانت الصغرى ايجابية موجبة كان يستلزم سالبة موجبة
كانت القرائن الفعلية ثمانية وجميع هذه القرائن بينة الانتاج
في هذا الشكل لما تذكره قوله فان كان الكل الخ ثم قال كل
هو بالضرورة او بغير الضرورة اكان ايضا لما تذكر الخ
هذا هو الضرب الاول فان ينتج موجبة كلية تابعة للكبرى في الضرورة
والا ضرورية قوله كذلك اذا قلنا بالضرورة قال شيخ

ان قيد الضرورة او ضمن الحكم لم تختلف بهذا هو الضرب الاول
وينتج ايضا موجبة كلية كذلك قوله اذا قلنا ان بعض الخ حكمت
اي حكم كان ان يكون بعض الايجاب بعض ما يكون الكل
وحكم ذلك البعض من الذي هو فيكون من قرائن الكبرى
هذه اربع قرائن الصغرى ايضا موجبة ضرورية وكبراها كذلك
او موجبة او سالبة وهما الثالث والرابع والثالث ينتج موجبة
ضرورية والرابع سالبة ضرورية فهذه اربعة ضرب بالاربع قد
انتجت الصغرى ضرورية كبرى ضرورية وكذلك اذا كان كل
كيف كان وذا الا كان كل الا كان قليلة كيف كان
الحكم من ان تقدر بينا ما ان كون انتاج هذه القرائن
وكون النتيجة تابعة للكبرى قد بحثت المذكورة انما يكون
اذا كان الصغرى داخلا بالفعل قرار الاوسط وذلك يكون الصغرى
الفعلية موجبة كانت او سالبة لزم موجبة فعلية انما اذا كانت
الصغرى بالامكان فليس تقدير الحكم من الاوسط الى الصغرى
تقديرا بينا بل انما يتعداه بالقوة فقط ويحتاج الى بيان وذلك
ان قياسات هذا الشكل كما مر اذا كانت الصغرى فعلية وغير
كما مر اذا كانت ممكنة والصغرى التي يكون الحكم فيها بالقوة
ان يكون الصغرى ايضا بالقوة او مع كبرى ضرورية او مع كبرى ضرورية
ضرورية او مع كبرى ضرورية فهذه ثمانية اختلطت بست ممكنة

كان ٣

[illegible] بيان ومن مؤونة المحققين وجانبا بكلف الزمان في حل المشكلات
العقلية من المتكلمين الاخيرين والمتأخرين زيادة وضوح مع كثرة
تحقيق كثير وسوء ترتيب فضل الشيخ عن ذلك الطريق فرأى ان
ترتيبها بهذه الكيفية وانه كان ان كان العالم ممكنا بالامكان العام
امكان الامكان وهو قريب بين ان يصل الى الله هذا اذا امكان ان يكون
ان يكون قريبا فهذا الطبع الحكم بانه ممكن وهذا بيان ان كل واحد
الاخلاط من ممكنين وقد اكثر فيه بان الله هم يعلم بسببه ان يكون
ان يكون يكون ممكنا وذلك لان الشيخ قبل الى ان الاخلاط
غير تشخيص لها زيادة بيان وبيان ذلك ان الممكن هو الذي
فرض وجوده وجوده فاذا فرضنا ان الذي يكون ان يكون ما يمكن ان يكون
مثلا خرج من ان كان الاول لما وجود فقد سقط ان كان وكان
وصار هو ما يمكن ان يكون الحسب ذلك الفرض ثم اذا فرضنا
اخرى انه موجود فقد سقط الامكان الثاني ايضا وكان
من غير لزوم محال وكل ما يصير الفرض موجودا من غير لزوم محال فهو ممكن
فاذن يمكن ان يكون اولا وجود فقد ان هذا الحكم ليس بموجود
الفهم وقريب والموجود فيه الماء يحصل فيه من نفس قولنا كل
ليس يمكن ان يتشخص ان يكون ممكنا وهو اولا فقد ان ان نكس النقيض
قولنا كل لا يمكن ان يكون ممكنا فهو ممكن وهو المطلوب ولكن اذا
كان كل [illegible] بالامكان الخسيس الخاص وكل [illegible] بالاطلاق وجاز ان

يكون كل [illegible] بالفصل وجاز ان يكون هو بالقوة فيكان لو اجتمعا
من ان يكان العالم وهذا بيان ان كل طلق فهو ممكن
ومطلق ونتيجة ممكن وذلك لان الممكن اذا فرض موجودا لم يلزم
من مطلقين وكون ذات جوهرا ولا يلزم منه محال فاذن هو ممكن
ولا يجب ان نتيجة مطلقان حكم محال صغرى بالا يكون بالفصل الا
كونا واسطة بالفصل وهو محال يخرج لنا الفصل بالكلية اذا قلنا كل
ان ان كان بالامكان وكل كان كان بالقدرة بالاطلاق فنتيجة
منه كون كل ان ان مباشر للقدرة بالاطلاق بل بالامكان وهو باطل
بالفصل كقولنا كل ان ان كان بالامكان وكل كان كان بالاطلاق
فنتيجة ان ان تحرك ايضا بالاطلاق وكان العالم فقول الشيخ
لو جب بعضها من ان كان العالم لا يتعذر ان يحمل على الذي يعم
وغير الضروري بحسب الاصطلاح بل يتعذر ان يحمل على الفصل
القوة وهو العالم بحسب الجنس وذلك لان الممكن قد يقع
الفصل كما لو جوديات وقد يقع ولم يخرج لنا الفصل بالقوة
بعيدا كان مستقبلا ما قررناه فاذا قيل كل طلق اذا كان من ممكن
الخلقة ومطلق كان نتيجة ممكنا كان كذلك لما قلنا يجب
يكون بالقوة البعيدة كما اذا قيل زيد يمكن ان يكتب وكل ممكن
فهو كل من يكتب فهو مباشر للقلم فنتيجة فزيد يمكن ان يكتب
بالامكان الذي بالقوة البعيدة لا يمكن ان يباشر القلم بالفعل فغير

الكتابة فانها فيه بالقوة بل بالامكان الشامل للقرب والقوة معا فهذا
هو الحق وبه صرح الشيخ فرخي هذا الكتاب فاذا ان حمل كان
العام على جميع الضرورة والدائمة وحمل الاطلاق في قولنا وكل
بالاطلاق العام كما ذهب اليه الفاضل الشارح
كان صادقا لانه لا يكون مناسبا للبحث الذي يخرج فيه ولا يكون
القول بان جميع الفصل والقوة هو كان العام صحيحا فان كان
الخاص ايضا قد يجعلها من وجه اخر فان كان كل ب بالضرورة
فاما ان النتيجة تكون ضرورية وليس كذلك وجهان فرق بينهما
فنقول لان اذا صار محكوما عليه ان محمول على الضرورة
ومعنى ذلك انه لا يزول عنه البتة ما دام موجود الذات ولا كان
زائل عنه ما دام فقط ولو كان انما حكم عليه بانه احيانا يكون
له ضحكا لا يكون حينئذ كان قولنا كل ب بالضرورة كاتب ما دامت
لان حينئذ ان كل موصوف بانه يضحك ما او غير دائم فانه موصوف
بالضرورة ما دام موجود الذات كان او لم يكن وهذا باطل لان
ان ليس هو الا مختل طرفي محكم ضرورية وقد علم جمهور المنطقيين انه
ينتج محكم والشيخ بين انه ينتج ضروريا وكل ضروري الحاصل بين ان
الحكم اذا فرض موجودا صار مختل الطرفين مطلق ضروري وكل
النتيجة ضرورية كما هو وكل ما كان ضروريا هو فرض جميع ما ذكر
فان كانت النتيجة قبل فرضنا ايضا ضرورية فذاك وان لم تكن فرضنا

الفصل ايضا كذلك ضرورية فرضنا ما شئت فاعلم ان هذا هو حاصل
ما ذكره في هذا البحث ان الكبرى الضرورية مع جميع الصغريات الفعلية
وغير الفعلية ينتج ضرورية والكبرى الغير الضرورية ان كانت مع الصغرى
الفعلية ينتج فعلية وان كانت مع غير الفعلية او كل بها ممكنة ينتج ممكنة و
الكبرى المطلقة العامة ينتج ممكنة عامة او غير ضرورية فبعض التفاصيل يحتاج
يكون نتيجة الكبرى كما هو حاصلة من صغرى فعلية مع اي كبرى كانت
بشرط ان لا يكون موضوعية وبعضه يحتاج ان يكون نتيجة الصغرى
كما هو حاصلة من ممكنة ومطلقة عامتين او ممكنة خاصة ومطلقة عامة
ان يكون بكل منهما كما هو حاصلة من ممكنة ومطلقة عامتين او خاصتين
فاعلم ان النتيجة تكون فرعا ممكنا كما للصغرى وفي العموم والخصوص
كالكبرى وفي انتاج الصغرى الممكنة مع غيرها وضع نظر فاعلم
حكما كل ج ب اي حكم كان بهذا الوجه ان اردت ان اذكر لك حكم
واقع محكما كل ما هو ب والفصل ان كل ج ب او يمكن ان يكون ب كما قررنا
من قبل فان كان كل ج ب فالصغرى يمكن ان يكون ب دائما او غير دائم
حينئذ ولا فرق من ان اوقعت صفة ان يكون ب دائما على
كل موصوف من غير ضرورة فان حكم كل ج ب لا يخلو عن
فرض يكون ان يكون ب حكم عليه بهذا الحكم بعينه وذلك ان ما يمكن
ان يكون يمكن ان يقسم الى ما يوصف به بالفعل وبين ما لا
دائما من غير ضرورة ويكون القسم الاول حكم ما ضرورة بحسب

الذات او غير متغير ولا يكون المتغير الذاتي حكم ما تقتضي الذات الحكم
فلا يلزم من حكمك على كل واحد بالفعل ان يحكم فرد ذلك الحكم بالفعل
ولا يكون دائما بالفعل الا ما هو الشكل الثاني من هذا القول
بجواز وجود حكم كذا دائم غير ضروري والغير ينافي الدوام الذاتي
بهذا الشكل فرب سالبة الحكم بالضروري يناقض كل قول كل ما
ليس بضروري كذا بالذات فيمتنع ان يكون ضروريا ينافي كل ما هو
ضروري لما قولنا كل ما يمتنع ان يكون ضروريا فهو ضروري وبرهان
طرفي عكس النقيض ظاهر لكن الصغرى اذا كانت حكمية او حقيقية
بجواز ان يكون منعكسة ليتم الحكم بحقيقية ثانية لان الحكم
موجبة بل ان الصغرى اذا كانت مستلزمة موجبة نتج ما
يتبع ايضا نتج الموجبة بعقوبتها وليس ما ذكرناه ذكره في صدر الباب
لان المذكور هناك كان خاصا بالقضيتين وهو ما قد حكم فيها
بالفعل والتقويم لان الحكم العام لا يمشي الا بعد بيان انتاج الصغرى
المكنة مع غيرها وبما خالف الشيخ فيه بحيث وقد وعد بشرحه بعيد
قال واما عكس السالبتين ففيه نظر سنشرح لك وقد يكون اذن النتيجة
او حقيقية وجهتها نتيجة الكبرى فكل موضع من ضروب الاول
الذاتي اذا كانت الصغرى حكمية خاصة والكبرى وجودية فان النتيجة
حكمية خاصة او الصغرى حكمية خاصة والكبرى موجبة ضرورية فان
النتيجة موجبة ضرورية الذاتي ستذكر فلما يتفق لنا في من ان

النتيجة تتبع اخس المقدمتين فكل شيء بل فرد الحقيقة والحكمية والوجودية
الا ستة اشياء الذكر وجب تقدم من المحققين ان النتيجة في هذه الكل
تتبع اخس المقدمتين فرد الحقيقة والحكمية صحيحا كما اذا وقع في
احدى المقدمتين حكم خاص او سلبي او غير ضروري كانت النتيجة كذلك
وقد حقق الشيخ انه ليس كذلك مطلقا بل مع رابعة فرد الحقيقة للصغرى
وهذا الحقيقة والجهة للكبرى الذاتي موضحين لما تقدم ذكره
وهو ان يكون الصغرى حكمية والكبرى غير ضرورية فان النتيجة
هي الفصل والقوة رابعة الصغرى والكبرى كما سيجيء ذكره
وهو ان يكون الصغرى موجبة ضرورية والكبرى حقيقة عرفية
فانه ان كانت حالة النتيجة كالصغرى موجبة ضرورية وان كانت
خاصة لم يكن كذلك قوله ان قياسات قضي المقدمتين فحول الضرب الثاني
اذ ان النتيجة فرد حقيقة ان قوله فان النتيجة حكمية خاصة قد بعد
ذكرها الصغرى حقيقة خاصة والكبرى موجبة ضرورية فان النتيجة
موجبة ضرورية غير مطابق لما مر ان حكم الكل قد يتبع حكم البعض
الحكم لبعضه او كما قيد الجزء كما ستسمعه مما حكم من النتيجة فيه تبعا
للكبرى ليس هذا كما قيد فان النتيجة هناك تابعة الكبرى غير صريح
به في هذا الموضع قد وقع تفاوت في النتيجة وقد تبع في ذلك
الشارح وقع قريبا كما تقدم وسيجيء وهو غير سديد قال
وتقرير الكلام هكذا لكن الصغرى اذا كانت حكمية او مطلقة صحيحة

٦٦٦٦

٦٦٦٦

الصغرى لعدم تواردهما الكبرى لعدم تواردهما لوجود ما يمكن ان يفصل ذلك
ان يقال كل متحرك فهو متحرك بالارادة وكل متحرك بالارادة يجب ان يدوم
تحركه فذلك اصل ما الكبرى يتحقق دوامه لان الكبرى يجب فيها ان يكون
دوام تركيبها لدوام الحكم دوام موضوعها والاسناد ايضا يجب فيه ان
الموضوع اذا كان دائما والاسناد كذلك كان دائما المحمول فيلزم ان
يكون الكبرى بهذا الوجه دائما لان الحكم الدائم لموضوع دائم دائم
بحسب الذات وهذا ظاهر ان الكبرى بهذا المثال لا تقتضي ان كل
موصوف بالحركة فان هذا الوصف يكون دائما والوصف الصغرى
ليست كذلك اذ الفلك ليس موصوفا بالحركة دائما بل تقتضي ان بعض
موصوف بالحركة فهذا الوصف يكون دائما بهذا يندفع ما
قال لم يتنظم منها قياس صادق المقدمات والتعليل الصحيح لكون
هذا الوصف ليس دائما بين بحيث يوقع في التناقض وهذا والتعليل لان
الكبرى كما يقتضي قول الشيخ مبين قال لان الكبرى يكون كاذبة
ينتج ايضا وبيانه وهو ان الصغرى لما وضعت في الكبرى
انها صادقة ثم اتبعت بكبرى يقتضي علم انها بهذا الكاذبة قال الناظر
لما قرر ان صدقا فلا يكون الا متحركا دائما وقد صرح الشيخ في هذا
الوجه وذهب الى صاحب البصائر وهو ان التعليل بغير الذي
ان كذب الكبرى لما بان حمل فسد الوسط الذي يخرج الكبرى عن
يكون كلية وذلك لانا اذا جعلنا الدوام قيد الكبرى يخرج

المقدمة حتى تفسير المقدمة بكل متحرك بالارادة دائما فهو متغير لم يكن
الكبرى كاذبة بل كانت صادقة فلقول هذا وذكر الكاذبة
التقدير تخرج الدوام عن ان يكون جهة والقضية عن ان تكون
غير موجهة وذلك غير مراد في التقدير بل عند ذلك يسقط
لا يتبين ينتج فوجب ان يكون الكبرى اعم اي اذا كانت الكبرى
غير موجهة محققة محققة لدوام والدوام فوجب ان يحمل
الضرورية على الدوام ليحكم اجتماعهما الصدق في
حين بضرورية دائمة وليتم دليله فقال الشيخ نوح فان
كون متحركا دائما ليعتبر الفرق بين الضرورة والدوام قال
الفرق يقتضي كون النتيجة حصرية اذا كانت الكبرى
بحسب الوصف دائمة بحسب الذات دائما بحسب
الوصف دائما بحسب الذات دائما ذكر
فذلك ان النتيجة كما الكبرى ذكره الشيخ استثناء
ويلزم ان يكون ما هو موضوع اخر الوجود الكبرى
قال النتيجة لكونه وصفية وذلك لان الوصف
باعتبار المقدمتين يتعدد اعتبار الزمان قال النتيجة
متغير دائم متحرك وكل متغير حسب فكل
يحس دائم بما ذكر وهو ضعيف اما لكونه
فصفتين والنتيجة كما ان وصفية فيلزم ان

٢٢٧
٢٢٧

٢٢٨
٢٢٨

الوجودية والضرورية بانتاجها بنتيجة بسيطة ومخلوطة وكذا اذا كان خلط
المطلق العام والوجودي بالضروري وزيادة القيد بانه كما ان
الشرط اختلاف الكيفية والكمية الكبرى فاعلم ان هذا قول غير محرر
وذلك لان الضروري والمطلق اذا اختلفا وكانت احداهما مطلقة
فانهما ينتجان الضروري مع كون الدليل غير منتج كما سنذكره بعيد
هذا والحكم فراجعه للمسالة بهذا الجنس في الاشكال الاربعة وذلك
لانهم يقولون كما انتاج هذا الشكل بعكس المسالة ورد الشكل الاول
واما تحرير المسالة في الشكل الاول كبرى وتكون الحجة انا كلما
تابعة الكبرى فتكون بهذا تابعة المسالة وسببين الشيخان النتيجة
الممكنة من ضرورية وغيرها تكون تابعة الضرورية سواء كانت الضرورية
بهذه الهيئة او موجبة

ضروب الشكل الثاني

واما الضرب بكلية الاولى فهو مثل قولك كل
ج ب وكل شيء من ا ب فهو بعكس الكبرى فتصير
كل ب ج وتضيف اليها الصغرى فيكون الضرب الثاني من الشكل
الاول وتكون النتيجة فراجعة للكبرى فانها مثل قولك كل
شيء من ا ب وكل ب ج فهو بعكس الصغرى وهي
كبرى فينتج قولك شيء من ا ج ثم تعكس النتيجة وتكون العكس
ايضا فراجعة فان كانت مطلقة فانها بعكس المطلق من الشكل
الاول مثل قولك بعض ج ا ولا شيء من ا ب فليس بعض ب ج
عرفت والرابع منها مثل قولك ليس بعض ب ج وكل ا ب فنتج

ليس بعض ب ا والاشكال ا وكان كل ب ا فكل ج ب وكان ليس
بعض ج ب فهذا مختلف ولا بد ان يغير اختلافه ليكون البعض الذي هو
ليس فيكون اما شيء من ب ا وكل ا ب فلا شيء من ج ب بعض
ج فكل ج ب وهذا بيعلم ان العبرة للسالبة فراجعة لها فتنتج
نتيجة هذا الضرب ان يكون بعكس الصغرى السالبة الجزئية تنعكس
الكبرى شكل صحيحة فلا تتم منها ولا من الصغرى فيكس فاعلم
من طريقين احد الطريقين المذكورين وهي اختلاف الكيفية
كلية الكبرى يقتضي ان تكون الضروب المنتجة اربعة من جميع
الستة عشر الا ان الكبرى الموجبة لا تقترن الا بموجبتين كلية
وجزئية والكبرى السالبة تقترن الا بموجبتين كلية وجزئية
ي غير بينة وينتج سوالب في شيء بين الضربين والا يعكس الكبرى
ورد الشكل الاول ثم قال او العبرة فراجعة للكبرى يعني حكم
فان اكمال قيام ولين الضرب الثاني بعكس الصغرى وجعل
الصغرى كبرى والكبرى صغرى لينتج عكس المطلوب من الاول
عكس النتيجة فتحصل النتيجة المطلوبة ثم قال ويكون العبرة للنتيجة
الفيصة فراجعة انها تصير كبرى الاول ثم قال فان كانت مطلقة
فنتيجة عكس المطلوب من المطلقة ان كانت السالبة عرفية عامة كانت
النتيجة ايضا عرفية عامة لانها تنعكس كنفسها فان كانت عرفية
وجودية كانت النتيجة تنعكس اليها وهو العرفية العامة تقيد

الدوام ولا بعض كما سبق ذكره وبين الضرب الثالث بالاول ولم يكن بيان الرابع بعكس الثالث لانه الكبرى
والموجبة الكلية تنعكس جزئية ولان قياسه ينتج جزئيتين فتعرض
بينة لكن الخلف والافتراض لا الخلف فان اضافة نقيض الثانية
الكبرى فينتج نقيض الصغرى او امتنع ان يصدق مع الصغرى
اذ الكانتا ايجابيتين غيريتين وقد يكذبان جميعا بالضرورة
بالخلف كذا واما بالافتراض فبان نميز بعض ما صدق الاوسط
وسماه مخصصا لقضيتان احديهما حال شيء من
والثانية
بعض والقضيتان كذا جهتها تكون جهة صغرى القياس
لانها هي فان الحال لم يتغير الا بتعيين الموضوع وتبديل
وتعيين الموضوع وان اخذ كلية الحكم لكنه لا يغير الجهة
الموضوع وتبديل لكم الا لوثوقه المعنى ثم تحصيل من
اقتران القضيتين كل بكبرى العكس الضرب الثالث من
وينتج ما اوخذ الثانية فراجعه ويحصل من اقتران القضية
جهته النتيجة ايضا ظهر به الضرب الرابع من شكل اول
وينتج ما جهته لكن الجهة بعينها وذلك لان هذا ان ليضا
كان يشبه الشكل الاول ليس بانه يضاف صغرى
الصغرى لاشتمل على حمل وضع في
واحد واجاء اورد

لم يذكر من جهة نتيجتين الوضع فرد القضية الاولى ان
مصروفة براد بن العكس والاخر الضرب
جزئية فحصل من جميع ما ذكر ان العبرة
للكبرى
وكان من
من ضعفه فيكون
الى فرع من
بعينه
الشكل
الذي
فان كان
موجبا
بعض النسخ
الاول
فان كانت الكبرى

الممكنة عامة او خاصة وسواء كانت المطلقة محرفة عامة او وجودية
ان كانت الممكنة خاصة فصاعدا وكانت موجبة او صادقة مثل كل ج
باعد الا كاتب من ب وكل شيء من ب ا الطلق فالمنعكس الصادق او كلي
وبالعكس الكبرى في المطلقة الممكنة العامة ينتج من الشكل
الاول لا شيء من ج ا الامكان العام بكلا كان ب وبعض ا ليس
بان نقول ان لم يكن لا شيء من ج ب الامكان العام بعض ج ا بعض
وكل شيء من ب ا الطلق فالمنعكس بعض ا ب بالامكان العام وكل
ج ب بالامكان العام فيلزم ذلك بحسب ما ذكر في شكل الاول
ويصح ذلك اذا كانت المطلقة ضرورية حينئذ الصغرى ايضا ضرورية
وايضا ويمكن ان يبين ذلك بوجه اخر وهو ان نجعل بعض ا الصغرى
كبرى وكل ج ا الامكان صغرى فينتج من شكل الثالث الصغرى
بالضرورة بعض ج ب وينعكس الى بعض ا فقد صار بعض ا ب مع
مع الكبرى فيلزم الخلف وان كانت الكبرى وجودية ممكنة ايضا ينتج
لما اقترن به والحذف يدل لنقول ان نقيض النتيجة كاذبة لان نقيض
الكبرى كما مر ذكره في الشكل الاول لما اقترن بها ما فرض بعض ا
فقد يمكن البيان به اذا كانت الصغرى جزئية وان ظهر الخلف فانه
لا ضرورة لما ان فرض بعض ا ما قال الكبرى ممكنة الدوام الا ان يحتاج
الى فرض يجوز فرض كون الممكنة موجودا بالفعل فيطير الاقتران من
مطلقتين كبراه سالبة ممكنة ثم يرد النتيجة لان الامكان والامكان

كانت الصغرى مطلقة سالبة فالكبرى كذلك ان لا محالة ممكنة موجبة حكم
بالاقتران منتج والا فلا يجيء جلد به الكلام فان لم يكن حالة
نوجبه كيف كان ذلك لم يكن قياس الا ذا فصيل الا يجيء
بعده وان لم تكن الكبرى سالبة مطلقة بل كانت موجبة ممكنة او
الممكنة لم يكن ذلك ايضا قياسا والممكنة تكليفية ممكنة
وجب متفقتين لم تكن القضية الى تجانب البطلة
واحد فاذا ذلك اذا اردنا ان لا شيء من ب ا الامكان لم يكن
لا شكل الاول بالعكس فان الصغرى ينعكس والكبرى تبقى
جزئية واذا قلنا ان لا شيء من ب ا بل طلق وكل ج ا الامكان
او كل ج ا الطلق وكل شيء من ب ا الامكان العكس الصغرى
الى الاول وانتج مع الكبرى لا شيء من ج ا الامكان وهو خبر
في نتيجة غير حاصلة او العكس الكبرى في شكل الاول والصغرى
على حالها فينتج من جميع التقديرات غير ما فرض والممكنة
حتى منها بالخلف او اقتران نقيض النتيجة وهو بعض
بكل واحد من المقدمتين الباقيتين فينتج ما يناقض الاخرى فان ذلك
بالمباشرة لكن ربما يتوهم صاحب البصيرة ان اقتران الصغرى
العرفية الموجودة بالسالبة الكبرى الممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة
وهو باطل فلا بد من التعويل على العكس الصغرى كما فعلنا
فعكس مع الكبرى ينتج من شكل الاول ممكنة خاصة السالبة وكل

وكل ب بالاطلاق

موجبة بالامكان وحده قال ولا ينتج اذا كانت الصغرى عرفية عامة لجواز
ان تقيد بكونها ضرورية ينتج مع الكبرى الممكنة ضرورية بالنتيجة فكلم
التحرير محمل المطرحين والمحاشين فيما قرر بعد نامراة تقول لا شيء
من الكاتب بما هو كاتب بدائم لجواز ان يزول عنه الكتابة وكل فرس
زائل عنه الكتابة بالامكان العام ينتج لا شيء من الكاتب بفرس بالامكان
العام وفصل بعض المحققين الكلام في هذا المقام بما لا مزيد عليه
فليرجع اليه ان شاء ولم ير كثير فقد قيل وان يكون المقدمتان ممكنتين
الا الصغرى فانها ضرورية فيه فحكم احدهما الحكم فيه فرق بين ما اذا كانت
كون الشيء ما فيكون فيه وجوب دائما ان يكون وبين ما خرج كون ما هو
دائما او دائم موصوفا بذلك معه كون امر للمقدمتين مطلقة
او وصفية او الكبرى دائمة بحسبها اي يكون احداهما مطلقة وصفية
والاخرى عرفية عامة او وجودية ويلزم ان يكتفى قرائن الكبرى المطلقة
محققة الدوام عوامها ان لم يكن محققة او قوامها حتى فيه او
اتفقتا فانهما فيخالفان مطلقة وصفية لوجوب بيان الوصفية
ولكن يشترط ان تكون الكبرى عرفية ومن ان العقول على تقدير
كونها الكاتب بما هو كاتب بالدوام او اكثريين وقتين ما كتبين
في بعض اوقات جلوسهم اكثر اوقات حركة يدهم او اكثر بعض اوقات
جلوسه والكاتب بالحركة بما هو كاتب كذلك فيتحقق ان الكاتب قد لا
يكون كاتبا في جميع اوقات جلوسه واما ان قيل المقدمتين قبل
ينتج ان الكاتب قد لا يكون كاتبا في جميع اوقات كتابته وبالتالي

ان كل ما هو موصوف بالعرفية العامة فهو كذلك مع بعض اوصافه الاخر وقد يكون
مما يلزم وصفا اخر فانه قد يكون عدوا لكل ما هو متصف بالاخر ضرورة
اما الذي يتصف بالكتابة فقد يكون عدوا لكل ما هو متصف بالاخر ضرورة
فليس لكل احد ان يقول ان الوصف الاخر مع جواز انفكاك
الذات عن كل واحد منهما او اجتماع ما فيه وفي عكس ما ذكره
من باب اختلاف المطلقات والممكنات فيه شرح ما في الكتاب
بما لا مزيد عليه واعلم ان الشيخ قد صرح في هذا البيان بان مذهب
الكل ان نقيض ان الشيء قد يكون من الشيء او الشيء من الشيء
بعض ما وقع عليه الشرط او الوصف فانه كثيرا ما يقال
اذا تحركت بالامكان زال شيء من السكون بالضرورة ما دام متحركا
لا شيء من الساكن بما هو ساكن بالامكان العام ينتج جواز ان
الشيء من الساكن بما هو ساكن بالامكان العام وان الصغرى
الضرورية جائز ان تصير ممكنة عامة عند الاتصاف
بما فيه وكذا اذا قيل لا شيء من الساكن بما هو ساكن بالامكان العام
بدائم لكن كل متحرك بالامكان العام بدائم ينتج جواز ان
الشيء من المتحرك بالامكان العام بدائم لكن كل متحرك
بالامكان العام بدائم لا شيء من الساكن بما هو ساكن بالامكان العام
بدائم ينتج جواز ان الشيء من المتحرك بالامكان العام بدائم
لا شيء من الساكن بما هو ساكن بالامكان العام بدائم
ينتج جواز ان الشيء من المتحرك بالامكان العام بدائم
لا شيء من الساكن بما هو ساكن بالامكان العام بدائم
ينتج جواز ان الشيء من المتحرك بالامكان العام بدائم
لا شيء من الساكن بما هو ساكن بالامكان العام بدائم

بتلازم اذ دام كلية وكل ما ان تلازم بان كان خلو جميع ان يصدق كل كلية
من الكليات وذلك الا ان يستلزم ذلك ان يكون موضوع الكبرى
الكلية ان تجتمع مع الكبرى باحد الضروبين اجتماعا منتجا والتقدير
الا وهما فيما لا تنتج فتلك الموضوع بها والشرط الذي هو ان
يكون احدى المقدمتين كلية ان يكون ان يكون
ان يكون الحكم في الكبرى كليا ان يكون
في يكون الموضوع اذا وما قلنا ضرورية قادرة يكون اجتماع الحكم
العلة في الصدق حين يكون الحكم والكبرى الموضوع غير ضروري
والمراد من ذلك تعين العلم والا فقد حصل الشرط حقق الاول
بهذين الشرطين فلم يذكر الشارح فاذا حصل هذا الشرط ان فقد
انتج المختلط من الكبرى والمطلقة المنعكس ومن المطلقة المنعكس
سواء كانت المطلقة الممكنة موجبة او سالبة وسواء تغير بانه
في الشكل الاول او بخلفه او لم يتغير شيء من ذلك وهذا هو المراد
الشيخ واما قوله الفاضل اذا كانت الكبرى وجودية مقيدة فانتاج
المختلطة سالبة مع اي صغرى كانت وذلك لان النتيجة الدائمة
ان تحقق هذا الكبرى بمثل ما مر في الشكل الاول في قولنا بعض
معها الدوام ما دام لا دوام لا شيء من الموجبة
بعض اذ ما دام ذاته لا دوام لا شيء من الموجبة
ايضا مع نقيضه وهو قولنا كل ما دام ذاته مطلقا دوام لا شيء

ويجب ان تعلم ان تحقق هذا الضروري بغير واذ كانت
هذا الصورة اي اذا كانت سالبة ضرورية والموجبة غير ضرورية
فانتاج وبين العكس والخلف كما مر في المطلقة المنعكسة اذا كانت
الموجبة ضرورية والسالبة غير ضرورية فانتاج العكس والخلف
وان العكس ايضا ان تعلم ان فرق الخلط زيادة قيد
ذلك الساذج اذا كان ان الموجبة ضرورية والكبرى
ضروري والكبرى كلية لم العكس سواء كانت موجبة
او سالبة ضروري حال الصدق حين يكون الحكم
كلية فعلم ما ذكرنا ان فرق الخلط زيادة قيد
يجب اذا كان الصدق بحالها كان بغير ضروري وكان
كل ما هو غير ضروري او المفروض من غير ضروري
بحالة ما كان كل واحد ان غير ضروري على الطبيعة
او المفروض من غير ضروري على الطبيعة
يكون ذلك كما ان العدد الذي ليس بمنقسم بمتساويين
او الكيفية البسيطة وكذلك العين عن الخاصة فذلك ان
كانت العنصرية جزئية وعلم ان النتيجة سواء كانت ضرورية
او لا بحسب ما صدقا عليه ان الضرورة اذا اخذت
الضروري اذا كان الذي بين الذاتي بين حدي المقدم وانتج الضروري
الذاتي وان اختلفت النتيجة فضلا عن ان تختلف

به لعکس م

الشكل الاول لا فرق بين احدهما ان الصغرى الضرورية بالذات في القياس
العرفية الوجودية بالعكس فالمقول كل كاتب بالضرورة متحرك وكل
يقظان انما يكون بالدوام كاتبا يقظان بالضرورة بشرط القيام ادام كاتبا
بقول بعض اليقظان بالضرورة بشرط القيام ادام يقظان بل في بعض اوقات
يقظة فما يتبع بالدوام ما هو مشتمل عليه الكاتب من حكم الملحقات
بل شكل الشرط واضف اليه الكبرى ان بعضا فليس بدوام فلا يلزم
نقيض الشكل الرابع لانه ليس مذكورا في الكتاب فلا يستقيم ادام
في هذه المباحث بديهية فمركب البسيط مع بديهية هو بديهي فلا يتم
فيتم كل ما اخره آمد الموفق فلا فرق القياس بالذات
وفي توابع القياس
به وكفى عما ليس قريبا من الطبع منه بعيدة عنه الجميع وذلك لان
الشرطية وغيرها بالاقترانات اما ان يكون من المتصلات او من
المنفصلات او منهما معا او من المتصلات والحمليات او من المنفصلات
والحمليات او من الثلثة اقتصر في الكتاب على ايراد ما هو من
بين الطبع لقربه والمؤلف من المتصلات والمنفصلات
لان جميعها بعيدة عن الطبع واتى المؤلف من المتصلات فقط
قبل الشروع في قرائن المتصلات كالقرائن اللزومية والاتفاقية والمركبة
لما قرن نقيض الامر وكيب الطبع الى الحفظ والوضع فلا يحتاج
ان كانت نقيض الحفظ الذهن موجودا والذهن كقولنا ان كان ذلك

فردا فهو عدد فتيجة الضمنية ليست بكبرى من حيث هي شرطية ظاهرا
كما ذكرته بل من حيث اللزوم المفهوم بحسب الوضع والتقرير
فيها فيكون بحسب الحقيقة الكبرى كما في الكيفية الكبرى
اعني ما هو الدوام فيلزم الدوام والاتفاق فالكبرى المشتملة للزوم
الصادق المقدم دون التالي تتحقق ان تحقق فيها ذلك لان
الكلية الموجبة تنافي المصاحبة الدائمة والكلية السالبة تنافي
المصاحبة في الدوام والجزئية تنافي المصاحبة وعدمها فرقت
من الاوقات بخلاف الكلية الموجبة فانها تصدق مع
الجزئية السالبة تصدق مع المصاحبتين الدائمة والغير
منافضة للكلية والكلية والمصاحبة الجزئية تصدق مع
للمصاحبة الدائمة والدائمة وهو منافضة للسالبة الكلية والجزئية
فيقتضيها الاحتمالية الخالية الشاملة للزوم الى لفظ الامكان الفقهي
فان الدوام بها يشبه الضرورة فرقت الاحتمالية الامكان
الدائم وغير دائمة لان سبب وتسمى دائمة اللزومية
واما الاتفاقية المشتركة في اقتضاء يكون اما اللزومية المواقفة او
الخاصة فقط والمذكور هو الاول وهو ما يوجد بين الاتفاق
الاتفاقية وبالعكس فيها اللزومية بالكلية تحكم فيقتضي
بحق من الضروريات ما ولوجه استلزام الدليل المقدم فرق
الحكم كما يقتضيه عزة فرق الكل ان يتقدم حكم الاصل على الاتفاقية

ان بتة الكلية لا تنعكس اذ لم تتحقق فيه صدق المقدم كما في الموجبة لا
نقول ليس البتة اذا كان الياض من مفرقة البصر فالحيوان مجتمعة
فالبياض متحد ان وضع المقدم منع وتنعكس اذا لم يشترط
فيه والعكس الاستثنائي بنقيضيها واما الموجبة فجزئية تنعكس جزئية
واما لصدقت الكلية السالبة وتنعكس كنفسها على الوجه المذكور وكذا
العكس الا مضادا او مناقضا لان صدق الاصل فيلزم كذبه والسوالب
الجزئية لا تنعكس لانا نقول قد لا يكون اذا كان زيد غير كريم فهو
كاتب ولا يمكن ان يقال قد لا يكون اذا كان زيد كاتبا فهو غير كريم واما
المنفصلة ان قصدت قصد شرط الاختلاف في الكيف والكم
او تقدم حرف نقيضها اي عند وكان والا فهي كالعكس فيكذب
اخبرانه ربما يكون اكثر من اثنين وانها لا تمانع بالطبع فقد
اردناه تقديره وهو بان يمكن ان الشيخ في البيت الثالث يقول
ويجب ان يكون تجري امر المتصل والمنفصل في الحصر وكذا في
والعكس تجري الحيثيات في مرجع الشرح ونقول ان المتصلة
قد تنافي منها اشكال اذ شكال الحيثيات مشترك فيه قبال او عدم
ويفترق بقبال او عدم كما كانت الحيثيات مشتركة في موضوع او
محمول او مفترق بموضوع او محمول او بحكم فتكذا احكام اشكال
الاول كلما كان ب ج وكلما كان ا ب فهو ج وكلما كان ا ج فهو ب
فهو مثال الشكل الثاني كلما كان ا ب فهو ج وليس البتة اذا كان

ولا يمكن ان يقال ليس البتة اذا
كانت الاضداد مجتمعة
م

مرفوع وان
فهو تبيين ان العكس في الكل فقط ما تقدم وبين الضرب
الاخير منه بالخلف راجع الى وان بعض اهل البلد كريم فهو
وليس
وليكن ما عدا ج يكون فهو فحصل من قضيتي ا ب ا ج
اذا كان كل ا ب فهو ج والبتة فكون اذا كان
ولو لم
يبق ما ان يكون ا ج ما ب حسب ما تقدم ومثال الشكل الثالث كان
كان ب وكلما كان ا ب فقد يكون اذا كان
فهو
بالعكس المتقدم او غير الى شيء لا تقدم وغير المنوه بيت قبل
يقع غرائب لبعضها انها تفيد قرارا كثيرا ان قرارا ما تسلبا
العزومات البعضية بل المتعمل الا قرار الازمان
اكد بتة م
نحو من كثير ان ال شيئين غير وكل كان ان ش ثنان فهو
كان ال اثنان ان عدة فهو وزوج فكل كان ان اثنان فهو
ان تفيد سوى الالزام او النقيض واعترض على القول
بجواز عدم اجتماع مقدم الصغرى ومؤخرة الكبرى
كما فرضنا المثال وجب عند ان اجتماعهما
ان لفقد واقع
ذا انفقد والتسلسل من اتصالات واذا تقع الشركة بين جملة
ومنفصلة مثل قولك اما ان عدد وكل عدد اما زوج واما فرد
وكل زوج كذا وكل فرد كذا فيلزم ان يكون كل
مع جزئيات مثل قولك اما ان يكون واما ان يكون
يكون ب واما ان يكون وكل ب فهو وكل فهو

ان الحكم فرد البعض منه سلب ذلك الحكم عن الباقي فلم يكن قرينا من الطبع وان
كان كذلك فكلية قد تقع صغرى وقد تقع كبرى والدليل ان
كان مثاله الشكل الاول فينتج ان يكون الكلية موجبة ومنفصلة
موجبة كلية الحرف الجمع فقط كلية الاجزاء وتكون المنتج اتفاقية
فتركب مثال الاول كل ب وكل ج اما ب واما د فينتج منفصلة كلية
موجبة الاجزاء كلية الجمع وهو اما كل ا واما ب ومثال الثاني كل
ا بعض ب اما ج وانا ينتج منفصلة كلية موجبة الاجزاء كلية
الجمع هكذا كل ا اما ب واما د وبعض ب اما ج وانا فينتج
ان تكون المنفصلة موجبة كلية الاجزاء كلية الجمع لان الكيف
للصغرى وتنتج منفصلة موجبة كلية الاجزاء كلية الجمع لان الكيف
الاول كل ا اما ب واما د وبعض ب اما ج وانا فبعض ا اما ج
او د وبعض ب اما ج وانا ينتج من الضرب الثاني من الشكل الثاني
وهو اما كل ا واما بعض ب اما ج وانا فبعض ا اما ج او د
وهذا ايضا من الضرب الثاني من الشكل الثاني فيصح قياسها منه اما كل
ا اما ب واما د وبعض ج اما ب وانا ينتج بعض ا اما ج وانا واذا كانت
الكلية كبرى فينبغي ان يكون محمولها عدد اجزاء المنفصلة مع واحد
ان تكون مشتركة في المحمول اولا تكون فان كانت كان اجزاء
المنفصلة مشتركة في الموضوع فهي تنتج في الشكل الاول حينئذ

ويكون ان ليست في قوة التي ليست من جهتها وتنعكس على ذلك
الشكل من الضرب الاول من الشكل الاول وهو اما كل ا واما كل ب وكل
ج كل ا ومثال الضرب الثاني كل ا واما ب وليس شيء من ب
فليس شيء من ج واما ا واما ب وباستقراء التام يتبين ان القسم ومثال
الضرب الثالث من الشكل الثالث كل ا اما ب واما ج وليس شيء من ب
فليس شيء من ج واما ا واما ج وهذا الشكل ان لم يفد علم المطلوب لا ينتج مثل ذلك كما
ذكرنا في الحملية ويشترط في المحمول فقط فينتج منفصلة كلية
موجبة كلية الجمع هكذا كل ا اما ب واما ج وكل ب اما ا واما ج
وقد يقترن الشرطية المنفصلة
الحملية وقد يكون من ذلك ان يكون الحملية
منفصلة الموجبة مخالفة في الكيف للشرطية المنفصلة
ذلك المقدم بعينه وتلك ان ليست من التالي الاول كان
نقيضا الحملية والحملية من الآخر كان كل ب وكل ج
ان كان كل ب وكل ج وعلى كل ان عكس
فيه هذا القرانات اذا ان تقع صغرى او كبرى والمقدمتين
المنفصلة اما ضرورية او ممكنة اقتران
قريبا من الطبع الاول او ابعد والشيخ وهو ان تكون الحملية
منفصلة كلية المنفصلة اقتران
ذلك المقدم بعينه وتلك ليست التي تكون من اقتران التالي او غير

منفردا بالحجية مثال الضرب الاول من الشكل الاول ان كان ا ب فكل
ج د وكل د فان كان ا ب فكل ه ز ومثال الضرب الاول من الشكل الثاني
ان كان ا ب فكل ج د ولا شيء من ه ز فان كان ا ب فلا شيء من ه ز وعلى
القياس واما اورد الشيخ هذا الاقتران لان فيه [illegible]
[illegible] والاقتران الثاني ان يكون [illegible] صغرى والاشتراك
التالي والمقدمة موجبة كقولنا كل ا ب وان كان ج د فكل [illegible]
كان ه ز [illegible] والاقتران [illegible] عن الطبع [illegible]
هذا التاليف بين متصلين بحيث يكون احدهما تاما [illegible]
ان [illegible] متصل [illegible] ويكون [illegible] القياس والا تمم [illegible]
الاقترانات الشرطية لا يتعلق بالحمليات [illegible]
كا [illegible] الشرطيات المؤلفة من [illegible] الشرطيات [illegible]
غير [illegible] فقد [illegible] هذا النوع [illegible]
الشيخ من هذا القبيل وهو [illegible] اقتران متصلتين [illegible]
الصغرى [illegible] من قضيتين احدهما [illegible] متصلة [illegible]
الاخرى والكبرى متصلة من حمليتين [illegible] متصلة [illegible]
مثاله ان كان ا ب فكل ج د وكلما كان [illegible]
فكلما كان [illegible] وهذا الاقتران [illegible] انواع
كالتي [illegible] ويكون [illegible] اورد الشيخ [illegible]
لان [illegible] في المتصلات [illegible] الاقترانات [illegible]
المفصلة

تحقيق قياس المساواة اعلم انه قد عرفت من احكام المقدمات [illegible]
[illegible] وبين القياس [illegible] القياس مثل قولهم
ا مساو لب و ب مساو لج فا مساو لج وقد سقط منه ان مساوي المساوي مساو
وهذا القياس [illegible] لعدم الشركة في جميع الاوسط [illegible]
[illegible] في بعضه [illegible] اشياء كثيرة [illegible]
[illegible] وكقولنا [illegible] من [illegible] والنطفة من [illegible]
من [illegible] وكذلك الشيء في الشيء [illegible] الشيء على الشيء
[illegible] وهو [illegible] في القياس
[illegible] النتيجة وذلك [illegible] من محمول الصغرى [illegible]
في الكبرى فالاوسط ليس بمشترك فهو معدول عن وجهه [illegible]
الشركة في بعض الاوسط ولذلك [illegible]
[illegible] يرجع اليه [illegible] ان يعد في القياسات المفردة
[illegible] ان يعد في المركبة [illegible] ان قولنا ا مساو لب [illegible]
او محمولها مساو لب ولما كان [illegible] محمولا [illegible] في القضية [illegible]
[illegible] ذكره في [illegible]
مساو لما [illegible] قولنا مساو لب [illegible]
في القضية [illegible] كان قولنا ا مساو لب وقولنا
مساو لما هو [illegible] في القوة قضية واحدة [illegible]
في قوة الاوسط قولنا [illegible] مساو لج فينتج ان ا مساو

ج وليكون هذا القياس منتجا للمطلوب وهو ان كل ب ج فكل ب ا
متباينين احدهما محمول للاكبر حتى لا تكون النتيجة ان الشيء
في القوة قضية واحدة فانك لو جعلت من قولين ما ولا شيء
من ب ما ولا شيء من ج ب ما ولا شيء من ج ب ما
اليها الكبرى المذكورة وهو قولنا وما من ب ما ولا شيء من ج ب
فاما ولا شيء من ج ا وبهذا الاعتبار يكون هذا القياس مركبا من قياسين فاذا
كان قولنا اما ولا شيء من ج ا في التقدير الاول فقرينة صغرى القياس في
التقدير الثاني صغرى القياس الاول نفسها وقولنا وما ولا شيء
ليس جزء القياس بل هو بيان لحكم الباء الذي هو جزء من احد حدود
القياس وبه تم القياس وبالجملة فقولنا وكل ما ولا شيء من ب ما هو
كبرى محذوفة دائما اورده الشيخ قبل الاقيسة الاستثنائية ليعلم
غير متعلق بها بسيطا كان او مركبا فان مقدم اقترانية او مركب من
اقترانيين وتحليل القياس وتركيبه من قوانين القياس [illegible]
احد طرفي النتيجة ذكرا فيها ولم يجز ان تكون مقدمة بعينها فلن تكون
يكون جزءا من مقدمة والمقدمة التي يكون جزءا قضية فهي مقدمة
فيكون احد مقدمتي هذا القياس شرطية ويكون من حق شرطيتها
وضع او يقتضي وضع الجزء الذي منه النتيجة او رفع جزء من
الشرط فيكون من الجزء الآخر او من قضية اخرى مقرونة بها كل

مكتوب فوقه ... الكبرى جزء من الشرطية التي هي حال كما هي مستثناة وهي
... الاستثنائية التي ... فقرينة ... ان الشيء
... القياس الاستثنائي ... يتضح فيما ... وكيف ... الاقترانيين
... صغرى القياس الاول ... فاذا كان ... فقد ... ان
... ولا شيء من ... ما ... ولا شيء من ... ما ... ولا شيء من ... ما
... ولا شيء من ... ما ... ولا شيء من ... ما ... ولا شيء من ... ما
... ولا شيء من ... ما ... ولا شيء من ... ما ... ولا شيء من ... ما
... ولا شيء من ... ما ... ولا شيء من ... ما ... ولا شيء من ... ما
... ولا شيء من ... ما ... ولا شيء من ... ما ... ولا شيء من ... ما
... ولا شيء من ... ما ... ولا شيء من ... ما ... ولا شيء من ... ما

حقيقة وبشتى معين ما يتفق منها فينتج نقيض مساويا مثل ان الله
تعالى موجود فالعالم قديم لكنه ليس كل عالم قديما فينتج نقيض
ما يتفق منه فينتج بعض القديم ليس بعالم او كثير مثل ليس بعالم
فانه يساوي ما ليس بقديم حيث يتعدد كما ستعرف فينتج قضية واحدة او
جمع منها منفصلة غير حقيقية فانه ان كان معنى قولهم كلما فقط فقل ينتج
استثناء نقيض احدى جزءيه عين الآخر مثل لكنه اما ان يكون قديما
او لا يعرق لكنه قديم فينتج عينه لكنه ليس قديما فينتج نقيضه
قولهم اما ان يكون كذا او كذا فانه لا يكون مبنيا على الكذب
فليس بشيء لكنه بنيت فليس بكذب فانه لا يكون الا صادقا
الذي الغرض منه نتج كلما فقط لكون ان نقيض احد جزءيه
ينتج نقيض الجزء الآخر فقط مثل قولك ان كان هذا
حيوانا فانه ان يكون شجرا وهو جواب عن قولنا هذا حيوان
الحقيقة ينتج بعض كل جزء نقيض الباقي فقط لكونه نقيض
كل جزء من الباقي لكونه مباينا له وينتج فقط بعض
الجزء نقيض الكثرة من حصول كثرة نقيض
لانها تحتوي على كل من مختلفة من اجزاء الباقية
بالاستقراء وبين جزء واحد فقط ان يكون من مختلفة الباقي
او جزء ثم يجمع كل واحد منها مع جزء واحد منها

المنفصلة الغير الحقيقية ان كانت مانعة الجمع فقط فنقيض
دون النقيضين وان كانت مانعة الخلو فقط فنقيض ينتج النقيض
العين والجميع وذلك ظاهر مما مر وبهذه القياسات كلها تتميز
والمنفصلة الحقيقية لا تنتج اصلا لاحتمال اشتمالها على الجزء
قياس الخلف هو مركب من شرطية
اقتران او من شرطية واستثناء ان لم يكن قولنا ليس كل
صادقا فقولنا كل صادق كل [illegible] فانها مقدمة يتألف
فيها او من شرطية وحملية فينتج منه ان لم يكن قولنا ليس كل
فكل [illegible] ثم مقدمة النتيجة كذلك يتألف نقيض المحال وهو قولنا ليس
لكن ليس كل [illegible] فينتج نقيض المقدم وهو قولنا ليس
صادقا قبل او صادق المعلوم من اول الامر فيتألف الخلف في
القياسات الشرطية ولم يوجد في التعليم الا في شرطية مقترنة
ولذلك سماه عامة المحققين بالقياسات الشرطية على الاطلاق وقول
الشيخ ان الاقترانيات الشرطية كانت مذكورة في كتاب مفرد لم
ينقل الينا احتمال مجرد اقتضاه حسن ظنه بالعلم كما ان العلماء
المتأخرون يحيلون بذا القياس ويدعون الاقترانيات المذكورة مفروغا
عنها ومختلفون في كل من حقق منهم يستقر رأيه على الشيخ
من يحيل بعد اقترانيات شرطية في آخر استثنائية من مقدمة
مركبة من مقدمة وحملية نتيجة كما قررناه ويكون مقدم

٥٤٦

٥٤٦

07216

٢٦٣

٢٦١

الى تعب في لهذا ذهب من ذهب الى ان المبرهن لا يستعمل الا الضروريات
او الممكنات الاكثرية والتحقيق يقتضي ان الممكن اذا كان [illegible]
فيه جهة ولا يتغير باعتبار الوجود وكذلك [illegible] او قد يكون [illegible]
للمبرهن خارجية منها في المطالب بحسب التحقيق اذ ان الضرورية [illegible]
ممكنة واما وجودية والشيخ لم يورد الضروريات مثال الى [illegible]
الجمهور [illegible] في البرهان والممكنات [illegible] الضروريات
والمثل في الوجوديات [illegible] الكواكب [illegible]
فان المطلوب لا يكون امكان وجودها الكواكب [illegible] وجودها و
لا يدوم [illegible] الكواكب موجودة [illegible] عليها [illegible]
الصرف ثم انتقل من بيان حال المطالب الى [illegible] الاستدلال بها على
المقدمات فهو ان كل جنس من المطالب يختص بمقدمات تناسبه
وتقيده بعين فالمبرهن ينتج الضروري مما يكون جميع مقدماته
ضرورية وغير الضروري مما لا يكون كذلك بل يكون اما جميعها غير
ضرورية او بعضها ضرورية وبعضها غير ضرورية فان قيل [illegible]
حكمتم ان الصغرى المطلقة او الممكنة مع الكبرى الضرورية كما في
قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق ينتج ضرورية فلا
يجوز ان يستعمل المبرهن المطالب الضرورية قلنا انما حكمنا
بذلك بحسب نظرة في مجرد صورة القياس واما هنا فلما
كانت المادة ايضا معتبرة فنقول يجب ذلك لان البرهان لا

[illegible] من المطالب الضرورية وذلك لان وجود الضحك للانسان [illegible]
[illegible] الصغرى كونه ناطقا فقط لكان الحكم عليه بالنطق [illegible]
الضحك [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] الضحك الكلي [illegible]
[illegible] العقل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ثم ان فرض ان الكل [illegible]
[illegible] وكان الحكم [illegible] الصغرى [illegible]
[illegible] كانت الصغرى [illegible]
[illegible] كل انسان [illegible]
[illegible] الضرورية [illegible]
غير ضرورية [illegible] الضرورية [illegible]
الضرورية [illegible] النتيجة [illegible] المقدمتين [illegible]
[illegible] المطالب البرهانية قد يكون [illegible]
وقد يكون غير ضرورية من الممكنات [illegible]
[illegible]
[illegible] المبرهن الا الضروريات او الممكنات
الاكثرية [illegible] ان ينتج [illegible]

ما يحمل عليه بحسب الماهية وهي الجنس وهذا لا يجوز ان يزول عن موضوعه
لا يزول مثلا الخفيف فانه يحمل على الهواء فانه يزول اذا صار ماء او
يزول اذا صار نارا او المربع فانه يحمل على السود فانه يزول اذا صار
شفافا ولا يزول اذا صار بياضا فالضرورة بحسب الذات لا يحمل
الزائل يزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا والمشروط
يكون الموضوع محالا وضع شيئ الجنس وهذا مذهب ان يكون كلية
وهو اما ان تكون محمولة على جميع الاشخاص فهو جنس اول
اي لا يكون بحسب اعم من الموضوع فان المحمول بحسب اعم كان
محالا كالانسان لا يكون محمولا على اول بحسب اعم من الموضوع
فان المحمول بحسب اخص كالضاحك محالا كالحساس لا يكون محمولا
على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون محمولا عليه كليا واعلم ان
الاخيرين من هذه الشروط يختصان بالمطالب الضرورية والكلية
واقتصر الشيخ ههنا على ذكر شرطين من هذه الخمسة وهما الاول
الرابع وذلك لان الاول كالخاص بهذا القسم كما سيذكره مع الشرط
الثاني عند ذكر اقسام البرهان والجنس يندرج بالقوة تحت الكون
المذكورين وذلك لان المحمل على جميع الاشخاص وهو حصر القضية
وكونه في جميع الاوقات تندرج تحت ضرورة الحكم المذكورة اولى ان يندرج
تحت كونه ذاتيا بالمعنى الثاني على بعض الوجوه واما قولنا في المطالب فان
الذاتيات المقومة للطبائع البتة موقوفة عرفت ذلك ومعرفة

من يكون غيره واما في المطالب الذاتيات بالمعنى الاخير فذكر فرفريوس
الاول ان الشيئ يستحيل ان يحمل معناه فان الذي معناه ان يحمل
عليه لا بد ان يكون معلوما اذ يستحيل من ذلك ان يحمل ما لا يعرف البتة
بخلاف ما ذكرناه فانه لا يلزم ان يكون المقوم مطلوبا بالبتة وبهذا يندفع قول
من اهل النظر من الجدليين فانهم يذهبون الى ان الجنس يكون بيانا
اولا وجوده للموضوع وانما كونه ذاتيا فهو جواب ثانوي وهذا ضعيف
جدا وقد ظهر خطاؤهم في المطالب البرهانية مما عرض اولا
للذكورة فان قيل لم لا يكون الجنس اولا للصورة جوابا عن المطلب
الصيغ مع ان الكل جنس لها وايضا فانكم تقولون ان الحيوان محمول
على الانسان لانه محمول على ما يكون هو وهذا بيان لكون الحيوان
اجيب عن الاول بان المقسم انما عرف قبل الاخبار من حيث
بل من حيث انها شتى ما يصدق عليه الجسم ويصدق عليها الشرط
المطابقة لهذا المفهوم ليس بجنس لها من حيث هو هذا المفهوم
بل هو جنس لها بالقياس الى نفس الانسان تحصل في العقل ان
العلم بجوهرية الكل وكذلك العقول في الصورة وما يجري مجراها
الثاني بان المطلب ليس واحدا بحسب الانسان بل هو العلة
واما عدم الوضوح العلة عند خطاء الجنس فمشكوك فيها فان اذا
ثبت ان المطلب يكون ذاتيا مقوما فقد ظهر ان محمولا التكون
لا يمكن ان يكونا مقومين معا بل لا يكون ان يحمل احدهما

٢٧٣
٦٤٧

اشارة م

وفي نسخ اشارة الى ان

العلوم م

الذي ذكرنا هذا النوع الاول من مقدمات العلوم وهو ما يبحث

وفي بعض النسخ اشارة الى موضوعات [illegible] العلم

في كل واحد من العلوم شيء او اشياء بنسبة يبحث عن عوارضه الذاتية

وتلك الاحوال هي الامور التي لذاتيته او وجوبي الشيء وموضوع ذلك العلم

مثل المقادير للهندسة موضوع العلم هو الذي يبحث في ذلك العلم عن

احواله الشيء الواحد قد يكون موضوعا لعلوم متغايرة باعتبارات مختلفة كالجسم

فانه قد يبحث عنه من حيث انه يعرض له التحديد فيكون موضوعا لعلم الهندسة

ومن حيث يتغير بالطبع او بغيره بالحركة يكون موضوعا لعلم الطبيعي

ومن حيث انه ذو عدد يكون موضوعا لعلم الحساب وكذلك الشيء

الواحد قد يكون موضوعات لعلوم متعددة بشرط ان يكون منها مسئلة وجودية

لتلك العلوم بيان ذلك ان الجسم اذا كان موضوعا لعلم الهندسة

فانها تبحث فيه عن الخط والسطح والجسم اذا جعلت موضوعات

لهندسة فانها تبحث فيه عن النقطة التي هي طرف الخط المتصل القار الذات واما

عرض كيفان من الوان واشكالها واحوالها وكذا في دورته التي هي سطح كلها

اذا جعلت جميعها موضوعات لعلم الطب فانها تبحث فيه عن كونها منتهية

الى الصحة التي هي الغاية في ذلك العلم وانما سمي هذا النوع او ذلك الشيء

بموضوع العلم لان موضوعات جميع مباحث ذلك العلم تكون منتهية

اليه بان يوخذ كما يتحقق الصدد الذي هو زوج او فرد او يكون جزءا لكمية

ما اثنانية فرد او جزء منه كما يتحقق في الطبيعي الصورة بفصلها او بخلطها

او عرضا ذاتيا له كما يتحقق في الفرد الاول او مركبا ذاتيا بحيث تعرض العلم

عن احوال موضوع العلم اي عن عوارضه الذاتية التي هي ذكرنا ما هيتها

٦٤٧
٢٧٤

الاول فهي محمولات جميع مسائل العلم التي تكون نسبتها للموضوعات

هو المطالب العلمية وقد ولكل علم مبادي ومسايل فالمبادي هي مركبة

والمقدمات التي منها تولف قياساته وهذه المقدمات اما واجبة

القبول او مسلمة لتسهيل حسن التعلم بالعلم تصدر في العلوم واما جاهلة

الى الوقت الذي تتبين وتفرض المتعلم تلك فيها واما بحدود وهي القول

التي تورد لموضوع الصناعة واجزائه وجزئياته ان كانت وحدود

اعراضه الذاتية وهذه ايضا تصدر في العلوم وقد تجمع المسايل

بسبب حسن الظن واحد وهو انسب الموضوع فيضعي او وضعا لغير المسايل

منه يخفى بسببه حصول الموضوع والمسايل محمولاته الذي يسمى

مصادرات واذا كان العلم بالاصول موضوعة فلا يدرس فيه

وتصدر العلم بها واما الواجب قبولها فهي تعد بدءا

لكنها ربما خصصت بالصناعة وصدرت في جملة المقدمات وكل

موضوع فرعلم فان البرهان عليه فرعلم اخر المبادي وهي الاشياء التي

يجتنى العلم عليها وهي اما تصورات واما تصديقات والتصورات

حدود واشياء يستعان بذلك العلم وهذا موضوع العلم كقولنا في

الطبيعي الجسم هو الجوهر القابل للابعاد الثلاثة واما جزء منه كقولنا

الهيولى هو الجوهر الذي من شانه القبول فقط واما جزئية كقولنا

الجسم البسيط هو الذي لا يتفرق من جهاته مختلفة الصور واما عرض

ذاتي كقولنا المحرك بالكمال منبعث اول انما بالقوة من حيث هو بالقوة

الاشياء ينقسم لما يكون من التصديق بوجوده متقدما على العلم وهو الموضوع وما يجعل في علم لما يكون من التصديق بوجوده مأخوذا يحصل في العلم نفسه وهو ما عدا هما كالاعراض الذاتية فحدود القسم كاول حدود وجب البديهيات وحدود القسم الثاني اذا اصور بها كانت حدود وجب اليسار ويمكن ان يعبر عنها التصديق بالوجود حدود وجب البديهيات واما التصديقات في المقدمات التي منها تولد قياسات العلم وينقسم ايضا بحسب قبولها وتسمى القضايا المتعارفة وهي المبادي المحاورات طلقا وقد لا يفيد تسليمها بل يتعين عليها وبحسب شأنها ان يتبين قبل العلم الاخر وهي مبادي لما يقابل العلم المبني عليها ومسايل لما يقابس بالعلم الاخر وهذه ان كان تسليمها مع مساحة او على سبيل حسن ظن بالمعلم حيث اصولا موضوعة وان كان مع انكار وتشكك فيها حيث مصادرات وقد يكون المقدم الواجب اصلا موضوعا عند شخص ومصادرة عند اخر وتسمى الحدود والوجب تسليمها معاوضا ما وهو قد يوضع في افتتاح العلوم كما فعل في الهندسة وقد يخلط بالبديهيات ولا بد من تقديمها على الجزء الذي يحتاج اليها من العلم اذا كانت مخلوطة بالمسايل وتصدير العلم بها اولى ويمكن ان يفهم من كلام الشيخ ان الحدود وكل اصول الموضوعة التي تصدر بها دون المصادرات التي يختص بذلك والحق ان حكم الثلثة في التصدير واحد واما الوجب قبولها فضمن تعديد ما يحتاج لظهوره او هو منتظم لانه عام يستعمل في جميع العلوم كقولنا الكل

يكون ما ثابتا او منفيا ولا في حين بعينه كقولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فانه يستعمل في الرياضيات لا غير والمشهورة ما يوافق الجميع بحسب ان يخص العلم والاخاص التصديق بها قبيح والتخصيص قد يكون بالجزء بين جميعها كما يوافق فيه بعض العلوم ازاء بعض كما ان ما يخص التصديق بوجود الموضوع المذكور هو الشيء والمنفي بالبديهة وحسبة او من تصور مقدماتها وقد يكون المشهور وقد يكون المقدر بالمساوية والمتعارفة بالمقدار والمساوية فحصة الموضوع الذي هو الاشياء بالمقادير ويصير المحمول ايضا مختصا بالمقادير والمساوية غير متعدية والعددية فحصة المبادي الخاصة في الترتيب العلم بها وتبيين غيره وهو طلب الوسط الشامل قال وقد التصديقات اما واجبة القبول او مسلمة بحسب ما يكون مع احد وصفين ومنها ما يكون سبيل حسن الظن بالمعلم وهو التصدير في العلوم والتي تسمى مصادرات ومنها ما تقرر الوقت لها او تبين في موضع اخر من العلم فيكتفى بان يكون القضايا ان كانت اعم من موضوع العلم تاتيه وجب تخصيصها به وان كانت غير ذلك اتيانها وجب بيانها فرعم اخر القول في هذا الكلام خبط كثير فان القبول لا تسمى اوضاعا والمشهور كما سبيل حسن الظن لتقضي وجميع هذه القضايا لا تختص بل الواجب قبولها وذلك يتعدد بالاعتبار وان لم يصدر بها في الشرح وضوحها

تشتمل فركثير من المواضع على عمومها من غير تخصيص ولا ادري كيف
وقع بذا من فلعله من الكاتبين وايما اعلم
ثم حيث العلوم اعلم اذا كان موضوع علم اعم من موضوع علم
اخر فامّا ان يجب التحقيق وهو ان يكون احدهما والموضوع الآخر جنسا الآخر
واما بحسب ان يكون الموضوع فرد احدهما اخذ مطلقا وفرد الآخر مقيدا
بحالة خاصة كان العلم الاول يبحث عن الجسم مطلقا والثاني عن الجسم
الذي هو متحرك على الاستقامة وحركات بالكيف كان موضوع علم
الاعم مثل الاول علم الجسمات تحت علم الهندسة مثل الثاني علم
الذكر المتحرك تحت علم الكرة وقد يجتمعان الوجهان فرد احدهما فيكون
الفرد باسم الموضوع تحت مثل علم المناظر تحت علم الهندسة وذلك
كان موضوع علم الهندسة الموضوع علم اخر اكثر تنظر فيه من حيث
اعراض خاصة لموضوع ذلك العلم فيكون حينئذ موضوعه خاصة مثل
الكرة في تحت علم الكتاب العلوم تتناسب قد تتحد الكتب موضوعات
فلا يخلو اما ان يكون ما بين موضوعاتها عموم وخصوص اول يكون
فان كان فاما ان يكون ذلك وجه التحقيق او لا يكون والذي هو
التحقيق هو الذي يكون العموم والخصوص امرا ذاتيا وهو ان يكون
العام جنسا للخاص كالمقدار والجسم التعليمي الذين احدهما موضوع
الهندسة والثاني موضوع الجسمات والعلم الخاص الذي يكون
بهذه الصفة يكون تحت العلم وجزءا منه والذي ليس على وجه التحقيق
هو الذي يكون من العموم والخصوص امرا عرضيا وهو الذي لا يكون

الموضوع فيها شيئا واحدا كالعدد فوضع ذلك الشيء في العلم مطلق
وفي الخاص مقيدا بحالة خاصة كالعدد مطلقا ومقيدا بانه
بها موضوعا علمين وليا ما يكون الموضوع فيها شيئين او لكن
موضوع العام فرض عام الموضوع الخاص كالوجود والمقدار الذي
احدهما موضوع الفلسفة كلها والثاني موضوع الهندسة فالعلم
الخاص الذي كان من هذين الوجهين يكون تحت العلم العام لكنه
لا يكون جزءا منه وقد يجتمع الوجهان اي الذي يجب التخصيص بالحالة
ليس بكبير فرد واحد فيكون الخاص بالوجهين وما يدل على الموضوع
تحت العام من الخاص بهذا الوجهين وهو مثل علم الهندسة والمساحة
وذلك لان موضوعه الخطوط المفروضة في سطح مخروط النور
المتصل البصر ومخروطه المفروضة في سطح مخروط هو نوع من
ولذلك لا يكون العلم الباحث عن هذه الكتب تحت الهندسة
مطلقا لعدم تعلقه بالنور المتصل البصر فالعلم الباحث
مع هذا التقييد يكون داخلا تحت الاول ولا يكون جزءا منه
علم المناظر داخل في المعنى الثاني تحت الهندسة
الهندسة هو الداخل في المعنى الاول تحت
اسم الموضوع تحت اسم يقع على المشترك بين
بمعنى واحد واما اذا لم يكن بين الموضوعات عموم وخصوص
فاما ان يكون الموضوع شيئا واحدا وكيفيته بحسب

كاجرام العالم فانها من حيث اشكل موضوعة للهيئة ومن حيث الطبيعة
موضوعة للسماء والعالم الطبيعي وان كانت قد تبحث احيانا في العلم
فيها بالموضوع والمحمول واختلفوا فيها بالبراهين كالقول بالكواكب
مستديرة وغيرة وكسطح السماء فيها واما ان يكون الموضوع شيئا
واحدا بل يكون شيئين مختلفين وان يكون احدهما مشاركا في
البعض اعلما يكون من فان كان فهو كمثل الطب والرصد فان موضوعها
اشتراكا ما بحيث يعم الصور الانسانية كلها من جهتين مختلفتين
لذلك يقع لبعض مسايلها الكاذبة الموضوع وان لم يكن فيها
مشاركا ما ان يكونا معا بحثا انه فيكون العلم ان متباينين
ذا الرتبة كالهندسة والحساب الا ان لا يكونا كذلك كالهيات
يوضع لهما معان لا عرض ذاتية تخص الجزء او اياه وضعا ما
وضع فيكون العلم اب حث عنه من حيث يبحث فيه ذلك الامر
موضوعه كالعلم اب حث عما يخوض ذلك كالموسيقى والحساب
فان موضوع الموسيقى هو النغم من حيث يعرض له ان يوجد
البحث عن النغم المطلقة يكون من جزء ان العلم الكبير لكنه يبحث فيه
عنها من حيث يعرض لها نسبة ما مقتضية لان يقدر وكان
من حق ذلك النسب اذا كانت مجهولة ان يبحث عنها في علم كذا
فذلك الحساب بعد البحث كذلك الحساب وان الطبيعي والعلم ان لم يكن
احد الموضوعين من مقادير او اعراضي الا خر فالبحث عنها عارض

فبيان ان مطلق الطبيعي والحساب قد حصل من هذا البحث ان كون
علم كذا اخر الا يكون من اربعة وجوه احدها ان يكون موضوع الكذائي
غير الموضوع لهما فلم يتهيا ان يكون من موضوع واحد الكذائي
وضع مطلقا وقرا الاخر مقيدا ومنها ان يكون موضوع العلم اعرض
لما هو موضوع لهما فاقل ورابعها ان يكون البحث في عرض موضوع اقل
من حيث اقترن به اعرض من موضوع العلم والشيخ قد ذكر من هذه
الاربعة ثلثة فهذا الموضع هو اكثر الاصول الموضوعة في العلم
الجزئي الموضوع تحت غيره وانما يصح ذا العلم الكلي الموضوع فوق
غاية كثيرا يصح مبادي العلم الكلي العرفاني اكثر العلم الجزئي فضلا
يسمى جزئيا بالقياس الى العرفاني والعرفاني كليا بالقياس اليه وكثير
المبادي العلم البينة الجزئي انما يكون من مسايل العلم الكلي يتبين فيه
وذلك كقولنا الكسوف والخسوف يوجدان في القمر والعلم الربع فانها
من مبادي الطبيعي ومن مسايل الهندسة كلاهما وقد يكون من العكس
ذلك كما فانا اذا عنينا ان نبحث الجسم من اجزاء ان يتجزى مسئلة من الطبيع
ومبدء قرانا على اثبات الهيولى اذا حصل موضوع هناك وشرط
في هذا الموضع ان لا يكون من المستندة الى بعض اذا بينة تماما يشتبه
والعرفاني لمن البصير البيان جدا ور بما كان علم فوق علم
علم ومنتهى الى العلم الذي موضوعه عام الموجود من حيث هو موجود و
عن لواحقه الذاتية وهو العلم المسمى بجملته الاولى العلم

يكون فوق علم وتحت علم كالطبيعي الذي هو فوق الطب وتحت الهندسة
الاولى والسبب فيها يكتنف على الوجوه المذكورة فالطب عند من يكون
موضوعه بدن الانسان من حيث يصح ويمرض يكون تحت علم الكلي
من الطبيعي بثلثة اوجه من الاربعة المذكورة هي واما الرابع
وذلك لان الانسان نوع من الحيوان وقد اخذ في الطب بقيدا
بقيد واما منظر فيه من حيث يقترن ببعض عوارض الذاتية الحيوان
وعلم الحيوان يكون تحت الطبيعي لوجهين اول وذلك لان يعرف في
والطبيعي تحت الفلسفة الاولى بوجه ان الذي لم يعرج
والقول في اعم من الموجود الذي هو موضوع الفلسفة الاولى وما قبل علم
الخ منها وبحث فيها عن عوارض الذاتية للموجود من حيث هو موجود
وهو كالواحد والكثير والقديم والحدث وبقيها يبحث وهو ان

دار
الرياض

هذا الفصل مترجم في الكتاب بفصل البرهان ولم يذكر فيه نقل البرهان
والفصل الذي قبله مترجم في بعض النسخ بكتاب العلوم ولهذا فسخ
ذكر كتاب العلوم اعم والفصل الثم ترجمها بهذه الرواية ولم
يذكر انه وجد ذلك فاقول اصح الروايات ما اوردناه اعني ترجمتها
بالعلم وفصل البرهان معينان اصحهما ان يكون علم مبنيا على اصل
موضوع معين فرعلم اخر فيكون البرهان الذي يتبين به ذلك الاصل
منقولا من علم الى العلم كاول المتبرجم حيث ترجم فذلك العلم به
الخ او ان يكون من الصناعة من علم ما والبرهان على اثبات ان يكون من الصناعة

من حقه ان يكون فرعلم اخر وانما نقل من ذلك العلم لغير العلم
بيان ذلك ان الكل والمطلق والموسيقي فان من حق برهانها ان يكون
بتبيين من علمي الهندسة والحساب وذلك لان تلك المسائل اي الوجوه
من تقدير البصر وغيره لكانت بعيدة مستورة عن الحس بالجملة المذكورين
وبيانه ان قولنا ان الم يتجزء احد الاطراف فوق الكل نقيض البراهين من وجوه
لبيانها وهذا السبب يعين ان يكون الموسيقي تحت الحساب وان الطبيعي
احرم النقل بهذا المعنى الذي اتى منه بالذي قبله ان يشتمل
على المعنى الاول اكثر من
على ان في
ان كان
بحيث
التصديق
ان لم يكن ذلك بل كان السبب للتصديق فقط
في التصديق وان لم يعط الهوية فالوجود فهو اسمى بيانا ان
دل على اية الحكم في نفسه وان لم يفد فرضيه فان كان ان لا يكون
برهانا ان مع انه يسلم بعلة لنسبة صدر النتيجة هو معلول الفرض
النتيجة الكسوف عند ذي يعني دليل مثل ان ذلك كما ان كان
قمري كان الارض متوسطة بين الشمس والقمر كذلك القمر موجود
فاذن الارض متوسطة واعلم ان كل استشاد كان الارض متوسطة
التوسط بالكسوف الذي هو معلول التوسط والذي هو برهان ثم

بيانات ٢٠

ان يكون الامر بعكس قولنا الكسوف دائما او كثيرا ارضي وقد يمكن ان يعتبر قياسا حمليا من القسم الثاني يحمد وشكر كقولنا كل

غارزة له

ان صغير محمود والحداد ان خواتين قصيرة عازفة ناعمة ومحمر والمعلول منها القصيرة الحداد ان كوسطة البرهان لابد ان يكون عند تحصول التصديق بالحكم الذي هو المط في العقل والا لم يكن البرهان برهانا على ذلك المط بعض ثم اصلح بحيث ان يكون مع ذلك عند ايضا لوجود ذلك الحكم في الخارج اولا يكون فان كان فالبرهان هو المسمى برهان لم والا فهو المسمى برهان ان وهو اولى بان يكون الاوسط فيه معلولا لوجود الحكم في الخارج اولا يكون فالاول يسمى لما والثاني انيا كقولنا هذا الشخص يسعل والدليل يشاركه برهان لم فيما ذكر ويخالفه فان فرضنا الاوسط الاكبر في القسم الثاني من الشكل الاول باسم البرهان هو برهان لم لانه معط للسبب في الوجود والعقل والعلم اليقيني بها كسبب خارج عن الجزء المقتضي لحصول المعلول كما ذكرنا فتقدمت واقدم في الوجود والعقل جميعا من النتيجة وهو برهان ان فلا يعطي السبب الاخير العقل فقط والعلم اليقيني بحصول المعلول اذا كان السبب في العقل مستندا الى سبب في الوجود الا اذا يكون خير فيكون البرهان في الوجود والواقع في البرهان يكون كسببه في العقل فقط فيكون البرهان في برهان ان ومقدمتا هذا البرهان اقدم في العقل لانهما اعرف عندنا وليستا باقدم في الطبع والخارج بل بالعكس فتفكر

٥٨٦٣١٦

لان الحد الاكبر هو العلة والاوسط معلول وبرهان لم يعطي علة الحكم فيما يظهر ويدرك ان لا يعطي علة في الوجود الحكم المعلول بالعقل وشرح ذلك ان يتمثل بهذا البرهان لم هذا الشخص يسعل لانه يتنفس وهو انتقل في الخارج اولا يكون فان كان فقيل نظرا ان المراد من حمى العنب ان كان هو الحمرة الفاشية او من عنبة التي تصفر وتسود كل يوم مرة وقد يحمى ما هو المتصف فليست مرئية للقصيرة بل ما هو معلول علة واحدة هي اللصفراء المتصفة خارج العروق وح يكون البرهان ممن الحد الاكبر في الكتاب الصغير برهان ان غير الدليل وان كان المراد من حمى العنب الصفراء المتصفة خارج العروق وح يكون برهان لم وتسمية العلة المعلولة الخاصة كان المثال صحيحا فرضا كان مخالفا للواقع في نفس الامر فتدبر واعلم انه لا يلزم ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر مط او معلول الاكبر مط وقولنا كل علة او معلول لوجود الاكبر فرضي صغرى مثلا يفعل ان تعلم ان كثيرا ما يكون الاوسط معلول الاكبر لكنه علة لوجود الاكبر في الصغرى او وجود الاكبر مط غير وجود الاكبر في الصغرى فاحكم بما شئت ان شئت وعد من قول غيرك من قال الاوسط علة في البرهان لم ومعلول في الدليل لان دون كلا الحالين الفرق بين الخبير

٢٨٥

منفصلة حيث هذا الفرق الشيخ واضح الحال فيه وعما يدل على ان
الاكبر يمكن ان يكون مع صغر وجوده اكبر من الصغير معلوما ان
كان حركة ان عمرو اطول من زيد حتى يصح انها اطول منه
ليكون ابا له اذ البرهان على ان الاب اكبر من ابنه قولنا العالم مولد
مولد وما قرر الدليل على ان يكون الاكبر مع كونه اطول
وجودا ان اكبر قدرا صغير عمرا لوجود اكبر لا يلزم من ذلك تقدم
وجود الاكبر قدرا على صغير عمرا وجوده مطلقا والواضح واضح ان عمرو
الاكبر قدرا يكون عمره اطول من عمر زيد الاصغر قدرا لا يجوز ان
يكون الاكبر وجودا الاصغر كالخوف الذي لا يوجد الا في
القبر فضلة عمره وجوده في القبر والشك ان كون عمر الاكبر قدرا
كالصغير قدرا لم يمنع خارج العروق التي هي محل التغيرات فيه وجدت
فيه عمرا لوجود بل قرر بين الموضعين فصلا
متغايرا ان
الشيء موجود مطلقا او موجود بحال كذا والطالب بالطلب الحقيقي
القيض للمطالب العلمية تنقسم الى اصول ولا فروع ولا هو
هذه الكلية التي بدأ بها ولا يقوم غيرها مقامها وسيأتي الامهات
والفروع هذا اخر ما تيسر ذكره في هذا الموضع ويكون ان
يقوم غيرها مقامها قال الامهات قد قيل انها ثمانية وهي العقود
بعد مطالب كل واحد منها يشتمل على مطلبين وقد

٢٨٦

قيل انها اربعة وضعيف مطلب اي اب فصدر اثنان للمفهوم وهما
واثنان للتصديق وهما هل ولم فمطلب هل يشتمل على بسيط يكون
الموجود فيه محمولا كقولنا هل زيد موجود وعلى مركب يكون الموجود فيه
رابطا كقولنا هل زيد موجود في الدار ولا ينفك مطلب ما هو عن شيء
وقد يطلب به مائية ذات الشيء وقد يطلب به مائية مفهوم الاسم
ذات الشيء حقيقة وهل الحقيقي غير الموجود والمراد ان الطالب
الاول هو السائل عما هو وجواب السائل فجواب ما هو كما
تقدم ذكره وقد يقع الحد وهو الحقيقي خرج به ما ربما يقام الاسم
مقامه في وجه التوسع او عند اضطرار والطالب بالذات هو
السائل عن مائية مفهوم الاسم كقولنا ما الكلي وانما قيل عن مفهوم
الاسم لان السؤال بما لكي يصير اغوى بل مؤلف بل عن تفصيل ما
دل عليه الاسم اجمالا فان اجيب بجميع ما دخل في ذلك المفهوم كان
ودل الاسم عليها بالمطابقة والتضمن كان الجواب حد تام
وان اجيب بما يشتمل على شيء خارج عن المفهوم والدال عليه بالالتزام
سمي الجواب رسما بحسب الاسم وقد يقال بدل من تقدم مطلب
ما الشيء على مطلب هل الشيء اذا لم يكن ما دال على الاسم اجمالا
للمطلب مفهوما وكيف كان فما قاله الشيخ شرح الاسم وقد يعضد
الشيخ اذا لم يكن ما دالا على الاسم اجمالا لم يكن المطلب متوجها الى
ان مطلب الذات مطلب شرح الاسم يجب ان يتقدم مطلبي

فقهوا واذا لم يكن ما يدل عليه الاسم المستعمل حد التفسير به المطلب التميز
عن قسيمه فان المتقدم به مطلوب في هو الذي يطلب بشرح الاسم
ان يفهم مدلول الالفاظ وجود وان كرخوه بتقدير كلام اذا لم يكن مدلول الاسم
المستعمل غير المطلب المحتاج في بيانه الى حد مفهوما والذي لا يكون مدلول
حد المفهوم المطلب يعني المسئول عنه واما قال ذلك لان مدلول الاسم
اذا كان حدا او بحدود انما يكون بحسب الذوات المحصورة كان المحدود
محصورة واذا كان المدلول مع كونه حدا هو مفهوما كان يحصل ذلك الا
اعني وجودا ايضا معلوما فلم يكون المسؤل هل السيد ح فائدة مع
يكون السؤال بما قبل هل قوله وكيف كان فان المطلوب في شرح الاسم
اي وكيف كان الحال فان المطلوب في السؤال بهذه اللفظة بهذه التي متقدمة هي
مطلوب هل هو شرح الاسم والرواية الاخرى فيكون معناه كذا اذا
لم يكن مدلول الاسم الذي يستعمل حد اذ جزء للمطلب مفهوم وذلك
لان اذا قلت انكلوس فقد استعملت اسما لكل واحدا جزء المطلب وذلك
لان المطلب هو مجموع المفظين فاحدهما جزء المجموع وكيف يكون جزء
المطلب قوله الرواية نصب على التمييز من المستعد وقوله مفهوما نصب
لانه خبر لم يكن والاظهر ان هذه الرواية تصحيف للاولى الا ان اوضح
كلا هذه التصحيف ان لو اصل كان كذا اذا لم يكن مدلول الاسم المستعمل حدا
المطلب مفهوما فانه مطابق لما ذكرناه عن التحرير ولا يخلو
واضح قوله فتح الشيء وجه صدوره ذلك يعني حد الذات او رسمها انه

المحصة
مراده اول دون الثاني

كان فيه تجوز معناه ذا وضوح اذا وقف في جواب من يقول ما الشيء
المتساوي الضلوع والمشكل الخطوط متساوية وكان ضرب
الاسم ثم ذا بين الشكل الاول من كتاب اقليدس حد قوله الكرة
جسم احاطت به سطح واحد وهي مطلب اي شيء والمطلب بالتميز
عما عداه وفي بعض النسخ وهي مطلب اي نبغي الشيء وهو ايضا صحيح
فان اصل المطالب في المطلب هو التميز الشيء عما عداه وقد يجيء بمعنى ذاي كا
يميز ميزا اي ذاتا وقد يجيء بمعنى التميز اعرضيا والمراد هو الاول
وقد يدل بهذا المطلب في اصول الدين مطلب اي نبغي نحو الواجب
مع جميع الذاتيات مميزة كانت او غير مميزة وقد يدل به على الاعم
الجواب عما هو فرعال الشركة تعين المطلب بتميز كل واحد من مختلفات
الحقائق في الفصول او ان يقوم غير موضوع حقيقته قوله ومنها مطلب
الشيء وكان يجيء ان ما هو الحد من كل مطلب اذ كان الغرض من حصول التصور
بجواب السؤال في قط الوسائل عن جزئيات المطالب اذا كان الغرض ليس من
حصول التصديق بذلك فقط وكيف كان بل يطلب به غير ذلك
الامر وان كان قد يمكن ان هذا المطلب يدخل في الامر المرتبة بالقوة او بالفعل
مطلب لم يطلب الا لغرض التصديق فقط كما تقدم في حد الكل
واما قد وجود كما تقدم لم يكن هذا القسم خلوا من الحد به وهذا اكثر
المطالب كما يكثر المكونون فلهذا يجب ان يتعلموا بان يجعلوا
اصوطها اثنين مطلب التصور ومطلب التصديق وقد تقدم ان قيمة

٢٨٩
٨٨٦

وكتابة التقدير يكون ان تصور مطلوب لم فرمطلوب حتى يكون الالتفات
بمطلوب اول فقط وقد تشارك الشيخ في ذلك يقول وكذا يسأل عن
الحد الاوسط اعني باية السبب ومطلوب لم تابع المطلوب بل قرينة
الفصل كما يقول القمر مخسوف فان قيل نعم قيل لم قال لانه
لم يخسف القمر فانه يحتمل الحكم باخذه بالقوة ويطلب المعرفة
ومن المطالب ايضا كيف الشيء وايه الشيء وهذه المطالب
ليست من الالهيات بل تنزل عن ان تقدم فيها كما يستغني عنها كثير
بل المركب اذا فطن لذلك الكيف وذلك اين وذلك هو ولم ايضا
الموضوع المطلوب ايضا يذكر الشيخ مطلوبا كما ذكر من وجوه اليقينيات
المشهورة في جزئية لانه يطلب بها جزئية ايضا ليس لها المطالب
المذكورة ولا تعلم فائدتها فان الكيفية لا تسأل الا عن شيء يكون
لذلك الشيء ان تعلم قبل حصول ما يستغني عنه بطلب الا ان
اذا كان المسؤول عنه مطلوبا بجهة ومجهولا بتلك الجهة الموضوع
فيقال فيه اسود بل هو قرابل هو وان لم يعلم قبل ان
لم يعلم ذلك المطلب فعلم هذا وكان قائما عالما فيه نظر لان مطلب
اي اذا اعد في حصول يقوم مقامها فاي كيفية اقراي كان
هو قراي وقت هو وح لا يكون كل واحد من هذه المطالب
غاية عما عداها

١٤٦
٢٩٦

والمصادرة على المطلوب
الاول من هذا القبيل

لا يعقل فهو ان لا يكون موجبا كشكل وضرب نتيجة والاكان كذلك
المقدمة قبل النتيجة قول بح ان يكون الخ يجب ان المقدمة
لم يلزم منه قول غيره او لزم ولكن اللازم ليس هو المطلوب
هو المقدمة دون المطلوب ولم يذكره الشيخ بانه ان كان ح ان
فاجزم لما ان يقرع عن القسمة كما يقبل الشرط وانما هو وضع
ما ليس بعلة للحكم ليتوصل الى وضع ما هو علة له وهو وضع
الملزوم ليلزم وضع اللازم فان كان ملزوما كان وضعه
لقولا او يكون قياسا فرضورة ان كان قياسا فرضورة ان كان
والا يشار لقولا ان كان قياسا فرضورة ان كان
قياسا فرضورة ان كان ان يقبل كل انسان ان يطلق من حيث هو
ولا شيء من ان يطلق من حيث هو بكلي وذلك لان القضية
انما يتعقد بحسب الصورة من جهة الحكم واما مع اثبات العلاقة
هو قولنا من حيث هو فليست قضية بل هي جزء قضية
لكن اذا تبين انها يتعلق كذب الضروري وصدق منها يتعلق كذب
الكبرى والاول يتعلق عدم الضروري واثبات صدق الكبرى لكن
اشكل صورة القياس فلم يكن الوسط المشترك في القياس المنتج

يجب الصورة لا يكون قياسا وجب العقول بحسب المادة ولهذا
كان الحد في القسمة من جهة المادة وقد ذكر في الفرق
بينهما اي بين هذين القياسين المذكورين وقد ورد وضع ليس
نتيجة من جهة القياس والمقدمة من جهة المطلوب ولكن
يجب ان يكون المقدمة من جهة المادة تحاذي
بانها ان المقدمة قد من جهة المطلوب ولكن كان صدقها
صدور المقدمة قولنا قد يجب ان يكون المقدم في
على المطلوب قبل ما صدور ان تراد ان يلزم من كون
غاية عن الوضع وكل ما هو الترتيب الثاني من
بعينها فكل ما الثاني عن مقدم تراد ان يكون
صدر النتيجة قولنا كل انسان بشر وكل بشر
ان ذلك طويل فقد يقع في القياس على الصورة كذا يكون
الحكم منها هو الدور فيكون قياسا غير منتج
المقدمة الحدة بها والبقية على الصورة الى ان وضع ليس
لازم والمقدمة قد كان الحد من ان الترتيب
فان كل انسان ليس كل ما يشتمل عليه الترتيب
الشكل الثاني ما وضع النتيجة ان من الصورة ليست
الكبرى يجب ووضع ليس بعينه علة ان من عدم
ان قول الكبرى في الصورة على الحد الذي كل منها راجع الى الصورة

٢٩٢
٦٤٦

٢٩٣
٦٤٧

من كل جزء فرق وهذا المثال لا يصلح مثالا للكلي المقول على كثيرين
بالتواطؤ وموضوع بحث المنطقي لان الكلي المنطقي يجتمع مع افراده
في اللفظ والمعنى والفرق هو ان الكل يشتمل على اجزاء معاً وكل واحد منها
غير الواحد او الكل بسبيل البدل بشرط ان يكون واحد منها ان لا يكون مع
الآخر فجزء غيره والكلي ان لا يقع واحد منه غير آخر فزيد ليس بجزء
لعمرو كان من انتقال الكلي بسبيل تعريف اللفظ بان يكون اذا اتفق
صادقا فيظهر اذا افترق وفي بعض النسخ كيف يفترق كان صادقا
لا قوله وانما فرد الى القسم الخامس فلورود مثالين احدهما
اذا قيل كان امر القيس شاعرا وصح فيظهر انه يصح قولنا امر
القيس كان وقولنا امر القيس شاعر وذلك لان المحمول في الاول
هو قولنا كان شاعرا على سبيل الاجتماع فيظهر انه يصح حمل كل
واحد من اللفظين كان وشاعرا عليه على سبيل الانفراد وانما يصح
الاول لان اللفظ كان فيها قضية وهي جزء المحمول او المجموع
قضية دالة على كونه قرينا لان الماضي شاعرا والصحيح الثاني
لان افراد لفظة كان يدل على انها اخذت تامة وهي المحمول فيه
فيكون المعنى حصل امر القيس او يصح الثاني لان حذف لفظة
كان يدل على انها اخذت رابطة لان ذلك على ارتباط المحمول
والمحمول هو شاعر وح لا فرق بين قولنا كان شاعرا وبين
قولنا هو شاعر على هذا التقدير ويلزم منه حمل الشاعر على امر القيس

ناقصة م

الز

ان الجنس هو الموجود لان المثال لا يدل على ان الجنس هو الموجود
الا اذا اتفق ان يكون نوع وفرد او صح فيظهر انه يصح قولنا
نوع الخمر فرد لما يتسلسل اذا اتفق ان الجسم الصغير صح فيصح
قولنا الجسم الجسم الصغير وان الجسم الصغير موجود وربما كان من انتقال
العكس من هذا القسم السادس ومثل ان يظهر اذا اتفق ان
امر القيس شاعر جيد وصح فيه تقدير كونها موصوفين جاز ان يصح
ايضا تقدير كونها صفة واحدة اعم قال وهذا الظهر يا
يكون اللفظ فيه بسبب المعنى من غير وذلك لان هو هنا حمال
قوابع الحمل الذي ذكره فقرن غلط بالجملة ان الكبير الطويل
اذا حمل على الكبير فالشيء قد حمل على ما يتبع المحمول وكان
الموجود المطلق بدل الموجود القوة فمثال المذكور لكنه انما
يكون لشركة اللفظ وذلك لان هذا الغلط انما حدث من قولنا
هو شاعر جيد والمعين من كونه شاعرا اغفال قوابع الحمل ان يكون من
تركيب يظهر بتقدير قوله وهذه مغالطات سفسطية لفظية الشارح
في اقسام المذكورة الى آخره لم يذكر من ستة الا اربعة ويشير الى
وان الثالث قسمين منها وقد يقع الغلط بسبب المعنى الآخر
مثل ما يقع بسبب ايهام العكس بسبب ان الشيء ما بالعرض كان ما بالذات
وبافادة الدليل الشيء كان الشيء وما بالقوة كان بالفعل
وباغفال قوابع الحمل المذكورة وقد عرفت ذلك

ذا نبع الكاس سر

الثالث من العلل المتعلقة بافراد المقدمات وهو الذي يكون
معنويا فقوله وقد يقع الغلط بسبب المعنى عطف على قوله قد يقع
الغلط بسبب اشتراك في مفهوم كلي فاعلم ان العلل المعنوية
لا يتصور ان يقع فرد احد وفي التذهيب المفردات كما مر وصدر بكتب
فاذن هذا ما يقع فرد ان ليفد ان ليفد يكون ايادا فرد القضايا لفظيا
او يكون من بين القضايا او المذهبين القضايا فهو ايا قياسي وليس
قياسي وايا الواقعة فرد ان ليفد القياسي قد مر ذكرها اما ان تقع في
القضايا انفسها او في المتعلقة بالمقدمات وهو الذي يريد ان يذكر
بها وهو شرط لان ان ليفد يقع اما بين جزئيين لا يستحق احدهما
لان يحكم عليه والاخر ان يحكم به واما بين جزئيين لا يستحقان ذلك
والغلط فرد اول لا يتصور ان يكون من الترتيب غير صحيح فان
جعل المحكوم عليه محكوما به والمحكوم به محكوما عليه وسبب فرد ذلك
اما بهام العكس واما الشيء فان يخل الا ان يكون المأخوذ فيهما بدل
يستحق لان يكون جزءا من القضية كشيء من معروض ما او عرضه
او ليكون كذلك بل شيئا ما بأحد وجه اخر غير الوجه الذي
يجب به الاول وهو اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وذلك لان
الحكم يتعلق بالذات بما يستحق لان يكون جزءا من القضية وبالعرض
بمعروضه تارة وبعوارضه اخرى وهو معنى قولهم الحمل فان الحمل
لا يكون فيها كما ينبغي مرتبط وقد يقع من سبب الغلط قسم وانه وهو

الواقع بين القضايا لان يخالف منها ايا يتعسر وهو الذي يحكم ان
غير واحدة ولم يذكره الشيخ لانه غير متعلق بالقياس ومقصود
الشرح فقول قد ذكر الشيخ فرد المغلط احتراز عن تصرف نفسه
ايهام العكس والشيء اخذا بالعرض مكان ما بالذات وبالعكس
فلنه كون من هذه الثلاثة واحد اخذ الشيء مكان ما وهو من
باب اخذا بالعرض مكان ما بالذات كما مر فرد النهج السادس و
الرابع اخذا بالقوة مكان ما بالفعل وذلك يجري مجراه والعكس
افضل قوابع الحمل وهذا من الامور المتعلقة بالمحمول كما مر وبالربط
وجهته والسور وغيرها كما يغير احوال الحكم فرد القضية وبان
القضايا من جملة سوء ترتيب الحمل واغا اورد ها الشيخ هكذا لانه
بذا المختصر لم يتعرض لبيان كثير مما ذكر به فرد تفصيلا وتعليلا
المغالطات منحصرة فرد ترتيب اما المفرد مفردا او مركبا فرد جزء ما
او تبديله وتغييره وفرد تفصيل المركب وتركيب المفصل ومن جملة
المعلل فرد ايهام العكس واخذ ما بالعرض مكان ما بالذات واخذ
الشيء مكان ما الشيء واخذا بالقوة مكان ما بالفعل وانحلال قوابع
الحمل وضع ليس تحته والمصادرة على المطلوب الاول وتحريف
العكس وهو اجمال بقي منه ما ذكر سبب الغلط واما ذكر الاول
ليتسهل الضبط وثانيها لان القسم الثاني من الغلط الذي لم
يذكر بها ما يرجع الى بعد او بتة وتغيره ولم يذكر فرد المعنوية شيئا

ما ذكرنا فيما مر وهو اخذ ما بالقوة بكان ما بالفعل وذلك لان الشيء
يدل على ما ليس بمتعرض لبيان الحصر اولا وان كان ثانيا دخل اشتباه
الاعراب والبناء وكشتباه الكل وكل بجميع قرائن الحالة المقالية
اللفظية وهذه بشارة الى القسم الثالث من اللفظية اولا ومن
اللفظية بقيت المعنى وبجر التخيل اللفظ ثم راعى اجزاء القياس معنى
لا التقاطا وراعاة بتوابعها ولم يخل بها فيما يتكرر في المقدمتين او
يتكرر في احدى المقدمتين والنتيجة كل القياس ثم علم اصناف القياس
المتعددة ثم مر على ذلك كله نفسه مرتقيا الى مراتب العقدة
معاودا ومراجعا فضلا جهولا بل لان يجر الحكمة ويعلمها
كل ميسر لما خلق له فيق التوفيق للقضاء اي نظر اليه بعين ان من عرف
الاصول المذكورة واحكمها امن من الغلط فان سبب الغلط
اما جهل بها او اهمال بعض شرائطها لصحة والا ان من شرائط
الصحة وسبب الغلط يقول مختص وهو اذا ان الحظ المختص
وبجر التخيل اللفظ اي الالفاظ المفردة والمركبة من احوالها
في الخيال وبالجملة اذا ترك اعتبار اللفظ وجرد المعنى عن احوال
اللفظية امن من خلل اللفظية واذا راعى اجزاء القياس
مفصلة توقيا من خلل المتعلقة بالمقدمات فلم
يخل بتكرار الحدود في المقدمتين والنتيجة امن من وضع ليس
بعلة محلة ومن المصادرة على المطلوب واذا راعى شرائط القياس

القياس ذو
قرائن

وسأل الله تعالى التوفيق للعصمة
وزاد الحمد وصلى ٣

امن من الغلط المتعلق بصورته واذا عرف ان المقدمات
اي اصناف المذكورة في الميزان ليس مرور اعلى شرائطها
من الغلط المتعلق بمادته ثم ان من غلط بعد رعاية هذه الشروط
وتكرار المعاودة فلا تفقد كل واحد منها فليس يستعد لادراك
العلوم النظرية وتعلمها والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب

قال صاحب التوضيحات تفاءل بالعلم
التصوري فيفتح العلم التجويز القضايا فيقرع
الكاهل ولن يتنزل العلم التالي واتى بمن التي
من البيان والله تعالى اعلم بتمام شرائطه

مع المقابلة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ هذه اشارات لها اصول ونهايات مما يجل ان يتصور بها من لم يتيسر له ولا ينتفع بالصحيح منها من تعسر عليه والكلال عما ان يتعقبه واني اعيد وصيتي واكرر التماسي ان لا يخض بالاشتغال عليه هذا الجزء كل الخض محل من لا يوجد فيه الشرط فراض هذه الاشارات ان هذين النوعين من الحكمة النظرية اعني الطبيعي والالهي لا يخلوان عن انغلاق شديد وشبهات عظيمة اذ الوهم يعارض العقل فرماحة ذا والباطل يشاكل الحق فرماحتهما ولذلك كانا يتسابقان معا ركا للاراء المتخالفة ومصادما للاهواء المتقابلة لا يحق ان يتطاول عليها اهل زمان ولا يكاد يتصالح عليها نوع الانسان والناظر فيهما يحتاج الى مزيد تجريد للعقل وتمييز من الذهن وتصفية للفكر اكثر مما يحتاج اليه النظر في سائر العلوم فان الانغماس في الحسيات والانهماك في الشهوات والاقبال على اللذات والاعراض عن الآخرة والاستهانة بامرها كل ذلك يعكر صفاء الذهن ويكدر جوهر النفس ويحجبها عن ان تتأهل لادراك الحقائق ويقطعها عن ان تتصل بالمبادئ العالية والجواهر القدسية فان لم يتيسر له الاستبصار فيهما فقد فاز فوزا عظيما وان قصر حسرا مبينا لان الغائر بهما مترق لمراتب الحكماء المحققين الذين هم

يلقى من كل وسط شيئا غير ما يلقاه ملك خر وهو يصدق مع عدم الفرق
ومع الملاقاة بالكل مع ترك كل الى ان اخالفه الظهر وصرح به
الشيخ بقوله والاصح قول واحد من الطريقين يلقاه بعينه والاخر
بالمذكر لانه مذهب لجمع عظيم كما سيأتي ذكره ولانه مع احالته
واما رجح لان اثبات الفرق فقط قد علمت انه لا
يريد كل قصارى نقض الحكم بل يقصد ابطال كون هذا الامر فصل
فواجب حينئذ ان يبطل جميع الاحتمالات وان لم ينبه اليها
قوله الكبير لو جوز مجوز فيد افعة الوسط حتى يكون مكانها
او جيزها او كانت قسمة واحدة لم يكن لاحد ان ينفذ فيه بيعا
حال القسم الثاني وهو القول الذي لفقه فقصره واما بكاء المكان
او الكبير بن واعلم ان المكان عند القابلين الكبير غير الكبير وذلك لان
المكان عندهم قريب من مفهوم المقدور وهو ما يصح منه ايقاع
للبيع وكل مقدور عندهم هو كما سيجيء الكبير على ما ذكره فهو عندهم
الفرق المتوهم المشغول بالمتحيز الذي لم يشغله المكان خلافا
الكوز الملاء ولا عند الشيخ والجمهور من الحكماء فانه واحد هو سطح
الباطن من الحاوي المماس لسطح الظرف من المحوي فالمكان المتحيز
فيه مفيدة بما ذكر ان المفهوم من المكان او الكبير المذكور معنى
محتاج الى بيان كما اشار اليه بقوله وكما نبهنا عليه اذا كانت قسمة
فلن يخلو العبارة والمعنى ان الطرف لو جوز ان يدخل الوسط
فلا بد من ان ينفذ الوسط قوله فيلقى غير ما يلقاه والقدر الذي

دون المقدار المتوهم الذي فيلقى الطرف حال النفوذ من الكل
غير ما يلقاه حال الملاقاة قبل النفوذ والقدر الذي يلقاه حال الملاقاة
النفوذ دون المقدار المتوهم حال النفوذ كما اخذ قائلا بان الملاقاة
الخالين الملاقاة الحاصلين من الجانبين فانه يقتضي قسمة الوسط
بكل ان يفهم من قوله فيلقى غير ما يلقاه حال النفوذ فان الوسط قبل
تمام المقدار غير ما يلقاه حال النفوذ والقدر الذي يلقاه
حال النفوذ غير ما يلقاه بعد تمام المقدار فان الوسط المتوهم
ذلك يقتضي قسمة الوسط قبل قيام والفاضل الشارح
الوجه ثم لعرفت بان هذا الباب ان الحاكم ابرز ذا قول ما لم يعرف
يقتضي ان يكون المنفوذ الذي هو حركة اول وهو حال الملاقاة
وهو حال الذي بعد الملاقاة قبل تمام المقدار الخرج وهو فاصل
المقدار فهذا الوجه كما ترى فاسد لان الحاكم ابرز ان يكون
ذا اتصال بل انفصالات واكثر حيز ينفذ فيه اول الضغط
مشتملا على ان يكون المنفوذ خرج الواحد وسبعين كلاهما وغيرهما
بما خرى فاذن ليس الكلام في انه هل يمكن ان يكون اتصالا على ما يكون
مشتملا على مصادرة على المطلوب الاول والمتوهم المذكور
ان يكون ملاقاة الوسط اولا للطرف كما ظن ملاقاة الوسط له
وان لا يميز الوضع اول فراغ عن الحاشية فحل لا يكون مرتبا على
وطرفه المذكور بدليل ان كان شيء من الكل لم يكن بما يكون عند

ولما الزم قول اصحاب المذهب الاول بكثرة بجزء القريب من مركز
الرحى عند حركة البعيد قطعا مسافة مساوية بجزء واحد لكونه اقرب
انجاه منار بجوا القول بانفكاك الرحى عند حركة كما سخر اشيخ بين
القريبين بالطفرة وبنفكاك الرحى عما هو المشهور قوله ولا يعلم
كل كثرة سواء كانت متناهية او غير متناهية فان الواحد والمتناهي
يجاب قال الفاضل الشارح الكثرة تقع على كثير لكن العدد نفسه
يكون بالقياس الى اقل كثرة وكل واحد من المجموع الكرة التي تتم
المضاف والواحد على التقديرين موجود فيها اما المتناهي ان اراد
المتناهي المقدار فلا يكون متناهي موجودا لان كل كثرة ان الكثرة تقع
المجردات ايضا وان اراد به المتناهي العدد فلا يكون متناهي موجودا فرض
كثرة حقيقية لانه لا يكون متناهي موجودا فرض كثرتين اذ لا عدد اقل منه لكثرة
يكون موجودا في كل كثرة اضافية لان كل اثنين ليسا كثرة اضافية
قال ان يغير ان كل الكثرة في تصانيف حتى يستقيم الكلام اقول
بذة واحدة لفظية قليلة الفائدة اذ المقصد واضح قوله فاذا كان
كل مقاديره يوخذ منها مؤلفة من احاد ليس لبعض مجموع الواحد
ليكون لبعضه مقدار بل عين العدد تقديرية كل عدد متألف من
الكثرة اذا اخذ مؤلفا فلا يخلو اما ان لا يكون متجزئ ذلك المجموع اي
مجموع الواحد او يكون وهذا ان ضمان والشيخ اشار الى ابطال الثاني اولا
بان ان ليفسد ذلك التقدير لما يكون متعدد المقدار وذلك لان
المجموع لا يزيد او ينقص ثم قال ان عنى العدد اي بل عساه ان يقيد العدد

ولم يقل ولا العدد قال الفاضل الشارح وذلك لان توقع الخطرة
يفيد زيادة العدد وان لم يكن ليفيد زيادة المقدار وفي تحقيق
ليس يفيد انه لان ما جزاوا ذا كان زيادة مساوية للمقدار الواحد
ممتنعا كون قدر مجموع الواحد مع شيء ان يقع في خيال ويتوهم فيه
انجاه او شيء من لوازمها اذ لا يختلف المجموع والشيء من العوارض
لانها عارضة بالنسبة الى جميعها واذا امتاز الواحد فقد تعدد الاثنان
الشيخ لم يكن محتاجا الى ان يقول ان يكون بالنفي وكل ما ثبت
من ان كل مجموع يزيد قول يوهم ان يقال الوضع لا يستلزم عددا
بالجواز حتى فان النقط المتوهمة في اطراف القطر الدائرة
تجتمع عند المركز بحيث لا يتميز الوضع وتختلف احوالها التي
يجب بها ذات المحفوظ المختلفة وكونه متعددة وذلك كله قد
لا يكون فرد ذلك كذا العدد من لوازم التغاير والتغاير قد يكون عقليا
وقد يكون وضعيا وعند التحليل يرتفع التغاير الوضعي وقد
الوقع في توهم التعدد الوضعي دون العقلي فلذلك حكم
التعدد على سبيل التجوز قوله وان كان الكثرة متناهية
فوق مجموع الواحد اما كثرة كذا فظاهر لان كل مجموع
مجموع كل جزء من اجزائه ومجموع الواحد واحد واما كثرة
وان كان اقل من كثرة متناهية بعض الاجزاء فلان كل جزء
بعض الاجزاء فيكون مجموع الواحد

الملتبع خارجي كالفلك اقول وكذا خبر انما سلب الوجوب عن كون الجسم
مركبا عن اجزاء لا تتجزأ لزم امكان كونه غير مركب لانه لا ذكر ان امكان قوله
تعالى ولقد خلقنا عنده الحس الحكم باتصال الجسم واثبات المنفصل عما
ذهب اليه الفريقان امر عقلي غير محسوس فالمبطل ذلك صحيح كون الجسم
متصلا نفس كما مر حكما هو عند الحس لا لكنه ليس محالا ان ينفصل بوجه
بل يجب ان يكون ممكنا قابلا للانفصال ووقوع للحاصل اما بفك و
قطع والباختلاف عرضيين قارين فيه كما قال البقاء واما بهوى وخرق
ان امتنع الفك لسبب اي الجسم الذي حكمنا بكونه عديم الانفصال ليس محالا
لا ينفصل بل يجب ان يكون ممكنا قابلا للانفصال المراد بالفصل اما
واسباب وقوع الحاصل الرابع عشر الثالثة المذكورة فالكتاب ان ينفصل
اما ان يكون منه مؤديا لك الافتراق اولا يكون والثاني يكون اما في الخارج او
في الوهم مثال الاول بالفك والقطع ومثال الثاني بالاختلاف العرضي
ومثال الثالث بالوهم تخييب ليس اذا لم يكن تاليف من اجزاء لا تتجزأ
القسمة وجب ان يكون من احد وجوه هذه القسمة لا سيما الوهمية لا
غير النهاية وهذا باب لاهل التحصيل فيه اطناب واسهاب وقد اورده
الذي اورده ولما ابطل احتمالين من اربعة المذكورة بقي احتمال واحد
فاشار لها لى بطلان احدهما بقوله وجب ان يكون من احد وجوه القسمة
لا سيما الوهمية لا تقف على غير النهاية وتعين الرابع الذي هو عند
الجمهور من احكامه ووجوه القسمة هي الثلاثة المذكورة وانما فاك بالوهمية
لان البرهان المذكور في الفصل الاول لا يفيد الا القسمة الوهمية

وحي الفصل تنبيه ان هذا الحكم فرع على ما تقدم في قوله وهذا باب
مشكل الخ الذي لا تتجزأ الذي ما يتبعه من مباحث الحركة والزمان قال
اهل العلم قد اطنبوا في هذا المستبصر شيده القدر الذي نورده ما رأيت
هذا الكتاب في بعض النسخ القدر الذي اوردناه فنبه لك لتعلم
انه مخالطة من حال احتمال المقادير قسمة بغير نهاية ان الحركة
وزمان ذلك الحركة كذلك وانا بالفصل مما لا يقسم حركة
الزمان قد حصل من مباحث المذكورة ان الجسم الطبيعي متصل
في نفسه بل القسمة الى غير نهاية ولزم من ذلك كون الكمية المتقومة
الطبيعي المتوهم الجسم التعليمي الذي هو حال مغايرة للطبيعة وقد ذكر
الجسم الواحد بحسب حال الكمال ايضا فلذلك ولزم من ذلك كون
السطوح التي ينتهي اليها جسم والخطوط التي ينتهي اليها السطوح
كذلك وجميع ذلك اعني الاجسام التعليمية والسطوح والخطوط تنقسم
في الخيال بسبب جميع ذلك تعرض بقولنا من حال احتمال المقادير اذ
لم يقل من حال احتمال الاجسام ولم يذكره لتصريحه بحال نهايتها
بعد ثم تبين حكم المتصلات الغير القارة كالحركة والزمان بحكم الحاصل
القارة وذلك لان الحركة بهما في العقل فان الحركة فرد منقضي
وكذلك زمان الحركة تنقضي بقبلها فاذن الحركة مؤلفة من اجزاء
لا تتجزأ والزمان وبين ما ذكر ان قسمة الحركة والزمان لا تقف
ومستقبل وحال الصحيح لان الحال حد مشترك هو نهاية الماضي وبداية
المستقبل والحد والمشترك بين المقادير لا يكون من اجزاء طاو الكان

التصيف مثلا بل هو موجودات متغايرة لما هو حده وهو بالنوع فقط
قد ظهر فساد الحجة المذكورة على اثبات الجزء الذي لا يتجزأ فقد علمت ان
للجسم مقدارا يتخيل متصلا المقسم من هذا الفصل اثبات الهيولى الجسم
فالمقدار بحسب اللغة هو الكمية وبحسب اصطلاح هو الكمية المتصلة
تناول الجسم التعليمي والسطح والخط والعدد لكن الجسم بحسب هيولاه
وللاسم المذكور بقرينة المقام فالتخيين بدل الاشتراك بحسب ما هو
يكون المطلوب وهو فصل للجسم التعليمي وما يقابل الرقيق من
والمراد بهذا المعنى كل دال اتصال بدل على معنيين احدهما صفة
لا يقبل غيره وهو كونه بحيث يمكن ان يفرض له اجزاء تشترك في
والمتصل بهذا المعنى يطلق على فصل الكم وعلى الصورة الجسمية
للجسم التعليمي وقد يقال للجسم التعليمي عند ما يطلق المتصل على الصورة
الجسمية اتصال ايضا وقد يقال لهذه الصورة ايضا اتصال او مقدار
بالمجاز ويقال للجسم بحسب ذلك متصل وثانيهما صفة تشير بقياسه الى
غيره وهو ايضا بمعنيين احدهما كون المقدار بحيث تحد نهايته بمقدار آخر
ويقال لذلك المقدار انه متصل بالثاني بهذا المعنى وكل جسم اتصال
والثاني كون الجسم بحيث يتحرك كل جزء جسم آخر ويقال لذلك الجسم انه متصل
بالثاني بهذا المعنى وكل جسم اي اتصال كان بحسب اللغة للذي يقبل
له الغير فقط بحسب اصطلاح لكن وما نقرر بهذا فنقول
المقدار فقول الشيخ مقدار الذي متصل ينبغي ان يحمل على اللغوي
لئلا يتكرر المتصل والتخيين حينئذ هو فصل الجسم التعليمي والمتصل عام هو

فصل الكم المتصل وح يكون المجموع هو الجسم التعليمي لانه كمية متصلة
تخيينية وانما قدم التخيين لانه اعرف فان التعليمي بالجزء يعترف بتجانية
الجسم ولا يعترف باتصاله وتقدم كل عرف في قوال الشارحة الى
والمقدار التخيين المتصل اعني الجسم التعليمي هو غير الجسم الطبيعي كما مر
ذلك لانه يتبدل الجسم الواحد بتبدل الاشكال كالشمعة التي تجعل
تارة كرة وتارة مكعبا مثلا فهو امر عارض للجسم الطبيعي ويكون موضوعا فقول
قد علمت ان الجسم الطبيعي شيء هو الجسم التعليمي وانما قال قد علمت ذلك
مع ان اثبات الجسم التعليمي غير مذكور هنا لانه سبق انه ثبت البرهان ان
الجسم متصل فرضناه كما هو عند الحس وكان كونه ذا كمية وذا تحيزا امرا
بينا غير متنازع فيه ولا يحتاج الى برهان ومجموع هذه المعاني اعني كون
الجسم ذا كمية وتحيزا واتصال هو كون الجسم تعليميا فاذن قد علمت ان
ذلك للجسم فان قيل لم يعرف ان الجسم شيء مغاير لهذه الامور فانه
ما لم يعرف مغايرته لها لم يمكن اثباتها لها فلا كونه موجودا الذي هو موضوع
اعني جوهرية او ضح شيء وهو مغاير لهذه الامور وكونه شيئا هو
ثانيا ان يكون منه جسم تعليمي غير جوهرية وهو فصل الذي يحصل
جوهرية وانه قد يعرض له الانفصال وانفكاك كل انفصال
من كل انفكاك كما مر ذكره قال الفاضل الشارح بلفظه فصل
بجزئية الحكم عن فلك وانواعه غير مستقيم لان كل فلك قد يغير
لها الانفصال احد معانيه اعني الهوية ولاجل ذلك كان وطاء
بانه فاسد بان يقال انه جعل الحكم جزئيا لان بعض

من الفلكيات وغيرها غير منفصل لا لكونه غير قابل للانفصال بل لاحد
اسباب الانفصال الخارجي فيه ولعدم اعتبار انفصاله بالوهم وذلك
واجب لامتناع حصول جميع انفصالات الممكنة فيه على ما مر
وتعلم ان المتصل بذاته غير القابل للاتصال وكل منفصل اقول ليكون
هو بعينه الموصوف بالامرين يريد بالمتصل بذاته الصورة الجسمية
وبالامرين شأنها الاتصال لذاتها واتصالها هو كونها بحيث يفرض
فيها التعليم وهو ذلك كامتداد الذرع واشمعة حال كونها كرة ويكفي
بادنى شكال والدليل على ان اسم المتصل قد يطلق على هذه الصورة جواز
الشيخ في الشفاء فصل فان المقادير اعراض بهذه العبارة انما اسم
الذرع والكم فهو مقدار المتصل الذي هو جسم بمعنى الصورة وحمل
المتصل بذاته هناك على الجسم التعليمي الذي هو المقدار لكان البرهان على
اثبات الهيولى بحاله الا ان يحقق ما ذكرناه ويريد بالقابل للاتصال
وكل منفصل الهيولى وانما قيد المتصل بالذات لان المادة ايضا متصلة
ولكنها بغيرها اعني الصورة وانما قيد القابل للاتصال وكل منفصل
بقوله قبولا يكون هو بعينه الموصوف بالامرين لان القابل للاتصال
وكل منفصل قد يكون بالحقيقة ومن حيث المعنى الذي يقبلهما ويكون بعينه
هو الموصوف بهما وهو المادة لا غير وقد يكون بالمجاز ومن حيث اللفظ
للذرع وعليه احدهما وينتقض طرده بانه قد لا يكون موصوفا بالطارئ
كالصورة التي تعدم هيولاها الاتصالية عند طريان انفصال
قد لا يكون مع بعضها موصوفة بالانفصال فان كل اتصال لا يقبل

ان ينفصل او ان اتصال ما انما يكون قبل ان ينفصل لكان الشيء قابلا بعد
ولو قبل اتصال لكان الشيء قابلا للنقيضين فاذن قوة قبول المقبول
غير وجود المقبول بالفعل وغير مبدئيته وصورته قوة الشيء بمعنى كذا
وجود وهو وجود متقابل لان فالمغايرة بين قوة كل انفصال قبول
اي ذات حال كل اتصال وبين وجود ذلك المتصل الذي هو الانفصال
الموصوف بذلك القوة ليس هو كل اتصال كما سبق فهو شيء غير كل
قابل لكل اتصال كل انفصال وهو الهيولى فالمقبول لذاتها هو الصورة
الجسمية وبهيئة الشكل التربيع لوجودها وصورتها بالجسم التعليمي اللازم لها
فانها الصورة الجسمية وهذا الفصل يدل على ان الشيخ اخذ لفظ
المتصل بذاته الصورة الجسمية وهو ان المقدار قال المتصل الذي قوله
فاذن قوة هذا القبول غير وجود المقبول بتجرد فيما سلف مذكورا بالقوة
وذلك لانه ذكر ان بعض الاجسام يحدث له ان ينفصل فيتغير الذي
اليه وكلما يحدث فقوة حدوثه حاصلة قبل حدوثه وكل ما هو حاصل قبل
شيء فهو غير ذلك الشيء حتى يتبين فاذن قوة قبول الشيء غير وجود ذلك
المقبول وانما اقتصر على المقدمة الاولى لوضوح الثانية ثم قال وايضا
المادة لا يمكن ان يجيء النتيجة اذ لا يمكن ان يقال ان الجسم المتصل قد يتغير
الى انفصال ولا بد له لكي ينفصل من محل وليس محل اتصال فان
من شرط التغير كون غير صحيح لان من انفصال عدم الاتصال عما من شأنه
ان يتصل في امور العدمية المستدعي محلا ثابتا فلا بد من بيان
قوة قبول ان ينفصل لنقل الى انفصال تلك المقدمات ثم بيانه

انها شيوتية بانها من كل صور كل ضافية التي تستند عن محل احتراقا بين ان
ذلك المحل ليس هو الاتصال ثبت انه شيء اخر هو الهيولى واقول في اكمال
موضع نظر لان احد امام الملكات تليت احد الصرفة فهي تستند عن محل
ثابت كالملكات ولا انفصال الباكان عدم من تصال عما من شانه ان
يتصل عما قال فقد اثبت محله وهو الذي من شانه ان يتصل واحق
ان مراد الشيخ من ذكر مغايرة قوة من انفصال الى انفصال فكلامه هو
لو حال ان يتفصل بالفصل فلا احتياج الى القابل ليكون البيان كما
وايضا التنبيه على وجود القابل للانفصال قبل طريانه وبعده اذ بعد
ان يوهم من يستدل الى وجود الى انفصال على وجود القابل لانه لا
يحدث حال الا احتياج اليه من غير ان يستمر وجوده لو اذ تلك القوة
لغير ما هو ذات المتصل بذاته الذي عند من انفصال يعدم ويوجد غيره
وعند عود من تصال يعود مثله متجددا المتصل بذاته ما دام موجود
الذات فهو ذو اتصال واحد متعين ثم اذا طرء من انفصال زال ذلك
الاتصال الواحد المتعين فانعدم ذلك المتصل وحدث اتصالان
اخران باشخاص ومتصلان اخران بحسبهما فهو عند من انفصال انعدم
ووجد غيره وعند عود من تصال يعود مثله متجددا اول يعود هو بعينه
لان اعادة المعدوم ممتنعة فاذن الشيء الذي فيه قوة الى انفصال
الباقي فرض حوال جميعا هو غير المتصل بذاته وهو الهيولى والمخصص
الدليل ان نقول الماهيات التي بحسبها لا يخ عن اتصال او انفصال
قابل للانفصال حال كونه متصلا فقوة قبول الانفصال ما حاصلة

لا حال الاتصال وبنفس من اتصال ليست بقابلة للانفصال على وجه
يكون حال كونها اتصال موصوفة بالانفصال فاذن الجسم الذي
ان اتصال يتصور على قبول من انفصال هو الذي ينفصل ويتصل مرة
بعد اخرى فهو الهيولى واعلم ان كلام فرفريوس الباب ان يعلم ان
ان يكون من اتصال او انفصال عرضين سبعة تحت عشرة وهو موضوع
لهما وهو الجسم كما سبق لك او ام المتفكر فيه وجود المادة وذلك
لان ذلك الشيء الجسم ان يكون من فرد ذاته غير متصل ولا منفصل بل يمكن
ان يكون موصوفا بالاتصال او الانفصال فحول ان يكون من حيث ذاته
بحيث لا يفرض فيه من ابعاد فلا يكون جسما البتة بل هو الذي يسمى المادة او
من انضاف فيه شيء اما متصل فما يجعل حتى يصير جسما فذلك الشيء هو
الصورة والمجموع هو الجسم الذي هو ذو نفسه متصل وقابل الى منفصل
والذي يكون من المتصل عرضا على اطلاق ينبغي ان لا يكون من المتصل
ذاته امرا مقوما للجسم كجوهر ليقوم بالعرض ايضا فان
ان يجعل الوحدة الشخصية والتعدد الذي يقابلها ايضا من الصورة
لهذا وقال بعد تشخص المستفاد من الصورة فتوقف على اجزاء
الاربعة على انضاف المادة بالوحدة او التعدد حسبما ذكرناه فان
الشيء وغيره كقولهم لو كان التعدد بحسب وحدتها مقتضيا
لتعدادها ومحوجا الى مادة توجد قبل الاثنين لكان تعدد المادة
الى انفصال بعد وحدتها مقتضيا لتعدادها المادة من وحدة ومحوجا
الى مادة اخرى يتميز بها غير ذلك الشيء وذلك لان المادة الموجودة

ذا كان لين غير موصوفة بنفسها بوحدة ولا تعدد بل انما تتصف بهما
تعاقب الصور والفضل الذي عارض شيخ باقة محمد بن نقر الهيوا وغيره
ان الهيولى بتقدير ثبوتها ان كانت متحيزة فما يكون سبيل من حلول
وان كان حلول الجسمية فيها جميعا للتمييز وايضا لم يكن هيولى الجملة او
من الجسمية وايضا ان احتجت الهيولى الضرورية الى سبيل التبعية وان لم
كانت صفة للجسمية ولم تكن الجسمية حالة فيها وان لم تكن متحيزة فكيف
حلول الجسمية المختصة بجهة فيها بالبديهة وبذه الجهة غير مشتملة عليها
متحيزة فان لا تتحيز بسبيل الحلول فغير الغير ايجب ان يكون متحيزا
بالانفراد بل بما تحيز بشرط حلول الغير فيه ولا يلزم من ذلك كونه
لذلك الغير وهم منه ولعلك تقول ان هذا ان لزم فانما يلزم فيما
يقبل الفك والتفصيل ليس كل جسم فيما حسب كذلك بهذا الوهم
ونقرره ان قيل انكم استدللتم بامكان وجود كل منفكا عن كل منفصلا
بالفعل فرد بعض الاجسام عن كونه مقارنا لقابل وذلك لا يقتضي وجوب
كون جميع الاجسام مقارنة للقابل فان منها ما لا يقبل الفك والتفصيل
بالفعل كالفلك وغيره من الاجسام الصلبة الصغيرة وان كان قابلا
لكسب الوهم قوله فان اخطر ببالك فاعلم ان طبيعة كل متداد الجسمية
نفسها واحدة بذاتها بنية الفرد لذلك الوهم وهو بتذكر مفهوم
ان متداد الجسمانية الذي هو الصورة الجسمية المتصدية بذاتها التراكمية
هويتها كل متداد ته عند وجود كل منفصلا لذاته الخارج ولا فرار الوهم
بتذكر كون كل فرد منه محجوب طرفيه عن الملاقاة وجب القبول لانفصال

ولو فرار الوهم فانه مع استحضار وجوب هذا الحكم على هذا كل متداد لا يتبع
الحكم بكونه شيئا من اجسام غير مقارنة لما يقبل الفصل والوصال
العارضين فرار الوجود او الوهم له وذلك لتساوي الجميع في هذا المعنى
والتخالف انما يتعلق بهذا المعنى لكون بعضها فلكا وبعضها عنصرا
وما يجري مجراه واعلم ان متداد المذكور قد يمكن ان يوخذ من حيث هو
عام وكليا جنسا كان او نوعا وقد يمكن ان يوخذ من حيث هو خاص
جزئيا وقد يمكن ان يوخذ من غير اعتبار شيء من ذلك كما سبق ذكره
اليه فالشيخ ان قال انما يكون متداد اذا اخذ وحده موجودا في الخارج فان
وجوده فالشيخ اخذه كذلك واشار اليه بقوله طبيعة متداد فان
الطبيعة تطلق على المأخوذ كذلك كما مر ولا شك في ان طبيعة
شيء واحد في نفسه مغايرة لسائر الطبايع قوله وما طهان الغير
القابل والحاجة اليه تشابه وذلك لان الشيء المأخوذ من حيث هو
لا يمكن ان يكلف الحكم عليه بالامور المتقابلة معا فان اختلف فقد
اختلف لكونه مأخوذا مع امور تقتضي ذلك الاختلاف قوله وان الغير
بعض احواله حاجتها الى ما يقوم فيه غرفان طبيعتها غير مستغنية
عما يقوم فيه ولو كانت طبيعتها طبيعة ما يقوم بذاته تحت كان
طاذات كان طهانك الطبيعة اي اذا اختصار بعض احواله وهو كان
طرفا من انفصال عليها وجاز وجود ما مع من انفصال امر ما
لكونها محتاجة قابلا يقوم تلك الطبيعة فيه غرفان تلك الطبيعة
محتاجة الى القابل حيث كانت ولو كانت طبيعتها مستغنية غرفان

لكانت مستغنية حيث كانت فلانها طبيعة نوعية محصلة تختلف
باعتبارات خارجات عنها دون الفصول قد بينا من قبل ان الطبيعة تكون
باعتبار مادتها وبانتهاجنسا وبانتهانوعا فهذه الطبيعة تكون
ليست جنسا لانها ليست بموقوة بما يضاف اليها محصل اياما كان
لانها مقولة على مسمى ادات الفلكية والعنصرية وغيرها
فهي اذن نوعية محصلة وانما قلنا نوعية ولم نقل نوع لانها انما تصير
نوعا باضافة معنى العموم اليها فهي وحدها لا تكون نوعا بل تكون
نوعية وانما ذكرنا اختلافها باعتبارات دون الفصول مع ان الفصول
النوعية لها محة كذلك لان الشئ الذي يختلف بالفصول هو الجنس
كالحيوان مثلا يكون مقتضيا في بعض الصور لشئ كالضحك وهو
محصل بفصل كان ناطقا ولا يكون مقتضيا لسائر الصور له
وكان هذا الكلام جوابا عما يراد نقض الحكم المذكور وهو ان يقال
كانت الحيوانية مقتضية للضحك في انسان ومن غيره من سائر الحيوانات
فلم لا يجوز ان يكون امتداد الجسماني مقتضيا لوجود القابل فيجب
الانفكاك ومن غيره من اجسام فاجاب عنه بان امتداد الجسماني
الموجود طبيعة نوعية محصلة تختلف باعتبارات خارجات عنها فهي ان
اقتضت شيئا اقتضت مع جميع الخارجات عنها وفي جميع احوال الخارجات
التي هي طبيعة جنسية غير محصلة ومحال ان يقتضي شيئا من حيث
هو غير محصل ثم اذا حصلت بشئ انضاف اليها ودخل في وجودها
المحصل فان اقتضت شيئا مع ذلك الشئ الغير الخارج عنها لم

مع غيره لانها مع غيره لا تكون ذلك المحصل بعينه والفاضل اشم
اورد الشكل الاول ان الجسمية طبيعة واحدة بان مادتها غير معلومة
وان شئ اكثر قبول الابعاد الثلثة وهو معلوم لازم لها وان شئ اكثر
اللوازم لا يقتضي الا شئ اكثر في الملزومات وما يقتضي الوجود الذي
هو الواجب بذاته وهو الماهية وفي الممكن لا يقتضي ذلك وثانيا بان الحكم
بحلول بعض الجسمانيات في محل لا يقتضي وجوب الحلول بل يقتضي
فاذن يمكن ان يحل في البعض الآخر والجواب عنه ان هذا صحيح
لو كان القابل انما يقتضي من حيث كونه متصلا بذاته قابل الانقسام
والمتصل بذاته لا يقتضي الا هذا القدر معلوم ومشترك ومقتضي
للحكم وقد كفانا حاجة الى ما عداه محال لعلم وعدم المنافي
ان الوجود ليس من الطبائع الجنسية والنوعية حتى يجب ان
ان الطبيعة المذكورة تقتضي وجوب الحلول الا مر الا مكان احتمال
لعدم الحلول والشكوك التي ترد ربما كون الطبيعة الجنسية مقتضية
في بعض الصور دون غيرها بخلاف النوعية متعلقة بسواء اعتبر
الكل ت فيحل بما ذكرناه فلا فائدة في التطويل بالاعادة ثم
تنبيه اولعلك تقول ليس امتداد الجسماني الواحد بقابل للانقسام
البتة فانا نتعقل الجسم المركب من اجسام بسيطة احتمالا
الا الذي يقع بحسب الفروض والاوهام وبهذا قد ذكرنا قصد
النحقان اجسام لا مفردة واما مؤلفة وذكرنا المذهب في
الاجسام المفردة بحسب الاحتمالات الاربعة وبقي حكم المؤلفة فنقول

من المذاهب المتعلقة بهذا الموضع فرد جسام المولف مذهب
لبعض القدماء كديمقراطيس وغيره وهو قولهم ان اجسام العالم
ليست ببسايط على اطلاق بل انما هي مركبة من بسايط صغار
متشابهة الطبع فرضية الصلابة وانما تختلف البسايط انما يكون بالشكل
والتجاور فقط وبجسم البسيط الواحد منها لا ينقسم فكما هو
ينقسم وهما للحجج المذكورة ومقادير انما في الصغر والكبر اشكالها
مختلفة وربما زعم بعضهم ان مقادير انما متساوية وقد مال الشيخ
ابو البركات البغدادي الى مثل هذا القول فراراً من وجود ما لا نهاية
الفاضل الشهرزوري ذهب ديمقراطيس الى ان تلك البسايط كرية بالطبع
وفيه نظر لان الشيخ حكى في الفصل الثاني من طبيعيات الشفاء انهم
يقولون انها غير متخالفة الاشكال وان جوهرها جوهر واحد والطبع
وانما يصدر عنها احوال مختلفة لاجل اشكال المختلفة وذكر ان
بعضهم جعل اشكال المجسمات المحدة المذكورة فكذا بقية اشكال
العناصر والفلك ومنهم من خالفهم في ذلك وذكر اختلافاً كثيرة
لهم لا فايدة في ايرادها وهذه جملة هذا المذهب وهو بعيد مستبشع جداً
الا فرضيته في جزاء جسام وتجويز الانقسام الوهمي عليها وهو
تعلقه بهذا الموضع ان الحجج المذكورة فرضي في اجزاء انما اقتضت
كون كل فرد جسم قابلاً للانقسام الوهمي ولكنه ليس بواجب ان يكون
كل قابل للانقسام الوهمي قابلاً للانفكاك وكانت الحجج المذكورة
في اثبات الهيولى مبنية على كون الامتداد قابلاً للانقسام الى انفكاك

فاذن لو كانت البسايط غير قابلة للانفكاك كما بينا لم تتصل الكميات
فيفصل برزال التماس لكان اثبات المادة بالحجج المذكورة متعذراً فهذا
الوهم هو هذا المذهب وقد صحح به
اصحاب المذهب جعل البسيط واحداً اقول فان خطر هذا ببالك فاعلم
ان القسمة الفرضية والوهمية اذا وقعت بحسب اختلاف غرض او
كالسواد والبياض في البقعة او مضافين كاختلاف محمد ذابين او
موازاتين او محاذيتين تحدث اثنينية كما يكون شطبا كل واحد من تلك
شطباً غير شطبا الجملة وشطبا الخارج الموافق في النوع وما يصح
بين كل اثنين منها يصح بين اثنين اخرين فيصح اذن بين اثنين
من يتصال الرافع للاثنينية انفكاكية ما يصح بين المتصلين و
يصح بين المتصيرين من انفكاك الرافع للاتحاد كل يتصال ما يصح
بين المتباينين هذا هو الشبهة المزيل لهذا الوهم وهو باعتبار
المذكور فرضي بناء البسايط بزعمهم وذلك لان الطبيعة الكلية
انما تقتضي حيث كانت شيئاً واحداً غير مختلف فاجزاء الواحد الحقيقي
من حيث الطبيعة يقتضي ما يقتضيه سايرين اجزاءه وما يقتضيه الكل
وما يقتضيه الخارج عن الكل الموافق له فرد تلك الطبيعة لاشتراك الجميع
فيها ويجب من ذلك تركب جميع هذه الاربعة اما فرد متنع من قبول
الانفصال او يتصال او فرد جاز قبولهما وكل واحد من هذه الاقسام باطل
حق فان قيل لعل البعض يمتنع عنه قبول ذلك لسبب شرير نقارن ذلك
لا نزاع فرد ذلك وقد ذهبنا الى القول به فرد الفلك انما المقصود

هو امكان وطرآن الفصل والوصل في الاجسام المفروضة حيث
طبيعتها المتفقة وذلك بكيف فرأيت المادة والشيخ قد خص القسمة
الفرضية والتربا خلاف عرضين بالذكر لان اصحاب الهندسة يحكمون
في تلك البسايط بخلاف الفكية وقسم التي باختلاف عرضين لها
يكون بسبب عرضين قارين ولما يكون بسبب عرضين اضافيين
اراد بالقار المعروض في نفسه وبالاضافي المعروض بسبب قوة
في غيره وانما بسط القول بذكر هذه الاقسام لان الجميع مما يجوز وقوعه
بين ان كل قسمة من هذه يحدث اثنينية فالمقسوم ويكون بعد القسمة
طباع كل واحد من ذينك الاثنين وطباع مجموعهما قبل القسمة وطباع
ما يخرج منهما مما يوافقهما في النوع والماهية غير مختلف فيما يقتضيه
وانما قال طباع كل واحد ولم يقل طبيعة كل واحد لان الطباع اعم من
الطبيعة وذلك لان الطباع يقال لمصدر الصفة الذاتية كما يقال لكل
شيء والطبيعة قد تخص بما يصدر عنه الحركة او السكون منها هو فيه اولا
وبالذات من غير ارادة ثم ذكر انه يلزم من ذلك ان يكون حكم الثلثين
قبول الاتصال حكم المتصلين وحكم المتصلين قبول الانفكاك حكم
المتباينين قد الله هم الا من عاند وخارج عن طبيعة التعاند لازما او
زائلا او هو اشارة الى ان بعض الاجسام يمتنع عنه قبول الفصل او
الوصل بسبب خارج من طبيعة من تعاند لازم له ويكون هذا كالحكم
الفلكي زايل كالحركة في جسام الصغيرة الصلبة مثل وكان يجوز
لسؤال منهم كذا ليس جزء الفلك متصل عندكم بالجزء الذي تحته

امتلاء متمكنا عن العنصر قول يجوز ان انفصال الجزئين من
واتصالهما والعنصر يمكن ان يكون كذلك فمفهوم المتعاند فيما يجوز ان
ذلك في البسايط المذكورة فيقال انما يتسبب لذلك مانع وهو ان
الفكية امتلاء التي تحته امر متعاند ان لا متعاند الجسم الذي فوقه
والا تصال بالغير وانتم فرضتم الجسم البسيط مما يتسبب الطباع فاذن لا
طباع حيث امر يحكم ان انفصال او اتصال [illegible] والحق في الجواب ان
ان طبيعة كل ان اثنينية بالفعل او الفصل بين اشخاص نوع ذلك
الطبيعة بل يكون نوعه مقتضيا بان كل نوع حتى يستلزم
من انفصال بحسب الطبيعة فمن المستحيل ان يتعدد اشخاص فرد او
ان يكون في الوجود منه اكثر من شخص واحد وقد اعترف ان فرد شخصه
لانه لو وجد منه شخصان لكان ما به يتميز فرد انيته وكان كل واحد
قابلا لانفصال ان نحكم ان اصل بينهما مانع وجود المانع عدم
فهذا حكم كل نوع من انواع العلوم الطبيعية قد ذكرنا الكلام ان ذكرنا الشبهة
واعترض الفاضل الشارح بان حجة الشيخ مبنية على ان الجسم
متناهية فالهاوية وهو مما ذكره من قبل وذلك مسلم ان الجسم
حتى جزئه يسلمه من كونه ذا ابعاد يقتضي ان يقبل الطبع وغيره
بان من مقدارات الجسمية غير قابلة عند انفصال او متحدة عند الفصل
في امور مختصة وانها تمنع المانية المشتركة عن فعلها وجوابا كما
ان وقوع اختلاف في سبب الموانع محكم وارد اعتراضات الشارح
مجرى بين [illegible] وكل نوع يحكم ان يكون حكم كثيرا ما فعاق

ذلك عايق لازم طبيعة فاذا يوجد لكل شخص المجتمعة ان يكون مخالفا لذلك
النوع اثنينية واكثرة تعرض بل يكون نوعه مشخصا لا يوجد ذلك النوع
الا شخصا واحدا وكيفما قدر اثنينية او اكثرة كل شخص من ذلك النوع وهذا
عند لازم طبيعة هذا الفصل لا يوجد في بعض النسخ ويوجد في بعضها
مترجما بالاشارة وفي بعضها بالتنبيه وفي بعضها بل ترجمة وشبهه
كان حاشية فاثبت في الاثنين سهوا وذلك لانه تقرر سابقا للفظ
ومعناه قال الفصل الشيء فرشره كل اثنينية اما ان تكون من نفس تصور
الفصل او من الشركة واذن لا يحصل منها الا شخص واحد اولا تكون واذن لا يكون
تشخص الشخص الذي يزيد فصل منها فرانه وجود زايد على الماهية فذلك الزايد
ان كان لازما لم يحصل الا شخص واحد لا يقبل الانفكاك والا فيلزم
الخلف وفي مصدر هذا القسم نظر لان الماهية المفهومة لا تكون
تصورا ما فقد عدم الشركة الا اذا عنى بالماهية غيرا اصطلحوا عليه
بالسيل فيقال ان كان المقدار من حيث هو مقدار او الصورة
الجرمية من حيث هي صورة جرمية مقارنة للقوام معه وكونه جزءا
فيه ويكون ذلك هيولاها وشيئا هو فرنفسه لا مقدارا ولا صورة جرمية
لزم كثرة هذه الهيولا اذ قد فرضنا ولا شك بعد ان تتخصص في
بعض الاشياء بقبولها لمقدار معين دونها هواء اكبر او اصغر منه
يريد بيان صحة وجود التخصص والتكاثف بحسب حقيقتين قال انه فصل
الشيء هذه المسئلة تفريع على اثبات الهيولا واذا علمتم من بيان قبول
الجسم المتصل قسمة النمط ستما تذنيا وشاهور عند الجمهور ان

العظيم الى يصير صغيرا الى آخر الاجزاء المتشابهة فتتوجه
تحلل بعض اجزاء وتفصل والصغير الى يصير عظيما الى آخر
وتميز بين الوجهين عندهم مستبعد جدا فان الشيخ ازال ذلك
بيان كون الهيولا غير متقدرة في نفسها وكون المقادير انما
النسب فان ذلك يقتضي تجويز تبدل المقادير على الصغير العظيم
صغيرا وبالعكس وبهذا البيان يتجه القطع بوجود التخلخل والتكاثف
لان وجود الفلك الاعظم بهذه الصفة مع ما قام عنه من كلفة عظم
المعين بسبب يقدر نهايته فيجوز ان لا يستبعد وان لا يكون
قال الشيخ وان استبعده جدا فعلى الفلك يقدر ان لا تخصص
بعض الاشياء وليوجد في بعض النسخ بعد قوله وان صورة
والكثرة هذه الهيولا كما قيدنا بالاولى ان قوله كل مركب
هيولا وان كانت جسما [illegible] يجب ان يكون متخلخلا متكاثفا
اذ ليست بعد فرض ايجاده وخلوه عن الجاذب والدافع
تأبى بعاد وهو احد المقاصد في اصل الطبع وهو ايضا بعيد
لما يأتي من انها اثبات محدد الجهات كما سيأتي بعيد
ايضا من الطبيعيات ومنها ستعلم بيان الحق في التخلخل الصوري
وما يتبعها عن المقدار في الهيولا وهو من علم ما بعد الطبيعة
لبيان هذه المسئلة او ردها بها فقد ذهل بعضهم ان يكون
متخلخلا متكاثفا عند من يجعل الجسم المطلق الجليدة قال الفصل الثاني
بين الشيخ ان الجسم مركب من الهيولا والصورة الجسمية وبعد ذلك

حاصلة فرعدة وحينئذ ان يكون الكل حاصلا فرعدة فان المطلب
ان يطالب عليه الدليل وهذه المقدمة ان كانت اشارتها بالبرهان الذي
البرهان والا سقط وقوله انه لم يجعل كون الكل حاصلا فرعدة معللا
بكون كل واحد حاصلا فرعدة فقط بل جعله معللا بكون كل واحد
كل مجموع يمكن ان يوجد ايضا حاصلا فرعدة والحاصل الشامل
قوله وانه زيادات امكنت غير متعلقة بالمقدمة الرابعة حصل من تغيير
المذكور ونظم البرهان هكذا وفق تغييره مقدمة غير جلية وما يجب الوجه
الذي فرضناه فليس كذلك اذا ثبت حصول كل مجموع موجود شيء
بعدة وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب
حصولا ايضا فرعدة ثم قال لما كانت هذه القضية يعني الحكم بوجوده
بعدة مشتملا على جميع الزيادات غير بينة قصد اثباتها بابطال نقيضها
وهو قوله اما ان لا يكون هناك بعدة والحكم مشتملا على الزيادات الغير
المتناهية اولا يكون هناك والثاني باطل لانه اذا لم يكن هناك زيادات
امكان فالمراد منه بيان ان الحكم الذي يلزم من عدم بعدة مشتملا على جميع
الزيادات فالمعنى انه لو لم يوجد بعدة مشتملا على تلك الزيادات لوجب
ان يكون هناك بعد لا يحصل ما فيه من الزيادات فرعدة اخرج من كل
يوجد بعد فوق ذلك البعد فيكون من امكان من ابعاد المقدرة غير
محدود بحكم معين لا يمكن ان يوجد ما هو ازيد منه فيكون هناك
يمكن وجود مشتملا على محدود من جملة غير المحدود وهو ان يكون القوة
يعني يلزم من ذلك ان لا يوجد بعدة مشتملا على بعد محدود مقصور
من جملة ابعاد الغير المتناهية التي هو موجود بالقوة فيصير

فيه يكون بالقوة مشتملا عليها بعدة وبين هذه القضية جلية وان لم يكن
امكان وقوع ابعاد الخ صادقا ليس المزايد عليه امكان اقول يمكن
يكون قوله وانه زيادات امكنت متعلقا بما جعد مقدمة رابعة قوله
زيادات امكنت اذا اخذت مطلقا انها ايضا يكون موجودة مع المزيد
عليه فرعدة ويكون قوله فيمكن ان يكون هناك بعد مشتملا على جميع تلك
الممكنة قضية معللة بقوله وان كل زيادة فيكون هذا الوجود ايضا
لذلك الدليل ويكون تقدير الكلام وان كل واحدة من الزيادات
وكل مجموع منها موجود فرعدة فاذن يمكن ان يوجد بعد مشتملا على مجموع
الزيادات الممكنة الغير المتناهية وهي الوجه الذي فرضناه لكن لا يكون
تمام التعليل فرقوله وان معللا اذ لا يراد لفظة ان وجه قال وقد
البرهان ان قوله اما ان يكون هناك بعد والحكم مشتملا على الزيادات الغير
المتناهية اولا يكون هناك والثاني باطل لانه اذا لم يكن هناك زيادات
امكان فالمراد منه بيان ان الحكم الذي يلزم من عدم بعد مشتملا على جميع
الزيادات فالمعنى انه لو لم يوجد بعد مشتملا على تلك الزيادات لوجب
ان يكون هناك بعد لا يحصل ما فيه من الزيادات فرعدة اخرج من كل
يوجد بعد فوق ذلك البعد فيكون من امكان من ابعاد المقدرة غير
محدود بحكم معين لا يمكن ان يوجد ما هو ازيد منه فيكون هناك
يمكن وجود مشتملا على محدود من جملة غير المحدود وهو ان يكون القوة
يعني يلزم من ذلك ان لا يوجد بعد مشتملا على بعد محدود مقصور
من جملة ابعاد الغير المتناهية التي هو موجود بالقوة فيصير

البعد بين كل متداد بين محدود اقرب الزايد عنده لا يجاوزه في العظم
اي اذا كان لا امكان من ابعاد الاقر فرض منها نهاية وجب ان ينتهي
بعد الى بعد لا يوجد ما هو اعظم منه قوله وهناك ينقطع لانه الاستدراك
ولن يمتد ان بعد ما اي اذا انتهى الى بعد لا يوجد اعظم منه فقد وجب انقطاع
قوله وان امكنت الزيادات على الاكثر كما يمكن وهو ذلك المحدود من جملة
غير المحدود وذلك صحيح ان لزم لم ينقطع كل متداد ان فقد يوجد بعد
مما فرض انه اعظم من ابعاد وهو يوجد بعد يشتمل على اكثر من العالم الذي
اخر فرضنا انه لان يمكن ان يشتمل على اكثر منها وهو صحيح فقوله وهو ذلك
المحدود اما اكثر ما يمكن هو ذلك المحدود وبحسب الفرض كل واحد فظهر
من جملة ذلك انه لو لم يصر بعد واحد يشتمل على الزيادات الغير المتناهية
لزم انقطاع كل متداد بين مع فرضها غير متناهين وشيخ لم يرجح
به اعتماد اعلى فهم المتعلم قوله فتبين ان يكون هناك امكان ان يوجد
بعد بين كل متداد بين لا ولين فيه تلك الزيادات الموجودة بغير نهاية
فيكون هناك بالفعل محصورا بين حاصرين وهذا هو معنى وظيفة
فان قيل الحجة مبنية على فرض بعد هو اخر كل ابعاد وذلك لا يمكن الا
مع فرض متناهين متداد بين اذ لو كان غير متناهين لكان لكل بعد الا
فوقه بعد فلا بعد هو اخر كل ابعاد فاذن دليلكم مبني على مقدم باطل
يمكن اثباته الا بعد اثبات المط فنقول ان ذلك انما اذا فرضنا ابعادا
غير متناهية لم يمكن ان يشار الى بعد واحد يكون مشتملا على تلك الزيادات
الغير المتناهية ولكن ذلك لا يضر فانا نقول القول بكونها غير

متناهين يؤدي الى القول بكونها متناهية بين فيكون خلف وذلك كما
نقول اما ان يكون بعد مشتمل على جميع الزيادات او لا يكون فان كان
وجب ان لا يكون بعد اخر فوقه فانا اذا لو كان بعد فوقه لما كان مشتملا
على زيادة البعد الذي هو فوقه فلم يكن مشتملا على جميع الزيادات و
ان لم يكن هناك بعد مشتمل على جميع تلك الزيادات كان الفرض كذلك
بعد غير مشتمل عليه والذي هو غير مشتمل عليه وجب ان يكون اخر ابعاد
اذ لو لم يكن اخر من ابعاد لكان فوقه بعدا اخر ولكان ذلك الفوق
مشتملا عليه وقد فرضنا انه غير مشتمل عليه هذا خلف فثبت ان ذلك الذي
هو كذا هو الحجة الاولى من هذا القسم من غير الدور فرضنا في البعد غير
على الجميع متصلة غير موصوفة بالدوام فان قطرق خلل الى هذا الكلام
فانما يكون منه وقد ذكرنا ما هو الفصل فيما اجوبة اعتراضات شرف
الدين محمد المسعودي على هذا المعنى بعبارة اخرى وهي ان كل واحدة من
الزيادات الغير المتناهية اما ان يكون حاصلة في بعد اخر فوقها او لا
يكون فان لم يكن كل زيادة حاصلة في بعد اخر فوقه فهناك زيادة غير موجودة
في بعد اخر فلا يكون فوق تلك الزيادات بعد اخر اذ لو كان لكان تلك
تلك الزيادات موجودة فيه فهي قد انقطعت فهناك متناهيتان وان كان
كل زيادة منها حاصلة في الغير فانا ان يكون الكل حاصلا في بعد
لا يكون فوقه بعد فان ايكون هناك قد بينا ان البعد الذي يشتمل على
فيه زيادة على التاسع فقط فلو وجد عبارة اخر البعد الاول مع جميع
تلك الزيادات الى البعد العاشر فظاهر ان تلك الزيادات باسرها

اما ظهر مما ذكرنا ان يؤخذ كل بعد من الزيادات المتناهية في

موجودة فربعد واحد وذلك مع من وجهين الاول ان ذلك البعد
غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين الثاني ان البعد المشتمل على
جميع الزيادات ان كان فوقه بعد آخر فهو غير مشتمل على الجسم لانه
لا يشتمل على ما فوقه وان لم يكن فوقه بعد آخر فقد انقطع الامتداد
فالقول بانه ينتهي الى امتداد لا ينقطع في احد الاقسام كلها باطل وايضا
من اراد ان يأخذ المتصف المذكور قائما في وجود بعد لم يشتمل عليه بعد
آخر حكم بالزامه اياه بعدم حصول جميع الزيادات فربعد وانها
لعدم حصول كل زيادة فربعد فقد ثبت ما ذهبنا اليه وصحة اللزوم ظاهرة
لانا لا نعني بكون البعد متناهيا الا استلزامه كون كل زيادة حاصلة فربعد
لكونه الكل حاصلا فربعد لما مر ذكره فهذا ما يمكن ان يقرر به الكلام
واذا قد فرغنا عن كلام الفاضل الشارح نقبل المجود فيه فنقول
استحالة ذلك الفرض من وجوه اخر يستحيل فيها بالحركة اولا بالحركة
لا كما فيما ذكرناه كقوله الوجه الذي يستحيل فيه بالحركة هو المسير
فرضي كرة تخرج من مركز ا قطر ب وازاء نقطة غير متناهية يجب ان يماسها
بعد الموازاة بحركة الكرة فيلزم ان يوجد في خط اول نقطة متناهية
القطر ويستحيل ان يوجد لوجود نقطة متناهية قبل كل نقطة فرضت
الخلف في الوجه الذي يستحيل فيه بالحركة هو المسير بخط
غير متناه من احد جهتيه دون ان يخرج بعقب من بعد ان يفصل من
الجهة الاخرى متناهيا فقد رمنه وبيان امتناع تساويهما ان متناهي
كون الجزء مساويا للكل وامتناع التالي ظاهر فالجهة الاخرى ايضا

الموجود التطبيق فيلزم الخلف من وجوب تناهيها فالجهة الاخرى غير
متناهية بين فيما هو المشهود ان الثانية فقد بان ان كل امتداد
الجسم فيلزمه الشكل اعني الوجود يريد بيان تلازم
الشكل والتناهي بالجسمية عم البرهان الاول الزوم الشكل للصورة
بتوسط التناهي بني البرهان عليه اما بيان كون الاول فهو ان الشكل هو ما
قيل فربما ان احاط به حد او حدود لكنه اذا تحقق كان الجسم
الكيفيات المختصة بالكيات والحد فرع الموضوع وهو النهاية
فكان المفهوم من الشكل هو هيئة تحيط به نهاية واحدة او اكثر
من واحدة من جهاتها فاطلاقه به فاذن الشيء المتناهي يلزمه ان يكون
ذا شكل وكل امتداد الجسم متناه فهو ذو شكل وبهذا يعرف قولنا فقد
بان ان كل امتداد الجسم فيلزمه التناهي فيلزمه الشكل وقولنا
قولا اعني الوجود ان امتداد لا يستلزم الشكل من حيث انه
لا يمكن ان يتصور غير متناه وح لا يكون ذا شكل بل انما يلزمه
حيث انه قار الوجود لا ينفك عن شكل ما الوجوب تناهيه قوله فنقول
اما ان يكون من هذا اللازم يلزم لوازم بعضه من نفسه او بحقه
ويلزمه لوازم بعضه من سبب عامل مؤثر فيه او يلزمه بسبب الحال
وكل هذه التركيبات احتمال قال الفاضل الشارح تركيب الجسم
من لزوم الشكل للجسمية اما ان يكون من نفسها او لما يكون من حال
فيها او لما يكون من محل حالها او لما لا يكون من احوال محل ولا حال وهذه قسمة
منحصرة وثانيا من اقسام محذوفة واظهر ان ذلك ان الحال

ان كان لازما كان حكم نفس الجسمية فرضها بالقضية الجسمية وان
لم يكن لزم استحالة ان يكون ممتدا لوجود ما هو لازم اعني الشكل وباقي
الاقسام مذكورة واقول كلام الشيخ مشعر بانه اذا قام بالمادة وجد ان
لزوم الشكل الجسمية اما ان يكون من حيث هو منفردة فيقضي بانفراد المادة
وما يكتنفها او لا يكون من كذلك بل كونه بعد المادة ولو اعتبر مع
اللزوم وكل واحد ان يكون نفس الجسمية او شيئا غيرها وفيها القصور
الذي ان قيد اللزوم فيهما بانفراد الامتداد بنفسه فهذه ثلاثة اقسام
فاعلم ونظم مرتبان تربيع القسمة وهذه فيه احد اقسام حاصلة اليه وهو
هو مطابق للمتن قوله لو لزم منفردا بنفسه من نفسه الخ جسام
ذا مقادير من امتدادات وبيانات الناهر والشكل وكان الجزء المفروض
منه مقدارا يلزمه ما يلزم كليته بناء على الاول فرضه مقدارا
قد لزم من امتداده بعد انفصاله عما كان به منفردا انفراد المادة وما يكتنفها
الفواصل والوصل وسائر ما يحتاج فيه المادة من الخصوصيات
وقد بين فساد هذا القسم بلزوم الدور الخ بناء على قرض المقادير وبالجملة
لان ما حل فيه انما كان بسبب الفصل والوصل والتخلخل والتكاثف
والكيفيات المختلفة المقتضية لذلك وبالجملة بسبب التعددات التي
عن غيرها ثم فيما تتبع المقادير وهو بيانات الناهر والشكل فانها
بيانات الناهر ولم يقل الناهر لان الناهر لا اختلاف فيه والفرق
بين بيانات الناهر والشكل هو الفرق بين البسيط والمركب فان الكل
هيئة الناهر امر بعرض الشيء الناهر والشكل هو اعتبار الشيء مع ذي

الامتداد حتى ثم قال ويجب ان يلزم كل جزء يفرض من ذي امتداد ما يلزم
الكل من المقدار لو انفرد فيكون مقدرا بالفرض الاقل والكثير منه واحدا كان
او فرض اقل قليل من ذي امتداد لكان الموجود من المقدار ما لو فرض
كثيرا منه فانه يكون مقدرا بالجزئية ولا الكلية ولا الاقل ولا الاكثر وهذا
بيان ان مقدار فرض الكلية والجزئية فرض حصول ان وضعناها الفرض
يلزم رفعها لا بان يكون فرضها محالا من حيث الفرض بل لرجح
من جهة تشابه احوالها بعد الفرض وذلك ان اختلف الكل والجزء
فرع التغاير والتغاير فرع امتداد لا يتصور الا بعد وجود المادة
فالحاصل ان الجسم الذي فرضنا اقسم شيئا واحدا وهو عند التحقيق
ذو اجسام وانما عبر الشيخ عنه بتوازره لما ذكرنا والفاضل المدقق
الامتداد الجسماني يقتسم بمقدار الجميع العوارض المادية كالاتصال
والتركيب وقبول الانقسام والقيام والكلية والجزئية منفصلة عن
الغير والغيرية على غيرها وهو على قدر الوجود الا وبسقط القسم
عنه وحرم التلفظ به قوله فقط فيه تشنيع قول الشيخ ان العوارض
لهذا القسم ثم محال لان احد الاقسام الثلاثة بالمقادير والمكان
والاثنان بالجزء والكل فرضوا ضمنا ان كل واحد منها مما يجوز
ثم لم يعين ذو قدر فرض في كل واحد وبان امكان ان يحل في ذات
لها العوارض المادية المذكورة وطلب القول فيه بالمحال ان ظهر
فيه الدور فهو فهم قاصر يشابه فراره من الاسد فرار الكلب فانه كان فاه جمع
ظهرا بما قررناه فلا غاية قوله لو لزم قوله لكان بسبب على

لا يخفى ان الخ كلام مدخول لان المدعى جواز الخلو والمقدار والشكل بالنظر الى الجسام عادة لكن
التقدير بحيث الجسم كيف كان لا بد ان يتصف واحد منها فالجسم لا ينفك عن واحد منها ولا
يوجد منه الا مقدار وشكل معينان فلو جاز المقدار والشكل لجاز انفكاك الجسم عنهما والجواب
ان المدعى ان الاختلاف النوعي في المقدار والشكل لما كان لا يطرد عليه الا الاقل

مؤثره وهو متفرد بجنسه لكان المقدار الجسمي قابلا فرضه من غير
تبدله للفصل والوصل وكان كل فرض فصل قد فصل وقد ثبت
استحالة هذا هو القسم الثاني من الشق الثاني وهو ان يكون حركة الكل قسرية
عن استداد الجسماني بسبب قابل عن سبايين لان استداد مؤثر فيه دون مستدير
يقتضيه عن المادة وعلة وجوب المادة من اللوح حتى قد يبين فساد هذا القسم
بلزوم كون من استداد الجسماني فرضه من غير تبدله قابل للفصل و
الوصل لان المغايرة بين كل جسمين لا تتصور الا بانفصال بعضه
عن بعض واتصال بعضه ببعض وذلك من لوازم المادة لا تتصور
كثرة وبالجملة لا يمكن ان يحصل الاختلافات الحدية والكمية بين
فرضها فرض استداد الا بعد كونه متصلا يقبل ان ينفصل ويكون فيه قوة
الانفعال التي هي من لوازم المادة فاذن حصولها يقتضي كونها
وقد فرض منفردا عنها هذا خلف واورد بالفاضل الشارح ان
ان كون الجسم قابلا للاشكال لا يقتضي كونه قابلا للفصل والوصل
لان الاشكال قد تختلف به غير انفصال الجسم كاشكال الاشياء
المبتدلة الجسمانية الاشكال المختلفة ليس بقادح فرالغرض ان لم يحصل لزوم المح بتصور المح لزوم الفصل والوصل بل عليه
يلزم من انفعال بدليل قوله وكان لا فرض فيه قوة من انفعال وقوله
ان اشكال الشمعة لا يمكن ان يتبدل الا بعد امكان انفصالها وانما
انما يلزم المح فرالقسم الاول لجميع الوجوه العايدة الى الفاعل واما
القابل جميعا وهذا القسم بالوجوه العايدة الى القابل فقط

فبقي ان يكون بسبب كمن كما ان الناظر في اقسام المذكورين يتعين
كون هذا القسم حقا ويتجلد فرجعض النسخ بعد وقبل هذا قول بعيد
في وجوه ان يكون للصورة فرموجوداته كما ان لها فرالشكل وفيه انتفي
فرالبرهان المذكور وثبت ما احتاج الصورة الجسمية فرموجوداتها
الى الهيولى لما فرقنا فاذن هي فرالتشكك عن الهيولى وذلك هو المطلوب
فرالبرهان او لعلك تقول بهذا ايضا يلزم كون كثير من الاشياء الخارجة
الجزء المفروض من الفلك كالجسم الفلكي ثم نقول ان الشكل الفلكي
مقتضى طبايعه وطبايع اجزاءه وطباع الكل واحد هذا شكوه عليه
الفاضل بالتسليم كما دل من ادلة المذكورة فرالفصل المتقدم وتقرر
الكلام فلم لا يجوز ان يكون السبب لزوم الشكل للاستداد المفروض عن الفلك
هو نفس استداد لان من استداد لما كانت طبيعة واحدة وجب ان
يكون لها يقتضيه تلك الطبيعة واحدا ويلزم من ان يكون شكل الكل
والجزء الكم معترفون بان شكل الجزء المفروض من الفلك لا يمكن ان
يكون شكل الكل مع انكم تدعون ان الشكل الفلكي مقتضى طبع الفلك
هو الجزء والكل واحد فاذا جاز ان يختلف الشكل فرالفلك مع
اختلاف مقتضى فلم لا يجوز ان يختلف الشكل فرالجزء مع اختلاف
مقتضى فرالاستداد المذكور فقوله وهذا
ايضا ظاهر قوله فرالفصل المتقدم وكان الجزء المفروض من
ما يلزمه ما يلزم كليته وقد بقي اشياء اخر هي ان هذا الاشكال ليس
فرالفلك بعده بل في جميع الاجسام البسيطة اذ تختلف احكام الكل و
الجزء فيها كما لا يخفى المخالفة لبعض اجزائها فرقوة سطحه وحجمه و

ای ثبت فی الکل والجزء الشکل فی

ما فی ان کلی فی اختلاف المقادیر
والاشکال والا بعض فی ان
والعوام لیس یکون له ق

فقوله فی ان ثبت ان الجزء یکون الشکل
الاول والثانی فی الجزء فی الفلک

الاول فی الفلک والثانی فی الجزء
فی الفلک

الاول فی الفلک والثانی فی الجزء
فی الفلک

ق

الجزء بالمفروض ان ليس انما يضر وجود جزء منه بكل ما في
المركب ويكون جزئية احد الاسباب المذكورة فان لا يتقيده
بالسبب ولما كان الغرض انما هو السبب خصه بالذكر قوله فنقول
يريد ان يفرق بين الصورتين بما يقتضي لزوم المحال المذكور في
احدهما دون الاخرى وتقريره مجمل ان الفلك لما كان قوة فيه
يصير الكلية والجزئية وفاعل اوجب حصول المقدار والشكل
فيها فصيرها كل وشخص ذلك السبب يجب ان يكون بحيث لو فرض جزءا
له بعد ما كان لكان يستحيل ان يكون الجزء كالكل بل ما هو الجزء جزء
والكل كل والمانع متحد المنفرد عن المادة فلا يتصور له جزء والكل
فضلا عن سائر عوارضها بل لا يتصور فيه اختلاف في الاتحاد
قوله ليس حكم الفلك حكم ما يجري مجراه قوله ان الشكل حصل للفلك
من طبيعة قوة اوجبت لها ولا تلك الكرية ولم يكن ذلك بد من
تعقلها او عدم تعقلها فلما وجب لها ذلك وجب بالجاعل ذلك
ان لا يكون شيء منها يفرض بعد ذلك جزءا للكل لكونه جزءا مفروضا
بعد حصول صورة الكل صورة الكل معنا ما ان الشكل حصل للفلك
من طبيعة قوة اوجبت لها ولا تلك الصورة بسبب المعنى
المتحقق به ثم ذلك الشكل المعين الذي لزمها ولم يكن الشكل لغير
هو لها ولا عدم حصولها بالجسمية ويريد بتلك القوة الصورة النوعية
للفلك والقوة هي المبدأ القريب من شيء وغيره من حيث هو متغير
والطبيعة تطلق على معان متقاربة والمراد بها هنا هو الذي يفضه

او يصدر عنه الفعل لذاته فطبيعة القوة هي ذات الشيء الذي يصدر
عنه التغير لذاته فرقه او المصدر لذاته من الشيء الذي يصدر عنه
التغير فرقه ثم قال فلما وجب لها ولا الفلك ان يكون متداولا
وجب بالجاعل ذلك السبب المذكور الموجب لتلك الصورة والشكل
لها هو ان لا تكون صورة الكل والشكل لما يكون جزءا بالفرض بعد
حصول صورة الكل جزءا لو قد وجب ذلك لكونه جزءا بالفرض جزءا
للكل بعد حصول صورة الكل ايضا وجب الصورة النوعية
لها هو ان تداول المعين والشكل المعين اوجبت ان لا يكون الجزء
الحادث بعد الكل مثل الكل لكونه جزءا حادثا بعد الكل وقد تلخص
من هذا فقرة بعضها مكرر لفظ صورة الكل احدهما محققة
لكون الحصول مضافا اليها والاخرى مقدرة لكونها فاعلة بقوله
لا يكون معناه لا يكون الجزء صورة الكل بعد حصول صورة
الكل وهو اصح وفي بعضها لم يتكرر لفظة صورة الكل ويكون فاعل
قوله لا يكون ضمير يعود الى لفظة ذلك في قوله فلما وجب ذلك
يعني الشكل المتقدم ذكره ويجوز ان يكون فاعل قوله لا يكون هو ما في
قوله ما للكل ويكون على هذا التقدير ما يذهب موصولا لبعض الذي
فهذا اعتراض ما نع وجب بعبارة ما يقبل تلك الصورة
ويحملها ويجوز ان يريد ان الحال للفلك معترض وهو معترض الكل
والجزء المضاف احدهما لما كان ضروريا وهو كون الجزء جزءا
مفروضا بعد حصول الكل فان هذا المعترض هو المانع لا غير قوله

بالقضية السالبة المذكورة بسبب مقارنة المادة القابلة للصورة
الجسمية الحالة اياها المتحيزة معها بطريان ما انفصال عليها قد رد
المقدار لوانفرد ولم يكن هناك شيء يوجب شيئا الى طبيعة المتحيز
وتلك الطبيعة هو واحدة لم تصر كلا وغير كل بحسب ذلك الفرض لامن
ولامن مادة ولامن مقارنة قابل فليجب ان يتحقق شيئا معينا مما يختلف فيه
حتى نفس الكلية والجزئية لكن ليس يمكن ان يقع هناك حكم من غير شيء
بحسب الامكان وقوة ما او لصلوح موضوع لحكم سابق ثم مع ذلك
ان صار ما هو كالجزء بحالة مخالفة بريدان المقدار لوانفرد لم يكن كلية
والجزئية امر فضل عما يدرهما لان نفس طبيعة واحدة فلا تقتضي
بالكل والجزء وليس هناك عدة فاعلة ولا مادة قابلة فاذن لا اختلاف
هناك ويختلف النسخ هاهنا فمن بعضها بكذا لم تصر كلا وغير كل بحسب
ذلك الفرض لامن نفسها ولامن مادة ولامن مقارنة قابل هو اصح
وفي بعضها لامن نفسها لامن مادة ولامن مقارنة قابل وتقريره لم
يصر كلا وغير كل بحسب الفرض المذكور فر الفصل المتقدم الامن نفسها
لانه لامادة ولا قابل هناك وقد اختلف من نفسها باطل لانه لا يحسب ان
يتحقق اختلاف ثم قال فليس يمكن ان يقع هاهنا حكم شيء من غيرها
يعني من الفاعل ثم قال بحسب امكان وقوة ما يعني المادة القابلة
المتداولة بحسبها الى كونه صورة ثم قال او صلوح موضوع يعني
الموضوع الذي يحتاج للمقدار والشكل اليه لكونهما عرضين وشيء
بهما لان الفلك فيه فاعل هو الصورة النوعية وهادة هو الاول

وموضوع هو جرم الفلك ثم تبع ذلك اللحوق ان خالف الجزء في
الكل واعترض الفاضل الشارح ان تعليل اختلاف الفلك في الكلية
والجزئية المادة غير صحيح لان مادة الكل والجزء ان اتحدا كانت
الصورة وجزئها حالين في محل واحد ولم يكن احدهما او لا بالكلية
الا خر وان تباينا كانت المادة مخالفة في الكلية والجزئية مع ان
احتاجت لها ذي تشتمل المواد الا ان الصورة ايضا واحدة تحتاج
فيها من غير احتياج لها مادة فان قيل تقدم الصورة في الوجود
مع جزئها سبب كونهما ولا يمكن كذلك قلنا فيكفي تقدمها
الوجود واحد كسبب في المتقدم عن المادة وجواب ان المادة غير
الاختلاف في يختلف ذاتها ويختلف غيرها من الصور وعن عوارض
المادية لها كالزمان الذي يتحقق المتقدم والتأخر لذاته بالقياس
متقدمة ومتأخرة بسببها ما يتبادر فلذا اذا احتاجت الصورة
في اختلاف احوالها للمواد ولم يحتج هي لها غيرنا هذا الكلام
انما ورد الوضع من قبل اقتران الصورة الجسمية جوز بيد بيان ان
كون المواد ذات وضع امر لا يقتضيه ذاتها بل انما يستفيد من
الصورة الجسمية وهذه مسئلة يتميز بها البرهان عن الاقناع
المواد غير الصورة الجسمية وذلك لان البرهان على انها لو
عن الصورة الجسمية لكانت اما ذات وضع او غير ذات وضع
والقسمان باطلان اما الاول فلانه ينافي الحكم المذكور واما
فلما ذكره فيما يأتي وهذا الحصر في الوضع يطلق على معان

كون الشيء بحيث يمكن الاشارة اليه وهنا حال الشيء بحسب بعض
اجزائه الذي يفصل وهنا هو المقدار المشترك والمراد وهنا هو الاول
المعنى ان الصورة بحسب هذا العدد كون الهيولى ذات وضع بحيث
انها بهذا التقدير تخصص الهيولى وتعينها بحيث يصح ان يشار بعد
لم فرد ذاته وضع وهو منقسم كان فرد ذاته ذا حجم اي لو كان له
وضع وهو قائم بنفسه خال عن الصورة فان يخ ان يكون منقسما
لا طلاق ما ذكر في جميع الجهات او لم يكن فان كان منقسما في جميع
كان بانفراد ذاته عن الصورة جسما ذا حجم وقد كان حاصلا في الجسم
او غير منقسم كان فرد نفسه منقطع ينتهي اشارة وهذا هو
القسم الذي لا يكون اكمل فيه منقسما على طريق غير منقطع
على قوله وهو منقسم ويريد بان الاكمل ان كان بانفراد ذاته
وكان غير منقسم كان بانفراد منقطع منتهي اشارة وذلك لان
كل اشارة امتداد يتقدر من غير تغير وينتهي الى المشار اليه منقطع
بحال لا ينقسم في جهة ذلك الامتداد لانه لو انقسم فرضا لكان
المنقطع شيء من المشار اليه فاذن لا يكون المنقطع منقطعا هكذا
منقطع اشارة وهو ذو وضع غير منقسم وكل فرد وضع غير منقسم
فهو عند فرض اشارة تمتد اليه ولا يتجاوزه يكون منقطعا وذلك
هو المراد من قوله او غير منقسم كان فرد نفسه منقطع منتهي
اشارة نقطة ان لم ينقسم البتة او خط او سطح ان انقسم في غير
الاشارة امر ذلك المنقطع لا يخ اما ان لا ينقسم في جهة اصلا او ينقسم

في جهة واحدة او ينقسم في جهتين او كذا
الكلام في التقدير الثاني فقط وعلى التقدير الاول فقط فانه يقدر
ان لا ينقسم اصلا ولم يحتمل قسما اخر لان الابعاد كيفية مختصة بالكم
احدها منقطعا الاشارة لم يجز الا ان لا ينقسم اصلا لان الهيولى لو
قارنه وضع يغايره الكلام اخيرا او نقطة او خطا او سطحا وعلى كل
تقدير فهو ذو وضع يغاير ذاته وضع يغاير ذاته بطل ان يكون ذلك الحد
بالتعيين من حيث تصوره بما انه كذلك بحسب الخط والسطح لكونه
الحد وما يتقدر به فقط فانفصال كونه منقطعا لما قبل الاشارة
لا يكون ان يكون الاشارة فرضا او الى الكل بحيث يجوز ان يكون
لا يكون خطا في بعض نقطة وهو ضعيف لانه لما لم يتعرض شيء
لبيانها وكم الفصل ينبغي ان لم يكن فيما لا يتجزء
موجودا في الصورة وكان بيانا بوضع حكم بكيفية الصورة فصارت
وضع مخصوص بين بيانا ان امتناع حلول الصورة في الهيولى المجردة
فيها وبين بيانا ان امتناع حلول الصورة في الهيولى المجردة
ما ذكر وقد عرفت ان ما ذكره في بيان الامتناع المتقدم
وتقريره ما ذكر فحسب ما ذكرناه وكان ينبغي ان يقول
للامر ثم فرضنا ان الصورة بكميتها وكيفيتها صح ذات وضع
لم يصح وجود جسم عليها ذي وضع لكان ان يخ الا ان تحصل الهيولى
ذا وضع مغاير لوضع او تحصل وان تحصل فلا يخ الا ان تحصل
في جميع المواضع او في بعضها دون بعض والاول باطل لان ذلك
من قبيل محال ان بديهة العقل والثاني ايضا صحيح لان ذلك

انما ان لا يكون مما وجد لها من غير ما وكون منه او لا فان لم يكن اولا كانت
حينئذ بالنسبة الى جميع المواضع فتكون حصولها فرد اكما الموضع
وان غيره ترجح احد الجوازين عليها وهو المطلوب
وان كان اولا فالاولوية اما ان كانت حاصلة قبل ان يحكم
او حصلت بعد ذلك فان قلت وهما اليقم محالان لان جميع ان كل واحد
نظير آخر الوجود والشيء لا يرجح احد نظيريه على الآخر
بين النظيرين وامر عرض عرف كما تقدم
قلت يكفي ان يقال ان ادراك تلك الصورة لكونها بحيث
لو كانت في صورة توجب لها وضعا ما كما وكان قد عرض لها
وضع بما كما ثم حققها المصورة بحضور المادة ليس يكفي فيما يحكم
لانها مجردة يجب فيها الغرض بهذا اما ان امتناع القسم الاول
بين وبين نظيره ما البيان ان امتناع فبان بهذا ان يكون لها ان
قبل الصورة كانت غير متعلقة بالموضع الذي حصلت فيه
فلم يحكم ان يقال ان ذلك اي حصولها فيه ذلك الموضع انما كان لان
الصورة تحققت هناك وذلك ان الهيولى لم تكن هناك والا لوجب
اصم عدم استمرار بقولكما يحكم ان يقال نظيره قبل الوجود وهو ان يكون
الهيولى غير صورة توجب لها وضعا ما هناك ثم حدث من الهيولى في
موضع الطبيعي او صورة الهوائية توجب لها وضعا ما هناك
او كان قد عرض لها وضع ما هناك ثم حدث من الهيولى ايضا اخرج
عن ذلك الموضع الطبيعي لها فعرض لها وضع ما هناك

ثم قد ثبت صورة اخرى بحسب تحقيق صورة المادة بها هناك
فحصلت الهيولى مع الصورة الاخيرة بها في موضع فاصل يكون
ذلك الموضع اولا به اولوية كانت بها حاصلة قبل ان يحكم
الصورة الباقية وكل حوال المعارضة ثم اشار بقوله وان كان ثم
فيما يكمل فيه انها مجردة يجب فيها الغرض المذكور
ولقائل ان يقول ان الصورة حينئذ وضعا مخصوصا
الى وضع ما بالجزئية التي تكون بها الجزء الكلي واحدا شخصيا كما جزء الكل حتى
يحكم ان بقي فرد الموجود المفروض من مخصص وضع جزئي بسبب يكون
الصورة وهناك وضع جزئي يكون مخصص اقرب الى الوضع
من ذلك الموضع كما جزء من الهيولى الصيرورة فيكون موضعها
مخصصا بحسب ما تقتضيه كما وهو اقرب بكان الطبيعي للهواء
كان موضعها لهذا الصيرورة وهو هواء وانما لم يحكم بهذا ايضا
لان جعلنا المجردة وبهذا بيان امتناع القسم الثاني وهو ان يحصل
الاولوية بعد ان لم تحق الصورة بالهيولى وبيان ان الغرض بها وبين
نظيره قبل الوجود والمادة بيان ان امتناع فهو بيان ان الصورة
المواضع التي تقتضيها الطبيعة التي تحققها فهي اذن تكون
القرب الى بحسب فاتها بحسب الصورة مع تحصيل حصولها في
بعضها وهو المراد من قوله ليس يكفي ايضا ان يقال ان الصورة
وضعا مخصوصا من كل وضع بالجزئية التي تكون بها جزء الكل
واحدا شخصيا كما جزء الكل حتى وانما قيدته بهذا القيد لان

وفي نسخة الجماعية وفي نسخة اخرى ذكر انه فصل الشك ان الحكم
الذي وقع الضحك ان الهيولى عند الصورة كانت بانها حالة من نضحك
او ان يكون مشارا اليها اول يكون مبطلا لكل واحد فصل فيبطل
الثاني في الفصل المتقدم بانها عند اقترانها بالصورة اما ان تصير
في كل زمان او لا في شيء منها او في حيز معين ولم يتعرض للقسمين
منها لظهور فسادهما بل اقتصر على ابطال الثالث وقال ان ذلك امر
بالحس مما لا يطرد ولم يصرح بثبوته هذا لانه موقوف على التنبيه
المحذوف وفيه اقول ويحتمل ان يكون مراد الوجه فيه ذكر الحدس ان المدعى
اقتران الهيولى المجردة بالصورة لا يدل على ان ذات الهيولى مع قطع تجردها
عن الصورة بل يدل على ان الهيولى المجردة غير مقترنة بالصورة تارة
ويمكن العكس النقيض على ان الهيولى المقترنة بالصورة غير مجردة
اي لا يكون مجردة اصلا وهو اعم من جسام هي المقترنة بالصورة في
ان تجرد عن الصورة الجسمية والهيولى قد لا يقطع النظر عن صورة اخرى
يريد اثبات الصور النوعية وهي التي تختلف بها الاجسام انواعا و
اعلم ان سبب الخلو اي جانب المقارنة فعلى ما ذكر انه تعالى لما
كانت الهيولى لا تقارن هذه الصور بل تقارن واحدة منها
فقط وليجب ان تقارن تلك الواحدة ايضا دايما بل انها تقارن
وقتا دون وقت فاورد الشيخ انها لفظة قد للترقيب مع الفعل
المضارع جزئية الحكم ليعلم ان الحكم الكلي بمقارنة الهيولى
من الصور النوعية غير واجب ان كان بامتناع انفكاك غير

ذلك الصور واجبا او كيف ما يمكن ان يكون من امتناع صورة
فعلا او انفكاك ذلك التلازم بينهما او بعضا او مع صورة
توجب امتناع قبول ذلك او كل ذلك غير مقتض الجزمية اي لا يحكم
بخلو الهيولى عن جميع الصور بحسب هذه الامور بل انما يحكم
ان انفكاك ذلك التلازم وتشكل التابع لهما بالصورة وهو ليس
الا رطبة من العنصريات فانها قبول جميع ذلك بعسر وهو الذي
لاجسام ايابسة من العنصريات فانها كما تمتنع عن قبول ذلك
وهو الذي زعم للفلكيات بهذا امور مختلفة غير واجبة فلعله
انما تجب بعلل تقتضيها او لا يمكن ان تقتضيها الجزمية المشتركة في
جميع الاجسام لكونها مختلفة وقول الهيولى لان الفاعل ايكون
لما يفعله كما يتبين فرقهم بانه الطبيعة فعلها اذ هي امور مختلفة
ايضا غير الهيولى والصورة وايجاب ان يكون تلك امور مقارنة لها
لان المفارق متساوي النسبة الى جميع الاجسام وايجاب ان يكون متعلقة
بالهيولى لاقتضائها يتعلق الامور الانفعالية كقبول
الفصل والوصل وعسره وايجاب ان تكون صور الاعراض
الجسم ممتنع ان تحصل من غير ان يكون موصوفا بامور
وكذلك لا بد من تحقق مكان فاعل او وضع قابل
وكل ذلك غير مقتض الجزمية العامة المشتركة فيها الجسم
بل من الجايز او الواجب ان يكون جميع ذلك بالنسبة الى
الاوضاع فان جسمية تقتضي ان يكون من قبل مكان او وضع غير

خاص

خاص

ثم ان كل جسم بحسب الحقيقة يكون له وضع متعين بالقياس الى ما يحيط به لطبيعة
خاصة كثيرة الفعل الثاني فان لكل جسم ما يقتضي بحقيقته
مكانا خاصا ووضعا خاصا متعينين وذلك الصورة غير الجسمية العامة
المشتركة كما مر وانما يقتضي المكان وجعل الوضع قيدا للصور
الحكم جزئيا فان الجسم المحيط بالكل ليس عنده قرب مكان ولا بعد
عن وضع معين واعلم ان الصور تختلف باعتبار آثارها الحقيقية
للكيفيات كما مر قبول كل منها كما وعدم قبوله كذلك مناسبة للكيفيات
او عدمها كذلك فالكثرة من كيفية تلائم بعض الصور وتضاد بعضا
كونها مقارنة لذلك الكم من حيث ان كونه بحيث يستحق اسما هو غير
حصول ذلك الكم بعينه وعدم عوضه ذلك تقاربا فربما يحصل كان مع
زوال الاعراض فان السبب المقتضي لسهولة تشكل الماء وردوده مكانه
الطبيعي ووضعه الطبيعي اقتضى وجوده او اصطحابه بالقشر
والفضل الشاور دعليه شكوكا كثيرة منها ان كل استعداد اختلف
الاعراض في الصور المختلفة يقتضي اختلاف الصور ايضا في غير
الامور المختلفة فان كل استعداد اختلف الصورة العنصرية يختلف
استعدادات قرابتها المشتركة بحسب الصور السابقة وكذلك
في اختلاف قوابلها من الهيولى فلم لا يجوز ان يكون كل واحد من
اليها من غير توسط الصورة والجواب عنه ما مر من بيان منافاة
الاعراض وما ذكرناه انما يتم في تحصيل الجسم منضما عن تلك الصفات
وما يدل حوال المذكورة فان بحسب تلك الصفات يجوز وضوح تقدم

بالكيفيات قبل مضايقة فرالتسمية الا انه يغفران ينسب اليها تحصل الجسم
انواعا وصدور عراض المذكورة وليست كذلك استعدادات قوابل الهيولى
كذلك ويمكن ان الفلك لا يحتاج لهذه الصورة فان اعراض الا يزول
ذلك الا ان هذه الصور لو فرضت للفلك لكانت لازمة البتة فلا يجوز
يكون لزومها بحسب الجسمية او لا يكون فيها او لما يكون محلا لها او
لا يكون محلا ولا محلا والبطل قسام الاكون لما يكون محلا ثم قال لكن
المحل سببا لعوارض الا يزمة من غير توسط الصورة ايضا جميع الاعراض
لا يحتاج اليها بجواز ان يكون بعض تلك الصور احدا ما لبعض كما
ضعوا بالقبول المقتضي بحسب سهولة فان من الجائز ان يكون جسمية
القبول حال سهولة وضده العدم بحيث ان يكون مقاوما وبحيث ان
استلزام الجسمية المطلقة لهذه الصور فالفلك غير معقول لكونه
وكذلك الجسمية مختصة بالفلك لان السبب المختص بها بالفلك
هذه الصور لا غير فان القول يلزم هذه الصور الجسمية غير معقول
بل الواجب ان يحكم بان الجسمية لازمة لصورة الفلك لا غير والباقي
القسمة المذكورة لانها تلزمها لما فيه صورة الفلك لا غير والباقي
لي المحل بما ذكر فغير معقول لان القابل في محله اما قابل بعض
الصور العنصرية اعدادا فغير معقول لان بين عراض المذكورة
بعيدة لا الى نهاية فظهر ان الباقية فيما يتعين فرزه فيها وان
الوجود قبل العدد وهو من احكامه ومنها المعاندة اولا بان يقال
تحقق الجسمية بحيث ان كانت معلولة لزم الدور وان لم

الصور مقومة للجسمية فاذن لم تكن صورا وثانيا بان القول بان
الصور عراض مختلفة غير مترتبة بعضها من باب الكيف
بعضها من باب كذا وكذا كما من سائر ابواب من غير ان يصدر
البعض بواسطة البعض ناقض القول بان الكثير لا يصدر عن الواحد
والجواب عن الاول ان الصور لها شروط ان تقوم كجنس ومن
شروطها ان تقوم الهيولا وهذه الصور تقوم بها من غير ان يكون
بينه وبين الثلاثة ان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد بانضمام امور
شروط مختلفة اليه فهذه الصور تقتضي ان تؤثر في الغير بحسب ذاتها
وان تؤثر عن الغير بحسب المادة وحفظ هذين الشرطين الكون في مكان
والعود اليه شرط حضر وجماعة وهكذا في البواقي فهذا هل ذلك الكلام
على قواعد الشيخ من غير احتمال الدور او حمله على الفاضل
واعلم انه ليس يكفي في وجود الكامل حتى تتعين صورة جرمية
بل الواجب ان يشارك المذكور بل يحتاج فيما يختلف احواله لمعينات
هذه احوال متفقة من خارج تتحد وبها يجب من القدر والشكل قدام
الشيخ فيما مر لان الصورة الجسمية محتاجة في وجودها وتشخصها الى
الهيولا لكونها غير متفكة في الوجود عن اتساهر في شكل ومحتاجة في
اليها فاراد ان يبين فرق ما بين الفصل الخامس اعني احتياج الهيولا
الى شيء آخر غير الهيولا لولاه لكانت من قدار وشكال غير
ان كانت الهيولا فيما عدا الفلكيات مشتركة وذكر ان الفصل الرابع
هذا الكلام يصلح جوابا عن سؤال يذكر هنا دليلين مجامعا ولهما انتفاء

على ان الصورة لا تنفك عن الهيولا بان قال لزوم المقدار والشكل
اما للصورة او للفاعل او للحامل والزم بانه للحامل فكان لقائل
ان يقول العناصر مختلفة في المواد فيجب ان تتوافر المقدار و
الشكل وثانيهما انه لما استدل على اثبات الصور النوعية باختلاف
الكيفيات فكان لقائل ان يقول لو كان من اختصاص بكل كيفية
صورة لكان من اختصاص بكل صورة لاجل صورة اخرى فكان
الجواب عنهما واحدا اخرنا لهما والجواب هو ان سبب
من اختصاصات مر لوازم المعدة لاحق فقوله لا تكفي
ايضا وجود الحامل حتى تتعين صورة جرمية اي حتى تشخص فانه
ذكر ان الصورة تحتاج في الحامل في الوجود دون الماهية وقد اشار
المذكور هو شاربه المقدار والشكل لاشتراك الكل والجزء فان الجزء
والكل لا يجب ان يتحدا مع وجود المادة القابلة للمقادير
يحتاج فيما يختلف احواله اي اجزاء العناصر المختلفة من قدار وشكل
لمعينات اي لمشخصات وذلك لانها لا يحتاج في علل انتفاء
والحقيقة بل يحتاج في علل تغيرها وانفصالها عن العناصر
الكلية قوله وحوال متفقة من خارج وكان ينبغي ان يقول واحوال
مختلفة من خارج لان سبب المختلفات ينبغي ان يكون مختلفا
لكنه اراد بها ما حوال من تفاقية وهي التي يكون وجودها غير دايم ولا
اكثري فان كل شخاص من حيث لا تتماثل تحتاج في علل يتعذر
لتصيرها نضيافها الى سائر العلل فلا تتماثل ويريد بالمعينات

وکل احوال المتفقہ من خارج العلل الفاعلیۃ وہی القوی السماویۃ والاحوال الارضیۃ المتغیرۃ الصور سایغۃ والتغیرات الطبیعیۃ والقواسر الخارجیۃ فان جمیع ذلک محلل فاعلیۃ للتشخص الصورۃ واما الحامل فہی علۃ قابلیۃ

وہہنا تطلع منک علی سر اخری قال الفاضل الشارح کون کل سابق علۃ معدۃ للاحق سر عظیم یطلع منہ علی اسرار یقتضی ذلک ان لا یکون للحوادث بدایۃ زمانیۃ وانہ لا بد من حرکۃ مستدیرۃ لا بدایۃ لطاولہا نہایۃ تنتہی تلک الحرکۃ سببا لحصول الاستعدادات المختلفۃ فالمادۃ وہذا یعنی ہو الجواب عن السوال المذکور اقول ومن تلک الاسرار التنبیہ لوجود محدث قدیم یفیض وجود ہذہ الحوادث عند حصول الاستعدادات ولوجود جسم متحرک الحرکۃ المتصلۃ الدوام وبالجملۃ لسبابیۃ ترتیب تنظم بانتظامہا امور العالم علی ما ہو علیہ فرتفکر فی امرہم وتدبر واعلم ان الہیولی مفتقرۃ فی ان تقوم بالفعل الی مقارنۃ الصورۃ فانہا ان تکون من الصورۃ ہی العلۃ المطلقۃ کما ہو رای اقوام الہیولی بہا مطلقا او تکون من الصورۃ الاتم وبواسطۃ تقویم اخر یقیم الہیولی بہا مطلقا او تکون من شرکۃ تقیم باجتماعہا جمیعا تقوم الہیولی او تکون لا الہیولی بما تجرد عن الصورۃ ولا الصورۃ بما تجرد عن الہیولی لیس احدہما او لا بان یکون من مقارنۃ امر خارج من امر خارج بحیث لا یکون احد الخارجین یقیم کل واحد منہما مع کل اخر او بالخریدیانی تعلق الہیولی بالصورۃ فذکر اول من اقسام المتممۃ لیبین ما ہو الحق منہا قال الفاضل الشارح تلک من اقسام ان یقال ثلاثۃ لازمہا فانہا ان تکون الہیولی محتاجۃ الی الصورۃ من غیر عکس او الصورۃ محتاجۃ الی الہیولی

تحقیق فی اللوازم

من غیر عکس او یکون کل واحدۃ منہا محتاجۃ الی اخری او لا یکون واحدۃ منہما محتاجۃ الی اخری فہذہ اقسام ثلاثۃ والاول منہا علۃ اقسام فان الصورۃ تکون من علۃ الہیولی اما من جہۃ کونہا مطلقۃ او جزء علۃ بل یکون جزءا لہ وبواسطۃ فخرج من ہذا ان قسما من اقسام المتممۃ من جملتہا عند الشیخ واحد وہو ان الصورۃ جزء العلۃ الہیولی او قول اللازم عند التحقیق لیس بمقتضی لہا العلۃ الموجبۃ ویکون مرادہ من معلولین او بین معلولین ہہنا لا کیف اتفق بل من حیث یقتضی تلک العلۃ تعلقا بالکل واحد منہما بل اخرج بہ کل سببین لیس بینہما علۃ موجبۃ لہذا خرج ما یکون معلولا لواحد ولارتباط بینہما بالتناسب کما فی تعلق کل واحد منہما بالخرج لیکون خرج وجود واحد منہما مقرونا باخر الجمہور لم یلتفتوا الی ذلک وبیظنہم ان التلازم بین شیئین لیس الا لعلۃ توجب ذلک او یقتضی ان یرتبط بینہما ثالث یتعلق بہ ذلک المتضیفین وذلک خطأ باطل کما سیجیء تحقیقہ لذلک لا یلتفت الی ما قیل ان قسمین من ہذہ الاقسام ہو ان یکون احدہما علۃ لان لا یکون کذلک کما ان محتمل قولہ تہیئا لقبول الذین ذکرہما الشیخ کذلک لم یتعرض الشیخ لان احتمال لازمیۃ الہیولی للصورۃ من جانب الصورۃ وعلیہا قسم ہذا القسم علی ما ہو الحق

التذكرة الفاضل لبشر وبقي القسم الثاني وهو ان لا يكون من احد الطرفين
محلة للاخر فيه بحيث لا يخلو احدهما عن هذا القسم بطرة بحيث لا يخلو
عن هذا القسم احدهما وان يكون من اللازم الاربعة لا يقتضي شيء غير التلازم بين
احدهما والمعنى الذي ذكر الفاضل الروهي والتبيه وهذه هي القسمة
المذكورة في الكتاب ثم قسم القسم الرابع الذي يجب بحسب الاحتمال العقلي
الى قسمين بان ذلك الشيء ان يقوم كل واحد منهما مع خلو الاخر
فهذه هي قسام المكنة بحسب ما ذكره الشيخ قال الفاضل الشارح قوله
ان البهوا مفتقرة فان تقوم بالفعل الى مقارنة الصورة فهو
منها انه اذا قال فان تقوم ليعرف انها مفتقرة اليها في وجودها بالفعل
ما يتبعها كما مر ومنها انه قال تقوم بالفعل ليعرف انها مفتقرة في
الوجود الخارجي الى الغير ومنها انه قال الى مقارنة الصورة ليعرف
انها جملة من جنس الابعاد ذات المقدار كالبارز نحو والصدف
قال ومما قوله الى مقارنة الصورة منكر لنظر وهو ان المقارنة حاصلة
تعرض للشيء لنسبته الى غيره وهي احوال اضافية بمنزلة تعرض الاين
فاذن المقارنة التي اعني مقارنة البهوا للصورة ومقارنة الصورة
للبهوا متأخرة ان فهمها فيصح ان يقال البهوا مفتقرة اليها في
الصورة بل العبارة الصحيحة ان يقال البهوا مفتقرة في وجودها
الى ذات الصورة اقتضاء امتنع وجدت وجبان يكون معها مقارنة للصورة
فالافتقار يكون من الذات الصورة ووجوب المقارنة حاكم بعد وجود
البهوا قول لعل ان يكون مراد الشيخ فلك الالة وقع قوله مقارنة

فتوسع او لعل ان يقول الشيخ قوله مقارنة

عن الصورة ثبت احتياجها الى الصورة ثم ان الصورة تقتضي
اللازم فعلم انه يحتاج الى الصورة من حيث هي صورة ما اى من حيث
صورة معينة اى من حيث طبيعتها النوعية الموجودة من حيث خصوصيات
شخصية ولما لم تكن الصورة من حيث هي صورة ما علة للعدم لم
يمكن ان يكون من حيث هي كذلك علة للهيولى الموجودة المعينة لان
فان المعلول الواحد بالعدد يحتاج الى علة واحدة فعلم ان هناك شيئا
جامعا للهيولى والصورة وهذا الامر هو الموجود ويحفظ الصورة
من حيث هي صورة ما ان يحتاج اليها الهيولى وتلك الصورة المعينة
شخصية الوجود معها وهذا شىء كذلك الجهة التى تحفظ الوجود للهيولى
بالصور المتعاقبة تخصيصا لكل متعاقبة منها ان تكون
منها وتتميم الغرض فانه الكلام الى اثبات هذا المبدأ في هذا
الموضع ثم يجب ان يعلم ان الحكم ان الصورة الجسمية
يتبعها الشىء كما يتبعها لقوام الهيولى من حيث ان
الصورة الجسمية ما يصحبها من الصور النوعية بها كل مقتضية
او شكل حتى ارتباطها او مقتضاها لا يكون بلا واسطة ولا يتبع
مطلقة لوجوه الهيولى لا يحصل الا من المذكورة منها
مقتضيات المواد ولا ان المتأخر عن المتأخر عن شىء يجب ان يكون متأخرا
عن الشىء سواء كان التأخر بالذات او بالزمان وهو متقدم عليه
الا ان الشىء الذى يكون مع المتأخر عنه يجب ايضا ان يكون متأخرا
عن ذلك الشىء استعمل في هذه المقدمة في اثبات ان ما يتعين

من هذا الحكم ان يجعل الجهات متقدمة بالوجود على الاجسام
المستقيمة الحركة الى ان تحدد الجهات متقدم على الجهات متقدم على الجسم
الاجسام المستقيمة الحركة او متقدمة عليها والمتقدم على المتقدم
وبيان ذلك ان النهاية العاكسة من هذه الحركة من حيث ان ذلك
كانت متقدمة على المحور الذى هو مع عدم الكل لكان متقدما
على الكل بتقدم يوجب كان الفلك الحاوى الذى هو مع العقل
مع الفلك المحوى غير متقدم على الفلك المحوى فجوز منه ان ما مع
بالذات لا يجب ان يكون قبل وما مع البعد يجب ان يكون بعد والبعد
يحتمل ان يكون الصعود بتطوق في المثل غير المقدرين يتعلق احدهما بالاخر
الا من حيث التصور او من حيث الوجود كالجسمية المتناهية والشكل
في الوجود ويجب الجسم المتحرك الى الجهة التي يتحرك فيها ذلك الجسم
في الوجود وكون ذلك في المثل ونظر كلا في تقدير كون نظر كل
بنظر الخصوص بتطوق في الشيئين جميعا بالاتفاق ويكون نظر الى
انما حصل على نظر واحد ويحصل الحيز واعتبار بين قبل ان يكون
المقدر بالاخر يحصل غير ذلك كالفلك والعقل المذكورين ولا
يمكن ان تقع اسم المع في الموضعين بمعنى واحد فاعل الفرق
وتلك المباينة المعنوية ثم في الثالث لم قد بينا ان الحركات
متعينة بين بالشكل وهذا انهما لا يوجدان الا مع الجسمية وبين ان
الجسمية لا يمكن ان تكون علة لهما اذ لو كانت لكانت عن حيثية
تكون متقدمة على الشىء فهو ما مع الشىء لا يكون متقدما عليه

لم نقض بكونه محتاجا اليها فان استوى الصورة وجودا في نفسه
العلة الموجدة للصورة ولانها العلة القابلية لتشخصه وتخصيصها
بل تقضي بالاجمال انها محتاج اليها فوجود شيء توجد الصورة او
معناي تقضيان ان الصورة محتاج اليها الهيولى فوجود التام والشكل
اللذين تشخص وتخصص الصورة بهما او معهما موجودة ولكونهما الهيولى
قابلة لهما فاذن هما عني الهيولى متقدمة على ذلك الشيء وعلى الصورة
المتصفة بذلك الشيء من حيث اتصافها به لان الصورة من حيث هي
صورة ثم تخصص بعد بها يحتاج الى الكلام المفصل وهو بيان ان
احتياج احدهما الى الآخر من غير ان يلزم الدور خلافا لمن قال
انت تعلم ان الصورة الجوهرية اذا فارقت المادة فان لم تعقبها
ثم تبق المادة موجودة فعقب البدل مقيم المادة لا محالة بالبدل او
يوجب ان يقول وتقوم البدل ايضا بالهيولى ان كون الهيولى كذا
فاقامت لان المادة لا تقوم فتقوم متقدم بقولها بالزام او بالبدل
وبالجملة لا يمكن ان تدبر مكابرة تريد بيان كيفية تقدم الصورة
العنصرية على الهيولى وامتناع تقدم الهيولى عليها من حيث هي متقومة
بها الهيولى بها وجه الدور قال الفاضل الشارح المحقق كون الصورة
مطلقا وكونها للهيولى اولا ان يعلل ويقيم الى آخره من قولهم كان
صدر الباب بها وبيان ان الصورة محتاجة الى الهيولى وبالفصل
يشتمل على بيان ان الصورة التي تكون ذواتها غير مادية تحتاج في
الوجود عند الهيولى وتقرير ان الصورة الجوهرية اذا زالت عن المادة

فان

فان لم تحصل عقيبها فالمادة بصورة اخرى كونه بدلا عنها لم تتوقف
موجودة فلا يرد ان الهيولى الخ عند الصورة واذا كان كذلك
الامر عقب الصورة الزائلة بالصورة الكائنة تقيم المادة اما حافظة
المادة او استعداد ذلك البدل ثم انا نلزم من صدق قولنا ان ذلك
يحفظ وجود المادة بذلك البدل صدق ان يقول انه يحفظ ذلك البدل
بل ذلك الهيولى لان الشيء لم يوجد لم يكن حافظا لوجود غيره فلو كانت
الهيولى متقومة بالصورة كانت تقوم اولا ثم تصير بعد ذلك متقومة
بالصورة وقد كنا بينا ان الصورة متقومة بالهيولى فيلزم ان يكون وجود
كل واحد منهما بالآخر وجود كل غير وهو معنى قولهم بالجزء
ان قيل لم لا يجوز ان يقال ان الهيولى اذا انفصل عنها الصورة
لزمها صورة اخرى فلا حاجة الى بقاء الصورة الاولى فيها
لان فيه بيان ان الصورة متقدمة على الهيولى ولما كانت كذلك
تقدم الهيولى على الصورة وقد كنا بينا ان كون الصورة
مفيدة للهيولى ينتج ان الهيولى تتقدم بوجه على الصورة وكذا
ما قال ان قولنا عقب البدل مقيم للمادة يوجب ان يكون البدل
فان الجسم لا يتفكك عن اين ما وشكل وعقبها واذا كان كذلك
فمتى زال اين معين او شكل معين او عقدا معين فلا بد ان يحصل
اين آخر او شكل آخر وعقد آخر لكونه بدلا عنه فحينئذ لم يلزم ان
يكون هناك عرض حافظ للمادة فجعل ان عقب البدل
لا يجب ان يكون مقيما للمادة بل لا بد من ذلك لكن لا يجوز
لصحة البعض من شيء والبرهان ان القول بان هذا يقتضي

Scanned by CamScanner

تقدم الصورة على الهيولى اشار الى ان المراد التقدم بالاستقلال
والا فان الهيولى لو كانت علة للصورة لكانت متقومة بها قبل وجود
الصورة اما بالذات او بالزمان فهو خلاف المفروض
في بيان الاستقلال ان مقوم الصورة علة مطلقة للهيولى وقد اشار اليه بقوله
غالبا معلولة من حيث انها بالقوة ذات العلة كما سبق شرحه فاذن
قد حصل من ذلك استقلال كون كل واحد منهما علة للاخر من حيث
قيام كل واحدة منهما من حيث هي اخرى ثم ان جعل الصورة من حيث هي
صورة سابقا على الهيولى كما هو المختار لانها فاعلية والجعل اليها
من حيث هي هيولى سابقا على الصورة لان الهيولى من حيث هي هيولى
قابلة محضة بخلاف الصورة فلا يمكن ان تصير فاعلا ومعطيا للوجود والا
انقلب كل واحد الى الاخر وقد مر فيجعل بما ذكرنا مرارا ان كيفية تقدم
احدهما على الاخر ليس الا كون الاول فاعليا والثاني قابليا فان امتنع ان
يكون احدهما كذلك امتنع التقدم والتأخر بينهما بالذات فلا يصح
ان يقال ان من حيث هو اين ما يحتاج الى الجسم من حيث هو اين معين
ومن حيث هو اين ما يحتاج الى الجسم من حيث هو جسم من حيث هو اين
معين يحتاج الى الجسم معين وما قاله ثم لا يلزم ان يكون كل واحد من
صور اقليدس على الارض ان اشخاصا ثابتة في وجود الصورة بما هي مقيم
للمادة فقط وبهذا ظهر ان كل مقيم مقيم
وليس كل مقيم صورة بل المقيم الذي هو الصورة انما هو جوهر مقيم
جوهرا هو محله وما دته وهذا عرض اقامت اعراضا بانها اجزاء حدها

متشخصة ان بجميعها او بغير متشخصاتها العارضة بجميعها ولذلك كانت
بشخصات جسم فاذن انقض به الجسم متوهما والا فعلى ان معقب
البدل ايجب ان يكون مقيما للمادة بذلك البدل فليس بنتيجة لما ذكر كما
الذي ذكره لم يقتض الا كون معقب كل من مقيما للجسم المتشخص الا بوات
وذلك لا ينافي قيام المادة بالصورة المشتركة فيجوز ان يكون شيء من
كل واحد منهما مقيما بل يجوز ان يكون كل واحد منهما مستقلا بايجاد
ولا يخفى بعيد بيان ما ادعاه من قسم الرابع من اقسام الاربعة
الكتابية هو ان يكون بعض كل شيء اخر مقيما لكل واحد من الهيولى
والصورة الا ان اخر مع كل اخر فاذا ضم الى البعض الذي كان مقيما
للمجموع وحده بقي كل منهما قائما بكل منهما الا ان حرارة الماء ضعيفة
الاثر راجعة اليه والضمير في الكتابي الى هذا القسم هو الذي
القول الثاني من اقسام الاربعة المتساوية هو ان لا يكون
يكون كل شيئان كل واحد منهما يقوم مع غير ضرورة لا بشرط
ولا بشرط بها بل ضرورة ان يقوم كل واحد منهما وان لم يكن مع كل
وان يتعلق ذات كل واحد منهما بالاخر فذات كل واحد منهما غير
ان يتم وجود كل اخر وذلك مما قد بان بطلانه وهذا هو الذي ذكره
الثاني فيما مع كل اخر وحمل الفصل الشيخ القسم الرابع من اقسام
الاربعة المتساوية هو ان كل واحد منهما غير محتاج في ان يقوم
بل ان هذا القسم هو ان ذات كل واحد من الشيئين اللذين يوجد كل واحد منهما
مع كل اخر اما ان يتعلق بالاخر مع حيثية وذلك لما اخر او بدون

او شركة المعدة وقد ابطل منها ايضا قسمين وبقي واحد وهو كونها
شركة المعدة ولا الصورة فلا يفيد المعدة الكفاية التقدم بحسب
يطلب كيفيته وانما خص الكفاية بالفائدة والمذكر لان تصور التقدم
فيها مع كونها متحدة مع الهيولى اليقيني فيحتاج الى احوال ابعد
كيفية التقدم بما صرح بها فقال الفصل الثاني الهيولى فصل وهو انها
تشارك شيئا اخر في العلية والتقدم على الهيولى من حيث هو صورة
لا من حيث هو صورة معينة فانها من تلك الحيثية مشتركة الوجود
كالهيولى فظاهر اما بحسب ان يكون ذلك احد اقسام الكيف
وهو ان يكون الهيولى لو جد عن سبب اصل وعن معين تعقب الصور
اذا اجتمعا تم وجود الهيولى الباطل قسام المجتمعة المادة واحدا وهو
ان الصورة جزء العلة ثبت انه حق فصرح بقوله الفصل الثاني
يقوم ذلك انا اوجب بطلان الفصل الثاني وبيانه ان الشيء الذي
يشارك الصورة في العلية ما هو وهو الذي سماه بسبب اصل واتباعه
اجمالا المشترك الوجود المستغني لوحدة العلة عن امر وايضا لو لم يكن
يفيد اصل وجود الهيولى من حيث كونها بالقوة فان الصورة
انما تفيد الاخراج ذلك الوجود المستفاد من الفصل وبالقوة
وهو كما ذكرناه موجود ثابت وايضا الوجود مفارق عن المادة
يتعلق بها من الجهات التي لا يعد بعض المحال التي المذكورة
قد تسير معقلا وسيجيء ذكره وبيان صفاته واما المعين تعقب الصور
فهو السبب الذي يقتضي تعقب الصور وسماه معينا لانه يفيد

الصور المتعاقبة بتعاقب الهيولى الاصل وجودها وهو بعينه
الاصل فرارا من الوجود المشترك الوجود وقد ذهب الفاضل
الى ان ذلك المعين هو الحركة المستديرة التي تفيد للهيولى
المتعاقبة لقبول الصور المتجددة المتعاقبة واقول انها لا تكفي
في تعقب الصور ان حصول الاستعداد لا يكفي في وجود الشيء
فان المعدة ليست من اجزاء الموجبة بل يحتاج فيترتب ذلك
بفيض الاصل وجود الصور كما ذكره وايضا فركلامه وصريح
الشيخ وهو السبب الحاصل بعينه بحسب ذاته واما احوال التفاعل
مع خلجية او قسرية متجددة بها يجب من المقدار والشكل فهي
في المعدة الثانية لوجود الصورة المتجددة هي مجموع ذلك والمعين
اجمل في هذه الصورة فينبغي ان يحمل عليه بحسب ما وضع يكون
الاصل ايضا داخلا في المعين من وجه ويحتمل ايضا ان يحمل المعين
على طبيعة الصورة من حيث هي صورة فيكون تقريرا للكل بان
عن سبب اصل وعن معين يحصل وجوده وعدم السبب الاصل وتعقب
الصور فيكون من فاعل التعقيب هو السبب الاصل والمعد بتاء اصل
لاجل انه معد بالوجهين احدهما ما يوجد بتوسط المعين
الذي هو الصورة فهو حاصل في العلة مطلوب التقرير بجميع
فقولنا اذا اجتمعا تم وجود الهيولى يريد به اجتماع السبب الاصل
والصورة من حيث هي صورة لان العلة التامة القريبة هي مجموعهما
فهو مشترك الوجود بين الصورة العاقبة شركة السبب الاصل

في اقتران الهيولى بما يشاركه به الصورة المزايدة وجاعلة المادة جوهرا غير
الذي كان بالفصل بما تخالف من ارجاء التوهية وتشخص بالصورة
وتشخصت بالقبض الصورة فاذا وجد بحيث يمكن كل واحد غيرها اجمل قال
الفاضل الشارحين كيفية تعلق وجود الهيولى بوجود الصورة اراد ان
يشير الى كيفية تشخص كل واحدة منهما بالاخر حيث ان كل شيء وذلك
انا قد بينا فيما مضى ان كل نوع يمكن ان يكون مشتركا لاشخاص كثيرة فذلك النوع
انما يتشخص بالمادة فتشخص تلك المادة ان كان بمادة اخرى انتهى فنقول
الشخص هنا ان كل واحدة منهما اعني الهيولى والصورة يتشخص بالاخر
وهنا ان يقتضي الدور لما يجعل ذات كل واحدة منهما علة لتشخص الاخر
والقابل ان يقول ان تشخص كل واحدة منهما بذات الاخر يتوقف
على انضمام ذات كل واحدة منهما الى ذات الاخر وتوقف انضمام ذات كل واحدة
منهما الى ذات الاخر متوقف على تشخص كل واحدة منهما فان الشخص
غير موجود وليس بموجود فلا ينضم اليه غيره ويمكن ان يجاب عن الدور
مع هذه المقدمة فان انضمام الوجود الى الماهية لا يتوقف على تشخص
كل واحد منهما موجودا كما ذكرنا هنا اقول تشخص الهيولى بهذه الصورة
معقول فان الهيولى انما تصير هذه الهيولى بعينها لاجل صورة بعينها
لا من حيث انها هذه الصورة بل من حيث انها صورة ما كما انها
تتشخص الصورة بذات الهيولى فليس بمعقول الوجهين كما قال ان هذه
الصورة انما تصير هذه الصورة بعينها لاجل الهيولى من حيث انها
محيطة ما قال ان هذه الصورة لا تعقل مفارقة لهذه الهيولى ومتعلقة

بها من حيث هي هيولى قابلة فانها تعقل ان يكون هذه
الهيولى ان لم تكن بهذه الصورة فاذن تشخص الصورة بالهيولى
يكون من حيث هي هيولى لا من حيث هي مطلقة والشارح ان ذات
الهيولى من حقيقة الغابية وكل مستعد او فكيف يصير علة وفاعل
للتشخص ثم قيل ان كل نوع يمكن ان يكون مشتركا لاشخاص فذلك
النوع انما يتشخص بالمادة اي تشخص بها من حيث هي قابلة لتشخص
فيصير النوع المجرد كثيرا لا من حيث هي مرفوعة لذلك بل لان فاعل
الامر اجل المكنة بها كالوضع والكم بين وتمتاز واشباهها المسماة
بالمشخصات فظهر ان تشخص الصورة بكونها الهيولى المعينة من
حيث هي قابلة لتشخصها وتشخص الهيولى بالصورة المطلقة من حيث هي
فاعلة لتشخصها وسقط الدور وبهذا يندفع ما اعترض به الامام
واما قوله ان فصل الشيء المطلق غير موجود فليس بصحيح وذلك لان
الشيء المطلق يمكن ان يوخذ لا بشرط كل طلاق او التقييد بكونه
يوخذ بشرط كل طلاق كما مر ذكره والاول موجود في الخارج والعقل
والثاني مذهب بهما والثالث موجود في العقل وفي الخارج فاذن
يصح ان يقال انه غير موجود اصلا واما الجواب بانضمام الوجود المطلق
فغير صحيح ايضا لانها اعراض عقلية والصحيح انها في الامور العقلية
من حيث هي عرضية قرائنها بالامور العقلية من حيث هي عقلية
واما قوله لان كل واحد منهما كان اخر فالمتقدم ان اخر فلا يمكن
برفع كل واحد منهما كان اخر فالمتقدم ان اخر فلا يمكن

يلزم البسيط وجسيط الخط والخط النقطة لانا نبين عدم انقسام
ولذلك اتصلت بها حث النقاد بها حث الجسم ولما كانت بحث
الجسم التعليمي اقدم البحث الخامس عشر في بيان حقيقة
فلو مر وهذا الفصل بعد ذلك البحث يشتمل عليها واعلم ان الجسم
الجسم فيتبين بسيطه هو التعليمي لانه ذات مقدار فيه بسيط وكل بسيط
يصير عرضه بتوسط التعليمي وقد اوجد الجسم فيتبين بسيط
البسيط ولا يكفي في الوجود بسيط واحد لان نهاية الشيء ما يكون عنه
فتتناهي امتداداته الاثنتين فقط فيكون ما كان جسما ذا امتدادات ثلث و
نهاية الواحد ضرورة من حيث هو واحد يقتضي بقاء اثنين فصاعدا
فاذن الجسم فيتبين بسيطه ان يكون ذا امتدادين فقط وهو المسمى
بالبسيط وكذا القول في نهاية البسيط بالخط والخط فيه امتداد واحد
محدود عن الجهتين فقط وهي حال الامتداد الواحد فيكون ذا وضع لان
الامتداد ذو وضع فنهاية كذلك والشيء ذو الوضع المذكور
امتداد واحد هو النقطة فالخط فيه نقطتان وهما ليستا بخطين
الامتداد فيهما قال الفاضل الشارح لم يقل ان الجسم هو البسيط
قال فيتبين بسيطه لان البسيط كم والنهاية من المضاف المشهور فانه
نهاية لذاته في نفسه التحول ان البسيط نهاية الجسم خطأ بل هو الذي
يتبين بالجسم قول التحقيق يقتضي ان هناك امورا وهاهنا يجمعها
الذي هو المقدار المتصل ذو البعدين وقد بينا عدم الجسم بمعنى
وانقطاعه وانتهاءه لان العدم المطلق وانتهاءه اضافة محارضة

واما بتدليل على ثبوت الاول للجسم بثبوت الثاني فلانه هو معارض
مستلزم للاول والمال الثالث فاذا اعتبر عروضه للاول كان الجسم
سطحا مضافا الى ذي السطح فاذا اعتبر عروضه للثاني كان نهاية
لذي النهاية وجسم البسيط الذي يشبه بقوم جسيم مثل
حيث يلزم التناهي بعده كونه جسما فيكون ذا سطح ولا كونه متناهيا
يدخل في تصوره جسما ولذلك قد يحكم القوم ان يتصور واجسما
غير متناه الا ان يتبين لهم امتناع تصوره وقال الفاضل الشارح
ان البسيط والتناهي لا يجزيان ما يتبين بالجسم لان الكل ان تصور
الجسم غير تصورهما دون تصور جسم غير متناه والشيء لا يتصور
الا بعد تصور اجزائه ثم اعترض عليه بان تصور الجسم ويحتاج في
معرفة انه غير الهيولى والصورة الى الحجة ولم يكتف بذلك المالكون
تصوره قبل معرفتها ناقصا كتب بالرسوم وبعد معرفتها
كتب بالحد وكيف اشتمل عليهما او لكونه تصور الشيء غير مقتض لحصول
اجزاءه وكيفما دارت العقيقة فلم لا يجوز ان يشتمل قرر البسيط والتناهي
اقول والجواب عن الاول ان اجزاء الشيء العقل اعني الجنس والفصل
اجزاء في الوجود اعني الصورة والمادة والجسم يتصور باجزاء
ويظهر بالوجود اجزاء الوجودية وان كانت هي بالقوة مستندة على
الاخيرة فان ان يعاد الماهوية فرعدد الجسم بالبسيط والتناهي
الماهوية فيدل على عادة وذي السطح والتناهي لا يعقل كونها اجزاء
عقلية بل هي ليست بجملة لجزء الجسم فيتبين الشيخ اولا انها ليست

بجزئين فرالوجود وذلك لان السطح يلزم الجسم بسبب التماس المتعلق
بطرفه والخط لا يكون عرضا لذلك الجسم احتمل ان يتصور كون ذلك السطح
التماس جزئين عقليين لكونهما محمولين غير فرضيين انتهى ليس ذلك
لان ذلك تصوره عن تصور جماد اعلم ان الشيء كما يقوم بجزء العقل
او بجزء الوجود من غير تقوم بفعله كالمادة بالصورة وحصة الشيوع
من الجنس للفصل والجسم لا يتقوم بسطح واحد من جهة المعاني
الاول ان قلنا بالثاني وان خير فلك سلمنا وجواز ان السطح لا يفصل
وقال البعض معترضا قوله من حيث يلزمه التماس اي التماس الذي
يلزم الجسم بواسطة التماس وهو يقتضي ان يكون عروض التماس
قبل عروض السطح له وهذا باطل لانا نقول ان النهاية اضافة عارضة
والعارض يأخذ في المعروض فيكفي كون عروض النهاية قبل
عروض السطح لانهم قالوا يمكن ان يجاب بان النهاية المتأخرة عن السطح
يمكن ان يكون سببا لثبوت السطح للجسم كما اذا وسط فرد ان اليوم
اذا كان معلولا للكرة وهذا ثبوت له فضعوا قولنا قولنا النهاية
عارضة للسطح يقتضي كون النهاية من المضاف الحقيقي وهو ممنوع
لكن غير قريب لانها من المضاف المشهوري فلعله نسي ذلك ثم اذا
اخذ النهاية تارة مع السطح وجعلها بذلك اعتبار مشهوري وتارة
منفردة وجعلها بذلك اعتبار حقيقي فكيف يسوغ لان يجعل
العارض للمعروض سببا لعروضه للعارض وذلك ظاهر

كيف تخطر ببال احد ان يذهب الى احتمال ما ذكر وهو ان
الا نقطع يعرض السطح المتماس للجسم اولا ثم السطح يعرض ذلك
ثانيا ثم يعرض الا نقطاع بالاعتبارين ترتبا بالذات والسطح
كسطح الكرة حين يفرض حركة او قطع فيوجد له خط والخط
والنقطة انما يعرضان لسطح الكرة باعتبار خط الدوارة فقط
نقطة يريد بها ان الازم بخط السطح والنقطة للخط ايضا
انتهى فانا نمنع ان يعرضان لسطح مع عدم اتصاف السطح
الذي يعرضان له بالتماس وقوله في هذا الموضع فتقول الكرة جسم
واحد فرد انقطع بكونه مجموع خطوط لا تحاد جهة منتهاها وكل
خط دائرة والدائرة سطح مستدير بكونه خطا واحدا فرد انقطع بكونه
جميع خطوط الكرة منتهاها واحد ذلك الخط دائرة والنقطة التي
مركزها والخط المستقيم المار بالمركز المنتهي اليها من الخط
قطرها واذا قطعت الكرة بسطح مستو حدث فصل مشترك بين السطح
وهو محيط دائرة في سطح الكرة واذا فرضت الكرة متحركة وتحركت
مستديرة حدث فيها نقطتان لا تتحركان بل هما قطباها وقطرها
هو الخط الذي منتهاه اعظم الدوائر في سطح الكرة والذي عليه
جميع النقط المفروضة عليها من القطبين وقد تبين من ذلك
ان الخط والنقطة انما يعرضان الكرة باعتبار احد الامرين اما القطع
اما حركة فاما المركز فعند ما يقطع اقطارا وعند حركة ما او
وقبل ذلك في وجود نقطة فرالوسط وجود النقطة فرالشيئين وعند ما

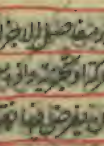

اكلها عليها والاستتباع بان يكون لا يفقد جسم واقعد اغير
متبع غير متذكر لكن الاستتباع الذي اراد المصنف هو الحكم على
التقدير بوجود الخلاء من غير حكم او اثبات عليه بالفعل
وكذلك قوله وان ذلك لا يعد خلا لا يوجد والسائر الصور
الاعراض فانه ايضا تنبيه على ان الهيولى وسائر الصور
لا تختص بالعظم الا بالعرض وكل بعد اكبر نهاية مختصة
بالعظم بالذات ولكن ان عظم الذي يجتمع مع اعظم
احدهما فان اكمل اعظم مرجوحة والقول الداخل يقتضي كون الكل
مساويا للجزء واعلم ان النقطة لا تختص بالعظم فذلك لانها
من ارتفاع الرافع الى ثبات الوضع فسبيل اتحاد الخطوط
حكمها من حيث الطول حكم الجسام ومن حيث العرض والعمق حكم
النقطة وبالطوح ايضا حكمها من حيث الطول والعرض حكم الاجسام ومن
حيث العمق حكم النقطة ولذلك ينطبق الخطوط والسطوح بعضها على
بعض بحيث يرتفع عنها الامتياز الوضعي فمن يحكم بان بناء الحكم في
في المقادير بالجسام فانه يقول من حيث هي مقادير اعتاد
الحكم بوجود الجسام فاوضاعها تارة على طريقة وتارة متقاربة وتارة متباعدة
وقد تجد اعراضا تارة بحيث يرتفع امتياز بعضها عن بعض وتارة لا
تارة لا عظم وتارة تقابل صغرى بين ان الاجسام الغير المتماثلة كما ان لها
اوضاعا مختلفة كذلك بعضها بعد مختلف في احتمال التقدير بها وقد
لا يقع فيها اختلاف قد يكون فيها خلاء غير جسام وقد لا

فهو ايضا بعد مقدار بين طرفين وبقي ان يشترط فيه ان يكون بحيث يمر به الاجسام
الاكل والتفاوت بين فرقتين فرقة تزعم انه لا شيء محض وفرقة تزعم انه بعد
ممتد في جميع الجهات من شانه ان يشغله الجسام بالحصول فيه ويكون
مكانا لها وقال الفاضل الشارح يعني بالاكل ان يوجد جسما لا يقبل قابلا
ولا يوجد فيها وشيء منها لا يوجد فيه شيء منها واحد منهما واقول هذا تفسير
للخلاء بالمذهب الذي هو خير من الجسام وهو الذي سيجيء بعد اسطوانة قال الاول
الذي لا يتاثر ويشغل قابل الفصل فرقة الفصل فرقة الفرقة الاولى
فرض فيه جسما يحيط بعد فيها ليتقدر الاكل ما يوضع فيها
فان الذي يشغل الحيز لا يمكن ان يقدر شيء اعم منه بين ان الاكل ما يوضع
بين تلك الجسام قابل للمساواة والمقدر وان يتجزء
الحدود المشتركة وانما قطع ذلك بقدمته هذا ان كل ما كان كذلك فهو
كم متصل اعني البعد المقدر وما هو كم متصل اعني الجسم وان
الاكل عندهم ليس بجسم فهو بعد مقدر ليس بشيء محض فهذا
الفرقة الاولى وان كان الجسام كانت الفرقة الثانية
تبين ان البعد المتصل لا يقوم بذاته وبين ان كل بعد انما يحتاج
فيما اصل لا بعد فيها قبل وجود الفراغ وبعد تصرفه وقد اشتركت
الاجسام فيه حركة كانها حتى عنها ما فيها ولم يثبت لها البعد مفطور
يريد ابطال المذهبين اما ابطال المذهب الاول فمن وجهين وذلك لما تقدم
مما تقدم من بيانه ان الحكم الذي ثبت في الفصل المتقدم اعني ان البعد
المتصل لا يقوم بذاته وهو حجة من يقول بثبات الهيولى فانه

بيان المباينة فيبين اولا انها موجودة ثم بين ان وجود ما يتبرأ الكلام الوجود ثم قصد بيان المباينة وهو محال حقيقة طرف امتداد غير ذا ثم تحقق ذلك بوجوب تناهي الامتدادات فطرف الامتداد الذي لا امتداد وراءه نهاية فطرف ما بالنسبة الى الحركة الاشارة وجهة ما الكتابة فلا قائل ان يقول او قسم الحركة الى الخطوة نحو شرق ووضع يا حركة اليه وحركة من اي حركة قرب وحركة بعد وهذا القسم ما هو بالحقيقة لان ما يقسم فرجة الحركة ولا بالحقيقة لان ما يقسم ليس بقصد حاصلا لان ما يقسم فرجة الحركة وهو الحركة فيه وايراد قسمة يصح الا بالعكس لان ما لا يقسم فرجة ان الشيء غير منقسم مصادرة على المطلوب والجواب ان الحركة التي لا تقسم لا تحتمل ان تكون ما بحركة واما لا جهة ويعود القسمان كما اول ان حال فجاز ان يكون جهة الحركة هي المسافة التي تقطع بالحركة وهي محال فان في زمن القسمة حاصرة ثم ليس ولعلك تقول ليس من شرط ما اليه الحركة ان لا يصدق فقد تحرك من السواد الى البياض ولم يوجد البياض بعد فان اخترع فان قولك ان الحركة بين بياضا فرق وايضا فان الحركة ليست بمعنى حال الجهة حتى يلزم الفرض اما الفرق فلان الحركة لما كانت تحصيل ما بالقوة من حيث هو بالقوة كان الحاصل عند تمام الحركة حال عدم الوجود والعدم لم يكن قصد الحركة اليه اما غير فلان الجهة لو كانت تحصل بالحركة لكان وجودها وجود ذي وضع ليس وجود معقول له وضع له بوزان ذلك فرضنا

ان الحق هو الفرق وعليه بناء ما يلوح بذا الفصل من الكلام او الوجه ذلك فكر في اصالة الفيسيين اللذين اثبتا بها وجود الجهة وقولنا المتحرك لا يقصد ليس بموجود وتقرير الكلام ان حركة الاستدارة والترقي الكيفي مثل كاكر من السواد الى البياض انما يقتضيان بوجود فان يتقوض كلية الكبرى واجاب عنه بتخصيص الصغرى بجعل الكبرى اخص مما كان وهو ان قولنا المتحرك قد يتين لا يقتضيان بوجود فان معه تحصيل المقصود وهذا هو الفرق والتزام الشكل لان الشكل غير قادح فرامطوذ لك لان جهة التحصيل حركة بالجهة تكون موجودة ذات وضع وهو مطلوبنا فانا سبحنا الان كون الجهة موجودة ذات وضع وهذا الجواب غير مرضي عندنا ولذلك قال ان الحق هو الفرق [illegible] الاجسام تنقسم باعتبار الجهات لما يتقدم عليها ويحدد ما هو جهة لها الاولى وليس ما لا يتقدم عليها بل يحصل فيها وهو جهة لها الثانية اعلم ان الناس يشيرون الى الجهات تبدل بالفرض مثل اليمين والشمال فيما يليانه وشبه ذلك فانه عما يكون بالفرض واما الواقع بالطبع فلا يتبدل كيف كان ذلك بريد شيء تجسم محدد الجهات يحدد الجهات لو [illegible] الجهة فقول قبل الخوض في تقرير ذلك لما كانت الحركة امتدادات تمر بنقطة ويقوم بعضها على بعض على نحو ما قوم اعتبار الجهات الستة لا غير وكان لكل امتداد طرفان كانت الجهات بهذا الاعتبار

فصل

فان من مناطرة الامتداد العظمى وبسيطها الامتداد باعتبار طوله
حين هو قايم بالفوق والتحت الفوق منها يدرك بحس البصر
التحت بالقياس والامتداد من طرفى امتداد العرض وبسيطها باعتبار عرضه
باليمين والشمال اليمين مايدرك بحس البصر بسبب غروب الشمال ما يقابله
امتداد طرفى الامتداد الذى بسيطها باعتبار سمكه بالقدام
والخلف القدام ما يلى وجه الحالف ما يقابله ثم بسيطها فى سائر الحيوانات
حتى الفلك هو بالنسبة الى هذا العالم وهو غير واجب وهو قيام بعض
بعضها فى الجملة وان لم يعتبر ذلك كانت جهات العرض خارجة عن ذات
غير متناهية بحسب الامكان فرضنا ايهم والعدد ان يقسم الخط
قال الفاضل الحكم بان الجهات ست فقط ولم يبين ذلك فان الكرة
جزء لها بالفصل وطاجهات لا تتناهى بالقوة قول وهو صحيح ثم قال
بعض المتقدمين واما المضلعات فعدد جهاتها محدود وهو الخطية
الخطية والسطحية ان كسيت كل جهة او مثل بعد الخطية والسطحية ان لم تعتبر
المتوسطة مثل المثلث جهاتها ثلث اقول هذه تسمية بكل فاعرفها فان المقصود
هنا ذكر الجهة طرف الامتداد والضلع المثلث ليست طرف الامتداد
بل امتدادات شعاع اطراف السطح والمرجع فى المتوسطة فقول الجهات ست
يقسم لها لا يتبدل بالفرض والفوق والسفل وما يتبدل به هو
الاربعة الباقية وذلك لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدام
والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب
تبدلت الجميع فصار ما كان قدامه خلفه وما كان يمينه شماله وبالعكس

فصل

فصل

فصل فى بيان ان الفرض لا يبطل الفوق والسفل كذلك فان التقاسيم
المذكورة انما يصير واقعية بالفرض والا فالكل متصل بعضه
ببعض فوق وتحت كان الفوق والتحت بحالهما والمتصل لا يقبل
الفرض وان يصير الجانب القوى ضعيفا والضعيف قويا كاليمين
شمالا والشمال يمينا وبكذا القدام والخلف وكل فرض واقع
هذا غير واقع وقال ايضا الفوق والسفل يتبدلان بالفرض لان الكل
الى عقيدة الرئيس القدم فان قيام شخصين على طرفى قطر كرة
يقتضى ان يكون ما يلى رأس احدهما يلى قدم الاخر ولا يتبدلان ان
جعل كل منهما قريبا من السمت وما يفيد انه قول الجمهور ان جهتى
الرأس والقدم حوالى الشخص وقد مر غير مرة ان ذلك يتبدل
بالنسبة بل الجهات حوالى الرأس والقدم بالطبع وحوالى الكوكب
الطرف الظاهر من قطر كرته والذى يلى القدم بالطبع وبهذا يتم
تحديد مثل الشيخ فى ان الفلك الذى يسمى الجانب الشرقى منه يسمى
الجانب الغربى شمالا الشيخ بان الذى يسمى جانبا الذى يغلب حركته
حركة يمين او كيف ان يفسر ذلك بالقدام والخلف لان ذكر الفوق
والسفل واليمين والشمال ولم يذكرهما وانما يتبدل اليمين والشمال
والشمال اليه لهما والفرض لان الشيخ نفى قبول اليمين والشمال
يقوى ما يلين فتفسير قوله وبشبيه فى الفلك انما لان الشبه
الفلك فى ذلك انما يكون بسبب شبههما بالانسان واما الاربعة التى

فصل

للفلك في وضع التشبيه المذكور بخط متوسط بين ما يشبه قدام وما يقابله خلفه
واحد فتطبيقه على الوجه والارض سفله وذلك شيء لا يتصور فيه فائدة ثم
لما بين الشيخ قسمة الجهات الاربع بالطبع وهي بالفرض قال فقد علم ان الكون
بالفرض اي فليس وزعم ان هذه امور الفرضية لا تنضبط ثم عاد
ان يعين وضع الجهة فعلا او ما يجري به فانه ليس عليه من الصناعة ان
بان يجعل جهة تحاذي الجهة الاخرى من غير تعيين اذ ان يقع بشيء خارج
غير داخل محاذ يكون جسما او جسمانيا والمحدد الواحد من حيث هو واحد
فانما يقترض من متعدد واحد ان افترض وهو بديهي وفرق بين المتحد والمتصل
جهتان هما طرفان وبعدان الجهات تتساوى بالطبع فوقية وسفلية
اثنتان فالتحدد اذن اما ان يقع بجسم واحد امر حيث هو واحد او
ان يقع بجسمين والتحدد بجسمين اما ان يكون احدهما محيطا والآخر محاطا
او يكون وضع الجسمين متباينين واذا كان احدهما محيطا والآخر محاطا
دخل المحاطية فرذلك لتأثير البعد العرضي وذلك لان المحيط وهو المحدد
طرفا الامتداد بالقرب الذي تحدد به المحاطة والبعد الذي تحدد به المركز
سواء كان حشوه او خارجا عنه جل او علا واذا كان بعدا الوجه الذي تحدد
بجهة القرب فاما جهة البعد فلم يجب ان تحدد بل ان البعد يجب
يجب ان يكون محدودا واحدا معينا ما لم يكن محيطا ولم يكن الشيء
بان يقع خرمحاذاة دون اخر ممكنة الذي يجب ان يكون خرا
في تقرير الجهة ويكون جسمانيا ويدور الكلام عند فرضه واعتباره

٤١٠
٢٧٧٦

يكون موضعه الطبيعي متحدا الجهة لما به لانه قد يفارقه ويرجع
اليه وهو فراغ الجهتين فوجب ان يكون متحدا جهة موضعه الطبيعي
بسبب جسم غيره وهو متحد لما هو قبل هذا المفارق او معه فقط فذلك
الجسم اما متقدم فرتبته الوجود لما هذا بعلية او مع ضرب من
بيان الممتنع الحركة على مستقيمة بين محددي الجهات وبيان تقدير الجسام
التي يجوز عليها تلك الحركة وتقريره ان كل جسم انما موضع طبيعي
فلن يخ اما ان لا يكون من شانه مفارقة موضعه ومعاودته او
واما ان يكون من شانه ذلك والاول هو الذي لا تجوز الحركة
الا بغية عليه والثاني هو الذي يجوز عليه ويكون مفارقة موضعه
بالقسر ومعاودته اليه بالطبع ويكون هو فراغ الجهتين ذا جهة تحركه
فيها اذ محال ان يشغل الجسم الا يتحدد به جهة موضعه الطبيعي
اذ جهة متحددة عنده وجوده فيه وعند لا وجوده بل يكون متحددة
لا محالة حتى يصح منه ان يخرج عنه مفارقا ويطلبه معاودا وواجب
ان يكون ذلك التحدد بسبب جسم اخر فذلك الجسم ان اخر هو غلاف
هذا الجسم الذي يفارق الموضع ويعاوده وهذا الجسم اما ان يكون
ان يوجد متقدما على الجهة لانه لا يتصور ان يكون متحركا بالجهة
حال المفارقة والمعاودة والجهة لم توجد بعد فهو اما مانع حر
عن الجهة واما مانع الجهة معية المنع كما نفرض في الجسم
الذي هو غلاف الجهة متقدم على هذا الجسم لانه متقدم على ما يتقدم

١٠٦

على سبيل الحاطة الحيط هذا الاخر او على سبيل المباينة وكان اول التقسيم اخوار
الخطوط فرالتحديد فاعرض ان الحيط وحده كما في تحديد المتصل
بالقرب الذي تحديده بالخاطة والبعد الذي تحديده بالبعد عن مركز
مركزه فهذا القسم راجع الى ان يكون الحدد جسما واحدا من حيث هو
واحد واما القسم الاخر وهو ان يكون الجسم المحدد قد تحلل من جسمين فصاعدا
ان كان واحد من حيث يلاقي الجسم الذي يحده والبعد عنه
فاما ان يحدد الجهات كل واحد بجهة واحدة منها واما ان يحدد بعض
بجهة واحدة من الجهات كل واحد منها جهات اثنتين فصاعدا
فرض الامتداد ات كما ذكرته منه وقوع الخبر منه فرض من ذلك
الجهات ومحال بعد معين منه دون سائر الابعاد الجهة فليس واحد
وهو فرضية اخرى وهذا بعد اخر محال كيف كان الوقوع فكل جسم
كل بعد من ذلك محدد بحسب البعد الذي ان استمع فلم يمنع مؤثر فرالتحدد
واما بقية بحسب ان يكون جسما ذا وضع والكل مما قررته
بعض جهات تين دون البعض فما بعد معين منها كالكل منها
فان تعلق بعد بين حصار حدا وان فيت وما لا يطيق ذا القسمة
ان تقدر الجهة بحسم واحد لا من حيث هو واحد وان تعلق
يتعلق بل من حيث الحاطة وهو محال للوجه المذكور بين متعاطفين
كما عرفت فان محدد الجهات جسم واحد محيط بالاجسام كلها
وقد بان ان كل جسم من شانه ان يفارق موضعه الطبيعي ويعاوده

لا يحيط على الاطلاق غير محاط وبما اعتداه مما هو محاط وقد ذكر في
القسم الاول انه موضع لما حله وذو وضع ولكنه يجب ان يعين
لما يعين ويجب الكلام فيه وايجاب الكلام في الخاتمة
نعم قل وامّا القسم الثاني فذو الموضع والوضع بالاعتبار المحيط
واذ تبين هذا وقد تبين فيما سلف ان محدد الجهات محيط بذوات الجهة
فنقول ليخ انا ان يكون محيطا على الاطلاق ويكون حكمه في الموضع
الوضع ما ذكرناه واما ان يكون محيطا على الاطلاق بل محيطا با
الجهة ومحاطا بغيره ويكون لامحالة موضع ووضع الا انه يجب
ان لا يفارق موضعه لما بيّنا ان المحدد لا يجوز ان يفارق موضعه
ولا يعاوده وهو محدد ولعدل لا يكون محدد كل اول الا القسم الثاني
كان للقسم الثاني وجود يتحدد بالاول موضعه فيتحدد به موضع الثاني
ووضعه ثم يتحدد بعد ذلك جهات الحركات المستقيمة معناه لعدل
في الفضاء وان المحدد كل اول لا يكون الا محيطا على الاطلاق ثم ان كان القسم
الثاني وجود محاط بالاول يتحدد موضعه بالاول موضع هذا الثاني
تحدده محاط به يتحدد به فيجب ان يتحدد بالاول موضع هذا الثاني
ووضعه ثم يتحدد وبان ذلك جهات الحركات المستقيمة وقد بقي ان
على اشكل كان غرضه تحديد الجهات كيف كان وهو صحيح فيجب
ان يكون المحدد شيئا واحدا وهو تقدير ان يكون شيئين احدهما قبل
الاخر ومحيط به وان كان كذلك في نفسه وان المحدد كل اول القسم

بقي ان يجب ان يكون محيط على الاطلاق ليس له موضع على ما ذكرنا في
ذلك لان المحيط الذي له موضع متحد ويحتاج في تحديد موضعه الى غيره لما بان
محدد موضعه متقدم على موضعه ولا يجوز ان يكون موضعه متقدما على
الخاص بما هو محدد والموضع فيجب ان يصير محدد والموضع غيره
ح لا يكون ذلك المحدد كل اول فيجب ان يكون قبله محدد اخر فان
الاول هو المحيط المطلق ولما كان الشيخ غير محتاج في هذا الباب ان
يصرح به واتفق وجود القسم الثاني فقرر ان كان للمتعلم الثاني
وجود يتحدد بالاول موضعه بتحدد على ان وجود ولا يكون الا
كذلك وكرر به المعنى بقوله فيتحدد به موضع الثاني وذلك يتحدد
التي اولها فان كان واما المراد بقوله وضعه فيحتمل ان يكون الوضع
الذي هو المقول لان وضع الشيء يجب بالاشياء الخارجة عنه
يتحدد بالاول ويحتمل ان يكون بمعنى التعيين المقول على اشارة فيه
فان هذا المعنى لا يحصل الجسم الذي له موضع الا بحصول غيره كما
في الفصل الثاني بسبب التشكك ان الجهة على كون المحدد هو محيط
الاول بمراده كان في تحصيل حتى البعد والقرب وحول الجهة
بالتحديد يكون بالعرض على ما مر وعلى كل ان اولا ما ان يوجد
لو كان كل متقدم على الثاني حتى يلزم ان يجتمع الجهة فكان
بالعدة واحد منها اقدم في نفسه لما مر فالقدم لكل الشيء
جميعين غير المحيط الاقصى ان كان احاد ليس بأقدم من محدود الكل

الكلية ممكن لذاته فاذن لا يكون مراد نا بالتحديد من الجهة
او شيئا ان المحيط كالفلك الاعظم على تقدير تقدمه فراجع
لم يكون محددا لجهات العناصر لان من شأن مثل هذا ان يطلب مقعر
الفلك الاعظم او مقعر فلك القمر الاول بعد والكل كان ان
يوجد ابدا بالقمر والثاني يقتضي ان يكون فلك القمر هو المحدد
لمقعره الذي يطلبه ان يقال اول جزئين اشكين فلك الشيخ فركا
ولو ان الكل ان كان يمكن التحديد له المحيط المطلق او
لان كونه اقدم بل لكونه اعظم واقصر وعلى هذا ذلك ذهب الشيخ اليه
واما ان فلقوة هذا الكلام بل الحكم بتلك كيف ولويته واقول اما ما
تقدم المحيط على المحاط فقد مر بيانه ان اجرواما ان الفلك الاعلى
فليس يوجد لما ولا لاقل ان يقتضي ان يكون محددا جهة التهاوي
ومحددا لما هو الهوي وهو لا يلزم قبول بعد واحد واما ثانيا فلان العنصر
لا يطلب ما هو الجهة بالطبع بل يطلب ما هو مكان طبيعي فرجيح
الجهات سواء كان مكانا مشتملا على مكان لكنه كان لا يلزم
يكن كذلك فالعناصر ولذلك كانت الجهات بالطبع اثنين والمكان
الطبيعية اكثر وليس يجب من ذلك ان يكون فلك القمر محددا مقعره والذي هو
مكان النار ان يكون محدد الفوق فانه على تحصيل المذكور
اذا فرضنا متحركا بجهة مخيرا لنار وليصعد فرفلك القمر محكم
جزما وانه ذاهب الى جهة الفوق ولا نقول انه ذاهب الى جهة

الفوق لما مايتاز فاذن ليس فلك القمر هو المحدد لجهة الفوق
واما قولهم ان الخفيف بالطبع هو الذي يطلب جهة الفوق بكل الطلق
فليس المراد انه يطلب ان يكون فوق جميع الاجسام على الاطلاق
بل فوق العناصر فقط وقد حصل الغرض الذي اورده المتن فرغنا
الموضع بمكنة ان كان بالقسم الثاني وجود فيتحدد بالاول وهو حكم
ويتحدد به موضع الثاني ووضعه ثم يتحدد بعده ذلك جهات
الحركات المستقيمة وغيره ان التحدد ان كان بغير الفلك كالمحيط
فيتحدد بالاعظم موضع المحاط الاول كفلك الثوابت وجهة
موضع وبحركة الفلك زحل ثم يتحدد بعده محدد وهو موضع كل فلك
على الترتيب جهات الحركات المستقيمة وذلك يقتضي ان يكون
ان ما قرر قول الشيخ موضع ان ثانيا قرر المعنى ولو يكون
الاول انما خلق بان يكون مقدما فرتبة مثل اجزاء اي خلق محدد
الاول ان يكون فرتب الاجزاء مقدما وهو ان يكون الاعظم
بينه وبين المبدء اول ولم يتعرض لما بين سائر اجسام وبينه
وايضا بان يكون واحدا وهو ممنوع اليه فرتحدد مكانه ولا يلزم من
ذلك احتياج واحد وقد ايضا فرتحقق فانه فلا يلزم امكان كل الذات
بما يسند كرة الخطاء اما بس والله حصل الغرض ذكر اقسام التقدم
وبين ان تقدم الفلك الاعظم ليس الا زمان فقط او بالعلية
فما ما ان فان لم يكن محدد جهات سائر الاجسام فهل يكون

الطبيعة

ويبقى ان يكون مستقدما بالشرف لانه اعظم اوبالرتبة كالحاصر
قوله ويكون مناسبة نسبة وضع ويفرض لاجزاء فيكون مسندا
المحدد اذ محال ان يكون ان يكون مؤلفا من جسام مختلفة او متفقة
لان اختصاص كل جسم منها بان يكون فرجته من كل شيء الذي
قيده وان يجد يقتضي امتناع اخراجه عن اجزاء المتصلة عنه بعيدا
من ذلك تقدم الجملة ثم محمدونا فاذن هو بسيط ليس له اجزاء
بالفرض ويجب ان يكون نسبة تلك اجزاء المفروضة بعضها
بعض وجميعها الى المركز وهي التي يجمعها الوضع بسببها مناسبة لان
ان اختلفت مقادير بعض الاجزاء اقرب الى المركز من بعض لزم
من اختصاص القريب بجهة وبعد غير جهة البعيد وبعده اختلف
جهات اجزاء المحدود يلزم من ذلك ايضا تقدم الجملة ثم محمدونا
بعضه وتشابه اجزاء الشيء في الوضع هو كاستدارة فاذن محمد
الجهات مستدير الكل الثالثة الجسم البسيط هو الذي طبيعته واحدة
ليس فيه تركيب فعلي وطبايع يريد بان حال البسايط من الجسام
ولكن تقدم ذكرنا فيه محمدونا هو وضع ان الطبيعة تطلق بحسب معان ذكر
بعض تلك المعاني بحسب الجهة التي ان يجتمعها هيدنا اول محركة
ماكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض فيراد بالمبدء المذكور في
حده وهو محركة انواعها الاربعة اعني الاينية والوضعية والكمية
والكيفية وبالكون منها يقابلها جميعا وهو بالفراد ذلك الكون

٢١٧٤١٨ P

للمحركة والكون معا مقابل مع انضيف في شرطين مما عدم احدهما
ووجود ما يراد بها يكون فيه ما تتحرك كيف كان هو وهو الجسم وخيرة
من المبادئ القريبة وهو القوة فانها ان كانت مبادئ محركة ما يكون
فيه او اول اعم التخصيص الاضافة فانها تكون مبادئ محركة شاء فيه
كان او لم يشأ ان يجعل مبادئ بالاختيار الطبايع فالكيفيات
وتوسط الميل بين الطبيعة والجسم عند التحريك ليحركها عن كونها
مبدء اول لا بمنزلة آلة يريد يقولهم بالذات شاء تحريك او لم
يشأ بالعرض لها المحرك وهو الفاعل محركا لما عدم تحريكه فلما اوجد
فاعله وجب ان تحرك ان لم يكن مانع فانها بالقياس الى المحرك فاعل
انها تحرك الجسم المتحرك بذاته لا غير حسب خارج ويراد بقولهم ايضا
ايضا احد معنيين احدهما ان يقيس الى المحرك وهو ان تحرك الصانع
مثلا انما تصدر بالعرض تحركات كن الصفة والثاني بالقياس الى
المتحرك وهو انها تحرك الشيء الذي ليس متحركا بالعرض كحصة من
تحرك سواء تحرك من حيث هو متصف بالعرض والطبيعة بهذا المعنى
تقارب الطبع الذي يعم الاجسام حتى الفلك ويميز فرقا بين
قولهم محرك واحد من غير ارادة وبين تخصيص المحرك المذكور بما يقابل
النفس وذلك ان المتحرك بتحرك احاد بنوع واحد اول لا نوع واحد
كل واحد بارادة او من غير ارادة وشبه المحرك كذا نوع واحد من غير ارادة
هو الطبيعة وبارادة هو القوة الفلكية والمبدأ الاول نوع واحد

٤١٩

ومن غير ارادة وهو القوة التي تحرك بارادة هو القوة الحيوانية
والقوى الثلث تسمى نفوسا. هذا معنى الطبيعة واما القوة فقد ذكر
انها مبدأ التغير من شئ فر غيره من حيث هو غيره وقيدنا بهذا القيد الاخير
لان الواحد من حيث هو واحد لا يتسع ان يكون فاعلا وقابلا مثل الطبيب اذا
عالج نفسه فانه يقبل العلاج من حيث هو طبيب بل من حيث هو مريض و
الحيثيتان تقتضيان التغاير فقول الشيخ جسم البسيط هو الذي طبيعته
واحدة تعريف للبسيط ويعني بالطبيعة ايجاب ما اي هو الشئ الذي
يكون للبسيط المذكور فيه واحدا لان من فعال الصادر عنه واحدا وذلك
لان الطبيعة الواحدة قد تكثر اضافيا بتكثرات مختلفة كما ذكرنا في
هذا الفصل وزاده وضوحا بقوله ليس فيه تركيب قسري وطبيعي اي
لا يكون مجتمعا من اشياء مختلفة كل واحد منها قوة وطبيعة تضر بر
من جهتها شئ واحد فان مثل هذا يقابل البسيط بل يكون طبيعيا فيه
والكل جميعا اشياء واحدا اقوى والطبيعة الواحدة تقتضي من حيثية
واحدة شيئا واحدا فقط والاشكال وسائر ما للجسم ان يتميز واحد غير مختلف بها
لا يمكن ان يكون الجسم موجودا بها كما لا يمكن الوضع والشكل و
الكيف والكم وغير ذلك فان الطبيعة الجسمية لما تقتضي من حيث هي
شيئا واحدا فقط فالفصل الذي يهب هذه الطبيعة الواحدة تقتضي
من كل جنس منها شيئا واحدا مع تهيج واحد وان اختلفت اقتضاءاتها
بالذات وذكر احوال الامتداد مانع من ذلك فان جسم البسيط الذي

٤١٧

المرض الشكل الطبيعي

١٧٢٤٣٠

الاشياء غير مختلفة هذه نتيجة القول بجسم البسيط الطبيعة واحدة
والطبيعة الواحدة تقتضي شيئا غير مختلف قال الشيخ فهذا الحكم
ليس نتيجة لها لاحتمال ان يكون للبسيط قوة حيوانية تصدر عنه
بها اشياء مختلفة لكنها كان الحق ان البسيط العنصري ليس له قوة
حيوانية ول يصدر عنه الفعل اشياء مختلفة صح هذا الحكم واول
واضع القضية منهم المذكور بين بناءه هذا الاحتمال بان قوى القوة
الحيوانية تصدر عنها اشياء مختلفة ينتج مع كبرى القياس المذكور
وهو ان الطبيعة الواحدة لا تصدر عنها اشياء مختلفة ان القوة
الحيوانية ليست بطبيعة واحدة وهذه النتيجة مع صغرى القياس
المذكور وهو قولنا جسم البسيط طبيعة واحدة ينتج ان جسم البسيط
لا يكون ذا قوة حيوانية اشارة انك تعلم ان جسم اذا تميز عن
ولم يعرض له من خارج تاثير غريب لم يكن له بد من وضع معين و
معين فان فرضنا مبدء كسر جاب ان لك ان تريد بيان ان
لا يخ من وضع وشكل طبيعيين ان في طبيعة يقتضي ذلك وانما
حض البيان بهذا ان احدهما وهو الوضع مختلف لاجل امر ما
وهو الشكل متى به كسائر عوارض المذكورة يمكن ان يتبين بشئ
البيان لانها لا يخ اما عن اشياء او عن اختلافات فقال ان الجسم
واراد به البسيط والمركب جميعا ولم يقل ان كل جسم لان محمدا ايجابات
لا موضع له وقال اذا خلا وطباعه ولم يقل وطبيعته لان الطبيعة

٤٢١٩

لما كان بعض الوجود لا تتناول الفلكيات والطباع بقيناها وظاهر ان لا يعرض لها من خارج تاثير غريب لان التاثير الغريب انما يقتضي الجسم موضعا او شكلا قسريا كتاثير الحرارة والبرودة المكتسبة فان الحار بالعرض يصعد والثقيل يكبه وقد علم انه ليس من موضع معين وشكل معين لان المطلق منها يقتضي الامر المشترك بين الجميع والمعين فان يقتضيه الطبيعة الخاصة المطلوب اثباتها فاذن لا يعرض لها ان يكن لها وضع معين وشكل معين بالقوة القريبة التي تقتضيه طبيعتها بالذات وقد يعرض لبعض اجزاء الكل بالعرض بالقوة التي تعرض بسبب انفصال اجزاء الجسم له عن الجسم كما حصل الشرط لذلك لان ما يقتضيه تاثير غريب من خارج وما هذا الوجه الحكم كلي ان كل محدد الجهات ايضا وضع الا ان ذكر الشكل يغني عن ذكر الوضع بحسب ترتيب اجزاء قوته تعرض للجسم بعد الوضع بذلك المعنى واما الوضع بالمعنى الثالث وهو كون الجسم بحيث يقتضي الاشارة اليه فهو امر يقتضيه الجسمية لكن قد مر البرهان على ما تقدم وليس مما يتعلق بالطبايع المختلفة فاذن لا وجه لجعل الوضع بهذا المعنى ذلك المعنى ثم قال فاذن فرطبيع الجسم مبدء لاستجابة ذلك لان وجود العارض لشيء يدل على وجود سبب يقتضي ذلك العروض والسبب يكون لما عارضا او غير خارج وفرض الموضع لا يمكن ان يكون عارضا لما مر فتعين ان يكون الجسم على ما يوثر فيه خارجا عنه وذلك

٤٢٢٢

الجسم وحده غير متمكن عن هذا العارض فاذن السبب غير خارج فهو ان يكون اما امرا مشتركا فيه بين الاجسام كالصورة الجسمية او امورا مختلفة بحيث يخص كل واحد منها بعض الاجسام والاول يقتضي ان يكون الجميع فرائض الوضع المعين وليس كذلك فاذن هو امور مختلفة غير خارجة عن الجسم وهي طبايع الاجسام فاذن فرطبع الجسم شيء يوجب استجابة الموضع المعين والشكل المعين واما قوله ان مبدء استجابة ذلك لم يقل مبدء ذلك او مبدء وجوده فلان الحصول في الموضع المعين والتشكل بالشكل المعين ربما يقتضيهما كما ذكر بل الجسم يكون بحيث يعود اليه بمقتضى طبعه منهما عند زوال القسر وقوله وكان الطباع مبدء لها اراد به كون وجودها مما لا يزال عند زوالها لكنه لما كان من مبدء لاستجابة كان مبدء لجميع ما وجوبها بالقوة بسبب جهة الاطلاق والبسيط مكان واحد يقتضي طبعه والمركب ما يقتضي الغالب فيه امرا مخلوطا بحكم ما وما يتفق وجوده فيه اذا تساوت فيه الجهات عند فحل جسم له مكان واحد ملائم من جهة ان كل جسم يقتضي موضعا وشكلا بحسب الطبيعة على الاحوال شرعنا في تفصيل ابداء الموضع وهو ان الجسم ان كان بسيطا وما هو مركب البسيط لا يخلو ان يقتضي ان يكون له واحد اما ان لا يكون له ذلك البسيط جزء الا بعيد وجود الكل لم يكن له مكان وجزء الكل والسبب الذي يقتضي تحيز المتمكن يقتضي تحيز المكان فيكون

الجزء او جزء ممكن الكل واما المركب فلا يمكن ان يتحقق به فرا صل الابداع
لان التركيب امر يعرض بعد الابداع فيجب ان يكون سبيل الابداع قبل
التركيب سبيل المركب اذ احصل يقتضي وجود الكل او جاز الابداع وهو
صحيح وايضا لو طلب البسيط بعد طرو التركيب عليه ذلك الممكن المفروض
لوجب ان يكون ذلك الممكن الاول وهو صحيح وايضا لما كان التركيب لا يقتضي زيادة
في وجود اجسام فان احتيج في تركيبه الى امكان زائد على ما كان للبسيط فان
امكنة المركب ستة امكنة البسائط بعينها او لا فلم يتعرض له الشيخ فلنذكر
اصل امكنتها وذكر وجه تعينها وتقريره ان المركب اما ان يكون اكثر اجزاء
غالب مما بقية بالاضافة الى اول يكون والثاني الى ثالث الى ان يكون اكثر اجزاء
التي امكنتها فرجة واحدة كالماء وكل رصص مثل غالب مما بقية وهي
تلك الاجزاء مما غالبة بحسب طبيعة المكان الاول يكون فالمركب
بحسبه القسمة ثلثة اقسام وكان القسم الاول مما يقتضي الثقل
في المركب مطلقا وكان القسم الثاني مما يقتضي الخفة كذلك
كان اذا غالب فيه مطلقا لكن فيه غالب بالعكس المذكور و
كان القسم الثالث وهو الذي لا يغلب فيه جزء مما ذكر
ولا مع الغير بالعكس المذكور فهو اما ثقيل او خفيف فيكون ذلك
فيه تساوي اجزائه بالقوة بحسب طبيعة المكان الذي اثقل وجوده فيه
فان ذلك يقتضي ثقله ثم كما حدثت الحركة التركيبية قطع من قوته
حتى ينتهي الى حيث ينتهي وقد يتبع اذا ثقل وخفف

حتى ويبان ان يكون من جانب بين ما تحت الارض والارض مثل ان
تركبا على وجه يكون كل جزء منهما يمكن فانهما يتفرقان ويقتضي
كل جزء منهما ان لم يكن مانع عن ذلك والا ان يركبا على وجه يكون
كل جزء منهما يمكن ان يصاحبه فانهما حينئذ يتزايلان ويقتضي ان يكون
بسائط فلو توقف امكان المركب على ان يكون اذا ثبت الحكم
عن المركب بالرواية الاولى والاصح كان عند تقدير الاخيرة كذلك
ان يقول حينئذ عند تفصيل من جميع ذلك اقتضاء كل من الاربعة
الاقسام واحد البسيط وثلثة عشر مركبة وتضيف ذلك الى كل واحد منها
الطبيع او التركيب فظهر ان كل جسم من شانه ان يكون فمن كان
فلا يمكن ان واحدا من هذه الاقسام المذكورة الا وكل منها
قد يجب ان يكون الشكل الذي يقتضيه البسيط مستديرا او الا
يتبعه فرد واحد او عدة غير محدودة او واحدة وقد فرغ عن بيان تفصيل
شرح الشكل وقصر الحكم البسيط بان يكون شكله مستديرا
لكون المقتضي لذلك هو الطبيعة او احدهما وكون القابل واحدا
ويمتنع ان يكون تاثير الفاعل على الواحد غير القابل الواحد مختلفا فلم
اشكال المركبات لانها مختلفة الاجزاء فقد اختلف فيها بالنسبة الى كيفية
الاكل ام فرد ذلك البسيط الذي يقتضيه طبيعته التركيب البتة فان
ان كانت الاماكن المختلفة للبسائط الداخلة في تركيبها
فيلزم ان تكون الاشكال المتباينة داخلة في طبيعة واحدة وقد

٤٢٧

الفلك الاول فيها ويكون ذلك بسبب اعوجاج العدة المقتضية لوجود الفلك ويلزم من ذلك ان يبقى من الفلك الاول متمم او نقوم مقامه بالصورة المادة فقط على ما يشبه رأي الاشعرية وعدم ان القوة المصورة مع تقدير بساطتها وتركيبها عما تقدير بسيطا وتركيبها وعما تقدير تركيبها وتعلق اجزائها بالاجزاء المحل لا يقتضي كون محلها مجموع مركبا لان حكم الشيء حال الانفراد لا يكون حكمه حال التركيب مع الغير وكم اوجب ان الاثر القوة الواحدة قد المحل المنقسم بها تفصل فصل ما قلنا ولم يلزم من ذلك انها تفصل او اجزاء المحل المنقسم فضلا عن المحل الذي يدل المنفصل بها ليس بمستمر الاجزاء فراوا ان المركب الذي هو المحل وكذلك لم يلزم القوة المركبة تفصل فصل بسيطها ان المجموع فاعل واحد كثير الاثر كالجسم البسيط الذي هو كالات لها ليس بعدة فاعلين بتشابهي الافعال فيه الجسم لو فرض ان حركة يتحرك به كالمس بالمانع وان يمكنه من المنع الا فيما يضعف ذلك فيه وفي بعض النسخ وان يمكنه من المنع الا فيما يضعف ذلك يريد اثبات الميل وبيان احواله والميل هو الذي يسميه المتكلمون اعتمادا وحركة الجسم انما يحركه بتوسطه وسبب اجتماعهما ان ذلك ان حركة لا تخلو من حد من السرعة والبطء لان كل حركة انما تقطع فرسخا بحركة المتحرك فيه مسافة كان او غيرها وفرسخان او قد يمكن ان يقوم قطع تلك المسافة بمقدار اقل من ذلك الزمان فكل حركة

٤٢٨

اسرع من حركة اخرى فهي سريعة فكل حركة بطيئة منها فان حركة كل فرد من السرعة والبطء والمراد من السرعة والبطء هو شيء واحد بالذات وهو كيفية قد تقبل الشدة والضعف انما يختلفان بالاضافة فما هو سريع بالقياس الى شيء هو بعينه بطيء بالقياس الى اخر وان كانت الحركة مما تقتضي ان تفاوت في هذه الكيفية وتلك الكيفية التي هي مبدأ الحركة شيئا فشيئا الا قبل الشدة والضعف فتبين جميع الحركات التي تختلف بشدة وضعف اليها واحدة كان صدور حركة معينة منها دون اخرى ممتنعا لعدم الاولوية فاقتضت الامر الشديد والضعيف بحسب اختلاف الجسم في الطبيعة ذا كان اسرع الكرة والصغر او البطء الى غير ذلك التفاوت او الوضع الذي يدرج في جزاءه اقتضاها او غير ذلك يكون بحيث يخرج عنه الى فيه حركة من تلك الاقوام او عدم قوة الامر والميل عم اقتضت بحسبه الحركة وبدا الامر حتى لا يكون بحيث يكون بالمانع او بوضع عدم بها الحركة كما يكون بالمانع ان من الرمح المقوس فيه او حبس بحيث يحكم الماء وكما يكون من الحجر في الهواء كما شيخ الشيخ الاوجه ان يقول بحسب ما قرر حال الحركة ميل لم يوجد بحيث يوجد فكونه محسوسا بل اشارة الى كونه بحيث يكون بالمانع ويحس بالمانع فيشارك كونه قابلا للشدة والضعف بالقوة ان يتمكن من المنع الا فيما يضعف ذلك فيه اي يضعف بالقياس

التقريب الحركة وكان من الممتنع ان يتحرك الجسم حركتين مختلفتين معا
بالذات لان الحركة الواحدة تقتضي توجها مقصودا ويلزم عدم التوجه
الى غير ذلك المقصود والحركتان المختلفتان معا يلزمهما التوجه معا
الى كل واحد من المقصدين معا وهو ممتنع ان يقتضي الشيء شيئا وضده معا
فمن الممتنع ان يوجد ميلان مختلفان بجسم واحد بالفعل
كما يجوز ان يجتمع بجسم حركتان احداهما بالذات والاخرى القسر
كحركة الشخص في سفينة منقلة بالذات وبحركة السفينة بالعرض كذلك
يجوز ان يوجد ميلان كحجر يحمله انسان الى شاهق فانه يحس ثقله وهو ميله
بالذات ويجد الهواء منه دافعا وهو ميله العرضي الذي هو الذي ان زال
فاذا طرح الجسم في ميل طبيعي فعل ميله القسري بقاء ومع بقاء
اعني القاسر والطبيعة فان غلب القاسر وصارت الطبيعة مقهورة
حدث ميل قسري وبطل الطبيعي ثم يأخذ الموانع الخارجية في التضعيف
معا فاذا زالت قليلا قليلا وتقوم الطبيعة بحسب ذلك ويأخذ الميل
القسري في الانتقاص وقوة الطبيعة في الازدياد الى ان تقاوم
الطبيعة اما من الميل القسري فيقف الجسم حينئذ والميل ثم يحدث الطبيعة
ميلا مثله واما ثم الضعف الى قدر ما وشدة الميل بزوال الضعف
فيكون لا محالة من قوة الطبيعة والميل القسري قدر ما من الامتراج
بين الكيفيات المتضادة واذا تقرر ذلك فنقول قول الشيخ
وقد يكون من طباعه شدة الميل الطبيعي وضعفه قوله

الى قوة المانع واما بالرد الى الاخرى فيكون قوله وان يتحرك
المنع اشارة الى وجود ما لا يحس به عند عدم الحركة وذلك
ميل مع مغايرته للحركة وقوله الذي يضعف اشارة الى انه
قابل للشدة والضعف وقد يكون من طباعه وقد يحدث
من تاثير محرك فيطلب المتحرك عرضا ان يزول فيعود ساكنا
مثل الطالب الحركات العرضية التي تحيل الماء البارد والمسخنة
عن طباعهما الى ان تزول فما كان الميل هو الذي يقرب المحرك ليحركه
فما كان منقسما بانقسامه فقد يحدث من طباع المحرك وقد
لا يحدثه بالطبيعة كميل الحجر عند هبوطه وقد يحدثه النفس كميل الثقيل
عند تبرزه من الارض وميل الحيوان عند قاسر الاذى وكل
واحد مما يحدث من تاثير قاسر خارج من الجسم فيكمل لهم عند
انفصاله عن المحرك وانما تختلف اجسامه فقوة وضعفا عن
ذلك بحسب ما هو الذي يحركها فان حصل من الذي هو الذي
يكون بحسب قوة الميل الطبيعي وضعفها وهو ان يكون ذلك المحرك
بحسب الطبع كالحجر العظيم اكثر اثرا عما من قبول القسري وان
اقل اثرا منها واعدها ان حصل من غير ذلك المحرك بحسب ما يكون
كذلك والاضعف اكثر اثرا عند العدم كالقصبة بشدة الريح
فهذا هذه الموانع من دفع المانع كالقيد او الحابس الذي يجذب
الجسم المانع بسهولة كالريح او غيرها فاذا كان الميل الذي هو

القسر

وقد حدث فيه من تأثير غيره اشارة الى القسري وقوله بقبول المنبعث
عن طباعه لا يزول فيعود اليه اشارة الى امتناع اجتماع
الميلين وابطال القسري للطبيعي وعوده عند زوال القسري كما
يشاهد في الحجر المرمي حال تصعيده وهبوطه ومثل ذلك الماء وهو
قول ابن الحرارة العرضية التي يتحيل اليها الماء ليتصور كيفية
القوام المذكور فانه كما لا يجتمع في الماء حرارة وبرودة بل يكون
متكيفا بكيفية متوسطة بين غايتي الحرارة الغريبة والبرودة الآتية
تارة ميل يابسة وتسمى حرارة وتارة ميل مائي وتسمى برودة و
تارة متوسطة بينهما وتسمى يبسها وذلك بحسب تفاعل الحرارة
العارضة والطبيعة المبردة كذلك لا يجتمع في الجسم ميلان
بل يكون ابدا احدهما بين الميل القسري الشديد والطبيعي الشديد
فتارة يبقى الميل المنسوب الى القسر وتارة الميل المنسوب الى
الطبع وتارة بعدهما معا وذلك بحسب تفاعل الميل القسري
والطبيعي وكما كان فعل الطبيعة المائية عند وجود العائق الذي
يقتضيه وهو البرودة حفظ وعند وجوده ما يضاده كالحرارة الغريبة
وعند الخلو منها ايجاد البرودة كذلك فعل الطبيعة قريب دائم
مغاير في الكيفية عند وجود الميل المنبعث عنها حفظ وعند وجود
ميل غريب مضاد له وعند خلو الجسم عن الميل ايجاد الميل الطبيعي فهذا
ما ينبغي ان يتحقق ليندفع الاشكالات المتوردة في هذا الموضع كما

يكاد

تقرره ان عدم الطبيعة عند حدوث القسري ان عمتها لساوى العود وجميع الاشكال بينهما وان ضعف
ورود القسر المضاد لها فانا وعدم المانع المساوي للقسر والطبيعة لا يلزم منه ان يكون للطبيعة الوجود
وجوابه منع عدم المانع عارض القسر مع القسر بضعف الحادث وقد ما تقرر ان الكون الطبيعي
الصعود والكائن القسري الحدوث مع الصعود اضعف من الحدوث مع الطبيعة الضعف الا ترى
ان القوس ينال ٤

اذا صادفت حجر القسري ان كان الحجر
القوس ورد صوب الارض كما ذكرته

مسألة ٥

الميل الطبيعي يعدم عند كون الجسم في حيزه

٤٢٢

بقي قول اجتماع الميلين لكان الحجر ان المتساويان بين الملذان بهما
قسر وضعيف ما بين ذلك الصعود وكان يقف حيث اتفق
طرفاه بقدر متساويتين حتما وليس كذلك وانما يكون الميل الطبيعي
محركا حيث يتوهمانا الطبع لما كان يحرك بالطبع لما فوق وما
تحت فالميل الطبيعي اما يتوخى الفوق وهو الخفة واما يتوخى السفل
وهو الثقل وهما يتضادان وما يقتضيه الخفة لا يقتضيه الثقل البتة وكذلك
يكون محركا تارة وجهات حركاتها واذا كان الجسم الطبيعي في
حيزه الطبيعي لم يكن له وهو قسري لانا نعلم ان الميل الطبيعي
لما كان الميل الطبيعي الى جهة انما يوجد عند الخروج عن المكان الطبيعي
وهو حال مغايرة لكونه محركا وجب انتفاؤه عند العود اليه وهو حال
الكون بالطبع فان الواصل الى المكان الطبيعي يجب ان يطلب
ميله اليه ولم يكن له ميل عنه فاذن هو عديم الميل وهو معنى قولنا
الشيء ما ذلك ان الحجر اذا وضع اليد تحته وهو مما لا يحس فضه
يميل اليه واجاب عنه بانا لا نعني به ان مكانه الطبيعي جزء من مركز
العالم وكل قرب ذلك الجزء المكان الطبيعي للارض لسير هو مركز
العالم الذي هو نقطة وانما نعني به ان الارض قبل ان تخلق كان المكان الطبيعي
لكونها قرب مكانها الطبيعي هو كونها بحيث يطبق مركز ثقلها مركز
العالم وبحجر المتصل منها بالفصل دائم متصل فهو ليس في
مكانه الطبيعي لان مكانه ليس جزءا من ذلك المكان وانما هو

متصل بها بالفصل العدم ميلا وصار مكانه جزء من كانها او كل
كان الميل الطبيعي اقوى كان امنع تحريكه عن قبول الميل القسري وكان
اسرع حركة بالميل القسري افتر وابطأ لما ذكر الميلين اعني القسري وغيره
وبين اجتماعهما وبين حال الطبيعي منهما اما وان بين هاتين
تعارض تبين فاشار لها رحمه الله الى المذكور لبيان كيفية الحكم
عليه وبشار بقوله وكانت الحركة بالميل القسري افتر وابطأ الخ الحكم
الحادثة عنه تقاوم المبين كما ذكرناه اشارة الجسم الذي لا ميل فيه
بالقوة ولا بالفعل لا يقبل بسلاسة ان يتحرك به وبالجملة لا يتحرك
قسرا والا لتحرك قسرا زمان ما مسافة ما والمتحرك مثل ذلك
المسافة اخر فيه ميل ما وممانعة ما فتبين انه يتحرك فيها فزمان الطول والقصر
ميل اضعف من ذلك الميل يقتضي مثل ذلك الزمان عن ذلك الحركة
مسافة تنتهي الى المسافة الاولى نسبة زمان ذي الميل الاول الى
فيكون فرضا زمان عديم الميل يحرك بالقسر مثل مسافة فتكون الحركة
المقسورة الذي حامل فيه ومنعرض ذي ممانع فيه متساويتي الاحوال في
السرعة والبطوء بمزيج يريد بان الجسم القابل للحركة القسرية
لا يخرج عن عهدة ميل ما بالطبع وقبل الخوض فيه نقول قد ذكرنا ان الحركة
لا بد لها من تحرك شيء مسافة ما زمان ما وعدة معينين من السرعة والبطوء
فنقول انها اذا اتفق كل واحد من هذه الثلثة واختلف الباقيان
فقد يعرض بين المختلفين تناسب وبيانه بالتفصيل ان الحركة

بالحد الواحد من السرعة والبطوء يقطع مسافة طويلة في زمان طويل
وقصيرة في قصير فتكون نسبة المسافة الى المسافة كنسبة الزمان الى الزمان
فما تساوى والمتحرك في المسافة الواحدة يقطعها بحد اسرع في زمان
قصير وبحد ابطأ في زمان الطول فتكون نسبة السرعة الى البطوء نسبة
الزمان القصير الى الزمان الطويل والمتحرك في الزمان الواحد يقطع
بحد اسرع مسافة طول وبحد ابطأ مسافة قصر فتكون نسبة السرعة
الى البطوء كنسبة المسافة الطويلة الى القصيرة وتبين من ذلك ان السلك
في المسافة والقصر في الزمان بازاء السرعة وخلافها بازاء البطوء
واعلم انه لا يمكن ان يتحرك شيء تتعاقب عليه شيئا من الزمان
والمسافة وبسبب السرعة والبطوء يتساوى شيئا اخران ما يتحرك ان
يمتنع ان توجد الحركة منهما فهي معدومة غير موجودة وهذا لا وجود
له اذ ليس في شيء اصم والحركة تنقسم الى نفسانية وغير نفسانية وغير
النفسانية يحدد ذاتها من السرعة والبطوء بتعاكس الحكم المذكور
ويبقى منها الميل بحسبها ومن الميل تحصل الحركة السريعة والبطيئة
واما غير النفسانية الترسية طبيعة او قسرا فيحتاج لما يحدها
ذلك اذ الشعور بالميل يرتبها فهي بحسب ذاتها لا تحصل في
غير زمان لو امكن وقوعها لم يمكن ذلك فاحتاجت لما يحدد الميل
وحال تحدد بها ولا تتصور ذلك سلما عند تعاوق بين المحرك وغيره
فيما يصدر عنها فوق ذلك لان الطبيعة لا تتصور فيها من حيث

تفاوت والقاسر اذا فرض انه لم يمكن ان يكون لما يقطع البطء
تفاوت والميل مع ان المختلف فيه تفاوت الذي يسببه تفاوت الميل فانا
انتفى ما ذكره من السرعة والبطء يكون الشيء الخارج عن المتحرك الآخر
خارج وهو الذي سموه المعاوق فانا الذي من خارج فانه فهو كما قال
قوا ما يتحرك فيه كالهواء والماء بالرقة والغلظ فانا الذي ليس كذلك
فهو لا يمكن ان يعاوق الحركة الشديدة لان ذات التي لا يمكن ان يقتضي
شيئا يقتضي البعوقة من اقتضاء ذلك كالهواء والذي يعاوق القسر
الطبيعة او فضل القسر ان هما سيان الميل الطبيعي فاذن يلزم من
ان يقع بين المعاوقين اعني الخارجي والداخلي ارتفاع السرعة والبطء
من الحركة ويلزم منه ارتفاع الحركة وقد اجل ذلك استدلالا على ما حكم
به من ان الحركة يقينا تارة مع ارتفاع عدم معاوقة خارج فيصح ان يقع
وجود الحركة وتارة مع وجود معاوق داخلي فاثبتوا بمثل
طبيعي قسر الجسم التي يجوز ان تتحرك قسرا وهو مستنبط وهو لا
لم المسلمين ان المختلف المعاوقة لما كان يقتضي اختلاف السرعة
والبطء كانت المعاوقة القليلة بازاء السرعة والكثيرة بازاء البطء
وكما نسبة المعاوقة الى المعاوقة في القلة والكثرة كنسبة المسافة
المقطوعة فيهما مع التي هو اعني القلة فرابعة لها بازاء الكثرة فرابعة
وكنسبة الزمان الى الزمان مع المساوي اعني القلة بازاء القلة والكثرة
بازاء الكثرة واذا ثبت ذلك فنفرض متحركا عديم المعاوقة

يقطع مسافة ما في زمان والخارج معاوقة ما يقطعها ويكون لا محالة
في زمان اكثر وان اسرع معاوقة اقل من كل معاوقة يمكن ان يفرض
الحصول عنها فرضا لا يساوي زمان عديم المعاوقة ويلزم من
ذلك الخلف فيتساوى وجود المعاوقة وعدمها الا ان يقال حركة
المعاوقة لا زمان بل في آن لا يقسم وهو الصحيح عند المصنف
مقاصدهم هذا باب آخر خرج ذلك طائفة من المتأخرين
كالشيخ ابي البركات البغدادي وغيره وجاء ذكره الفاضل الرومي
ان الحركة يجتمع بها ما وجب المعاوقة زمانا فصاعدا
المعاوقة ويخص ما بعدها فقط فاذن زمان نفس الحركة مختلف
وجميع احوال ما يختلف زمان المعاوقة بحسبه قلة وكثرة فتختلف
زمان الحركة بعد الفضاء فلا يجب بذلك ابدا ولا يلزم عن ذلك
التخلف والخلاء المذكوران وانما قال الحركة يقتضيها لان يكون
زمانا لكنها لو وجدت لم مع حدوث السرعة والبطء في زمان
بحيث اذا فرض وقوع اخرى فرضت فذلك الزمان او بعضه
كانت لا محالة ابطأ او اسرع من المفروضة فكانت مع حدوث
والبطء حين فرضناها لم مع حدوثها بعضه والرجع على
فالدعوى المذكورة والكتاب ان الجسم الذي لما عديم
لا يمكن ان يتحرك بالقسر والبرهان انه ان امكن ان يتحرك مع عدم
الميل الذي هو المعاوقة الداخلية مسافة ما في زمان ولتحرك مثل ذلك

اعرض الامام الاصفهاني المقدمة المقدمة عروض كون الحركة التي كمية وهو عارض لها اذ لا يمكن ان يكون المعاوق
لها حالة وان سلمنا اللزوم فلم لا يجوز ان يكون ضعف عدد اجزاء الزمان كالمقدار الاضعف ذي المقدار
بعض الحركات الطبيعية والفلكية والجواب ان الزمان لما كان عرضا لم يقبل الانقسام على الوجه الذي
يقبله الجسم والكمية المتصلة

تلك المسافة بجسم اخر فيه مبدء ميل ومعاوقة فانا نجد حركتها في زمان
اطول ولا كذلك جسم ثالث فيه مبدء ميل ومعاوقة اقل بمراتب فيقتضي
ان يقطع تلك المسافة في الزمان المفروض حركة مساوية للحركة الاولى
بمجاوزة ذي الميل الاول وعديم الميل لان مع اضعاف الزمان
تكون نسبة المعاوقة القصيرة الى المعاوقة الطويلة كنسبة الميل القوي الى الضعيف
فيكون ذو مثل ذلك الميل عديم الميل يتحرك مثل مسافته لان مع مضاعفة
المتحرك تكون نسبة الزمان الى الزمان كنسبة المسافة الى المسافة فيلزم
الخلف واما الخلف بسبب الزمان فقد ذكره من تجد وا من عرض الفاضل
بعد ذلك بان نسبة اثر المؤثر الضعيف الى اثر القوي ربما لا يكون
كنسبتهما قال فان قيل قوة الجسم تنقسم بانقسام ما فيه قلنا لعل القوة
المؤثرة انما تحصل عند اجتماع كل جزء الى توزع عليها بل تنقسم عند
التجزية وايضا فان دليلك على احتياج الحركة القسرية الى المعاوق
فقد دل ايضا على احتياج الطبيعية اليه والعماد ما ذكره بعينه ثم قال
ويلزم منه ان يكون في اجسام الطبيعية مبدأ آن الميل يتحقق بالفعل
يعوق كل واحد منها الاخر ثم قال فان قلتم معاوقة القوام كافية
هناك قلنا فلتكن ايضا كافية في القسرية ثم قال ايضا يلزم من ذلك
ان يكون في الفلك الاقصى معاوق لانه مستمر في الجميع والازم منتف
والجواب عن الاول ان من القوى الجسمانية ما يحل في موادها بالقسمة
بانقسامها فيتساوى الجزء والكل فيها وهو كالصور والطبائع

الاول لو كان عدم المعاوق داخلا في مفهوم الميل او المعلول
معا كان العدم جزء من العلة الا ان الاول طاهر كره الشيخ الاكبر
والثاني طاهر كره الاكثرون ٥

وانتهاء الكل الى جزء منها وان انقسم انقسم بانقسام كما لقوة الكوة
فان الجزء من الكوة لا يكون حيوانا ولا ناطقا ولا من غير من الصفات والاول
قد احتمل بالممنوع فان الشيء قد يكون غير وارد دليل وجوب رفع
حاجز حتى وقد يشترط في الفرض المذكور عدم الموانع الخارجية ومن
الثاني الحكم باحتياج الحركة الطبيعية ايضا الى معاوق ولم يلزم من
الحجة المذكورة ان يكون المعاوق داخلا في الجسم البتة بل يصح في
الطبيعية كالحركة نحو المركز من خارج فان معاوقة القوام كافية
بما ذكرناه في القسرية فلان الحجة بعينها قائمة مع فرض المعاوقة
في القوام واما الفلكية فقد يلزم ذلك فيها من الفرق
يجب ان يتذكر وهنا امر لم يتقدم حتى يجوز ان يقع فيه
حركة ذات ميل له فان يكون نسبة زمان لا يتقسم حتى يجوز ان يقع فيه
حركة ذات ميل لو كان
لا ينقسم لما كان لزمان الانقسام نسبة كان نسبة المنقطع الى المتصل
وحينئذ ان كانت حركة عديم الميل واقعة فيه وحركة ذي الميل في الزمان
المنقسم لما تفاوتت هذه الحجة لانها مبنية على ان سبب
ولعلك تقول ان الجسم ليس يلزم ان يكون له موضع او وضع لان
كل من ذاته يجوز ان يكون جسم من اجسام الفلك ابدا فرضا
بعد وثبة من مجدة او الفلك لم من اسباب خاصة لا يتعرى من تعاور
اياه وضع او شكل صار اليه كما يعرض لكل جزء ان يصير كذا
مختصا بالبقاء ما دون كان الاخرى بسبب يخرجه ان كان

قوله وانما الاولى ان يقال لان العدم
ليس جزء العلة ٥

الفرق ان حركة الفلك اذا لم يكن مجرد
كيفية حال حركة سائر الاجرام الظاهر انها
والحركة الغير الطبيعية ليست كذلك
فتدبر ٥

ان لا يعاوق ٥

بجهة معينة ذاتها ثم ان بنفسه مع افتقاره فيها احدها من كان طبيعيا
يختص بها لاستحقاق فذلك فيما كمن فيه المكان مطلقا وان لم يكن طبيعيا
لا بنفسه وان لم يكن مستحقا فقط وكذلك الكلام في الشكل لكنه
يجب ان نعلم اولا ان كل شئ فقد يكون فرضية بل هو الموجود المجرد
الغير المتقوم بمادة او وجوده فرض كل جسم كذلك وانتقال يلزم
وضع وشكل واما الحدوث فانه لما كان كل جسم عند الحدوث ذلك
دون كان المال لاستحقاق بوجه ما من طبيعة او لوازم تخصص او اتفاق
فان كان لاستحقاق فذلك فذلك ان كان لداع غريب غير مستحق
فهو احد الموجود الغير المتقومة وقد تقضت ما عرفت به وان كان لاتفاق
فالاتفاق لداع غريب ومتعلم ان الاتفاق ليستند لا بسبب غريبة
قد مر بيان ان الجسم يقتضي بالطبع موضعا وشكلا معينا وهذا الوهم
تكلف فرد ذلك انا نقول اولا ان ذكرت ان الجسم يجب له
الموضع والشكل اراد ان يذكر الامور الطبيعية سواء ذكر الميل المقتضي
ثم لما فرغ من ذلك علل ذكر كل شكل بما حكم به اول وتقرير ذلك
ما في الكتاب ان اي ليس يجب ان يكون ذات كل جسم بالحقيقة
لان يكون له موضع او وضع وشكل والموضع هنا ليس بمعنى
المعقولة بل بالمعنى المذكور وانما قال موضع او وضع ليكون حكما كليا
ولم يورد مع الشكل لفظة او لانه يعم اجسام كلها قال وذلك لان
من الجائز ان يخصص محدث الاجسام كل جسم فرائية الاحدوثه بمكان

او وضع وشكل بحسب سبيل الاتفاق اول على سبيل جائز اتفاقية
لا يتعرى الجسم عنها كارادة المحدث او مصلحة ذلك الجسم او
ونظام الاجسام كلها ثم صار ذلك المكان او الشكل بعد الحصول
اولى بالجسم للوجوب الذاتي او بوجه بعيد وجوده كما مر فالمفروض
ثم يقبل بعد الحدوث انتقل منها الى سبب ناقل عما كان عليه الى
موضع او شكل يخصص الناقل به وذلك كما مر في كل مدة من الزمن
ان يصير مكانها الجزء مختصا بشيء عما وهو في مكان مدة اخرى
ليس بغير ذاتها وهو يوجب انفصالا عن كل وضع وحصول في موضع
عما هو عليه وان كان ذلك بصورة ذاتها لان الذات لو لم تكن قابلة للمفصل
في ذاتها لما امكن ذلك السبب ان يفصلها عن كل وضع ثم الحدث ذلك المدة
مع اختلاف احوالها لا يفكك عن مكان طبيعي جزء يختص بمكان
باتفاق بمقتضى طبيعته فلم لا يجوز ان يكون المكان مما كون فيه
اي يكون المكان المطلق وان لم يكن لكل جسم طبيعي فهو غير منفك عنه
لا بسبب الاستحقاق المذكور مطلقا بل بسبب الامور المذكورة وكذلك
الشكل فهذا تقرير الوهم وتتبع على الجواب ان كل شئ فقد يكون
منفردا عن كل ما يحيط من خارج بحسب ذاته وجوده فاما فرض كل
جسم كذلك وانتقريره بحيث يجاب لوضع معين وشكل معين
يلزم كما ان يحكم بانه لفائدة يقتضيها وانما قال لكل جسم لم يقل
مطلقا لتكون الحكم كليا مناقضا للمشكك وانما قال لكل جسم لم يذكر

الوضع وانقضى الوضع لان الموضع يختلف باختلاف الاجسام
ليس مما يزيد بجسمية ثم قال وما المحدث وقد خصصه بالذكر امكان
ان يقع اشتراك بالكيفية لان يخص بجسم بمكان دون مكان والا
ليترجح يرجح المالي بالجسم كما استحقاق بوجه البعض الاكمنة دون بعض
دون غيرها من طبيعة والمالي المحدث كذا مخصص والمالي غير
وكل واحد من المطر والثلج والثالث من النوع الغريب البرد طبيعي
قطع النظر عنه وشارع ذلك لان الاتفاق ليس على ما نظن
انه لا يستند الى سبب بل هو الذي لا يستند الى سبب غير سببه وجود
ولو تعظم فيفضي الى اتفاق ويستعلم ان كل ممكن فله سبب
اشارة الجسم اذا وجد في حال غير واجب من طبيعة مخصوصة على ما كان
الامور الامكانية والعلل الجائزة بقبول التبديل بما من طبيعة مثال كان
واذا كانت هذه الحال قد الموضع والوضع الممكن ان ينتقل عنه بحسب
اقتضاء الطبع فكان فيه ميل احوال الجسم الخ اما ان يجب بحسب طبيعة
او لا يجب بل يمكنه والواجب بحسب طبعه لا يمكن ان تتبدل وتزول
وغير الواجب ان يحصل للجسم بحسب علل غير علة تقتضيه وتلك
الحال حالة قابلة للتبديل والزوال بالنظر الى طبع الجسم والبقاء
لها بالنظر الى علتها ما دامت باقية عن التبديل والزوال فاذا كانت
الحال في الموضع والوضع هذه امكن انتقال الجسم عنها باعتبار طبعه
فاعلم ان يريد بكونه غير ذلك الوضع والوضع فكان في ذلك

الجسم ميل بالطبع للجهة المذكورة واعلم ان حصول كل الاجسام
في موضعها الطبيعية واجب بالعلل تقتضيها كما تقتضي
غير ممكنة واما جزئيات العناصر فحصولها في امكنتها الجزئية غير واجب
والا لكان انتقالها عنها ممكن بل وقعا والوضع بمعنى الهيئة
للفلك غير واجب فرضا له عنه ممكن وبدا له ميل مفيد فرضه
ينبغي عليه ما يتلوه اشارة الجسم المحدد للجهات ليس بحيث اجزاؤه
فرضي اجزاء ما هو عليه من الوضع والجهات بعض فلا يكون
غني من ذلك واجب الشيء منها فهي العلة والمعلقة عنها غير ذاته
باجزائها او واجب ذلك كما يكون فيها من تبدل الوضع او
للوضع وذلك كما يستدارة فيه ميل مستدير يريد اثباته يريد
ميل مستدير للجهات فقال السيد بعض اجزاء الفلك تقدر حال
قد عرض فيما مضى بما يدل على امتناع ان يكون من المحدد للجهات
بالفعل وقال اجزاء ما هو عليه من الوضع وليس ذلك ليعلم ان
الوضع الذي هو ممكن لما عليه الجسم المقدر حتى يكون اجزاؤه الى
ما هو داخل فيه وهو محاذاتها له وبحيث ان هذا الوضع انما يتغير
عنه بتغير غريب فاذن ليس كما يجب بحسب طبعه حتى يلزم
والثقة منها جيدة فاميل فرضها واجب وهو مستدير لذاته
واعلم ان وجود ميل مستدير من جرم بسيط يميل الى جهة واحدة
ما يعوق عن ذلك كالطبع عنه ولا يمكن ان يعوق عن الحركة

من خارج الذي يميل مستقيما او مركبا يمتنع وجوده عند الجمهور ووجوده
الميل وعدم العائق يدلان على وجود ذلك الميل بالفعل المستلزم لوجود
الحركة الان الشيخ لم يتعرض لذلك في هذا الموضع كما سيشير اليه الشارح
اليق به الفصل التاسع او رده بها حجة من يقول بان بعد واحد
بسيط لان المركب يصح عليه الانحلال وينعكس بنقيضه المقصود لان ذا
لا يصح عليه الانحلال فليس بمركب وبعد ذا بجهات لا يصح عليه الانحلال
ثم اضاف لهذه الصغرى قوله وكل بسيط يصح عليه الحركة المستديرة
لشبهها اجزاء فالبسيط ثم قال وكل ما يصح عليه الحركة المستديرة فيصح
عليه ثم اعترض على ذلك بان الامكان اما ان يكون بحسب ذات الشيء
واما ان يكون بحسب حصول الاستعداد التام وعلى الاول لا يوجب وجود
الميل المستدير لان امكان الاحتراق القطن لا يقتضي حصول
الاحتراق فيه الان وغير معلوم لان العلم بيقوقفه على العلم بان
عليه ميل مستدير واعترض ايضا بان العالم بسيط فان يكون
محركا كذلك مستديرا واعترض ايضا بان اجزاء الفلك المتحرك قد
عليها كما يدل اجزاء التي لا تتدور عليها حمالا يتاتى هو قولهم من ان
اجزاءه حتى الحركة تحليه لزم صحة حركة كل بسيط مستقيمة غير متناهية وان
يكون لها حاصول اما بتحريكها دورا واعترضت اخرى بعضها لا
المذكور وبعضها يخيل ما يتحقق من كل الاصول المذكورة واقول قولهم
من كل ان الامكان بحسب ذات الشيء يكفي في هذا المطلب لان مع وجود

الامكان وقطع النظر عن الموانع الغريبة يمكن فرض التحريك الطبيعي
المقتضي لوجود الميل بالطبع وعدم القائل بان العناصر ليس فيها بعد
ميل مستدير لما مر غير غريب وهو وجود الميل المستقيم فيها
لما كانت الحركة المستقيمة من محدد الجهات ممتنعة لم يكن هناك
مانع ذاتي من حركة المستديرة وانما الحصر للموانع فرق بين ان الحركة
البسيطة منحصرة في مثل حركة من المركز وحركة اليه وحركة حوله فالميل
البسيطة ثلثة اقسام ان مستقيمان وواحد مستدير وعن ان اشكال
اختصاص احدى وضاع الفلكية بان البسيطة يرجع الفلك من سائر
يجب ان يكون بحسب مخصص مما يدل الحركة اذ المتحرك البسيط فهذا حكم
يوجبه العقل وان لم يعرف وجه التخصيص بالتفصيل فلما وجد
متحركا على وضع ما حكم بوجود ذلك المخصص الاجمال وحكم ان ذلك
المخصص يجب ان يكون بحيث يرجع عن استدارته على سائر الاوضاع
لامتناع وجود حركتين مختلفتين بجسم واحد بسيط وانت تعلم ان
هذا القيد لا يمكن ليس يكون بحسب حال الاجزاء بعضها عند بعض
بحسب نسبة اما الى شيء من خارج واما الى شيء من داخل وان كان ذلك
الجسم اول ليس مما يحيط جهة وجنسه بجسم من خارج محيط بحيث
يكون بحسب جسم من داخل معناه ما ذكرناه مرارا وهو ان الوضع
المتبدل اي معنى هو وانت تعلم ان تبدل النسبة عند المحرك
قد يكون لامر كون والمتحرك فيجب ان يكون عند كون تبدل

محدد الجهات يكون عنده متحركا كفلك هذا الفلك المتحرك تحت تقدير
كون محدد الجهات ساكنا على الاطلاق وقد كنا سلمنا تقدير كونه متحركا
ولكنا لم نسلم على الاطلاق قبل بشرط ان يتحالفا فانا لم نقطع بشيء من
الامرين او الامور الثلاثة اذا تواقفا فرأيجمع قل ويكون عندنا ساكنا على الارض
على تقدير كون محدد الجهات متحركا على الاطلاق ولا يكون ساكنا على تقدير كونه
ساكنا البتة ولما ثبت امكان تحرك محدد الجهات فاذن يتبدل
نسبة الجسم عند متحرك على الاطلاق بل بحسب شرط ما وكيف عند
ساكن على الاطلاق فيجوز ان يكون الجسم القابل للكون والفساد يكون عند
قبل ان يفسد لا جسم اخر يكون عنده مكان وبعده مكان لا محالة
كل جسم مكانا بحسبه ويكون احد المكانين خارجا عن الاخر فان كان
حصول الصورة الثانية له في مكان غريب له بحسبه فحينئذ
مستقيما الى المكان الذي يحسبها وان كان ذلك المكان الذي يحسبها
فقد كان زاحم قبل لبس هذه الصورة هذا المكان بكانه فهو
فجوهر متمكن هذا المكان بالطبع قابل للنقل عن مكانه فهو حينئذ قبل
مستقيم فحل كاين وفاسد ففيه ميل مستقيم يريد بيان ان كل ما
يجوز عليه الكون والفساد ففيه مبدأ ميل مستقيم والكون والفساد
حادثان صورة وزوال اخرى عند تبدل الصور المختلفة بالنوع
على الهيولى الواحدة وسيجيء بيان اثباتهما في جزئيات العناصر وتقرير
المطلوب ان الجسم القابل للكون والفساد يكون قبل الفساد نوعا

اخر وبعد الكون نوعا اخر وكل نوع بسيط يقتضي مكانا خاصا
بحسب طبيعة النوع فاذا قبل ان يقتضي بسيطان مختلفان بالنوع
مكانا واحدا وبعينه بالبسيط المطلوب وهو الجسم المقتضي
للميول المختلفة فاما ان يكون البسيط يكون اما نحو المكان الطبيعي
او نحو الوضع المشترك بين الطبيعي والقسري واما الوجه الاول فان
فرضنا مستندا الى الطبع المختلف اقتضى من حيث هو مرتبة
واحدا وشيئا مرجحا فيه بذلك قولا لاختلاف كل جسم مكانا
يحسبه فيكون احد المكانين فيه خارجا عن الاخر وهو الى تقدير
فحصول الصورة الثانية فيه ان كون بحسب الصورة الثانية
غريبا فمكان غريب لا يكون بل يكون في مكانه الطبيعي على
التقدير الاول يلزم ان تقتضي طبيعة الكل الميل المستقيم الى مكانه
الطبيعي وعلى التقدير الثاني يلزم انه قد كان في هذا المكان قبل لبس
الصورة بحسب صورته الاولى الفاسدة غريبا حاصلا بحسب هذا
المكان وانه قد زحمه وغلبه واخرجه من مكانه بالقسر حتى حصل
هو في مكانه فاذن الجسم المتمكن في هذا المكان بالطبع قابل
للنقل عن مكانه فيلزم من ذلك ان يكون فيه ميل مستقيم والا
فكيف يكون عنه اذا قابل فجوهر متمكن هذا المكان قابل للنقل ولم
يقل فهذا المتمكن لان هذا المتمكن من حيث الشخص لم يقبل
انتقل قبل كونه ما هو من حيث جوهره ونوعه فقد بان ان كل كاين

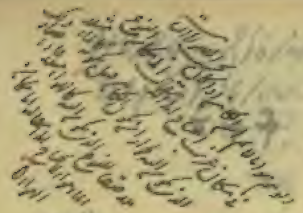

ان غير المستقيم الخط ان يكون فيه مستقيم والا فهو اذن مستقيم
فيلحقه ما لحقه من الفساد بعض فروعه وقد بان بهذا ان الاستدلال
الطريق استدلالي ان وقد تقرع بهذا مسئلة مسائل الاولى ان
ايجاد محدد الجهات كيف وجوده انه يكون على سبيل الابداع اي لا عن
مادة كسبيل الكون عن شيء وان يتقدم المتقدم ان يكون عدمه
وذلك لان امتناع الكون والفساد عليه ثم قائل بان الذي كان لم يكن
وقد فعل عدم والية والغاية فيان الكون والفساد
باشر كالاسم لما الحدوث والفساد ايضا يرجعان الوجود بعد العدم
والعدم بعد الوجود من غير ان يكون هناك حصول قبل الوجود وبعد
فبين الشيخ انه لا يمنع قولنا الموضوع اطلاق الكون والفساد بهذا
المعنى على محدد الجهات بل يمنع خمسة اقل منها بالمعنى الاول اي ان الزمان
لا يجوز ان يقع في الدائم جزء وذلك لانه نهاية جزء ان حركة
على الاستقامة واشار بذلك بقوله ولهذا لا يخرق ويشير بقوله
بهذا الى قولنا ميل مستقيم فيقال الى قوله لا يكون ولا يفسد ان
امتناع الخرق لا يتعلق بامتناع الكون والفساد من حيث ان صحة
الزمان انما لا يجوز على الحركة الكلية لانها لو وجدا لا بعد حركة
على الاستقامة واشار بذلك بقوله ولا يمنى فان لنا ما هو كذلك
الطبيعي للجسم بسبب خول اجزاء شهية بالقوة فيه والذي
فسده وكذلك التخلخل والتكاثف فانهما يقتضيان خروج الجسم

عن مكانه او تخلخله عن بعض امكنته اذا لم يجز عليه الحركة الكيفية
واشار بقوله ولا يستحيل بعد قوله لا يستقيم ان يقع فيه
الدوري لفساده وكون الجواهر متناهية ان يسير الاستدلال بحركة
عليه بل لان امتناع سائر الاستحالات لما يتبين بامتناع الحركة
على ما ظهر النظر فيه فقصر عن ذلك واعترض عليه بكتاب فيما بيان ان
لا ندخل في كلامنا العرض والمعروض من ايراد مسئلة المسائل التي
ان محدد الجهات لا يجوز عليه من جملة الحركات الا الحركة الوضعية
فتبين من ذلك ان الحركة التي ينفيها المستقيمة اقدم من الحركة
في الجوهر الفرد والكون والفساد بحسب الصور النوعية والحركة
الدائمة يجب بحسب كيفية عند القائلين بها ان تقدم من الحركة
والحركة الكيفية ان امتناع وجود كيفية مستلزم لامتناع وجود
كل واحدة من تلك وقد تبين من قبل ان الوضعية المستديرة تقدم
من المستقيمة فاذن صح ان اقدم الحركات هي الوضعية المستديرة
واعلم ان جميع احكام المذكورة ثابتة لما توجد فيه الحركة المستديرة
من السماويات وان لم تتعرض الشيخ لذلك لانه الاجسام
عنده فقد يسخن ويبرد بمثل الحركة والبرودة والتسخين
التخدير ومثل طلوع وروح كثيرة ما تحكم على جسم بالطبيعة
الاجرام الفلكية اراد ان يتكلم ايضا على جنس فيه احوال الكيفيات
الاربع المرتفعة وتنفعل وتنفعل عنه فان جسم بسيط

٤٥١

وبراوايل المحسوسات وسم الفصل والتبدل انما احالا على ذلك
على الاستقراء واعتبار احوالها المدركة بالحس والتجربة فقولنا ان الجسم
الحار يفرق المتصرات وقولنا يجذب فيها اى عند ذلك بالاعتبار الذى تقرر
وقولنا قوة مبردة نحو الفصل والقصور قد مر انها مبادى التغيرات على
بحسب امهاتها قد تكون صورا وقد تكون كيفيات والمراد بها
الكيفيات وتسميتها نحو الفصل بها ان تجعل موضوعاتها معدة للفصل
فان الفاعل بها هو موضوعاتها فالقوة المبردة نحو الفصل كيفية
تصير بها موضوعاتها معدة للتأثير فى شئ اخر فهى مبدء للتغير والكيفية
المبردة نحو انفصال كيفية يصير بها موضوعها معدا للتأثير فى شئ
شئ اخر فهى مبدء للتغير والحرارة والبرودة كيفيتان جوهريتان
وقالت القدماء فى تعريفهما ان الحرارة كيفية من شأنها احداث
الكثافة والتخلخل وجمع المتجانسات وتفريق المختلفات اى من الجنس
دون الجنس والبرودة كيفية من شأنها ان تفعل مقابلات
هذه الافعال وذهب الشيخ والنقاد وغيرة من الكتابين المحدثين
لا يجوز تعريفها قالوا لان شرط التعريف ان يكون ان تشمل
على اضافات واعتبارات تلازمه فلا يدل شئ منها على ماهيتها
بالحقيقة فهى لا تفيد فى تعريفها ما يفيد الاحساس بها وذلك هو
الحق والداعى الذى قصد عرفه الشيخ والقانون بانه كيفية تفعل
لطيفة تحدث فى الاتصال تفرقا كثيرا الغير متقارب الوضع

٤٥٢

فصير المقدار فى كيس كل واحد بقدره بكيس وبجملة كالوجع الواحد
قال تحذير فقال لو اعتبرنا العضو كيف يصير عبد الروح الحادة
الحس والحركة الارادية وردها بمزاج غليظ فوجدها قد تستعين الكيفية
الغليظة بكيفية اخرى لطيفة كما ان الزاج لما كان لا يقبل تأثير القوى فى
فتحها ان هذه الكيفيات فعيلة وان الذى يفعل الفعل
الحرارة بالحقيقة فلنفرة والغلظ وان التحذير يفعل بالفعل
البرودة الحقيقية كجمود الروح فيها بان الحرارة والبرودة
انما حصلا فى الذكر لاجل الكيفيات المنبعثة لا الحرارة
كما يتوهمه بل انما يتوهمها عليها والمحسوس فقد قيل ان
الحرارة والرطوبة والبرودة والجفوضة والملوحة والحرافة والمرارة
العفوضة والقبض والتقبيض وانها تحدث من تأثيرها والتأثر
والمتوسط فيها فى الكيفية والعضو المتوسط فيه بكيفية
الحكم فيها على ما يشهد به كتاب الطب والمزاج فكيفية
لا يرجى حصره ولذلك لم تعرض فى الكتب الا جملا فصلت
منشعرى الذوق وكيفيتهم فيها والتعويل فى طبع المحسوسات
استقراء وجمع لها الكيفيات الاول واما قال الشيخ ومثل الطعم
والرائحة كثيرة ولم يقع فى مثل المشموم والمذوق كان الذوق
من الاجسام الكثيفة ما يثير فيه الذوق وفى المدرك الحرارة
مجرد الحرارة وهو مزاجية نحو الاتصال السريع او البطئ مثل

الطوس

الرطوبة واليبوسة والليونة والصلابة والهشاشة والقابلية للانسحاق والانفصال

الرطوبة واليبوسة والليونة والصلابة والهشاشة

الرطوبة واليبوسة والليونة والصلابة والهشاشة

الرطوبة واليبوسة والليونة والصلابة والهشاشة

٧٥٤٥٦

كيفية تقتضي كسهولة التشكل مع عسر التغير وهي التي يسميها متصل
محدثه من شدة اشتراع الرطب الكثير بالبرد بسبب القليل والسلسة
الهشاشة اسهل لما يقابلها وظاهر ان هذه كيفية يحس في الرطوبة
واليبوسة وانما يقتضيان كون الشيء مستعدا لهما انفعال اذ هو
فتشت وامعنت تأمل وجدتها قد تعرى عن جميع العوارض الغير
الحرارة والبرودة والملاسة الذي يشترك بالحاس الحار
ستجد ان ليس الامر هو الذي بهذا الحس بعينه فكل واحد من
الحيوانات ان خيل اليك انه يجد لذيذا ما يجد غيره ان لم يكن
ولا طعم او وجدته مشتركا بالحرارة والبرودة مثل اللذيذ والمتحد
وكذلك الحال في الرائحة الواحدة لا تختلف ان تختلف بالحيوانات
العالم التي تلين رطوبة او يبوسة او انها ان سهل تغيرها وتشكلها
وتركها للشكل من غير مقاومة تكون رطبة او يصعب
يابسة والتي لا يمكن فيها ذلك الا بعسر فكيفية من الاجسام والتي
بالقياس الى ذلك فقد تعرى عن جسم جسم او خلق لها ان تنفعل
والفصل بين الرطوبة واليبوسة ظاهر وغير ذلك الاجسام الغير
فتبقى الكيفيات البصرية والذوقية والشمية والمنوعة
ذلك ان الحاس الكائن في رطوبة هذه الجسمانية لا يكون
جسم ما كان لهواء ولا يكون ان يتوسط المتوسط بين نفسه وغيره
كل واحد من هذه الحواس لما تدرك المتوسط الذي توسط

٧٥٤٥٦

غاية عند ذكري وذلك ان اجسام لا تخ عن الملموسة لانها لا تخ
لا متوسطة والبسيطة تخ الحيوان عن ذلك الشاعر ولا تخ عن اللمس فلذلك
سميت الملموسات اوايل المحسوسات ثم التامل في كل مستقرا فيها
انها لا تخ عن جنسين من الملموسات احدهما جنس الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة وهو الفعلي والثاني جنس الرطوبة واليبوسة وهو
والحال نفعلي والباقية الا ان تخ بعض اجسام عنها فاما ان تخ
عنها لا عبار لها بهذين الجنسين وانه لذلك سميت هذه الكيفيات اوايل
الملموسات هي الترتيبية تفاعل الاجسام العنصرية وتنفعل بعضها
عن بعض فيتولد منها المركبات والفاذ الكتاب بظهرة والمزاج
من قوله اما الفعل فيكون فيها ذلك فاعلم هو الفلكيات
ان الفاعل في الحرارة بطبعه هو النار والبارد في البرودة بطبعه هو
والبارد في الرطوبة هو الهواء والبارد في اليبوسة هو الارض
ان يشير الى ان العناصر اربعة وبعضها ولما كان لها بعد كونها
اجساما طبيعية اعتبارات منها اخر استعصات المركبات ومنها
انها اركان تحصل منضدة عالم الكون والفساد وبال اعتبار الاول
تحصل عن اجوالها بحسب ما يجري فيها من الفعل والانفعال الذي
هما سبب التركيب ولا يستدل بذلك على عدتها وبال اعتبار الثاني يجب
عن احوالها بحسب الكيفيات المترتبة وما يجري مجراها ويستدل بذلك
عليها اليضا وهذا الفصل يشتمل على استدلال ابن سينا على ان العناصر اربعة

حاضر نوذلک کلام الشیخ الفاضل ابی نصر الفارابی فانه قال فی تحقیق
لم یعرف فیعول السایل بهذه العبارة بحسب الشدید الحرارة والبطیء
هو ان رو الشدید البرودة بطیء هو الماء والجار یسمی الهواء
والشدید الانعقاد کالرصاص فمقول فی تقریره ظهر عما مر ان کل واحد
من هذه الاجسام لایخلو عن کیفیتین احداهما فعلیة وهی الحرارة
وبیان الحصر فی انتساب الکیفیات الاربع الیها بحسب الادراک وهو
الممکنة مشهورة لکل احد فان اثبات احد تلک الکیفیات للعناصر
الاجسام ضعیفا کالحرارة للهواء والیبوسة للارض علی ما صرح به
فی الشفاء وکان المؤثر عنده فرفوریوس وضع بناء الکلام علی هذه
وکل احکام الترادف فی هذا التحقیق فراجع الیه اقتصرنا علی الاستدلال
بما لا شبهة فیه من هذه الکیفیات وهو احد الضعیفتین فرجحنا
الذی یمکن ما اشد تضادا من الجمیع اعنی النار والماء اظهر وان تفاوتین
فی ایقین اظهر میزا بینهما بکسر وکل واحدة من هذه الباردة
بالنار فیه یقود الباقی فالحرارة یحاکون الحرارة کیفیة تشد وتضعف
لا صورة تقوم بجوهر النار لا تختلف واشار بقوله البطیء
بمصدر تلک الحرارة اعنی الصورة المنوعة واورد القضیة شرطیة
تدل علی مساواة طرفیها یعلم ان هذا القول مجیز لان یحاسوا او
یعرف مایتها وکذلک فی الثانی الحر وانما عبر عن الرطوبة
بالمیعان والجمود لوقوع التنازع فی مفهوم الاولین دون ذلک

مع ان مراده منه ما قال الافضل الشیخ ابو علی فی طبیعیات الهواء والارض لان من ان حسن فی طبیعیات النار والماء
بالحرارة والبرودة ولم یقل فی باب ان الصورة الهوائیة
هی الرطوبة والیبوسة غایة الامر انه اکتفی بالاشتهار به ولم یحتج الیها
قال واما اختیاره الترتیب الباری او تقدیم الکیفیتین الفعلیتین علی
الانفعالیتین وتقدیم الاشرف من کل جنس علی الاخس فقال
ان الحکام لیست همال اخر حقیقیة قال بعض المتقدمین ذهبوا
ان النار البسیطة حیث لا تکون فی غایة الحرارة ورد علیهم
بان وجود القوة بلا متعلق والمادة بلا صورة ظاهر وعدم المانع
ثم فالحرارة الشدیدة موجودة واما برودة الماء فقد ذهب
منهم الشیخ ابو البرکات من المتاخرین الی ان الارض ابرد من الماء
لانها اکثف فان کان الاحساس برودة الماء لفرط وصول البرد
والتصاقه بالعضو لشدة کثافة النار اخرج من الحس الی الدرک
مع ان الاحساس بالشدة والماء المیعان فان کان هو البلة فالماء
هو الماء ان غیر وان کان هو سهولة التشکل فالماء هو اشد
الارض وان اراد به لین الاخیر اللطف فارق قوله والیبس
التشکل الا قوا العوام والالفاظ ثم قول الشیخ یروم البناء
الوجه ان الحکماء وان اختلفوا ان احوال اجرام فی النظر الاول هو
النار وابردها هو الماء وکثیفها هو الهواء ولم یبالغوا

٨٥٧

٤٥٩

فالكلام من انه الاقرب ومستدلا على ذلك بانه اخف من ضده
بها واطيب القول في المقدار والهواء بالقياس الى الماء
حيث يرى الماء اكثف والطف فلما فرغ من تعريف الحد شرع في الكيفيات
الظاهرة وبعضها اراد بيان انتفائها بالكيفيات الخفية وابتدأ
فذكر حرارة الهواء وبرودته فالارض لهما كانت اسخن واطوبة الماء فطاهرة
كثيرة وقد تبين بالترتيب المذكور في هذا الذكر حرارة الهواء فانه قال
والهواء بالقياس الى الماء حار ولم يقل انه حار مطلقا بل بالقياس الى الارض
كما اذا كان البارد حرارة هواء ولم يمكن ان يقول بالقياس الى
الارض انه لم يبين بعد كيفية الفضلة ومستدل على حرارة الهواء
بان الماء يشبه به اذا سخن في تلطف اجزائه وتشبهه به تجوزه ونقصانه
بحيزه لا كونه هو والدليل على ذلك انه يكون اشد حرارة واجزاء
بانية كثيرة مختلطة بالهواء ووجه الاستدلال ان الحرارة تفتح
واللطافة والبرودة تقتضي الثقل والكثافة والتجربة فيما هو اسخن فهو
الطف وما هو ابرد فهو اثقل واكثف ولو لم يكن الهواء اسخن من الماء
لم يكن اخف والطافة لكنه اخف والطف فهو اسخن وقد ولاد
اذا خليت واطباعها لم تسخن بالعرة بردت وبدأ مستدلا على حرارة
الارض وهو ظاهر والعلة المسخنة هي اشعة الشمس
التطفيه كالرياح الحارة وغيرها واذا حدثت النار وقد تحقق
كون انها اجسام صلبة ارضية تقذف في السحاب الصاعق يريد ان

يثبت النار ويستدل بها على الصاعقة فانها عنده كما قال انها تولد
اجسام نارية قاذفة السخونة سودت الاستيلاء البرودة وصلبتها
مكاثفة وفي تطرقه نظر لانه قد قال في بعض اقواله انها تتولد من الارض
والابخرة المتصعدة عن الارض لما تجتمع في السحاب والدخان
هو المتحلل اليابس من الارض كما ان البخار هو المتحلل الرطب من
ارضية حصل ما ذكر بحرارة فقد صارت سببا لاجلها وخالط الرطوبة
وهذا اظهر قوية قرب الصاعقة وايده الفاضل الفرق بان الصعود
عندهم الشيخ تشبه الحديد نارة وبالنحاس نارة وبالحجر نارة فعلوم
ما ذكرناه الا ما اختلفت بهذا الاختلاف فسبل كانت هذه الاجزاء
والابخرة المشبهة بالمواد هذه اجسامه ومعادنها فهذه حالة
مختلفة الصور ولذلك يستقر النار حيث يستقر فيه الهواء ولا
الماء حيث لا يستقر في الهواء ولا الهواء حيث يستقر في الماء
تبين كيفيات هذه الاجسام التي منها يتولد ما قال الشيخ
لا يصدر عنه الا شيء واحد واختلف الآثار تدل على تباين مصادرها
غير انه لا تأكيد بالحجة اخرى كما سنذكرها الا ان الحجة
على ما يشاهد لما اختلف الصور وهو ليست هذا الاختلاف فيها
لكنها كان اختلاف المكنة واتحاد واختلاف الصور غير واجب
كان طريق الاستدلال به على ذلك واتحادها انما يثبت اقتضاء
المكنة المتحققة باختلاف فيها الطبيعة لان الاستدلال

الحاصل من هذه الاربعة قراريط اكثرا واقع منها اول هو ما
يكون بين عشرين ميلا وبين ما يكون بسبيل الصغرة فان الاظهر
انه يكون حينئذ اطراف البعد كونها اوساطا حتى لا يكون الهواء
من الارض الابعد كونها ماء وهو يكون ذلك اكثر بالحقيقة
كونين والعلم حاصل المتجاورة تقع بينها ثلاثة ازدواجات احدها بين
الهواء والهواء والثاني بين الهواء والماء والثالث بين الماء و
الارض ويشتمل كل ازدواج منها نوعين متعاكسين من الكيفيات فهذه
فهذه انواع الاولى ستة وهي بسيطة واربعة من اليها قد تركب
مركبين بسيطين وهي كون الهواء من رطب ويكون الماء من اليابس
والثاني مركب من حار قليل يابس فهما يكون من رطب من الماء
فالشيخ يرد الازدواج الذي بين الهواء والماء لان الكيفيتين
فيهما اظهر من اليابسة وهو كما ذكر لكن يشتمل على نوعين احدهما كون
الهواء من الماء والثاني بالعكس وكان الاول مشهورا لكثرة الماء
فان انفصال الابخرة عن اجسام الرطبة عند اثارة الحرارة فيها و
انتفاخها بسبب ذلك ظاهر فان قيل البخار يشتمل على اجزاء مائية قلنا
نعم وعلى اجزاء هوائية ايضا لم يكن فيه لان الهواء لا يستقر في الماء
بل حدثت وانفصلت الى الصلبان وغيرها فلشهرة هذا النوع لم يذكره
الشيخ وايضا فثبوت نوع واحد من نوعين المتعاكسين يكفي في اثبات
كون الهواء مشتركا وهو دليل على جواز وجود النوع الآخر فلذلك اقتصر

الشيخ من هذه الازدواجات على نوع واحد وهو بيان كون الهواء ثانيا
عليه شيئين احدهما الشرر الحادث على الجبال واذا ابرد وانجمد وشاهد
اليه قوله قد يبرد الماء بالجمد فيكسبه من الهواء وذلك كما ان الثلج
الذي يجمد بذلك اما ان يكون من الهواء وهو المطلوب او ان لا يكون
منه بل اما ان يكتسب من الهواء المطيف به على ما ذهب اليه بعضهم والاول
والصادر بين الهواء والماء كالشيخ ابو البركات وغيره او يصير
عليه واحتج ابو البركات على ان الهواء المطيف بالماء دائما يكتسب من
الماء اجزاء كثيرة من الماء وخصوصا في الصيف فان الاجزاء
المائية ان كانت باقية فقد تصاعد بعضها لفرط الحرارة هواء ولا
تبقى مجاورة للماء وهذا تقرير ما ذكرناه بعينه لكن يلزم عليه ان
شيئا ما فقد ذلك لان الاجزاء اذا تواترت صعودا شيئا بعد شيء
الاخيرة بعد اخرى فتنقطع حصولها مع ان الماء مع كون كل واحد
الاولى اما ناقصها فكلما حصول كل مرة تنقص مما كان
قبلها واما زائدة حصولها فيكون بين كل حصولين زمان
مما بين حصولين قبلهما وذلك على تقدير ان تجتمع كل اجزاء الماء
تكون قريبة البعد من الماء ليس مع ان ذلك بعيد جدا ان
ذلك كل اجزاء المتصعدة مع جذب حرارة الهواء اياها الى الحكم
خرق جم كثير من الهواء والحكم الوجود وكذلك في جميع ذلك لان
صعود الكثير مرة بعد اخرى على وتيرة واحدة بشرط ان تجمع

الاناء ما حدث فيه وكوجه الاناء على حاله من البرد وكسب الرشح
ذلك يقول كل لفظة مما الى آخره شئت وقيل عاد ذلك ان كان
برودة كانا بمقتضى لفظ الهواء المحيط بالاناء فوجب ان
يصير كل ذلك الهواء ماء الى محمد بسيل الماء ويتحصل به هواء فخر
ويصير ايضا ماء الى ان يجري الماء جريا صالحا فليس كذلك فضلا
منه حدث من اجتماع بخارات قليلة الدد وجيب بخنه بان جرم ما
لصلابته لا يكيف بالكيفيات الغريبة سريعا وعند ان يكيف
الكيفية البطيئة فزاج عليه القوة المكيفة اشتد تكيفه بها فوق
ما يشتد تكيف غيره ولذلك يجد الاواني الرصاصية متمكنة
على المايعات الحارة اكثر من تمكن المايعات فالماء المذكور
اشد تبريدا بقدر الهواء المطيف به والماء اسرع تكيفا بالكيفية
الغريبة تحيل الهواء المطيف بظاهره عن برودته الشديدة سريعا
فلا يفيد الهواء واما على سطح الاناء فانه يفي متدرجا فيتصل الهواء
بالسطح عاد الى فساده وهو الثاني وهو ان يقال الندى على سطح حامل
الاناء وهو ايضا باطل لوجوه احدها ان الندى قد يوجد من غير ان يكون
فيه ما يحيل بسبب وجود الجو الذي يحيل بعده والثاني ان ذلك يقتضي
ان لا يوجد الندى الا في موضع الرشح لكن ليس كذلك بل يوجد
الا في موضع الرشح مطلقا فلا يوجد فان يوجد فرق ذلك الموضع
والرشح لهذا الوجه يقول ولا يكون ليس الا في موضع الرشح

فضل قوي على الاول لم يمنع وجود الندى على الرشح بل منع خصوصا
يكون من الرشح فان هذه الصفة تقتضيها الغاية والثالث
ان الندى اذا كان حارا وجب ان يوجد على الرشح ايضا بل ينبغي ان
يكون الرشح اكثر لان الجار اللطيف اقبل للرشح الرقيق
وليس كذلك وشاهد ذلك ان الرشح يتقوى ولا يكون من الماء
الحار وهو اللطيف واقبل للرشح والماء البارد الجامد يوجد فيه الرشح
وقال ابو اذن الهواء استحال ماء وان استشهد الثاني بالسحاب
المتولد فمن قلل الجبال وقد تبين من صعود الهواء الى من انشاني
اذ ذلك الموضع من موضع اخر من انعقاد بخار صعد اليه
ثم نزل ذلك السحاب ثم يجب صعوده ثم تولد مرة اخرى
وهو المراد بقوله وكذلك يتكون صعود فقال ابو سهل فيضرب
الضوء الى قوله ثم يصعد ويتبرد بالقطر البرد الشديد وهو
الثلج فان قيل اذا كان الصحاب برد فيضرب الثلج قد
حكاه شاهد ذلك في جبال طبرستان وطبرستان وغيرها وقد شاهد
اهل الملاكم بالجبيلة امثال ذلك كثيرا احدها ان الازدواج الاول
واعني حمل الماء تسلسل الشم كذلك ان تبريد الماء الهواء
ليس بأعظم من تبريد الارض الجبلية اياه في صيف شاء بل في
المواضع التي تخفى الشمس عنها ساعة شهر وذلك يقتضي انقلاب
اكثر الهواء ماء وايضا لو كان انقلاب الهواء لبرودة فيجب

قول الشيخ بصير الهواء بارداً وهو كان قبل ويوم الصواب بارد من يوم فصار
فإذن يلزم أن يستمر البيع وقد اعترف بأن يتغير الفصل والهواء قد يكون
أن هذا الحر ظل يسيراً بقياس وهو فرض فرضناه وذلك لا لم يتأت أن
ذلك أي برودة هواء الهند صار كشيء يقتضي أن يكون قابلاً
إياها عروض ذلك أي شيء هو فإن حصر الأسباب الموجبة للكون عرضاً
عند حصول برودة قابل إما أن يحيل إمكان وجود الكون وإما
بشاهدة ما يقتضي حصوله فإنما ثبت ذلك من شاهد وجرب علم جملة
أن الكون والفساد بسبب وجوبا هو البرودة مثل بحال فإن حصلت
البرودة ولم يحصل الكون والفساد حكم بفقدان شرط أو وجود
مانع بالجملة وإن لم نعرفهما بالتفصيل فإن الجهل بتفصيل ذلك لا يصح
أن يحكم بإمكان وجود ما [illegible] وقد يخلق النار بالنفاخات من غير
ما قرع من النار والحواء الأول استعمال شيء وهو بين الهواء والنار
أما صيرورة النار هواء فظاهر لأن الشعل المرتفعة تضمحل في الهواء
عاينا مشاهدة لا تبقى لها عين محسوسة وإنه لم يذكر بما ينبغي
أما حكمه فهو للراد من قوله وقد يخلق النار بالنفاخات من غير نار
ويكون ذلك بالحاح النفخ على الكير وسد الطرق التي يدخل فيها الهواء
الجديد بحيث لا يدخل من بزاد إلى ذلك [illegible] وقد يحيل الأجساد الحجرية
الحجرية ميتاً سيالة تعرف ذلك أصحاب الكير يحيل الحجارة يجعلها
جارية تشرب بحجارة حصلة فهذه كلها بديعة قابلة لاستحالة بعضها

لا بعض فيها وهو أمر مشترك وبقاء الهواء كذلك واجب لأن الثلج وهو من
الماء كان أرضاً فيه بصيرورة الأرض ماء فقال قد يحيل الأجساد
الصلبة الحجرية مياهاً سيالة تعرف ذلك أصحاب الكير يحيل بعض الحجارة
الكبير ويكون ذلك بتصيير الهواء ماء بالاحراق أو بالسحق مع
يجري مجرى الاحراق كما نبه بثم نواتها بالماء كما شاهد في
الأرضية الذي الحجر قد كيف تصير بحاوية وسيالة والحجارة
جارية تشرب بحجارة حصلة وذلك مشاهد من بعض
الماء الذي تعقد بحجر أبيض خرج منها بعضها وإنما ذكر ذلك مشاهد من بعض
الماء الذي تعقد بحجر أبيض خرج منها بعضها وإنما ذكر ذلك مشاهد من بعض
بخل في نظير ما نذر وجود الهواء ولم تنعقد قولاً
بل وصلاً بالحكم وإن الهواء من أدواج واحد ثم نضج الخلط من الحجر
وهو كون العنصر قابلاً لأن يستحيل بعضه إلى البعض والمراد بالحال
الهواء غير المصطلح عليه أعني الحركة في الكيفية والسؤال الذي ذكره
الفاضل لبشه عما فقدته قريحة بعض أصحابنا أن هذا التغير
المشاهد يحتمل أن يكون استحالة في الكيفية مثل الهواء الذي صار
استحالة حرارته البرودة فهو هواء في جوهره لكن تكيف بكيفية
الماء ومع هذا الاحتمال لا يثبت الكون والفساد فليس شيء منه
يقتضي الانحصار لأمور محسوسة ومع تقديره فيحتمل أن يكون العنصر
بجميعها جسماً واحداً تتكيف بهذه الكيفية تارة ومع ذلك فيفقد الكيفية

۱۳۳۶ ۴۷۰

الاركان نزيده كرديده قوله حتى يوجه خفيف مطلق نحو نفس جهة
كان اشارة الى ان الكرة المستقيمة الخفيفة اذا
ثقيلة ما هو كل واحد منهما المسمى مطلقا وليس كذلك فان الترديد
اذا الفرق بين المطلق وبين الذي ليس مطلقا منهما كما ذكر الشيخ
الفتاء وان الخفيف المطلق هو الذي وجد ما ان تحرك بالطبع
البعد عن المركز وتقتضي طبيعته ان يقف طبيعيا في حركته فوق الاجرام
كلها والثقيل المطلق بقياسه فوقك واعلم ان مرجع بداية البعد عن
المركز غاية البعد الذي يمكن ان يصل اليه جسم مستقيم الحركة
ذلك فسر وا المطلق فوق الاجرام العنصرية
الخفيف بالاضافة وهو عبارة عن ان يوجد في طبعه ان تحرك فالمركز
الماء المعتدة بين المركز والمحيط حركة الى المحيط لكنه لا ينتهي المحيط
وقد يعرض ان تحرك عن المحيط فلا يكون ذلك الحركة خفيفة
كما ظن بعضهم لانها غاية بالان لانها غاية واحدة وهذا مثل البهوة
يرسب في الماء ويطفو على الهواء والذي ليس له ان يقتضي ان
كانت الحركة سابقة الى المحيط فهو عند المحيط ثقيل وخفيف
وبهذا الوجه يقرب من القول بالتسوية بين هذه الاقسام بالاعتبار الذي
لكنه يتجه عليه ما ذكرناه اولا من ان بعض المركبات ايضا
قال الفاضل الشارح انه اذا قال خفيف ليس بمطلق ولم يقل خفيف
مضاف لكونه اقصر عبارة ولكونه متناولا للمعنيين المذكورين

۸۶۴۶۹

الترجمة الى العنصر مع زوال السبب المقتضي اياه اول عاد حدوث
صورة يقتضي الاشارة اليه هذه هي اصول الكون والفساد
عللها وهي الاركان الاول وبالحري ان تتم بها عدة ذوات الحركة
المستقيمة حتى يوجد خفيف مطلق نحو نفس جهة فوق كالنار وثقيل مطلق
كالارض وخفيف ليس بمطلق كالهواء وثقيل ليس بمطلق كالماء
قد مر ان لهذه الاجسام اعتبارات منها انها اصول الكون والفساد
ومنها انها الاركان العالم ومنها انها مستقصات تتركب المركبات
منها وعناصر تحلل المركبات اليها وذكرنا ان الاستدلال عليها
حيث الكون والفساد والتركيب والتحليل ينبغي ان يكون باعتبار
الفعل والانفعال وان الاستدلال عليها من حيث انها اركان
ينبغي ان يكون باعتبار امكنتها فلما ذكر من الصنف الاول طرفا منها
اراد ان يذكر الصنف الثاني فجعل فرد الفصل حال المكانين في
القسمة والترتيب وبين بذلك انها منحصرة في اربعة وان العالم
يتم بهذه الاربعة فقوله هذه هي اصول الكون والفساد اشارة
اليها باعتبار انها وقوله فرعلنا هذه اشارة الى العالم الجسم
العنصري وقوله وهي الاركان الاول اشارة اليها باعتبار كونها
اجزاء ذات العالم وقيد بالاول لان بعض المركبات ايضا ركن
للبعض كالاعضاء للحيوان لكنها ليست اركانا اول فالاول للتحرز عنه
وقوله بالحري ان تتم بها عدة ذوات الحركة المستقيمة اشارة الى ان

فان الخفيف اضافيا لا يقع على الهواء الا بالمعنى الاخير وعلم
مما قلنا ان خفيف مطلق كالنار وعلم يقال فان وخفيف مطلق والماء
الاول فانه بيان حصر اذا كان كذلك فاجراء لو قال فالنار خفيف
فكان يحتمل ان يكون مرجع الضمير شيء اخر هو ايضا خفيف مطلق وليس كذلك
ح لما بيان ان مساواتهما قبل ذكره الفاضل ليس بشيء وهو ان المكان
الواحد لا يستحق جسمين البتة وان اتفق ان يجتمع جسمان
التي عندنا وجدت مستندة بحسب الجنس لواحد من هذه الاربعة بيان
بيان انها الترتقل اليه المركبات وتتركب منها وشارف كما آخر
وتتبع احوال التركيب والتحليل يعلم ذكره الاطباء وفيه تعريض
المركب من اجزاء متساوية متغيرة موجود قال الفاضل شارح
الشمسية بالفصل بالاشارة والتعيين ان الاشارة هو بيان بحسب
بالبرهان والتعيين هو بيان احد المشتركات المركبات لا غير كما
وتشكك الفاضل المذكور فرميل الهواء بعدم كل من الحس والتعقل الا
بوصفنا بذلك حسنا بعقل ليس بقوي لان الحجر جزء منفصل
كل الارض فانه ميل فيه موجود بالفعل والهواء متصل كذلك
ليس الماء بقوة اما المنفصل منه كما يكون مع قرار الزق المنفوخ تحت
الماء فيخرج ميله الى الفعل ويحس وبهذا ايضا يبطل ما ذكره
الثاني من قوله ان الانسان مع كونها مفقودة في كل جزء الارضية
والمائية ليس بقوي لانه بالنظر الى ما بحقيقته ليس بعيد عما بالفعل

فانكاره وجود النار في المركبات بانها لا تنزل عن الاثير الا بقسر
قاسرها كما ترى ان يكون من جنسها لان استعداد الجزء لجملة لا يبطل
لقبول الامر به ضعيف جدا استعداد لقبول غيره ليس كذلك
المعدة لحفاظ الشمس وغيرها اذا صار غليانا يحسب ما يجاورها
لقبول النار وتوقد فيه وكيف منها بالخلق اخر فيه تبع فيها
مختلفة متعددة بحسب مختلفة بحسب المتعلقات بالجواهر
اجناسها وانواعها وغيرها بيان كيفية تولد المركبات من هذه
الاربعة والمركبات ثلثة ذو صورة كالفلز وسيمي معدنيا وذو
ذي فضل غاذية وناميه وسمولدة للمثل الاحس والحركة الارادية وسيمي
نباتا وذو صورة هي نفس غاذية ونامية ومولدة للمثل الاحس والحركة
بالارادة وسيمي حيوانا وجميع هذه الصور كمالات اولى فان الكمال
ينقسم الى موضوع هو صورة كمال الاشارة وهو اول شيء كمل والذي
والى غير موضوع وهو عرض كمال الضحك وهو كمال ثان يعرض للموضوع بعد
الكمال الاول فهذه الصور كمالات مختلفة الاثار بعضها من جوهر
بالصدر من الباري ومنها بالصدر عن الطبائع من غير تحكم كل
واحد من هذه الانواع جنس لا نوع الا تحصر بحسب فوق اجناس كل
يشمل كل نوع من اصناف وكل صنف على اشخاص لا حصر لها
لا يتشابه اثنان من الانواع واثنان من اصناف واثنان من اشخاص
وليس هذا الاختلاف بسبب الهيولى الاولى بل بسبب الكيفية فانها

٦١٠٦ ٤٧٣/١

مشتركان في السبب المفارق فانه كما سنبين موجد لهما
فتارة يكون بالنسبة الى جميع المادتين فيجب ان يكون سبب امور مختلفة في الجوهر
المختلف في الجوهر بعد الصورة النوعية كالصور الاربعة النوعية
التي هي انواعها مواد المركبات كالحار والبارد فانهما يتركبان
منهما الماء اذا اختل احد التركيبين لم يتركب الماء فهو اذا
بحسب احدهما فقط التركيب وفيما بعد حتى بعد التركيب والتركيب يختلف
باختلاف مقادير الكميات فقط كالرقة والكثرة فانهما يتبعان بعضهما
بعضا اختلافا ما نهائيا وقد يختلفان بعد حتى بعد التركيب باختلاف ذلك
لا محالة فذلك الاختلاف هو الغير المتناهي الذي هو سبب اختلاف
المركبات فقولنا بهذه الاشارة لان كميات الاربعة وقوله بكيفيتها
منها بكيفيتها اشارة الى المركبات المصورة بها وقوله بامر مختلف اشارة
الى ان اختلاف التركيب اختلاف مقادير الكميات بعضها
بعضها الى بعض وقوله معدة بخلق مختلفة اشارة الى ان
ان تصيير هذه الاختلافات معدة لقبول الصور المختلفة من
مبدإ المفارق والمختلفة في الهيئة العارضة للجسم كالسواد
والبياض وغيرهما من الكيفيات المختصة بالكميات والمراد بها
تلك الكيفيات المتوسطة بين الصور النوعية وقوله بحسب المعدنيات والنبات
والحيوان الجنس منها وانواعها اشارة الى المركبات المذكورة فيكون

٤٧٤

هذين نهايتا مزاج جنسي اعرضي بين حدين لا يحتمل ذلك الحس التوسط
منهما وهو يشتمل على المزجة النوعية بين الحدين وكذلك المزاج
النوعي على المزجة الصنفية والصنف على المزجة الشخصية وقد
ان المزجة كما يكون بحسب النسب المختلفة الواقعة بين الاسطقسات
في بعض فرالمقادير فقد يكون لواحد من هذه صورة مقومة
يتبعه كيفيات محسوسة وهي بتدات الكيفية وكمفظ الصورة
مثل ما يعرض للماء ان يسخن او ان يختلف عليه الجمود والميعان
محفوظة ذلك الصورة مع انها محفوظة فانها يتبدل
ان تضعف والكيفيات المتبعة منها بكل من تلك الصور
لواحد اعني ما - والكيفيات اعراض وكل عرض كائنة ما كانت
لواحق فلذلك لما تبدل الصور من كل عرض يريدان يفرق بين
الصور التي هي الكمالات الاولى والكيفيات التي هي من الكمالات الثانية
ان قيل وانما احتاج الى ذلك لكون المزجة من الكمالات الثانية
الصادرة عن الكمالات الاولى فقال ولكل واحد من هذه صورة
مقومة اي صورة نوعية بعينها فذلك الواحد منها هو هيولى
الجواهر الاول منها بحسب كيفيات المحسوسة واشتمل على بتداتها
بقوله ويحفظ اعني ان فاعلية الحجة الاولى وقوله وبما تبدلات الكيفية
وتضعف الصورة مثل ما يعرض للماء ان يسخن وهذا تبدل
الكيفية الفعلية او ان يختلف عليه الجمود والميعان وهذا تبدل الكيفية

الانفعالية وبانية محفوظة وهي صورة النوعية فاذن المتبدل غير
المحفوظة فهو احوال وقول الفاضل الشارح ان الحار لا يستقر ابدا بل
الحرارة عنها ولا المهواء وكذا رطب يجد زوال الميعان والجمود عنهما ان
حكم بذلك مطلقا فغير لم وان قيد الحكم بحال ابتلطبها فهو ما يصح
فيها قال الشيخ لان استلزام الشيء لكيفية حال ابتلطبها لا يدل على استلزام
اياها حال التركيب وقول الشيخ وربما تبدلت الكيفية يدل على ان الحكم
بذلك حكما كليا شاملا للجميع اي جميع الاحوال الحيوان نبته وبهذا يدفع
من الاه في قوله وتلك الصورة مع انها محفوظة نهائيا تتبدل
ولا تضعف والكيفية المنبعثة عنها بخلاف ذلك ان اراد ان
لا يكون هذا شانها من اخر وجه ان يكون اشد حرارة من اخر
قال الفاضل الشارح الدليل على ان الصور لا تشتد ولا تضعف
ان القدر المعتبر في القوام ان زال فقد بطل القوام والا كان حدا لكن
انتقاص الصورة بل بطلانها واذا لم يزل بل زال او ترك
فلم يكن الاشتداد فرارة بل زوال عوارضه ثم قال وبهذا الدليل بعينه
قالوا في الكيفيات ان القدر المعتبر فروية الكيفية ان زال
بطلت الكيفية وان لم يزل فلم يكن الزايل معتبرا يخ قال الفاضل الشارح
فقد بطلت بقدر المقدرتين وان لم يصح فقد بطلت الاخرى
اقول مع الاشتداد هو اعتبار المحل الواحد اثبت للعقل انه
غير قار تتبدل نوعية او قيس نوعية منها فان ذلك ما يوجد في

آن اخر بحيث يكون ما يوجد قبل آن متوسطا بين ما يوجد قبل آن
بحيطان بذلك الآن ويتجدد فيها ذلك المحل المتقوم
وفاما من حيث هو متوسط بتلك التجددات الى غاية ما وهي
هو ذلك المعنى بعينه الذاتي يوجد من حيث هو منصرف فيه الى
الغاية قال آنفا في الاشتداد والضعف هو المحل الباقي بالحال المتجدد
دل ذلك ان مثل هذا الحال يكون عرضا تقوم المحل دون كل واحد
من تلك الهويات واما الحال المتبدل هويته المحل المتقوم بعينه
وهي الصورة فرا تصور فيه اشتداد ولا ضعف لما مضى بيد
غير واحدة متقوم يكون هو هو قبل الحالين ولا متبع في وجود الحالة
متوسطة بين كون الشيء هو هو وبين كونه هو ليس هو بعينه الحالة
وهي اعم من الاولين تشتمل على الفرق بين الصور وبين عوارض
المادة وهي قولهم وتلك الصور متقومات لموادها بخلاف
والكيفيات اعراض وكل عرض كاينة ما كانت لواحق فلذلك لا
تعد الصور من الاعراض بد وايضا فان حركاتها بالطبع و
حكوناتها بالطبع منبعثة عن تلك الصور الطبيعية الحقيقة قد ذكرنا
فيما مر ان الطبيعة هي مبدا اول للحركة والسكونات التي تكون
بالطبع وذكرنا في هذا الموضع ان الكيفيات المشتدة والضعيفة
التي يكون الاشتداد والضعف فيها احد انواع الحركات ليست
من الصور النوعية فنسبتها الى الصور النوعية هي الحيا

٢٧٧

بعينها بالذات فهي باعتبار كونها مبادئ للحركات السكونات تطابق
باعتبار كونها مقومات لها هي صورة وباعتبار كونها بادئ للتغيرات
في غيرها قوى فوذ واذا امتزجت لم تبق قوى واذا فارق المزاج قال
في الشفاء لكن قوة قد اختزعوا في قرب انسانه بها غريبا وقد يكون
البسايط اذا امتزجت وانفصل بعضها من بعض آخر وذلك الى ان
يحصل صورة فلا يكون لواحد منها صورته الخاصة وليست صورته
واحدة فيصير فعليا ويكون لواحد وصورة واحدة فمنهم من يجعل ذلك الصورة
امرا متوسطا بين صورها ومنهم من يجعلها صورة اخرى كما في الامتزاجات
فصور بهما لم تبق فيه قوى بالاشارة الى ابطال قول من ذهب الى
عليه بانه لو امتزج مزج بل هو فساد وكون لان المزاج انما يكون عند
بقاء الممتزجات بحيث يمكنها بل استحالات الى كيفية متوسطة
عنهم قوى منقاعة فيها حتى تكتسي كيفية متوسطة نوعا في صفاتها
في اجزائها وهو المزاج يريد بتحقيق ماهية المزاج فالعناصر اذا امتزجت
وتفاعلت فلا يكون ان يفعل كل واحد منها في ما خر من حيث ينفعل عن
ذلك لما حرل ان الفعل ان كان متقدما على الانفعال صار الفاعل
منفعلا عن مفعوله وان كان متاخرا عنه صار المفعول غالبا عن فاعله
وان حصلا معا كان الشيء الواحد غالبا مغلوبا معا عن شيء واحد
وكل هذا محال فاذن يفعل كل واحد منها الصورة ويفعل فيه كيفية
يمكنه بها عكس ذلك والانفعال قبل الصورة يقتضي الانفعال عن كيفية

٢٧٨

العناصر وتنكسر الكيفيات بها كما يستحيل العناصر في الكيفيات المتضادة
فيصير تلك الصورة بحيث يحصل بها كيفية متوسطة تعتبر بالقياس الى
ويستعين بالقياس الى ما دونها كالكيفية الرطوبة والبيوسة وغيرهما فان
تلك الكيفية فتلك الكيفية المتوسطة هي المزاج هذا هو المشهور بين
كيفيتها بشيء ولما كان كل واحد من الكيفيات المتضادة
ان تتحرك فلا تستحيل الى ضدها بل يجب ان يستحيل فيما هو المتضادة
قال الامام فصل الشيء لو حصل في الصفة التي هي كيفية الشيء كان
كيفية الحاصل فلما كان هذا محالا كان هذا محالا فالعناصر الاربعة
متميزة فاذا كسرت كيفيتها بحسب الاربع كما ذكرنا فاذن يجب ان يحصل
التفاعل فقد حكى بناء عليها وقد رصدت عليه في ان كيفية اي كيفية
كون فيما ان تفاعل الصورة الكيفية ستة هو غير مختص بكيفية
توسطها اذ ان كان بحيث تشمل عشرة اجزاء والباردة ستة اجزاء كانت
الكيفية المتوسطة قريبة الى الحرارة منها الى البرودة على الضد
والضد فيكون الكيفية متوسطة تحاكي طبائع الحار اقوى
قوة صدها بقدر اجزائها وفي بعض النسخ متقابلة قوة اجزائها
اي قوة ضد من احدى والثلاثة تقابل من الطرف في ذلك الحد كيفية
مثل بها اجزاء المستقصات او الكيفية الثلاثة في ذلك الحد تكون
مثل بها فيكون حرارة اجزاء الحار برودة اجزاء البارد فهذا بيان

الكتاب قال الفاضل الشارح المزج مبنى على اثبات الاستحالة
فنح لهم شبهة الافرنجار والبرد اقول وجود المركبات الثابتة الا
التي ليست ميعان الهواء وجمود الارض دليل على وجود الكيفية
المتوسطة بينهما وهو ان يحصل الامتزاج فيها وبينهما بحيث لا
يمكن حكم فيما حتى ان الصورة انما تفعل في سائر المواد بالكيفيات
الفعلية وهي جعلتم الصورة عرية والكيفيات منفعلة فيقتضي
كلامكم بوجهين احدهما انكم جعلتم الصورة بريئة عن
الكيفيات والثاني انكم جعلتم الكيفيات الفعلية منفعلة وانتم
انما تجعل الكيفيات انفعالية فظهر قبل المنفعلة هي المادة فذكر
هي استحالتها فوق تلك الكيفيات ايضا تجعل الصورة عارية فهو
بذاتها بل بتلك الكيفيات بيان ذلك ان الصورة النارية مثلا
المبدء لحصول الحرارة في مادتها فان لم تقاومت فعلت فعلها ذلك
وانفعلت المادة عن فعلت الحرارة في المادة شديدة وان استرخى
المانع اثرت ايضا بتوسط حرارتها تلك المادة المنفعلة
الصورة المائية تجلب ان تأثيرها فيها نقصان برودتها كما ذكرنا في
الميل سواء ولو كانت تلك المادة حارة عن البرودة فعلت فيها
وفعلت ايضا صورة المادة فرادة التي مثل ذلك حتى يستقر الكيفية
المتوسطة بين المادتين متشابهة والدليل على ان الصورة لا تفعل
غير مادتها بتوسط الكيفية المتوسطة ان الماء الحار اذا استرخى

بلطف الفيروزج انفصلت مادة البيدر من الحرارة كما تنفصل مادة الماء
من البرودة وان لم تكن منها كما صورة مستغنية في ظهور اثر الفاعل
عن الصورة بتوسط الكيفية وان انفصلت عن المادة المستحيلة
الكيفية الى الكيفية الفعلية ولعل لك ان تقول ان استحالة قوة الكيفية
الفعلية والصورة لو لم يستغن المادة عن الصورة بل انشأت فيها اجزاء
نارية واطرافها تكون اثارها مجردة بل انشأت فيها اجزاء جسمية مثل
تلك الصورة فما معنى ان الصورة لا تفعل الا بتوسط الكيفية
الفعلية فاعلم ان الزيادة انما تحصل بعد استحالة الاركان وهو
مبني على القول بكون الاجزاء النارية الحاصلة بالتركيب
انما تتشابه عن الاثير كما مر بل تكون مباينة كما ان من الاخلاط
بكل واحد منها كالمرة عن سائر الاخلاط بالكيفية والمزاج
يكون اجزاء التغيرة الكيفية وقد يعضد ذلك ان الاركان لما
لم يوجد شيء منها صرفا بل هي مخلطة من تلك الطبائع
الاربع النوعية والكيفية بالغالب الذي سماه بعض الناس
قوة نفس الغير ان يسير منها كان كل واحد منها فيه
كان مغلوبا فلما عدل الى ان صار مثلا بحيث لم ينفرد
كان بازاء فيصير مغلوبا وغالبا بعد ما كان غالبا وطبعا
فهم من هذا ان الفلاسفة يجعلون بروز اجزاء
من غير مادة كالماء مثلا مستغنية عن الصورة اجزاء نارية في

ثالث وهو ان المايعين المتشابهين اذا استحالا الى الاين اعني تصاعد
اي تحكم بحرم كالخمس مثل والثاني متخلل اي تخلل الوضع بعضهما
ع الفرج والسلات الصغيرة كما عرفت فلو كان المستحيل منهما
وفقد الثاني اوجب ان يستحيل الذي تخلل قبل الاخر كما
القولين لبقاء النفوذ فيه دون الاخر لبس الاخر كذلك
وعلل الاصل بمن مصموم مقدوم مع البلاع في المستحيل مع النفوذ
في بعض النسخ منع الخشاف لكان ان يخرج منه شيء يعتد به حتى يكلف
مكانه كما يعتد به صمام القارورة سدادا وقد اجابا بمنع
فيها وهذا استدلال ثالث وهو ان المتصل بالمصموم يجب
تقدير ذلك لعدم البيان بمنع من استحالة ما فيه الا بعد خروج شيء منه اذا
شيء يعتد به فيما لا يعد خروج شيء منه اذا اتصل محال ليس كذلك
واعتبر حال القوارير الصباغة وهذا استدلال رابع وهو ان النقيعة
اذا امتلأت ازدحم بعضها بعضا ووضعت في قارورة كانت تنقع
بعد صيرورة اكثرها ماء وتصبح صبيحة عظيمة بانها تنقر منها المدة
وهو حجر جيد المختارين فدوث المستحيلة والمتروك اضعاف مع التتابع
دخول الثاني فيها وخروج الماء منها تتابع المستحيلة والكون معها
حال الحجر يبرد ما فوقه والبارد من حيث انه اصعد تقرر وهذا استدلال
خامس وهو ان الحجر يبرد ما يوضع فوقه والاجزاء البادرة لا تصعد
بالطبع ولا كسبها كذلك فاذن هو لاستحالة وقول الفاضل

من الماء المجاورة له والمنفصلة عنه فانها تشركان في ان الماء
منهما يستحيل بعد الكثرة كما مر وبغيرهما ان احدهما يزيل
بدنية من اصل الماء والثاني يزيل احدى صفاته وقد حكم عليهما
الى ذلك حكم باستماع كون المستحيل غير الماء واستماع صيرورة
فارغ عن تقرير المانع المستحيل والمنع حاصل وبين المذهبين
بالمنع لان حكم مع القول بها فتحم الماء الى الجر لذلك حكم
مذهبهم وهو ظاهر مستقل الشيخ في ذلك واستدل عليه
من الماء بدات فان فقد ذلك فيه اجرى الحكم كما لو تغير
عين نجس غير وصول ماء تغير اليه بذا الاصل استدل ابن ادريس
بحدوث التغير بعد زوال العين فيما يتغير بعد الطعم ان
من غير خصوصا ما تغير بكثرة فانه في المستحيل كذلك وهو اشبه
الصلب الغير بسبب ما عينه بين بين فان الحكم كما
تحمي ان تغيرت من غير زوال وهو مما يضعف عليه الاحتمال وهو كما
يحمل ان تغيره القليل قد انتفى لكون الكثير بالحال الذي هو
الماء بالقليل قد انتفى لكون الكثير بالحال الذي هو
الماء بالقليل قد انتفى لكون الكثير بالحال الذي هو
الماء بالقليل قد انتفى لكون الكثير بالحال الذي هو
الماء بالقليل قد انتفى لكون الكثير بالحال الذي هو

وهو انفصال الارضية الى ارضية لطيفة بالقوة فيه بذلك على ان الابخرة
الغليظة تصعد ما يقبل التصعد منها ثم يستقر اجزاؤه ذلك ايضا بان الرائحة
المتكيفة بحر الابخرة الارضية بكثافة الارضية بحيث تكون
الرائحة قوية من سبب واحد جزء الابخرة الغليظة فيها صار بعد التحلل
غير حارة ولا رطبة ثم قال وقع لما فوقها فعل الرأس الشقة وهو ان
الغليظ بالحر وانتشاره اكثر من حر الشفاف حتى لا يكون الفعل الا في
ان التكثيف لا انتشار وخلق فيها استعداد الصورة بسبب استحالة الماء
بما جواب عن سؤال ذكره بعده وهو ان يقال التكثيف وعدم التحلل
الفعل الشعل كما انتشار اجزاء الرطوبة فما بال كثرة وعدم التكثيف و
التحلل فيها فوجد انا كثرة واجتماعها وذلك ان شكل الشعر يكون اكثر
محرطوبا صوريا فان حبسة اختنقوا قاعدة الخروج وتحقق فيه الحر
يثير بالاكثر شكلا كذلك كان الحبس كان الفعل بحر الشعر
وتجراي غليظ وانتشاره اكثر من حر الشفاف في الذرور اصلب وهو ان
يكون التكثيف وعدم التحلل الاسفل وعدم الرئيس وفيه بين ان
ان الجسم البسيط شفافة كالماء فهذا هو الفيصل الذي ينبغي وان
استحال الماء الى الارض المركبة من الشهب استحالة تامة شفت فظهر
انها لطيفة المتحلل اليابس المتصعد لا كتساب الحر الواقع على الارض
المرتفع عن الارض انما يصلوا البخار لان اليابس اكثر جزئها الكثيفة
الغليظة وانتشار الحر فيها لانه لكثافة يبلغ ابجوا الاقصى الحار

المتحلل

بالفعل

بالفعل لبعد وخروج جزء الحار عن حد الفعل لاكثر تبعها وقرب
الاثر من المتحلل عن حد الفعل او لاحد هذه الاسباب لاشتعال فيها الى اخره وقد
اشتعال محمد راجع سمت الارضية الى حار غير الحار وهو المسمى بالشهب
فاذا استحالت الابخرة الارضية الى صورة حصلت عن حر تلك الابخرة
الاستحالة فقط لا تخلف ذلك لسبب يخصه وقد العلل ان الكثير
اسباب طفوها اجزاء حارة وهو كذلك الا انها ليست مشتعلة فقد تصير
حصلت النار فيها شفافة لقوتها فان الشعر تشتعل ثم ينطفئ وقد
ان اكثر السبب في ذلك عندنا استحالة النار فيه وانطفاء الكثير
الارضية وهذا الذي كلا تويت ان قال لانها يكون حار قد على ما
الارضية بالتمام نارا فكيف يكون حارا بقاء وفي الجر الضعيفة
وذلك لان النار عندنا يكون اكثر ضعيفة لاحاطة اضدادها بها
فيستحيل هواء ويتفصل الارضية عنها وفاتها ثم بين حال اجزائها
الارضية بتركيبها وضعفها وقد بقيه الكثرة غير مناسب بحسب
النوع للغرض وبمناسبة بحسب الكيف الكلام كان في المركبات وسبب
في الخراج وبخار البطال الذي اسباب الشفاء لذلك هذا بحسب
بمناسبة من حيث تعلقه بالمزاج والمركب بمناسبة من حيث تعلقه
بالعناصر التي هي اصول المركب في المزاج فكان مناسب بحسب الكيف
وقد ان النوع وكان الاصل ان يقول وجد هذه الكثرة غير مناسبة
بحسب الصورة ومناسبة بحسب المادة والغرض عزيز وهو الكثرة

بالفعل

وهذا شهد بقوله في الفصل الخامس ان وجود الحدث بالفاعل وكونه
حدوثا بالعدم ليس بفعل الفاعل بل لذاته لا لقول موجد شيء وهو
الموجد لصفاته لذاته فان ذاته على السواء هو الذي فعل فيه ما فعل من تلك
الصفات لذاته لا لذاته بل بفعل من فاعل فليس من ذاته ليست بفعل
فاعل الشيء بل انما صدرت عنه فاعل الشيء بوساطة ذات الشيء
وليست بفعل فاعل مباين لها فان جنس الصفة من حيث قوة وجودها
الى غيرها واعترض ايضا على قوله واقربها من الاعتدال المحكم مزاج
الانسان بان الحاجة الطبية تشهد بان اعدل الاعضاء على
الاطلاق هو القلب فكيف يكون غيره اقرب منه الى الاعتدال
يقتضي كونه اعدل الامزجة على الاطلاق وفيه ان الاعتدال من حيث
اعضاء ليست تقبل به من الاعتدال المطلق فان الاعتدال المطلق
وايضا ليست الاعضاء مما يتعلق بها النفس لذاتها بل لافعالها
لقبول الصورة النوعية فضل عن حلات نفسه وهو مزاج الدماغ
بل هو مزاج الاعضاء التي تقرب للاجزاء الشبيهة والخلقية فيه
التي هي اول شيء يتعلق النفوس ثم ان كان النفس الحيواني
محافظة تلك الارواح والاخلاط الشخصي النوعي اول الى عضو
يكثر تلك الارواح وينبعث عنه التفرق وهو القلب ثم الى عضو
يفيد بها وهو الكبد والى عضو بعدها لان تصريفه بالحس والحركة

الملك لله الحمد لله الواحد القهار

يصنف ١٢

منها اشكال مشهور لان مزاج الانسان اذا كان اعدل ومزاج غيره الى التحقيق وهو المقول فوجب ان يكون المراد بقوله
والا فمنه اعدل وكذا الابرد وغيره واجاب عنه الدواني بان مزاج غيره لما كان ابرد وقد تكون ابرد
من الاعضاء الخارج عن الاعتدال اي طرف نقص الحار ما هو مزاج الانسان فكان المعتبر مركز الحرارة
او الخارج عن الاطراف الحار ما دار به مزاج غيره نظرا الى الاقرب ما هو اقرب الى مزاج
المراد بمزاج غيره مزاجات النوع الحاصلة من الكيفيات المختلفة المتصرة بحلاف ذلك وهو الخلط البسيط

الحمد لله

جسمه الذي يمانعه كثيرا حال حركته في جهة حركته بل في نفس حركته
يريد اثبات نفس للانسان غير الجسمية والمزاج يصدر عنها الافاعيل
المنسوبة اليها من أخذ جنس وهو الوجه الذي يثبت بصورة سائر
الانواع وقواها فتقول قبل الخوض فيان صور المركبات تقوم موادها
وتجعلها شيئا ما غير المواد فهي من حيث هي كذلك مبادي لفصول
منوعة ومن حيث يصدر عنها افعال مختلفة هي قوى وطبايع فمنها
الافعال الصادرة عنها حفظ مواداها المجتمعة من الاستحالات
المتضادة بكيفياتها المتدابغة الى الانفكاك لاختلاف صيوكها في
امكنتها المختلفة والصورة التي تقتضي فعلها هذا القدر معدة
ومنها الافعال النباتية التي منها جمع اجزاء اخر من الاستحالات
واضافتها الى موادها وصرفها في وجوه التغذية والانماء والتوليد
والصورة التي يصدر عنها هذه الافعال مع الحفظ المذكور نفس
نباتية ومنها الافعال الحيوانية التي هي الحس والحركة والصورة التي
يصدر عنها هذان الفعلان مع الافعال النباتية والحفظ المذكور
نفس حيوانية والنفس الانسانية فهي التي يصدر عنها الافعال السابقة
كلها مع النطق وما يتبعه فالشيخ يريد بهذا الفصل ان يستدل بعض
هذه الافعال على وجود النفس الانسانية من حيث هي نفس وصورة
ما لا من حيث هي ذاتها المدركة لنفسها فانها من حيث هي تلك
لا يمكنه ان يثبتها فعلها على ما مضى ويريد باظهر الافعال المذكورة

وهو الحركة الارادية والحس فستدل بالحركات الارادية المختلفة اولا
وذلك لانها يقتضي مبدءا ول يجوز ان يكون مبدءا جسمية الانسان
لانها موجودة لغير الانسان كالعناصر والجمادات ولا يجوز ان
يكون مبدءا المزاج لان المزاج يقتضي حركة المركب الى مكان يقتضيه
غالب اجزائه اما مطلقا او بحسب الاجتماع او بحسب هيئة ومكان
حدوثه فيه على ما تقرر وبالجملة لا يقتضي حركات مختلفة في جهات
لكونه كيفية متشابهة غير مختلفة بل هو مما يمانع الانسان كثيرا وقت
حركته في جهة الحركة كما اذا اصعد الانسان على جبل فانه يزيد الفوت
ومزاجه بدنه لغلبة الثقيلين فيه يقتضي الميل بل في نفس حركته كما
اذا اراد الانسان ان يتحرك على الارض ومزاجه يقتضي سكونه عليها
لثقله والفاضل الشاق حال الحركة فقوة ممانعة كثيرا حال حركته
في جهة حركته باسرعة والبطوء فقال وذلك في وقت الاعياء فان
المزاج يمانع كون الحركة سريعة كان اذا اراد رفع قدمه في
الحركة الارادية هي الفوق وعند الاعياء لا يكون تلك الحركة بتلك
السرعة فالاولى ان يريد بحال الحركة وقت الممانعة الواقعة بينهما في
جهة الحركة بان يقصد الانسان جهة والمزاج اخرى فان في تلك لا
يكون الا فرط الحركة كما ذكرناه وقد ايضا قوة بل نفس حركة
بالرعشة قال لان النفس تحركها الى فوق والمزاج الى اسفل فتركب
الحركة منهما اقول الرعشة لا تتركب من ناتين الحركتين فقط

۴۹۹

تعلقه بالروح ثم بالاعضاء التي هي اوليته ثم بسائر الاعضاء الآلية التي هي مبادي الافعال الكيونية النباتية ثم بالاعضاء المتشابهة الباقية وعند ذلك يصير متصرفا في جميع البدن انما اختار الشيخ من الافعال المنسوبة الى النفس لاستدلال المذكور الحركة والادراك الظاهر بذكره في الفصل التالي لهذا الفصل ولم يذكر النطق لان بعضهم ذهبوا الى ان بعض الناس قد يولد ابكم وانما وقع الاستدلال بالمزاج لا بالقصد بل انما اراد ان يذكر ان النفس ليست هي المزاج على ما ذهب اليه بعض الناس فذكر ان المزاج نفسه محتاج الى النفس فكيف يكون هو النفس وقد يرد على هذا الموضع سؤال مشهور وهو ان يقال لم قلتم ان المركبات انما تستعد لقبول صورها من مبدإ بالكسب اعني بحسب المختلفة فيجب عند ذلك تقدم الآخرة على تلك الصورة الآن تقول ان النفس التي هي صورة الحيوان جامعة لاسطقصاته والجامعة لاسطقصات يجب ان يكون متقدما على المزاج وهذا ناقض واجاب الفاضل الشهرزوري ان ذلك ان سلم لاجزاء النطفة نفس الوالدين ثم انها تبقى ذلك المزاج في تدبير نفس الام الى ان يستعد لقبول النفس ثم انها تصير بعد صدورها حافظة لذوات سائر الاجزاء ويطرق ايراد هذا السؤال وقال في رسالته المشتملة على حجج المسائل المسعودية واعلم ان الجامع لتلك العناصر غير الحافظ لذلك الاجتماع ولما كتب بهذا الى الشيخ وطالبه بالحجة على ان الجامع للعناصر فرد بدن الانسان هو الحافظ لها فقال الشيخ كيف اجزم

۵۰۰

على ما ليس فان الجامع لاجزاء بدن الجنين هو نفس الوالدين والحافظ لذلك الاجتماع اول القوة المصورة لذلك البدن ثم نفسه الناطقة ثم قال وتلك القوة ليست قوة واحدة باقية في جميع الاحوال بل هي متعاقبة بحسب الاستعدادات المختلفة للمادة بحسبين وبالجملة فان تلك المادة تبقى في تصرف المصورة الى ان تحصل تمام الاستعداد لقبول النفس الناطقة فح توجد النفس فهذا ما قال هذا الفاضل فيه اقول قال الشيخ في الفصل الثالث من المقالة الاولى من علم النفس من الشفاء فالنفس التي لكل حيوان هي جامعة لاسطقصات بدنه ومؤلفة اياها وحافظة لها على نحو تصلح معه ان تكون بدنا لها وهي حافظة لهذا البدن على النظام الذي ينبغي فقول الشيخ في الشفاء والاشارات بخلاف ذهب اليه الفاضل الشهرزوري وانقل عن الشيخ في رسالته ايضا ان كان نفس الام مدبرة للمزاج فكيف فوضت التدبير بعد مدة الى النطفة وانما يجري امثال هذا بين فاعلين غير طبيعيين يفعلان بارادات متجددة وان كانت القوة المصورة مدبرة والمصورة من القوى الخادمة للنفس التي تكون متبرئة الآلات لها فكيف حدثت المصورة قبل حدوث النفس التي هي مخدومتها وكيف فعلت بناتها فان الاولى من شأنها ان تفعل من مجرد استعدادا لها وما تقتضيه القواعد الحكمية التراقي الشيخ وغيره هو ان نفس الابوين تجمع بالقوة الجاذبة اجزاء تقدم ثم تجتبها اخلاطا وتعزز منها بالقوة المولدة مادة المني وتجعلها

قال الامام اذا اجرم ذلك فنقول لا كرام الحاكم ان الجامع لاجزاء بدن الجنين هو نفس الوالدين والحافظ لذلك الاجتماع اول القوة المصورة لذلك البدن ثم نفسه الناطقة ثم قال وتلك القوة ليست قوة واحدة باقية في جميع الاحوال بل هي متعاقبة بحسب الاستعدادات المختلفة للمادة بحسبين وبالجملة فان تلك المادة تبقى في تصرف المصورة الى ان تحصل تمام الاستعداد لقبول النفس الناطقة فح توجد النفس فهذا ما قال هذا الفاضل فيه اقول قال الشيخ في الفصل الثالث من المقالة الاولى من علم النفس من الشفاء فالنفس التي لكل حيوان هي جامعة لاسطقصات بدنه ومؤلفة اياها وحافظة لها على نحو تصلح معه ان تكون بدنا لها وهي حافظة لهذا البدن على النظام الذي ينبغي فقول الشيخ في الشفاء والاشارات بخلاف ذهب اليه الفاضل الشهرزوري وانقل عن الشيخ في رسالته ايضا ان كان نفس الام مدبرة للمزاج فكيف فوضت التدبير بعد مدة الى النطفة وانما يجري امثال هذا بين فاعلين غير طبيعيين يفعلان بارادات متجددة وان كانت القوة المصورة مدبرة والمصورة من القوى الخادمة للنفس التي تكون متبرئة الآلات لها فكيف حدثت المصورة قبل حدوث النفس التي هي مخدومتها وكيف فعلت بناتها فان الاولى من شأنها ان تفعل من مجرد استعدادا لها وما تقتضيه القواعد الحكمية التراقي الشيخ وغيره هو ان نفس الابوين تجمع بالقوة الجاذبة اجزاء تقدم ثم تجتبها اخلاطا وتعزز منها بالقوة المولدة مادة المني وتجعلها

مستعدة لقبول قوة من شانها اعداد المادة لصورتها الخ
فصير تلك القوة منيا وتلك القوة تكون صورة حافظة للمزاج
كالصورة المعدنية ثم ان المنى يتزايد كمالا في الرحم بحسب استعداد
يكتسبها هناك الى ان يصير مستعدا لقبول نفس الحيل يصدر عنها مع
حفظ المادة الافعال النباتية فتجذب الغذاء وتضيفها الى تلك المادة
قبلها وتكامل المادة بتربيتها اياها فتصير تلك الصورة مصدرا
مع ما كان يصدر عنها لهذه الافاعيل وهكذا الى ان تصير مستعدة
لقبول نفس الحيل يصدر عنها مع جميع ما تقدم الافعال الحيوانية
فيصدر عنها تلك الافعال ايضا فيتم البدن ويتكامل الى ان يصير مستعدا
لقبول نفس ناطقة يصدر عنها مع جميع ما تقدم النطق ويبقى مدبرا
البدن الى ان يحل الاجل وقد شبهوا تلك القوى في احوالها من مبدء
حدوثها الى استكمالها نفسا مجردة بحرارة تحدث في فحم من شانه
تجاوره ثم تشتد فان الفحم بتلك الحرارة يستعد لان يتحجر وبالتحجر
يستعد لان يشتعل نارا شبيها بالنار المجاورة فمبدء الحرارة الحادثة في
الفحم كتلك الصورة الحافظة واشتدادها كمبدء الافعال النباتية
وتحجر الفحم كمبدء الافعال الحيوانية واشتعالها نارا كان ناطقة وظاهر ان
كل ما تاخر يصدر عنه مثل ما صدر عما تقدم وزيادة فجميع هذه القوى
كشئ واحد متوجه من حد ما من النقصان الى حد ما من الكمال والنفس
واقع منها على الثلث الاخيرة فهي على اختلاف مراتبها نفس لبدن

المولود

المولود وتبين من ذلك ان الجامع للاجزاء الغذائية الواقعة في
المنيين هو نفس الابوين وهو غير حافظها والجامع للاجزاء المتضادة
ايها الى ان يتم البدن والى اخر العمر والحافظ للمزاج هو نفس المولود
وقول الشيخ انهما واحد بهذا الاعتبار وقوله ان الجامع غير الحافظ
بالاعتبار الاول وبالجملة فالغرض بهذا التقدير ين اعني ان يكون
الجامع والحافظ شيئين او شيئا واحدا حاصل ان المزاج محتاج الى
شئ اخر هو النفس سواء كانت نفس في لك البدن او نفس اخر

فهذا الجوهر فيك واحد بل هو انت عند التحقيق يريد ان يبين ان
الجوهر الذي اثبته في الفصل المتقدم بالحركة والادراك وحفظ
المزاج هو شئ واحد بعينه وهو تلك الذات المدركة لنفسها المذكورة
في الفصول المتقدمة ويشير الى كيفية ارتباطها بالبدن ويبين ان كل
واحد منهما يفعل في الاخر بسبب ذلك الارتباط فقال فهذا الجوهر
فيك واحد وذلك لان الشئ الذي يصدر عنه الحركة الارادية في الانسان
هو الذي يدرك فيه وذلك به بهي هو هو الذي اذا اصابه وهم او
تداعى بدنه الى الانفكاك وذلك تخيلي ثم قال وهو انت عند التحقيق
وذلك لانك تعلم يقينا انك تحركت بارادتك وتدركت باشياء كما او
بعضك وان مزاجك يتغير ما دمت باقيا ولو عمرت مائة سنة او يزول
عند طول الاجل مع بقاء ذاتك فذاتك البدن في الانفكاك والتحلل
وانما استدل على وجود النفس بالفصل المتقدم بالحركة والادراك

دون الافعال البنائية ليتبين لك ان تلك النفس هي التي تلك لا تلك في صدور هذين الفعلين عنك وتلك في صدور الافعال البنائية منك الى ان يتبين لك بنوع من البيان فورد له فروع من نحو منبثة في اعضائك وذلك لان النفس واحدة وقد تصدر عنها الافعال متقابلة كالشهوة لشيء والغضب لشيء والدفع لشيء والجذب لآخر وهي من حيث يكون شهوية لا تكون غاضبة وبالعكس والاشتغال بالشيء ربما يمنعها عن الاشتغال بالآخر فاذن هي مبدء الاشياء متقابلة يصدر عنها بسببها الافعال المتقابلة فتلك الاشياء من حيث هي مبادئ قوى ومن حيث هي لا تفعل بانفرادها بل تفعل اذا استعملها النفس فروع طبيعية ارتبطت بالبدن فورد فاذا حدثت بشيء عن اعضائك شيئا او تخيلت او اشتهيت او غضبت التفت العلاقة التي بينها وبين هذه الفروع الى تلك حتى تفعل بالتكرار اذ عادتها بل عادة وخلقا تحاكيان من هذا الجوهر المدبر تلك الملكات هذا بيان كيفية تاثير النفس في البدن وهو ان يحصل في النفس هيئة بسبب هذه الافعال التي ذكرنا وهي كيفية من الكيفيات النفسانية وتسمى حالا اذا مات سريعة الزوال فاذا تكررت اذعنت النفس لها فصارت النفس كل مرة اسهل تاثرا حتى يتمكن تلك الكيفية منها وتصير ملكة عسيرة الزوال فصارت ملكة وبالعكس الى ذلك الفعل عادة وخلقا فورد كما يقع لبعض الناس كثيرا بالمزاج غير مرضي فيه حالة فتنتقل العلاقة من تلك الهيئة اثرا فتنتقل

الى الفروع ثم الى الاعضاء انظر انك اذا استشعرت بحالة ما وفكرت في جهة كيف تعتريك وكيف تشعر بها وهذا بان تعرف تاثير البدن عن النفس وبالعكس تتوقف الشعر او ان يتوقع النفع والخشية فورد وهذه الانفعالات والملكات تختلف قوة وقد تكون ضعيفة ولو لا هذه الهيئات لما كان بعض الناس يغضب بسبب العادة اسرع الى التشكي والى الاستشاطة غضبا من بعض وهذه اشارة الى ان هذه الكيفيات المذكورة في كلا جانبي قابلة للشدة والضعف وتختلف النفوس بحسبها في هذه الانفعالات والملكات وذلك لاختلاف احوال نفوسهم وامزجتهم وبحسب تلك الشدة والضعف متفاوتون في اخلاقهم الفاضلة والرديئة فتكون بعضهم اشد واضعف استعدادا للغضب وبعضهم للشهوة وكذلك في غيرها اشارة ادراك الشيء هو ان يكون من حقيقته بحيث المدرك يشاهدها ما به يدرك فاما ان يكون تلك الحقيقة نفس حقيقة الشيء الخارج عن المدرك اذا ادرك فتكون حقيقة له وجودا في الاعيان الخارجية مثل كثير من الاشكال الهندسية بل كثير من المقدرات التي يمكن اذا فرضت في الهندسة محال تحقيق او يكون مثال حقيقة مرتسمة في ذات المدرك غير مباينة له وهو الذي لما فرغ عن اثبات النفس اراد ان يبين احوالها وهو ان المدرك واما محركة فبدء بالمدركة وذكر اولا معنى الادراك في هذا الفصل

٥٠٥

قيل الحاصل بالشئ اما قدم الادراك لان الحركة لا ادراك لها وتوجد الا عند الشعور بالمطلوب او مهروب عنه فهي متاخرة عن الشعور والاجل ذلك ذهب بعضهم وان كانوا يظنون انها تجوز دخول بعض الحيوانات كالصدف في الاصفات مع انها حركة اقول ويمكن ايضا ان يقال اما احتاج الحيوان في ادراك الاجل الحركة حتى يحركه الى ملايم وعن غير ملايم ولذلك لم يكن الثبات مدركا والحق انه لا تقدم لاحدهما على الاخر من هذه الجهة ولذلك جعل مبدأ فصل متساويين في الرتبة لكونهما من الوجه في تقدم الادراك على الحركة اذ الاشرف منهما لانه قد يكون مطلوبا بالذات كما في الانسان والحركة لا تكون الا مطلوبة بالغير ابدا وبعد بالتقدم فقول الشئ المدرك اما ان يكون ماديا او لا يكون فان كان كذلك فالمتمثل من صورة منتزعة عن نفس حقيقتها الخارجية انتزاعا عاما الوجه المفصل في الفصل الى هذا الفصل وان كان مفارقا فلا يحتاج فيه الى الانتزاع فقوله اما ان يكون من حقيقة متمثلة لما هو الامر بين بنفسه كذا عند كذا اذ حضر منصب عند نفسه والادراك يعرض لها فان احدهما الى فرد الادراك في ان الشئ المدرك ولاجل ذلك احتاج في تعريفه الى ايراد ذكر الشئ وهو المدرك والى ايراد ذكر ذي الادراك وهو قوله عند المدرك ولاجل عروض هذه الاضافة كان المدرك لفظة متضايفين والادراك ينقسم الى ادراك بآلة والى ادراك بغير آلة بل بذات المدرك

٥٠٦

وللتنبيه على القسمين قيد التعريف بقوله يشاهد بما به يدرك فقوله يشاهد بالكسر هو ان يتلبس المشاهدة نوع من الادراك اخذه في بيان معنى الادراك فان قيل انه اراد بالمشاهدة الحضور فقط قيل الحضور غير كاف فان الحاضر عند الحس الذي لا يلتفت اليه لا يكون مدركا والجواب بان الادراك ليس هو كون الشئ حاضرا عند الحس فقط بل كونه حاضرا عند المدرك بالحضور عند الحس لما كان من حاضر امرين فان المدرك هو النفس والكنه به هو الحس وكل حاضر دال عليه واعلم ان الحضور عند الحس ليس هو الحصول في النفس بل وجوز ان يكون ايضا الحصول في آلة يحس بها الحس كالمرآة الا تحمل الصور على ما يكون والاشياء المدركة تنقسم الى ما لا يكون غائبا عن ذات المدرك ولا في ما يكون منه اما في الاول فبالحقيقة المتمثلة عند المدرك هي نفس حقيقتها واما في الثاني فهي تكون من غير الحقيقة الموجودة في الخارج بل هو اما صورة منتزعة من الخارج ان كان الادراك بالحس او من خارج او صورة حصلت عند المدرك ابتداء سواء كانت الخارجية مستفادة منها او لم يكن وعلى التقديرين فادراك الحقيقة الخارجية هو حصول تلك الصورة الذهنية عند المدرك واستدل على ذلك بقوله فاما ان يكون تلك الحقيقة اي المتمثلة نفس حقيقة الشئ الغائب عن المدرك اذا ادرك او يكون من مثال حقيقة مرتسمة في ذات المدرك غير مباين له وقدم ابطال القسم الاول على ذكر القسم الثاني بقوله

بعد ذكر القسم الاول فيكون حقيقة ما لا وجود له بالفعل في الاعيان الخارجية
مثل كثير من الاشكال الهندسية مثلا كالكرة المحيطة باثنتي عشرة قاعدة
مخمسات بل كثير من المفروضات العقلية لا يمكن اذا فرضت فالهندسية
كما يفرض مثلا من المستحيلات ليتبين به المختلف فيكون ذلك الحقيقة
محالا تحقق اصلا ذا حقيقة لها في الخارج ولما كانت محا يدرك العلم
انها موجودة لا في الخارج بل عند المدرك فيحال بيانه فيما بطل
القسم الاول بتحقق الثاني واشار الى ذلك بقوله وهو اما قوة
المثال فقط او يكون مثال حقيقة هو الصورة المنتزعة او الصورة
التي لا يحتاج الى الانتزاع من شيء الذي لو كان فرد الخارج فكان هو
فهذا بيان ما قاله الشيخ واعلم ان العلماء اختلفوا في ماهية الادراك
اختلافا عظيما وطولوا الكلام فيها لا لخفائها بل لشدة وضوحها
فمنهم من جعل الاضافة العارضة للمدرك الى المدرك نفس الادراك
لا يندفع عنه بعض الشكوك المذكورة مما يكون الادراك صورة وشغل
عن استدعاء الاضافة بثبوت المتضايفين فلزم ان لا يكون شيء
موجودا في الخارج مدركا وان لا يكون ادراك ما هو الحق ان
الجهل هو كون الصورة الذهنية للحقيقة الخارجية غير مطابقة اياها
ومنهم من ذهب الى ان الادراك غني عن التعريف فلا ينبغي ان يعرف
وهو حق الا انهم يريدون بذلك التخلص عن المدافعة التي وقع القوم
فيها واعلم ان ما ذكره الشيخ ليس بتعريف للادراك ولذلك لم

يتعاش فيه غير ارادة ذكر المدرك فانه لا يجوز ان يبقى في تعريف الحركة
مثلا ادخال المتحرك بل تعيين للمعنى المسمى بالادراك الذي يشترك
فيه الحس والتخيل والتوهم والتعقل وان كان ذلك المعنى واضحا
غنيا عن التعريف فان ابا حنين عرف حقايق الاشياء كثيرا ما يروم
تعيين الاشياء الواضحة للمقول على الاشياء المختفية ويخصها بالحركة
مثلا يعرف احاطة الهي بالسماوي فتلك الاشياء ام بغير السماوي
وكيف ينسبها الى ما يعقوبها وايضا فهم كثير من ان ظرين في التعريف
من قولهم النفس تدرك المحسوسات الجزئية بالة والمعقولات
بذاتها ان المدرك للجزئيات هو الآلة لا النفس وشنعوا عليهم بانهم
يقولون ان النفس لا تدرك الجزئيات وطولوا الكلام في ذلك او
جملا اعتراضاتهم وتشنيعاتهم واردة على ما فهموه لا على ما قالته الحكماء
كما يجيء بيانه موضعه فمن اعتراضات الفاضل الشارح بهاء الحق
ان الصورة الذهنية ان لم تكن مطابقة للخارج كانت جهلا وان
كانت مطابقة فلا يدرى ان في الخارج وح لم لا يجوز ان يكون الادراك
حالة نسبية بين المدرك وبينه وان الصورة المتخيلة لم لا يجوز ان تكون
موجودة قايمة بنفسها كما قالوا قبل طلوع او بغيرها من الاجرام الفلكية
مما وهذا وان كان مستبعدا لكنه لا يلزم ان صورة السماء في
الذهن مساوية للسماء غير مستبعد والجواب عن الاول ان من الصور
ما هو مطابقة للخارج هو العلم ومنها ما هو غير مطابقة للخارج هو الجهل

واما الاضافة فلا توجد في المطابقة وعدمها لامتناع وجودها في الخارج فلا يكون مدرك الادراك بمعنى الاضافة عالما ولا جاهلا وعند الشيخ ابي البركات فلان لم يذهب ولا غيره الى ان المحالات المتناقضة لذاتها موجودة في الخارج ولا يمكن ان يذهب الى ذلك اذ هب واما القول بكون الصورة المدركة في جسم غايب عن المدرك فليس ببعيد فقط بل انه هو مع ذلك من المحالات الظاهرة وليس كذلك القول بان صورة السماء المنطبعة في آلة الادراك مساوية للسماء لاحتمال ان يكون الانطباع في مادة الجسم الذي هو آلة الادراك او في قوة المدركة الكائنة في الملتين لحظ لهما من الصغر والكبر من حيث ذاتيهما اول احتمال ان يكون المنطبع صغر مقدارا من السماء وذلك غير قادح في المساواة بحسب الصورة فان الكبير والصغير من الانسان متساويان بحسب الصورة الانسانية ولما لم يكن ذلك محالا فجواز ان يستبعد الذي اراد ان يحكم ببطلانه محالا ان هذا الاستبعاد ليس بوارد على القول بان الادراك انما يكون بصورة منطبعة غاية ما في الباب ان يزيد على القايلين بان الابصار انما يكون بانطباع صورة فرالرطوبة الجليدية وان التخيل انما يكون بانطباع صورة في الآلة الجسمانية الموضوعة للتخيل ولا يرد على سايرالادراكات الجسمانية والعقلية ولا على الموضعين المذكورين ايضا على التقاليز بالشعاع او على قول من ينيب مذهب الشيخ ابي البركات في القول بان الصورة المتخيلة تنطبع في

بل في النفس بواسطتين الآتيين عند حصول الصورة في الموضعين
المذكورين او غيرهما ومنها قوة اخرى تعلم ان المبصر هو زيد الموجود في الخارج
والقول بانه مشار وشجه يقتضي الشك في الاوليات والجواب ان
المبصر هو زيد لا شك في الانزاع فيه اما ان البصر فهو حصول مثال في آلة
المدرك وعدم التمييز بين المدرك والادراك هو مشار هذا الاعتراض
وبجري مجرى ذلك ما قال غيره من المعترضين ايضا عليه وهو ان الادراك
كيف يكون صورة ذهنية مطابقة لما في الخارج والشعور بالمطابقة
انما يكون بعد الشعور بما في الخارج وجوابه ان المطابقة غير الشعور بها
انما اشترط في الاول دون الثاني فهذه جمل من الاعتراضات على
ما ذكره الشيخ واجوبتها قد اقتصرنا عليها ايثارا للاختصار فان في
ويفي مسبباً من بعد لكفاية لمن اخذت العناية بيده كما قال الشيخ
في صدر الكتاب تنبيه الشيء قد يكون محسوسا عند ما يشاهد ثم يكون
متخيلا عند غيبته بتمثل صورته في الباطن كزيد المدرك بالبصر تمثل اذا غاب
عنك فتخيله وقد يكون معقولا عند ما يتصور من زيد مثلا معنى الانسان
الموجود ايضا لغيره وهو عند ما يكون محسوسا يكون قد غشيته غواشي
غريبة عن هويته لو ازيلت عنه لم يوثر في كنه هويته مثل اين ووضع و
كيف ومقدار بعينه ولو توهم بدله غيره لم يوثر في حقيقة هويته الانسانية و
الحس يناله من حيث هو مغمور في هذه العوارض التي لحقته بسبب المادة
التي خلق منها المجردة عنها ولا يناله الا بعلاقة وضعية بين

وعادته واذ لك لا يتمثل في الحس الا صورة اذا زال عنها الباطن
فتخيل مع تلك العوارض لا يقتدر على تجريده المطلق منها لكنه يجرده
عن تلك العلاقة المذكورة التي تعلق بها الحس فهو يتمثل صورة مع
غيبوبة حاملها واما العقل فيقتدر على تجريد المادة الملكوفة باللواحق
الغريبة المختصة مستبنيا اياها حتى كانه يعمل بالمحسوس على جعله معقولا
لما فرغ من بيان معنى الادراك اراد ان يبين عدد انواعه ومراتبها و
انواع الادراك اربعة احساس وتخيل وتوهم وتعقل فالاحساس ادراك
للشيء الموجود في المادة الحاضرة عند المدرك على هيئات مخصوصة
محسوسة من الاين والمتى والوضع والكيف والكم وغير ذلك و
بعض ذلك فلا ينفك ذلك الشيء عن هذا الوجود الحاضر حتى ولا
فيها غيره والتخيل ادراك ذلك الشيء مع الهيئات المذكورة ولكن
في حال حضوره وغيبته والتوهم ادراك المعاني غير محسوسة من
الكيفيات والاضافات المخصوصة بالشيء الجزئي الموجود في المادة
لا يشاركه فيها غيره والتعقل ادراك الشيء من حيث هو هو فقط
من حيث شيء اخر سواه اخذ وحده او مع غيره من الصفات المدركة
بهذا النوع من الادراك فهذه ادراكات مترتبة فالتجريد الاول
مشروط بنفسه اشياء حضور المادة وانكشاف الهيئات وكون المدرك
جزئيا والثاني مجرد عن الشرط الاول والثالث مجرد عن الاولين
والرابع عن الجميع الا انها اذا قيست الى مدرك واحد سقط الوهم

عن الاعتبار لانه لا يدرك بالحس والخيال انفراده بل يدرك كليا مشاركة الخيال وبذلك يتخصص مدركه ويصير جزئيا ولذلك لم يعتبره الشيخ في هذا الكتاب واعتبره في سائر كتبه بالوجه الاول وكل طبيعة كالانسانية اذا اخذت من حيث هي هي صلحت لان يقع عليها كثيرون ولان لا يقع الا على واحد وانما تختلف في ذلك بانضياف معان غيرية اليها لا تختلف هي باختلاف تلك المعاني ولا يلزم منها شيء من تلك المعاني من حيث انها كذلك المعنى الذي يضاف اليها ويجعلها جزئيا شخصية هو المادة اولا لان زيدا لا يباين عمرا بالانسانية ولا بما يقتضيه الانسانية نفسها انما يباينه بتشخصه بالمادة ثم بما يلزم المادة من الاحوال المذكورة كالاين والكيف وغيرهما ثانيا فالصورة المحسوسة منتزعة منتزعا ما بشرط الحضور للمادة والخيالية منتزعة منتزعا اكثر لكنه غير تام والعقلية منتزعة منتزعا ما وعبارة الكتاب ظاهرة واما مثل بالابصار لانه اظهر انواع الاحساس والفاضل المنتشر الغواشي الغريبة عن الماهية بجميع العوارض المفارقة ولوازم الوجود والماهية ولوازم الماهية كالزوجية للاثنين لا يكون منتزعا غريبة عن الماهية وايضا لا يكون بحيث يمكن ان يزال وايضا لا يكون مثل هذه الغواشي عند ما يكون الشيء محسوسا فقط بل وعند ما يكون معقولا ايضا وقد اوردنا هذه الموضع سؤالا وهو ان الصورة العقلية من حيث حلولها في نفس جزئية حلول العرض في الموضوع يكون

جزئية ويكون تشخصها وعرضيتها وحلولها في تلك النفس ومفارقاتها لصفات تلك النفس عوارض غريبة لا تنفك عنها وهذا يناقض قولهم العقل يقدر على انتزاع صورة مجردة عن العوارض الغريبة وايضا تلك الصورة التي في نفس زيد مثلا لا يمكن ان يكون جزءا من ماهية الاشخاص الموجودة في الخارج قبل زيد وبعده فان تلك الصورة ليست بمجردة ولا مشتركة فيها واجاب بان تلك المشتركة الموجودة في الاشخاص في نفسها مجردة عن اللواحق فالعلم المتعلق بها من حيث هو علم كذلك مجرد لان معلوله كذلك لان العلم ذاته كذا قال ولهذا اذهب سماه المتقدمون كليا تعويلا على فهم المتعلمين والمتأخرون اذا لم يقفوا على اغراضهم ظنوا ان في العقل صورة مجردة كلية وليس الامر على ما ظنوه بل التحقيق ما ذكرناه واما قول الانسانية التي في زيد ليست بعينها التي في عمرو فان انسانية المتساويين لهما معا من حيث هو متساويان لهما ليست هي التي في كل واحد منهما ولا هو فيهما معا لان الموجود منهما في احدهما ح لا يكون نفسها بل جزءا منها فهي انما يكون في العقل فقط وهيهات الكلية فهي من حيث كونها صورة واحدة في عقل زيد مثلا جزء ومن حيث كونها متعلقة بكل واحد من الناس كلية ومعنى تعلقها ان الانسانية المدركة تلك الصورة التي هي طبيعة صالحة لان يكون كثيرة ولان لا يكون لو كانت في اي مادة من مواد الا

يحصل في ذلك الشخص صورة اولى وصورة من تلك الاشخاص سبق الى ان يدرك
زيد حصل في عقله تلك الصورة بعينها فهذه معنى مشترك وامر معقول
فكون تلك الطبيعة التي انضاف اليها معنى الاشتراك منتزعة عن الكثرات
المادية الخارجية وان كانت باعتبار اخر مكنوفة باللواحق الذهنية خصصة
فانها باحد اعتبارين مما ينظر به في شيء اخر ويدرك به شيء اخر وبالاعتبار
الاخر مما ينظر فيه ويدرك نفسه فاذن الصورة التي ذكرها انما تصير
اشياء الطبيعة الانسانية التي ليست بالحقيقة كلية ولا جزئية وانما
تماما المتقدمون كلية وتبعهم المتاخرون في ذلك فلم يتعرض لهذه
والعجب منه انه ناقض تحقيقه هذا ما قاله في موضع غير معدود وهو
ان الكليات لا توجد في الخارج فورد واما ما هو فرد انما يدرك عند التفوه
المادية واللواحق الغريبة التي لا تلزم مادية عن مادية فهو معقول لذاته
ليس يحتاج الى عمل يعمل به بعده لان يعقله من شاء ان يعقله بل يعقل
في جانب من شاء ان يعقله الشيء الذي لا يتعلق بالمادة اصلا ولا
باللواحق الغريبة فليس يمكن ان يعقله شيء من خارج ذاته لكونه غريبا لانه
مجرد عما يغاير ذاته بل انما يعقله ما يلزم مادية عن مادية وبهذا التصريح بان
لوازم المادية ليست من الغواشي الغريبة قد ذلك الشيء لا يمكن ان
يتعقل بالمادية وهو معقول بذاته لانه لا يحتاج الى التجريد فان لم
كان ذلك من جهة القوة العاقلة لا من جهته لانه في نفسه معقول غير
محتاج الى عمل يعمل به ليصير معقولا بل العاقلة تحتاج الى عمل تعمل

كالفكر مثل تصير عاقلة بالفعل بعد ان كانت عاقلة بالقوة قبل بعد يعود الى العقل ويحتمل
ان يعود الى المعقول لان ذلك الشيء من شانه ان يكون ايضا معقولا
بذاته كما بينا ريانه وهو معنى قولنا بل العلة في جانب من شانه ان يعقل كان
الشيخ قسم الموجودات الى من شانه ان يكون عاقلا ذاته والى ليس من
شانه ذلك وقسمها ايضا الى من شانه ان يكون معقولا بذاته وبين
ما ليس من شانه ذلك فاشار الى ان من شانه ان يكون معقولا بذاته
ليس حكم القسمة الاولى من القسم الذي من شانه ان يكون عاقلا بل هو حكم
القسم الاخر اعني من شانه ان يكون عاقلا وانما لم يحكم بذلك صريحا
لانه لم يبينه بعد وسيأتي بيانه واورد الفاضل الشارح بعد ان ذكر
ان المراد من المادة ههنا هو المحل سواء كان جسما كالجسم البسيط او معقولا
كالهيولى وسواء كان متقوما بالحال كالهيولى او متقوما له كالموضوع
وذلك لان المحل المادية معقولة لذاتها تعقلها الحال فيها
فان من يعقل ثبوت الشكل للخشب فقد عقلهما فاذن ليست مادية
عن التعقل واجاب بان التعقل ان كان حصول المادية المعقول للعاقل
كان المانع عن التعقل هو المادة لا غير لان كل ما ليس في محل فلكونه
قائما بذاته يكون حقيقة حاصلة لذاته فهو معقول لذاته عاقل لذاته
وكل ما يقوم بمحل لم تكن حقيقة حاصلة لذاته بل لغيره فقد يكون
عاقلا لذاته ويصير معقولا لغيره بعمل يعمل به ذلك الغير وهو
الانتزاع اقول هذا الجواب ليس كما ينبغي فان الجسم البسيط ليس في محل

عاقل لذاته والصور المعقولة حاصلة في محل وليست محتاجة الى عمل يعمل بها ليصير معقولة والحق ان المادة بهذا المعنى الهيولى لا غير فانها هي المقتضية لكون كل محل فيها من الصور والاعراض المحسوسة ومميز المحسوسة اشخاصا ذوات اوضاع وهي وجميع ما يحل فيها يمكن ان يوجد من حيث هو كذلك ح لا يكون شيء منها معقولا ويمكن ان يوجد مجردة عن اللواحق المشخصة ح يكون جميعها معقولة وهذا هو منع المادة عن كون الشيء معقولا واما كون الشيء عاقلا فهو يكون لقيامه بالذات بعد تجرده ايضا في ذاته لا بسبب عمل عامل كما سيأتي بيانه **اشارة** لعلك تتنبه الآن الى ان الشرح لكل امر القوى المدركة من باطنة اذا شرحناه وان نقدم شرح امر القوى المدركة للحس اولا لانسع لما فرغ عن بيان انواع الادراكات شرع في اثبات القوى المدركة واحوالها وابتدء بالحيوانية وهي تنقسم الى ظاهرة وباطنة اما الظاهرة فلكونها ظاهرة لوجود ما يمكن بحاجة اليها الآتي ولما كان بيان كيفية الاحساس بها محتاجا الى كلام طويل غير مناسب لهذا الكتاب لم يتعرض له واما الباطنة فلما سبقتها لما مضى ولما يأتي من احوال النفس الناطقة عليها كانت مما يحتاج الى تحقيقها فلنجعل هذا الفصل مشتملا على بيان اثباتها وتعدادها والاشارة الى موضوعها وهذه القوى تنقسم الى مدركة والى معينة مما الادراك والمدركة مدركة اما ما يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة وهو بسبب صور واما ما لا يمكن

وهو بسبب معان والمعينة تعين اما بحفظ المدركات من غير تصرف فيكون المدركة من المعاودة الى ادراكها واما بالتصرف فيها والمعينة بحفظ معينة اما المدركة الصور واما المدركة المعاني فهذه خمس قوى الاولى مدركة الصور وتسمى حاسة مشتركة لانها تدرك خيالات المحسوسات الظاهرة بالتأدية اليها وان شئت سميتها بالحفظ وتسمى خيالا ومصورة والثانية المتصرفة في المدركات وتسمى متخيلة ومتفكرة باعتبارين والرابعة مدركة المعاني وتسمى وهما ومتوهمة والخامسة معينتها بالحفظ وتسمى حافظة او ذاكرة وانما سميت الخمس مدركة وان كانت المدركة منها اثنين فقط لان الادراك اعم من الباطنة الى جميعها وابتدء الشيخ بشرح الحس المشترك لانه اقرب الباطنة للحس الظاهر فان الترتيب التعليمي ان يرتقي بالمتعلمين مما هو اظهر عند الحس الى ما هو اقرب الى العقل . ليس قد يبصر النقطة الثابتة خطا بسيطا والنقطة الدايرة بسرعة خطا مستديرا كالكوكب المسمى لنا بسبيل التخيل او تذكر وانت تعلم ان البصر انما يرتسم فيه صورة المقابل والمقابل النازل او المستدير كالنقطة لا كالخط فعند بقي اذن في بعض قواك مادة ارتسم فيه اولا واتصل بها بقية الابصار الحاضرة فعند ذلك قوة قبل البصر اليها يؤدي البصر كالمشاهدة وعند ذلك تجتمع المحسوسات فتدركها وعند ذلك قوة تحفظ مثل المحسوسات بعد الغيبوبة مجتمعة فيها وبهاتين القوتين يمكنك ان تحكم ان هذا الطعم غير هذا الطعم وان لصاحبي هذا الطعم فان القابض يجمع

الامرين يحتاج الى ان يحضره المقتضى عليهما جميعا فهذه قوة واحدة بذاتها لكن الحس المشترك والخيال قد استدل على وجود كل واحد منهما منفردا وعلى وجودهما معا بالشركة اما الاستدلال على الحس المشترك منفردا فهو قوله اليس قد تبصر القطر النازل الى قوله ليؤدي اليها البصر كالمشاهدة والحاصل ان الموجود في الخارج كنقطة والطائر خط والنقطة المتحركة تستقيم في البصر عند وصولها الى المكان الذي يحدث بحسبه المقابلة بينها وبزوال عنه بزوال المقابلة والمقابلة انما تحصل في آن يحيط به زمانان لا حصول لها فيهما لكونه حركة تميز قارة فلو بقي شيء اخر غير البصر لتسلم فيه تلك النقطة وبقي قيلا على وجه تحصل الادراكات المتباينة بالبصر وفيه بعضها بعض لم يكن اتصال فلم يحفظ فاذن لهذه القوة قوة قد يبقى فيها الارتسام البصري مشاهدة واما قوله وعند اجتماع المحسوسات قد ركبها فاشارة الى خاصية اخرى لهذه القوة وهو التي لاجلها لقبت بالمشترك واتخاذ كثير منها تعريف القوة بها وسيورد الحجة على اثباتها واعترض الفاضل الشارح على هذا الاستدلال بان كل ما لم يجز ان يكون من اتصال الارتسامات في الهواء بان يكون من كل شكل يحدث في جزء من الهواء لوصول النقطة اليه فانه يحدث قبل زوال الشكل السابق فيتصل الشكلان ويرتسم خطا قال وهذا اولى مما قاله لان القول بالمشابهة ليس في الخارج نقطة وجهة ولم لا يجوز ان يكون ذلك في البصر والعلم بان البصر لا يتسلم فيه

فهذا الخط المدرك ليس في الخارج

فيه

حكم الطائر بوجوده في الخارج

لانه يوجب رفع الامان عن المحسوسات

الصورة المقابل ليس بزماني والتجربة لا تفيده وايجاب عدم الاول ان بقاء الشكل السابق عند حصول الشكل بعده يقتضي اتحادهما والشكل الحاصل في الهواء انما هو بالجسم المتحرك فيه وبقاء النهايات بحالها بعد خروج المتحرك منها يقتضي احاطة النهايات بالخلاء وعن الثاني ان القول بذلك لا يأبى ان ينسب الى النقطة اتجاها من القول بوجود قوة للانسان يدرك بها شيئا بعد غيبته لان نوع كونه مستقلا بالقول بمشابهة ليس في الخارج قول بمشابهة ما لا تقابل البصر ولا يكون منه حكم ما يقابله ولما قول الشيخ وعند كل قوة تحفظ مثل المحسوسات بعد الغيبة مجتمعة فيها فاشارة الى الخيال واستدلال على وجوده بالمشابهة الباطنة وهو ظاهر قال الفاضل الشارح واستدلوا على مغايرة الخيال للحس المشترك من وجهين احدهما ان المدرك قابل والقابل يغاير الحافظ بحجة ان الواحد لا يصدر عنه الا واحد ولما كان الماء يقبل الاشكال ولا يحفظها والحجر بضد ذلك فان الخيال الذي هو الحافظ يجب ان يقبل الصور حتى يمكنه ان يحفظها وايضا انها معارضة بالحس المشترك المدرك لاشياء مختلفة وبنفس الترتيب الحاصل في المختلفة واقول اجتماع القبول والحفظ في شيء واحد على وحدة مصدرهما فانهم يجوزون اجتماعهما في شيء واحد لقوتين فيه كالارض واما افتراقهما فصورة تدل على مغايرة المصدرين والمعارضة بالحس المشترك والنقش ليست كذلك

الصور المرتسمة في الخيال ليست في مادة الخيال

وانتقاض الحجة بالماء معارضة بالحس المشترك

الخيال الحس المشترك

لان الواحد قد يصدر عنه الكثير اذا كان الصادر بالقصد الاول شيئا
واحدا ثم يكثر بالقصد الثاني او كان الصادر وجوه الصدورات مختلفة فالصادر
عن العقل المشترك هو استبانات الصور المادية عند غيبتها المادة ثم تصير استبانات
للالوان والاصوات والطعوم وغيرها بالقصد الثاني وذلك لان قوام
تلك الصور بها وذلك كالابصار الذي عرض ادراك اللون ثم آلة البصر
مدركا للضدين لكون اللون مشتملا عليهما والنفس فانما تكثر قواها
لتكثر وجوه الصدورات عنها قال والمثال ايضا ضعيف لان ثبوت
الحكم لصورة لا يقتضي ثبوت مثله لصورة اخرى واقول ليس الامر
على ما ظنه بل انما هو قياس من الشكل الثالث ينتج حكما جزئيا مما قضيتاكم
الكليتان بان كل ما يقبل شيئا فهو يحفظه فان ذلك سبيل جميع القوى
بالضرورة قال الوجه الثاني ان استحضار الصور والذهول عنها
من غير نسيان ونسيان يوجب تغاير القوتين فان كان استحضار
حصول الصورة في القوتين والذهول حصولها في الحافظة دون
المدركة والنسيان زوالها عنهما وهذا ايضا ضعيف لان تجويز حصول
الصورة في الحافظة حال الذهول يقتضي القول بان الادراك ليس بحصول
الصورة في المدرك بل لامر وراءه وعلى ذلك التقدير يحتمل ان يكون
الصورة حاصلة في الحس المشترك دايما والاستحضار موقوف على
حصول ذلك الامر وايضا القوة العاقلة ليست بحافظة فمع
انها تستحضر وتنال من غير نسيان ونسي فان قلتم حافظها العقل

الفعال

الفعال فان فيكم من يقول ان الحس المشترك آلة والجواب بانه لو كان
ان الامر كذلك لحصول الصورة بالمدرك كحصولها بالآلة ولبصورة
ما زال الذهول عنها حاصلة للمدرك وان كانت حاصلة فالآلة والعقل
الفعال لتمثل المعقولات فيه وامتناع مثل الجواب ان فيه يصح ان
يكون حافظا للصور المعقولة دون الحواس والقول الشنيع
بها بين القوتين يمكن ان يحكم ان في الدماغ شيئا مطبوعا مثلا
مشتركا لهما وجودهما معا وهو باطل بما ان النفس المدركة للصور
الى بقوة جسمانية وتقريره انها لو ادركت بحس واحد من الحواس
غير قوة واحدة من الحواس فاذن لا بد لها من حس مشترك
ذو قوة واحدة من قوة مدركة للصور الى آلة القوة بسببه
فتجمع الصور التي آلة القوة بسببه فيه فيحكم بان
ان تقدم بذلك حكم ان القوة المدركة للجميع فانها ايضا تقدم
ذلك لان القوة الحافظة للجميع والا يضدم صورة كل واحدة
الباقي وهو محال وغذا ادراك الحس المشترك والالتفات اليه
الفاضل شبهة بانكم تزعمون ان زيدا بانه ابن عمرو وحكم بكذا على جزئي
فالحاكم يجب ان يدركهما معا وانتم تزعمون ان يكون النفس المدركة
للجزئيات والجواب بمثله ثم ان هذه الشبهة
آذوا حسبة بغير الحق قال والذي يدل على ابطال القول بالحس المشترك
البديهة اذا وقف على ان الذي ليس والدماغ و

من الدماغ والحامل لقوة اللمس سائر الاعصاب وخصوصا التي
قبيل من هذا ان مبدء اعصاب الحواس الاربعة هو مقدم الدماغ
ومبدء اعصاب اللمس هو الدماغ والنخاع الذي مبدؤه الدماغ ايضا
واكثر ما نخاعية فلاجل ذلك قال الشيخ ان آلة الحس المشترك هو الروح
المصبوب في مبادي عصب الحس لا بما في مقدم الدماغ ولم يقل مطلقا
في مقدم الدماغ فان الحس المشترك كما سيبين منغمس في خمية الدماغ
وكان الروح المصبوب في البطن المقدم هو آلة الحس المشترك والدليل
الى ان في مقدم ذلك البطن الحس المشترك اخص وما هو مؤخره بالخيال
اخص وانما تدرك الادراكات الحسية من الحواس بواسطة الارواح التي
في الاعصاب الى آخره مبادي ما المتصلة بالروح المصبوب في البطن
المقدم والفصل الثالث فقرات ثلاثة الاولى في بيان الكيفيات المحسوسة في
الاعصاب الى آخر الحس المشترك ثم اشتغل ببيان الاستعداد والتهيؤ
الوارد على تغيره والثانية منها استعارة وعنى بادراك النفس بواسطة
الروح المصبوب الى كل حس محسوس وبواسطة الروح الذي هو مبدء
مشترك للجميع تمثل جميع المحسوسات واتصال الاعصاب ليس لتمهيد
طرق لسير فيها الكيفيات فان الكيفيات لا تنتقل من موضوع الى آخر
وادراك النفس ليس بمتأخر عن ملاقات الحواس للمحسوسات بزمان
يقطع فيه تلك المسافات بل هو لاتصال الارواح بمبدئه واتحاده
في موضع بعد الاحساس وباقي كلام الشيخ ظاهر وان زاد الوهم

والنهاية الدماغ كله لكن الاخص بها هو التجويف الاوسط قال
الشيخ في الشفاء في صفة القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة
في الحيوان حكما ليس بفضل الحكم العقلي ولكنه حكما تخييليا مقرونا بجزئية
وبالصورة الحسية وعنى بصدر الاكثر افعال الحيوانية التي لها نحو
قوة فيكون الدماغ كله آلتها هو لكونها مصدر الاكثر الافعال المتعلقة
بالروح الدماغي في الحيوان واختصاص التجويف الاوسط بها لاستخدامها
المتخيلة اياها بكثير ولهذا السبب ايضا قدم ذكرها على ذكر المتخيلة وان كانت
فيها قوة رابعة لها ان تركب وتفصل بما من الصور المأخوذة عن
الحس والمعاني المدركة بالوهم وتركب ايضا الصور بالمعاني وتفصلها
عنها وتسمى عند استعمال العقل مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة
وسلطانها في الجزء الاول من التجويف الاوسط وكانها قوة ما
للوهم وبتوسط الوهم للعقل معناه واضح والمراد من بحثه
ان للوهم تصرفا بواسطتها في المدركات وبتمام ذلك التصرف ادراكه
لها قال الفاضل الشارح ان كان لهذه القوة ادراك كان لشيء الواحد
مدركا ومتصرفا وان لم يكن لها ادراك مع انها متصرفة فالتقسيم
والتفصيل باطل قولهم القاضي على الشيئين لابد وان يحضرهما
عليهما وايضا استخدام الوهم اياها تصرف فيها فاذن الوهم مدرك
متصرف معا والجواب عن الاول ان هذه القوة ليست بمدركة
تصرفها في الشيئين يقتضي حضورهما ادراكها لهما اذ لا يجب ان

الذاكرة

يكون كل حاضر متصرف فيه مدركا وغير الثاني ان الشيء الواحد يمكن ان يكون مدركا ومتصرفا من وجهين مختلفين احدهما بحسب ذاته والآخر بحسب آلة او كل هما بحسب آلتين والباقي هو القوى الذاكرة وسلطانها في حيز الروح الذي هو التجويف الاخير وهو آلتها بهذه القوة الخامسة وهي حافظة للمعاني ومعينة للوهم بالحفظ ويسميها القوم ذاكرة فان الذكر لا يتم الا بها قال الفاضل الشيخ حفظ الله معاليه مغاير لاستحضارها بعد زوالها فان وجب ان ينسب كل فعل الى قوة وجب ان يكون للقوى ستة وبهذا شيء ذكره في القانون وهو قول ان الشيخ ذكر في القانون بهذه العبارة فيها موضع نظر فلسفي في انه هل القوة الحافظة والمتذكرة الباسترجعتها غاية عن الحفظ من مخزونات الوهم قوة واحدة ام قوتان ولكن ليس ذلك مما يلزم الطبيب فيه ان لم يكن بالتغاير مطلقا وقال في الشفاء وهذه القوة يعني الحافظة تسمى متذكرة ايضا فتكون حافظة تصيانتها مايجب ومتذكرة لاسترجاعها اذا احتاجت والتصور لها مستعينة اياها ان فقدت وذلك اذا اقبل الوهم بقوته المتخيلة فجعل تعرض واحدا واحدا من الصور الى اخره قوله وهذا يدل على انها غير الذاكرة ولكنها باعتبار اخر والحق ان الذكر هل حفظ المحفوظ فهو مركب من ادراك الشيء اولا ووقت اخر وحفظ كما صرح به الشيخ في اخر هذا الفصل والاستحضار طلب ذلك الملاحظة بالفكر فاذن الذاكرة ليست مرتبة بسيطة

اى مبدء فعل مركب من افعال قوتين مدركة وحافظة والمسترجعة مبدء فعل يركب من افعال ثلث قوى متصرفة ومدركة وحافظة وبهذا يحكم اخر وهو ان الفاضل الشيخ ذكر ان الشيخ قال في اخر الفصل الاول من المقالة الرابعة من الكلام في النفس وينبغي ان تكون القوة الواهمة هي بعينها المفكرة والمتخيلة والمتذكرة وهي بعينها الحاكمة فتكون بذاتها حاكمة وبحركاتها واضافاتها متخيلة ومتذكرة فتكون متخيلة بما تحمل في الصور والمعاني ومتذكرة بما ينتهي اليه عملها واما الحافظة فهي قوة خزانة هذه الحكاية الفاظه وذلك يدل على اضطرابه في امر هذه القوى اولا وقد قال الشيخ ايضا قبل كلامه هذا متصلا به وهذه القوة المركبة بين الصورة والصورة وبين الصورة والمعنى وبين المعنى والمعنى يتخيل هي كأنها القوة الوهمية بالموضع لا من حيث حكم بل من حيث تفصيل الى الحكم وقد تحصل مكانها واسمه الدماغ فيكون حافظا متصلا بخزانتي المعنى والصورة وهذا حكم صريح بان عامل المتصرفة والواهمة عضو واحد وبذا ان القوة الواحدة بالآلة الواحدة لا تفعل فعلين مختلفين فاذن صدور فعلين مختلفين عما ان دراكي والقصر من مصدر جسم واحد يدل على اشتمال ذلك الجسم على قوتين مختلفين فعلا وهذا شيء لا يمكن ان يذهب على مثل الشيخ فاذن ليس مراده من قوة الوهمية تعينها المفكرة والمتخيلة والمتذكرة ان جميعها بالذات واحدة وكيف والمتذكرة المترسم الحافظة على ما ذكره من قبل ان

انها هي الخازنة التي موضعها مؤخر الدماغ وليست بالقوة المفكرة
بالذات بل مراد الشيخ من ذلك ان المبدء الذي يرجع اليه التخيل و
التفكر والتذكر والحفظ هو الوهم كما ان مبدء الجميع قرار ان
الناطقة فلذلك جعله رئيسا حاكما على القوى الحيوانية **توله** وانما
يدري الكندي بالقضية بان هذه هي الالات ان الفعل اذا اختص
بجويف او رشح الافة فيه بهذا الاستدلال متعلق بالطب على كون
هذه الاعضاء مواضع هذه القوى والطبيب لا يميز بين المدرك و
الحافظ ولا يتعرض لاثبات الوهم انما يميز هذه التمييزات الحكيم
فالقوى عند الاطباء ثلث خيال آلته البطن المقدم وفكر البطن
الاوسط المسمى بالدودة وذكر آلته البطن الاخير قال الفاضل
هذه الحجة لا تدل على كون هذه القوى في هذه الاعضاء لانها يحتمل ان
يكون مفارقة او قائمة بعضو آخر وانما تختل افعالها باختلال آلة
الموضع لانها آلاتها فان افعال العاقلة تختل باختلال الدماغ
واقول ان الشيخ لم يثبت بهذا الاستدلال الا كونها آلات لهذه
القوى ولم يتعرض لكونها قائمة بالارواح المحصورة في هذه الاعضاء
او شيئ آخر انه بحث آخر **توله** ثم اعتبار الوجب في حكمة الصانع
ان يقدم الاقص للجزاء ولو خر الاقص للزوجاء ويصدر الشرف
فيهما حكما واستحسانا للشكل المنسجم عن الجانبين عند الوسط
قدرته هذا تاكيد لتخصيص الاعضاء المذكورة بهذه القوى اخوذا

من الغاية فانها تفيد معرفة منافع الاعضاء كما ذكر في الطبيعي و
الطب وفي تنبيه على العناية الالهية المقتضية لهذا الترتيب اللطيف
ونسبة الاشراح الخيالية الى الجرم دون الجسم ونسبة المثل الوهمية
الى الروح دون النفس او العقل استعارة لطيفة ومعناه ظاهر
قال الفاضل الشاهد الاستدلال بكون الحس الظاهر في مقدم الرأس
الوجه وجوب كون الحس المشترك الخيال هناك فرحكمة الصانع
مع انه خطاب غير مستقيم لان السمع واللمس في مؤخر الرأس والذوق
وسط فليس جعل الحس المشترك والخيال في مقدمه لكونه الابصر و
الشمهناك اولى من ان يجعل في مؤخره مع ان احتياج الحيوان
الى اللمس اكثر واقول ان شيخ وان ذكر قبل هذا ان الحس المشترك
هو الروح المصبوب في مقدم الدماغ لكنه في هذا الموضع لم يلتزم
كون الحس المشترك هناك بكون الحس الفهناك صريحا بل ذكر غاية
الترتيب واليضا ان سلمنا انه عمل هذا لكنه قول هذا الفاضل
ان السمع في مؤخر الدماغ نظر لان الشيخ ذكر في الفصل الاخير
من المقالة ان بين عشر من الغرائز من هذا الحيوان من اشفاء هذه
العبارة وليس مقدم الدماغ لان اكثر عصب الحس وخصوصا الذي
للبصر والسمع ينبت منه لان الحس طليعة والطليعة لا جله المقدم
اولا وذكر في الفصل الذي يتلوه بعد ذكر القسم الاول من الزوج
الخامس من اعصاب الدماغ هذه العبارة وهذا القسم منبته

بالحقيقة من الجزء المقدم من الدماغ وحس السمع فهذه حكاية كلامه واذا
كان حال العصب السمعي المتأخر عن الذوقي هذه فما ظنك بالذوقية والباصرة
فلما كان اكثر اعصابه تخرج للمنفعة المذكورة في كتب التشريح لم يكن
تعلقه بموخر الدماغ اكثر من تعلقه بمقدمه فاذن تعلق الحواس الظاهرة
بمقدم الدماغ اكثر على الاطلاق والحجج التي اقامها الفاضل الرئيس على ان
النفس المدركة تجمع الادراكات بانها حاكمة بعضها على بعض
وتحكم بها بالفصل فهي قاصرة عن الفايدة لانهم معترفون بذلك الا انهم
يقولون انها مدركة للمعقولات بالذات وللمحسوسات بالآلات
وقد تقدم ذكر ذلك مرارا فلا فايدة في التكرار بشارة وامثاله
هذا التفصيل في قوى النفس الانسانية بسبيل التصنيف فهو ان النفس
الانسانية التي لها ان تعقل جوهرا قوة وكمالات يريد ذكر الكمالات
التي تخص الانسان بها وانما قال على سبيل التصنيف لان القوى
الحيوانية المذكورة كانت بينة بالذوات لكونها مبادي لافعال
مختلفة فكان تفصيلها على سبيل التنويع وهذه غير بينة بالذات
لكونها متعلقة بذات واحدة مجردة انما تختلف بحسب الاعتبارات
التي هربا لعباس الى تلك الذات موارض فلهذا اضاف الكمالات
المذكورة ههنا هربا الكمالات الثانية وهربا فاعلية القوة
فمن حواها ما طلحب حاجتها الى تدبير البدن وهربا القوة النظرية
باسم العقل العملي وهي التي تستنبط الواجب فيما يجب ان يفعل

من الامور الانسانية جزئية ليتوصل بها الى اغراض اختيارية بحسب
مقدمات اولية وذايعة وتجربية وباستعانة بالعقل النظري في
الرأي الكلي الى ان ينتقل بها الى الجزئي قوى النفس تنقسم بالقسمة
الاولى الى ما يكون جزءا بحسب تاثيرها في البدن الموضوع لنفسها تاثيرا
مكملة اياه تاثيرا اختياريا والى ما يكون غير بحسب تاثيرا عاقوتها
مكملة اياه جوهريا بحسب استعدادها وهي الاولى عقل عملي والثانية
عقل نظري والعقل يطلق على هذه القوى بالاشتراك الاسم الاول
والشيخ بدء بالاولى لانها اظهر في الشروع في اصل الاختياري الذي
يختص بالانسان لانه لا يدرك الا بادراك ما ينبغي ان يعمل في كل باب وهو
ادراك رأي كلي مستنبط من مقدمات يقينية اولية او تجربية او ذايعة
او ظنية يحكم بها العقل النظري ويستعملها العقل العملي في تحصيل
ذلك الرأي الكلي من غير ان يختص بجزئي دون غيره والعقل العملي
يتعين بالنظر في ذلك ثم انه ينتقل من ذلك باستعمال مقدمات
جزئية او محسوسة الى الرأي الجزئي الحاصل فيعمل بحسبه ويحصل بعمله
مقاصده في معاشه ومعاده فقوله ومن قواها ما طلحب حاجتها
الى تكميل جوهرها عقلا بالفعل او لها قوة استعدادية لها نحو المعقولات
وقد يسميها قوم عقولا هيولانية وهربا المشكاة ويسمونها قوة اخرى تحصل
لها عند حصول المعقولات الاول فيها بها لكتاب الحيوان
واما بالفكرة وهربا الشجرة الزيتونة ان كانت مضعفي او بالحدس على

زيت ايضا ان كانت اقوى من ذلك فتسمى عقلا بالملكة وهو الزجاجة الشريفة البالغة منها قوة قدسية بكاد زيتها يضيء ثم تحصل طا بعد ذلك قوة وكمال اما الكمال فان تحصيل طا المعقولات بالفعل مشاهدة متمثلة في الذهن وهو نور وامّا القوة فان يكون طا بان تحصل المعقول المكتسب المفروغ عنه كالمشاهد مترشات من غير افتقار الى الاكتساب وهو المصباح وهذا الكمال يسمى عقلا مستفادا وهذه القوة تسمى عقلا بالفعل والذي يخرج من الملكة الى الفعل التام ومن الهيولانية ايضا الى الملكة فهو العقل الفعال وهو النور

هذه اشارة الى قوى النفس النظرية بحسب مراتبها في الاكتساب وتلك المراتب تنقسم الى ما يكون باعتبار كونها كاملة بالقوة والى ما يكون باعتبار كونها كاملة بالفعل والقوة مختلفة ايضا بحسب الشدة والضعف فمبدؤها كما يكون للطفل من قوة الكتابة وقوة التعلم ومنتهاها كما يكون للمتقادر على الكتابة والتعلم الذي لا يكتب ولا ان يكتب مترشاً فقوة النفس المناسبة للمرتبة الاولى تسمى عقلا هيولانيا تشبيها اياها بالهيولى الاولى الخالية في نفسها عن جميع الصور المستعدة لقبولها وهو حاصل لجميع اشخاص النوع في مبادئ فطرتهم وقوتها المناسبة للمرتبة المتوسطة تسمى عقلا بالملكة وهو ما يكون عند حصول المعقولات الاولى التي هي العلوم الاولية بحسب الاستعداد لتحصيل المعقولات الثانية التي هي العلوم

الظهور وكيفية حصول تلك العلوم في النفس اذا اختلفت الالات وادركت المحسوسات وتهيأت لها المدركات والمعلومات بحسبها تارة بعض بعد بعض وتارة كثير كثير بحسبها ايضا وتارة بالقوة وتارة بالفعل والمعلومات لا يحصل عليها من هو بالقوة الخاص هو كثير بحسبها ايضا وتارة بالقوة وتارة بالفعل والمعلومات اذا كان البعض الواحد الذي ما بين المحسوسات المخزونة مرات كثيرة والتي لفت فيما بعد كثيرا من غير ان يكون هناك مخصصات او محفزات فانه البعض لعله ذلك لاستقلاله بان يحصل عليها صورة كلية ما وقوة عليها واحكاما

ما ذكره من ان المراد بالعقل ما يدرك المعلومات والمعلومات ما يدرك بالعقل فيه ما فيه

المكتبة ومراتب الناس تختلف في تحصيلها فمنهم من يحصلها بشوق ما نفسه اليها بعثها على حركة فكرية حثيثة في طلب تلك المعقولات وهو من اصحاب الفكرة ومنهم من يظفر بها من غير حركة اما مع شوق او بدون شوق وهو من اصحاب الحدس وتكثر مراتب الصنفين وصاحب المرتبة الاخيرة ذو قوة قدسية يحيي اثباتها واما قوتها المناسبة للمرتبة الاخيرة فتسمى عقلا بالفعل وهو ما يكون عند الاقتدار على استحضار المعقولات الثانية بالفعل متى شاء بعد الاكتساب بالفكر او الحدس وهذه قوة للنفس وحضور تلك المعقولات بالفعل كمال لها وهو يسمى بالعقل المستفاد لانها مستفادة من عقل فعال اذ النفس انما تخرجها من درجة العقل الهيولاني الى درجة العقل المستفاد فان كل ما يخرج من قوة الى فعل انما يخرجه شيء غيره وقياس عقول الناس في استفادة المعقولات الى العقل الفعال قياس ابصار الحيوانات في مشاهدة الالوان الى الشمس وفي بعض نسخ الكتاب بوجه ما وكذا ان كانت اقوى من ذلك فتسمى عقلا بالملكة مع الوان الخ والظاهر ان الشرائط لذلك جعل العقل بالملكة مرتبة بعد الفكر والحدس وقبل القوة القدسية وذلك هو مذهب بعض من شهد به بعض كتب الشيخ وغيره ومنشأ هذا السهو هو وجود الواو المذكورة الفاصلة بين قوله او بالحدس وقد زيت ايضا وبين قوله ان كانت اقوى وهي زيادة يحكم النحويون بخطائها والتقدير اتصال الكلام ليس قوله فتسمى عقلا بالملكة جوابا

لقوله ان كانت اقوى بل عطفا على قوله فتضيء بها لا كتفاء بالواو
لان الملكة هي العقل المتوسط بين الهيولانى والذى بالفعل واذا تقرر
هذا فقول لما كانت الاشارات المترتبة فى التمثيل المورد فى السر
لنور الله تعم وهو قوله عز من قايل الله نور السموات والارض مثل
نوره كمشكوة فيها مصباح المصباح فى زجاجة الزجاجة كانها كوكب
دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد
زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء
ويضرب الله الامثال للناس الآية مطابقة لهذه المراتب فى قدر
فى الخبر من عرف نفسه فقد عرف ربه فقد شرح الشيخ تلك الاشارات
بهذه المراتب فكانت المشكوة شبيهة بالعقل الهيولانى لكونها مظلمة
فى ذاتها قابلة للنور لا على التساوي لاختلاف السطوح والثقوب
والزجاجة بالعقل بالملكة لانها شفافة فى نفسها قابلة للنور تام
قبول الشجرة الزيتونة بالفكر لكونها مستعدة لان تصير قابلة
للنور بذاتها لكنه بعد حركة كثيرة وتعب والزيت بالحدس لكونه اقرب
الى ذلك من الزيتونة والذري كذلك يضيء ولو لم تمسسه نار بالفعل
القدسية لانها تكاد تعقل بالفعل ولو لم يكن شيء يخرجها من القوة
الى الفعل ونور على نور بالعقل المستفاد فان الصور المعقولة نور فى نفس
والنفس القابلة لها نور اخر والمصباح بالعقل الفعال لانه نيرة بذاته
من غير احتياج الى نور يكتسبه والزجاة بالعقل الفعال لان المصباح

تشتعل منها قال الفاضل الشارح انما قدم العقل المستفاد على العقل
بالفعل لان ملكة الكتابة لا تحصل الا بعد حصولها بالفعل والعقل
المستفاد متقدم فى الوجود على حصول القوة المسماة بالعقل بالفعل
واعلم ان ذلك وان كان بحسب الوجود كما ذكره لكن العقل المستفاد
هو الغاية القصوى وهو الرئيس المطلق الذي يخدمه ما يتقدمه من
القوى الانسانية والحيوانية والنباتية فجعله لملكة تشتهي الآن
ان تعرف الفرق بين الفكرة والحدس فاسمع ايها الفكرة فهي حركة
للنفس المعانية مستعينة بالتخيل فى اكثر الامر بطلب بالحد الاوسط
وما يجري مجراه مما يصار به الى العلم بالمجهول الآتي الفقد ايضا
للمخزون فى الباطن وما يجري مجراه فربما تؤدي الى المطلوب وربما
واما الحدس فهو ان يتمثل الحد الاوسط قبل الذهن دفعة اما بغتة
طلب وشوق من غير حركة واما من غير اشتياق وحركة تمثل معه بما هو
وسط او فى حكمه لما ذكر ان النفس تنقل من المعقولات الاولى
الى الثانية اما بالفكر او بالحدس اراد ان يعرفهما ليتضح الفرق بينهما
فقوله فى تعريف الفكر ان النفس مستعينة بالتخيل فى اكثر الامر
اشارة الى ان الفكر يكون فى الجزئيات اكثر لانها هي التي تكون مستعينة بالتخيل
وهما متغايران بالاعتبار كما مر وقوله مستعرضا للمخزون فى
الباطن اشارة الى الصور والمعاني المخزونتين فى الخيال والذاكرة
وقوله وما يجري مجراه اشارة الى الصور العقلية فالفكر حركة

لا تعود عليه الفكرة بزيادة ومنهم من لم يفطن الى هذا ويستمتع بالفكر
ومنهم من هو اقصف من ذلك ولم اصابته المعقولات بالحدس
وتلك القوة غير متشابهة في الجميع بل بعضها قوية وبعضها
انك تجد جانب النقصان منتهيا الى عدم الحدس فما يقرن ان الجانب
الذي يلي الزيادة يكون انتهاؤه الى غنى في اكثر احواله عن التعلم والفكر
يريد بيان امكان وجود القدسية وتقريره ان للحدس والفكر
مراتب فراتبة الى اللم بحسب الكيف والكم اما بحسب الكيف فلكثرة
الثابتة وبطؤها واما بحسب الكم فلكثرة عددها وقلته والاول يكون
الفكرة اكثر استنباطا على الحركة والثاني يكون الحدس اكثر تجردا
من الحركة ولان الحدس انما يكون لقوة من النفس ولتلك القوة
حد نقصان وكمال وحد النقصان ان يتيسر جميع الكمار شخص عن
مطالبه وحد الكمال هو ان يحصل لشخص بلا بكر ان يحصل لغيره من
العلوم بحسب الكم دفعة او قريبا من ذلك بحسب الكيف على وجه
يشتمل على الحدود الوسطى لا تقليد ولما كان طرف النقصان مشابها
لطرف الكمال ممكن الوجود وفاز الكتاب في اشارة فان شئت ان
تزداد في الاستبصار فاعلم انك تبين لك ان المرتسم بالصورة
المعقولة من شيء غير جسم ولا في جسم وان المرتسم بالصورة الحسية
قبلها قوة في جسم او جسم يريد اثبات العقل الفعال وبيان كيفية
المعقولات على النفوس البشرية الانسانية ولما تقدمت اثبات

النفوس الفلكية

القوة ٢م

الامام والحرس بالصفحة

ثم انه

وعلى

الصورة

الحدس ٢

المعاني من المطالب بطلب بها مبادئ تلك المطالب كالحد والاوسط
وغيرها فربما ابتت وربما اثبت وتم اذا اثبت بحركة اخرى من الحد
الاوسط الى المطالب واما الحدس فهو ظفر عند الالتفات الى المطالب
بالحد والاوسط دفعة وتمثل المطالب فيه النهن مع الحد والاوسط لا
من غير الحركتين المذكورتين سواء كان مع شوق او لم يكن وانما خص
بقوله ان تمثل الحد الاوسط دفعة الى عدم الحركة الاولى وبقوله
تمثل معها هو وسطه الى عدم الحركة الثانية وقوله او فرحكم اشارة
الى ما يمثل مع المطلوب من العلوم المقصد به فالفرق بين الفكر والحدس
اولا بالامكان الابتداء لان امكانه ان الفكر المنبت لا يكون موجودا
الى علم ولا جل ذلك ربما لا يسمى فكرا وهو غير الفكر المذكور ويفصل
المتقدم وثانيا بوجود الحركة وعدمها وهذا هو الفرق الصحيح بين الفكر
والحدس المستعمل في هذا الموضع والفاضل الشارح جعل الحركة الثانية
مشتركة بينهما وجعل الاولى بالفكر والثانية بالحدس وقال الحدس هو ان
يقع الحد الاوسط في النهن اولا ثم يساق النهن منه الى المطلوب ثم
الى ما يقترن بشوق فيتقدم الشعور بالمطلوب على الشعور بالاوسط
والى ما يقترن به فيتأخر عنه وذلك خبط يشتمل مع محو الفرق بين
الثاني الصريح اشارة ولعلك تشتهي ان تعرف زيادة دلالة
على القوة القدسية وامكان وجودها فاسمع الت تعلم ان
للحدس وجودا وان للانسان فيه مراتب في الفكرة فمنهم الجنب

هذا اشكال ومراده ان حارسة الكذب وعلم الهيئة هما العقل والحس الباطن فالحس هو الحافظ والمدرك اذا كان حاضرا والعقل هو المدرك اذا غاب الحس وهو الذاكر والناسي معا فلا معنى لقوله ان الذهول والنسيان من آفات العقل (وجه الاشكال فيه؟)

الى ذلك بانه هو الذي يخرج النفوس من القوة الى الفعل او ورد هذا الفصل لان زيادة الاستبصار ولما كان المطلوب بيانه مقدمتين احداهما ان كل ما يرتسم فيه صورة معقولة فهو ليس بجسم ولا جسماني وان كل ما يرتسم فيه صورة محسوسة او متعلقة بها فهو اما جسم واما قوة في جسم ولم يشتمل بعد فذكرهما واحال بيانهما على ما سيأتي ثم شرع في تقرير الحجة وهو ان بقاء ادراك الشيء وجود صورته في المدرك على ما مر والامر عند مع الامكان بل حفظه هو عدم مالك الصورة فيه لا من كل الوجوه بل مع امكان وجودها اي وقت شاء والنسيان عدم مطلق لها فيه فان الوجود معا انما يحصل في حس جديد لكان ما ادركه اولا مرتفعا شيء غير المدرك حافظ للمدرك تكون الصورة حالة الادراك موجودة فيه وحالة النسيان غير موجودة فيه والمكان الذهول والنسيان واحد اولا اما القوى الجسمانية فقابلة للقسمة لجزئين يكون احدهما مدركا والآخر حافظا لكون الجسم قابلا للقوتين واما العاقلة فلا تقبل الانقسام لما سيأتي فاذن يجب ان يكون شيء غيرها بالذات يرتسم فيه المعقولات ويكون هو خزانة حافظة لها وذلك الشيء لا يمكن ان يكون جسما او جسمانيا لامتناع ارتسام المعقولات فيهما ولا يمكن ان يكون نفسا لان النفس من حيث هي نفس لم تكن المعقولات مرتسمة فيها بالفعل بل بالقوة فكيف انها موجود مرتسم بصور جميع المعقولات بالفعل ليس بجسم ولا جسماني

والنقض وهو العقل الفعال انعدوا نعلم ان شعور القوة بالمدرك هو ارتسام صورته فيها تذكير لما ذكر من قبل وقوله وان الصورة اذا كانت حاصلة في القوة لم تغب عنها القوة بشارة الى جواب الادراك بالفصل وقوله اما ان يغيب القوة ان غابت عنها ثم عادت اليها اعلم ان الكلام المشتمل على هذا الباب قد صدر بما ذكر غير مشتمل على بيان لكون الذهول والنسيان راجعا الى المعاوقة في الادراك يقتضي تجدد ادراك ذلك الصوت وقوله فيجب في ان يكون الصورة المغيبة عنها قد زالت عن المدركة زوالا ما نتيجة لذلك وقوله واما في القوة الوهمية التي هي الحيوان فقد يجوز ان يقع هذا الزوال على وجهين احدهما ان يزول عنها وعن قوة اخرى ان كانت كالخزانة لها والثاني ان يزول عنها ويحفظ في قوة اخرى هي كالخزانة وفي الوجه الاول لا تعود للوهم ان تخيل كسبب جديد وفي الوجه الثاني قد يعود ويلوح بمطالعة الخزانة اياها من غير تخيل كسبب جديد ومثل هذا قد يكون في الصور الخيالية التي تحفظ في قوة وجسمانية فيجوز ان يكون الخزن لها ما في عضو او في قوة في عضو والذهول عنها لقوة في عضو آخر لاحتمال اجسام تجاور اجسام الخزن اشارة الى ما قرره من امر القوى الجسمانية وقوله ولعله لا يجوز فيما ليس جسمانيا بل يقول نحن نجد في المعقولات نظيرا بين الحالتين اعني فيما نهل عنه ثم يستعاد ولكنا نجوز المراد بالمعقولات كالبديهيات لكن غير جسماني والانقسام فليس في شيء كذلك

وشئ كالخزانة ولا يصح ان يكون هو كالمتصرف وشئ من الجسم وقواه كالخزانة لان المعقولات لا ترتسم في الجسم اشارة الى حال القوة العاقلة وحبسها اياها الى حافظة وقوله فبقي ان يهيأ شيئا خلعها عن جوهرها في الصور المعقولة بالذات نتيجة لذلك في اثبات الجوهر المفارق واراد بالخروج عن جوهرها مباينة لذواتنا بالذات وانما قال عن جوهرها ولم يقل عن جسمنا لان الخارج عن الجسم لا يكون مفارقا وقوله اذ هو جوهر عقلي بالفعل اشارة الى ان ارتسام المعقولات به بالفعل فيه انما كان لانه جوهر عقلي بالفعل لان الجسم لم يمكن ان يرتسم فيه لانه جوهر غير عقلي والنفس لم يمكن ان يرتسم فيها لانها جوهر عقلي لا بالفعل بل بالقوة وقوله اذا وقع بين نفسنا وبينه اتصال ارتسمت فيها الصورة العقلية الخاصة بذلك المعقول الخاص لان حكم خاصة اشارة الى تخصيص بعض الصور المرتسمة فيه بان تصير النفوس مدركة لها دون سائرها والاحكام الخاصة تكمل الاستعدادات الخاصة من الادراكات الجزئية الى بقية المعقولات الكليات اوالادراكات الكلية المناسبة المتأدية الى المدركات الكلية وقوله واذا عرضت النفس منه الى ما بلي العالم الجسداني اوالى صورة اخرى انحى المثل الذي كان اولا كان المرآة التي كانت تحاذي بها جانب القدس قد اعرض بها ينبه الى جانب الحس اوالى شئ اخر من امور القدس اشارة الى حالة الذهول وسببه ومثل بالمرآة لانها

فصل

من الجسمانيات تشبه شيئا بالنفس المستفيضة عن المجردات وقوله وهذا انما يكون ايضا اذا كتب ملكة الاتصال اشارة الى السبب الذي به يختلف حالتا الذهول والنسيان وذلك لان النسيان في الصور الجسمانية انما كان لزوال الصورة عن الحافظة وههنا لا يمكن ان يزول شئ من المعقول الفعال فبقي ان الذهول انما يكون مع كون النفس ذات هيئة تمكن بها من الاتصال بالعقل الفعال بمشاهدة ما اختص به من المعقولات المرتسمة فيه وتلك الهيئة بملكة الاتصال والنسيان زوال تلك الملكة فقط وغيرها افضل الى آخره مكررة وقد سبقت الاشارة اليها والى وجوهها الا قوله بهذا الكلام دليل على وجود سبب يفيض العلوم على النفس ولم يدل على ذلك السبب بمجرد ما علمنا ان كل مؤثر في شئ لا يجب ان يكون مرجوعا بذلك الاثر كالعقل الفعال الذي هو عندهم علة لحدوث الالوان والصور والمقادير مع عدم اتصافه بها وبجواب من ان الحجة المذكورة دلت على تجرده وكيفية البرهان على ان كل مجرد عاقل على ان ملاحظة النفس للمعقولات بعد الذهول عنها مشاهدة اياها دليل على كونها موجودة بالفعل فيها هو حافظ لها اشارة بهذا الاتصال قوة بعيدة هي العقل الهيولاني وقوة كاسبة العقل بالملكة وقوة تامة الاستعداد لها ان تعقل بالفعل من جهة الاشراق متى شاءت بملكة تمكنه وهي المسماة بالعقل بالفعل

العقل علة قابلية لحصول الصور في النفس

في بيان العقل الفعال وهو الذي يخرج العقل بالقوة الى العقل بالفعل وهو الذي يسمى بالعقل الفعال والعقل المستفاد والعقل بالملكة والعقل بالفعل والعقل الهيولاني والعقل بالقوة والعقل الهيولي والعقل المطلق والعقل الغريزي والعقل الطبيعي والعقل الجبلي والعقل الفطري والعقل الحدسي والعقل القدسي والعقل الالهي والعقل الرباني والعقل الروحاني والعقل النوراني والعقل الظلماني والعقل الكلي والعقل الجزئي والعقل الانساني والعقل الملكي والعقل الشيطاني والعقل الشهواني والعقل الغضبي والعقل الوهمي والعقل الخيالي والعقل الحسي والعقل الطبيعي والعقل الحيواني والعقل النباتي والعقل الجمادي والعقل الاسطقسي والعقل المركب والعقل البسيط والعقل الاول والعقل الثاني والعقل الثالث والعقل الرابع والعقل الخامس والعقل السادس والعقل السابع والعقل الثامن والعقل التاسع والعقل العاشر والعقل الحادي عشر والعقل الثاني عشر والعقل الثالث عشر والعقل الرابع عشر والعقل الخامس عشر والعقل السادس عشر والعقل السابع عشر والعقل الثامن عشر والعقل التاسع عشر والعقل العشرون والعقل الحادي والعشرون والعقل الثاني والعشرون والعقل الثالث والعشرون والعقل الرابع والعشرون والعقل الخامس والعشرون والعقل السادس والعشرون والعقل السابع والعشرون والعقل الثامن والعشرون والعقل التاسع والعشرون والعقل الثلاثون والعقل الحادي والثلاثون والعقل الثاني والثلاثون والعقل الثالث والثلاثون والعقل الرابع والثلاثون والعقل الخامس والثلاثون والعقل السادس والثلاثون والعقل السابع والثلاثون والعقل الثامن والثلاثون والعقل التاسع والثلاثون والعقل الاربعون والعقل الحادي والاربعون والعقل الثاني والاربعون والعقل الثالث والاربعون والعقل الرابع والاربعون والعقل الخامس والاربعون والعقل السادس والاربعون والعقل السابع والاربعون والعقل الثامن والاربعون والعقل التاسع والاربعون والعقل الخمسون والعقل الحادي والخمسون والعقل الثاني والخمسون والعقل الثالث والخمسون والعقل الرابع والخمسون والعقل الخامس والخمسون والعقل السادس والخمسون والعقل السابع والخمسون والعقل الثامن والخمسون والعقل التاسع والخمسون والعقل الستون والعقل الحادي والستون والعقل الثاني والستون والعقل الثالث والستون والعقل الرابع والستون والعقل الخامس والستون والعقل السادس والستون والعقل السابع والستون والعقل الثامن والستون والعقل التاسع والستون والعقل السبعون والعقل الحادي والسبعون والعقل الثاني والسبعون والعقل الثالث والسبعون والعقل الرابع والسبعون والعقل الخامس والسبعون والعقل السادس والسبعون والعقل السابع والسبعون والعقل الثامن والسبعون والعقل التاسع والسبعون والعقل الثمانون والعقل الحادي والثمانون والعقل الثاني والثمانون والعقل الثالث والثمانون والعقل الرابع والثمانون والعقل الخامس والثمانون والعقل السادس والثمانون والعقل السابع والثمانون والعقل الثامن والثمانون والعقل التاسع والثمانون والعقل التسعون والعقل الحادي والتسعون والعقل الثاني والتسعون والعقل الثالث والتسعون والعقل الرابع والتسعون والعقل الخامس والتسعون والعقل السادس والتسعون والعقل السابع والتسعون والعقل الثامن والتسعون والعقل التاسع والتسعون والعقل المائة

لما ظهر ان العلة الفاعلية لحصول صور المعقولات في النفس هو العقل الفعال والعلة القابلية هي النفس بشرط ان يحصل لها ملكة الاتصال اراد ان يشير الى العلة الموجدة لهذه الملكة في النفس التي هي استعدادها القريب لتلك الصور ولما كان الاستعداد انما يحدث شيئا فشيئا حتى يتم فاذن ينبغي ان يكون علة ايضا حادثة كذلك بازائه وقد مر ذكر قوى النفس المدبرة المتجددة التي هي العقل الهيولاني والعقل بالملكة والعقل بالفعل فاشار بهنا الى ان العلة البعيدة هي الاولى منها وهي الاستعداد العام الاتم والمتوسطة هي الثانية وهي كاملية الاتصال لاشتمالها على العلم بالمعقولات الاولى التي هي مبادي المعقولات الثانية والنظرية هي الثالثة وهي المقتضية للملكة المذكورة وانما تتم الاستعداد بها بقية النفس الذين يكتسب حصول الصورة معها اقول هذا يدل على ان العقل بالملكة متوسط بين العقل الهيولاني والعقل بالفعل لا بين الحدس والقوة القدسية اشارة كثرة تصرف النفس في الخيالات الحسية وفي المثل المعنوية الذين هما المصورة والمذكرة باعتدام القوة الوهمية والمفكرة تكسب النفس استعدادا تحقق مجردا تاما عن الجوهر المفارق لكنه يتم بها تحقق ذلك مشاهدة الحال وتاملها وهذه التصرفات هي المخصصات تلك استعداد التام لصورة صورة وقد يفيد هذا التخصيص معنى تقدم لما مر كون حصول الاتصال بالعقل الفعال هو الفصل المتقدم الماضي

على سبيل الاجمال فاراد ان يبين ويفصل كيفية حصولها في هذا الفصل وهو احد جهتي احدهما ان يكثر تصرف النفس في الخيالات الحسية كتخيل زيد وعمرو في المثل المعنوية كمثل هذه الصداقة وتلك العداوة اللتين في المصورة والمذكرة لانها ان يدركها النفس وتتصرف فيها هذا تارة فان النفس لا تدرك الجزئيات ولا تتصرف فيها بانفراد بل باستخدام القوة الوهمية المدركة للجزئيات هذه تارة باستخدام القوة المفكرة المتصرفة فيها هذا تارة في المثل باستخدام تلك المشتركة مع ذلك في الخيالات فتكتسب النفس بتلك التصرفات الحاصلة من المفكرة والاشخاص الجزئية استعدادا نحو قبول صورة الانسان وصورة الصداقة مجردتين عن العوارض المادية بالوجه المذكور قبول عن العقل الفعال المنقش بها المناسب لكل كلي وجزئيا تحقق ذلك مشاهدة الحال وتاملها فاذا احسن بالجزئيات تصورها الكليات وهذه التصرفات فالجزئيات المخصصات للاستعداد التام لحصول صورة صورة من الكلي المستفيد من تلك الجزئيات لان تلك الصور انتقلت عن الجزئيات الى النفس بل ترتسم فيها عن العقل الفعال والوجه الثاني ان يفيد هذا التخصيص معنى معقولا كاجزاء الحد والرسم وكتصور الملزوم وبشبه ذلك بمعنى معقولا كتصور المحدود والمرسوم واللازم وهذه حال التصورات المستفادة والتصديقات التي تتبعها واعترضت الفاضل الشارح بانه لما كانت ظاهرة الفساد عند العاقل فيها اعرض عنها محاذرا الاطناب

اي باستخدام القوة

المقالة الثامنة في النفس وقواها
الفصل الثاني في تجردها

اشارة ان اشتهيت الآن ان يتضح لك ان المعنى المعقول الذي سميته منقسما ولا ذا وضع فاسمع بريد بيان ان النفس انما طلقوا عليه كل جوهر عاقل فهو ليس بجسم ولا جسماني وبالجملة ليس بذي وضع قال الفاضل الشارح لهذه المشكلة كان بالحري ان يترجم بالتجريد اولى ان المباحث اثبات الجوهر المفارق عن ان النفس الانسانية ليست جسما ولا جسمانية احتاج الى بيان ذلك فاكتفى ههنا ببرهان واحد لذلك وذكر سائر البراهين في النمط المذكور واقول انه اراد في هذا النمط ان يبحث عن غاية النفس وكمالاتها فبين اولا انها جوهر مفارق في وجوده عن الاجسام والجسمانيات ثم اثبت لها كمالات تصدر عنها لذاتها من غير توسط آلة وكمالات تصدر عنها بتوسط الآلات واراد في نمط التجريد ان يبحث عن حالها بعد التجرد عن البدن فبين هناك انها مع كمالاتها الذاتية ولم يتعرض لبيان امتناع كونها جسما او جسمانية بل بلغ في ايضاح الفرق بين الكمالات الذاتية الباقية معها والكمالات البدنية الزائلة عنها بزوال البدن فوقع اشتراك الغطين في البحث عن تلك الكمالات من غير قصد الى ما يتضح في موضعه ولم يورد لها ذكره لشبهة شيء مما يجب ان يعلم ههنا كي ان يعلم ان الشيء غير المنقسم قد يقارنه اشياء كثيرة لا يجب لها ان تصير منقسمة في الوضع وذلك اذا لم تكن كثرتها كثرة ما ينقسم في الوضع كاجزاء البقلة لكن الشيء المنقسم الى كثرة مختلفة الوضع لا يجوز ان يقارنه شيء

غير منقسم اشارة الى تمهيد اصل كلي وهو ان المحال قد يكون منقسما بحيث لا يقتضي انقسامه انقسام المحل وقد يكون بحيث يقتضي والاول هو المحال الذي لا ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع كالسواد المنقسم لا جنسه وفصله وكاشياء كثيرة تحل محلا واحدا معا كالسواد والحركة مثلا فانهما لا يقتضيان بانقسامهما الى هذين النوعين انقسام المحل الى جزء اسود غير متحرك والى جزء متحرك غير اسود والثاني هو المحال الذي ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع كالبقلة فانها تنقسم الى عرضين متباينين في المحل والوضع واشار الشيخ الى هذين بقوله الشيء غير المنقسم قد تقارنه اشياء كثيرة الى قوله كاجزاء البقلة والمحل ايضا قد يكون منقسما بحيث لا يقتضي انقسامه انقسام المحال وقد يكون بحيث يقتضي والاول المحل المنقسم الى اجزاء غير متباينة في الوضع كالجسم المنقسم الى جنسه وفصله او الى مادته وصورته والمحل الذي ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع ولكنه لا يحل فيه المحال من حيث هو ذلك المحل بل من حيث يحوي طبيعة اخرى به كالخط فان النقطة لا تنقسم بانقسامه لانها لا تحله من حيث هو خط بل من حيث انه متناه والسطح فان الشكل لا يحله من حيث هو سطح بل من حيث هو ذو نهاية واحدة او اكثر والجسم فان المحاذات التي هي اضافة مثلا لا تحله من حيث هو جسم بل من حيث وجود جسم اخر يحله في وضع مباين كالاجزاء فان الوحدة لا تحلها من حيث هي اجزاء بل من حيث هي مجموع

والثاني هو المحل الذي يحل فيه شيء من حيث هو ذلك الشيء القابل للقسمة كالجسم الذي يحل فيه السواد او الحركة او المقدار وهو اشار الشيخ الى القسم الاخير بقوله لكنه الشيء المنقسم الى الكثرة المختلفة الوضع لا يجوز ان يقارنه شيء غير منقسم وانما اعرض عن ذكر القسم الاول لان المحال مما لا يقارن المحل المنقسم من حيث هو ذلك المحل ليس مقارنته اياه هذه المقارنة بل انما يقع تحليلها اسم المقارنة لان المنقسم واحد او في المعقولات معان غير منقسمة لامحة والى كانت المعقولات انما تلتئم من مبادئ غير متناهية بالفعل ومع ذلك فانه لابد في كل كثرة متناهية كانت او غير متناهية من واحد بالفعل واذا كان في المعقولات ما هو واحد بالفعل ويعقل من حيث هو واحد فانما يعقل من حيث انه غير منقسم فاذن لا يرتسم فيما ينقسم في الوضع وكل جسم وكل قوة حاصلة في جسم منقسم فاذن محل المعقول الواحد ليس بجسم ولا بقوة جسمانية ومحل المعقول الواحد هو محل سائر المعقولات فظاهر فاذن ليست النفس الانسانية وكل ما من شأنه ان يعقل بجسم ولا جسماني والفاظ الكتاب بظاهرها وانما قيد قوله فاذن لا يرتسم فيما ينقسم بالوضع احترازا من انقسام المحل لا بالوضع فانه لا يقتضي انقسام الحال كالجسم والجوهر فانه يجوز ان ينقسم ذلك الانقسام كانقسام النفس بانقسام اجسامها وقسمتها والمراد ان ليس ينقسم بالفعل فلا يحتمل ان ينقسم الى مختلفات لان اختلاف الاجزاء الموجودة في الكل يقتضي انقسام الكل بالفعل وقد فرض غير منقسم بالفعل هذا خلف نعم يحتمل ان ينقسم الى متشابهات وان لم يكن الذات الجوهر وذلك كالجسم الذي هو خلق الى اجزاء غير متناهية بالقوة او كالجسم الذي هو جنس للانواع غير متناهية بالقوة فما يمنع المعقول ان كان كذلك فلم يمتنع ان يحل في جسم غير منقسم بالفعل

فالواحد بالفعل موجود فيه وذلك لان الكثرة عبارة عن الاحاد فاذن ثبت ان في المعقولات ما هو واحد فاذن يعقل من حيث هو واحد فانما يعقل من حيث انه غير منقسم ومعنى انه يعقل انه ارتسم في جوهر مدركه وهذا لا تمام في ذلك الجوهر لانه يكون من حيث يحوي طبيعة اخرى به لذاته انما يدرك بذاته ثم ان كان ذلك الجوهر جسما منقسما وجب من انقسامه انقسام المعقول من حيث هو واحد وهو محال فاذن المعقول الواحد يستحيل ان يرتسم فيما ينقسم في الوضع وكل جسم وكل قوة حالة في جسم منقسم فاذن محل المعقول الواحد ليس بجسم ولا بقوة جسمانية ومحل المعقول الواحد هو محل سائر المعقولات فظاهر فاذن ليست النفس الانسانية وكل ما من شأنه ان يعقل بجسم ولا جسماني والفاظ الكتاب بظاهرها وانما قيد قوله فاذن لا يرتسم فيما ينقسم بالوضع احترازا من انقسام المحل لا بالوضع فانه لا يقتضي انقسام الحال كالجسم والجوهر فانه يجوز ان ينقسم ذلك الانقسام كانقسام النفس بانقسام اجسامها وقسمتها والمراد ان ليس ينقسم بالفعل فلا يحتمل ان ينقسم الى مختلفات لان اختلاف الاجزاء الموجودة في الكل يقتضي انقسام الكل بالفعل وقد فرض غير منقسم بالفعل هذا خلف نعم يحتمل ان ينقسم الى متشابهات وان لم يكن الذات الجوهر وذلك كالجسم الذي هو خلق الى اجزاء غير متناهية بالقوة او كالجسم الذي هو جنس للانواع غير متناهية بالقوة فما يمنع المعقول ان كان كذلك فلم يمتنع ان يحل في جسم غير منقسم بالفعل

ينقسم بانقسام ذلك الجسم الى اجزاء اوالى جزئياته ولذلك اردف
الشيخ هذا الفصل بفصل يشتمل على بيان هذين الاحتمالين وتحقيق الحق
فيهما وهم وتنبيه اولعلك تقول قد يجوز ان يقع للصورة المعقولة
الواحدة انقسام وهمية الى اجزاء متشابهة فنسبع الوهم هو الاحتمال
الاول من الاحتمالين المذكورين وهو ان تكون الصورة المعقولة
الواحدة قابلة للقسمة الوهمية الى اجزاء متشابهة كالجسم الواحد ويجوز
ان تكون حالة في جسم واحد تنقسم بانقسامه والتنبيه ينبه على فساد
هذا الاحتمال وتقريره ان المعقول الواحد اذا انقسم لا قسمين متشابهين
يجب ان يكون متشابهين للمجموع ايضا فلا يخ اما ان يكون كل
واحد من القسمين مع الاخر شرطا في كون ذلك المعقول معقولا او
لا يكون كل واحد منهما بانفراده معقولا لفقدان الشرط اولا يكون
كذلك بل كان كل واحد من القسمين بانفراده معقولا ايضا كالاصل
اما القسم الاول فباطل من ثلثة اوجه الاول ان كل واحد من القسمين
على ذلك التقدير يكون مباينا للكل مباينة الشرط للمشروط ويلزم
من ذلك ان يجتمع من القسمين شئ ليس هو ايا ما بل اما يكون
المجتمع مغايرا للماهية بزيادة فرالمقدار او لعدد كشكل او مختلفا
القسمين فلا يكون القسمان جزئيه من حيث هما متشابهة المتشابهين
والثاني ان المعقول انما يشترط كونه معقولا هو حصول الجنس
له لا يكونه من حيث هو كذلك غير منقسم وقد فرضناه واحدا غير منقسم

هذا والثالث قبل وقوع القسمة فيه لا يكون الجزآن حاصلين فلا
يكون شرط معقوليته حاصلا فلا يكون معقولا وقد فرضناه معقولا
هذا والشيخ اشار الى القسم الاول بقوله انه ان كان كل واحد من
القسمين المتشابهين شرطا مع الاخر في استتمام التصور العقلي
واشار الى الوجه الاول بقوله فهما مباينان له مباينة الشرط للمشروط
واشار الى الوجه الثاني بقوله وايضا فيكون المعقول الذي انما يعقل
بشرطين هما جزآه منقسما واشار الى الوجه الثالث بقوله وايضا فانه
قبل وقوع القسمة يكون فاقد الشرط فلم يكن معقولا واما القسم
الثاني وهو ان لا يكون حصول القسمين شرطا في معقولية كل واحد
يكون هو بنفسه معقولا وكل واحد من القسمين بانفراده ايضا
معقول كالجسم الذي يقبل القسمة الى اجسام فباطل ايضا لكون
الصورة المعقولة ماخوذة مع لاحق غريب عن ذاته كالقسمة الاولى
ومقارنة لما يقبل القسمة من المقدار ثانيا وقد ذكرنا من قبل ان
الصورة المعقولة انما تكون مجردة عما يقتضيه غير ذاتها هذا
واشار الشيخ الى هذا القسم بقوله وان لم يكن شرطا والى الخلف اللازم
من جهة مقارنة القسمة بقوله فالصورة المعقولة عند القسمة
صارت معقولة مع لاحق ومن ثم تميم معقولية الكل بالعكس
قد فرضنا الصورة المعقولة صورة مجردة عن اللواحق الغريبة
فاذن يرتفع بسببها بعدها والى الخلف اللازم من جهة مقارنة

لا يقبل القسمة من المقدار بقوله وكيف لا وهو عارضة طالب بالقوة قدر ذو اقل منه بلا غاية فان احد القسمين هو حافظ لنوع الصورة ان كان متشابها فالصورة المجردة اذا مفتاة بعد بهيئة غريبة من جمع او تفريق او زيادة او نقصان واختصاص بوضع ليست هي الصورة المفروضة وذلك لان القسم عارضة طالب بالقوة فيه ذو مقدار في اقل منه كفاية فان احد القسمين ان كان متشابها للقسم الاخر فهو حافظ لنوع الصورة المعقولة فاذن الصورة التي فرضناها مجردة كانت مفتاة بعد بهيئة غريبة من جمع اذا اعتبر حصول الكل من القسمين او تفريق اذا اعتبر انقسامها اليهما او زيادة اذا اعتبر حصول من انضياف احد القسمين اليها او نقصان اذا اعتبر بقاء المعقولية بعد حذف احدهما منه واختصاص بوضع لان التجزية لا جزئين متشابهين لما تعرض الى المادية فهو يقتضي وضعا ما لا محالة وقد فليت عن الصورة المفروضة المشابهة الى الخلف قد وامّا الصور الحسية والخيالية فيفتقر محل حفظ النفس اجزاء طا جزئية مباينة الوضع مقارنة لهيئات غريبة مادية بلا ان يكون من رسمها وشمها فذ وضع وقبول انقسام لما فرغ من بيان امتناع حلول الصورة المعقولة في الجسم وما يتبعه من وجوب حلول الصور الحسية والخيالية فيه ليتم الفرق بينهما وذلك لان اذا احسسنا بوجه انسان مثلا او تخيلناه فلا بد من ان يحل حفظ النفس

لانه لا يعقل مساحة الشيء مثلا الا من حيث هو ذو مقدار وذات ونحوه والوجه الخط محرره وكذا ما بعده ٥

اجزاء مباينة الوضع مقارنة لهيئات غريبة مادية كالعينين والانف والفم فان صورة العين اليمنى تدرك فرادة وجهة كل اليسرى فيها وكذلك اليسرى فيهما متباينان بالوضع وايضا كونها بعد مخصوص بينهما وكون احدهما في جهة من الاخرى غير جهة الانف بهيئات غريبة مادية تفارقها وذلك لان حفظ تفتقر الى ان يكون رسمها الحسي ورشمها الخيالي ذا وضع وقبول انقسام اي في شيء مادي والرسم هو الاثر الذي يلحق بالارض وهو بالمحسوس اولى لان الحس انما يجد اثر الشيء والرشم هو الختم اعني احداث النقش المنفصل من الطابع في الشيء الذي طبع عليه ولذلك يسمى اللوح الذي ينتقش فيه رسما ورشما وهو بالخيالي اولى لان صورها منضبطة فرالخيال من طابع هو المدرك بالحس وفي قول الشيخ في حفظ النفس للصور الحسية والخيالية تصريح بادراك النفس لها ويظهر منه بطلان قول من ادعى عليه انه لا يقول بذلك واعتراض الفاضل الشارح بان الصورة المعقولة النفس الجزئية ليست بمجردة مكرر وقد تقدم ذكره وقوله لو صح ان الصورة المعقولة مجردة عن اللوح لكان كافيا في بيان تجرد النفس لانا نعقل كل حال ذو متحيز فهو ذو وضع وكل ذو وضع فليس مجردا عن اللوح والصور المعقولة مجردة فهي ليست بحال ذو متحيز ليس بقوي في حجته المذكورة لان صحة حجة لا مطلقا تستدعي صحة حجة اخرى عليه وانما تقاوم ذلك الحجة ايضا اذا كثر كثيرة حتى المحتضر الموسوم بعيون الحكمة

لانها ذات وضع مقارنة لهيئات غريبة مادية الخ ٥

لكنه اورد ما يحتمل وجها اقرب فلنذكره ونذكر ما هو الحاصل وذلك انا اوردنا
بهذه الصور العقلية ليست بذات وضع وكل ما لا يحل الجسم فهو ذو وضع
وانما اخترناها لهذه الحجة المذكورة التي هي قولنا المراد بالمعقول الواحد ليس
بمنقسم والجسم منقسم لاندراج وجوب كون الصورة الجسمانية جسمانية تحتها
على وجه اظهر مما اشار اليه واما اعتراضه المستفاد من الشيخ ابا البركات وهو
ان الهيولى غير ذات حجم وقد حكمتم بانطباع الكمية والمقدار فيها فلم
يجز انطباع المحسوسات في النفس فالجواب عنه ان الهيولى انما تحصل
موجودة ذات وضع بذلك الانطباع والنفس لا يجوز ان تصير ذات
وضع البتة وقولك ان ذكرتموه يقتضي كون الصورة العقلية جسمانية لكنها لا يقتضي كون الهيولى جسمانية فالجواب انهم لم يمكنوا
في ذلك بهذه الحجة بل بغيرها وهم وجيه او لعلك تقول ان الصورة
العقلية قد تنقسم باضافة زوايد معنوية اليها قسمة المعنى الجنسي الواحد
بالفصول المنوعة والمعنى النوعي الواحد بالفصول العرضية
المصنفة فاسمع الوهم في هذا الفصل هو احتمال الثاني من احتمالي
المذكورين وهو ان تقسم الصورة العقلية الى جزئيات فاعلم
ان قسمة الكلي الى الجزئيات انما تكون باضافة زوايد معنوية اليه وتلك
الزوايد تكون اما مقومة لماهيات الجزئيات او غير مقومة فان كانت
مقومة كانت فصولا وكانت القسمة بها قسمة المعنى الجنسي الواحد
بالفصول الذاتية المنوعة كقسمة الحيوان باضافة ان طوعا غير

الناطق اليه الى الانسان وغيره وان لم تكن مقومة كانت عرضية
ولا يخلو اما ان يكون انما حصل بعد اضافتها الى ذلك الكلي قابل للشركة
او لم يكن فان كانت القسمة بها قسمة المعنى النوعي الواحد الى بعضه
العرضية المصنفة كقسمة الانسان الى سوداوي والى بياض الى السوداوي
والبيضان وان لم يكن قابل للشركة كانت القسمة بها قسمة المعنى
النوعي الواحد بالعوارض الجزئية المشخصة واما لم يذكر الشيخ هذا
القسم لان ما حصل منه لا يكون معقولا بل يكون محسوسا او ذاته
قد يكون ذلك ولكن فيه يكون الحاق الكلي بكلي بجعل صورة اخرى جزء
جزء من الصورة الاولى فان المعقول الجنسي والنوعي لا ينقسم
ذاته في معقوليته الى معقولات نوعية وصنفية يكون مجموعها
حاصل المعنى الواحد الجنسي او النوعي ولا يكون نسبتها الى المعنى الواحد
المقسوم نسبة الاجزاء بل نسبة الجزئيات ولو كان المعنى العقلي الواحد
البسيط الذي سبق تحريره تعرضه انقسامات بوجه لكان غير
الوجه الذي تشكك به اولا من قبول القسمة الى المتشابهات وكان
كل واحد من اجزائه هو الاولى بان يكون البسيط الذي كلامنا فيه
هذا هو الذي تحقيق الحق فيه وهو ان هذه القسمة يجوز ان تقع
في الوجود بخلاف القسمة المتقدمة لكنها بالحقيقة لا تكون قسمة بل
تركيب تلك الصورة الكلية كالحيوان بصورة كلية اخرى كالناطق
يجعلها صورة ثالثة كالانسان ليس الحاصل جزءا من الصورة الاولى

تحقيق القسمة العقلية

اعني الحيوان فان المعقول الجنسي كالحيوان لا ينقسم ذاته في معقوليته
الى معقولات نوعية كالانسان والفرس كون مجموعهما هو حاصل
معنى الحيوان وكذلك النوعي كالانسان لا ينقسم الى معقولات
صنفية كالعرب والعجم كون مجموعهما حاصل معنى الانسان وايضا
لا كون نسبة هذه الانواع والاصناف الى الحيوان والانسان
المقسومين نسبة الاجزاء بل نسبة الجزئيات ولو كان معنى العقل
الواحد البسيط الذي استدللنا به على تجرد محله منقسم بمختلفات بوجه
كالجنس والفصل لكان غير الوجه الذي اشتركا به قابلا للقسمة
الى اجزاء متباينة كالجسم وكان كل واحد من اجزائه البسيطة التي
تنقسم عند العالي اولى بان يجعله البسيط الذي استدللنا به لكل
يعرض لذلك من وجه اشارة انك تعلم ان كل شيء يعقل شيئا فانه
يعقل بالقوة القريبة من الفعل انه يعقل وذلك عقل منه لذاته
فكل ما يعقل شيئا فلان يعقل ذاته بريد بيان ان كل عاقل فهو
معقول وان كل معقول قايم بذاته فهو عاقل وابتدء بالاول فقوله
كل شيء يعقل شيئا فانه يعقل بالقوة القريبة من الفعل انه يعقل
صغرى قياس وانما قال بالقوة القريبة لانه جعل للقوة ثلث
مراتب بعيدة هي العقل الهيولاني ومتوسطة هي العقل بالملكة وقريبة
هي العقل بالفعل وهي التي تقتضي ان يكون للعاقل ان يدرك معقوله
متى شاء فالمراد ان كل شيء يعقل شيئا فلان يعقل بالفعل متى

شاء ان ذاته عاقلة لذلك الشيء وذلك لان تعقل لذلك الشيء
هو حصول ذلك الشيء له وتعقله لكون ذاته عاقلة لذلك الشيء هو
حصول ذلك الحصول له ولذلك ان حصول شيء لشيء لا ينفك عن
حصول ذلك الحصول له اذا اعتبره معتبر والفاضل الشارح استدرك
قول الشيخ انه يعقل بالقوة القريبة من الفعل بان المعقول المفارق
ليس فيه شيء بالقوة حتى يعقل بالفعل فان كان
من الواجب ان يقول فانه يمكن ان يعقله بالامكان العام لكون
متناولا له وللنفوس الانسانية اقول الامكان العام يقع على
الامكانات البعيدة حتى يعاد بها العدم من غير ضرورة فلذلك لم
يعبر به الشيخ عن المقصد في هذا الموضع وعبر بالقوة القريبة التي ذكرنا
والمراد ان تعقل الشيء يشتمل على تعقل صدور ذلك التعقل من
المتعقل بالقوة القريبة فالمشتمل على القوة القريبة هو التعقل بالفعل
وكون المتعقل بحيث يجب ان يكون له بالفعل ما يكون لغيره بالقوة
بسبب يرجع الى ذاته لا يأتي ذلك فهذه صغرى القياس وقال
الفاضل الشارح انه بديهي واما كبرى القياس فمدلل عليها بقوله وذلك
عقل منه لذاته يعني تعقله لكون ذاته عاقلة لذلك الشيء تعقل
منه لذاته بوجه فان العلم بالتصديق علم بتصور الموضوع
اقول هو علم بتصور الموضوع فقط بل وعلم بتصور المحمول وعلم
بارتباطهما واما النتيجة فقوله فكل ما يعقل شيئا فلان يعقل ذاته

وصورة القياس هكذا كل شئ يعقل شيئا فله ان يعقل متى شاء
كون ذاته عاقلة لذلك الشئ وكل ما له ان يعقل كون ذاته عاقلة لشئ
فله ان يعقل ذاته فكل شئ يعقل شيئا فله ان يعقل ذاته قوله وكل ما
يعقل فمن شانه ان يقارن معقولا آخر ولذلك يعقل
ايضا مع غيره وانما يعقله القوة العاقلة بالمقارنة لان يريد ان
يبين ان كل معقول فهو عاقل بالامكان بشرط سنذكره فذكر
اولا ان كل معقول فمن شان ماهيته ان يقارن معقولا آخر
وبينه من وجهين احدهما انه ربما يعقل مع غيره فلو لم يكن من
شانه مقارنة الغير لامتنع ان يعقل مع الغير والثاني ان كونه
معقولا هو كونه مقارنا للعاقل قوله فان كان مما يقوم بذاته
فلا مانع له من حقيقته ان يقارن المعنى المعقول بهذا هو الشرط
المذكور وهو القيام بالذات والمعنى ان كل معقول قايم بذاته فلا
يمتنع من حيث ذاته ان يقارنه معنى معقول وسيبين صحة هذا الشرط ما سيذكره في الفصل الثاني لهذا الفصل قوله
الا ان يكون ذاته ممنوعة قد اوجد مقارنة امور مانعة عن ذلك
مادة او شئ آخر ان كان قد ثبت فيما مضى ان مقارنة المادة و
لواحقها مانعة عن كون الشئ معقولا وانما يصير معقولا بتجريده
عنها فكل شئ يكون مجردا فقد اوجد ممنوعا لمقارنة المادة ولواحقها وان
كان قايما بذاته كالجسم فهو خارج عن الحكم المذكور فيما مضت

متى شاء

هو قايم بالذات

الذي يعقول كل

الشئ ومنه اي ابتدئه وقد اوشئ آخر ان كان يمكن ان يحل
الصور المعقولة المجردة فانها لا تعقل اذا كانت قايمة بعاقل آخر
وان كانت تعقل اذا كانت قايمة بذواتها قوله فان كانت حقيقته
مسلمة لم يمتنع عليها مقارنة الصور العقلية اياما وكان ذلك بالامكان
وفي ضمنه ذلك امكان عقل لذاته اي ان كانت حقيقته مسلمة
لذاته غير قايمة بغيره لم يمتنع على تلك الحقيقة بحسب ذاتها ان يقارنها
الصور العقلية فكانت عاقلة لتلك الصور بالامكان فان امتنع
التعقل هو حصول الصور العقلية عندها وفرضنا ذلك امكان
عقلا لذاته لان تعقل غيره يستلزم تعقل كونه معقولا له بقوة ايما
وهو يتضمن تعقله لذاته وتقدير الكلام وفرضنا ما يلزم ذلك امكان
عقلا لذاته فثبت اذن ان كل معقول قايم بذاته عاقل لغيره ولذاته
بالامكان وقد ثبت من الحكم الاول ان كل عاقل لشئ فهو معقول
لذاته قال الفاضل الشارح المقصد من هذا الفصل بيان ان كل مجرد
فانه يمكن ان يكون عاقلا بالامكان العام وبرهانه ان كل مجرد ان
امكن ان يعقل غيره امكن ان يعقل ذاته لكنه امكن ان يعقل غيره
بيان الشرطية ان كل من يعقل شيئا فيمكنه ان يعقل تعقل ذلك
الشئ وكل من امكنه ذلك امكنه ان يعقل ذاته وبيان صدق المقدم
ان كل مجرد يصح ان يكون معقولا وصفه وكل ما يصح ان يكون
معقولا وصفه يصح ان يكون معقولا مع غيره وكل ما هو كذلك

الذات

الذي يعقول كل

٥٦١

يصح ان يقارن غيره فاذن كل مجرد يصح ان يقارن غيره وصحة
هذه المقارنة لا تتوقف على حصول المجرد في جوهر العاقل لان
حصوله في نفس المقارنة فتوقف صحة المقارنة على حصول المجرد فيه
توقف صحة الشيء على وجوده والمتأخر عنها فاذن المجرد سواء وجد
في العقل او في الخارج يلزم صحة مقارنة الغير وما معنى المتعقل
الا المقارنة فاذن كل مجرد يصح ان يعقل غيره واقول انه اراد ان
يجعل الكبير المذكورين في هذا الفصل حكما واحدا فجعل الكبرى
وجعل الاول بيان الشرطية الثانية في بيان الاستثناء والا ظهر ما قلناه
ثم اعترض على قوله كل مجرد يصح ان يعقل غيره بان قال انا قولكم
كل مجرد يصح ان يكون معقولا ليس ببديهي فهو محتاج الى برهان
خصوصا مع اعترافكم بان حقيقة الباري تعالى وحقائق المعقولات بل
القوى البسيطة غير معقولة للبشر والجواب عنه ان الحكم بان كل
مجرد يصح ان يكون معقولا ليس مما ذكره الشيخ في هذا الفصل بل
هو مذكور في الفصل الذي ذكر فيه احوال الادراكات الحسية والخيالية
والعقلية وقدم الكلام فيه فاير اد الاعتراض فيها غير مناسب
كون ذات الباري تعالى وذوات العقول غير معقولة بالفعل لنا
لا يقتضي امتناع تعقلها في نفسها ثم قال وان سلمنا فلم قلتم
ان ما يصح ان يعقل وحده يصح ان يعقل مع غيره فصل جملة
المجردات مما لا تصح ان يعقل شيء آخر مع تعقلها وكيف لا نحكم بامتناع

٥٦٢

ذلك من يكون من طبعه ان العلم بالشيء والعلم بغيره لا يجتمعان
والجواب ان تعقل كل موجود يمتنع ان ينفك عن صحة الحكم عليه بالوجود
والوحدة وما يجري مجراهما من الامور العامة ولذلك حكم بعضهم بان
التصور لا يتعرى عن تصديق ما والحكم بشيء على شيء يقتضي مقارنتهما
في الذهن فاذن لا شيء يصح ان يعقل وحده الا ويصح ان يعقل
مع غيره ثم قال وان سلمناه فلا يدل من دليل على ان كل مجرد فانه
يصح ان يعقل مع كل ما عداه حتى يتفرع عليه ان كل مجرد فانه يصح
ان يعقل كل الاشياء والجواب ان المطلوب اثبات الصحة
لكل ما يفرض مجردا ويكفي فيه صحة مقارنة المعقول واحد وذلك يثبت
صحة تعقل كل الاشياء لكل مجرد فشيء لم يدعه الشيخ لنا وليس في
تقرير كلامه اليه حاجة ثم قال وان سلمناه فلم قلتم ان صحة المقارنة
تكون قيد الخارج ولم لا يجوز ان تكون مشروطة بان تكون من الغير
قوله لو توقف صحة المقارنة على حصول المجرد في النفس لزم ان تؤخر
صحة الشيء عن وجوده مغالطة فان المقارنة جنس تحته ثلاثة انواع
مقارنة الحال للمحل ومقارنة المحل للمحل ومقارنة احدهما للغير
للاخر ولا يلزم من صحة الحكم بنوع واحد على شيء صحة الحكم بسائر
الانواع عليه فان العرض يصح ان يقارن غيره مقارنة الحال
للمحل من غير عكس وكذلك التصور والاخبار بالعكس واذا
ثبت ذلك كان توقف صحة مقارنة المجرد لغيره التي هي مقارنة

الحالين بما حصول المجرد في العاقل الذي هو مقارنة الحال للمحل توقف
صحة وجود نوع على وجود نوع آخر ولا يلزم منه محال وبتقدير ان
لا يكون احدهما متوقفا على الآخر لكن لا يلزم من صحة وجود نوعين عدم
المقارنة صحة النوع الثالث الذي لا يتصور تعقل المجرد الا به والجواب
ان حصول نوع من المقارنة كاف في الدلالة على صحة طبيعة المقارنة
من حيث الماهية المشتركة وهو كاف في تقرير الحجة ثم قال ولئن سلمنا ان
هذه الانواع متساوية في الماهية لكن لا يلزم من صحة حكم ما هيته
كونها في الذهن صحة عليها في الخارج فان الانسان الذهني يحتاج
الى موضوع بخلاف الخارجي والخارجي محسوس متحرك بخلاف الذهني
والجواب ان اعتبار حصول الانسان في الذهن من حيث هو ماهية
الانسان غير اعتبار حصوله في الذهن من حيث هو صورة ذهنية كما
بيانه فان الاول تعقل الانسان والثاني هو الصورة المتعقلة
للانسان وهي حاجة الى تعقل آخر مثل الاول والعقل اذا حكم على
الانسان بالاعتبار الاول وجب ان يطابق الخارج والا لارتفع
الوثوق عن احكام العقل واذا حكم بالاعتبار الثاني لم يجب ان يطابق
الخارج لانه لم يحكم على الانسان الخارجي بل حكم على الذهني وفرضه فيما
لم يحكم بصحة مقارنة المجرد لغيره من حيث هي صورة ذهنية بل من حيث
ماهيته ثم قال ولئن سلمنا الصحة في الخارج فلم لا يجوز ان يكون في
الخارج مانع من وجود الحكم كما ان الحيوانية التي في الانسان يصح عليها

ان لا يكون صحة مقارنة الماهية بما هي كذلك متوقفا على حصولها في الخارج كما مر ص (الاعلام) ٥

او نقول صحة طبيعة المقارنة من حيث الطبيعة المشتركة بين كل فرد منها وهو الطبيعة كافية لان يسلم صحتها في كل فرد منها ص (الاعلام) ٥

من حيث الحيوانية قول الفصل الفرس الانسان فصل الانسان يمنعها
عن ذلك والجواب عنه بما يورده الشيخ في فصل مفرد وتمامه
وتحقيقه ان يقال ان الصور المادية في القوام اذا تجردت عن العقل
زال عنها المعنى المانع فحالها الى ان ينتهي اليها انها تعقل قد تبين
قبل ان المانع من كون الشيء معقولا هو اقترانه بالمادة والمجرد عنها
بذاته معقول بذاته والمقترن بها بصير بتجريد العقل اياه معقولا
تبين ان التعقل لا يحصل الا بمقارنة العاقل للمعقول فالوهم في
هذا الفصل سؤال عن الصور المادية المتجردة بالعقل وصارت معقولة
انها اذا قارنت صورا اخرى معقولة فلم لا تصير عاقلة طالما ان
المانع زايل والمقارنة حاصلة وبالجملة فهو سؤال عن العلة المحققة
للشرائط المذكورة في الفصل المتقدم قوله فجوابه ان لقائل ان يقول
بقواها قابلة لما حكما من المعاني المذكورة المعقولة بل امتناعها
تقارنها معان معقولة ترتسم بها لا هي بل المقابل لهما جميعا لكن
احدهما اولى بان يكون مرتسما بالآخر من الآخر به ومقارنهما
غير مقارنة الصورة والمصور واما وجودها في الخارج فجاز ان يكون
المعنى الذي لكل ما فيه جوهر مستقل بقوامه محاسبا فرضناه اذا قارنه
معنى معقول كان له بالامكان جعله متصورا والجواب ان تلك
الصور لما لم تتمكن في العقل مستقلة بقوامها قابلة لغيرها من المعاني
المعقولة لم تتمكن المعقولات حاصلة فيها بل كانت حاصلة بها

ان لا يتسم تلك المعقولات التي اي انما تتمكن ترتسم بها ما هو قابل للمعقولات واذا تمكن

في شئ آخر وليس واحد من الصورتين الحاصلتين فرشئ واحد بقبول
الآخر اولى من الآخر بقبول فلو كان كل واحد منهما قابلا للآخر
لكان كل واحد منهما قابلا لنفسه وهو محال ولما لم يكن واحد منهما قابلا
للآخر فكل واحد منهما يحصل في الآخر والتعقل هو حصول المعقول
في العاقل فاذن لا واحد منهما عاقل للآخر بل العاقل لهما هو شئ آخر
المتصور لهما لانهما حاصلان فيه واما وجود تلك الصور فهو في
العقل فما ادرى غير مجرد والمادة مانعة من كونها معقولة فضلا عن
كونها عاقلة فاذن لا يمكن ان يكون تلك الصور عاقلة فحال
الاحوال لكن المعنى الذي كلما سنح فيه اني الشئ العاقل هو جوهر مستقل
بقوامه عالم حسبما فرضناه اذا قارنه معنى معقول صار قابلا لذلك
له بالامكان العام ان يتصور به ويعقله فاذن لا يستقل
بالقوام شرط فركون الشئ عاقلا وظهر من ذلك ان كل عاقل معقول
وليس كل معقول عاقلا واعترض الفاضل الشارح بان الصور المعقولة
الحالة في شئ واحد لا يمكن ان تكون متماثلة لامتناع جمع الامور
المتماثلة ولانها صور لاشياء مختلفة بالماهيات فاذن هي مختلفة
وح يمكن ان يكون بعضها اولى بالمحلية وبعضها بالحالية الا ترى ان
الحركة لما خالفت البطوء بالماهية صارت بالمحلية اولى وبالعكس
ان كون احد الشيئين بالمحلية اولى من الآخر يقتضي اختلافهما بالماهية
اما عكس هذا الحكم فغير واجب والحركة ليست محلا للبطوء لاختلافهما

والا لكانت محلا للسواد ايضا بل كان البطوء ايضا محلا لها اذ هما
محل للبطوء لكونه هيئة لها وكونها متصفة به وهما لا يمكن ان
يكون احد المعقولين مع تساويهما في النسبة الى المحل هيئة وصفة دون
الآخر ويمكن كل واحد منهما يوجد مع الآخر بحسب هيئة وبحسب كونه
معقولا فاذن ليس احدهما بالمحلية اولى من الآخر نعم ان سلمنا
لكنا ذلك لافتراقهما بان مقارنة الصور المحل والمحال لهما غير مشتركتين
للمحال فيها لان الاولين حاصلان والثالث ممتنع وفيه اعتراف بان
الاولين لا يقتضيان كون المقارن عاقلا ولا يلزم من صحتهما صحة
القسم الثالث فالخارج الذي هو المقتضي لكونه عاقلا وهو الوجوب
انه لم يستدل من صحة القسمين الاولين على صحة القسم الثالث بل
استدل من صحتهما على صحة المقارنة المطلقة التي معنى شيء منها مجتمع
فيه فقط ثم بين ان احد الشيئين اللذين يصح تقارنهما قد يجب
بان كان قائما بنفسه كان عاقلا للآخر وذلك لحصول الآخر فيه
فاستدل على الجزء المشترك من القسم الثالث بالقسمين الاولين وعلى
الجزء الخاص به بالغرض الى ذلك واشار بقوله لكنه المعنى الذي
كلما سنح فيه جوهر مستقل بقوامه على حسبما فرضناه واعلم انه لم يحكم
بامتناع القبول على كل ما لا يكون مستقلا مطلقا بل حكم بذلك على احد
شيئين لاختصاص له بالقابلية والآخر بالمقبولية والا فالصور
الحيوانية عندهم مدركة لما يحل معها فرحلها واعترض ايضا على قوله

كان له بالامكان جعله متصورا بانه اعتراف بان تصوره اقتضى
للمعقول امرورا المقارنة وعند ذلك يسقط اصل الدليل و
الجواب ان المعنى المعقول قد يقارن الجوهر المستقل بقوامه كالعقل
الهيولانى غير مجرد بل مع الغواشى الغريبة ثم انه يصير مجردا بحسب
اضدادات لذلك الجوهر ويصير الجوهر بتجرده معقولا بالملكة و
انما يكون هذا الخروج من القوة الى الفعل بالامكان الخاص فحكم
الشيخ بالامكان العام ليكون هذه الصور ايضا داخلة فيه ولا يلزم
من ذلك معايرة التعقل للمقارنة بل يلزم معايرة المقارنة
الغواشى للمقارنة المجردة وهم وتنبيه اولعلك تقول ان هذا الجوهر
وان كان لما مانع لكسب ماهيته النوعية فلا مانع عن حيث شخصيته
التى ينفصل بها عن المرتسم من معناه فرقوة عاقلة تعقله لما يدل
بصحة مقارنة ماهية الجوهر العاقل لسائر المعقولات عند كونها قائمة
معها بقوة عاقلة تعقلها على صحة مقارنتها اياها عند كونها قائمة
بذاتها توجه عليه الشك من وجهين احدهما ان بقى للمقارنة شرط
لا يوجد الا عند القيام بالغير والثانى ان بقى لها مانع يوجد عند
القيام بالذات فان هذين الاحتمالين يوجبان اختصاص وجود
المقارنة باحد الحالتين دون الاخرى لكنه لما كانت ماهية
عند ارتسامها فى العقل مجردة عن اللواحق المشخصة وعند قيامها
بالذات ممكنة ان تقارن بها لم يحتمل لحوق شئ بها الا عند القيام

بالذات ولاجل ذلك ذكر الشيخ المانع اللاحق من حيث شخصيته التى تفصل
بها عن المرتسم من معناه فى قوة عاقلة فان المرتسم فيه هو نفس الماهية
المجردة عن جميع اللواحق الغريبة لا باعتبار كونها صورة عقلية بل
باعتبار كونها تعقل لا مر خارجى وقد مر الفرق بينهما والاشخاص انما
تنفصل عن الماهية النوعية بزوايد تضاف اليها ولم يذكر الشرط الاخير
من حيث شخصيته التى تحققها باعتبار كونها صورة عقلية لكون هذا
اعتبارا خارجا عن البحث المقصود والفاضل الشارح لم يميز بين الامرين
اوردهما جميعا قوله فيكون جوابك تقرير الجواب ان استعداد الماهية
اما ان يكون لازما للماهية النوعية غير منفك عنها حالتى القيام بالذات
والقيام بالقوة العاقلة واما ان لا يكون لازما بل انما يحصل عند
القيام بالقوة العاقلة فقط والقسم الثانى ينقسم الى ثلثة اقسام لانه
اما ان يحصل مع المقارنة او بعدها او قبلها اما القسم الاول فهو
ان يكون استعداد المقارنة لازما للماهية فيقتضى كونها مستعدة
للمقارنة سواء كانت قايمة بالقوة العاقلة او بذاتها ومع هذا التقدير
يكون الكل ساقطا واما القسم الاول من اقسام القسم الثانى وهو ان
يكون حصول الاستعداد عند القيام بالقوة العاقلة مع وجود
المقارنة فباطل لان الشئ يجب ان يستعد اولا لصفة ثم يحصل
لذلك الصفة ولا يمكن ان تحصيل الصفة ويستعد معها كما هو ظاهر
اللهم الا اذا كان الاستعداد لصفة اخرى غير الصفة التى حصل الاستعداد

سقط من الناسخ ما بين السطرين

المعقولات الثواني الذي يحصل بعد حصول المعقولات الاول
اما القسم الثاني منها وهو ان يكون حصول الاستعداد بعد وجود
المقارنة فباطل البتة لامتناع حصول صفة ملوصوف غير متحصل
واما القسم الثالث وهو ان يكون حصول الاستعداد قبل وجود المقارنة
فيقتضي فرض الموضع ان يكون ذلك الاستعداد بحسب الماهية
كما كان في القسم الاول وذلك لان الماهية قبل المقارنة اما ان تكون
مجردة عن اللواحق الغريبة لكونها معقولة فلا يكون هناك شيء
يفيدها الاستعداد وغير ذاتها وحيث سقط ذلك ايضا ورجع الامر
قوله ان هذا الاستعداد لتلك الماهية ان كان من لوازم الماهية
كيف كانت فقد سقط شكك اشارة الى القسم الاول من القسمين
الاولين ومعنى كيف كانت ان الماهية سواء كانت في العقل او في
الخارج قوله وان كانت انما تكتسبه عند الارتسام في العقل اشارة
الى القسم الثاني المنقسم الى الاقسام الثلثة والارتسام في العقل وان
لم يكن بانفراده مقارنة معقولين لحالين في محل لكنه مقارنة حال
لمحل هما معقولان فهو ايضا مقارنة الماهية المعقول قوله فيكون الاستعداد
انما يتقادم مع حصول الاكتساب اشارة الى القسم الاول من
الثلثة والفاء في قوله فيكون يقتضي العطف على قوله يكتسبه والمعنى ان
الماهية ان كانت انما تكتسب الاستعداد عند الارتسام في العقل
هو المقارنة فكان حصول الاستعداد المتقادم مع حصول الاكتساب

قوله فيكون لم يكن استعداد الشيء حتى حصل كاستعداد اشارة الى
بيان فساد هذا القسم والفاء في قوله فيكون جواب الشرط المذكور في
قوله وان كان انما يكتسبه والفاضل الشارح جعل قوله فيكون الاستعداد
انما يتقادم مع حصول الاكتساب جوابا للشرط وبيانا لفساد القسم
الثاني من القسمين الاولين فتحير لذلك في تفسير الفاظ الكتاب وقدر
احتمالين ثم زيفهما وترك المتن غير مفسر قوله ولم يكن استعداد الشيء
قد كان ذلك الشيء وحدث اشارة الى القسم الثاني من الثلثة
وبيان فساده وكان في قوله وقد كان تامة بمعنى حصل قوله وهذا
كلام صحيح بعد فساد القسمين المذكورين والغرض انتاج القسم
الباقي من الثلثة قوله فيجب اذن ان يكون هذا الاستعداد قبل
المقارنة فهو للماهية اشارة الى القسم الثالث من الثلثة وبيان
انه راجع الى كون الاستعداد لذات الماهية قوله بل لعل الاولى
الخاصة لبعض ما يقارن سلوا المقارنة الاولى اشارة الى ما
ذكرناه من كون الاستعداد لصفة اخرى غير الحاصلة وبهذا
قد تم الجواب قوله وكذلك فاعلم ان الماهية المعنى بكونها مستعدة
لكل فصل لو كان لم يكن له خروج الى الفعل فلما لم يطول الكلام
فيه فكيف ذلك المعنى المحقق النوعي وهو جواب لكنك تعرف تقريره
بقي المعنى المشترك الجنسي كما يكون مثل اذا كان مقارنا لفصل
كان طوق لم يكن مستعدا لمقارنة فصل اخر كالصهال والنباح

قوله

ذلك فلم لا يجوز ان تكون الماهية المعقولة عند كونها قابلة بذاتها غير
مستعدة للمقارنة وان كانت عند كونها قابلة بالقوة العاقلة مستعدة
لها والجواب ان المعنى الجنسي من حيث طبيعة الجنسية مستعد لكل واحد
من الفصول المترتبة مقارنة مقوم لوجود حصة الفصل الاخير فان
لم يكن بعضها كالفصل الاخير حاصلا فلوجود مانع كالمادة
بقي فقوام المعنى الجنسي وحصة نوعا واحدا بهذا عند كونه طبيعة
غير حصة مستعدة لمقارنة الفصول فزال ذلك الاستعداد بوجود
هذا المانع لا مع كونه محافظا طبيعة الجنسية بل بعد زواله عن تلك الطبيعة
فهو مستعد لمقارنة الفصول ما دامت طبيعة الجنسية باقية وان كان
حال الجنس الذي لا يحصل وجوده الا بالمقارنة كذلك فكيف يكون حال
الانواع المحصلة الغنية عن المقارنة في كونها مستعدة لمقارنة غيرها من
يلحقها لحوق شيء غير محتاج اليه اي انما يكون الانواع باقتضاء الاستعداد
لمقارنتها ما دامت محافظا بها النوعية اولى من الجنس ولما كانت
الماهية المعقولة المتركبة من فرقتها نوعية حصة غنية عن مقارنة غيرها
المعقولات فهي باستلزام استعداد مقارنتها يجب لذاتها خروجها عن
الاحوال اولى من غيرها تنبيه انك اذا حصلت ما اصلته لك علمت ان
كل شيء من شأنه ان يصير صورة معقولة وهو قائم بالذات فانه من
شأنه ان يعقل فيلزم من ذلك ان يكون من شأنه ان يعقل ذاته
هذا ظاهر وهو تذكير لما بينه في الفصول المتقدمة قوله فكل ما من شأنه

ان يجب له ما من شأنه ثم يكون من شأنه ان يعقل ذاته فواجب له
ان يعقل ذاته وهذا وكل ما يكون من هذا القبيل غير جائز عليه التغير
والتبديل قد تبين فيما مضى ان الماهيات المعقولة انما تكون مجردة
عن اللواحق الغريبة غير مقارنة لما يلزم ذاتها عند ذاتها
فما كان منها مجردا بنفسه باحوال نفسه لا تجريد العقل اياه كالعقول
المفارقة وما قبلها كان من شأنه ان يجب له ما من شأنه لان
المقتضي لما من شأنه لا يكون منه الا ذاته ولا يكون منها مانع وما
ذات الشيء ولم يمنعه مانع يكون لازمة واجبا ما دامت الذات باقية
وما يجب بحسب الذات يدوم بدوامها وينتفي ان يتغير ويتبدل
فاذن يجب ان يكون ما هو هكذا معقولا عاقلا لذاته ولما يصح
ان يكون معقولا وما كان مجردا بنفسه غير مجرد باحوال نفسه كالنفوس
المفارقة بالذات الترتيم اضافتها بالتصرف في المادة يلزم ان يكون
من شأنه ان يجب له ما من شأنه لو قوة ما من شأنه شيء غيره بل يجب
من ذلك ما يكون متجعلا سببا به ويتبع ما يفوته بعضها وهيئتها
قد تم الكلام فرادى النفوس ونقول الكلام في محركيها تذكير النمط
بذكر المحركات من النفس تنبيه لعلك الان تشتهي ان تسمع كلاما في
القوى النفسانية التي تصدر منها اعمال وحركات فلكن هذا بعض
من هذا القبيل ومعناه ظاهر شارة اما المحركات فحفظ الله
وتوليده فهي تصرفات فرادة الغذاء يريد ان يشير الى المحركات

الشكلة الاولى والثانية
الفوكي الثانية

المنسوبة الى النفس النباتية التى تفعل افعالا مختلفة من غير ارادة واسم
القوى التى مرمبادى تلك الافعال وهى التى يسميها الاطباء قوة طبيعية
واعلم ان النفوس انما تفيض على الابدان المركبة بحسب قرب امزجتها من
الاعتدال وبعدها عنه كما مر ولا بد قبل امزجة المعتدلة من اجزاء حارة
بالطبع وينبعث ايضا من كل نفس كيفية فاعلة مناسبة للحيوة تسمى
آتشا فاعلها وحادثة لقوانا وهى الحرارة الغريزية فالحرارتان تعملان
على تحليل الرطوبات الموجودة قبل البدن المركب وبعد وتهما على ذلك الحرارة
الغريبة من خارج فاذن لولا شئ يصير بدلا لما يتحلل من نفد المزاج
بسرعة وبطل استعداد الممتزج لاتصال النفس فبفساد التركيب فالعناية
الالهية جعلت النفوس ذات قوة تتخذ ما يشبه بدنها المركب بالقوة وتحيله
الى ان يشبهه بالفعل وتضيفه اليه بدلا عما يتحلل وهى قوة لها جزوات
نفس ارضية عنها ثم لما كانت الاستقصات متداعية الى الانحلال
ولم يكن من شان القوى الجسمانية ان تجبر ما على الدوام ابدا فقد
بيانه وكانت العناية الالهية مستبقية للطبايع النوعية دايما قدر
بقائها بلا حق الاشخاص اما فيما يتعذر اجتماع اجزائه بعده من
الاعتدال وسعة عرض مزاجه فعلى سبيل التولد واما فيما تقدر ذلك
لقربه منه ولضيق عرض مزاجه فعلى سبيل التوالد جعلت النفس الاخيرة
ذات قوة تختزل من المادة التى تحصلها الغاذية ما يحصلها مادة
لشخص اخر من نوعه ولما كانت المادة المختزلة للتوليد لا تحتمل

من المقدار الواجب لشخص كامل اذ هى مختزلة من شخص جعل النفس
المدبرة طعاذات قوة تضيف من المادة التى تحصلها الغاذية شيئا
فشيئا الى المادة المختزلة فيزيدها مقدارا فمقدارا على تناسب
يليق بشخاص ذلك النوع الى ان يتم الشخص فاذن النفوس النباتية
ان تامة تكون ذات ثلث قوى تحفظ بها الشخص ان كان كاملا
تكمل مع ذلك ان كان ناقصا وتبقى النوع بتوليد مثله وهى المسماة
بالغاذية والمنمية والمولدة لتشمل فظهر من ذلك ان جميع افعال
هذه القوى انما تتم بتصرفات فى مادة الغذاء فقوة لتحال الى الشبه
ستة البدل ايتحيل اشارة الى غاية فعل الغاذية وقوة او ليكون مع
ذلك زيادة فى النشو على تناسب مخصوص فى اجزاء المغتذى لتطابق
تتم بها الخلق اشارة الى غاية فعل المنمية وقوة او يختزل من ذلك
فضل يعد مادة ومبدأ الشخص اخر اشارة الى غاية فعل المولدة
وقوة وبهذه ثلث افعال لثلث قوى اشارة الى الاستدلال بوجود
الافعال على وجود القوى وقوة اولها الغاذية ويخدمها الجاذبة
والماسكة للجذوب الى العضو المهيئة والدافعة للمشتل
اشارة الى تقديم الغاذية على البواقى لتقدم فعلها على افعالها
وجاذبها الاربع لجلب الافعال الاربعة على الترتيب المذكور
وقوة والغاذية القوة المنمية الى كمال النشو لما كان الانماء والتربية
معا محوجين الى كثرة المادة المغتذى تحصيلها والتصرف فيها

وكان الانماء اهم لانه يتعلق بالكل الشخص وانما احتيج الى توليد المثل لكون الشخص معرضا للفناء فحصل الانماء متقدما على التوليد بعض التقدم والغاذية تخدم هذه القوة في تحصيل المادة وقد فان الاكل غير الانسان النمو والسمن تشتركان في شيء واحد وهو ان زيادة الطبيعي للبدن بالغيا فادة الغذاء اليه ويفترقان بأشياء منها ان النمو في الاقطار ومنها طلب غاية ما يقصد بالطبع ومنها الاختصاص بوقت معين فالنمو يختص بجميعها والسمن يكاد فيها ويوافقه احيانا والذبول يقابل النمو والهزال يقابل السمن وقد والثالثة المولدة للمثل ويتبعث بعد فعل القوتين مستخدمة لهما بهذه القوة تنقسم الى نوعين مولدة ومصورة والمولدة تنقسم الى نوعين محصلة للبزر ومفصلة اياه الى اجزاء مختلفة كالاعضاء وهي التي تسمى مغيرة اولى بالقياس الى التي تغير الغذاء فقط للغاذية والغاذية والمنمية تخدمان المولدة كما مر وقد لكن المنمية تقف اول الغاذية في اول الامر تقوم على تحصيل مقدار اكثر مما تحلل لصغر البدن وكثرة الاجزاء الرطبة فيها فيفعل المنمية فيما فضل من الغذاء ثم يعجز عن ذلك لكبر البدن وزيادة الحاجة لفساد اكثر الرطوبات الاصلية الصالحة لتغذية الحرارة الغريزية فيصير يحصل ما يماثل وح تقف المنمية وقد ثم تقوم المولدة ملاوة فتقف ايضا عند القرب من تمام النمو فرغ النفس للتوليد فتقوم المولدة ملاوة الى

حتى يتقى اقت عنده ملاوة من الدهر بفتح الميم وكسره وضمها صبا وبهتة ثم اذا عجزت الغاذية عن ايراد بدل التحلل حينئذ يعضد شيء تتصرف المولدة فيه او الخرف المزاج بسبب الخطاط المفرط فصارت المادة غير مستعدة لذلك وقفت المولدة ايضا وقد وتبقى الغاذية عملة الى ان تعجز فحينئذ يحل الاجل انما كمل الاجل عند عجزه عن ايراد البدل لسرعة تحلل الاجزاء والخرف المزاج عن الاعتدال وانطفاء الحرارة الغريزية لعدم غذائها ووجود ما يضادها الخ

اما الحركات الاختيارية فهي اشد نفسانية يريد ان يشير الى الحركات المنسوبة الى النفس الحيوانية التي تفعل افعالا مختلفة بارادة الى مبادئها والحركة الاختيارية هي التي تصدر عن شيء يقدر على الفعل والترك وتساوي نسبتهما اليه بحسب الارادة يرجح احدهما وانما قال في الحركات اشد نفسانية لانها تصدر عما تصدر عنها الافعال الطبيعية من غير تخلل علم ان لهذه الحركات مبادئ اربعة مترتبة بعضها عن بعض الحركات هو القوة المدركة وهي الخيال او الوهم في الحيوان والعقل العملي بتوسطهما في الانسان وليها قوة الشوق فانها تنبعث عن القوة المدركة وتتعلق بالشوق تخطئ تارة وتصيب اخرى ادراك الملائمة للشيء الذي او ان وقع ادراكا مطابقا او غير مطابق وتسمى شهوة والى شوق نحو دفع وغلبة انما ينبعث عن ادراك منافات في الشيء المكروه او الضار وتسمى غضبا ومغايرة هذه القوة

للقوى المدركة ظاهرة وكان الرئيس من القوى المدركة الحيوانية هو
الوهم فالرئيس من القوى المحركة هو هذه القوة ويليها الى جماع هو
العزم الذي يحزم بعد التردد بين الفعل والترك وهو المسمى بالارادة و
الكراهة وبدل عليها مغايرة للشوق فان الانسان مريد للشاق وان
يشتهي كارها للتناول بالشهية وعند وجود هذا الى جماع يترجح احد طرفي
الفعل والترك اللذين يتساوى نسبتهما الى القادر عليهما وبدل القوى
المنبثة فرمبادي العضل المحرك للاعضاء وبدل على مغايرتها لذلك
كون الانسان مشتاقا للعازم غير قادر على تحريك اعضائه وكون القادر
على ذلك غير مشتاق ولا عازم وهذه المبادي القريبة للحركات وفعلها
تشنج العضل وارسالها وبساوي الفعل والترك بالنسبة اليها
فقوة وطا مبدء عازم بجمع اشارة الى الجماع المذكور وقوة مبدء عما وتخيل
عزم خيال او وهم او عقل اشارة الى المبادي البعيدة او قوة ينبعث بها
قوة غضبية دافعة للضار او قوة شهوانية جاذبة للمضر وي او كان
الحيوان بين اشارة الى قوة الشوق المتوسطة بين القوى المدركة وال جماع
وقوة فيطيع ذلك اثبت في العضل من القوى المحركة احاد بذلك
الامرة اشارة الى المبادي القريبة المذكورة وقوة فيطيع ذلك اشارة
الى ان هذه القوى انما يطيع الجماع وتلك الامرة اشارة الى المبادي
الثلث لهذه القوى فان المحركة بالحقيقة هي هذه الباقية آمرة وذاكر
كون الشوق منبعثا عن القوى المدركة وكون القوى مطيعة للجماع

حركة العلك نفسانية

استغنى عن ذكر الترتيب وعن ذكر اسناد الجماع الى الشوق
الجسم الذي هو طبعا ميل مستدير فان حركاته من الحركات النفسانية
دون الطبيعية وان كان بحركة واحدة تميل بالطبع عما تميل اليه بالطبع
ويكون طالبا بحركته وضعا ما بالطبع فرموضعه وهو تاركه ما
منه بالطبع ومن المحال ان يكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع او الهارب
منه بالطبع مقصودا بالطبع بل قد يكون ذلك في الارادة لتصور غير
ما يوجب اختلافا في الهيأت فقد بان ان حركة نفسانية ارادية يجب
بين كون الحركات المستديرة الفلكية صادرة عن نفس فلكية اعني طبيعة
والنفس الفلكية هي التي تصدر عنها افعال غير مختلفة بارادة والطبيعة
التي تصدر عنها افعال غير مختلفة من غير ارادة فالفارق بينهما هو
وجود الارادة وعدمها وعدم الارادة ان لم يطلب شيئا بتركه ولم
يترك شيئا يطلبه وواجد بما يفعل كذلك لتصور غرض يوجب ذلك
الى حل في الحركات المستديرة طالبة لمحدود واضاع متروكة
بالنسبة عن حدود واضاع تطلبها لم يمكن ان يكون طبيعية فارقة
نفسانية واغلم انه يحتمل ان يكون قسرية لان المفروض حركة صادرة
عن ميل مستدير طبعا عن اعراض شيء خارج عن ذات المتحرك والله اعلم
الكتاب ظاهرة
مقدمة المعنى يحيى الى مسئلة تجرد الارادة الحسية والى
العقلية بل مسئلة تجرد الارادة بالعقلية وكل معنى يحصل بما كثير غير محصور
فهو عقلي سواء كان معتبرا لواحد شخصي كقولك لزيد آدم او غير

الشيخ في اثبات الحركة بالارادة
في اثبات القوى
في اثبات العلك

كقولك الانسان هذه مقدمة لاثبات النفوس الفلكية وتنقسم الى قسمين
احدهما ان الارادة التي تطلب معنى حسيا كلقاء زيد هذه اللقية مثلا
ارادة حسية اي متعلقة بشئ جزئي محسوس والارادة التي تطلب معنى معقولا كلقاء
الحبيب مطلقا مثل ارادة عقلية اي متعلقة بشئ معقول فالارادة اما
واما عقلية والثاني ان المعنى الذي يحمل على كثيرين غير محصور سواء كان معتبرا
بواحد شخصي كولد آدم اولم يكن كالانسان فهو معنى عقلي والمعنى
في كونه معقولا تقييده بالشخص واما قيده بقيود غير محصورة لان المعنى
الذي يطلق على كثيرين ربما كان جزئيا كقولنا كل واحد من هؤلاء
الناس اشارة الى عدد كثير من الانس المتعينين والحكم بظاهر

اشارة حركة الجسم الاول بالارادة ليست لنفس الحركة فانها ليست
من الكمالات الحسية ولا العقلية وانما تطلب لغيرها بريد بيان ان
نفس الفلك التي تصدر عنها الحركة المستديرة ذات ارادة معقولة تحرك
الاولى نية وانما خص الجسم الاول بالذكر لانه فرد النمط الثاني فاقام الدليل
على وجوده وعلى كونه ذا حركة مستديرة وعلى امتناع سائر انواع الحركة
عليه ولم يتعرض لسائر الافلاك فنقول الحركة لا يمكن ان يقتضيها
لذاتها متحركة فاعل الذات بجهة بسيطة اوارادة او غير ذلك لان مقتضى
الشئ يدوم بدوامه ومال قسم الزوال ذاته لا يمكن ان يدوم بدوام شئ
له قرار فالمحرك القار انما يقتضيها لذاتها بل لشئ اخر تحصل بها
ويكون ما يقتضيه لذاته ذلك المحرك هو ذلك الشئ لا الحركة فان

الحركة ليست من الكمالات المطلوبة لذاتها وقولهم فرق بين الحركة
انها كمال من جهة اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة لا ينافي ما
ذكرناه لان معنى كمالها المنسوبة الى الاول هو ان تؤديها الى كمال
ثان فهو ايضا دال على كونها غير مطلوبة لذاتها ولما تقرر هذا فنقول
قد ذكرنا ان الارادة اما حسية واما عقلية والحركة ليست من الكمالات
المطلوبة لذاتها لا بحسب الحس ولا بحسب العقل فاذن حركة الجسم الاول
بالارادة ليست لنفس الحركة و ليس الاولى طلبا الا الوضع وليس
بمعين موجود بل فرضي ولا بمعين فرضي تقف عنده بل معين كما
فلك الارادة عقلية غاية الحركة اما اين معين او وضع معين او
او كم كذلك والارادة انما تطلب شيئا يكون حصوله اولى طالما
لا حصوله ولما كانت اصناف الحركات ممتنعة على الجسم الاول
الا الوضعية على ما ذكر فالنمط الثاني فليس الا والارادة الا الوضع
المعين الذي يطلبه بالحركة والمطلوب ان يكون حاصل للطالب
حاكما كونه طالبا فاذن الوضع المعين الذي يطلبه تلك الارادة ليس
بمعين موجود بل معين مفروض ليفرضه الارادة وتوجه اليه بالحركة
والتعيين لا ينافي الكلية لان كل كلي فمع كلية تعين ينازيه
سائر الكليات فان المعنى المفروض لا يجب ان يكون جزئيا بل
اما جزئيا واما كليا اما الجزئي فاذا حصل وقفت الحركة المتوجهة اليه
ولكن حركة الجسم الاول التي هي مرتبة لوجود الزمان يمتنع ان تقف

فاذن مطلوب ارادة الجسم الاول هو وضع معين مفروض كما
وتقييده بالجسم الجزئي الواحد لايضر كليته كما مر في المقدمة وايضا الارادة
المتوجهة الى مراد كما عقلية كما مر ايضا في المقدمة فاذن ارادة الجسم التي
هي مبدء حركته عقلية وقد وقعت هذه اللفظة من مذهب المشائين
ان المباشر لتحريك الفلك نفس جسمانية هي صورة المنطبعة في مادة ذات
الجوهر المجرد عن مادته التي تستكمل به نفسه وهو عقلي غير مباشر للتحريك
والشيخ قد استدل بما ذكره على ان المباشر للحركة ذو ارادة عقلية وقد
تقرر فيما مضى ان القوى الجسمانية ليس من شانها ان تعقل وان
العقول التي من شانها ان تحرك بعضها من شانها ليس من شانها ان
يباشر التحريك فاذن وجب ان يكون للفلك نفس مفارقة كما تقول
ان طبقاته الثانية من شانها ان تعقل وبباشر التحريك ليكون ذا
ارادة عقلية ويصدر عنها الحركة المستديرة لكنها كما تقول
بذلك مخالفة للجمهور منهم لم يصرح الشيخ باشارة الى ذلك بقوله وقد
بذا سر وافاضل الشارحين ذكر ان الشيخ تكلم في هذه المسئلة في هذا الكتاب
في اربعة مواضع وذكر فرجيها ان ههنا سرا لكنه لم يفصل القول
فيه الا في الموضع الرابع فالاول في هذا الموضع والثاني في الفصل
العاشر من النمط الخامس حيث قال والمحرك السماء فهو صاحب ارادة
جزئية او صاحب ارادة كلية تتعلق بها لتنال ضربا من الاستكمال
ان كان وديعة والثالث في الفصل الرابع مشيرا بذلك اللفظ

الفصل ٥

عين تكلم في كيفية تشبه النفس بالعقل فقال اذا تمت ذات الجرم الكلي بمادته
فربما لاح لذلك سر واضح خفي والرابع في الفصل التاسع من النمط الخامس
فانه قال بعد ما ذكر ان كان بالجوهر ضرب من النظر مستولا على الاجرام التي
فيها حكمة المتعالية ان طائفة العقول المفارقة التي كالمبادي للنفوس
الناطقة غير منطبعة في مواد تابعة لها علاقة بها كما تعلق نفوسنا مع ابداننا
ففي هذا الموضع صرح بحقيقة ذلك السر الذي الكلام الذي سبق
شيء مخصوص جزئي فانه لا يختص بجزئي منه دون جزئي آخر الا بسبب
مخصص لامحة يقترن به ليس هو وحده يريد ان بين ان نفس الفلك
التي هي ذات ارادة عقلية هي ايضا ذات ارادة جزئية والفاضل
الشارح جعل مبدء الارادة الكلية نفسا مجردة ومبدء الارادة الجزئية
نفسا اخرى منطبعة وذلك شيء لم يذهب اليه ذاهب قبله فان
الجسم الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعني ذاتين متباينتين هو
آلة لهما معا على مذهب الشيخ هو ان لكل فلك نفسا واحدة مجردة
تفيض عنها صورة جسمانية هي مادة الفلك التي يقوم بها وهو مدرك
المعقولات بذاتها ومدرك الجزئيات بجسم الفلك ومحرك الفلك
بواسطة تلك الصورة التي باعتبار تحريكها قوة كما ذكرنا نفوسنا
وابدانا بعينها على ما صرح به فيما نقله عن هذا الفاضل من النمط
العاشر ولنرجع الى المتن فقوله الا ان الكلام الذي سبق عن مخصوص
جزئي حكم كلي وباقي كلامه هو البرهان عليه وقوله لان السبب مخصص

يقترن به اشارة الى كيفية انبعاث الجزئيات عن الكليات فان
الحكم بان هذا الدرهم ينبغي ان يبذل مثلا لما ينبغي عن الحكم بان
الدرهم ينبغي ان يبذل لامع الشعور بهذا الدرهم **قوله** والمريد
من الحيوان نعوته الحيوانية للغذاء ان يريده وتخيل له غذاء
جزئيا فينبعث منه ارادة حيوانية جزئية وهنا كر يطلب الغذاء الحركة
وانما تخيل له غذاء جهة الجزئية وان كان لو حصل كان شخصا جزئيا له
لم يكن له بل قام مقامه فليس في ذلك دليل على انه كان ذلك متخيلا منه
هو ازاته شكيك دخل ما ذكره وهو ان بقي الحيوان ربما يريد تناول
الغذاء مطلقا لا تناول غذاء بعينه وذلك لانه حين يتناول اي غذاء قصده
فارادته تلك كلية لانها نحو مراد كلي ثم اذا حضره غذاء ما جزئي تناوله
وذلك يدل على صدور افعل الجزئيا عن الارادة الكلية فاذا ان هذا
الشك بان قال المبدء الاول لهذا الفعل هو تخيل الغذاء والحيوان
انما تخيل غذاء جزئيا يتذكره كما احس به لانه لا يعقل الكليات مجردة
ثم انه ينبعث من ذلك التخيل شوق جزئيا الى ذلك الغذاء الذي تذكره
فيعزم على طلبه ويتحرك فر الطلب فان وجد غذاء اخر غيره يشخص
قام مقام ما طلبه لكونه بالنوع هو وهو امر يرجع الى الغذاء لا
الى الحيوان وارادته وذلك لما يدل على انه كان الغذاء الكلي متمثل
عنده **قوله** وكذلك فر قطع المسافة يتخيل لصدور جزئية ايانا
يقصد وربما كان ذلك التخيل مقطوعا وربما كان متجددا الوجود

بحيث يتجدد الحركة المستمرة على اتصال ذلك لان المنع الشخصية و
الجزئية فر التخيل كما ان المنع فر الحركة لما فرغ عن بيان الحكم المذكور ذكر
المقصد منه وهو الاستدلال بصدور الحركة عن الارادة الكلية على
وجود الارادة الجزئية وبين كيفية ذلك فقد كان ابتداء قطع
المسافة بحيث امتد اذا يمكن ان يفرض حدود جزئية تجزى المسافة بها
الى اجزائها الجزئية فقطع ذلك المسافة تخيل ذلك الحدود واحدا
بعد واحد وينبعث عن كل تخيل ارادة جزئية لقصد ذلك الحد
وقطع ذلك الجزء من المسافة الذي بين ذلك الحد فيصير تلك
الارادة الجزئية سببا لقطع ذلك الجزء ثم الحال الى آخر اما ان ينقطع
التخيل فينقطع الارادة والحركة فتقف الحركة اولا ينقطع بل تصل
التخيلات متجددة على التوالي حسب اتصال المسافة وتتصل الارادات
المنبعثة عنها فتستمر الحركة وكما ان استمرار الحركات لا تقتضي
ولا يقتضي كليتها كذلك استمرار التخيلات والارادات على سبيل
الانصرام والتجدد لا تقتضي ولا يقتضي كونها كلية **قوله** ولما
هذا تخصص الارادة بشيء جزئيا حتى يكون مرادا والارادة الكلية متعلقة
مرادا كما وفي بحسب التخصيص جزئيا لما فرغ عن بيان كيفية كون
الارادة الكلية مع الارادة الجزئية مبادئ للحركات الجزئية
جعل الحكم كليا في صدور سائر الافعال الجزئية عن الارادة الكلية
وذكر ان ذلك انما يكون عند تخصص الارادة الكلية بشيء جزئي

اي ان الارادة الكلية

كما ذكره فان الارادة الكلية من حيث هي كلية تقتضي مرادا كليا
ولا يوجب تخصيصا جزئيا فلا محيص من احتياجه في ذلك الى انضياف امر
جزئي اليه قوله ونحن ايضا فربما قضينا قضاء كليا من مقدمات
كلية فيما يجب ان يفعل ثم اتبعناه قضاء جزئيا ينبعث منه
شوق وارادة متعلقان ضربا من التعين العارض فتنبعث القوة
المحركة الى حركات جزئية تصير هي مرادة لاجل المراد الاول وهذا
استشهاد بكيفية صدور حركاتنا عن ارادتنا الكلية وتاكيد لما ذكره
فانا نتصور رأيا كليا مثل كتصورنا انه ينبغي ان يصدق قرش
الدرهم وهذا قضاء كلي حصلناه من مقدمات كلية هي قولنا ينبغي
ان يصدر عنا الفعل الجميل ومن الافعال الجميلة بذل الدرهم
ثم اتبعنا قضاء جزئيا هو ان هذا الدرهم الذي نريد بذله ينبغي
ان نبذله فينبعث من هذا القضاء الجزئي شوق وارادة متعلقان
الى بذل هذا الدرهم فتنبعث القوة المحركة عضلاتها الى مسك قرش
هذا البذل لهذا الدرهم مرادا لاجل المراد الاول الذي هو صدور
بذل الدرهم مني واعترض الفاضل الشيرازي فقال ادراك الشيء الجزئي
يقتضي نسبته بينه وبين المدرك لا نسبة لا تحقق الا بعد حصول
المتناسبين فادراك الشيء الجزئي يتوقف على حصول المتوقف
تحصيل فاعله اياه فلو توقف تحصيل فاعله اياه على ادراكه لدار
هو جزئي لزم الدور والجواب ان ادراك الجزئي قبل وجوده متوقف

على حصولة الخيالي لا على حصوله في الخارج وحصولة الخارجي هو
الذي يتوقف تحصيل الفاعل اياه المتوقف على ادراكه فانتفى الدور
حصول الجزئي في الخارج مبدء لحصوله في الخيال فقد يكون حصوله
في الخيال ايضا مبدء لحصوله في الخارج ولا يلزم الدور ثم قال و
ايضا نعلم قطعا انا متى حاولنا فعل حركة فانا لا نحاول الا ايجاد الحركة
من حيث هي في الموضع الفلاني في الوقت الفلاني وذلك كاف في
الكلية ولا نحاول الحركة المعينة من حيث هي معينة فانها غير حاصلة
تحت قصدنا وهذا الاستقراء يوجب القطع بان المؤثر في
الفعل الجزئي هو القصد الكلي وانما يتخصص ذلك الجزئي بسبب
تخصص المحل والوقت والجواب ان تعين المتحرك والمسافة والزمان
يقتضي تشخص الحركة كما اعترف به وبالجملة فقولنا حاولنا الحركة
معينة من حيث هي حركة في الموضع الفلاني في الوقت الفلاني
على ما نقض وايضا قولنا نقصد الحركة الكلية في موضع ووقت
معينين ينافض قولنا الحركة تتخصص بخصص المحل والوقت ثم
المعارضة بان الارادات الجزئية ايضا امور حادثة جزئية محلها فلا بد
لها من علل حادثة جزئية والكلام فيها كالكلام في الاولى
ثم التسلسل ان كان دفعة فهو محال وان كان بسبب توالد الحوادث
محالا لان السبب توالد عند حصول اللاحق والمعدوم لا يكون علة
للموجود والجواب ان الارادة الجزئية كما كانت سببا لحدوث

حركة

فان ان يم تخيل واعضاء ايضا تطيع تحريكه مع تخيل لا سيما قد
تكون بين النوم واليقظة او شئ الضروري كالنفس او غير
الذي يصير كالضروري كمن يرى في منامه شيئا مخيفا جدا او حبيبا جدا
فربما ازعج للهرب او الطلب واعلم ان التخيل شئ والشعور بالتخيل
انه هو شئ والحفاظ ذلك الشعور به الذكر شئ وليس يجب
ان يتكرر وجود التخيل لاجل فقد احد الاخرين قد ذكر لهما انحركة
الفلكية لا تراد لذاتها بل تراد لحصول وضع كما وكان حصول
الوضع الكلي ليس ايضا لذاته مرادا بل انما يراد لشئ اخر فكان من
الواجب ان يبين الشئ الذي هو لذاته غاية هذه الحركة لكن هذا لما
لما كان مقصورا على اثبات المحسوس وافاعيلها وكان الغرض
الاكبر مشتملا على ذكر الغايات كان ايراد ذلك فيه اولى فهو مجمله
هناك وانما وقع ذكر الوضع الكلي هنا ايضا بالعرض وذلك لانه
احتاج الى ذلك الاستدلال على وجود النفس العاقلة ثم ذكر ان
الواجب عليك في هذا الموضع ان تعلم ان المتحرك الارادي انما يحرك
الى المطلب شئ يرى وجوده اولى من عدمه وهو غرض ما مشعور به
على الاجمال ليميز بين الحركة الصادرة عن النفس والصادرة عن
الطبيعة وليميز ايضا بين افعال النفس النباتية والافعال العقلية
على ما يجئ بيانه فالغرض الاكبر ثم ذكر ان الشعور بالوجود المطلق
قد يقع على وجوه فانه قد يكون حقيقيا وقد يكون ظنيا وقد يكون

تخيليا وقد ذكر حركات ارادية خفية الغايات كحركة العاشق و
الساهر والنايم فان منكر وجوب انتهاء هذه الحركة الى غاية مشعور
بها يمكن ان يمثل لها وبين غايات كل واحدة منها ثم اجاب عن
شبهة لهم وهي ان العاشق والساهر والنايم لو فعلوا افعالهم لغايات
تخيلوها لوجب ان يتذكروها بان تخيل الغايات والشعور به وحفظ
الشعور ثلثة امور يتوقف التذكر على جميعها فوجود التذكر يدل
على وجود الجميع وعدمه لا يدل على عدم واحد منها بعينه بل على عدم
شئ منها لا بعينه او على عدم جميعها فاذن الاستدلال بعدم التذكر
على عدم التخيل غير صحيح وعبارة الكتاب ظاهرة وبهذا قد ظهر
بكون التذكر مركبا من حفظ وادراك
على ما وضعناه والله اعلم
بحقايق الامور

المعلول بالتشكيك عارضي

النمط الرابع في الوجود

بسم الله الرحمن الرحيم

النمط الرابع في الوجود وعلله الوجود ههنا هو الوجود المطلق الذي يحمل على الوجود الذي لا علة له وعلى الوجود المعلول بالتشكيك ويحمل على اشياء مختلفة بالتشكيك لا يكون بنفس ماهياتها ولا جزء من ماهياتها بل انما يكون عارضا لها فاذن هو معلول مستند الى علة ولذلك قال الشيخ في الوجود وعلله تنبيها انه قد يغلب على الوهم ان المحسوس ان الموجود هو المحسوس وان ما لا يتأدى بالحس بجوهره فعرضي وجوده محو وان ما لا يتخصص بمكان او وضع بذاته كالجسم او بسبب هو فيه كالحال لا يمكن الوجود وانت يأبى لك ان تسامل نفسك المحسوس فتعلم بطلان قول هؤلاء لانك ممن يستحق ان يخاطب فنعلمك ان هذه المحسوسات قد يقع عليها اسم واحد لا على الاشتراك الصرف بل بحسب ما واحد مثل اسم الانسان فانه كما يمكن ان يقوله على زيد وعمرو بمعنى واحد موجود فذلك المعنى الموجود لا يخلو اما ان يكون بحيث يناله الحس او لا يكون فان كان بعيدا من ان يناله

المعلول له

الا ان قوله على ما سيجيء ان ما لا يكون

المحسوس موجود اجسام

٩٦٣

الحس فقد اخرج التقسيم من المحسوسات ما ليس بمحسوس وهو ان كان محسوسا فقد لا يختص وضع وان اختص وضعا معينا فقد لا يتعين بالاشارة الحسية وان تعين الا انه لكذا فان كل محسوس كل تخيل فانه يختص لا محالة بشيء من هذه الاحوال فاذا كان كذلك ولم يكن بد لا ما ليس بتلك فلم يكن معلولا على كثيرين مختلفين تلك الحال فاذن الانسان من حيث هو واحد حقيقة بل من حيث حقيقته الاصلية التي لا اختلاف فيها الكثرة وغير محسوس بل معقول صرف وكذلك الحال في كل كلي يريد التنبيه على قول من زعم ان الموجود هو المحسوس وما في حكمه وهم الذين يجري مجراهم ممن يذعن بقوة الوهمية انما كان كذلك ليس لان يكون محسوسا حكمهم في المحسوسات فقوله ان الموجود هو المحسوس فيضة وقوله وان ما لا يتأدى بالحس بجوهره فعرضي وجوده محال كعكس نقيض لها والجوهر ههنا هو الذات وانما قال الجوهر لانهم لا يجوزون وجود شيء ليس بجسم فيما لا بذاته وقوله وان ما لا يختص بمكان او وضع بذاته كالجسم او بسبب هو فيه كالحال الجسم فلحظ من الوجود ايضا ما سبق وذلك لان المحسوس اما ان يكون بمكان او وضع بذاته وهو الجسم واما جسماني وهو ما يكون وجوده لا يكون جسما او جسمانيا وتشنيعه على فساد قولهم بالوجود الطبايع المعقولة من المحسوسات لا من حيث هي هذه او تلك

من حيث هو هو ليس الا هو لا واحد ولا كثير ولا موجود ولا معدوم ولا كلي ولا جزئي ولا ممكن ولا ممتنع
فهو كذلك في الخارج والعقل وعند الغير وعند نفسه وبالجملة ليس الا هو فقط
كما ان الحيوان على ما حققناه ليس الا الحيوان فقط

بل من حيث هي مجردة عن العوارض الغريبة من الاين ومتى والوضع
والكم والكيف مثلا كالانسان من حيث هو انسان الذي هو جزء
من زيد او من هذا الانسان بل من كل انسان محسوس وهو الانسان المنتزع
المحمول على الاشخاص فانه من حيث هو كذا الموجود في الخارج والا
يكون هو الاشخاص انسانا ثم ان كان محسوسا وجب ان يكون
الاحساس مع لواحق معينة كاين ما ووضع ما متعينين وحينئذ فلا
يكون محمولا على انسان لا يكون في ذلك الاين وعلى ذلك الوضع
فلم يكون المشترك فيه مشتركا فيه بعضه وان لم يكن محسوسا فهنا موجود
غير محسوس وهو الموجود المعقول واعلم ان الانسان من حيث هو
واحد بالحقيقة غير الانسان الواحد بالعدد ان معنى الاول هو الانسان
من حيث هو طبيعة واحدة لا من حيث هو حيوان او ناطق او واحد
او غير ذلك ومعنى الثاني هو الانسان المقترن بالوحدة والاول
مشترك فيه والثاني غير مشترك فيه ولذلك فسر الشيخ قوله من حيث هو
واحد بالحقيقة بقوله بل من حيث هو بحقيقته الاصلية التي لا يختلف فيها باختلاف
الفاظ الكتب بخلاف ما اعترض به بعض المعترضين على هذا البيان بان
الانسان المشترك موجود في العقل لا في الخارج والمطلوب اثبات موجود
في الخارج وغير محسوس وهيهات الفرق بين طبيعة الانسان
التي يعترف بالاشتراك فيها وبين الانسان المأخوذ مع الابهام
فان الاول يوجد في الخارج والعقل والثاني يوجد في العقل فقط

على ما مرت الاشارة اليه فهم وتعقل والعقل يا منهم يقول
ان الانسان من حيث انه انسان من حيث هو لا اعضاء من يد
وعين وحاجب وغير ذلك ومن حيث هو كذلك غير محسوس
فيكون معقولا ان كان في كل شخص كلي مجاذكرناه او مركبة كما هو
في الانسان عقب بالهوهوية ان يقال انكم قد اشرتم في الباب
المعقول تجريده عن الوضع والكم والانسان لا يعقل الا واضعا
ذا كمية قد ربيناه ان الوضع طالما تخيل مشتركا وتحس به وان شيئا
لم يشقل يا يضاح الحال في معقولية الانسان لان الاشتغال
بالمثال انما يكون ضروريا من المقصود بل نبه على ان الحال في
كل واحد من الاعضاء والاجزاء في كونه ذا طبيعة معقولة غير
محسوسة كالحال في الانسان بقيد الشمولية فان كل موجود يجب
ان يدخل في الوهم والحس لكان الحس والوهم يدخلان في الحس والوهم
وكان العقل الذي هو احكم ايضا يدخل في الوهم ومن البعيد في
الاصول ان يتسع من العشق والتجمل والوجل والغضب والشجاعة
والجبن ما يدخل في الحس والوهم وهي من علائق الامور المحسوسة
فالحاصل ان وجودات ان كانت خارجة الذوات عن درجة
المحسوسات وعلى ايضا لما نبه على ان في كل محسوس شيئا ليس بمحسوس
ولا بموهوم لم تقصر نبه ايضا على ان الحس نفسه ليس
بمحسوس ولا بموهوم وكذلك الوهم وعلى ان العقل الذي يميز

بين الحق المحسوس والموهوم والموهوم ليس بموجود فضلا عن ان يكون
محسوسا وبديهيا على ان المحسوسات علائق غير محسوسة ولا موجودة
وهي طبايع الامور المدركة بالوهم كالعشق والخجل وغيرهما فان سميتها
مدركة بالوهم وان لم تكن مدركة بالحس الظاهر والباطن فلا مشاحة
بعد ركونها اصلا واذا كان حال الكون في المحسوسات وحال
هذه فان شئت جعلت اشياء خارجة عن هذه المراتب بالكلية
فهي واما ان تكون محسوسة او موجودة فهي كل حق فانه خارج عن
حقيقة الذي هو بها حق فهو حق واحد غير مشارك اليه في
ما به ينال كل حق وجوده الحق هنا اسم فاعل وضع موضع المصدر
كالعدل والمراد به ذو الحقية وهو بمعنى المصدر بدليل الاشتراك
على ثلثة معان منها الوجود في الاعيان مطلقا ومنها الوجود الدائم
ومنها حال القول او العقد الذي يدل على حال الشئ الخارج اذا كان
مطابقا للصادق فهو صادق بانتساب نسبة الى المعروض حق باعتبار
نسبة الامر اليه والمراد ههنا هو المعنى الاول واعلم ان مقصودهم من
اثبات موجود غير محسوس انما كان هو اثبات مبدء للوجود غير
محسوس فلما تبين ان كل موجود في الاعيان فانه من حيث حقيقته
الذاتية التي هو بها حق اي حقيقة المجردة عن العوارض الغريبة
المشخصة التي بها هو هو غير قابل للاشارة الحسية فرضا مقصودا
وهو ان المبدء الاول الذي يعطي كل ذي حقيقة حقيقة وجوده كيف

يكون كذلك هذا الكلام هو تصحيح المقصود مما مضى والذي يكب
سواه تذنيبا والفاضل الشارح اذا انحى المبدء الاول بسبارة اخرى
في ذلك على وجه التمثيل فلم يأت بما ينافي ولا يكون ذلك منه
حكما كليا على كل حقيقة بما هي حقيقة ثم تعجب كيف يتوهم خروج
محقق كل حقيقة عن حكم بتة فكل حقيقة حتى الشئ قد يكون
معلولا باعتبار ما به وحقيقة وقد يكون معلولا في وجوده و
ايكلف ان تعتبر ذلك شيئا شيئا فان حقيقة متعلقة بالسطح و
الخط الذي هو ضلعه وقوامه من حيث هو مثلث او حقيقة
كانها حلته المادية والصورية واما من حيث وجوده فمتعلق
بعلة اخرى ايضا غير هذه ليست هي علة قوام مثلثيته ويكون خارجا
عن صدقه وتلك هي العلة الفاعلية او العلة الغائية التي هي علة
فاعلية لعلة الغائية يريد ان يشير الى العلل هو ما علل الشئ
الشئ او جعل لوجوده والاول ينقسم الى ما يكون به الشئ بالقوة وهو
المادة والى ما يكون به الشئ بالفعل وهو الصورة والثانية
تنقسم الى ما يكون علة لمجاورة الذات او بباينتها والاول هو
الموضوع والثاني ينقسم الى ما يكون علة هو الايجاد لنفسه او كونه
علة للايجاد بان يكون الايجاد والجعل والاول هو الفاعل والثاني
هو الغاية والمادة والموضوع منها ليست من العلل الموجبة بالذات
الباقية والجنس والفصل وان كانا مقومين للنوع لكنهما ليسا

٢٢٥

من العلل لان كل واحد منهما من النوع مقول على الباقين اي
والعلل والمعلولات لا يكون كذلك اذ هي بين وذلك مقول
الشيخ الشيء قد يكون معلولا الى قوله كانهما علة المادية والصورة
اشارة الى علل المادية والغائية لانهما علة لان المثلث المادة او
لصورة فانكم والمادة والصورة تكونان للاجسام المركبة و
ايضا السطح ليس محلا للخط على الوجه الذي يكون المادة للصورة
والخط ليس بصورة لان نهاية المادة لا تكون صورة فيه ولا
بجنس ولا فصل للمثلث لانهما ليسا بمقولين عليه ولا هو عليهما بل انما
جزآن له في الوجود ولذلك شبههما بالمادة والصورة لا بالجنس و
الفصل وقوله ما من حيث وجوده فقد يتعلق بعلة اخرى اي الجنسية
اشارة الى علل الوجود ولما اقتصر على الفاعل والغاية لحصول المقصود
بهما وطرد ذكر الموضوع اورد لفظة قد في قوله وقد يتعلق بعلة
اخرى وشار بعد قوله وذلك هي العلة الغائية بقوله او الغائية
الى ان الغائية لا تفيد وجود المعلول بل الذات بل تفيد فاعلية
الفاعل فهي علة فاعلية بالنسبة الى ذلك الوصف للفاعل وعلة
غائية بالنسبة الى المعلول تنبيه اعلم انك قد تفهم معنى المثلثية
هل هو موصوف بالوجود في الاعيان ام ليس بعد ما علمت
انه من خط وسطح وهو ليس كذلك موجود في الاعيان يريد الفرق
بين ذات الشيء ووجوده في الاعيان كما اشار اليه في المنطق

٢٢٥
٥٩٨

لكن الفرض هنا الفرق بين علل يفتقر الشيء اليها في كونه موجودا
كالفاعل والغاية وبين علل يفتقر اليها في تحقق ذاته في الخارج
والعقل كالمادة والصورة ولذلك شبههما بالخط والسطح المشتملين
وكان الفرض هناك الفرق بين علل يفتقر اليها الشيء في تحقق ذاته
في العقل وهي مقومات ماهيته كالجنس والفصل وبين سائر العلل
اعني العلل الاربع المذكورة لشاركة العلة الموجدة المثلثية الذي
علل مقومة لماهيته غير انه يفترق العلل كالصورة او تجيء في
الوجود وهي علة فجمع بينها لما ذكر العلل وفرق بين علل الماهية
وعلل الوجود وكان هذا اللفظ مشتملا على البحث عن علل الوجود
اراد ان يشير الى كيفية تعلق علل الوجود التي هي الفاعل والغاية
بسائر العلل وكيفية تعلق احدهما بالجنسي واعلم ان المعلول
تنقسم الى المادة له والصورة والى المادة وصورته وتنقسم
الاول تنقسم الى ما يوجد في موضوع والى ما لا يوجد فيه والثاني
يحتاج في وجوده الى علة توجده والى موضوع يقبله والثالث يحتاج
الى علة توجده فقط والشيخ لم يتعرض لذكر هذا القسم اذ لم يكن
له علل المادية والقسم الثاني وهو المعلول المركب من المادة
والصورة والشيخ خص البحث به بقوله العلة الموجدة للشيء
الذي له علل مقومة لماهيته والعلة الموجدة في هذا القسم تكون
علة اما للصورة وحدها او للصورة والمادة معا مثال الاول

الجزء الذي هو علة لصورة السرير وموادة واليه اشار بقوله علة
بعض تلك العلل كالصورة ومثال الثاني الجوهر المفارق الذي هو
علة لصورة الجسم وموادة معا واليه اشار بقوله او كجميعها وعلى
التقدير بن فاما تصير المادة مادة بالفعل بسبب العلة الموجدة
اي علة تجمع بين المادة والصورة اعني التركيب فيكون لذلك علة
للمركب والى ذلك اشار بقوله وبي علة الجمع بينهما قوله والعلة الغائية
التي لاجلها الشيء علة بالمعنى الاعم للعلة الفاعلية وهو علة لها
في وجودها فان العلة الفاعلية علة ما لوجودها ان كانت من الغايات
التي تتحرك بالفعل وليست علة لعليتها ولا لمغايتها واما بالغاية
ومعناها الذي كونها شيئا ما غير وجودها للمعلولات وتنقسم الى
اربع والى محدث على ما سيأتي بيانه والغاية في القسم الاول هو
مقارنة الوجود المعلول لعليتها ووجودها معا وفي القسم الثاني هو
متأخره بوجود ما عنه وان كانت متقدمة بعليتها عليه والعلة الغائية
ان تكون اما خسة عن معلولها فاذن وجود الغاية في ذاتها
لا يكون علة بل بما يكون معلولا للمعلول الوجود والعلة انما تكون
ما منها المتقدمة وعليه يكون ان يجعل الفاعل فاعلا بالفعل في
علة فاعلية الفاعل والفاعل يكون علة لصيرورة تلك الغاية
موجودة فغايتية الغاية يكون علة لعلة وجودها لا مطلقا بل على
بعض الوجوه ولا يلزم من ذلك دور وقول الشيخ واما قيد

الغاية بقوله ان كانت من الغايات التي تتحرك بالفعل يصير
البيان خاصا بالقسم الثاني واحترض الفاضل الشارح بانهم يقولون
لافعال الطبيعة علل غائية والقوى الطبيعية لا شعور لها فلا
ان يقال تلك الغايات موجودة قبل وجودها ولا ان يقال انها موجودة
في الخارج لان وجودها متوقف على وجود المعلولات فاذن
تلك الغايات غير موجودة وغير الموجود لا يكون علة للموجود
فلم يحصل من الاقسام الاربعة ليس لافعال الطبيعة غايات ويجاب
ان الطبيعة لما تقتضي لذاتها شيئا كاينا ما شيئا ما تحرك الجسم
الى حصول ذلك الشيء فيكون ذلك الشيء مقتضيا امرا ثابتا
عند وجود ذلك الشيء فيها بالقوة وشعورها الظاهر بمثل وجود الفعل
فيها العلة الغائية بالفعل قوله فان كانت علة اولى فهي علة لكل
وعلة حصة كل وجود في الوجود العلة الاولى اما ان يكون
صيرورة الوجوب تقدم الفاعل عليها بالاطلاق وذاته او الوجوب
تقدم الفاعل عليها بالاطلاق وما في صيرورتها ذاته وذلك
والغاية الوجوب تقدم سائر العلل عليها بالوجود فاذن
ان كانت في الوجود علة اولى فهي علة غائية لكل وجود معلول
الكل صيرورة او افادة ما علة ان تحقق اي معلول كان في الوجود
تنبيه كل موجود فانه التفت اليه من حيث ذاته من غير التفات
الى غيره فاما ان يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه او لا يكون

فان وجب فهو الحق بذاته الواجب بوجوده من ذاته وهو المقصوم
وان لم يجب لم يجز ان يقال ممتنع بذاته بعد ما فرض موجودا
ان قيل باعتبار ذاته تشبه بالمثل شرط عدم علة صار ممتنعا
او مثل شبه بالوجود علة صار واجبا وان لم تقترن بها شرط ولا
حصول علة ولا حدها بقي له في ذاته الا مر ان لا شيء وهو الامكان
فيكون باعتبار ذاته التي لا يجب ولا يمتنع فكل موجود فالوجود
الموجود بذاته واما ممكن الوجود بحسب ذاته يريد بقسمة الموجود الى
الواجب لذاته والممكن لذاته والتفاته طامرة قوله فهو الحق لذاته
اي ان ثبت القديم بذاته والقيوم هو القديم بذاته غير متعلق
الوجود بغيره على الاطلاق وهو اسم من اسماء الله تعالى
ما حصل في نفس الامكان فليس يصير موجودا من ذاته فانه ليس
وجوده من ذاته اولى من عدمه من حيث هو ممكن فان صار
اولى فلخصوص شيء او غيبته فوجود كل ممكن الوجود هو من غيره
يريد بيان ان الممكن لذاته توحيد الاعتزالية وتقريره ان
الذي يحتاج ذاته في ان يكون موجودة الى غيرها اولى ان يحتاج
والثاني باطل لاستحالة ترجح احد المتساويين على الآخر من غير
مرجح فاذن الاول حق والشيخ اشار بقوله فليس يصير موجودا
من ذاته الى فساد القسم الثاني وبقوله فانه ليس وجوده من
ذاته اولى من عدمه من حيث هو ممكن الى استحالة الترجح من غير

مرجح وبقوله فان صار احدهما اولى فلخصوص شيء او غيبته
الى ان ينتهي هو القسم الاول تنبيه الاول ان سلسلة الممكنات
الى غير النهاية فيكون كل واحد من آحاد سلسلة ممكنا بذاته والجملة
بها فتكون غير واجبة ايضا وتجب بغيرها وتفتقر اليه بناء على
ثبات واجب الوجود لذاته وتقرير الكلام بعد ما اصطلح
الممكن الى الغير ان ذلك الغير اما واجب او ممكن والكلام في
الممكن كالكلام في الاول فاما ان ينتهي الى واجب او يدور او
يتسلسل الى غير نهاية والشيخ لم يذكر القسم الاول لانه المقصود
والثاني لانه ظاهر الفساد ولانه تعرض له فيما بعد بدليل فكر
الثالث واراد ان يبين لزوم الغلط منه فبين في هذا الفصل
ان سلسلة الممكنات على تقدير وجودها محتاجة الى شيء خارج عنها
يجب به وقال الخاصي لم لا يمكن ان يقرر البرهان عليه
من غير ذكر تقسيمات ويمكن ان يقرر بتقسيمات والشيخ قرر
على الوجه في هذا الفصل وعلى الوجه الثاني في الفصل الذي
يليه والتقرير على الوجه الاول ان الممكنات لو تسلسلت لم
يكن لها بد من شيء يحتاج اليه جملة تلك الآحاد الممكنة وكل واحد
منها وكل موجود مغاير لها ولكل واحد منها وجب ان يكون
خارجا عنها وان لا يكون ممكنا اذ لو كان ممكنا كان منها
فاذن هو واجب وقال ايضا بهذا الفصل موقوف على بيان

ان السبب لا يجوز ان يكون متقدما بالزمان على المسبب اذ لو جاز
ذلك لما انتهى بنا استناد كل ممكن الى اخر قبلنا الى اول وذلك
عندهم جايز اما اذا ثبت ان السبب لا بد من وجوده مع المسبب
فح لو حصل التسلسل في الاسباب والمسببات معا وكان الاثر
مستقيما لكن الشيخ قال فيه نهنا اذ كان في غرضه ان يذكره
اول النمط الخامس وقوله بهذا الكلام مؤاخذة لفظية وهو
استناد الشيء الى ما قبله بالزمان مع لا استناد الى معدوم فالاولى ان يجب
ان يقال ان هذا البيان موقوف على بيان امتناع بقاء المعلول بعد
انعدام العلة بالزمان لجواز ان يكون كل واحد من السلسلة لو كان غير قار
الذات في زمانين يكون وجود احدهما معلولا لما يتقدم عليه وعلة لما
علة لما يتأخر عنه لكان استناد كل ممكن الى اخر قبلنا الى اول
ومراد هذا الفاضل هو بهذا المعنى والا لاعترض المشهور وهو
ان اطلاق الجملة على ما لا يتناهي لا يصح فلفظي لا ينبغي ان يلتفت
اليه الباحث المعنوي الا من له غرض

كل جملة كل واحد منها
معلول فانها يقتضي علة خارجة عنها اجمالا نريد بيان ان السلسلة
الممكنات على تقدير وجودها محتاجة الى شيء خارج عنها على
البسط فجعل الدعوى هو اخذ البيان حكم على كل جملة سواء كانت
متناهية او غير متناهية بشرط ان يكون كل واحد منها معلولا
لا لما يحتاج الى شيء خارج

حصول الجملة من الآحاد بما هي آحاد

احد فيكون واجبة غير ممكنة وكيف يتأتى هذا وانما تجب باجتماع
وبهذا تقرير البرهان بالقسمة الى قسمين احدهما ما ذكره والشيخ
فاده والقسم الاخر وهو ان يقتضي علة تنقسم الى ثلثة اقسام
لان علة الجملة اما ان يكون كل الآحاد او بعضها او شيئا خارجا عنها

اقول واما ان يقتضي علة هر الآحاد بما هي آحاد فيكون معلولا
لذاتها فان تلك الجملة والكل شيء واحد واما الكل بمعنى كل واحد
فليتأمل بالجملة بيان فساد القسم الاول وجهان ان كل الآحاد
اما ان يراد به الجملة او يراد به كل واحد والاول باطل لان القول
لا يكون علة لها والثاني باطل لان علة الشيء يجب ان يكون
مقتضية لوجود كل واحد من الآحاد ليس بمقتض للجملة و
الحكم ان حصول الجملة من آحادها يكون على ثلثة انواع احدها
ان لا يحصل عند اجتماع الآحاد شيء غير الاجتماع كالعشرة التي
من آحاد وان لم تحصل منك مع الاجتماع هيئة او وضع
متعلقة بالاجتماع كشكل البيت الحاصل من اجتماع الجدران
والسقف وان لم تحصل منك بعد الاجتماع شيء آخر
هو مبدء فعل او استعداد كالمزاج الحاصل بعد تركيب
الاستقصات والحاصل في الاول هو شيء مع شيء فقط وفي الثاني
هو شيء لشيء مع شيء وفي الثالث هو شيء من شيء مع شيء ولما كان
الجملة المفروضة ههنا من النوع الاول حكم الشيخ عليها بان الآحاد

والجملة والكل شيء واحد قوله واما ان تقتضي جملة هي بعض الاحاد
وليس بعض الاحاد اولى بذلك من بعض فان كان كل واحد منها
معلولا لان علة اولى بذلك منه هو بيان فساد القسم الثاني وهو
ان كل واحد من الجملة لما كان معلولا فلم يكن بعض الاحاد علة له
اولى لان كل بعض نفرض علة فانا بعض الذي هو علة ذلك البعض
اولى منه بالعلية قوله واما ان تقتضي علة خارجة عن الاحاد كلها
وهو البيان معناه ظرف وقد اقام المذكورة دليل على
هذا القسم اشارة كل علة جملة هي غير شيء من احاد ما فهي علة
للاحاد كلها لان الجملة والا فليكن الاحاد غير محتاجة اليها فالجملة اذا
تمت باحاد لم تحتج اليها بل ربما كان شيء علة لبعض الاحاد دون
بعض فلم يكن علة للجملة على الاطلاق لما ثبت ان جملة معلولة
نفرض في المحتاجة الى علة خارجة اراد ان يبين ان العلة اما
ان كانت علة لتلك الجملة على الاطلاق كانت اولا علة لواحد
واحد من الاحاد وبتبعها بالخلف فنفرض كل واحد من الاحاد
غير محتاج اليها ولزم من ذلك كون الكل غير محتاج اليها مع
او بعض الاحاد غير محتاج اليها وذكر ان هذا الفرض مع الوجوه
بخلاف الاول الا انه يلزم منه ان لا يكون علة الجملة علة على
الاطلاق وقال الفاضل الشارح لما كان امتناع كون بعض الاحاد
علة للجملة انما يتبين بناء على بعض الاحاد ليس بعلة لجميع الاحاد

لانه ليس الجملة الخ قوله او بعده وكل وليس بعد تحقيق الاول
ليس بعلة للجملة فاورد بهذا الفصل لبيان المقدمة الاخيرة
واقول لو كان مراد الشيخ ذلك لما قيد علة الجملة في صدر الفصل
بكونها غير شيء من احادها وان يشبه ان مراده وبيان ان الممكن
لما افتقرت جملة الى علة خارجة فتلك العلة يجب ان تكون علة
ايضا لاحادها افرادا كما قدمناه اما كل جملة مترتبة من علل
ومعلولات كالعلة والمعلول فيها علة غير معلولة في جملة
لانها ان كانت بحيث لا شيء فيها معلول فهذا بين بنفسه
مشتملة على علل ومعلولات مترتبة متناهية سواء كانت
او غير متناهية ان لم تشتمل على علة غير معلولة احتاجت
علة خارجة عنها فذكر انها ان اشتملت على علة كذلك
تلك العلة طرفا محتاجا غير محتاجة اما كل جملة
مترتبة من علل ومعلولات كانت متناهية او غير متناهية
فقد ظهر انها اذا لم يكن فيها الا معلول حتى احتاجت الى علة
خارجة عنها لكنه حصل بيان محتاج طرفي وظهر انه ان كان فيها
ليس معلول فهو طرف في نهاية قبل سلسلة منتهى الى آخره
الوجود بذاته لما فرغ من بيان المقدمات الفيها الى المطلوب
فقد كان كل سلسلة مترتبة من علل ومعلولات كذلك
متناهية او غير متناهية محتاج الى ان لا يكون مشتملة على

غير معلولة او يكون مستندة عليها والقسم الاول يقتضي احتياجها
الى علة خارجة عنها من طرف فقط لا محالة ولا يمكن ان يكون تلك
الخارجة ايضا معلولة لان السلسلة المفروضة لا تكون سلسلة
بل قطعة من سلسلة تامة فالكلام في جملة السلسلة والقسم الثاني
يقتضي اشتماله على طرف يعني التقديرين لا بد من طرف
والطرف واجب كما عرفنا ان كل سلسلة تنتهي الى واجب
الوجود بذاته وهو المطلوب وههنا تم البرهان الذي اراده
الشيخ لتقريره واعلم ان الدور وان كان ظاهر الفساد لكنه
لتقرير وجوده يلزم منه المطالب لاشتماله على جملة وتكون
كل واحد منها معلول فلما كان البيان المذكور متناولا لم
يفرد الشيخ له قسما فصل وفي بعض النسخ تنبيه كل اشياء
تختلف باعيانها وتتفق في امر مقوم لها فاما ان يكون ما
تتفق فيه لازما من لوازم ما تختلف به فيكون للمختلفات
لازم واحد وهذا غير منكر واما ان يكون ما تختلف به لازما
لما تتفق فيه فيكون الذي يلزم الواحد مختلفا متقابلا وهذا منكر
واما ان يكون ما تتفق فيه عارضا عرض لما تختلف به وهذا
غير منكر واما ان يكون ما تختلف به عارضا عرض لما يتفق فيه
وهذا ايضا غير منكر وهذه قسمة يحتاج اليها في بيان ان وجوب
الوجود وتقريرها ان الاشياء قد تختلف باعيانها كهذا

الشخص وذلك الشخص وقد لا تختلف بالاعيان بل بالمعاني
كالناطق والمعقول او بغير ذلك والمختلفة بالاعيان قد
تتفق في امر مقوم كزيد وعمرو في الانسانية وقد تتفق في امر
عارض كهذا الجوهر وذلك العرض في الوجود فالمختلفة بالاعيان
المتفقة في امر مقوم مشتمل لا محالة على امرين قد اجتمعا فيها
ما تختلف به والثاني ما تتفق فيه واجتماعهما لا يخلو اما ان يكون
مع امتناع الانفكاك من الجانبين او لا يكون والاول
التلازم والثاني هو العروض والتلازم لا يخلو اما ان يكون
من جانب الاتفاق ووجود هذا القسم غير منكر لوجود
اللازم للناطق والاعجم في الانسان وغيره من الحيوانات
واما ان يكون من جانب الاختلاف وهو ممتنع لامتناع كون
الحيوان ناطقا واعجم معا بل انما يكون ذلك اذا احتمل فصولا
كثيرة كما فرض في الكتاب اما اذا كان شيئا واحدا وكان
للامر المقوم الذي من جانب الاتفاق لوجب ان يكون كل
منهما شخصا واحدا لا غير فيكون نوعا لا شخص وذلك هذا لم
يذكر في الكتاب لانه خارج عن القسمة بالعرض المذكورة
واما العروض فلا يخلو ايضا اما ان يكون من جانب الاتفاق عارضا
لما به الاختلاف ووجود هذا القسم غير منكر وهو كالوجود
لهذا الجوهر وذلك العرض عند اطلاق لفظ الموجود وذلك

عليهما فان الوجود مقوم لهما من حيث هما موجودان وعارض لهما
المختلفتين بالكلية او بالعكس ووجوده ايضا ليس بكرو لهما
المعروضة لهذا او ذاك عند اطلاق ذي الانسان او ذاك كذلك
عليهما فان الانسانية مقومة لهما وغير معروضة لما اختلفا به
من الشخصية وما في الكتاب يعني عدم التحقيق انما يجوز ان
يكون ما به الشيء سببا لصفة من صفاته وان يكون صفة كذلك
سببا لصفة اخرى مثل الفصل الذي صفة ولكن لا يجوز ان يكون
الصفة التي هي الوجود انما هي سبب بالبينة التي ليست هي الوجود
او لسبب صفة اخرى لان السبب متقدم في الوجود والمتقدم
بالوجود قبل الوجود بالمقدمة اخرى المسألة توحيد ومثال
كون ما به الشيء سببا لصفة من صفاته كون الانسانية سببا لحيوانية
الانسان ومثال كون صفة ما هي الفصل سببا لصفة اخرى هي
الخاصة كون الناطقية سببا للمتعجبية ومثال كون صفة ما هي
الخاصة سببا لصفة اخرى هي العرض كون المتعجبية سببا للضحك
ومثال كون صفة ما هو العرض سببا لصفة اخرى مثالها كون
الصاف الجسم بالملون سببا لكونه مرئيا والفرق بين الوجود
وبين سائر الصفات يتبين ان سائر الصفات انما تؤثر سببا
الماهية والماهية توجد بسبب الوجود وذلك كما صدر سائر الصفات
من ماهية وصدور بعضها من بعض ولم يكن صدور الوجود من

شهادة الفصل الثاني اضطربت في هذا الموضع اضطرابا ظن
لبسبب ان يقول العقول وافهام الحكماء بسببه اضطربت وذلك
الاستدلال بان الوجود لو وقع على الموجودات بالاشتراك
اللفظي لدليل كثيرة واستفادا منهم وحكم بعيد ذلك بان الوجود
على واحدة بالجميع على السواء حتى صرح بان وجود الواجب
لوجوده والممكن تعالى عن ذلك علوا كبيرا بان وجود الممكنات
امر اعتباري فاسد لما بيناه وكان قد حكم بان وجود الواجب
لوجوده والممكن بحكم بان وجود الواجب ايضا عارض لماهية
غير وجوده تعالى عن ذلك علوا كبيرا وظن انه ان لم يجعل
وجود الواجب عارضا لماهيته لزم ان يكون ذلك الوجود
للوجودات المعلولة واما وقوع الوجود على وجود الواجب ووجود
غيره بالاشتراك اللفظي وبناؤه بانا نعلم بالبديهة ان مفهوم
الوقوع بالتشكيك كان الواقع بالتشكيك على الحقيقة
انما يقع عليها لا بالاشتراك اللفظي ووقوع العين على معنوي
بالمعنى واحد على الجميع ولكن لما على السواء ووقوع الانسان على
اشخاصه بل على اختلاف اما بالتقديم والتاخير ووقوع المتصل
على المقدار وعلى الجسم في المقدار واما بالاولوية وعدمها
ووقوع الواحد على ما لا ينقسم وعلى ما ينقسم بوجه اخر غير الذي
هو به واحد واما بالشدة والضعف ووقوع الماهيتين على الشيء

والعلاج والوجود جامع لجميع هذه الاختلافات فانه يقع على
العلة ومعلولها بالتقديم والتأخير وعلى الجوهر والعرض لاولوية
وعدمها وعلى القادر وغير القادر كالسواد والحركة بالشدة والضعف
بل على الواجب والممكن بالوجوه الثلثة والمعنى الواحد المعقول على
اشياء مختلفة لابد السواد ويمتنع ان يكون ابيضا وجوزه ابو الحسين
الكل شيء لان الماهية لا تختلف ولا جوز بل انما يكون عارضا
خارجيا لازما او مفارقا مثل كاتب وقال المعقول على اشياء مختلفة
الشيخ وياض العلاج لابد السواد فهو ليس بماهية ولا جوز قائمة
لها بل هو امر لازم لها بما هو وذلك لان بين طرفة التضاد والواسطة
فالالوان الواقعة من الابيض الى الاسود لانهاية لها بالقوة ولا بالفعل
لها بالتفصيل يقع على كل جزء منها اسم واحد بمعنى واحد
اذ الحمرة او السواد بالتشكيك ويكون ذلك المعنى لازما
لذلك الجزء غير مقوم فكذلك الوجود فرق وقوعه على وجود
الواجب وعلى وجودات الممكنات المختلفة بالهوية الى
لا اسماء لها بالتفصيل الا قول على ماهيات الممكنات بل على
وجودات تلك الماهيات اعني انه ايضا يقع عليها وقوعا
لازم خارجي غير مقوم فاذا تقرر هذا فقد انحل اشكال
هذا الفاضل بسببها وذلك لان الوجود يقع على الكثرة
بمعنى واحد كما ذهب اليه الحكماء ولا يلزم من ذلك تساوي

مرتبة ماهيتها التي هي وجود الواجب ووجودات الممكنات في الحقيقة
لان مختلفات بحقيقة متشركة لازم واحدا واما اوردنا
شبهة منحصرة واشير الى وجوه انحلالها اقول من شبهة التي
زعم انها ابطل بها قول الحكماء ان ماهية الواجب هو وجوده
لما ثبت ان الوجود مشترك فمن حيث هو وجود يقتضي
عروض الماهيات اولا عروضها اول تقتضي شيئا منهما و
الاول باطل فالثاني تقتضي تساوي الواجب والممكن في العروض
والمفروض خلافه فالثالث تقتضي احتياجهما الى سبب
منفصل بجعل وجود احدهما غير عارض ووجود الاخر عارض
والجواب ما عرفت سابقا من ان الوجود المشترك الواقع على القهار
لابد تساوي مع ان نور الشمس يقتضي ابطال الاعمى بحال
سائر الانوار وكذلك الحرارة المشتركة مع ان بعضها يقتضي
الاستعداد الحيوة او يستعد لابد الصور النوعية بخلاف
سائر الحرارات وذلك لا اختلاف بلزومات النور والحرارة
بالماهية وايضا لو كان الوجود متساويا على ما ظن لكان
المحتاج الى السبب يقتضي العروض هو الممكن اما الواجب
فلا يكون محتاجا لان عدم العروض لا يحوج الى وجود
بل يكفي فيه عدم سبب العروض على ان حقا ذكرناه اولا
ومن قوله تعقبت الحكماء على ان عقول البشر لا تدرك

٦١٢

حقيقة الا انهم مع انهاتدرك وجوده ويكيفه الوجود عندهم
اول التصور فذلك لمقتض لتغاير حقيقته ووجوده لان تسليم
الذي عليه يعولون وبه يصولون قولهم انا نعقل ماهية
مع الشك في وجوده والمعلوم لغير المعلوم معلوم فهات
وجوده تم معلوم فحقيقة غير معلومة فوجوده مغاير لحقيقة
قال فما الفرق والجواب ان حقيقة الشيء تدرك بالعقول
وجوده الخاص المخالف لسائر الوجودات بالهوية الذي هو
المبدء الاول للكل والوجود الذي ندركه هو الوجود المطلق
الذي هو لازم لذلك الوجود ولسائر الوجودات فهو في
التصور وادراك اللازم لا يقتضي ادراك الملزوم بالحقيقة قال
لو جهل من ادرك الوجود ادراك جميع الوجودات الخاصة ولكون
حقيقة تعم غير مدركة وكون الوجود مدركا لا تقتضي مغايرة حقيقة
تعم للوجود المطلق المدرك لا لوجوده الخاص تم ومنها قوله
لو لم يكن حقيقة الواجب الا مجرد الوجود مع القيود السلبية
التي لم تدخل في عامة وجود الممكنات فان لعدم ان يكون
علة للوجود دون غيره منها كان علة الممكنات هو الوجود
لوجود الممكنات والجواب ان حقيقة الوجب ليست مجرد الوجود
العام بل هو مجرد وجوده الخاص به المخالف لسائر الوجودات
بقيامه بالذات ومنها قولهم اتفقوا على ان البسيطة النوعية

ولم

يصح كل فرد منها ما يصح على سائر افرادها كما ذكروه في
اثبات ما يوافق مذهبهم من ابطال مذهب ديمقراطيس القديم
الذي لا يجزئ في وجوده كون الابعاد الجسمانية متناهية
واذا ثبت ذلك في الوجود طبيعة نوعية لا يجوز ان يختلف
مقتضياتها اعني العروض للماهية والعروض والجواب
ان الوجود ليس طبيعة نوعية لان الطبيعة النوعية يكون
تمام الاشتراك في تمام السواء ويقع عليها بالتواطؤ والوجود
ليس كذلك ثم انه اعترض على قول الشيخ في هذا الفصل ليكن
الماهية مقتضية لوجودها الخاص تقدم تلك الوجود بالوجود
بان قال اما ان يعني بتقدم العلة بالوجود والتأثير وح يكون
الثاني في المقصد المذكور زيادة اعادة المتقدم بعبارة اخرى
والجواب انا نعلم بالضرورة ان تأثير العلة مشروط بتقدم وجودها
والشيء لا يكون شرطا لنفسه والجواب ان التقدم
هنا تأثير لكن الماهية لما تصور ان تؤثر اذا كانت
الاعيان وح يكون كونها ذهنا وان عيان اعني وجودا اشرقيا
متصورا وجودا اعني كونها ذهنا الاعيان عنها بمنع قال
وكما كانت الماهية قابلة للوجود مع انها غير متقدمة بالوجود
عليه كذلك يكون فاعلة لا من غير تقدم بالوجود وكما
ان كلامه هذا مبني على تصوره ان الماهية شيء ما الخارج

٦١٥

دون وجود ثم ان الوجود يحمل فيها وهو في زيد ان كون
الماهية هو وجودها والماهية لا تتجرد عن الوجود الا في العقل
بان يكون في العقل منشأ تعم الوجود فان الكون في العقل
ايضا وجود عقلي كما ان الكون في الخارج وجود خارجي بل
بان العقل من شأنه ان يلاحظها وحدها من غير ملاحظة الوجود
وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبار العدم فاذن اتصاف الماهية
بالوجود امر عقلي ليس كاتصاف الجسم بالبياض فان البياض
ليس طبعا وجود منفرد ولعارضه اسمي بالوجود وجود اخر حتى
يجتمعا اجتماع المقبول والقابل بل الماهية اذا كانت كذلك
هو وجودها والحاصل ان الماهية انما تكون قابلة للوجود عند
وجودها في العقل فقط ولا يمكن ان تكون فاعلة لصفة فاعلية
عند وجودها في العقل فقط ثم قال فان قيل ان الشيخ في هذا الفصل
ان الماهية تكون علة لصفتها وذلك يقتضي كونها موثرة
من غير اقترانها بالوجود لانها لو اقترنت به لم يكن وجود
علة بل مع الوجود ولا يلزم من ذلك كونها معدومة حال
كونها موثرة من حيث هي هي لان من حيث هي موجودة ما وعلة
والجواب ان عدم اعتبار الوجود مع الماهية عند اقتضائها
صفة لا يقتضي انفكاكها عن الوجود حالة الاقتضاء بل
انفكاكها عن الوجود وهي هي مع فضلا عن ان يكون موثرة

في الوجود

فاذن لا يتصور كونها موثرة في الوجود الذي لا ينفك
عنها الا غير عنها بيان فساد الراي الذي ذهب
اليه هذا الفاضل وهذه المباحث وان كانت موردة الى
الناظر بغير متعلقة بهذا الكتاب في هذا الموضع لكنه
لما طال كلام هذا الرجل في هذه المسئلة التي هي اعظم المسائل
ان الهيات هذا الكتاب وسائر كتبه كان التنبيه على فساده
اقدر واجب لئلا يغتر بمقالته المبتدئين باقتفاء اثره

الثاني واجب الوجود المتعين بهذا الفصل يشتمل على
تقرير البرهان على توحيد واجب الوجود وتقريره ان
واجب الوجود ما لم يتعين لم يكن علة لغيره لان الشيء غير
المتعين لا يوجد في الخارج وما لا يوجد في الخارج يمتنع ان
يكون موجدا لغيره ثم ان تعينه اما ان يكون هو كونه
واجب الوجود او غيرا ولا يكون كذلك بل يكون لامر غير
كونه واجب الوجود اما القسم الاول فيقتضي ان كل
واجب الوجود غير ذلك المتعين وهو غلط وايضا

بيان ان كان تعينه ذلك لانه واجب الوجود فكل واجب
وجود غيره واما القسم الثاني فيقتضي ان يكون ذلك
الوجود المتعين معلولا لغيره لان معنى واجب الوجود
ح الخ فمن ان يكون اما لازما لتعينه او عارضا او مغايرا له

او لغيره وبهذا يعرف اقسام الاقسام المذكورة وكل صحيح
والى هذا القسم اشار بقوله وان لم يكن تعينه لذاته بل لامر
فهو معلول ثم شرع في تفصيل الاقسام فبين ان القسم الثاني
وهو ان يكون التعين واجب الوجود لازما للتعين المعلول للغير
صحيح لان التعين اما ان يكون هوية او صفة لها وعلى
التقديرين يلزم من كون الوجود واجبا لازما كون الوجود
واجبا لهويته وواجبا لصفة اخرى وقد تقرر بطلان
ذلك في الفصل المتقدم وذلك معنى قوله لانه ان كان
واجب الوجود لازما لتعينه كان واجب الوجود لازما لما
غيره او صفته وذلك محال واعلم انا بينا ان اللازم الاعم
اذا كان اللازم وهو او جزءه متحققا
للازم او جزءه او كانا معلولي علة فعلى تقدير كون الوجود
الواجب لازما للتعين يلزم ان يكون التعين علة او كل واحد من
الامرين الاول او الثاني على التقدير بن الاخيرين محال وهو
ان القسم الثاني وهو ان يكون الوجود الواجب عارضا
لتعين المعلول الغير اولى بان يكون محالا لان عروض
ذلك الوجود للتعين يقتضي الافتقار الى سبب يقتضي
العروض والتعين معلول ايضا لغيره فاذن يلزم ان يكون
الافتقار الى الغير وذلك معنى قوله وان كان عارض

فهو اولى بان يكون لعلة ثم شرع في بيان ان القسم الثاني
ان يكون التعين المعلول للغير عارضا لوجود الواجب
بقوله وان كان التعين به عارضا لذاته الخ وبين ان
هذا القسم ايضا صحيح لانه لا تناقض في كون وجوب الوجود
معلولا لما جعل متعينا بذلك التعين واليه اشار بقوله
فهو لعلة ثم اكد ذلك ببيان بقي لانه بمعنى اخر وهو ان التعين لا
يمكن ان يكون عارضا لوجود الواجب من حيث هو
خاص وحينئذ اما ان لا يكون تخصص تلك الطبيعة المعروضة
للتعين بعين ذلك التعين العارض لها او يكون سبب تعين
اخر خصصها اولا ثم عرض لها التعين الاول بتخصيصها
وبذلك قسما القسم الاول ان التعين المعلول قد عرض
للوجود الواجب من حيث هو طبيعة لا خاصة وان لم يحصل
انها تخصصت بعين ذلك التعين المعلول وهو محال لما تقدم
ان يكون الوجود الواجب المتخصص بمعلول لعلة ذلك التعين
واليه اشار بقوله فان كان ذلك التعين بهويته الخ
فتلك العلة قد تخصصت بالذات بتلك الهوية فوجود
ولفظة تلك اشارة الى التعين المذكور وتقرير
الكلام بكماله فان كان التعين بالوجود الواجب وهو
يتعين بطبيعة المعروضة لذلك التعين والحد افتقر

٦٢٢

للماهيات بالعروض الذي لا يلزم من تقييد الوجود تركبه الا في العبارة فالمعنى ان الوجود ليس طبيعة نوعية تصير اشخاصا بتعينات زائدة عليه كما خطنه فائدة اعلم من هذا ان الاشياء التي لها حقيقة نوعية فانما تختلف بفصل اخير وانه اذا لم يكن مع الواحد منها القوة القابلة لتاثير العلل وبهر المادة لم يتعين الا ان يكون من حق نوعها ان يوجد شخصا واحدا واما اذا كان يمكن في طبيعة نوعها ان تحل كثيرين فتعين كل واحد بعلة فلا يكون سواد ان قائمان بمحل الا من اجل ان الماهية اذا كان لا تحمل فيها الا الموضوع وما يجري مجراه فقد تبين مما ذكرناه ان الفصل المتقدم انه الطبيعة الواحدة التي لها حقيقة نوعية واحدة اذا لم يكن تعينها لازما لنوعيتها كان تعدد اشخاصها بسبب العلل المغايرة لها واذا لم يكن مع كل واحد من الاشخاص قوة قابلة لتاثير تلك العلل لم يتعين بذلك الشخص والقوة القابلة لتاثير العلل انما يكون للمادة او بسببها فاذن يلزم من تلك الطبيعة مادية لم يتعدد بالاشخاص اذا كان تعينها لازما لنوعيتها كان من حق نوعها ان يوجد شخصا واحدا فلم تتعدد واذا حصلت هذه الغاية الكلية مما ذكرناه فلنعرض لتبيانها وافاد الفاضل الشارح ان هذه الفائدة تشتمل

٦٢١

يكثر بانضمام فصل آخر اليها كالحيوانية مثلا بان كيفية تكثر الفصل المذكور بهذا الفصل وقول الفاضل المذكور ان التعينات اذا كانت ثبوتية لا تشترك في كونها تعينا وتختلف بتعينات اخر غير ليس بشيء لان تعينات الاشخاص من حيث تعلقها بالمتعين لا تشترك في شيء ومن حيث تشترك في شيء فليست بتعينات وقولهم انقسام المتعين الى طبيعة ما تحتاج الى كون تلك الطبيعة متعينة بتعين غير المتعين شيء ايضا لان الطبيعي تتعين بالفصول كالانواع المركبة جنسيا او بالفصول او بانفسها كالانواع البسيطة ثم من حيث كونها طبيعة نوعية بالفصول يكون حالة عقلية لان يكون فاعلا او قابلا شخصية فيحتاج في ان يكون كذلك الى تعين مغاير للعموم اليها فتصير اشخاصا ولا يحتاج الى تعيين اخر ولو كان التعين بالفرض امرا سلبيا لما كان عدم الشيء مما يحتاط كما خطنه بهذا الفاضل بل كان شيئا عدميا وامثال هذه الاعدام يصح ان تصير فصولا فضلا عن ان يكون عوارض والكلام في حقيقة هذه الامور وامثالها كما سيتدعي طول لا يليق ان يورد في هذا المقام مما لا يتعلق بهذا المطلب بقي الكلام في ان الممكن ما قوة الوجوب بالغير وما قوة الامتناع بالغير فالاول هو الوجود وبيانها بتعين فيتركب بالتعين الخاص الشيء لان الوجود الغير العارض لماهيته بالغير هو الوجود العارض

على حجة خاصة بها ان واجب الوجود يستحيل ان يكون نوعا لاشخاص وبيانه ان الحجة المذكورة في الفصل المتقدم وهي ان التعين اذا كان عارضا للمعنى المشترك افتقر الشخص المتعين الى علة منفصلة كانت تلك العلة شاملة للجنس والا فثم اذا تبين انها ان النوع المتكثر بالتعين العارض يجب ان يكون مادية فان اضيف الى ذلك ان واجب الوجود ليس بمادي انتج ان واجب الوجود ليس نوعا تشترك فيه اشخاص واما اعتراضه بان علة تكثر الاشياء المتماثلة لو كانت هي تكثر محالها لكانت المحال المتكثرة المتماثلة محتاجة الى محال اخر وتسلسل فالجواب عنه ان الشيء الذي لا يكون في ذاته قابلا للتكثر يحتاج في ان يتكثر الى شيء يقبل التكثر لذاته وهو المادة واما الذي لا يقبل التكثر لذاته اعني المادة فهو لا يحتاج في ان يتكثر الى قابل انما يحتاج الى فاعل يكثره فقط واعلم ان هذا الحكم ليس على كل اشياء متماثلة كيف اتفق فان المتماثلات بامر عارض انما تتكثر بحسبها ولما كان كل اشياء متماثلة بامر ذاتي فان المتماثلات بالجنس انما تتكثر بفصول طبايع هي فواصل متماثلات لو وجدت محصلة من شأنها ان توجد في الخارج غير مختلفة الا بالعوارض والعالم يكفي الوجود كذلك فقد سقط النقض

الذي اورده الفاضل الشهابان الوجود يتكثر وان واجب والممكن من جزئية ذات يجب فقد حصل من هذا ان واجب الوجود واحد بحسب تعين ذاته وان واجب الوجود لا يكثر اصلا بهذه نتيجة ما مضى وافاد بقوله بحسب تعين ذاته ان التعين ليس زايدا على ذاته فان التعين انما يكون زايدا عند كون الذات معقولة على كثرة اما اذا كان الذات واجب الوجود من كثيرين او اشياء يجتمع لوجب بها ان واجب الوجود فواجب الوجود لا يقبل التعدد والتكثر في الواجب منها او كل واحد منها قبل واجب الوجود وهو مقوما الواجب الوجود يزيد نفي التركيب والانقسام عن واجب الوجود وسيفصل ذلك ان شاء الله تعالى هذا الفصل والتركيب قد يكون من جزئين قد تقدم المركب كالعناصر للمركبات وقد يكون من جزء اصلي تقدم المركب كخشبة السرير وجزء اخر بالقوة فيحصل المركب مع كونه بصورة السرير ولا يكون وجود الجزء اللاحق متقدما على وجود السرير وال انقسام قد يكون بحسب الكمية كالمتصل الى اجزاء المتشابهة وقد يكون بحسب المعنى كالجنس الى الهيولى والصورة وقد يكون بحسب الماهية كالنوع الى الجنس والفصل وكل واحد من التركيب والانقسام يقتضي ان يكون ذات الشيء المتركب

لما امر و آجابة يكون معلولا و ذلك الجزء يكون غير مركب
تحال ظهر من ذلك ان بداهة بينة على مسئلة التوحيد و
لذلك اختارها الشيخ منها و اقول المنظور هنا كون المركب
ممكنا في ذاته و هو ليس متعلق بمسئلة التوحيد و القول بانه
جليل الخ ممن تعسف و ذلك ظاهر كل ما يدخل الوجود
في مفهوم ذاته مما اعتبر داخل فالوجود غير مفهوم له في ماهية
و لا يجوز ان يكون لذاته تعالى ماهية بقي ان يكون من
غيره الداخل في مفهوم ذاته لما هيته بالقياس الى
ماهيته و اما تمام ماهيته بالقياس الى اشخاصها مما اشتركت
المنطق و كل ليس بداخل في مفهوم ذاته شيء فليس المفهوم له
في ماهيته بل عارض من خارج فكل ما يدخل الوجود في مفهوم
ذاته بان يكون جزء ماهيته او تمام ماهيته فالوجود غير مفهوم
لذاته ماهيته بل هو عارض له و لا يجوز ان يكون معلول لذاته
ما بان في قوس الوجود لا يكون بسبب الماهية فاذن وجود
من غيره و المقصد ان الوجود داخل في مفهوم ذات و جب
الوجود لا الوجود المشترك الذي لا يوجد الا في العقل بل الوجود
الخاص الذي هو المبدء الاول لجميع الموجودات و ليس
جزء فهو نفس ذاته و هو المراد من قولهم ماهيته هي انيته و
كل متعلق الوجود بجسم المحسوس يجب ان يكون لذاته جسم

اذ المنقسم اما يجب ان يكون جسما او جزء جسم فان الجزء ليس هو
بالكل و تقدم ما في الكتاب ان ذات واجب الوجود لو كان مركبا من
شيئين او اشياء لكان كل واحد منها بواجب الوجود ثم حصل منها
واجب الوجود كالمركب من العناصر البسيطة او كان واجب
الوجود ذا ماهية جنسية غير الوجود الواجب اتصف لذاته
بوجوب الوجود فصارت ماهية الوجود كالانسان المتصف
بالوحدة و هو الصادر بذلك واحدا كان الواحد من جهة ما يتضمنه
الماهية المذكورة او كل واحد منها كالشيئين من الاشياء المذكورة
قبل واجب الوجود و مقوما له مقوم واجب الوجود لان يتضمن
ذلك المعنى الى ماهية و وجوب في وجود مثلا و لذا الكلام الى اخره اتضح
قال الفاضل الشارح الجسم المركب من الهيولى و الصورة لا يتحقق
احد جزئيه و هو الهيولى الا ان الهيولى شيء بالقوة و متى حصلت
بالفصل صار جسما و لذلك قال الشيخ و لكان الواحد من الاثنين
او كل واحد منها متقدما اقول الهيولى في الكائنات الفاسدة
تتقدم بالزمان على الجسم فضلا عن الذات فحمل ذلك الجزء
على ما هو كالصورة اولى و قال ان قيل لعل الماهية المركبة و
ان كانت ممكنة لذاتها فقط لا الى جهة انها لكنها واجبة لذاتها
عن السبب الخارجي و ذلك بان يكون اجزائها واجبة اجزاء
بان الواجب من جهة او ذلك المركب يمتنع ان يكون الا واجبا

المحسوس هو الاجسام التعليمية ومتعلق الوجود ينقسم الى
ما يتعلق وجوده به فقط وهو معلول له اعني كالآلة التي
ما يتعلق وجوده به وبغيره وهو كسائر الاعراض التي
يجب بالجسم المحسوس فقط والتي يجب به وبغيره لكن
عليه ان يوجب به لانه لا يبقى في قوله ويجب ايضا بغيره
ان الاعراض الجسمانية كلها ممكنة بذاتها واجبة بغيرها
وكل جسم محسوس فهو مركب بالقسمة الكيفية وبالقسمة المعنوية
الى هيولى وصورة والمقصد بيان ان كل جسم ممكن وكبرى
القياس قوله فواجب الوجود ليس بجسم والا لزم الدور
بسبق ح وايضا فكل جسم محسوس فتجد جسما اخر من نوعه او
غير نوعه الا باعتبار جسميته وهذا برهان جنسه على ان كل
ممكن وبيانه ان كل جسم نوعي فتجد جسما اخر من نوعه ان
كان ذلك الجسم عنصريا او من غير نوعه ان كان فلكيا نوعيا
شخصيا هذا اذا اخذت الجسم جنسا اما اذا اخذته كليا
على ما مرت الاشارة اليه فتجد كل جسم على الاطلاق جسما
اخر من نوعه بمعنى لفظة الى في قولنا الا باعتبار جسميته ينقض
المعنى المفهوم من قوله او من غير نوعه وتقدير الكلام ان كل جسم
نوعي فتجد جسما اخر من نوعه ذلك او من نوعه لا باعتبار جسميته
وهذه القضية صغرى البرهان وكبراه ما مر وهي ان كل ما تجد

شاكلا من نوعه فهو معلول قوله فكل جسم محسوس وكل
معلول وهو الحاصل من الفصل وبين من ان الواجب
ليس بجسم والمتعلق به اشار فواجب الوجود لا يشارك شيئا
من الاشياء في ماهيته ذلك لان كل ماهية ما سواه حقيقة
لا امكان الوجود وما الوجود فليس بماهية لشيء ولا جزء من ماهية
شيء اعني الاشياء التي لها ماهية لان دخل الوجود في مفهومها
بل هو طارء عليها فواجب الوجود لا يشارك شيئا من
الاشياء في معنى جنسي ولا نوعي فلا يحتاج الى ان ينفصل
عنه بمعنى فصلي او عرضي بل هو منفصل بذاته غير محتاج في
التركيب بجنس الماهية عن الواجب فبين اولا انه لا يشارك
شيئا في ماهيته لان ماهية ما سواه ليس الوجود بل انما تقتضي
امكان الوجود فقط وحقيقة الواجب هي الوجود والواجب
ثم اخبر عن ان مقتضى حكم هذا بالوجود فقال ان الواجب
من حيث هو وجود واجب لا يشارك الوجود الممكن في الوجود
فقال واما الوجود فليس بماهية شيء ولا جزء من ماهية شيء
بل هو طارء على الاشياء التي لها ماهية غير الوجود وذلك
لان وجود الاشياء هو كونها في الخارج فهو امر غائر فيها
من حيث هو معقول محدود بما فاذن واجب الوجود لا
يشارك شيئا من الاشياء في امر ذاتي جنسا كان او نوعا

الاشياء المركبة قد يوجد طاحد وغير مركبة من الاجسام
والفصول وبعض لبسايط لوجد طها لوازم يوصل الذهن
تصورها الى حاصل الملزومات وتعريفها بها لقصر عن
التعريف بالحد وقد فهذا ذكرته في المنطق ولم تزد عليه شيئا
وواجب الوجود ليس مركبا فلا حد له وذاته هو منفصل الحقيقة عما
عداه فليس له لازم يوصل تصوره العقل الى حقيقة بل لا
وصول للعقول الى حقيقة فاذن لا تعريف له يقوم مقام
الحد [illegible] بما ظن ان معنى الموجود لذاته موضوع يعم
الاول وغيره وعموم الجنس فيقع تحت جنس الجوهر وهذا خطا
لان الموجود لذاته هو الموضوع الذي هو كالرسم للجوهر ليس
يعني به الموجود بالفعل وجود الذي هو موضوع حتى يكون من
عرف ان زيدا هو في نفسه جوهر عرف منه انه موجود بالفعل
اصح فصلا عن كيفية ذلك الوجود بل معنى يحمل على الجوهر
كالرسم ويشترك فيه الجواهر المتنوعة عند العقوة كما يشترك
في الجنس هو انه ماهية وحقيقة انما يكون وجودها في موضوع
وهذا الحمل يكون على زيد وعمرو لذاته بحال العقل وان كونه
موجودا بالفعل كما هو موضوع فقد يكون لعلة فيكون لغيره
منه ومن معنى زايد فالذي يمكن ان يحمل على زيد كالجنس ليس
يصلح حمله على واجب الوجود اصلا لانه ليس في ماهيته

فهل يحتاج الى ان ينفصل عن الاشياء بمعنى فصلي او عرضي
بل هو منفصل بذاته لان الانفصال بعد الاشتراك انما
يكون اما بالفصول او بالاعراض اما مع عدم الاشتراك فلا
يكون الا بالذات واكثر اعتراضات الفاضل الشهرزوري
منحل بما مر ذكره فلا وجه لايرادها والاشتغال بجوابها وقوله
ان الشيخ التزم في الهيات الشفاء انفصال وجود الواجب
عن سايرالوجودات بامر زايد قال الوجود لا بشرط امر
مشترك بين الواجب والممكن والوجود بشرط لا هو الكون
فالجواب ان شرط العدم امر زايد بالاعتبار فقط و
الشيخ لا ينفي الاعتبارات عن الواجب وانما ينفي تصيير بعضها
عدم شيء له مركبا وايضا الشيء المتحقق في الخارج بذاته لا يحتاج
في انفصاله عما يحقق في الخارج بذاته الى شيء غير ذاته انما
يحتاج الى ذلك غير انفصاله عن متحقق اخر مثله فقد ليس
فلا حد اذ ليس فلا جنس ولا فصل قال الفاضل الشهرزوري
مبني على ان الحد لا يحصل الا من الجنس والفصل وقد بينا
في من البحث في المنطق والجواب عنه ان المقصد بها انما كان
نفي التركيب بحسب الماهية عن واجب الوجود ونفي الحد المقتضي
لذلك عنه ثم ان كان المقصد هو نفي التعريف الحدي فالجواب
انه سبق في المنطق عن الشيخ انه قال ان الحكيم المشرقي ان

هذا الحكم بل الوجود الواجب له كالماهية لغيره واعلم انه لما لم يكن الموجود بالفعل مقولا على المقولات المشهورة كالجنس لم يصر باضافة معنى يصير اليه جنسا للشيء فان الموجود لما لم يكن من مقومات الماهية بل من لوازمها لم يصر بان يكون داخلا في موضوع جزءا من المقوم فيصير مقوما والا لصار باضافة المعنى الماخوذ اليه جنسا للاعراض التي هو موجودة في موضوعاتها هذا سؤال يرد على قوله الوجود جنس له وجواب عنه بالتنبيه على مفهوم العبارة وعبارة الكتاب ظاهرة ش القصد يق عند الجمهور على ما دنه القوة ممانع وكل ما سوى الاول فعلول والمعلول لا يساوي المبدء الموجب فلا تكون الاول من هذا الوجه ويق عند الخاصة شاركته الموضوع معاقب غير مجانس مع اذا كان نوعه غاية البعد طباعا والاول لا يتعلق ذاته بشيء فضلا عن الموضوع فالاول لا ضد له وهو غني عن الشرح ش الاول لا ند له ولا ضد له ولا جنس له ولا فصل له فلا حد له ولا اشارة اليه الا بتريح العقل العقلي الند المثل والنظير والبلاط ب الاول معقول الذات قايما فهو قيوم برى عن العهد والعلايق والمواد وغيرها مما يكمل الذات بحال زايدة وقد علم ان هذا حكمه فهو عاقل لذاته معقول لذاته يريد اثبات العلم الوجود

الوجود فنقول الاول معقول الذات لانه غير مادي قايم غير لانه غير متعلق الوجود بالغير فهو قيوم وقد مر تفسير القيوم برى عن العلايق اي عن جميع انحاء التعلق بالغير وعن العهد اي عن انواع عدم الاحكام والضعف والدرك وما يجري مجرى ذلك يق الامر عهدة اي لم يحكم بعد وفي عقل فان عهدة اي ضعف وعهدة ش على ان الى ما ادرك بتيه ورسله فاصلاحه عليه وعن المواد اي البيولى الاولى وما بعدها من المواد الوجودية وعن المواد العقلية كالماهيات وعن جميع ما يكمل الذات بحال زايدة اي عن الشخصات والعوارض التي تصير المعقول اشخاصا او مخيلا او موهوما وانما ظاهر وقد اطلعنا على ما بين ذه التهمة الثالث ش تامل كيف لم يحتج بيانا لثبوت الاول ووحدانيته وبرائته من النقصات الى تامل لغير نفس الوجود ولم يحتج الى اعتبار مع خلقه وفعله وان كان ذلك دليلا عليه لكن هذا اليق اولى واشرف فاي اذا اعتبرنا حال الوجود شهدنا بان الوجود من حيث هو وجود وهو يشهد بعد ذلك على سائر ما بعده ذه الوجود والى مثل هذا اشير في الكتاب الالهي سنريهم اياتنا في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق الله اقول اذا احكم القوم ثم نقول اولم يكف بربك انه على كل شيء

شهيدا قول ان هذا حكم التصديقين الذين يستشهدون بالعلية المتكلمون يستدلون بحدوث الاجسام والاعراض على وجود الخالق وبالنظر في احوال الخليقة على صفاته واحدة واحدة فان والحكماء الطبيعيون ايضا يستدلون بوجود الحركة على محرك وبامتناع اتصال الحركات الى نهاية على وجود محرك اول غير متحرك ثم يستدلون من ذلك على وجوده وحده او اما الالهيون فيستدلون بالنظر في الوجود وانه واجب او ممكن على اثبات واجب ثم بالنظر فيما يلزم الوجوب من امكان على صفاته ثم يستدلون بصفاته على كيفية صدور افعاله عنه واحدا بعد واحد فذكر الشيخ ترجيح هذه الطريقة على الطريقة الاولى بانها اوثق وكشف وذلك لان اعلى البراهين باعطاء اليقين هو الاستدلال بالعلة على المعلم والعالم على الذي هو الاستدلال بالمعلم على العلة فربما لا يعطي اليقين وهو اذا كان للمعلم علة لم يعرف بها كما تبين في علم البرهان فجعل المرتبتين المذكورتين في قوله ثم سنريهم آياتنا في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق اولم يكف بربك انه على كل شيء شهيدا عنى مرتبة الاستدلال بآيات الافاق وفي النفس على وجود الحق ومرتبة الاستشهاد بالحق على كل شيء بالطريقين ولما كان طريقة قوم اصدق الوجهين وهم

بالتصديقين فان التصديق هو ملازم التصديق

في الصنع والايجاد يريد بالصنع ايجاد شيء مسبوق بالعدم على ما فسره وبالخلق فصل الاول من هذا النمط وبالابداع ايجاد وهو ايجاد شيء غير مسبوق بالعدم على ما سبق فيما بعد وحكم آخر انه كما سبق الى الاوهام العامية ان تعلق الشيء الذي يسمونه مفعولا بالشيء الذي يسمونه فاعلا هو من جهة المعنى الذي يسمى العلة المفعول مفعولا والفاعل فاعلا وذلك الجهة ان ذلك اوجد وصنع وفعل وكل ذلك يرجع الى انه قد حصل للشيء من شيء آخر وجود بعد ما لم يكن وقد يقولون انه اذا وجد فقد زالت الحاجة الى الفاعل حتى انه لو فقد الفاعل جاز ان يبقى المفعول موجودا كالبناء بدونه وحتى ان البناء وقوام البناء وحتى ان كثيرا ممن يحاشى ان يقول بجواز على الباري العدم لما صار حدوثه ووجود العالم ان العالم عنده انما احتاج الى الباري لانه اوجده اي اخرجه من العدم الى الوجود حتى كان بذلك فاعلا فاذا قد فعل وحصل له الوجود من العدم فكيف يخرج بعد ذلك الى الوجود من العدم حتى يحتاج الى الفاعل وقالوا لو كان يفتقر الى الباري تعالى من حيث هو موجود لكان كل موجود مفتقرا الى موجد آخر والباري تعالى ايضا كذلك الى غير النهاية

بسبب شيء فانا نقول له مفعول ولنا في الآن ان كان احدهما
محمولا عليه الآخر مساويا او اعم او اخص حتى يكون الشيء
يزاد فيقال موجود بعد العدم بسبب لك الشيء تحرك بمباشرة
ومباشرة وبالة وبقصد اختياري او غيره او بطبع او بتولد
او غير ذلك او شيء من مقابلات هذه فلسنا نلتفت الآن
الى ان لك محل ان احق ان هذه امور زايدة على كون الشيء مفعولا
والذي يقابله وهو كون الشيء بسبب فانا نقول له فاعل والدليل
على هذه المساواة انه لو قال قابل فعل بالقصد او بالجبر او بالطبع
او بالطبع لم يكن او رد شيء ينقض كون الفعل فعلا ولم
يكن ذلك مغيرا في المفهوم اما النقض فمثل لو كان مفهوم الفعل
غير ممتنع ان يكون بالطبع فانه اذا قال فعل بالطبع كان من كان
فعل فعل واما التكرير فمثل لو كان مفهوم الفعل ما دخل
الاختيار فانه اذا قال فعل بالاختيار كان كانه قال حيوان
انسان حيوان معناه انا نعبر بهما عن معنى واحد والمفعول
سواء كان احدهما محمولا على الآخر مساويا حتى يكون كل
مفعول محدثا وكل محدث مفعولا او اعم حتى يكون كل محدث
مفعولا وليس بالعكس او اخص حتى يكون كل مفعول محدثا وليس
بالعكس ثم اشتغل ببيان كيفية التفاوت بين المعنيين وذكر
ان المفعول انما يكون اخص من المحدث اذا كان معنى المحدث

يقتضي زيادة معنى مختص به او يعني المفعول يشابه الى
ان ولادت فيه كون لا التفات الى ان المحدث قد يكون محدثا
غير مسبوق بالغير فهذا لا يكون ثم المباشرة والآلة والمحدث
بالمباشرة يقابل المحدث بالآلة ومن وجه هو قولنا في المحدث
بالتولد من وجه وذلك ان بعض المتكلمين يقولون كل محدث
محرك تعني بحسب اصل الحدوث بالتولد لان تحريك احد الجسمين
اقتضاء واثم تتولد من ذلك الاقتضاء الحركة ويقولون في
الحدوث مثله بالمباشرة ثم ذكر الاشياء وقابل
وجها بمقابله الى من وجه واحد وشيء بهذا قصد بيان
ان المفعول لو كان مثلا مساويا او اعم او اخص بالاختيار او بالقصد
كان اخص من المحدث المطلق واذا ذكر ذلك ان المتكلمين
يطلقون الفعل على كل احداث يكون بالارادة فاحدثوا
اخص من الاحداث المطلق واكثر ما يطلقونه على معنى
الاحداث والابداع فكيف يقول الشيخ هنا على انه مساو
للاحداث ويستعمل المحدث على انه مساو للمفعول والكلام
يقابل بعض المحدث شيء انه مساو للمفعول وشيء منه وليس
الى ان الكلام ليس في التخصيص بل في ان كان المحدث
بعضيا وذلك لان الزيادات ليست واقعة في مفهوم
الفعل وكيف يتبين مفهوم المفعول لو كان مشتملا

وقول هذا الفاضل ان احق معهم من جهة اللغة لان اهل اللغة لا يقولون للنار فاعلة للاحراق ولا للماء فاعل للبرد وليس بشيء والدليل عليه ما جاء في كلامهم تقول اول البرد وتقول اخره فانه يبدا بكم ما يفعل باشجاركم وقول الشاعر وحينان قال اسد كونا فكانتا فعولان بالاتباع يفعل الخمر واشباه ذلك فانها اكثر من ان يحصى وبالجملة اذا جاز من حيث اللغة ان يقع فعل البرد والخمر فما المانع من ان يقع فعل بغير ارادة فان ادعى احد انه مجاز فعليه الدليل مع ان دعوى المجاز تقتضي تسليم صحة الاستعمال وذلك يدل على خلو الكلام عن التناقض على ان اهل اللغة فسروا الفعل باحداث شيء ما فقط وبهذا يدل على ما نبهنا اليه فاذا كان مفهوم الفعل هذا وكان بعض مفهوم الفعل فليس يضرنا ذلك في غرضنا في مفهوم الفعل وجود وعدم وكون ذلك الوجود بعد العدم كانه صفة لذلك الوجود محمولة عليه فاما العدم فلن يتعلق به فاعل وجود المفعول واما كون هذا الوجود موصوفا بانه بعد العدم فليس بفعل فاعل ولا جعل جاعل اذ هذا انوجود ومثل هذا الجائز العدم لا يمكن ان يكون لا بعد العدم فبقي ان يكون متعلقا من حيث هو هذا الوجود واما وجود ما يجب ان يسبق وجوده العدم

بما يعقل ذلك الزيادات لكان انضمام مقابل ذلك البعض اليه لفظا مقتضيا للنقض او كان انضمام جميع ذلك البعض اليه مقتضيا للتكرار وهو خلف فثبت بهذا البحث ان بعض صرف ونحوه يفيد كون احدهما تكريرا وكون الثاني ناقضا وبصر خون يفيد معنى الزائد ذلك عليهم قال ولو الا نصاف فان الحق معهم ان اهل اللغة لا يسمون الا ذرة حاملة للاحراق ولا الماء حاملا للبرد بل يعتبرون المرجع في امثال هذه المباحث الى الادباء واذا كان الامر كذلك صح ما ذكرناه اقول ليس هذا البحث خاصا بلغة دون لغة وانا لم نقف لشيخ على احد الفاظ الفصل وما في معناه والا لكان مع اتقانه في اللغة العربية يجعل اوردها جميعا تنبيها على ان المقصود هو المعنى المشترك بينها وما كان الفصل منها كافيا اول بذكر المعنى المجرد عما لا يجامع وضع كانها بالشمول لاشتماله على جميع فروض الفصل وانما ذكر المعنى دون غيره لانه المقصود بالذات وانما عدل المتكلمون عن لفظ الفصل الى لفظ الايجاب لان الفصول التي تتنزل على اهل اللغة ان اسند فاعل ايجاب تقدم ان تعلق فاعل بارادة لان الفاعل في اللغة هو الذي اوجد بارادته وقد اشار الشيخ ذلك عليهم بقوله شبهة الطرف ولو انهم قالوا نحن نصطلح على تخصيص الفعل بما لم يكن للشيخ عليهم سبيل

٦٤١

لما ذكرانه اصطلح ههنا على ان معنى الفعل هو حصول وجود بعد العدم عن سبب سواء كان هذا المعنى هو نفس المفهوم منه كما اصطلح عليه او بعض المفهوم منه كما ذهب اليه المتكلمون فان هذا الخلاف لا يضر في مقصوده شيء من تحليل ذلك المعنى وذكرانه يشمل على ثلثة اشياء وجود وعدم وكون الوجود بعد العدم ثم بين ان العدم ليس متعلقا بالفاعل لانه لا شيء وان كون الوجود بعد العدم ايضا ليس متعلقا به لانه صفة واجبة لمثل هذا الوجود فان كثيرا من الممكنات تحققها او صاف تجب بها بيانها لذاتها لا لشيء اخر فبقي ان يكون المتعلق بالفاعل هو الوجود وليس هو الوجود العام فان وجود الواجب لا يتعلق بالفاعل فاذن هو اما وجود شيء ليس بواجب واما وجود شيء مسبوق بالعدم والاول اعم من الثاني و سيبين في الفصل الثاني لهذا الفصل ان المتعلق بالفاعل اولا وبالذات انما هو وقد ذكر الفاضل الشارح في البحث ههنا بحثا ما تعيين الشيء المحتاج الى الفاعل او لتعيين سبب الاحتياج وكلام الشيخ مجمل يحتمل لهما الا ان حمله على الاول اولى قال وسبب الاحتياج عند الحكماء هو الامكان وعند المتكلمين هو الحدوث وهو باطل لان الحدوث كيفية للوجود متاخرة عنه وهو متاخر عن ايجاد المتاخر عن الاحتياج

الى الفاعل المتاخر عن مدة الاحتياج فلو كان الحدوث علة للاحتياج لتاخر عن نفسه بهذه المراتب اقول هذه فايدة فلانية ولكنها غير متعلقة بالمتن فلا ان نجيز ان لا يكون احد الامرين يتعلق فنقول المفهوم كونه غير واجب الوجود بذاته بل بغيره لا يمنع ان يكون احد القسمين احدهما واجب الوجود بغيره دايما والثاني واجب الوجود بغيره وقتا ما فان هذا يحمل عليهما واجب الوجود بغيره وسلب غيرهما واجب الوجود بذاته من حيث المفهوم او يمنع شيء من خارج واما بحسب العدم فليس الا وجه واحد فهو مفهوم خاص من المفهوم الاول والمفهومان جميعا يحمل عليهما التعلق بالغير واذا كان معنيان احدهما اعم من الاخر ويحمل على مفهوميهما معنى فان ذلك المعنى للاعم بذاته واولا وللاخص بعده لان ذلك المعنى لا يتحقق الا خص الا وقد تحقق الاعم من غير عكس حتى لو جاز ههنا ان لا يكون مسبوقا بالعدم تجب وجوده بغيره ويمكن له في حد نفسه لم يكن لهذا التعلق فقد بان ان هذا التعلق هو سبب الوجه الاخر ولان هذه الصفة انما تحمل على المعلولات ليس شيء من حال الحدوث فقط فهذا التعلق كاين دايما وكذلك لو كان الكون مسبوقا بالعدم فليس هذا الوجود انما يتعلق حال ما يكون بعد العدم فقط

حتى يستغني بعد ذلك عن ذات الفاعل يريد ان يبين ان
الوجود المتعلق بالغير المذكور في الفصل المتقدم اهو لكونه
ممكنا لذاته واجبا بغيره يتعلق بالغير ام لكونه محدثا مسبوقا
بالعدم فان بذلك يتبين فساد ما ذهب اليه الجمهور فقد زعموا
ان الاول من هذين المعنيين اعم من الثاني وذلك لان الممكن
الموجود هو اما الواجب بغيره دايما او الى غير مسبوق
بالعدم وهو اما الواجب بغيره دايما او الى مسبوق بالعدم
وهو الواجب بغيره وقتا ما فاذن الواجب بالغير ينقسم
الى هذين القسمين من حيث المفهوم الا ان يمنع شيء من خارج المفهوم
فالواجب بالغير اعم من المسبوق بالعدم من حيث المفهوم
وقد يحمل عليهما معا التعلق بالغير وبهذه قضية جعلها بعضهم
قياسا وكبراه ان كل معنيين احدهما اعم من الآخر يحمل
عليهما معنى ثالث فان ذلك المعنى يكون للاعم اولا وبالذات
وللاخص بعده وبسببه وبيان ذلك ان ذلك المعنى الثالث
الاخص الا وقد يحق الاعم ويمكن ان يحق الاعم من غير ان
يحق الاخص فاذن لو كان المحمول للاخص بذاته لما كان
بغير الاخص وقد ثبت ذلك انتج القياس المذكور ان التعلق
بالغير للواجب بغيره اولا وبالذات وللمسبوق بالعدم
ثانيا وبسببه يعني بسبب الوجوب بالغير ثم اكد ذلك بان

التعلق

التعلق ليس للمسبوق بالعدم بسبب كونه مسبوقا بالعدم
وذلك لانه لو جاز ان لا يكون ذا حد نفسه واجبا بغيره
بل كان واجبا لذاته مع كونه مسبوقا بالعدم لم يكن التعلق
بالغير فقد بان اذن ان هذا التعلق هو بسبب الوجه الاخر
اي بسبب كونه واجبا بالغير واذا ثبت هذا ثبت ان التعلق
بالغير يكون للمسبوق بالغير دايما لانه حال حدوثه فقط
بل في جميع اوقات وجوده فثبت ان هذا التعلق للمفعول
كاين دايما بخلاف ما ظنه الجمهور ثم ذكر ان مدة التعلق لو
كان ايضا كون المفعول مسبوقا بالعدم مما ظنوه لكان
التعلق ايضا دايما لان هذه الصفة حاصلة للمفعول
المسبوق بالعدم في جميع اوقات وجوده وليست قاصرة بحالة
حدوثه فقط حتى يكون بعد ذلك مستغنيا عن فاعله فهذا
تقرير ما في الكتاب واعترض الفاضل الشارح فقال انه تكلم فيما
لا حاجة اليه ولم يتكلم فيما اليه الحاجة وذلك انه اطنب في
الفصل السابق في ان المفتقر الى الفاعل هو وجود الحادث
والحاجة الى ذلك لعدم الخلاف فيه ولم يتكلم في ان علة
الحاجة هو الحدوث ام الامكان والدايم هل يفتقر الى مؤثر ام لا
وهذا هو محل الخلاف ومعنى قولهم الواجب بالغير ينقسم الى
الدايم والى غير الدايم ليس الا ان الدايم يصح ان يكون

مفتقرا الى المؤثر والنزاع لم يقع الا فيه وهو مصادرة على المطلوب
اقول اما قوله لا حاجة الى بيان ان وجود الحادث مفتقر الى
الفاعل اذ لا خلاف فيه فليس بصحيح لان منشاء الخلاف في وجود
ان المفعول شأن شيء تعلق بفاعله فذهب الحكماء الى انه تعلق
به في وجوده سواء كان التعلق حادثا او غير حادث وذهب
الجمهور الى انه تعلق به في حدوثه دون وجوده كما حكى الشيخ عنهم
في صدر الخط واعترف به هذا الفاضل فكان من الواجب
ان يحقق الحق في ذلك محقق هذا الفصل اما لفانه تعلق به في
وجوده ثم انا احتاج الى بيان ان كل سبب يتعلق به الوجود بالغا ما
ما هو اذا لم يكن الوجود متعلقا بالفاعل كيف يتفق ليظهر من
ذلك ان التعلق حاصل في جميع اوقات بقاء الوجود او في
وقت حدوثه فقط فان مطلوبه يتم بذلك فبينه في هذا الفصل
ولذلك سماه بالكلام ولما ظهر ان سبب التعلق هو الوجوب
بالغير ظهر ان الواجب بالغير سواء كان دايما او غير دايم يتعلق
بالغير في وجوده ما دام موجودا وهذا مطلوب الشيخ اما البحث
عن علة الحاجة هو الامكان ام هو الحدوث فليس مما يفيد في
هذا الموضع لان علة الحاجة لو كان هو الحدوث وكان الحدوث
محتاجا في جميع اوقات وجوده لم يكن للشيخ ههنا غرض لما
صرح به في هذا الفصل ولو كان هو الامكان وكان الممكن

غير

غير موجود وغير متعلق بالفاعل لم يكن نافعا فلذلك لم
يتعرض الشيخ لهذا البحث واما قوله انه لم يبين ان الدايم
ايضا يفتقر الى مؤثر ام لا فليس بشيء ايضا لانه بين ان الواجب بالغير
لذاته في الدايم وان علة التعلق بالغير هو الوجوب بالغير فالكل
ان كان واجبا بغيره كان مفتقرا والا فلا وهذا القدر كاف
بحسب غرضه ههنا ثم قال والتحقيق ان الخلاف بينهما بين الحكماء
والمتكلمين يلفظي لان المتكلمين جوزوا ان يكون العالم محتاجا في
كونه ازليا معلولا لعلة ازلية لكنهم نفوا القول بالعلة والمعلول
لبهذا الدليل بل بدليل اخر وجوب كون المؤثر في وجود
العالم قادرا واما الفلاسفة فقد اتفقوا على ان الاثر لا
يستحيل ان يكون فعلا لفاعل مختار فاذن يحصل الاتفاق
على ان كون الشيء ازليا ناشيا في افتقاره الى القادر المختار
ولا ناشيا في افتقاره الى العلة الموجبة واذا كان الامر كذلك
ظهر انه لا خلاف في هذه المسئلة اقول هذا اصلح من غيره في
الخصمين وذلك ان المتكلمين بسبب هم صدروا كتبهم بابطال
علة وجوب كون العالم محدثا من غير تعرض لفاعله فضل
من ان يكون فاعله مختارا او غير مختار ثم ذكروا بعد اثبات
حدوثه انه محتاج الى محدث وان محدثه يجب ان يكون
مختارا لانه لو كان موجبا لكان العالم قديما وهو باطل

بما ذكروه اولا فظهر انهم ما بنوا حدوث العالم على القول الا اختيار بل بنوا الاختيار على الحدوث واما القول بنفي العلة والمعلول فليس متفقا عليه لان مشبتي الاحوال من المعتزلة قائلون بذلك صريحا وايضا اصحاب هذا الفاضل اعني الاشاعرة مثبتون مع المبدء الاول قدماء ثمانية سموها صفات المبدء الاول فهم بين ان يجعلوا الوجيه لذاته تعقه وبين ان يجعلوها معلولات لذاته واجبة بها بحتها وبهذا شيء ان اجيز وا عن التصريح به لغفل محيص لهم عن ذلك معنى فظهر انهم غير متفقين على القول بنفي العلة والمعلول مع اتفاقهم على القول بالحدوث واما الفلاسفة فلم يذهبوا الى ان الازلي يستحيل ان يكون فاعلا فاعل مختار بل ذهبوا الى ان الفعل الازلي يستحيل ان يصدر الا عن فاعل ازلي تام في الفاعلية وان الفاعل الازلي التام في الفاعلية يستحيل ان يكون فعله غير ازلي وكل ما سوى العالم عندهم فعله ازليا اسندوه الى فاعل ازلي تام في الفاعلية وذلك في علومهم الطبيعية وايضا لما كان المبدء الاول عندهم ازليا تاما في الفاعلية حكموا بكون العالم الذي هو فعله ازليا وذلك في علومهم الالهية ولم يذهبوا الى ان ليس يقادر مختار بل ذهبوا الى ان قدرته واختياره كثرة في ذاته وان فاعليته ليست كفاعلية المختارين من

الحيوانات ولا كفاعلية المجبورين من ذوي الطبايع الجسمانية بل كما يجيء بيانه تنبيه الحادث بعد ما لم يكن ربما قبل لم يكن ليس كهيئة الواحد التي هي احد الاثنين التي قد يكون بها ما هو قبل وما هو بعد معا في حصول الوجود بل قبلية قبل لا يشتمع البعد وعلى هذا ففيه ايضا تجدد بعدية بعد قبلية باطلة وبين تلك القبلية هي نفس العدم فقد يكون العدم بعد ولا ذات الفاعل فقد يكون قبل ومع وبعد فهو شيء اجسم لا يزال في تجدد وتصرم على الاتصال وقد علمت ان مثل هذا الوصف الذي هو ازلي الحركات في المقادير لم يتالف من غير متفقيات يريد بيان ان كل حادث فهو مسبوق بوجود غير قار الذات متصل اتصال التحاذي اعني الزمان الا انه لم يتعرض لتسمية في هذا الموضع بعد وبيانه ان الحادث بعد ما لم يكن يكون بعدية هذه مضافة الى قبلية قد زالت فقد قبل لا يوجد مع البعد لا كهيئة الواحد على الاثنين وامثالها التي توجد القبل والبعد منها معا بل قبل يزول قبلية عند تجدد البعدية وليست بهذه القبلية هي نفس العدم لان العدم حكما كان قبل فقد يصح ان يكون بعد وليس الفاعل لانه قد يكون قبل ومع وبعد فاذن هناك شيء جسم يتجدد ويتصرم فهو غير قار الذات وهو متصل في ذاته اذ من الجايز ان نفرض فيه

يقطع مسافة تكون حدوث هذا الحادث مع انقطاع حركته
فيكون ابتداء حركته قبل هذا الحادث ويكون بين ابتداء الحركة
وحدوث الحادث قبليات وبعديات متصرمة وتجدد تطابق
لاجزاء المسافة والحركة فظهر ان هذه القبليات والبعديات
متصلة اتصال المسافة والحركة وقد تبين بهذا النمط الاول
ان مثل هذا المتصل لا يتألف من اجزاء لا تتجزى فاذن ثبت
ان كل حادث مسبوق بموجود غير قار الذات متصل التصرم
المقادير وهو المطلوب فهذا غاية الكلام في ان الزمان ظاهر
الانية خفي الماهية والشيخ قد نبه عليه في هذا الفصل وشيء
في الفصل الذي يليه الى ماهيته ولذلك وسم احد الفصلين بالتنبيه
والاخر بالاشارة وهذه المباحث يتعلق بالطبيعيات فانما
اوردناها ههنا لحاجتنا اليها وكونها غير مذكورة فيما مضى من
الكتاب واعلم انا انما نبهنا ههنا على وجود الزمان قبل كل حادث
بوجود القبلية والبعدية الخاصتين به فانه هو الشيء الذي
يلحقه لذاته القبلية والبعدية اللتان لا يوجدان معا وذلك
لان الشيء قد يكون قبل شيء اخر قبلية بهذه الصفة لا لذاته
بل لكونه في زمان هو قبل زمان ذلك الاخر فالقبلية والبعدية
اللتين بسبب الزمان واما الزمان فليس بسبب شيء اخر بل
ذاته المتصرمة المتجددة صالحة للحوق هذين المعنيين بهما لا

لشيء اخر فاذن ثبوت هذين المعنيين له لذاته وجود الزمان
ولا يصح تعريف الزمان بهما لان تصورهما لا يمكن الا مع
تصور الزمان وتميزهما عن سائر اقسام القبلية والبعدية
بانهما اللتان لا توجدان معا ليس تمييزا حقيقيا لان
المعية تجري مجراهما في معانيهما المختلفة لكن لما كان الزمان
معروف الانية لم يلتفت الى ذلك والقبلية والبعدية
اللاحقتان بالزمان اضافتان لا توجدان الا في العقول
لان الجزئين من الزمان اللذين يلحقهما القبلية والبعدية
لا توجدان معا فكيف توجد الاضافة اللاحقة بهما لكن
ثبوتهما في العقل شيء ما وجود معروضهما الذي هو الزمان
مع ذلك الشيء ولذلك يستدل الشيخ بعروض القبلية والبعدية
على وجود زمان يقارنه واذا تقرر هذه المعاني فقد اندفع
اعتراض الفاضل الشارح بان هذه القبليات لو كان لها موجود
في الخارج لكانت القبلية الواحدة قبل موجود حتى يقبلية
اخرى وليس وذلك لان الزمان هو الموجود في الخارج
الذي يلحقه القبلية لذاته ويلحق ما سواه مما يقع فيه بسببه
العقل الناظر القبلية فليست من الموجودات المختصة بها
دون زمان لانها امر اعتباري يصح تعقله في جميع الازمنة
وان اخذ من حيث تقع في زمان معين كان حكمه حكم

الموجودات في لحوق قبلية اخرى يعتبر بالذهن بتوالي
ذلك بل ينقطع بانقطاع الاعتبارات الذهنية ويندفع ايضا
اعتراضه بانهما اضافتان فيجب ان يوجدا معا وقد قيل
انهما لو وجدا ان معا بهذه اضافتان عقليتان
يجب ان يوجد معروضاهما في العقل ولا يجب ان يوجدا
في الخارج معا ويندفع ايضا اعتراضه بان العدم لو اتصف
بالقبلية الوجودية للزم اتصاف المعدوم بالموجود ولكن
لان العدم المقيد بشيء يكون معقولا بسبب ذلك الشيء
يصح لحوق الاعتبارات العقلية به من حيث هو معقول
ثم انه اشتغل بالمعارضة فقال سبق بعض اجزاء الزمان
على بعض هو هذا السبق المذكور في عدم الحادث ووجوده بعينه
فيلزم من قولكم هذا ان يكون للزمان زمان آخر قال ولم نفرق
بان الزمان مقتض لذاته فلذلك استغنت القبلية والبعدية
العارضتان له عن زمان آخر ولم تستغن القبلية والبعدية
العارضتان لغيره عنه ليس بمفيد لوجهين الاول ان اجزاء
الزمان ان كانت متساوية في الماهية استحال تخصيص بعضها
بعضا بالتقدم دون البعض الآخر وان لم يكن كذلك
انفصال كل جزء من الآخر بماهيته فيكون الزمان غير
متصل بل مركبا من آنات شتى ان تجويز وجود قبلية

وبعدية لذاتي وجود ان معا في جزئين من الزمان من غير زمان آخر
تقتضي تجويز كون العدم قبل الوجود الحادث من غير زمان آخر
قال وايضا ان قبل في الفرق بين القبلية والبعدية بكون
مع القبول كون كل جزء من الزمان مسبوقا بآخر ومع الآخر كونه
مع القبول كحادث مع اول الحوادث فانه يشار اليه
ان هو قبل اول الحوادث اجيب بان معنى قولنا اليوم مثلا
من امس انه موجود معه لان اليوم ايضا لم يوجد مع
امس بمعنى ان معناه انه لم يوجد بعده كان هذه المعية اضافة
فاتحة لهما مغايرة لذاتيهما وكان المعقول من ان اليوم
متصل في الزمان الذي حصل فيه امس مع وجود امس
ان لم نقل معناه انه لم يوجد بعده بل كان معناه ان اليوم لم
يوجد بعد امس فلفظة في شعرة بعض من وذلك
يقتضي ايضا ان يكون للزمان زمان آخر قال والقول بان
الزمان للحركة لذاته يقتضي مثل هذا البيان في نوع الزمان
زمان آخر والجواب ان الزمان ليس امرا ثابتا غير الاتصال
الذي اقتضاه الوجود وذلك الاتصال لا يخرج الذات الوجود
قليل الاجزاء بالفعل وليس في تقدم وتأخر قبل التجزئة
ثم انا فرضنا اجزاء التقدم والتأخر ليست بمتعارضين

بل تصور عدم الاستقرار الذي هو حقيقة الزمان يستلزم تصور تقدم وتأخر لا بسبب امر مفروض لعدم الاستقرار الشيء اخر وبهذا المعنى يكون التقدم والتأخر الذاتيين من ابواب حقيقة غير عدم الاستقرار لقاره نفسه يلزم الاستقرار كالحركة وغيرها فانها يصير بتقدمها وتقدماتها وتأخرها تصور عرضها لهذا هو الفرق بين ما يحقه التقدم والتأخر الذاتيين وبين ما يحقه بسبب غيره فانا اذا قلنا ان اليوم وامس يجتمعان في قولنا اليوم متأخر عن امس لان نفس مفهوميهما يشتمل جامع بانا التأخر انما اقتضى العدم والوجود احتجنا الى اقتران يقتضي التقدم والتأخر حتى يصير متقدما واما المعية فمعية ما هو في الزمان للزمان غير المعية بالزمان اعني معية يستلزم تقدم زمان وتأخر زمان والمعية الاولى تقتضي نسبة واحدة اعني غير الزمان الى الزمان بحيث ذلك الشيء والاخرى تقتضي نسبتين مختلفتين لشيء كان في موضوعين بالعدد وهو زمان ما فانه لا يكتفي في الاولى الى زمان بغير الموصوفين بالمعية بل يكتفي في الثانية اليه فالزمان المتجدد لا يحكم الامر غير حال تغير كما ان يحكم الذي قوة التغير حال اعني الموضوع فهذا الاتصال الذي متعلق بحركة ومتحرك اعني تغيرا متغيرا لا سيما يحكم في ان يتصل ولا يقطع وبهذا الوضعية

الدورية وبهذا الاتصال يحتمل التقدير فان قبلا قد يكون البعد وقبل قد يكون اقرب فهو كم مقدر للتغير وبذا هو الزمان وهو كمية الحركة لا من جهة المسافة بل من جهة التقدم والتأخر اللذين لا يجتمعان يريد بيان ماهية الزمان وتقريره ان التجدد والتصرم اللذين بنحو ما وجودهما في الفصل المتقدم لا يمكن ان يوجدا الا مع تغير حال وتغير الحال لا يمكن ان يكون الا لشيء يصح منه التغير وهو الموضوع لان التغير عرض والعرض لا يوجد الا في موضوع فهذا الاتصال الذي متعلق الوجود بتغير هو عرض وبتغير هو جسم يحل التغير فيه ومثل هذا التغير الواقع لا دفعة ليس حركة فهذا الاتصال متعلق الوجود بحركة ومتحرك والبيان المذكور في الفصل السابق قد دل على وجوب كون كل حادث مسبوقا بزمان وكل زمان له اول فهو حادث فاذن هو مسبوق بزمان اخر قبله ويلزم من ذلك وجوب كون الزمان متصلا لان الى اول الحركات المستقيمة لا يمكن ان تتصل الا الى اول لوجوب تناهي الامتدادات والمسافات فهو نمط اكس فاذن الزمان يتعلق بحركة يمكن ان تتصل ولا تنقطع وهي الوضعية الدورية وبهذا الاتصال يحتمل التقدير كما مضى بيانه فهو من مقولة الكم ومن النوع المتصل فالزمان كم يقدر التغير اعني الحركة

وانما بينه وعدته نهاصرح بتسميته فقال وهذا هو الزمان ثم ذكر تعريفه فقال وهو كمية الحركة لا من جهة المسافة بل من جهة التقدم والتاخر اللذين يجتمعان وذلك لان للحركة كمية من جهة المسافة فان الحركة تزيد بزيادة المسافة وتنقص بنقصانها وكمية من جهة الزمان لان الحركة تزيد بزيادة الزمان وتنقص بنقصانه والمسافة اجزاء تقدم بعضها بعض لتقدم ما يوجد المتقدم والمتاخر مجتمعين في الوجود والحركة تتجزى بتجزي المسافة ويصير بعضها متقدما وبعضها متاخرا بازاء تقدم اجزاء المسافة وتاخرها الا ان المتقدم والمتاخر منها لا يجتمعان بخلاف المتقدم والمتاخر من المسافة والزمان وهو كمية الحركة التي من جهة المسافة قبل من جهة المتقدم والمتاخر اللذين يجتمعان فهذا بيان ما ذكره ههنا وقد قال في الشفاء بهذه العبارة وقد تعلم ان الحركة ليلحقها ان تنقسم الى متقدم ومتاخر وانما يوجد فيها المتقدم ما يكون منها في المتقدم من المسافة والمتاخر منها ما يكون في المتاخر من المسافة لكنه تبع ذلك ان المتقدم للحركة لا يوجد مع المتاخر منها كما يوجد المتقدم والمتاخر من المسافة معا فيكون للمتقدم والمتاخر من الحركة خاصية تلحقهما من جهتها هما للحركة ليس من جهة ما هما للمسافة ويكونان معدودين بالحركة فان الحركة باجزائها تعد المتقدم والمتاخر فيكون الحركة

لها حد من حيث لها في المسافة تقدم وتاخر ولها مقدار ايضا بازاء مقدار المسافة والزمان هو هذا العدد او المقدار فالزمان يعد الحركة اذا انفصلت الى متقدم ومتاخر لا بالزمان بل في المسافة والا كان البيان تحديدا بالدور وهذه عبارة وغرضه بيان هذا التحديد الذي ذكره القدماء وغرضي من ايراد هذه النكتة الاخيرة اشارة كل حادث فقد كان قبل عدوثه ممكن الوجود فكان امكان وجوده حاصلا وليس هو قدرة القادر عليه والا كان اذا قيل في المحال انه غير مقدور عليه لانه غير ممكن في نفسه فقد قيل انه غير مقدور عليه لانه غير ممكن في نفسه لانه غير ممكن في نفسه فتبين اذا ان هذا الامكان غير كون القادر عليه قادرا عليه وليس شيء منهما يقتضي ان يكون وجوده لاحق موضوع بل هو اضافي فيفتقر الى موضوع ما فالحادث يتقدمه قوة وجود وموضوع يريد بيان كون كل حادث مسبوقا بموضوع او مادة وتقريره ان كل حادث فهو قبل وجوده اما ممتنع الوجود واما ممكن الوجود والاول محال والثاني حق فاذن له امكان وجود قبل وجوده وليس امكان وجوده هو قدرة القادر عليه لان سبب كون المحال غير مقدور عليه كونه غير ممكن في نفسه والسبب في كون غير المحال مقدورا عليه هو كونه ممكنا في نفسه والشيء

لا يكون سببا لنفسه وايضا كونه ممكنا امر له في نفسه وكونه مقدورا
عليه امر بالقياس الى القادر عليه فاذن كونه ممكنا هو امر غير
كونه مقدورا عليه وبهذا الامكان ليس شيئا معقولا بنفسه لان
الامكان يكون للشئ بالقياس الى وجوده كمايقال البياض يمكن
ان يوجد او بالقياس الى صيرورته شيئا آخر كمايقال الجسم
يمكن ان يصير ابيض فاذن هو امر معقول بالقياس الى شئ آخر
فهو امر اضافي والامور الاضافية اعراض والاعراض لا توجد الا
موضوعاتها فاذن الحادث تقدمه امكان وموضوع ذلك
الامكان قوة للموضوع بالنسبة الى وجود ذلك الحادث فيه
فهو قوة وجود والموضوع موضوع بالقياس الى الامكان
الذي هو عرض فيه وموضوع بالقياس الى الحادث ان كان
عرضا ومادة بالقياس اليه ان كان صورة فهذا تقرير ما
في الكتاب واعلم ان كل امكان فهو بالقياس الى وجود وجود
اما بالعرض كوجود الجسم ابيض واما بالذات كوجود البياض اما
الامكان بالقياس الى وجود بالعرض فهو كون الشئ بالقياس
الى وجود شئ آخر له او بالقياس الى صيرورته موجودا آخر
كما يقال الجسم يمكن ان يكون ابيض او يوجد البياض او يقال الماء
يمكن ان يصير هواء والمادة يمكن ان تصير موجودة بالفعل
وظاهر ان جميع هذه الامكانات محتاجة الى موضوع موجود معها

فهو

وهو محلها واما الامكان بالقياس الى وجود بالذات فيكون
للشئ بالقياس لما وجوده ولا يخ اما ان يكون ذلك الشئ مما
يوجد في موضوع او مادة او مع مادة كما يقال البياض يمكن ان
يوجد او يكون وكذلك الصورة والنفس وحكم هذا الامكان
انه لا يحتاج الى موضوع حكم القسم الاول ويكون الموضوع له
حامل وجود ذلك الشئ واما ان لا يكون كذلك بل يكون ذلك
الشئ قايما بنفسه لا علاقة له بشئ من الموضوع والمادة ومثل
هذا الشئ لا يجوز ان يكون محدثا لانه لو كان محدثا لكان سبوقا
بامكان لا محالة كما مر وامكانه لا يمكن ان يتعلق بموضوع دون
موضوع اذ لا علاقة له بشئ فيلزم ان يكون جوهرا قايما بنفسه
لكن الجوهر من حيث هو جوهر لا يكون مضافا الى الغير والامكان
مضاف فلا يكون الامكان بوجه حقيقة ذلك الجوهر واذا لم
يكن حقيقته فهو عارض له وقد فرض غير عارض لشئ هذا خلف
ولما تبين ان مثل هذا الشئ لا يمكن ان يكون محدثا فهو ان
كان موجودا كان دايم الوجود وان لم يكن موجودا كان
ممتنع الوجود وقد ظهر من ذلك ان الاشياء الحادثة يكون
اما اعراضا او صورا او مركبات او نفوسا او صحبة مواد
وان لم تكن حالة فيها وامكانات هذه الاشياء تكون قبل
وجودها ويعبر عنها بالقوة فيقال هذه الوجودات في موادها

بالقوة وهو يختلف بالقرب والبعد وتزول منها مع خروجه الوجود من القوة الى الفعل وانما يقع اسم الامكان عليها بالتشكيك واما امكان الموجودات الممكنة انفسها فهى امور لازمة لماهياتها عند تجردها عن الوجود والعدم بالقياس الى وجوداتها وكذلك الوجوب فالامتناع الان الموصوف بالوجوب لا يمكن ان يكون فوق واحد والموصوف بالامتناع لا يمكن ان يوجد فى الخارج والموصوف بالامكان ماهيات كثيرة مختلفة هى موجودات العالم باسرها وهذه الاختلافات احوال للموصوفات انفسها فهذا ما اردت تحقيقه فى هذا الموضع ليزول الاشكالات التى تورد ههنا فظهر من ان قول الفاضل الشارح الشى قبل وجوده نفى صرف قبل يصح الحكم عليه بالامكان ثم معارضته ذلك بانه موصوف ح بانه مقدور للقادر وذلك تقضى تميزه ثم معارضته للمعارضة بالممتنعات المتميزة عن الممكنات مع كونها نفيا صرفا خبط يقتضيه عدم التمييز بين الاعتبارات العقلية والامور الخارجة

واما قوله لو كان الامكان موجودا كان واجبا او ممكنا والاول محال لكونه وصفا لغيره والثانى محال لانه يلزم من ذلك ان يكون الامكان امكان فالجواب عنه ان الامكان فى نفسه اعتبار عقلى يتعلق بشى خارجى فمن حيث تعلقه بالشى الخارج ليس بموجود فى الخارج هو امكان بل هو امكان وجوده فى الخارج

وتعلقه بذلك الشى يدل بحسب وجود ذلك الشى فى الخارج وهو موضوعه ومن حيث كونه قائما بالعقل موجود فى الخارج وله الامكان الذى يعتبره العقل وينقطع ذلك بانقطاع الاعتبار كما مر فى التقدم لا يلزم وجود شى من الخارج جعل ان الجعل هو وجود صورة فى الذهن بحسب انها صورة لموجود خارجى مع عدم المطابقة والاعتبارات العقلية لا يوجد فى العقل بحسب انها صورة شى فى الخارج بل بحسب انها احكام موجودات فى الخارج واحكام الموجودات غير موجودة فى الخارج من حيث هى احكام بل تكون موجودة من حيث تحكوم عليها واما قوله امكان الحادث لما يجوز ان يكون حالا فيه لان الحادث قبل وجوده يمتنع ان يكون محلا لشى ولا يجوز ان يكون حالا فى غيره لان نعت الشى لا يكون حاصلا فى غيره فالجواب ان امكان الشى قبل وجوده حال فى موضوعه فان معناه كون ذلك الشى فى موضوعه بالقوة وهو صفة للموضوع من حيث هو فيه وصفة للشى من حيث هو بالقياس اليه فبالاعتبار الاول يكون كعرض فى موضوع وبالاعتبار الثانى يكون كاضافة مضاف اليه ولما لم يكن وجود مثل هذا الشى الا فى غيره لم يمتنع ان يقوم امكانه ايضا بذلك الغير واما قوله لما كان الامكان صفة اضافية مستدعية لوجود المتضايفين

فهو انما يتحقق بعد ثبوت الماهية والوجود ويلزم منه تقدم الوجود
على الامكان فالجواب انه من حيث كونه صفة اضافية انما يتحقق
عند ثبوت المتضايفين ولكن يكفيه ثبوتهما في العقل ولا يجب
من ذلك تقدمهما عليه في الخارج لكنه من حيث تعلقه معروضه
الثابتين في العقل بامر وجودي في الخارج يستدعي ان يكون موضوعه
موجودا في الخارج كما مضى في المتقدم بعينه واما قوله الحكم
بكون الامكان متعلقا بموضوع او مادة منقوض بالعقول
والنفوس المفارقة وبالهيولى فانها ممكنة مع انها غير متعلقة
بموضوع ولا مادة فالجواب عنه ما مر من الفرق بين الامكان
عند تعلقها بها في الخارج وان امكان مثل هذه الاشياء صفة
لماهياتها المجردة عن الوجود والعدم في العقل وهي من حيث تعقلها
في العقل موضوعة والامكان بهذا الاعتبار كعرض في موضوع
وهو ايضا صفة لوجوداتها ويكون بهذا الاعتبار كالاضافة
لمضاف اليه واما قوله لو قيل الشي لا يحدث الا اذا صار وجوده
اولى ولا يصير اولى الا اذا كان له مادة قلنا المقدمتان ممنوعتان
اما الصغرى فلان الاولوية لو حصلت حال الحدوث لكان
الكلام في حصولها كالكلام في حدوث الحادث وتسلسل العلل
دفعة ولو حصلت قبل الحدوث فوجود الحادث كان موقوفا
اما على وجودها او على عدمها والاول يقتضي وجود الحادث

اثبات الحدوث الذاتي

الشي ما لم يجب لم يوجد

معها لا بعدها والثاني يقتضي وجود الحادث قبلها لكنه يقتضي
بعدها واما الكبرى فلما مر فالجواب عنه ان الشي لا يحدث الا اذا
صار وجوده واجبا فضلا عن الاولوية وانما يحدث مع تحقق
وجوبه غير متأخر عنه ولا متقدم عليه ووجوبه انما يتحقق بان
يتم استعداد مادته او موضوعه لقبوله وذلك الاستتمام
يتعلق بشرائط يجمعها الحركة المتصلة التي لا اول لها الموجودة
في الجسم الابداعي على ما يشتمل العلم الالهي على بيانه **بحث** الشي قد
يكون بعد الشي من وجوه كثيرة مثل البعدية الزمانية والمكانية
وانما يحتاج الان من الجملة الى ما يكون باستحقاق الوجود وان
لم يمتنع ان يكون في الزمان معا يريد اثبات الحدوث الذاتي
للممكنات ولما كان تحقيق الحدوث الذاتي مبنيا على تحقيق
التأخر الذاتي لان الحدوث فيه هو كون وجود الشي متأخرا
عن لا وجوده ينقسم الى زماني والى ذاتي لانقسام التأخر اليهما
قدم الشيخ تحقيق معنى التأخر الذاتي على اثبات الحدوث الذاتي
واعلم ان تأخر الشي عن غيره او تقدمه يقال على خمسة معان بحسب تحقيق
الفلاسفة الاول احدها بالزمان والثاني بالمرتبة او الوضع
الذي يكون التأخر المكاني صنفا منه والثالث بالشرف
والرابع بالطبع والخامس بالمعلولية والاخيران يشتركان
في معنى واحد وهو التأخر بالذات والمعنى المشترك بينهما

يكون الشيء محتاجا الى غيره تحققه ولا يكون ذلك الغير محتاجا الى ذلك الشيء فالمحتاج هو المتأخر بالذات عن الغير المحتاج اليه ثم لا يخفى انه ان يكون المحتاج اليه مع ذلك هو الذي به تفيد وجود المحتاج اولا يكون والمحتاج بالاعتبار الاول متأخر بالمعلولية وهو كحركة المفتاح بالقياس الى حركة اليد وبالاعتبار الثاني متأخر بالطبع وهو كالكثير بالقياس الى الواحد وكالمشروط بالقياس الى الشرط والمتأخر بالمعلولية لا ينفك عن المتقدم بالعلية في الزمان وبرتفع كل واحد منهما مع ارتفاع صاحبه الا ان ارتفاع المعلول يكون تابعا ومعلولا لارتفاع العلة من غير انعكاس والمتأخر بالطبع يستلزم المتقدم في الوجود من غير انعكاس فان المتقدم يمكن ان يوجد ولا مع المتأخر واما المتأخر فلا يمكن ان يوجد الا مع المتقدم وربما يعني للمعنى المشترك تأخرا بالطبع ويخص ان تأخرا بالمعلولية باسم التأخر بالذات والشيخ استعملها في قاطيغورياس الشفاء وذلك لانه قال عند ذكر التقدم بالعلية وان كان يقال المتقدم بالطبع على المتقدم بالعلية والذات واما في هذا المكان فقد سلم المشترك تأخرا بالذات والدليل عليه انه تمثل لحركة المفتاح واليد وهو تأخر بالمعلولية الذي هو احد قسمي ثم اطلق اسم التأخر بالذات تصريحا بالقسم الاخر وهو تأخرا

للشيء بحسب غير وعمانه بحسب ذاته وهو تأخر بالطبع لا بالعلية وبهذا التأخر اعني الذاتي بالمعنى المشترك هو تأخر حقيقي وما سواه فليس بحقيقي لان المتأخر بالزمان او بالمرتبة والوضع او بالاثر يمكن ان يصير بالفرض متقدما وهو هو لان المقتضي لتأخره هو امر عارض لذاته واما المتأخر بالذات فلا يمكن ان يغير عن تقدمه وهو هو لان المقتضي لتأخره ممتنع لذاته ولهذا خصه الشيخ بانه الذي يكون باستحقاق الوجود واعلم ان المتأخر بالطبع يجب ان يكون في الزمان مع المتقدم بالعلية والمتأخر بالطبع لا يجب ان يكون مع المتقدم بل يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون ولذلك حكم الشيخ على المعنى المشترك بينهما بان كان العام الشامل للوجوب واللاوجوب هو قوله وان لم يمتنع ان يكونا في الزمان معا فوله وذلك اذا كان وجود هذا من اخره وجود الاخر ليس عنه فما استحق هذا الوجود الا الاخر حصل له الوجود ووصل اليه الحصول واما الاخر فليس يتوسط هذا بينه وبين ذلك الاخر في الوجود بل يصل اليه الوجود لا عنه وليس يصل الى ذلك الا وقد اعطى الاخر هو ايا التأخر بالذات بتقريره في بعض اقاريره ومعناه ان هذا التأخر يكون اذا كان وجود هذا يعني المتأخر كالمعلول مثلا عن اخر يعني المتقدم كالعلة مثلا ووجود المتقدم ليس

عن المتاخر فما استحق المتاخر الوجود الا المتقدم حصل الوجود
ووصل اليه الحصول عن علته ان كان له علة والمتقدم فليس
بتوسط المتاخر منه وبين علته في الوجود بل يصل اليه الوجود
لا عن المتاخر وليس يصل المتاخر عن تلك العلة الا
على المتقدم وذهب الفاضل الشيخ الى ان المراد ان العلة
متوسطة بين ذات المعلول ووجوده والمعلول ليس متوسط
بين ذات العلة ووجوده ولست ادري بهذا التفسير مطابقة
لالفاظ الكتاب قوله وهذا مثل ما تقول حركت يدي
فتحرك المفتاح او ثم تحرك المفتاح ولا تقول تحرك المفتاح
فتحركت يدي او ثم تحركت يدي وان كانا معا في الزمان
فهذه بعدية بالذات هذا ايراد المثال للمتقدم الذاتي
ومعناه واضح واعترض الفاضل الشيخ التقدم بالعلية
فقال ان كان المراد من تقدم العلة على المعلول كونها موثرة
فيه كان معنى قولنا العلة متقدمة على المعلول هو ان المؤثر
في الشيء موثر فيه وهذا مكرر خال عن الفايدة وان كان
المراد شيئا اخر فلا بد من افادة تصوره وجعل قول الشيخ
الوجود لا يصل الى المعلم الا ما على العلة بيانا لذلك و
نسب الى المجاز وجعل التمثيل بحركة اليد والمفتاح بيانا لاخر هذه
ونسبه الى الركاكة واقول تقدم الشيء الذي منه الوجود على الشيء

الذي له الوجود في الوجود معلوم ببديهة العقل وليس الغرض
من هذه البيانات والاشارة تعريفه ولا اثباته بل الغرض بيان
امكان انفكاكه عن التقدم الزماني فان الجمهور يظنون ان وجود
التقدم الزماني شرط في وجود هذا التقدم قوله ثم انت
تعلم ان حال الشيء الذي يكون للشيء باعتبار ذاته مستحيل عن غيره
قبل حاله عن غيره قبلية بالذات وكل موجود عن غيره مستحق
العدم لو انفرد ولا يكون له وجود لو انفرد بل انما يكون له
الوجود عن غيره فاذن لا يكون له وجود قبل ان يكون له
وجود وهو الحدوث الذاتي لما فرغ عن بيان معنى اثبات
الذاتي شرع في المقصود وهو اثبات الحدوث الذاتي
وتقريره ان حال الشيء الذي يكون لا بسبب ذاته مع قطع
النظر عن غيره انما يكون قبل حاله بسبب غيره قبلية بالذات
لان ارتفاع حال الشيء بسبب ذاته يستلزم ارتفاع ذاته و
ذلك يقتضي ارتفاع الحال التي تكون للذات بسبب الغير
واما ارتفاع الحال التي بسبب الغير لا يقتضي ارتفاع الحال
التي بسبب الذات والموجود عن الغير الممكن بالذات
لو انفرد عن الغير لاستحق العدم بسبب الخارج واما بحسب
العقل فلم يستحق العدم ولا الوجود لان وجوده انما يكون
له باعتبار وجود علته وعدمه انما يكون باعتبار عدم علته

وكلاهما مغايران لوجوده الخاص اعني التجرد عن الاعتبارات لا
يكون الآية العقل فالحال التي له مجردا عن الغير اما العدم واما ان
لا يكون له وجود ولا عدم واما وجوده فهو حال يجب الغير فاذن
وجود مسبوق اما بعدم او بلا وجوده وهذا هو الحدوث
الذاتي قال الفاضل الشيء الممكن لا يستحق الوجود عن ذاته ولا
يلزم منه ان يستحق اللاوجود فان المستحق للاوجود هو الممتنع فاذن
وجوده مسبوق بلا استحقاق الوجود لا بالعدم او باللاوجود
ثم قال ففي قول الشيخ انه يستحق العدم لو انفرد او لا يكون له
وجود لو انفرد مغالطة لانه ان اراد بالانفراد اعتبار ذاته
من حيث هي هي فهو في هذه الحالة لا يستحق العدم او اللاوجود
والا لكان ممتنعا محكما وان اراد به اعتبار ذاته مع عدم
علته فلا يكون الانفراد انفرادا والجواب ان الماهية المجردة
عن الاعتبارات لا ثبوت لها في الخارج فهي وان كانت
باعتبار العقل الخ من ان يعتبر اما مع وجود الغير او مع عدم
اول يعتبر مع احدهما لكنها اذا قيست الى الخارج لم يكن بين
القسمين الاخيرين فرق لانها ان لم يكن مع وجود الغير لم
يكن معه فاذن انفرادها هو لا كونها وهذا معنى استحقاق
العدم واما باعتبار العقل فانفرادها يقتضي تجردها عن الوجود
والعدم معا ولفظ لا يكون له وجود في قول الشيخ اولا يكون

له وجود لو انفرد ليست بمعنى العدول حتى يكون معناه انه ثبت
له ان لا يكون له الوجود بل هو بمعنى السلب فان الفعل لا يعطف
على الاسم وتقدير الكلام كل موجود عن غيره فليس مع معنى الوجود
لو انفردت ماهيته وتقدير النتيجة ان تجرد تلك الماهية عن اعتبار
الوجود يكون طاقبل وجودها بالذات وجود المعلول
متعلق بالعلة من حيث هو على الحالة التي هو عليها من طبيعة
او ارادة او غير ذلك ايضا من امور يحتاج الى ان يكون من
خارج وطامد خل في تتميم كون العلة علة بالفعل مثل الآلة حاجة
النجار الى القدوم او المادة حاجة النجار الخشب او المعاون
حاجة النشار الى النشار اخرا او الوقت حاجة الادمي الى
الصيف او الداعي حاجة الاكل الى الجوع او زوال المانع حاجة
الفعال الى زوال الدين يريد ان بينه على ان المعلول لا
يتخلف عن علته التامة فذكر ان وجود المعلول متعلق بعلته
المتجمع بجميع ما يحتاج اليه في عليتها بالفعل كما مضى في بعض
الى بعض تلك الامور وقسمها الى ما لا يخرج عن ذات العلة
والى ما يخرج عنها والاول كالطبيعة المقتضية للحركة مع
الشعور والارادة المقتضية لها مع الشعور فان علة ما بين
الحركتين لا تحصل موجودة الا باحدهما وكذلك الحالة التي
للنفس الناطقة التي تصير بها علة محركة غير طبيعة والارادة

والحالة التي تكون للعلة التي تكون فوق هذه العلل وقوله او غير ذلك اشارة الى القسم الثاني اعني ما خرج عن ذات العلة مما مدخل في تتميم عليتها بالفعل وقد ذكر ستة اصناف يمكن ان يشتمل عليها قسمة وهي ان تلك الامور تكون اما وجودية واما عدمية والوجودية تكون اما شيء تضاف الى العلة فتتمم من العلية او شيء لا يضاف اليها والاول اما شيء هو واسطة بينها وبين معلولها كالآلة واما شيء لا يتوسط وهو اما ان يضاف اليها كالمعاون او وصف لها كالداعي والشيء الذي لا يضاف اليها اما محل لفعلها كالمادة واما ليس بمحل لفعل كالزمان والعدمية كالمزوال المانع قوله او الوقت

حاجة الادمي الى الصيف اي حاجة متخذ الاديم وهو منسوب الى جمع الاديم والاديم يجمع على ادم كفليق وافلق وهو الجلد الذي لم يتم دباغته ويجمع ايضا على آدمة كرغيف وارغفة والمنسوب اليه اما ادمي بفتح الالف والدال او آدمي بمد الالف وكسر الدال والزمان يتضمن شرط وجودي بجود الصنعة لان كون العلة علة بالفعل والداعي غير الارادة فان الفاعل بالارادة قد يكون له داع وقد لا يكون فيجد وهو في جميع الاحوال موصوف بانه فاعل بالارادة والكتب في قوله حاجة الغزال الى زوال الدجن هو لبس الغيم السما

فهو

وهو ضد الصحو وعلى زوال المانع اعترض الفاضل الشارح بانه قيد عدمي والعدم لا يكون جزءا من العلة الموجودة والجواب ان الشيخ لم يقل ان هذه الامور جزء او بل ذكر انها مما له مدخل في تتميم العلة عليتها وصيرورتها علة بالفعل ولا شك ان العلة مع المانع عن التاثير لا يكون علة بالفعل واعلم ان الامر العدمي ليس عدما صرفا بل هو عدم مقيد بوجود شيء وهو من حيث هو كذلك امر ثابت في العقل فيصح ان يكون علة لما هو مثله كما يصح عدم العلة علة العدم ويصح ان يكون شرطا لوجود معلول ثابت على الاطلاق وتطهير جزءا من المفهوم من علة التامة ان كان ذلك المفهوم كما في العقل قوله وعدم المعلول متعلق بعدم كون العلة على الحالة التي هي بها علة بالفعل كان ذاتها موجودة ام لا تلك الحالة اولم يكن موجودة اعم مما ذكر الامور التي تتم بها عليتها العلة وبهذا تعلق وجود المعلول بجملتها ذكر ان عدم المعلول تعلق بعدم شيء من تلك الجملة اما عدم حاكم من الاحوال المعتبرة في العلية بالفعل وحدها واما عدم ذات العلة مط قوله فاذا لم يكن شيء معوق من خارج وكان الفاعل بذاته موجودا ولكنه ليس لذاته بحيث يقتضي وجود المعلول وجود الحالة المذكورة فاذا وجدت تلك

طبعه او ارادته جازمة او غير ذلك وجب وجود المعلول فان
لم يوجد وجب عدمه وإلا يتهافت ضرورة ابدا كان بلا زمان ابدا او وقتا
كان وقتا ما اي فاذا كان الفاعل موجودا ولا مانع ولم يكن
هو لذاته علة تامة بل يحتاج الى حالة من الاحوال المذكورة فوجود
المعلول موقوف على وجود تلك الحالة فاذا وجدت وجب وجود
المعلول لانه لم يتوقف الا عليها وان لم يوجد وجب عدمه
لانه توقف على شيء لم يوجد واي الامرين فرض ابدا او وقتا
دون وقت كان بلا زمان مثله قال واذا جاز ان يكون
شيء مشابه الحال في كل شيء وله معلول لم يجب ان يجب فيه
سرمدا فان لم يسم هذا مفعولا بسبب ان لم تتقدم عدمه
قبل مضايقة بعد ظهور المعنى اي اذا جاز ان يكون حدثا
موجودة لا اول لوجوده بل لا حق وهي مشابهة الحال في
كل شيء لا يتجدد طورا حال ولا يزول عنها حال وطورا معلول
لم يعد ان يجب عنها دايما وانما قال لم يعد وان كان
الواجب ان يقول وجب ان يجب عنه سرمدا لان المقصود
بهذا ازالة الاستبعاد فان الجمهور يستبعدون وجود
دايم الوجود وايضا القطع بوجود علة هذا شانها مبني على
ان العلة الاولى يمتنع ان يكون لها صفة او حال يكون ان
تتغير وذلك مما سبق الاشارة اليه بعد فلذلك اقتصر

صدر ذلك الامر بل ليس ثابت الذات بحيث لا يتغير ولا يتبدل بل يتغير ويتبدل
الامر والمقصد ان يتصور ان يكون ثابت الذات بحيث لا يتغير ولا يتبدل
عدم ابدا وهذا المعنى لا يتصور في الزمان والدهر بخلاف السرمد
الذات الموضوع الذي لا يتغير ولا يتبدل بحسب الذات الا ان يتغير
بهذا الحكم بالتجويز وازالة الاستبعاد وانما عبر عن الدوام
بالسرمد لان الاصطلاح كما وقع على اطلاق الزمان على
البقية التي يكون البعض المتغيرات الى البعض في امتداد او وجود
فقد وقع على اطلاق الدهر على النسبة التي يكون للمتغيرات
الى الامور الثابتة والسرمد على النسبة التي تكون للامور
الثابتة بعضها الى البعض ثم اومى الى ان مثل هذا المعلول
يكون بالحقيقة مفعولا فان لم يطلق لفظة المفعول عليه
بسبب ان لم تتقدم عليه عدم بالزمان فلا مضايقة في
وضع الاسامي بعد ظهور المعنى وظهر من ذلك ان المفعول
اعم من المحدث تنبيه الابداع هو ان يكون من الشيء
وجود لغيره متعلق به فقط دون موسط من مادة او آلة
او زمان هذا تفسير لفظة الابداع بحسب الاصطلاح الحقير
من استعمال الجمهور قوله وما يتقدمه عدم زماني لم يستغن
عن متوسط وهذا تذكار لما سلف وهو ان كل مسبوق بعدم
فهو مسبوق بزمان ومادة والغرض منه عكس نقيضه وهو
ان كل ما لم يكن مسبوقا بمادة وزمان فلم يكن مسبوقا بعدم
ويتبين من انضياف تفسير الابداع اليه ان الابداع هو ان
يكون من الشيء وجود لغيره من غير ان يسبقه عدم متقاضيا
وعند هذا يظهر ان الصنع والابداع متقابلان على ما ذكرناه

٦٧٣

في صدر النمط فال والابداع اعم رتبة من التكوين والاحداث التكوين هو ان يكون عن الشيء وجود مادي والاحداث هو ان يكون عن الشيء وجود زماني وكل واحد منهما يقابل الابداع من وجه والابداع اقدم منهما لان المادة لا يمكن ان تحصل بالتكوين والزمان لا يمكن ان تحصل بالاحداث لاستلزام كونهما سابقين بمادة اخرى وزمان آخر فاذا التكوين والاحداث يتعاقبان على الابداع وهو اقرب منهما الى العلة الاولى فهو اعم رتبة منهما وليس في هذا البيان موضع خطابة كما ذهب اليه الفاضل الشارح قوله انه اذا كل شيء لم يكن ثم كان فبين في العقل الاول ان ترجيح احد طرفي الامكان صار اولى بشيء وجب وان كان قد يمكن العقل ان يذهل عن هذا البين ويفرغ الى ضروب من البيان وهذا الترجيح والتخصيص عن ذلك الشيء اما ان يقع وقد وجب عنه الباء بعدم وجوب او هو في حد الامكان عنه اذ لو وجب لاستغنى عنه فيعود الكلام في طلب سبب الترجيح جذعا ولا يقف فالحق انه يجب عنه المحدث لا يكون واجبا فهو ممكن والممكن يفتقر في ترجح احد طرفي وجوده وعدمه الى آخر الى علة مرجحة لذلك الطرف وهذا حكم اولي وان كان قد يمكن العقل اي يمكن للعقل ان يذهل عنه ويفرغ الى ضروب من البيان كما يفرغ الى

النمط

استدل بهذا على التحقيق على ان المعلول عند زوال علته لا يوجد اذ لو جاز انه دام ولم يوجد لم يصدر عنه ما صدر عنه اي مرجح لم يصدر عنه لم يكن اذا صدر عنه لانه اذا صدر عنه مرجح لم يصدر عنه كان مرجح وجب صدوره عنه فلم يصدر عنه فلا يكون اذن صدر عنه واجبا

٦٧٤

التمثيل بكفتي الميزان المتساويتين اللتين لا يمكن ان يترجح احديهما على الاخرى من غير شيء آخر يضاف اليها والى غير ذلك مما يجري مجراه ويذكر في هذا الموضع ثم ان صدور الممكن المعلول مع ذلك الترجيح عن تلك العلة اما ان يكون واجبا اولا يكون بل يكون ممكنا اذ لا وجه لان يكون ممتنعا مع وقوعه فان كان ممكنا عاد الكلام في طلب سبب ترجيحه جذعا اي جديدا وحديثا ولا يقف بل يؤدي الى الافتقار بعد كل سبب الى سبب آخر الى نهاية ويلزم منه ان لا يكون ما فرض سببا بسبب وهو محال فاذن صدور المعلول مع الترجيح عن السبب الاول واجب وهو المطلوب وظهر من ذلك ان العلة ما لم يجب صدور المعلول عنها لم يوجد المعلول وايضا ان العلة الاولى لما كانت واجبة لذاتها كانت واجبة في علتها وانتهى رسم الفصل بالتنبيه والاشارة معا لاشتماله على حكم اولي وهو احتياج الممكن في وجوده الى السبب وبهذا الحكم مع اولويته مشهور لم ينازع فيه احد ولاشتماله على حكم قريب من الوضوح وهو كون السبب في نسبيته واجبا وبهذا مما نازع فيه قوم من المتكلمين فانهم حكموا بان الفاعل المختار انما يصدر الفعل عنه على سبيل الصحة لا على سبيل الوجوب تنبيه مفهوم ان علة ما يجب عنها غير مفهوم ان علة ما يجب

مختلفة ويعود التقسيم المذكور حتى يلزم ان الواحد لا يسلب عنه
الا الواحد ولا يوصف الا بواحد ولا يقبل الا واحدا والحوائج
ان سلب الشيء عن الشيء واتصاف الشيء بالشيء وقبول الشيء للشيء
امور لا تحقق عند وجود شيء واحد لا غير فانها لا يلزم الشيء
الواحد من حيث هو واحد بل يستدعي وجود اشياء فوق واحد
يتقدمها حتى يلزم تلك الامور لتلك الاشياء باعتبارات
مختلفة وصدور الاشياء الكثيرة عن الاشياء الكثيرة ليس
بمحال بيانه السلب يفتقر الى ثبوت مسلوب ومسلوب عنه يتقدمان
ولا يكفي فيه ثبوت المسلوب عنه فقط وكذلك الاتصاف
يفتقر الى ثبوت موصوف وصفة والقابلية الى قابل ومقبول
او الى قابل وشيء يوجد المقبول فيه واختلاف المقبول
كالسواد والحركة يفتقر الى اختلاف محال القابل فان الجسم
يقبل السواد من حيث ينفعل من غيره ويقبل الحركة من حيث
يكون له حال لا يمتنع خروجه عنها واما صدور الشيء عن الشيء
فلم يكفي في تحققه فرض شيء واحد هو العلة والا لامتنع ان
جميع المعلولات الى مبدء واحد لا يليق الصدور ايضا لا
يتحقق الا بعد تحقق شيء يصدر عنه وشيء صادر لانا نقول
الصدور يطلق على معنيين احدهما امر اضافي يعرض للعلة
والمعلول من حيث يكونان معا وكل ما ليس فيه

كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول وهو بهذا المعنى يتقدم
على المعلول ثم على الاضافة العارضة لهما وكل منافيه وهو
امر واحد ان كان المعلول واحدا وذلك الامر قد يكون هو
ذات العلة بعينها ان كانت العلة علة لذاتها وقد يكون
حالة يعرض لها ان كانت علة لا لذاتها بل بسبب جاز ان
اما اذا كان المعلول فوق واحد فلا محالة يكون ذلك الامر
مختلفا ويلزم منه التكثر في ذات العلة كما مر
قال قوم ان هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب بنفسه
لكنك اذا تذكرت ما قيل من شرط وجوب الوجود لم تجد هذا
المحسوس واجبا ولعلوت قوله تعالى واجب الافلين فان
الهوسي في حيرة الامكان افولا وقال اخسرون بل
هذا الموجود المحسوس معلول ثم افترقوا فمنهم من زعم اصله
وطينته غير معلولين لكنه صيغة معلوة وهؤلاء قد جعلوا
له الوجود واجبين وانت خبير بامتناع ذلك ومنهم
من جعل وجوب الوجود لضدين او لعدة اشياء وجعل
غير ذلك من ذلك وهؤلاء في حكم الذين من قبلهم يريد
ذكر مذاهب الناس في وجوب ايمان الموجود بتعدد والكثرة
وقد مر احدها وشاهدنا ان ليس شيء مما هو الحق عندنا
اول اختل فهم في الشيء الغني عن المؤثر الذي هو موجود نفسه

القائلون بوجود الواجب قال البعض ذوات الاشكال والكواكب والعناصر وما تركب منها
واما الحادثات فهو الكائنات وقال البعض ذوات الارواح وذوات الاجسام

واجب لذاته اهو واحد ام اكثر من واحد والقايلون بانه اكثر
من واحد افترقوا الى قايلين بانه هذا الموجودات المحسوسة والى قايلين
بانه غير ذلك فالفرقة الاولى زعمت ان الافلاك والكواكب
باشكالها وهياتها ونضدها والعناصر بكلياتها واجبة قديمة
وان الممكنة الحادث في العالم هو هذه الحركات والتركيبات
وما يتبعها الا ان الشيخ رد عليهم بتذكيرهم شرط واجب
الوجود وهو انه واحد غير محتاج حتى قوله الى شيء وغير منقسم
الحد والماهية ولا يجب المعنى والقوام ولا يجب انحلاله الى اجزاء
ولا الى جزئيات ولا الى ماهية ووجود وان جميع ما هو موصوف
بشيء من ذلك ممكن ثم استشهد على امتناع كون هذه المحسوسات
الموصوفة بذلك مبادي لانفسها غنية عن غيرها بقوله تعالى
لاحد الفريقين قصة ابرهيم عليه السلام حكاية عنه حين حكم
بامتناع ربوبية الكواكب لما نقلها فان ان كان افولا ما
واما الفرقة الثانية القايلة بان هذه المحسوسات ليست بواجبة
فقد افترقوا الى قايلين بان مادة هذه المحسوسات وعنصرها واجبة
والى قايلين بانها ليست بواجبة اما القايلون بانها واجبة
فمنهم من ذهب الى انها هيولى مجردة عن الصور كثير من
القدماء ومنهم من ذهب الى انها اجزاء اجسام اما
متفقة بالنوع مختلفة بالاشكال وهم اصحاب ديمقراطيس

واما مختلفة بالنوع وهم اصحاب الخليط ومنهم من ذهب
الى انها عنصر واحد هو ماء او بخار او هواء او غير ذلك ثم
اتفقوا على ان هذه المحسوسات كاينة من تلك المادة بحادثة
معلولة واثبتوا احدة مغايرة لها واجبة اما واحدة او فوق
واحدة اما القايلون بانها واحدة فهم بعض القايلين بالهيولى
المجردة وجميع من قال بالاجزاء او بالعنصر الواحد واما
القايلون بانها فوق واحد فهم من جملة القايلين بالهيولى
المجردة وهم الخرنانيون الذين قالوا بان المبادي خمسة
هيولى وزمان وخلا ونفس وآله واما القايلون بان المادة
ليست بواجبة وان الواجب اكثر من واحد فهم الجاعلون
وجوب الوجود لضدين خير وشر يعبرون عنهما بيزدان واهرمن وقارة بالنور والظلمة والشيخ رد على
جميعهم بتذكير البرهان على ان واجب الوجود واحد فان
ومنهم من وافق على ان واجب الوجود واحد ثم افترقوا
فقال فريق منهم انه لم يزل والماهو شيء شيء ثم ابتدع الباري
وجود شيء عنه ولولا ان هذا كانت احوال متجددة من حصلت
شيء في الماضي لانهاية لها موجودة بالفعل لان كل واحد
منها وجد فالكل وجد فيكون لما لانهاية له من امور متعاقبة
كلية منحصرة في الوجود قالوا وذلك صحيح وان لم يكن كلية

والانحصار في شئ ينافي عدم التناهي وان لم يكن بطلانه كليا
حاصرة لاحادها معافيها الوجود فانهافي حكم ذلك عند هؤلاء
على ان الحكم على كل واحد هو الحكم على كل الاحاد والشيخ اشار
الى هذه الحجة بقوله موجودة بالفعل الى قوله فانها في حكم
ذلك ومنها امتناع وجود كل واحد من الحوادث لكون كل
الوجود فيما انقضاء ما لا نهاية له من الحوادث السابقة والامور
المترتبة الغير المتناهية يمتنع ان ينقضي او اشار الى هذه الحجة بقوله
وكيف يمكن ان يكون حال من هذه الاحوال الى قوله فيقطع
اليها ما لا نهاية له ومنها وجوب تزايد عدد الحوادث بتجدد
كل حادث ما لا يتناهي يمتنع ان يزيد او ينقص والى هذه
الحجة اشار بقوله ثم كل وقت يتجدد يزداد عدد ذلك الاحوال
وكيف يزداد عدد ما لا نهاية له ثم ان هذه الفرقة اذا اطلبوا
بعد تخصيص حدوث العالم بالوقت الذي حدث فيه دون
سائر الاوقات التي يمكن فرضها حالا يتناهي قبله وبعده
افترقوا بحسب الاقوال الى قائل بثبوت التخصيص بالوقت
المعين اما لذات ذلك الوقت او للفاعل او لشيء غيرهما
والى قائل بنفي التخصيص وبالحقيقة لا فرق بين نفاة التخصيص
وبين مثبتيه بسبب الفاعل وحده لا غير فاذن الفرقة
المذكورة افترقوا الى ثلث فرق فرقة اعترفوا بتخصص

حاصرة لاحادها معافيها في حكم ذلك وكيف يمكن ان
يكون حال من هذه الاحوال الى قوله فيقطع اليها
ما لا نهاية له فيكون موقوفة عما لا نهاية له فيقطع اليها
لا نهاية له ثم كل وقت يتجدد يزداد عدد ذلك الاحوال و
كيف يزداد عددا ما لا نهاية له ومن هؤلاء من قال ان العالم
وجد حين كان اصلح لوجوده ومنهم من قال لم يكن وجوده
الا حين وجد ومنهم من قال لا يتعلق لوجوده بحين ولا بشئ
اخر بل الفاعل ولا يسأل عن لم فهؤلاء هم الذين رفع
عن ذكرهم اقوال القايلين بان الواجب اكثر من واحد شرع في
اقوال القايلين بانه واحد وهم بعد اتفاقهم على ذلك
افترقوا افرقتين ذهب احداهما الى ان ما عداه مسبوق
بالعدم سبقا زمانيا وهم المتكلمين وكثير من سائر المليين
والثانية الى ان بعض ما عداه غير مسبوق بالعدم الا بنفسه
وهم جمهور الحكماء فقالت الفرقة الاولى ان واجب الوجود
غير موجد لشيء ثم استدوا وجد العالم بارادة واحتجوا على
ذلك بان الحال لو لم يكن كذلك لزم القول بحوادث لا
اول لها كما ذهب اليه الحكماء وهو باطل لان امورا منها جوب
كون تلك الحوادث موجودة بالفعل لان كل واحد منها
موجود فاذن يكون لما لا نهاية له كلية منحصرة في الوجود

٦٨٣

ذلك الوقت بالحدوث وبوجود علة لذلك التخصيص غير القادر
وهم جمهور قدماء المعتزلة من المتكلمين ومن يجري مجراهم وقالوا
انما يقولون بتخصيص على سبيل الاولوية دون الوجوب
يجعلون علة التخصيص مصلحة تعود الى العالم وفرقة قالوا
بتخصيصه لذات الوقت على سبيل الوجوب وجعلوا احدوث
العالم في حدث غير ذلك الوقت متعالة لاوقت قبل ذلك
الوقت وهو قول ابي الهذيل العلاف المعروف بالكعبي ومن تبعه
منهم وفرقة لم يعترفوا بالتخصيص خوفا من الجزم من التعليل بل
ذهبوا الى ان وجود العالم لا يتعلق بوقت ولا بشيء اخر غير
الفاعل وهو لا يسأل عما يفعل واعترفوا بالتخصيص وانكروا
وجوب استناده الى علة غير الفاعل بل ذهبوا الى ان الفاعل
المختار ان يختار احد مقدورية الاخر من غير تخصيص و
تمثلوا في ذلك بعطشان يحضره الماء في اناءين متساويين
البتة اليه من كل الوجوه فانه يختار احدهما لا محالة وبغير ذلك
من الامثلة المشهورة وهم اصحاب ابي الحسن الاشعري
ومن يحذو حذوه وغيرهم من المتكلمين المتاخرين واشار
الشيخ الى هذه الاقوال بقوله ومن هولاء من قال الى قوله
ولا يسأل عما يفعل وختم اقوال المتكلمين بقوله فهولاء هولاء

قوله وباز اء هولاء قوم من القابلين بوجدانية الاول الحق

ان

ان واجب الوجود بذاته واجب الوجود في جميع صفاته و
احواله الاولية له وانه لم يتميز في العدم الصريح حال الاولى
به فيها ان لا يوجد شيئا او بالاشياء ان لا توجد علة
وحال تخلل فيها لما فرغ من بيان مذهب المتكلمين شرع
في بيان مذهب الحكماء وبدء بانهم يقولون ان واجب
الوجود بذاته واجب الوجود في جميع صفاته واحواله الاولية
لان ذلك يقتضي قدم الفعل من جانب الفاعل بالذات
فان الفاعل اذا كانت فاعليته واجبة له وجب ان يكون
فاعلا دايما اما اذا كانت فاعليته ممكنة احتاج في فاعليته
الى سبب اخر كما مضى بيانه ووجب الوجود لا يجوز ان يكون
كذلك واراد بالاحوال الاولية الاحوال التي لا يتوقف
وجود ما على شيء غيره ذاته ككونه قادرا وفاعلا وعالما وبقيد
الثانية المتوقف محا وجود الغير ككونه اولا واخرا وظاهرا
وباطنا وهي لا يكون واجب الوجود لذاته بل عند وجود
غيره ثم ذكر بعد ذلك ما يتعلق بجانب الفعل فاشار الى
ان العدم الصريح لا يتميز فيه حال يكون فيها امساك الفاعل
عن الفاعلية اولى بالقياس اليه او يكون لاصدور الفعل
اولى بالقياس الى الفعل من حال اخرى يصير فيها فاعليته
اولى به او صدور الفعل اولى بالفعل وغرضه من ذلك

٦٨٤

٦٨٥

الرد على القائلين بكون بعض الاوقات اصلح لان يفعل فيه من الباقية قال ولا يجوز ان تسبح له ارادة متجددة الا لداع ولا ان تسبح جزافا وكذلك لا يجوز ان تسبح طبيعة او غير ذلك بل لا تجدد وحال وكيف تسبح ارادة بحال تجددت وحال ما تجدد وكل حال لا يهد له التجدد فتجدد واذا لم يكن تجدد كانت حال لم تجدد شيء حالا واحدة مستمرة على نهج واحد وسواء جعلت التجدد لا مرتبا او لا مزال مثل كون من الفعل وقتا ما تيسر او معين او غير ذلك مما عد او قبح كان يكون له لو كان قد زال او بقي او غير ذلك كان فزال لما كان الفاعل المختار عند المتكلمين هو الذي يتساوى مقدوراته بالقياس اليه من حيث هو قادر احتاجوا الى اثبات شيء بسببه يتخصص الطرف الذي يختاره الطرف فاثبتوا له الارادة يتعلق بذلك الطرف وهي متجددة عند بعض المعتزلة وقديمة عند الاشاعرة وغير زايدة على عند عبد الكعبي فاشار الشيخ الى ابطال الارادة المتجددة اولا بانها لا بد وان تتبع امرا متجددا المقتضي ايثار احد المقدورات كشوق ما او ميل اليه وهو الداعي والا كان تعلقها بذلك المقدور دون ما عداه جزافا وهما منفيان عنه نعم بالاتفاق والجزاف لفظة معربة معناه الخطر

بكرة

٦٨٦

بكرة من غير تقدير وقد يطلق بحسب الاصطلاح حيث فعل يكون مبدؤه شوقا تخيليا من غير ان تقتضيه فكر كالرياضة او طبيعة كالتنفس او مزاج كحركات المرضى او عادة كاللعب باللحية مثلا وهو باعتبار من الفاعل كالعبث يكون باعتبار من الغاية والشيخ اطلقه هنا على الفعل الذي يتعلق الارادة به للشعور به فقط من غير استحقاق او اختصاص ثم ان الشيخ جعل الحكم اعم حيث قال النزاع للاستظهار فقال او كذلك لا يجوز ان تسبح طبيعة او غير ذلك بلا تجدد حال اي لا يجوز ان يحدث شيء من شرايط الفاعلية التي يتعلق بها الفعل على الاطلاق سواء كانت طبيعة او ارادة او قسرا من غير تجدد وابطل ذلك بان حال الشيء المتجدد انما يكون بحال الفعل المتجدد الذي كلامنا فيه وكما يحتاج الفعل الى ذلك الشيء بتجدده كذلك يحتاج ذلك الشيء الى تجدد امر آخر وهلم جرا بلا وقفة وهو باطل وامكن شيء قبل شيء وهو القول بحوادث لا الى اول ثم اشار الى ابطال القول بالارادة القديمة وبان الارادة غير زايدة على العلم بقوله واذا لم يكن تجدد كانت حال لم تجدد شيء حالا واحدة مستمرة على نهج واحد وذلك يقتضي اما لا صدور الفعل عن الفاعل اصلا واما صدوره في جميع اوقات وجوده واعلم ان المعتزلة

فاكهاني كما ان الاصطلاح في الفعل الذي يصدر عن الفاعل المختار بحسب ما يسبق اليه من الداعي امرا او امرين او اكثر ولا يبعد ان يكون هذا الاطلاق ايضا كذلك

ان قيل لما كان تعلق الارادة بالمقدور لاجل ما فيه من الغرض فما الفرق بين هذا الغرض وبين الغرض الذي يكون الفعل لاجله على ما مر في بحث الغرض ان الغرض هناك ما يعود الى الفاعل وهنا ما يعود الى المفعول

صدور الفعل عن الفاعل المختار

الفعل المختار

صدوره في الازل

صدوره في الازل

الفعل

صدوره في الازل

صدوره في الازل

الفعل

الذين لا يقولون بالارادة المتجددة لا يعترفون بتجدد شئ
لهم غير الفعل اصلا مع قولهم اما يكون بعض الاوقات
اصلح للصدور واما باستناع الصدور في غير ذلك الوقت
فلما فرغ الشيخ عن ابطال القول بتجدد شئ وابطال القول
بان لا يتجدد كسى اشار الى ان هذين القولين ايضا قول
بتجدد فقال وسواء جعلت التجدد لامر يرجع الى نفس الفعل
وقتا ما يعني القول بصلوح بعض الاوقات الوقت
معين يعني ضرورة الفعل متأخرا بعد كونه ممتنعا او غير
ذلك مما يعبرون عنه بحسب اصطلاحاتهم او جعلته لامر زائل
كقبح كان فزال عند الوقت الصالح او امتناع كان فزال
عند وقت لا كان او غير ذلك بحسب عباراتهم فان
القول بالجميع ذلك قول بتجدد شئ ما وقد ابطلناه قال
قالوا فان كان الداعي الى تعطيل واجب الوجود من افاضة
الخير والجود هو كون المعلول مسبوقا بالعدم لانحه فهذا
الداعي ضعيف وقد انكشف لذوي الانصاف ضعفه على
انه قايم في كل حال ليس في حال اولى بايجاب السبق من حال
حال واما كون المعلول ممكن الوجود ذا نقص واجب الوجود
بغيره فليس بنا قض كونه دايم الوجود لغيره كما مر
لما فرغ عن الاشارة الى قدم الفعل بما هو من جانب

الفاعل وبما هو من جانب الفعل وابطل القول بالحدوث
اراد ان يشير الى ضعف حجج القوم وحجتهم ايضا ينقسم الى
ما يتعلق بالفاعل والى ما يتعلق بالفعل فمما يتعلق بالفاعل هو
قولهم ان فعل الفاعل المختار يجب ان يكون مسبوقا بالعدم
ومما يتعلق بالفعل قولهم الفعل في نفسه يمتنع ان يكون الى
محدثا فذكر ان الداعي لهم الى القول بالحدوث مع كونه مستلزما
لما التزام امر شنيع وهو تعطيل الواجب جل ذكره فيما لم
يزل من افاضة الخير والجود ان كان هو ان يكون الفعل
مسبوقا بالعدم فهذا غرض ضعيف ومع ذلك فهو حاصل
في كل حال سواء حدث الفعل في الوقت الذي حدث او
في وقت اخر قبله او بعده من غير تخصيص واولويته لذلك
الوقت وان غيره وان كان الداعي لهم الى ذلك توهمهم
ان الفعل في نفسه يمتنع ان يكون غير حادث فقد ثبت
في صدر النمط فساده وتبين لك ان المعلول يمكن
ان يكون دايم الوجود ثم انه اشتغل بالجواب عن تمسك
المحكية عنهم بامتناع وجود حوادث لا اول لها وبيان
وجود الخطا فيها فقال واما كون غير المتناهي كما موجودا
لكون كل واحد وقتا ما موجودا فهو توهم خطا فيس ان
صح على كل واحد حكم صح على الكل محصل والا كان يصح

الحكم على كل واحد لا يستلزم الحكم على الكل على ما ذهب اليه من فوقناه اخر

حكم المستوعب للشيء بالكل واحدا واذا صح على جميع افراد الوجود بالكل من الاحاد منفردا او مجتمعا على الاجتماع
سبب ذلك على الجمع بالجمع من غير افراد، اما حيث كل واحد شرط الانفراد كان حكم الكل عين حكم الاحاد مثال الاول
الاول والثاني الناصر والجوز والوجوب والاباحة

يقال الحكم من غير المتناهي يمكن ان يدخل في الوجود دفعة لان كل واحد
يمكن ان يدخل في الوجود فيحصل الامكان على الكل جملة كل واحد
اشارة الى الجواب عن الحجة الاولى وهو ان القول بصحة الحكم
على الكل بكل ما يصح ان يحكم به على كل واحد يقتضي القول بامكان
دخول غير المتناهي في الوجود دفعة لان امكان دخول كل واحد منها في
الوجود وهذا مما يصرحون بامتناعه فانهم يقولون بعدم وجود
الله تعالى لا يتناهى ولا يمكن ان يدخل كلها في الوجود بحيث لا
يبقى له مقدور يخرجه الى الوجود **دفعا** قالوا ولم يزل غير المتناهي
من الاحوال التي يذكرونها معدوما الى اشياء بعدها وغير
المتناهي المعدوم قد يكون فيه اكثر واقل ولا يسلم ذلك كونه
غير متناهية في العدم اشارة الى الجواب عن الحجة الثانية وهو
ان غير المتناهي اذا كان معدوما فقد يمكن ان يزيد وينقص
بالاتفاق كالحوادث المستقبلة التي ينقص كل يوم ويعلم
الله تعالى التي هي زائدة على ما يقدر انها مع كونها غير متناهيين
عندهم والحوادث التي كلما مضى فيها لا يستحيل بوجود جميعها
وقت من الاوقات فانه لا يزداد بها لا يكون قادحا في
كونها غير متناهية **اقول** واما توقف الواحد منها على ان يوجد
قبله ما لا نهاية له او احتياج شيء منها الى ان ينقطع اليه ما لا نهاية
فهو قول كاذب فان معنى قولنا توقف فعل ما على هذا هو ان

النسخ

وما لم ان كانت ان كانت عدة النهاية لم يمكن حادث منها موقفا على حصول ما لا نهاية
فلا كلف فهو غلط لان التوقف على عدم المانع لا على وجود المانع لان الكلام
بعد فايض عليه الكلف اذا كان العدم مستمرا ولا يكون الحادث صرورا في وجوده

نقض خلف الخراج على الكل

الشيئين وصفا معا بالعدم وان لم يكن يصح وجوده الى
بعد وجود المعدوم الاول وكذلك الحاج ثم لم يكن ثبتة
دلا في وقت من الاوقات يصح ان يقال ان الاخير كان متوقفا
على وجود ما لا نهاية له او محتاجا الى ان ينقطع اليه ما لا نهاية له
بل اي وقت فرضت وجدت بينه وبين كون الاخير شيئا
متناهية مضى جميع الاوقات هذه صفته لا سيما والجميع عندهم
وكل واحد واحد فان غيبتهم هذا التوقف ان هذا لم يوجد الى
بعد وجود اشياء كل واحد منها في وقت اخر لا يمكن ان ينقضي
عدد ما وذلك ممنوع فهذا هو نفس المتنازع فيه انه ممكن او غير
فكيف يكون مقدمة في ابطال نفسه بان يغير لفظه غير
لا يتغير المعنى اشارة الى الجواب عن الحجة الثالثة وهو
معنى توقف الحادث اليومي على انقضاء ما لا نهاية له او
احتياجه الى ذلك سواء قد كان فيما مضى وقت ما بعينه لم
يوجد هذا الحادث فيه ولا شيء من الحوادث وكان وجود
الحادث اليومي في ذلك الوقت متوقفا على انقضاء ما لا نهاية
من الحوادث او كان هذا الحادث محتاجا في وجوده الى انقضاء
ما لا نهاية له بعد ذلك الوقت الى ان ينتهي النوبة اليه فهو
قول كاذب ومع ذلك مصادرة على المطلوب لان وجود مثل
هذا الوقت هو مطلوبهم والحق ان كل وقت يفرض فيما

بسم الله

مضى فلا يقع بينه وبين الحادث اليومي من الحوادث الا عدد متناه واذا كان كل وقت وجميع الاوقات عندهم واحدا ففي جميع الاوقات هذا الحكم يكون حقا وان كان معناه ان الحادث اليومي لا يوجد الا بعد انقضاء ما لا نهاية له فهذا هو الممتنع فيه ف قالوا يجب من اعتبار ما بينها عليه ان يكون الصانع الواجب الوجود غير مختلف النسب الى الاوقات والاشياء الكائنة عنه كونا اوليا وما يلزم لزوما ذاتيا الا ما يلزم من اختلاف فانه يلزم منها فيتبعها التغير لما فرغ عن الاحتجاجات والجوابات ذكر ما هو الحاصل من مذهب الحكماء ههنا وهو ان الواجب لا يختلف نسبته الى الاوقات والى معلولاته الاولية يعني العقول التي لا واسطة بينها وبين المبدء الاول اولا واسطة غيرية بينها وما يلزم ذلك لزوما ذاتيا يعني النفوس الفلكية والاجرام الكلية فانها تصدر عن العقول بحسب ذواتها بلا توسط شيء آخر الا ما يلزم من اختلافات يلزم منها يعني الحركة السرمدية اللازمة من اختلاف اوضاع تلك الاجرام فيتبعه التغير يعني الحوادث اليومية فا فهذه هي المذاهب والباقي الاختيار بعقلك وان هواك بعد ان تجعل واجب الوجود واحدا مرادك ان النزاع في القدم والحدوث سهل بالقياس الى النزاع في وحدة واجب الوجود وكثرته

فان

علم ما سبق له الخط عشرة امور الغايات ومبادئها والترتيب فالكلام ما ذكر الشيخ فاعلم ان الغاية ما ينتهي اليه الحركة او الشيء ثم الحركة قد تكون لغاية واحدة وقد تكون لغايات متعددة بالنوع او بالعدد والغايات قد تكون متساوية وقد تكون متفاوتة والغايات قد تكون بالذات وقد تكون بالعرض والغايات بالذات قد تكون حقيقية وقد تكون ظنية والغايات الحقيقية قد تكون حاصلة وقد تكون متوهمة والغايات الحاصلة قد تكون دائمة وقد تكون غير دائمة والغايات الدائمة قد تكون ضرورية وقد تكون غير ضرورية والغايات الضرورية قد تكون بسيطة وقد تكون مركبة والغايات البسيطة قد تكون مطلقة وقد تكون مقيدة والغايات المركبة قد تكون متعاقبة وقد تكون غير متعاقبة والغايات المتعاقبة قد تكون متناهية وقد تكون غير متناهية والغايات غير المتناهية قد تكون بالقوة وقد تكون بالفعل والغايات بالقوة قد تكون بالقوة القريبة وقد تكون بالقوة البعيدة والغايات بالفعل قد تكون بالفعل بالقياس الى الشيء وقد تكون بالفعل بالقياس الى الكل والغايات بالقياس الى الكل قد تكون بالقياس الى كل واحد من الاجزاء وقد تكون بالقياس الى بعض الاجزاء والغايات بالقياس الى بعض الاجزاء قد تكون بالقياس الى الاجزاء المتشابهة وقد تكون بالقياس الى الاجزاء المختلفة فراجع ما ذكرناه

فان ذلك مما لا يرخص التساهل فيه وليس مراده ان المسئلة الحدوث والقدم تتعلق بمسئلة التوحيد الخط المتادر

في الغايات ومبادئها في الترتيب قال الفاضل الشارح غاية الشيء ما اليه يتحرك ومتى وصل اليها وقف والصواب ان ذلك هو غاية الحركة فقط اما الغاية المطلقة اعم من ذلك وهي بالجملة يصدر المعلوم عن علته الفاعلية ثم قال هذا الخط يشتمل على ثلثة مقاصد احدها بيان ان كل فاعل بالقصد والارادة فهو مستكمل بفعله وثانيها اثبات العقول وثالثها بيان ترتيب الوجود وانما قدم الاول لانه تمام لما قبله يعني مسئلة القدم واساس لما بعده بيان الاول هو ان الباري تعالى لم يكن مستكملا بغيره فلم يكن فاعلا بالقصد والارادة وحاشا كان موجبا وذلك يوكد القول بالقدم وايضا عذر القائلين بالحدوث الذي عليه تعويلهم هو قولهم ان الباري تعالى اراد في الازل خلق العالم في وقت بعينه وابطلنا انه يفعل بالارادة يندفع هذا العذر وبيان الثاني هو ان لو كان حركات الافلاك شوقية تشبيهية الذي به يتسلسل علل وجود العقول انما يثبت بعد ثبوت ان حركاتها ليست لبعثة بالسافلات وذلك انما يثبت بان يقال لو كانت حركاتها بالسافلات كانت هي مستكملة بها والعالي لا يكون مستكملا بالداني

واقول انه لما ثبت للوجود مبدأ اول فذا النمط الرابع كان
من الواجب ان يبين كيفية مبدأيته فذكر ذلك فذا النمط
الذي يتلوه المشتمل على الصنع والابداع ولما ذكر الافعال كان
من الواجب ان يشير الى غاياتها فبدء بالاشارة الى احكامها
الكلية وهو ان اي الفاعلين لا يكون لافعاله غاية وايهم يكون
لافعاله غاية ثم اشار الى غايات افعال الصنف الثالث فقال
ذلك حكما وجود موجودات مترتبة هي مبادي لغايات تلك
الافعال بل لوجود هذا الصنف من الفاعلين وساقه ذلك
الى النظر التام في اثبات تلك الموجودات ثم في ترتيب الوجود النازل
من المبدء الاول الى المرتبة الاخيرة ولذلك وسم النمط الذي
ومبادي هذا الترتيب نفسه اتعرف ما الغني التام هو
الذي يكون غير متعلق بشيء خارج عنه في امور ثلثة ذاته وفي
بهكا هيات متمكنة من ذاته وفي هيات كمالية اضافية لذاته
فمن احتاج الى شيء خارج عنه حتى يتم له ذاته او حال
متمكنة من ذاته مثل شكل احسن او غير ذلك او حال اضافية
ما كعلم او عالمية وقدرة او قادرية فهو فقير محتاج الى كسب
بهذا التعريف لمعنى الغني والمقصود ان مراعاة معناه المحمول
على المبدء الاول تقتضي ان لا يكون لفعله غاية مباينة لذاته
واعلم ان صفات الشيء تنقسم الى ما هو له في نفسه والى ما هو

لسبب وجود شيء غيره والاول ينقسم الى ليس من شانه ان
يعرض نسبة الى غيره والى من شانه ذلك وهذه ثلثة
اصناف الاول هو الهيات المتمكنة من ذات الشيء والثاني
هو الهيات الكمالية الاضافية وهي كمالات للشيء في نفسه
وهي مبادي اضافات له الى غيره والثالث هو الاضافات
المحضة والشيخ ذكر ان الغني التام هو الذي لا يتعلق بغيره
في ملك اشياء ذاته والهيات المتمكنة من ذاته والهيات
الكمالية الاضافية له ولم يذكر الاضافات المحضة لانها تتعلق
الوجود بغيره ثم لما ذكر ان الغني هو الذي لا يتعلق في هذه
الاشياء بغيره ذكر ان ما يتعلق في شيء من هذه الاشياء
بغيره فهو ليس بغني بل فقير محتاج الى كسب هذا الكلام
كعكس نقيض للاول لو كان الاول قضية قال الفاضل
قوله فمن افتقر في شيء من هذه الامور الى غيره فهو فقير محتاج
الى كسب كلام خارج عن قانون الخطابة فانه لا معنى للفقير
الا افتقاره في احد هذه الامور الى الغير وح يصير معنى الكلام
انه لو افتقر في شيء من الثلثة الى الغير لافتقر فيها الى الغير و
معلوم ان ذلك مما لا فايدة فيه وان كان يريد بالفقير
شيا اخر فلا بد من افادة تصوره واقول كلام هذا الفاضل
يقتضي ان يكون كل قضية موضوعها ومحمولها شيء واحد

فهي خارجة عن قانون الخطابة وليس كذلك فان المحمول
المحدود لكي يصير مفهومه قريبا من فهم الجمهور ويحصل ذلك بمقدمة
خطابية كما ان قولنا الفقير في شيء ما فقير ليس بمكرر لان الموضوع
هو الفقير المقيد والمحمول هو الفقير المطلق وذلك يجري مجرى
قولنا الموجود في شيء موجود وايضا هذا الفصل قد صدر شرحه
لهذا الفصل بان قال المقصود من هذا الفصل ذكر ما به يتم الغني
وهو الذي لا يفتقر الى الغير لا في ذاته ولا في شيء من صفاته
الحقيقية وذلك يقتضي ان يكون قولنا الغني هو الذي لا يفتقر
الى الغير في هذه الامور شيء بقيضته مشتملا على موضوع ومحمول
بمعنى واحد لان المحدود والحد شيء واحد واذا كان كذلك قال
محقق يكون ما يقابل الحد وما يقابل المحدود بازائهما ايضا شيء
واحد اه يكون كلامه اجماليا مجرى قول من يقول الانسان
هو الحيوان الناطق وما ليس بانسان هو الحيوان الناطق فليس بانسان فلا
ادري لم صار الاول تعريفا مقبولا والثاني قولا مستنكرا مع
كونهما في الحكم واحدا بل لو قال ان الشيخ قد قال في الاول ان
الغني هو الذي لا يتعلق بغيره وقال بعده فمن احتاج الى
غيره فهو فقير وكان من الواجب ان يقول ومن تعلق بغيره
فهو فقير لكان سؤالا لفظيا وكان الجواب انه لما كان في الاول
قاصدا للتعريف لم يورد الاحتياج لئلا يكون تعريف الغني

بمفهوم

متعلق على الحمد الغير بمفهوم

اذا ادرت كما فعل صدر الاثر شرحه لهذا الفصل وقرر بعض فضلاء
تلامذته ما قاله فالمعلوم بالعرض هو الفاعل بالقصد والمعلوم
بالذات هو الفاعل بالطبع فان من علم ان الاثر يكون كما لا امام الفاعل
بالقصد بالعرض لان الفاعل بالقصد هو الذي يكون علمه بالاثر
كان علة وجوده فالعلم الاجمالي بالكل علة للعلم التفصيلي بالاجزاء
والعلم التفصيلي بالاجزاء علة للعلم الاجمالي بالكل فالعلم
بالذات هو العلم التفصيلي بالاجزاء والعلم بالعرض هو العلم
الاجمالي بالكل فالفاعل بالقصد هو الذي يكون علمه بالاثر
علة لوجوده والفاعل بالطبع هو الذي لا يكون علمه بالاثر
علة لوجوده فالفاعل بالقصد هو الذي يكون علمه بالاثر
علة لوجوده والفاعل بالطبع هو الذي لا يكون علمه بالاثر
علة لوجوده

به تعريفا بما يقابله بل اورد التعلق الذي قاده مقامه افاد
ولما لم يكن في قوله اقصد التعريف اورد الاحتياج ليعلم انه

استعملهما بمعنيين متغايرين تنبيه واعلم ان الشيء الذي ليس
ان يكون عنه شيء آخر ويكون ذلك الشيء اولى به من ان لا يكون
فانه اذا لم يكن عنه ذلك لم يكن ما هو اولى واحسن به مطلقا او
لم يكن ما هو اولى واحسن به مضافا فهو مسلوب الكمال بالفقر في
كسب ان قوما من المتكلمين يعللون استعمال البارئ جل ذكره لحسن و
الاولوية فيقولون ان ايصال النفع الى الغير فضله وفضله اولى ان
تركه فلما فعل ذلك خلق السموات والارض وجميع ما ان هذا الحكم في
حق الله تعالى مقتض لاستناد نقصان اليه والتقرير هو ان الشيء اذا لم
يكن يمكن ان يفعل فعلا ويكون ان يفعل احسن منه فان ما يفعل فانه
ان فعل كان ما هو حسن به في نفسه حاصلا وكان ما هو احسن به
من شيء آخر ايضا حاصلا وهما صفتان لا احداهما مطلقة و
الاخرى كما يه اضافية الى شيء آخر فانه لم يفعل لم يكن ما هو احسن به حاصلا
واما ما هو حسن به من شيء آخر وبهذا ذلك ان ما يتين بصفتين قد
يتعقد ما ذلك الشيء من فعله وفعله غيره كما ذكرنا هو فرد انه مسلوب
كمال مفتقر في كسب تنبيه فما ليق من ان الامور العالية كما
ان يفعل شيئا ما لكنها لان ذلك احسن بها او يكون من شأنه الجميل
ذلك من الاحسن والامور اللائقة بالاشياء الشريفة وان الاول

حسن

اي ما يكون مرادا
مقابلا للاحسن
تحقيق

الكمال الغير

٦٩٦

الحق يفعل شيا لاجل شيء وان افعاله تنتهي بالتصريح بالمقصد الذي
او انا اليه الفصل المتقدم وهو نتيجة لما قبله ومراده وضح وقد
جعل الحكم عاما مستاوا لجميع العلل العالية التي هي مبادئ المبادئ او
تعلمها مع ابداعها وانما سلب الغاية عن فعل الحق الاول جل جلاله مطلقا
لان الفاعل الذي يفعل الغاية فهو غير تام من وجهين احدهما من حيث
يقصد وجود تلك الغاية فان ذلك يقتضي كونه مستكملا بذلك الوجود
والثاني من حيث يتم فاعليته بمباشرة تلك الغاية فان ذلك يقتضي كونه
من حيث ذاته ناقصا في فاعليته والحق الاول المكان تاما بذاته
لا كثرة فيه ولا شيء قبله ولا معه فاذن لا غاية لفعله بل هو علة ذاته فاعلا
وغاية للوجود كله تذنيب الى تعرف الملك الملك الحق هو الغني
الحق مطلقا والمستغني عنه شيء وله ذات كل شيء لان منه او
مما منه ذاته محل شيء غيره فهو له مملوك ونسبة الى شيء فقير بذاته
الكلام يقتضي ان يرسم هذا الفصل بالتنبيه والذي قبله بالتنبيه
ولانك ان تقدم وان تاخر فهو وقع بين اثنين وهذا الفصل
مشتمل على تعريف معنى الملك وقد اعتبر فيه ثلثة اشياء احدها كونه غنيا
مطلقا وهو سلبي والثاني افتقار كل شيء الى كل شيء اليه وهو اضافي
والثالث كون كل شيء له وهو ايضا اضافي وعلل ذلك بكون
كل شيء منه فانه لما كان كونه غاية للاشياء هو كونه فاعلا لها
صح تعليل كون الاشياء له بكون الاشياء منه تنبيه تعرف الجود

الجود افادة ما ينبغي لا لعوض فعل من يجب كسبه من لا ينبغي له
ليس بجواد ولعل من يجب تعويضه معامل وليس بجواد ليس العوض
كليا بل وغيره حتى الثناء والمدح والتخلص من المذمة والتوصل
الى ان يكون منه الاحسن او ما ينبغي فمن عاد ليشرف او ليتحمد او ليتخلص
به مما يفضل او يستعيض غير جواد فالجواد الحق هو الذي يفيض منه الخير
لا لشوق منه وطلب يقصدي لشيء يعود اليه واعلم ان الذي يفعل شيئا
لو لم يفعله لم يقبح به او لم يحسن منه فهو بما يفيده من فعله متخلص يريد
تعريف معنى الجود وقد اعتبر فيه ثلثة اشياء احدها معنى الافادة
الثاني ان يكون ما يفيده المفيد شيئا ينبغي للمستفيد اي يكون
مستغنى مرغوبا فيه موثرا بالعيش اليه والثالث ان لا يكون في العوض
وبابا الكلام بيان للعوض وهو محفوظ قال الفاضل الشارح لفظة
مجازيا دبها تارة الحسن العقلي كما يقابل العلم حيث ينبغي تارة والاذن
الشرعي كما يقابل الحظر حيث ينبغي تارة والاذن الشرعي
لا يليق بهم التغيير الثاني ولا معنى لما سوى هذين وما قوله في الكلام
تقتضي كون جميع العرب المستعملين لهذه اللفظة في اي جاية اما
معتزلة يقولون بالحسن العقلي واما فقهاء يقتصرون على الاذن الشرعي
ان المعتزلة والفقهاء وليسوا بانفراد هم مستعملين بمجرد هذا اللفظ
غاية ما في الباب انهم استعملوا على سبيل النقل الاصطلاحي من هذا
هذين المعنيين لكن ذلك مما يدل على كونها اصل اللغة والاصل

اخره منفوة قنه وكيف لا وعلى واللغة تجيء ذكروا انها من افعال المطاوعة
يقول بغيته اى طلبته فانبغى كما يقول كسرته فانكسر فهو قريب مما ذكرناه
واعلم ان القدح في هذا الكلام الذي استحسنه الخواص والعوام و
جرى مجرى المثل مما ذكرناه الفاضل لا يليق بما شاده لانه بدل على
صدوره عن عصبية او حسد او قلة انصاف حاشاه عن ذلك ثم انه قال
القصد الى ايصال الغاية الى الغير لو لم يكن معتبرا في الجود كيف
ان بق الحجر الذي سقط من سقف وقع على راس عدو انسان فاصابه
ذلك العدو انه جواد مطلقا لحصول ما ينبغي منه لا لعرض ما الجواب
ان الجواد انما يكون من يصدر عنه الجود بالذات لا بالعرض وانما
حصول ما ينبغي لم يصدر من الحجر بالذات لان الحاصل منه بالذات
هو حركة الصفيحة وهي مستفادة كمال منه لا ايصال الكمال
لغيره وانما وقع على راس انسان اتفاقا والاتفاقي لا يكون منه بالعرض
ثم ان الوقوع على الراس لا تقتضي الموت بالذات بل يقتضي اختلال
اوضاع الاعضاء والموت بسبب تقتضيه بالذات عند اختلال
الاعضاء ثم ان المقتضي لموت انسان لا يكون منه مقتضيا بالذات
بل بالعرض فهذا حال مثاله الذي اورده وكذلك القول في الاد
المصحح والمزيل للمرض فانه يصح ويزيل المرض بالعرض والفاعل
بالذات كيفية مضادة للكيفية الغير الملائمة وكذا حال الفاعل
الطبيعة فانها لا تفيد غيرها فاعلا لما شيئا الا بالعرض فان

قيل فلم لم يقيد الشيخ تعريف الجود بانه ما يكون منه بالذات حتى
بانه لو عرف الجواد لا احتاج الى ذكر هذا القيد لكنه لما عرف الجود
لم يحتج اليه كما ان من عرف الباء وبانه شيء تصدر عنه كيفية كذا
احتاج الى ان يقول بالذات اما اذا عرف البرودة بانها كيفية
كذا وكذا لم يحتج الى ان يقول بالذات ومعنى الى المقصد ويقول
فاذن قد ظهر ان كل فاعل يفعل مطبوع من غير ارادة او بارادة
هو متحمل اما بنفس فعله او بما يتعقبه فالجواد هو كان فاعل يكون
الجاهر تبة من هذه المراتب قال الفاضل الشارح وقول الشيخ
اعلم ان الذي يفعل شيئا لو لم يفعله فيجيء به الى اخره اعاد الكلام
الذي ذكره في الفصل الثاني من هذا النمط واقول هما قضيتان
اشتركتا في الموضوع فقط وهو الفاعل انه لو لم يفعله شيئا
يقبح ذلك به وتباينا في المحمول فانه حكم عليه بانه يستلزم
كمال وههنا بانه متخلص اي مستعيض ناو ظهر ان هذا ليس عاريا
لذلك بحافظة هذا الفاضل شارح والعالي لا يكون منه طلب
لاجل السافل حتى يكون ذلك جاريا منه مجرى الغرض فان ما هو
غرض لفظة تميز عند الانسيار عن نقيضه يكون عند المختار
اولى واوجب حتى انه لو صح ان يق فيه انه اولى بانفسه وانهم
ثم لم يكن عند الفاعل ان طلبه وازاته اولى به وحسن لم يكن
غرضا فان الجواد والملك الحق لا غرض له والعالي لا غرض

٧٠١

الى غيره

مطلقا

فكون ٧٠٢ تقشق

Mukhtar

المترتبة الغير المتناهية التي يجب ويليق ان يقع كل موجود منها في
واحد من تلك الاوقات لمقتضى افاضته ذلك النظام على ذلك
الترتيب والتفصيل والذات المفيضة لجميع الاحوال للعقل ذلك
الفيضان منها وذلك المعنى هو عناية البارئ تعالى لمخلوقاته وتوسط
جلة وعدد بيان تفصيلها فيما بعد قال الفاضل الشارح المقصود
من هذه الفصول الستة هو ان كل فاعل بالقصد والارادة فهو
مستكمل بفعله ووجه نظم الفصول ان لو كان البارئ تعالى فاعلا
بالارادة لم يكن غنيا ولا ملكا ولا جوادا والتوالي باطلة
فالمقدم مثلها بيان الشرطية ان من فعل بالارادة ففعله اولا
فاذن هو مستكمل بفعله وذلك ينافي الغنى وينافي الملك ايضا
لاعتبار معنى الغنى في حده وبناء فر الجواد الذي لا يفعل لعوض لانه
انما فعل لان الفعل في نفسه حسن او لايصال النفع الى الغير لانا نقول
الاتيان به يستلزم عدم الاتيان بوقته فيستحق الذم وهو
يعود الاستكمال فلما ثبت ان الفاعل بالارادة يستكمل ثبت
ان الفاعل لا يفعل لاجل الفاعل ولما ثبت بان الله ليس فاعلا
بالارادة وقد اتفقوا على عنايته وجب تفسيرها بما لا يستلزم ذلك
واقول ليس الغرض من هذه الفصول هو ان كل فاعل بالارادة مستكمل
بل هو مقدمة فرائبات المطلوب والمقصود هو نفر الغرض عن افعال
المبادي العالية لان النمط لما كان مشتملا على ذكر الغايات وجب

الابتداء بالمبادي الاول وغايات افعالها ووجه التلفيق بين
الفصول ان الشيخ اختار من صفات المبدء الاول المتفق عليها
هذه الثلثة لانها مما يثبت به تنزيهه وتعاليه والله على نفي الغرض
عن فعله وقدم الغني لانه اول على ذلك فسره فر الفصل الاول
واثبت المطلوب وعدده فر فصلين بعده ثم فسر الباقين فر فصلين بعدهما
وذكر في الفصل السادس والثامن ان الفاعل اذا قصد نفع غيره
او حسن الفعل كان ايضا مستكملا ولما كان البيان متناولا لغير
المبدء الاول من المبادي العالية جعل الحكم عاما ولما كان تحريك
الافلاك بحسب النظر الظاهر منسوبا اليها مع انتهاء الامر بالارادة
ان المبادي التي كلامنا فيها هي ليست مما يباشر تحريكها ولما
فرغ من ذلك ذكر ان نظام الكائنات مع نفي الغرض عن مبادئها
كيف يصدر عنها وذكر انه هو الذي يعبر عنه بالعناية ثم قال
الفاضل الشارح والحجة بعد تنزيهها خطابية لانه بقي ما معنى انه
لو فعل بالارادة يلزم ان لا يكون غنيا ولا ملكا ولا جوادا فان الشيء
عينا انه متى فعل ما وجب عليه لم يستحق الذم كان الزاما الشيء
على نفسه فان التالي حين المقدم ولم لا يجوز ان يكون غرضه
بفعله الاولى ليفيد او دفع المذمة فقصد فان النزاع لم يقع
الا فيه وان عنيت بشيء آخر فبينه يظهر ان الحجة خطابية من
باب الخطابات اقول وهذا يدل على انه يرى تكرار الشيء خطابة

والجواب عن قوله ما معنى قولنا البارئ لو فعل بالارادة لم يكن بخيلا
ان يقال معناه انه لو فعل لحصل له وجه يستكمل به لم يكن كاملا لذاته بل كان
كاملا بفعله فان الحاصل لا يطلب حصوله وعن قوله لم لا يجوز ان يكون
الله تعالى مستفيدا للاولوية او دفع المذمة ان يقال لان المستفيد
شيء لا يكون تاما ان لم يكن ذلك الشيء واجبا لذاته وقد مضى
باب الخطابات وليس مقصودنا الى من ينظر في الكلام بين وبين
تنبيه قد تبين لك ان الحركات السماوية قد تخلق بارادة كلية
وبارادة جزئية وتعلم ان مبدء الارادة الكلية المطلقة الاولى
يجب ان يكون ذاتا عقلية مفارقة فان كانت مستكملة بالجواهر التي
لم يصحبها فقر فتكون الارادة حاملة بالغاية المذكورة وان
تعلم ان المراد الكلي ليس مما يتجدد ويتصرم بالانقطاع او يكون
بل اما ان يكون حاصل الطبيعة او معدوما والامور الدائمة
ان يقل لم يزل شيء لها مفقودا ثم حصل ولا يجوز ايضا ان يقال
لم يزل حاصلا وهو قبل كل كمالاتها حاضرة حقيقية وليست
جزئية ولا ظنية او تخييلية وليست نسب امثال ما ذكرناه الى الاجسام
السماوية نسب نفوسنا الى جهاتنا فان تحصيل حيوان واحد
كما عليه حالنا لان نفس الواحد منا مرتبطة ببدنه من حيث شعبة
لتطلب مبادي الكمال منه ولو لا ذا لكانا جوهرين متباينين وانا
نفس السماء فهي صاحب الارادة الجزئية او صاحب ارادة كلية

متعلق بها ان يقال ان كان ان كان ويقيسه قال
الفاضل اثبت العقول في هذا النمط باربع طرق وهذا الفصل مع
اربع فصول بعده يشتمل على الطريقة الاولى واقول انه لم يقصد اثبات
العقول اولا فقط بل قصد بعد نعت الغاية من افعال المبادي العالية ذكر
غايات افعال القوى المحركة لافلاكها ولازمة من ذلك اثبات العقول
فبدء فيما قصده ببيان ان المبدء الفاعل لحركة السماء قوة نفسانية
غير عقلية وهذا الفصل مشتمل عليه وتقريره ان نقول قد تبين في النمط الثالث
ان الحركات السماوية متعلقة بارادتين كلية وجزئية وبين ان
الارادة الكلية المطلقة الاولى اعني الارادة التي لا تعلق لها بامر جزئي
التي ينبعث الجزئية عن القوى الجسمانية بسببها يجب ان يكون ذاتا
عقلية مفارقة للاجسام فان الاجسام وقواها لا يتصور بالكليات
تلك الذات اما ان يكون كاملة الجوهر بفضيلتها الذاتية واما ان لا
يكون والاول هو المسمى بالعقل وان لم يكن محركا للسماء
لا يجوز ان يكون عقلا لثلث امور الاول ان العقل المحض لا يصح ان تقرر
فيكون مبدء ارادته بمشابهة بالغاية المذكورة وقد تقرر في النمط الثالث
ان المحرك السماوي يطلب بارادته ما هو احسن واولى به وان ان المراد
الكلي كما مر ليس مما يتجدد ويتصرم بالانقطاع كالكيان المنفصلة او
مما يتصال كالكيانات المتصلة بل يكون شيئا واحدا موجودا بالطبيعة
او معدوما دائما والامور الدائمة المتشابهة الاحوال اعني المجردة

تعريف الطلق ش

تعريف ارادته ش

فلا يستكمل بفضله ش

المحضة كالعقول لا يجوز ان يتحرك لانه ان بقي كان فيما لم يزل طالبا شيئا مفقودا منه
حصل او بقي كان حاصلا له وهو مع حصوله طالب له هذا خلف بل يكون كمالاته
حاضرة حقيقة ليست جزئية متغيرة ولا ظنية ولا تخيلية لان الظنون
والتخيلات انما تكون لسبب الغواشي الجسمانية وهي مبرأة منها و
التحرك السماوي بخلاف ذلك فانه مريد لامور جزئية تتجدد بتصرم على
الاتصال فقد تحصل لجملة الطبيعة التحرك ثم يفوته او ليس بينه وبين الثاني
ان الجوهر العقلي لا يكون مرتبطا بجسم كوكبي مرتبط بأجسام كثيرة
حيث هي ناقصة تطلب مبادرة الكمال منها وقد صارت بذلك متحدة بها
انسانا واحدا ولولا هذا الارتباط لكانا جوهرين متباينين فاذن مبدأ
الارادة الكلية المطلقة ليس هو نفس السماء وانما نفس السماء افاضت
ارادة جزئية منطبعة فيها عما ذهب اليه المشاؤون او صاحب ارادة
كلية مفارق قد تعلق بالسماء وبعثت منه صورة منطبعة فيها نسبتها
من الاستكمال او بسطة جرم السماء من الجوهر العقلي المفارق كما نقول
بوسطة ابدانا من العقل الفعال فقول ان كان اي ان كان صاحب
ارادة كلية كما وصفنا موجود السماء وانما اوردته بلفظة لم
يردان يصرح بخلاف القوم كما سبق القطع والسر هو ان يجب
القطع بوجود هذه النفوس وان صاحب الارادة الكلية والجزئية يجب ان
يكون شيئا واحدا حتى تحصل الارتباطات وتتم الحركة المتصلة اشارة وتنبيه
ولا يمكن ان يقال ان تحريكها للسماء لاجل شهواني او غضبي بل يجب ان يكون

اشبه بحركاتنا عن عقلنا العملي برهان ان بشرائي غاية الحركة السماوية
وهي التشبه بالمبادي العالية التي هي العقول المجردة وان بينها و
وجود تلك المبادي تفاوتا بينا فان العقول قد تبين فيما مر ان تحريك الارادي يكون
صادرا اما عن مقصور حسي او عن متصور عقلي او الصادر عن المتصور الحسي يكون
الداعي اليه اما جذب نافع او دفع منافر فاذن هذا التحريك يكون
لداع اما شهواني او غضبي كما في النوع الحيوانات واما الصادر
عن التصور العقلي فهو كما يصدر عن نفس الانسان بحسب العقل العملي
وتحريك السماء لا يجوز ان يكون لداع شهواني او غضبي لانهما تختصان
بالجسم الذي يفصل ويتغير من حال الغاية الى غيرها ثم ترجع الى الحال الاولى
فيلتذ او يتوجع فيحصل له فيفعل ليسكن لان كل حركة الى لذيذ او غاية
على النحو الموجود في الحيوانات بشابهة فاذن يجب ان يكون تحريكها الصادر
عن عقلنا العملي فقد ولا بد ان يكون من المعشوق ومختارا بما ينال به
حالة او لينال شبيها بكل تحريك ارادي فهو الشيء يطلبه المريد ويختاره بوجود
وكل مطلوب مختار فهو محبوب به دوام الحركة انما يكون من المفوز الطالب الذي
تقتضيه فرط المحبة الثابتة والمحبة المفرطة هي العشق فاذن لا بد ان يكون
تحريك السماء للمعشوق ومختارة وذلك المعشوق يكون اشياء تحصل
الذات واشياء تحصل الذات فان لم يكن تحصل الذات فلا بد ان
تحصل بالحركة والا كان الطلب طلبا لاشيء وهو محال والشيء المتحصل بالحركة
اما ان اوجد فيها او كيفها او كما اوما يتبعها من كمالات الجسم انما

تكون الحركة لنيال ذات المعشوق وان كان المعشوق محصل الذات
والحركة لا محة توجد بخوصول المتحرك فاما ان يكون ذلك النيال حالا
من المعشوق كمماسته او مواراته او ملاقاته لم يكن حاصلة الحركة
فلم تكون الحركة لنيال حال من المعشوق واما ان لا يكون ذلك النيال حالا
منه ويجب ان يكون جماعا سبا لذات المعشوق او حالا من احواله
والا فلا مدخل للمعشوق في الغرض من الحركة وحينئذ لا يكون الحركة حركة الا
بعضا فاذن يكون سبب الهمم لاجل نيل حال الشبيهة المعشوق او حاله
وظهر من ذلك ان تحريك السماء الذي هو كان المعشوق لا يخلو من ان يكون
اما لان نيال ذاته او حاله او لنيال ما يشبههما **قوله** ولو كان الاول
لوقف اذا نال او طلب المحال وكذلك لو كان لطلب نيال ما يشبهه
حيث يستقر فهو نيل شبه لا يستقر اي لو كان المعشوق جماعا ان التحريك
ذاته او حال منه بالجملة يكون من كمالات المحرك الذي لا يكون حاصلا
فيه كان لا يخ اما ان يحصل وقتا ما او لا يحصل ابدا فان حصل وقتا ما
وجب ان تقف التحريك عند حصوله وان لم يحصل ابدا وكان
المتحرك يطلبه ابدا فهو طالب للمحال والارادة المنبعثة عن ارادة جزئية
متصورة بما جوهر عاقل مجرد عن الغواشي المادية تستحيل ان يكون
نحو شر محال فاذن المعشوق ليس من كمالات المتحرك ولا مما يحتمل
بالحركة ذاته او حاله بل هو شر محصل الذات خارجا عنه ليس من شانه
ان ينال وظهر ان المتحرك انما يريد نيل الشبيه به نحو لا يخ اما ان يكون

تحريكه نيل شبه يستقر كحال ما قريب جدا به شبيها بكمال المعشوق
او يكون نيل شبه لا يستقر والاول يخ لانه يقتضي عدم الحركة
اعني الوقوف عند النيل او طلب المحال فبقي ان يكون الحركة نيل
لا يستقر **قوله** فنيال كحال الاول يتعاقب شبه المتقطع الذي هو
وذلك اذا كان المتبدل المستبقي نوعه بالتعاقب فيكون كل عدد
مفروض فيما بالقوة يكون له خروج الى الفعل لا محة ونوعه او صفة
حفظ بالتعاقب اي فنيال الشبيه كحال ما هو غير مستقر لا
تعاقب شبه المتقطع الحاصل من الحركة بالدهر لانصرامه وذلك
اذا كان المتبدل من الجزئيات الغير القارة بالعدد المستبقي نوعه
بالتعاقب فكل عدد لغير مفروض مما هو بالقوة يكون له خروج الى
الفعل حين انتهاء القوة اليه لا محة ونوعه او صفة حفظ بالتعاقب
والمشبه انما يكون من هذا القبيل المحفوظ دون المتصرم **قوله** فيكون
المشوق مشبها ما بالامور التي بالفعل من حيث هو اتم ما هو بالقوة
راشحا فيه الخير الفائض من حيث هو شبيه بالعالي الامر من حيث هو
افاضة محالا فقل فتكون المشوق يعني محرك السماء متشبها بجوا
من التشبه وفي بعض النسخ فيكون المشوق بفتح الواو متشبها
يعني يكون اليه تشوق المحرك هو تشبهها بالامور التي بالفعل يعني
المعشوق وهو الفعل من حيث هو اتم عن القوة راشحا عنه الخير
الفائض اي فاعال كونه راشحا عنه الخير من حيث هو شبيه بالعالي

يعني مقصوده بالقصد الاول هو التشبه به من حيث البراءة من القوة
واما بالقصد الثاني فان يرشح عنه الخير حاله لتلك كما يرشح عن المحرك
نفوذ يرشح استعارة لطيفة وهو ان الخير الفيض عن المحرك بالذات
بل الفيض عن العقل عليه ويرشح عنه على ما تحته فوذ ومبدوذ لك في
احوال الوضع التي هي هيأت فياضة وانما يجري بالقوة فيها يحصل
فيه الفصل بما يمكن من التعاقب يعني مبدوذ لك الامر الذي يحصل التشبه
يكون في احوال الوضع وذلك لان الخروج من القوة الى الفعل على
الاتصال الغير القار اعني الحركة لا يقع الا في اربع مقولات كما
تبين في العلم الطبيعي والفلك لا يمكن ان يتغير في شيء منها الا في الكم
والكيف والاين فاذن لا خروج له من القوة الى الفعل الا في الوضع
وانما قال التي هي هيأت فياضة لان الاجرام النيرة تفيض انوارها
على اجسام السفلية بحسب اوضاعها والهيأت ليست بذاتها فياضة
لكن لما كانت معدات للافاضة وصفها بانها فياضة وانما يجري
بالقوة فيها يعني في السماء يجري الفصل بما يمكن من التعاقب ولذلك
يحصل التشبه فيه تقريبا فالكتاب فاما وسم الفصل بالافاضة
والتشبه لاشتماله على بيان غاية الحركة السماوية التي هي التشبه
التشبه وجود الجوهر المتشبه به اعني العقل بد ولو كان المتشبه به
واحدا كان التشبه في جميع السماوية واحدا وهو مختلف فلو كان واحد
منها يتشبه مشابهة لتشابهت في المنهاج وليس كذلك الا قليل

يريد التنبيه على كثرة العقول المفارقة واعلم ان الفيلسوف في الاول
قد اشار بعض اقواله الى ان المتشبه به فرد الجميع شيء واحد هو العلة
الاولى وقد اشار في موضع آخر ان كل فلك فقد يختص بمعلوم
يتشبه ذلك الفلك به فنبه الشيخ في هذا الفصل على انها كثيرة وسيذكر
الوجه في كونه واحدا في الفصل الذي سلوه وتقرير الكلام ان
لو كان واحدا لكان المتشبه في جميع الاجرام السماوية واحدا وذلك
لان الجسم من حيث هو جسم لا تقتضي حركته الى جهة معينة ولا وضعا
معينا وليس للفلك طبايع تقتضي وضعا معينا والا لكان التنقل
عنه بالقسر والى جهة معينة فان وجود كل جزء من اجزاء الفلك
على الترتيب يحتمل في طبيعة الفلك المقتضية لتشابه اجزائه وحوالة
نقوشها ايضا لا يجوز ان يكون من طبعها ان تريد تلك الجهة او
الوضع الا ان يكون الغرض من الحركة مختصا بذلك لان الارادة
تبع للغرض فالغرض تبع لها فاذن بسبب اختلاف الاغراض
ويلزم من ذلك اختلاف مبادي المتشبه بها واعلم ان بعض
المتفلسفة من الاسلاميين وغيرهم ذهبوا الى ان المتشبه به هو
الجسم الكل فلك سافل يتشبه بما يحيط به على ما سيأتي بيانه وهذا
ابطل ذلك بانه يقتضي تشابه الحركات في الجهات والاقطاب
وان اوجب قصورا فانما يوجب ضعف المتشبه عن التشبه تماما
لا مخالفته ليس المتشبه به موجودا الا على قليل يعني في المعلولات بخلاف

البروج غير مثل القمر فانها تشبه فلك البروج فى الحركات والاقطاب
واعترض الفاضل الشارح بان تشبيه الفلك بالعقل هو بان يستخرج كمالاته
اللائقة به الى الفعل كما فى العقل وهذا معنى مشترك بين العقول ولم يبق به
امتياز كل عقل عن جنسه فضلا عن ذلك فاذن المشبه به واحد وهو باطل
ان خروج الكمالات الى الفعل امر كلى لا يمكن ان يصير غاية حركات
جزئية بل يجب ان يكون من غايات الحركات الجزئية امور اخر جزئية يرجع
هذا المعنى الكلى وتلك الامور وان كان اختلاف الحركات فقد بين
غاياتها لكن ليس لنا الى معرفة ماهياتها التى هى اقرب طريق
بيانه قال يحتمل ان يكون سبب اختلاف حركاتها هو اختلاف هيولياتها
بالماهية كما يجيء بيانه فلا يكون كل هيولى قابلة الا لحركة خاصة وهو باطل
عنه مضافا الى ما ان ذلك يقتضى كون الحركة المستديرة طبيعية
وقد مر فساده وهم وتنبيه ذهب قوم الى ان المشبه به واحد
فقط وان الحركات كان يجوز فيها ان يكون من مشابهة نفوسها
كان سواء طلبا ان تتحرك الى اى جهة اتفقت فيكون الغرض بالحركة
ثم كان يكون طلبا ان يطلب الحركة لمجاورة نفاسة لها تحت وان لم
تكن الحركة فى اصلها لذلك جعلت بين الحركة لذلك مستغنى عنها
من الغرض وبين جعلها لمجاورة نفاسة ونحن نقول لو جاز ان يجعل بهيئة
الحركة جاز ان يوجى بالحركة ذلك فيضر وكان لقايل ان يقول لما
كان طلبا ان تتحرك وان لم يكن سواء لديها الامران مثل حجر يحرك

اذ انتم

ثم اذا كان ان يتحرك لنفع الاسافل اخترعه بل اذا كان الاصل هو
انها لاجل الاجل الافضل بل انما يطلب شيئا عاليا فيتبعه نفع منجب
ان يكون من هيئة الحركة كذلك قال الشيخ وسايركتبه ان قولا لما
سمعوا اظاهر قول الاسكندر اذ يقول ان الاختلاف فى هذه الحركات
وجهاتها ليشبه ان يكون لغاية بالامور الكائنة الفاسدة التى
تحت كرة القمر وكانوا سمعوه يقيد ويعلو بالقياس ان حركات
السماوات لا يجوز ان يكون من اجل شئ غير ذواتها ولا يجوز ان يكون
لاجل معلول تهارا دوا ان يجيبوا بين المذهبين فقالوا ان نفس
الحركة ليس لاجل ما تحت القمر ولكن للمشبه بالخير المحض والشوق اليه
واما اختلاف الحركات ليختلف ما يكون من كل واحد منها فى عالم
الكون والفساد اختلافا منتظما به بقاء الانواع كما ان لاجل خير
نوع ان يمضى فرخا جبة سمت موضع واعترض له اليه طريقان
احدهما يحيض يوصله الى الموضع الذى فيه قضاء وطره والآخر
يضيف الى ذلك ايصال نفع الى مستحق وجب من حكم خيرية ان
يقصد الطريق الثانى وان لم يكن حركة لاجل نفع غير ما لها فى
ذاته قالوا وكذلك حركة كل فلك انما هى بسبق على كماله الاخير ذاتها
لكن الحركة لهذه الجهة وبهذه السرعة لينفع غيره فهذا تقرير هذا
الوهم ثم قال فى ابطاله فاول ما نقول انه ان لم يكن ان
يحدث للاجرام السماوية فى حركاتها قصد ما لاجل شئ معلوم

واما اختلاف حركات كان

مسألة القابل لا يكون فاعلا ق

نفع الاسافل ح

ويكون ذلك القصد في اختيار الجهة فيمكن ان يحدث ذلك ويعرض
في نفس الحركة حتى يقول قائل ان السكون كان يتم طبعا بغير قصد منها
والحركة كانت لا تضرها فاذا الوجود ونفع غيرها ولو لم يكن احدهما حاصلا
عليها من الشارع او غيره فاختارت النفع وان كانت العلة الباعثة
من مصير حركتها لنفع الغير استحالة قصدها فعلا لاجل الغير من المعاني
فهذه العلة موجودة في نفس قصد اختيار الجهة وان لم يقع بهذه العلة
قصد اختيار الجهة لم يقع قصد الحركة وكذلك الحال في قصد السرعة
والبطوء وقال في ذلك ان كل قصد يكون لاجل المقصد هو انتقاص
وجود من المقصد لان كل من احد شيئ اخذ فهو اتم وجودا من
الاخر ولا يجوز ان يستفاد الوجود الاكمل من الشيء الاخس فقد
ما قاله الشيخ في هذا الموضع وهو واضح قال الفاضل شارح المعارضة
بان السكون غير واردة لان الحركة تستخرج الكمالات من القوة الى
الفعل بخلاف السكون فاذا كان المقصد هو استخراجا كان حاصلا
بكل الحركات فكان الكل بالنسبة اليه على السواء ولم يكن فاعلا
بالسكون فلا جرم لم يكن الحركة والسكون هما بالنسبة الى غرضه
على السواء واقول ليس مراد الشيخ تجويز السكون على الفلك مع
تسليم ما ذهبوا اليه من القول بانه يبطل التشبه بل مراده بيان
ضعف ما تمسك به القوم من ان اصل الحركة وغايتها بالذات
التشبه بمثل فلك فجعل اصل الحركة فاعل نفع الغير ممكن

وذلك على تقدير كون الحركة والسكون بالنسبة الى الفلك على السواء فالعلة
الداعية الى اسناد اصل الحركة الى التشبه هي بعينها داعية الى اسناد
غايتها الى مثل ذلك قوله واذا كان كذلك فقد انتفى الاختلاف بسببه
بالعدد اي اذا كان الفلك غير متحرك لاجل ما تحته وقع الاختلاف
بالمقصد وهو كون التشبه بامور كثيرة قوله وان جاز ان يكون
المتشبه به الاول واحدا ولاجل شابهت الحركات في غايتها دورية
اقول بهذه اشارة الى ما ذكره وهو قول الفيلسوف الاول ان المتشبه
واحد فحمله الشيخ على ان ذلك هو المتشبه به الابعد يعني العقل الاول
واعترض الفاضل الشارح عليه بان ذلك الواحد ان كان متشابها
من جميع الوجوه ذلك الواحد لم تتشابه الحركات وان لم يكن
متشابها به كان المتشبه به غيره او اشياء كثيرة منه ومن غيره لم يكن
هو متشبها به وهذه تعليل الحركة الدورية بذلك انما يجوز لو
صح على الافلاك غير الاداني اذا كان السكون والحركة المستقيمة متساويتين
عليها كانت الحركة الدورية واجبة لها لذواتها فعليها السكون
واحد فاجل واجب بعد الاول ان المتشبه به حقه وجوبا الحركة
وان لم يكن حقه فاعلية لها والعلل قد تكون بعيدة وقد يكون غرض
فلك التشبه به وبعضه كون المتشبه به القريب يمكن ان يتشبه

لا يتصور الا بعد وجوده مستفادا من العلة الاولى فاذن ليس هو منشئا
الا مع اعتبار العلة الاولى ولا بعد ان يكون هو مستدرة الحركة الا بشرط
فيها الاعتبار العلة الاولى وما به تمتاز كل محرك عن غيره بالاعتبار
العلة الذى هو موجود خاص وهو الجواب عن الثانى ان الحركة يمتنع ان
يكون لشئ واجبة لذاته لان المتصرم لا يجب له ما ثبات فاذن
هو للافلاك ليست بحسب ذواتها بل بحسب شئ اخر واذا جاز ان يكون
نفس الحركة بحسب شئ اخر لا بحسب ذات الفلك فان يكون استدارتها
التى هى هيأة تابعة لها بسبب شئ اخر اولى بجواز ان يكون
ليس لكان تكلف نفسها صانعة كما ذهب اليه بعض الحكماء
فان قوس البشر وهم فرعام الغربة قاصرة عن ادراك ذاته وهو شئ
بذاته وجوزانه اذا كان المحرك بريد تشبيها بالمبدأ الاول من
ان يعرض منه فريدة انفعال يليق بذلك التشبه فطلب الدوام
كما يعرض في بدننا من انفعالات يتبع افعال النفس واذا
طلبت الحق بالمجاهدة فيه فزجاج لك واضح فعن قريب
واعلم انه كيف يكون ذلك وانها يكون سنة مشتهية الخيالات
صرفة وان كانت خيالات عن عقلية صرفة يجب استعداد تلك القوة
الجسمانية وانت منه بلوح المعقولات فرفلك تخصيص محاكاتها
من حيالك يجب استعداد كوكبها ذات الحركات فريدتكم
ان انتهيت ضربا اخر من البيان يناسب ما كنا فيه فاستمع

٢١٧

يصدر عنها حدوا اقل ويجب بين ذلك ان يكون بعمل غير الثابتة
حدوث غير متناه فالاتصال الثابتة والثابتة والثابتة الاتصال
الحدوث واذا تقرر ذلك فيقول بعض الشيخ في هذا الفصل كيفية
اتصاف القوى بالنهاية واللانهاية محالا ان حال وكان مراده ما
يحتمله من النهاية واللانهاية بحسب الحدة والعدة فقوله وذلك
مثل بالمدة التي تحرك حركة متناهية بحسبها وبالمسافة التي
تحرك حركة غير متناهية بحسبها وذكر ان المشاهير وجمهور المتكلمين
يقولون المقوس يتحد الاتصال مع نهايته فقط لان الحكم اما
ذوكم اشارة الحركات المتصلة حدودا وقطعا هي التي تقع
جميعا الوصول والبلوغ عن متحرك موصل يكون قبل الوصول متحركا
بالفعل فان الانفصال ليس مثل المفارقة والحركة وغير ذلك
مما لا يقع قبل ان تحدث بل هو كونه موصل قبل جميع زمان مفارقة
المتحرك للحد ويكون صيرورته غير موصل فقط وان تعذر بانا
لا نكون في مفارقة متحركا والآن الذي يصير فيه موصلا فقط
وبينهما زمان كان فيه موصل ما هو زمان يكون المتحرك
بيان امتناع اتصال الحركات المختلفة بعضها ببعض من غير
تقع بينها سكونات لبين ان الحركة التي هي جملة الزمان
دورية واعلم ان القدماء اختلفوا في هذه المسئلة فذهب
المعلم الاول واصحابه الى اثبات هذا السكوت وذهب افلاطون

من جهة الى غيره وكذلك الحد بين الفوقين مجموع ما قضيات
الحجة المشهورة لشبيته ان المتحرك الى حدا ما انفصل انما يصير
اليه فزمان ما اذا تحرك فيه فالحركة تصير فارقا وصيانا وجعله
ان كان واصل فيه فزمان اول يمكنه ان يكون ان ذلك
يقتضي كون ذلك المتحرك في حد واصل صيانا معا فان زمان
ولا يمكنه تتالي آنين من غير تخلل زمان بينهما لما مر من ابطال القوة
بالاجزاء التي لا تتجزى فاذن بينهما سكون ومن زمان والمتحرك
المذكور ان يكون من قبل ذلك الزمان متحركا لا ذا ليس متحركا
الى ذلك الحد ولا بعده فاذن يكون في حد الحجة ضعيفة لانا
بينا ثمة في الحدود والمقدرة في المسافات المتصلة انها قطعها
حركة واحدة وقد ابطلنا ثمة بالبقاء بان قال صيانا المتحرك
المحل المتروي حركة فمنا ان يقع قبل زمان كان حركة فان عنوا بان صيانا
طرف زمان المباينة فليس من شرط آن يكون ذلك الآن هو بعينه
آن الوصول او طرف الحركة عن ذلك الحد وطرف الحركة يجوز ان يكون
شيا ليس فيه حركة وان عنوا بانا نعتقد في الحكم على المتحرك انه بحيث
هو آن فخبر ذلك الآن ان يكون بين الآنين من زمان لكن لا يلزم
المتحرك المذكور ساكنا في ذلك الزمان بل يكون من قبل ذلك
بين الحد المذكور وبين الموضع المباين لذلك الحد قال وكذلك
ان اورد ما بدل الحفظ المباينة لما مكنت فانه يجوز ان يكون طرف
زمان ما

٧٢٧

انفصال يمكن ان يحصل الا في زمان ان كان الحركة متصلة فان ذلك الزمان يتبع
يتبع وجود ما وقوعه لا يلزم من ذلك ان يكون حصول حصول
اشياء كثيرة فرضوا وذلك الزمان من حيث هو متصل ليست منقسمة من
اشياء كثيرة بل هي شيء واحد من شأنه قبول القسمة الى اجزاء
فهي قبل عروض القسمة لا يكون اشياء واحدا منطبقا على زمان واحد
يكون لذلك الزمان طرف وحد ذلك الشيء ذلك الطرف الذي وجوده
ممتنع الحصول في طرف زمان بل واجب الحصول في مقارن الحركة وذلك
الزمان واما بعد عروض القسمة فيكون حينئذ اجزاء ذلك الزمان
شيئا بعد شيء وهذا الاعتبار لا ينافي الاعتبار الاول فهذا هو الحصول
على التدريج بل انما فرضنا في ان فقط كون حصول المتحرك كذلك مساويا الى
منتصفها مثلا والآخر زمان لا بمعنى ان يكون له اتصال مشترك بين
ذلك الزمان بل بمعنى ان كل ما يوجد في ذلك الزمان آن الاول ويكون ذلك
الشيء حاصلا فيه وهذا القسم يقسم الى ما يكون حاصلا في الآن الذي هو
طرف حصول الكل كالكون في التربيع مثلا والى ما لا يكون حاصلا في ذلك الآن
كالاوصول الى المكون المتحرك كذلك مسافة فيما بين طرفيها فان جميع ذلك
انما يحصل في زمان له طرفان وفيه دون طرفه ولهذا حكم الشيخ
بتثليث القسمة وحكم ان عدم الآن انما يحصل في جميع الزمان الذي
يكون له ذلك الآن طرفا وتبيين ذلك بين بتصور النقطة فان الحكم بان
النقطة موجودة هناك صادق على طرفي الخط وليس صادقا على غيرهما

الخط المتصل واما الحكم بانها ليست بموجودة هناك فصادق على
غير الخط وليس صادقا على طرفه لا يلزم من ذلك ان يكون
للخط طرف اخر غير النقطة تصدق عليه الحكم بانها ليست بموجودة
هناك وبهذا الوجه ان يقال ذلك يقتضي تزييف الحجة الشهورة
المذكورة في هذا الخط ولا يقتضي تزييف الحجة الرابعة
معها فان ان المماسة التي يجب ان يكون من الجسم المحصور
فيه لا يمكن ان يكون بعده وذلك زمان يزول فيه عن الكرة
موصل لان في ذلك الزوال مفتقرا الى حدوث سبب متجدد وكل
متجدد مع سبب الزوال الاول السبب ليس من الموجودات الحاصلة
في ذلك الزمان دون اطرافها ولا حاليا وجد الآخر اطراف الآن منه ولا
يكون منطبقا على انتهائها اذ من جايوجد عن الآن منه عن اطرافها
والفاضل الشارح توهم ان الشيخ انما اورد الحجة الشهورة في ذلك
ولذلك تعجب من ايراده اياها بعد تزييفها فالقضاء الدليل
ان الشيخ لم يقصد الحجة الشهورة باستقلال تقريرها وذكر تحرك
الموصل اشارة الى وجود ذلك المماسة وبهذا يندفع تعجب
الفاضل وان الشيخ لم يعترض لذكر السبب الثاني بل اقتصر على ذكر
معلوله وهو زوال السبب الاول اعلم ان الفاضل
اعترض على هذه الحجة بانا نختار وجود الميل او لا نختار بل نختار
مختصا فان قلنا بالاول لم نجوز وجود ما هو زمان بين مختلفين

٧٣٢٧١

٧٣٢٧١

الى احدهما فحدان فرضت غير متناهية مطلقا ضعف فان القوة
الغير المتناهية سواء كانت جسمانية او غير جسمانية يمتنع ان يكون
بحيث تحرك الاجسام بالتقريب والشيخ مخصصها بالصور الجسمانية
غرضه فرضها الموضع هو نفي اللانهاية عن القوى الجسمانية والا فالغير
المتناهي الذي اورده الفاضل الشارح عليه يجوز ان يكون من القوى
في التحريك بالمسافة او بالجذوة او بحيث لا يلزم منه انقطاع احدهما مع
ان المراد بالقوة المذكورة ههنا هي التي لا نهاية لها بحسب المدة
او العدة دون الشدة فلا يرد عليه شيء اصلا نعم يرد عليه ان الحادث
بتناهي الحوادث لما استحال وجب ان يزيد في كل يوم حادث
وهو يستلزم عليه ان قال لما لم يكن لها يكن وجود فرضت الاوقات
لم يكن الحكم بالازدياد عليها صحيحا فضلا عن ان يكون مقتضيا له
قال في التقاويم ان يرد عليه ههنا بما ورد هو عليه بعينه وهو ان القوة
ليس للمحركات التي لقوى هذه القوة عليها تحريك موجود فرضت
فاذن لا يصح الحكم عليها بالزيادة والنقصان قال في العدة او يرد عليه
بعض تلامذة هذا الجواب فاجاب بان المحكوم عليه انما هو كون القوة
قوية بحيث لا تفعل في هذا المعنى حاصل في الحال ولا شك ان
كون القوة قوية بحيث تحرك الكل اقل من كونها قوية بحيث تحرك الجزء
فوقع التفاوت في القوة عليها بخلاف الحوادث فان محو شيء
منها لم يكن موجودا في وقت فاستحال الحكم عليها بالزيادة والنقصان

ثم قال الفاضل الشارح والسابع ان يجوز ان يفعل الجسم الذي له قوة
غير متناهية قوة القصة وقت تحريك الكل او الجزء ما يوقع التفاوت
فيه فلا يتم دليل الفاضل المحقق على ما قال الشيخ ثم الحكم غير
جزم الحكم في الغير المتناهية مطلقا على ما ذكر في اخر الفصل الخامس
من هذه المقالة حيث قال ان يوجد فرضت وغير المتناهي بالعدد موجود قد
يكون فيما اكثر واقل ولا يلزم من ذلك كونه فيما يتناهى غير العدم وقد
الكلام تقريبا ان كثرة الشيء وقلته لا يتناهيان ان كونه غير متناه وقد
وربما يوصف كل واحد بالنهاية بمعنى الغير الاول او الاخير
فيما بعده او على جهة الكثرة والعدة وجهة النهاية بمعنى
ان كل واحد منه مترتبا على الاول او الاخير فيما بعده كان او قد
يكون له اشتداد وجهتان يكون ان يوصف لكل واحد منها بالنهاية
بالنظر الى ما بعده او قبله ان ظهر او يوصف فرادها بالنهاية
المعتبرة منه والحكم بالازدياد والانقاص عليه لا يكون الا بالنظر
الموصوف بالنهاية لانها من حيث الكم الظاهر فاذن لا يكون لها
جهة واحدة لان ما فرض سلب النهاية بجهة الاشتداد بالنظر
المذكور واما استلزام سلب النهاية بهذه الجهة وجود ما لا نهاية
عند جمهور الحكماء فقد اكتفى عن تعقبه بما جرى من مجهوره وهو غير
قيد واقعة فقرر وهذا فنقول لما كانت لا نهاية الحوادث
الجهة التي ان تحتى وازدادت فرادى بجهة الاشتداد التي الحال

اقوى منها في الصغير كانت نسبة المحركين في الحركين على حدة كذلك بالمقدمة الاولى بل المحركان في حكم المحرك الواحد والمحركان مختلفان اشارة الى الاستدلال في المقدمة الثانية وهو كون المقاومات مناسب لبعضها الى بعض بالمحركات بل كان حركاتهما من مبدء عرض حركات غير متناهية عرض ذكر تقرير البرهان بالاحاطة على ما هو وهو انه يلزم من ذلك وقوع التفاوت في الجانب المفروض غير متناه ويلزم من ذلك ان لا يقل كما مر وان حركات الصغير حركات غير متناهية كانت الزيادة على حركاتها بنسبة متناهية كان الجميع متناهيا تتميم لهذا البرهان انما احتيج الى ذلك لان اللازم من ذلك وجوب تناهي المحركات المقاومة عن الصغير لكن كون ذلك الحجة الى هذه الغاية لان القوة الواحدة المختلفة من حيث هي غير متناهية فلا تستلزم تناهيها ولم يكن تناهيها فيما ذكر لان القوة بل انما لزم المحال من حيث ذكره وهو ان تناهي حركات الصغير تناهي حركات الكبير ايضا لكونها بالنسبة جميعا المتناهي في المقدمة الى اشارة فيما ذكر الى ما ذكرنا من ان التفاوت بين الكبير والصغير انما هو بالقوة والضعف لا بالعدد والكمية فان الصغير مساو للكبير في العدد والكمية وانما يتفاوتان بالقوة والضعف فالقوة المحركة للصغير غير متناهية بالقوة والضعف بالفعل لان حركاتها غير متناهية بالفعل فالقوة المحركة للكبير غير متناهية بالقوة والضعف بالفعل لان حركاتها غير متناهية بالفعل فالقوة المحركة للكبير غير متناهية بالقوة والضعف بالفعل لان حركاتها غير متناهية بالفعل

الجسم الذي يحركه قوة غير متناهية بالفعل وهو الموضع الذي يستعمله فيه هذا البرهان الذي اقامه على استناع كون المحرك بالعرض متناولا لاجسام كثيرة وذلك سلمنا لم يقم الاجماع على استناع صدور الحركات الغير المتناهية عن قوة واحدة بحسب الاجسام متفقة بالجنس لكن لم لا يجوز ان يكون ذلك بحسب الاجسام المختلفة بالجنس والحركات المختلفة بالجنس فلا يتم الاستدلال بهذه الحجة على استناع ان يكون المحرك للكل قوة واحدة لجواز ان يكون المحرك الذي يقابل المحرك للكبير مثلا غير المحرك للصغير وحينئذ لا يلزم من كون المحرك للكبير قوة غير متناهية ان يكون المحرك للصغير كذلك وهذا الجواب ضعيف جدا لانه مبني على ان يكون الاجسام المختلفة بالجنس لا يمكن ان يكون بينها مناسبة ما وهذا ممنوع بل الاجسام المختلفة بالجنس يمكن ان يكون بينها مناسبة ما وحينئذ فالقوة المحركة للكبير يمكن ان يكون بينها وبين الاجسام الصغيرة مناسبة ما فيمكن ان يكون بينها وبين حركاتها مناسبة ما فيمكن ان يكون بينها وبين حركاتها مناسبة ما فيمكن ان يكون بينها وبين حركاتها مناسبة ما

العقل مبدء بعيد لحركة الفلك والنفس مبدء قريب لها او كلاهما فيان والمحقق فيه

٨٦٧

٧٢٩

الجسمانية لا يصدر عنها حركة غير متناهية فانتجت المقدمتان ان القوة المحركة للسماء ليست جسمانية وليس يخلو اما ان يكون مفارقا فاذن هو مفارقة والمفارقة اما النفس او العقل والنفس لما كان محركا بالارادة وارادته تتبع تصوره كان محركا بالعرض والعقل هو المحرك بالذات فاذن هو المحرك الاول للسماء بالذات وهو المطلوب

الاولى

تنبيه

ان حاجة العقل مبدء قريب يجعل الاشكال على الفاضل الخ اقول لقائل ان يقول ان المحرك القريب ان كان جسمانيا فهو نفس او عقل والا فهو محرك بالعرض كما سبق

ابو البركات

قوله والعقل كما تقول ان جاز ذلك فليكن هو المحرك القريب لا ان يكون هو المحرك البعيد بل يكون محركا بالعرض كما سبق ويجوز ان يكون محركا غير متناه بالقوة ويجوز ان يكون محركا غير متناه بالفعل وذلك لان المحرك غير المتناه بالفعل لا يصدر عنه حركات غير متناهية لان ما يصدر عنه لو لم يتوقف على شيء مما يغايره لكان ما يصدر عنه في الزمان الاول مثل ما يصدر عنه في الزمان الثاني وهلم جرا وكان يجب ان يكون الفعل الصادر عنه في الزمان الاول مثل الفعل الصادر عنه في الزمان الثاني وهلم جرا وان لم يتوقف على شيء مما يغايره لكان ما يصدر عنه على سبيل الموالاة غير متناه على سبيل التعاقب وقد تبين في الفصل العاشر من هذا الفن ان المحرك الاول لا يجوز ان يكون محركا بالقوة لانه حينئذ يكون محركا بالعرض وقد تبين في الفصل العاشر من هذا الفن ان المحرك الاول لا يجوز ان يكون محركا بالعرض فاذن هو محرك بالفعل فهو محرك غير متناه بالفعل

ابو البركات

اقول لقائل ان يقول ان المحرك القريب ان كان جسمانيا فهو نفس او عقل والا فهو محرك بالعرض كما سبق

ابو البركات

قوله والعقل كما تقول ان جاز ذلك فليكن هو المحرك القريب لا ان يكون هو المحرك البعيد بل يكون محركا بالعرض كما سبق ويجوز ان يكون محركا غير متناه بالقوة ويجوز ان يكون محركا غير متناه بالفعل وذلك لان المحرك غير المتناه بالفعل لا يصدر عنه حركات غير متناهية لانا بينا ان ما يصدر عنه لو لم يتوقف على شيء مما يغايره لكان ما يصدر عنه في الزمان الاول مثل ما يصدر عنه في الزمان الثاني وهلم جرا وكان يجب ان يكون الفعل الصادر عنه في الزمان الاول مثل الفعل الصادر عنه في الزمان الثاني وهلم جرا وان لم يتوقف على شيء مما يغايره لكان ما يصدر عنه على سبيل الموالاة غير متناه على سبيل التعاقب وقد تبين في الفصل العاشر من هذا الفن ان المحرك الاول لا يجوز ان يكون محركا بالقوة لانه حينئذ يكون محركا بالعرض وقد تبين في الفصل العاشر من هذا الفن ان المحرك الاول لا يجوز ان يكون محركا بالعرض فاذن هو محرك بالفعل فهو محرك غير متناه بالفعل

ابو البركات

اقول لقائل ان يقول ان المحرك القريب ان كان جسمانيا فهو نفس او عقل والا فهو محرك بالعرض كما سبق

ابو البركات

قوله والعقل كما تقول ان جاز ذلك فليكن هو المحرك القريب لا ان يكون هو المحرك البعيد بل يكون محركا بالعرض كما سبق ويجوز ان يكون محركا غير متناه بالقوة ويجوز ان يكون محركا غير متناه بالفعل وذلك لان المحرك غير المتناه بالفعل لا يصدر عنه حركات غير متناهية لانا بينا ان ما يصدر عنه لو لم يتوقف على شيء مما يغايره لكان ما يصدر عنه في الزمان الاول مثل ما يصدر عنه في الزمان الثاني وهلم جرا وكان يجب ان يكون الفعل الصادر عنه في الزمان الاول مثل الفعل الصادر عنه في الزمان الثاني وهلم جرا وان لم يتوقف على شيء مما يغايره لكان ما يصدر عنه على سبيل الموالاة غير متناه على سبيل التعاقب وقد تبين في الفصل العاشر من هذا الفن ان المحرك الاول لا يجوز ان يكون محركا بالقوة لانه حينئذ يكون محركا بالعرض وقد تبين في الفصل العاشر من هذا الفن ان المحرك الاول لا يجوز ان يكون محركا بالعرض فاذن هو محرك بالفعل فهو محرك غير متناه بالفعل

ابو البركات

اقول لقائل ان يقول ان المحرك القريب ان كان جسمانيا فهو نفس او عقل والا فهو محرك بالعرض كما سبق

ابو البركات

قوله والعقل كما تقول ان جاز ذلك فليكن هو المحرك القريب لا ان يكون هو المحرك البعيد بل يكون محركا بالعرض كما سبق ويجوز ان يكون محركا غير متناه بالقوة ويجوز ان يكون محركا غير متناه بالفعل وذلك لان المحرك غير المتناه بالفعل لا يصدر عنه حركات غير متناهية لانا بينا ان ما يصدر عنه لو لم يتوقف على شيء مما يغايره لكان ما يصدر عنه في الزمان الاول مثل ما يصدر عنه في الزمان الثاني وهلم جرا وكان يجب ان يكون الفعل الصادر عنه في الزمان الاول مثل الفعل الصادر عنه في الزمان الثاني وهلم جرا وان لم يتوقف على شيء مما يغايره لكان ما يصدر عنه على سبيل الموالاة غير متناه على سبيل التعاقب وقد تبين في الفصل العاشر من هذا الفن ان المحرك الاول لا يجوز ان يكون محركا بالقوة لانه حينئذ يكون محركا بالعرض وقد تبين في الفصل العاشر من هذا الفن ان المحرك الاول لا يجوز ان يكون محركا بالعرض فاذن هو محرك بالفعل فهو محرك غير متناه بالفعل

وذكر ان المنع من القوة الى ان يثبت هو ان ذلك فعل فقط والغرض
الفاضل الشارح بان الامور الحادثة في الفلك يجب ان يكون مسبوقة
بمادة حادثة ايضا لان الحادث لا يكون الا عن مادة والمتغير ان جاز عليه حدوث
الحركات فيه من غير اقتضاء من الفلك فيجب ان يكون القابل فيه شيء
القوى الجسمية بناء على ان القوى الجسمية لا يتصور فيها احتمال القوة
من العقل او ايجاد الجسم اياه بسبب التغير فانه يفيد ويزول بسبب
الحركة لما ترد ان الحركة لا توجد الا عند تجدد الاحوال من تحرك ما
المادة او ميل شيء او قسر على ان كل حركة تحتاج الى محرك
هو المجرد حسبما حقق في تفصيل التجردات فالمحرك في الحركات في المتحرك
فاذن لا بد من محرك يتجدد احواله بسببه وهو العقل فلما استمر ذلك
انقلب بسببه الاحوال الى طبيعة استدعت ان تباشر الفعل واما
احتمال كون القوى الجسمانية محركة على غير النحو الذي يحرك النفس اياها
من العقل فمما لا يلتفت اليه الامام المحقق الشيخ ابو علي سينا وغيره بل
لا يتصور فيها لانها قوى انفعالية فالمبدأ والمفارق العقل الاول
يفيض منه بتحريكات نفسانية للنفوس السماوية على جهات نفسانية
تنبعث منها الحركات السماوية النحو المذكور من الانبعاث فلما
تأثير المفارق متصل فيما يتبع ذلك التأثير متصل فيجوز ان المحرك
الاول هو المفارق ولا يكون فيه بيان ان يجب ان يكون
المجرد هو نفس الفلك او العقل وعلى اي الحركات يجب ان يكون

٧٤٣

صاحب التلويحات ان كل محرك
كل حركة تحرك محركا غير مستناه وان غير مستناه هو القوة وانما يكون
القوة جسمانية تغفل عنه كثير من المحققين حتى ظنوا ان المحركات بعدد
تتحرك بالعرض لانها اجسام وبعضهم جعلوها اعراضا
حقيقية ولم يخطروا ببالهم ان التصور العقلي غير ممكن بالجسم ولا القوة
فهو غير ممكن لما يتحرك بذاته او تحرك بالعرض اي لسبب متحرك
وانت ان حققت لم تحتج ان تقول ان بعض ان طلقة المريخ
متحرك بالعرض الا بما جاز ذلك لان المحرك بالعرض جاز ان يكون
الشيء حاصلة وضع وهو وضع بسبب ما هو فيه ثم يزول ذلك السبب
ويزول عما هو فيه الى ما هو مقتضى فيه فقد مر في بيان كثرة العقول
ان قوما من المتأخرين ظنوا ان المتشابهة جميع السماوات والصواب ان
العقل الاول لو فكر في موضع موجبة فرضوضع آخر بخيرة وفكر
تولد كل واحد من قوى ذلك العقل من حيث هو ان المحركات السماوية
هي بعضها الحقيقية اجساما لزمهم القول بتحرك الاعراض بانها
انكل ما هو المحرك بالذات متحرك بالعرض والمحرك المتحرك يحتاج من حيث
هو محرك الى محرك آخر وهلم جرا فيتسلسل بل يجب ان ينتهي الى محرك غير متحرك
من حيث هو محرك فالواجد ذلك المحرك الذي هو المحرك من حيث
هو محرك وهو العقل الاول اذ يستبين ذلك الاول
من المحركين يحرك الاجسام الذات اما بالعرض فذلك غير واجب

قال الشيخ ابو الريحان في كتاب التفهيم لاوائل صناعة التنجيم
للفلك اقتلاد واحد وهو الذي يحمل الكواكب الثابتة
لا يعلم فيه خلاف بين احد من اصحاب الهيئة
سماه دار بهن سنه ٥

الثوابت فانه محال ان يكون الثوابت على اعداد كثيرة
ممكنة وهذا الفلك حوايطه فوق المريخ بكثير
الاجرام الثابتة فلو كان فيه حركات لاختلفت
فلكا آخر غير فلك الكواكب السيارة حتى
ثم ان الفرقة التي جعلوا الفلك الكلي
كثيرة تقتضيها الاشكال التي للكواكب
وتحيط وتجاوز الارض من غير ان
منهم من جعل الفلك الاطلس اسكالا غير
والحكم واحد فانه اذا وضع
نحن نذكر الكل ونبين ما فيها من
اوقات الاجتماع والمقارنة
الفلك والاباء من غير استناد
كلهم اجتمعوا على اعداد
الكلية فقط اختلفوا في
شكل وحركة فلنبدأ اولا
والمتأخرون المتقدمون
كوكب الشمس فان مركز
فوقه ويقعره محدب
الا القمر فان محدب

وبعد الذي يشتمل على سائر الفلك وهو فلك
يتفصل عن المثل الذي يحس محدبا وتقعر
وسمي الاعظم لانه اوسع واجوا والاقرب
الله وغير محيط بالارض وهو فوق فلك
تقعر يحس محدبا
واحد الشمس فانه محدب الذي
بين غير محيط بالارض
شيء من الفلك الاعظم الذي
يحس محدبا
الاعظم
الاعظم
الاعظم
الاعظم
الاعظم
الاعظم
الاعظم
الاعظم
الاعظم
الاعظم

كثرة النفوس الفلكية

حسن فيه ره اذ كانت الحركة الخاصة لكل واحد منها واحدة
وهي اذا كانت الشمس مثلا بالاولى و
الضيقات والى منها المتوسطين كل منها اثنان
وهي اذا كانت اثنان حفظ فيها ما ذكر من الاولين
ومتضيق اثنان ٥

التي فوق القمر فانها لا تحرك غير الحركة الكثيرة التي فيها نظم الرجعة و
الاستقامة والسرعة والبطوء والقرب والبعد بحركات الافلاك
الى جهة المركز والتداوير وتركب حركات الكواكب المختلفة الغير
من هذه الحركات على التفصيل المذكور في كتب الهيئة ويتعلق بهذه الحركات
العرضية الموجودة للكواكب الخمسة المتحيرة وجعل اقل ان الخمسة
والقمر الحركة المقتضية لتناقص البعد بين تقعيري الفلكين العظيمين
على ما يظهر ان ثبت وجود ذلك التناقص حقيقة محتاجا الى اثبات
اجرام اخر تحركه بما ذكره الشيخ وغيره من الفلكات والكواكب
الى عدد كثير لا يظهر ان يثبت مستندا الى ما يسبق الافهام من
الحركات الا ان الاولى لم يتعرض لشيء من ذلك تعرضا صريحا
ذكر لوازمه وهو التعويل المجمل على عدد الافلاك قوله ويلزم ذلك
اصول الكليين يعني ان كل جسم متناه كان فلكه محيطا بالاجرام
المركبة فيه فان جاز ان يكون فلك غير محيط مثل الشمس وبرات ان كل كوكب
ذو سبعة حركة مستديرة على ما يعرف لا تتم الفلك فيرد ذلك على الكواكب
وان الكوكب يتنقل حول الارض بسبب افلاك المتحيرة وتوزيع
لا بان يحرك لها اجرام الافلاك ويريد بذلك ما يعم ما ذكر ان
ناحت حال القمر فحركة الحضيض هذه وان جعلت على خلاف
وان كان ذلك الحركات ما يوجب حدوث الكواكب في بعض
مراتبه ثم يعود الى ذلك كما ذكره ابو علي الشيخ وهو معرفة

العركة الاستدارة

اختلاف النفوس الفلكية

لا اصله الا ان يرجع الاصل فيها ان الكوكب تارة يكون بسيطا وتارة مركبا من عدة
وقد دلت على ان الافلاك كرية ذاتية والكوكب مركوز فيها، والاختلافات عند سكون الفلك
لا يمكن ذلك، والمعروف ان كل فلك تحرك كرية ذاتية فكيف اذا تعددت الحركة والفلك
وتحرك الكوكب وايضا ان كل فلك، سماوي فاعدة اصلية الرحى والتحريك الاولى ٥

كثرة النفوس المحركة للافلاك وهو يثبت بحكم قوله لان كل
فلك يطلب التشبه بالاصول كما ان انهم اختلفوا في ان
الحركة للكواكب البسيطة فضلا عن المركبة الى ان كل كوكب مستقل
مع افلاكه متحيزا ان واحدة ذوي نفس واحدة تتعلق بالكوكب
اول تعلقها واخلاقه لوجوب الكوكب بعد ذلك كما يتعلق نفس
الحيوان بالجنين اولا وبالاعضاء الباقية بعد ذلك بتوسط تلك
الحركة مستفيضة عن الكوكب الذي هو كالقلب في الفلك الذي تخرج
اولا الاعضاء الباقية وعلى هذا التقدير يكون النفوس الفلكية
اثنتان وثلاثون على العضيين وسبع الباقيات واحد لكل فلك وذهب
اتباعون الى ان كل فلك من الافلاك المذكورة ذو نفس محركة
اياه وكذلك كل كوكب قوة تتعلق بالكوكب بعد حركات
على ما ذهب اليه كثير من الفلاسفة فان حكمها غير وجوب الخروج الى
الحكمة من القوة الى الفعل واحدة بالنوع غير محسوس فيما توجد
القوة الا فعل فان لم يكن محركا دنيا الا يترتب على فيه الانفعال كما
يرى من الجمادات وكل قوة فرد واحد بالنوع ما موجودة في الجسد
على كان الجسد موجودا فيه ثابتا في جميع الاوقات على الوحدة
لم يكن له حركة استدارة لكن على القصر فيتشكل والاجزاء
لا يكون شيء موجودا فيه لوجوب الحكمة وامتناع تغيير
الطبيعة فعند نفوس المحركة للافلاك الاربعة عدد الافلاك والكواكب

جميعا واشتهر حكمه بذلك في الكتاب يقولون ان كل جسم سماوي فكان
او كوكبا شبيها هو شبيه وحركته مستديرة وقد ظن لاجل هذا الظن ان
ذلك على الكوكب ويوكده ما ذكرناه قبل من وجوب كون الافلاك الخارجة
المراكز والتداوير والكواكب مختصة في الاوساع مصورة كالبيضة
على خاصة المشاهدات ثم ان الشيخ فخر الدين محمد بن عمر الخطيب
وهو ان الكوكب يتحرك في الافلاك كحركة السمكة في الماء والطير
بتكثر حركاته المعتضى للتخير الحركات مع ان الماء والهواء
البرهان الكلي المتقدم وهو امتناع الخرق والالتيام على ما بيناه
الحركات المستديرة والشيء انما يتحرك دوران الكوكب ينتقل
حول الارض الى قوله لا يجوز ان يقال ان حركة الافلاك والكواكب
حركتي هو ان الرصد والاستبصار يدلان على ان حركة مركز التدوير
او جزء فيه كل دورة مرتين وهو عندكم قران الاجتماع والاستقبال
ايضا مرتين وهو عندكم تقريبا على الشمس كذلك على ما ذكرتم
عطارد والزهرة فيكل دورة مرتين واحدة هو عندكم قران الشمس
في اول الحضيض بالتقريب والثانية عندكم قران اول الثور الا ان اول
الحضيض يكون بعد عن اول الثور بخلاف الحضيض الاول فانه
تسعة وثلاثون درجة وهو عندكم ايضا مرتين على ما ذكرتم وهو عندكم
كونه قران اول برجي السرطان والحوت فان لو لم يكن الفلك الحامل
حركة قبل كان التدوير هو الذي يقطع الحامل بحركته وحده ولم يجز

ذلك الفلك ذا وجه فقط فان جاز ان يكون ذا وجهين فقط وهو ان يكون
البروج كل يوم درجة وعشرين جزءا وكسر جزء من ثلاثة وستين
جزءا وهو الحاصل من تحريك الحامل تحريك حركة وحركة
الحمل جميعا الى خلاف التوالي احد عشر جزءا وكسر جزء وهو الحاصل
مضافة بعضها الى بعض اكثر مما قصا صلا الاختلاف الحاصل بين
ويبقى حركة مركز التدوير على موضعه الاول فيكون جزءا وكسرا
جزء فقد بان لك ان قضيتين ان يكون مركز التدوير عند موافاة
الشمس له اوج الحامل فاذا تحرك الفلك ان من موضع الموافاة
حركتها المذكورتين صار الاوج حينئذ على البعد الذي بينه وبين
احد عشر جزءا وكسرا من ذلك الموضع ومركز التدوير حينئذ على
على البعد منه عشر جزء ونيف وتحرك الشمس بحركتها الخاصة بها قريبا
من جزء الى الجهة التي عليها المركز فيصير بعد الشمس عن
الاوج ومركز التدوير على بعدين من نهايتين كل واحد منهما
عشر جزء وكسر وبجموعهما هو بعد مركز التدوير عن الاوج او
ذلك البعد ضعف بعد المركز عن الشمس فالبعد الفاضل
حركة الحامل بذلك القدر بالحركة المضافة وبكذا يدوم
حتى اذا صار بعد المركز عن الشمس ربع دور وبعد الاوج قدر
الحجاب الذي يضعف بعادكان بين المركز والاوج ثلاثة ادوار
دائما المركز متقابلا الاوج اعني الحضيض واذا صار بعد المركز

وقف تعدد الافلاك الكواكب
وادلته على العوالم

٧٨٥

سحركاتها الاولى الذاتية والى غيرها بالعرض ولا يكون جميعها بالحركة الى المتحرك واحد بالذات بل لو كان فيها امر مشترك اليه بالذات لكانت اقل بحيث لا تقطع وانظر ذلك فقد ظهر انه لا يلزم كون المتحرك بحركتين حصوله وقفة في جهتين ولم يخرج الى الاتحاد بالكثرة بحسب الغرض عن مجال فان وتعلم انما كلما فرضت الحركة الواحدة بحسب الجهة والمدة والبعد انه لا يجوز ان يتعلق بها اكثر من محرك واحد هو ما قدمناه وهذا هو المطلوب الثاني وهو حجة كثرة العقول فان اختلافات الحركات تقتضي اختلاف مباديها المفيضة وكما مر انها ثبت ذلك بعد ابطال القول بان الفلك الاعلى انما تحرك كرة حبا الى الفلك العالي كما مر وانما يلزم ان يجعلوا الاول الافلاك كذلك متشوقا غير مشتاق فيقطع بالاشتياق الاجتماع في هذا الرأي مما قال ابو البركات البغدادي في كتابه الى العواطف ان الفلك حي وانما عبر الشيخ عنه بقوله ما يلوح بشارة الى انه سبب القول بتقدم ابطال الرأي الرابع الفصل الثاني عشر في هذا المقام من هذه الفلك واذا ثبت انها انما تتحرك شوقا الى متشوقها تتحرك لا الى الاجسام المحيطة بها فما ذلك التقدير يتعين نسبة كيفية العقول المفيضة لها فيضة تاسعة العقل المحض مدبر الافلاك عالم الكون والفساد الذي يسميه العقل الفعال في عالمنا الذي ذهب الشيخ اليه يكون عدد ما عدد الافلاك والكواكب زيادة واحد

٧٨٤

واعلم ان العدد المثبت بالدليل هو ما يقطع بان العقول اقل منه وان كثرتها اكثر منه لكن المحتمل اولم يدل برهان على نفيه فليس ومعلوم انها لم تخلق اوتدا عبثا وحركاتها وهو ما يقطع بانها ليست على طبيعة واحدة بل مراتبها شتى فان جهاتها بحسب القياس الى الطبائع العنصرية طبيعة خامسة وهذا هو الطبع الرابع وهو عرفة اختلاف الاجرام العالية بطبائعها النوع المستدل عليه ذلك اختلاف الاوضاع الاولى في الحركات المتوسطة بتقييدات الطبائع كما تقدم بيانه فان هذه مختلفة بالانواع وكل نوع منها ان لو عدا ان يشخص واحد منها فيخص مشتركة لتقتضي مشتركها اما استدارة او استقامة والحركات المستقيمة بعد الجسم الفلكي وان كان ذلك المعنى طبيعيا تابعا لمزاجه وجنسه فتشتمل عليها وغير الفلكي بحسب القياس الى الطبائع العنصرية طبيعة خامسة قوله فيقول لك ان نظرت في جهة ان يكون مع بعضها تحريك بعض في الوجود امر سببا لها لذلك مجاورة المقاربة وكما لها لوضع فانا بيان ذلك لك بعد ما بحثت عن الوجوه التي بالحركات الفاعلية لعدة الاجرام امر اجرام منها ام هو جواهر مجردة او لا يوجد لبيان ذلك قوله فرضنا انها تتحرك لاجل التشبه بالمبدأ الاول فرضا لا يصيد عنه اذ لا شخص ذلك الشخص المعين بخلوكل اجسام الفلك عن جسم الفلك بحيث لو كان اذ اعتبرت حال المجموع وجد الفقه

وحدتها الامكان واما الوجود والوجوب فيجب وجود العلة وجوبا
لكن وجود المعلول وعدم الخلو فرض كاذب معا فاذا اعتبرنا المجموع
الحاوي للعلة كان معه المعلول ممكنا لان استحقاق العلة متقدم فرض الوجوب
والوجوب يستحق المعلول بعلة الامكان لان يكون معه عدم الخلو واذا كان
مع وجوب او غير واجب مع وجوب وقته فان كان واجبا مع وقته
كان المجموع الحاوي واجبا مع وجوب وقته بان انه يكون معه عدم الخلو
وجوبه وان كان غير واجب فهو ممكن في نفسه وجب بعلته فانه
غير ممتنع بذاته بل بسبب فقد بيان انه ممتنع بذاته فليس من

علة م

السماويات بالمكنة والمحرك فيه قال الفاضل الشارح المحقق
فصل خمسة تشتمل على الطريقة الرابعة لاثبات العقول اعلم ان من
امتناع كون الاجسام مرتبة بعضها على البعض من الاجسام ويلزم من
ان يكون جملتها المفارقات ولا يجوز ان يكون الاول الذي علة لها
لامتناع صدور الجسم عنه بلا واسطة كما مر فاذن جملتها مفارقات
بعد الاول وهذا العقول الاول المقتضي من ذاته الفضل بامتناع
كون بعض الاجسام العالية علة للبعض فلما كانت الاجسام العالية
منقسمة الى حادث ومحرك وكانت جملة الحاوي على تقدير الكواكب
الى الوهم قديم بيان امتناعها واعلم ان البرهان قايم على امتناع
صدور جسم محرك او ملاقي عن الجسم على الوجه العام كما مر
لكن لما كان بيان امتناع كون كل جسم حادث محركا لغيره ذاتا

وهو يستدعي اثبات الحدث وعدم ذكر هذا الوجه وبسبب الاشتهار
فان سلوك الطريقة الخاصة الى الهداية احوج من سلوك الطريق العامة
وهذه الطريقة مبنية على مقدمتين احداهما ان الجسم المحرك
ان يكون جملة موجودة لشيء الا بعد تصور او تصور شخصا معينا
فان الطبع بعد النوعية لم يكن شخصا معينا لم توجد قط
والثانية ان العلة لما كانت متقدمة بالذات على معلولها
كان وجوب المعلول وجوده متاخرين عن وجود العلة فان اختير
المعلول مع وجود العلة كان حال الامكان لانه لم يجب فيكون
من شانه ان يجب فهو كذلك وان اتى ان الشيئين اللذين يكون
احدهما علة مصاحبة الاخر بالزمان بحيث لا يمكن ان
ينفك احدهما عن الاخر فانهما اذا اجتمعا فان فرض الوجوب
الى الامكان لان يجتمعا فرض ذلك يقتضي امكان انفكاكهما
تقريره انه بعد تقرير هذه المقدمة بان يقال لو كان الحاوي
علة للمحرك بسبب ما فيه فرض المقدمة الاولى وهو كان
وجود المحرك اذ ذاك عند وجود الحاوي مستحقا موسوما بالامكان
لما فيه فرض المقدمة الثانية وكذلك عدم الخلو فرض الحاوي
امر تقايسي ان اعتبار وجود المحرك بحيث لا يمكن انفكاكه
عنه فانه يلزم ان يكون جزء هو بعض موجود المحرك يستحق
ممكنا لما فيه فرض المقدمة ان لم يكن فرض الوجوب الى

جلوة وكل ما يجب م

فائدة الوقوف في الوجوب

والا كان الخلاء ممكنا لكنه ممتنع لذاته فان الخلاء امر عدمي
للمحوز فاعلم ان قولنا الخلاء ممتنع لذاته ليس معناه ان الخلاء في ذاته
امر المقتضية لامتناع وجوده بل معناه ان تصوره هو المقتضي لامتناع
وجوده والمقارن للمحوز هو ما يتصور مقارنا ان المحوز من حيث هو
خلاء لا يتصور الا مع ذلك المفروض ذلك الخلاء لا يتصور الا مع تصور
المحوز من حيث هو وطاء واذا تحقق هذا فنقول ما يكون ذلك الخلاء هو
ان يتوهم كون عدم الملاء وجبا لذاته بناء فرض كون ما يعد عن وجود
المحوز واجبا لغيره وذلك لان الغير الذي يفيد وجوب عدم الملاء
ذلك الفرض هو الذي يجعل المحوز بحيث يمكن ان تتصور معه ذلك
حتى يحكم بوجوب عدم الملاء المذكور ولذلك حكم بامتناع افادة
وجود المحوز والحاصل ان المحوز يكون موجبا لغيره فانه اذا لم يكن موجودا
للخلاء لم يتصور كونه معدوما للخلاء فهو ممتنع لذاته لا واجب لغيره
ونعود الى المتن ونقول قول الشيخ اذ فرضنا جسما الى قوله
الشخص المحيط مشار اليه الى المقدمة الاولى وقوله فهو كان جسم
خلاء الى قوله وعدمها الا كان مقتضيا غير الحال المقابل لان الخلاء
باستثناء غير واحد اورد تارة بما كليل غير مختص بهذا المقام
لتمهيد الاداء مختصا وتقدير الزيد الايضاح وهذا الذي
هو المقدمة الثانية وقوله الا الوجود والوجوب فيفيد والعقد
وقوله فانها يبان لذلك الحكم الكلي وقوله لكنه وجود المحوز وعدم

قبل الوجود المحوري فيستلزم ان الحاوي ان امكان فيجوز ان يوجد
امكان المحوي اذا كان علة بسبق المحوي فيكون المحوي مع وجوده
امكان فيجوز تجديد بوجوده بسبق قبل يجب بعده ما يمكن ان يكون
معلولا بل يجب بعده وذا اذا لم يكن عدم قبل كان مع العدم
امكان بسبق تجدد بسبق الذي اصل وجود الملوى فالذي قبله ان لا يسبق
بسبق تجدد واحد فالذي قبله كذلك فلا يكون للعدم قبل بسبق
العدم بل نقول ان الحاوي مع المحوي وجبا معا حتى يتقرر الام
ان لم نسلم لكن ان علل الاجسام السماوية لذاتها يجب ان
يجعل الحاوي معلولا لعدة متقدمة على عدة وجود المحوي فكون متقدما
عليه سواء جعلت الحاوي وعدة المحوي فصادرين عن عدة واحدة او
عن اثنين وعلى ذلك ايضا العقول ان امكان الخلاء مع وجود
الحاوي لتقدم كما لزم على العقول يكون الحاوي علة هو قول
الشيخ سواء كان عن واحدة في قوله فظاهر ذلك منه ان العقول انما يلزم
من غير الجسم حاوٍ ومحوي سواء كان عن واحدة او عن اثنين بشكال
لان تقرير كلامه ان كان كذا سواء كان انما يلزم الحاوي والمحوي
او لزوم علية احدهما عن واحدة او عن اثنين قبل ووجود الحاوي
او حدثهما عن واحدة لم يكن الحاوي موجودا قبل وجود المحوي ولا
لعدة الحاوي مرتبة على عدة المحوي فلم يكن ان نتوهم الحاوي متقدما
انما نتوهم تقدمه هنا بان يكون العدة تقدم على عدة المحوي

لا يكون من العدة الى واحدة والا فوجود احدهما ان شرط فيجب ان يقال
او لا وجوابا بين سواء كان لزوم الحاوي او علة المحوي عن واحدة
او عن اثنين لم يكن مطابقا للتقسيم وان صح فيكون الحاوي
المحوي عن واحدة او يكون احدهما بتوسط دون الاخر او كل
واحد عن جهة او اقول هذا اختلاف القابلوم بستناد
السماوات الى مبادئها فقال بعضهم انها باسرها بالسبب
العقل الاول وانما اختلف صدورها عنه بحسب تلك الجهات
التي هي شروط متوقف تلك الصدورات عليها فالحاوي يجب
بشرط ان يوجد المتأخر من المحوي فان بعضهم انما ذهب
الى علل مختلفة المراتب اجرى العقول فاذن قول الشيخ سواء كان
لزوم الحاوي والمحوي عن واحدة او عن اثنين ان لم يكن بعضهم
يعني حاضرا كان اشار الى المذهبين فان تقدم الحاوي يكون
ان يتوهم على التقديرين وتقرير التنبيه اذا توهم ان
تقدم الحاوي على المحوي يستلزم ان يكون الخلاء انما يلزم
عند كون الحاوي علة وذلك لانه يكون الا عند تخلف وجود المحوي
الذي هو كان المحوي وعدمه وجوب بان وجد مع حصول
التجدد لكون المحوي معلولا اما اذا لم يكن الحاوي علة بل كان
مع العلة على الوجه المذكور لم يجب تقدم فان مع تقدم
المعية الاتفاقية لا يكون متقدما اللهم الا اذا كان التقدم

ثانيا انه لا يمكن ان تكون العلة لما يتوقف ان يكون معها والا
من التقدم الذاتي بينهما فان المحوج الى المستغني
المجردة عن الاضافة من غير العكس والمتاخر بالطبع ان
يستلزم المتقدم من غير العكس واعتراض الفاضل
الكاوري ان لم يكن علة لكنه ان فرض متقدما بالطبع عاد الكلام
وشيخ لم يشترط الاحتياج بل اشترط بذلك
فيقول اذا خرج عن الاصول التي تقررت في الوجود عن تحريم
حاوا خير فيه لوجد علة هذا الكلام المحوج لشيء من وجوب الكاوري
مع وجوب غيره فيه لان الاخر بالذات والكم المحوج معلول المحوج
الاخر فانه اذا اعتبرت ماهية مع هذا الكم كان ممكنا فيكون
حال الكم الكاوري حال المحوج بحكم فجوابه ان هذا هو المطلب الذي
عند التحقيق وجوابه ذلك بعينه فان المحوج انما هو ممكن الوجود
فيقال الى الكم الذي هو علته وذلك الوجود لا يفرض الكم
الكاوري وجوبا انما يفرضه بحدود الكاوري باطنه ثم تحدد الكاوري
بقي له بحال المحوج وليس كل ما هو بعد فهو مع بعد لان البعدية
البعدية اذا كانت بحسب العلية والمعلولية فحينئذ لم يكن علية
ولا معلولية لم يكن بعدية ولا قبلية ولما لم يجب ان يكون
مع ما مع العلة علة لم يجب ان يكون ما مع القبل بالعلية
اللهم الا بالزمان هذا الوهم هو الوهم المذكور في الفصل الثاني

مع زيادة بيان وهو ان الكاوري والعقل الذي هو علته المحوج لما
فعل الصانع علة واحدة فقط وايجابا منهما معا والمحوج ليس مع
وجوب بعد بها الذي هو علة واجبا فلا يكون مع وجوب الاخر
الذي هو الكاوري بل يجب ويوجد الكاوري والبعد الذي هو
هو الذي يتقدم مع مزيد ايضاح وجود عني عن الشرح
صاحب الهياكل يقول ان الكاوري المحوج جميعا بحسب اصل ذاتهما
غير واجبي الوجود لكنهما بحسب الوجود واجبا الوجود
بدين ان العقل اذا تصورهما ممكنين لم يمكنه ان يتصور شيئا
ان يتصور ان كان ممكنا ان يعرض ان يعرض ان يوجد وغير ذلك
تحديده ان يكون الحد محيطا بالمبدء او غير محيط به فيكون
هذا الفصل واضح وقد مر ما ينبغي في اثناء شرح
كون الكاوري علة المحوج وهذا القول هو الذي
التقدم الى صورة الجسم الكاوري الذي هو التركيب
الى جهة اي البرهان المذكور على امتناع كون
قائم بها وجعلت العقل صورة الكاوري او العقل الذي
للصورة اي يكون العقل هو الصورة او عين الصورة
العقل جزء الكاوري لان استلزم ان كان الكاوري
لان العقل لا يتم وجودا لا يكون علة والكاوري
بغرض علة فانه لا يتم موجودا الا مع المحوج

دليل عام على احتياج كل جسم الى محل

الجسم يفعل بصورته

مشاركة الوضع

٢٢٧

٧٦٧

ولا يبعد ان يكون الجسم الذي هو محل للصورة الجسمية هو الهيولى الاولى المشتركة بين الاجسام السماوية والعنصرية وان كان بينهما تباين في بعض الوجوه كما ذهب اليه بعض المتأخرين من الحكماء ولا يلزم من ذلك ان يكون كل جسم سماوي محلا لصورة عنصرية او بالعكس لجواز ان يكون بينهما تباين في بعض الوجوه كما ذهب اليه بعض المتأخرين من الحكماء ولا يلزم من ذلك ان يكون كل جسم سماوي محلا لصورة عنصرية او بالعكس لجواز ان يكون بينهما تباين في بعض الوجوه كما ذهب اليه بعض المتأخرين من الحكماء

ح

ول

تحقيق كون الشيء فاعلا وقابلا معا

٧٦٨

الاضافة بهما الاداة

الاضافة الى الاداة

فان الفاعل لا يجوز ان يفعل شيئا الا اذا كان مباينا لجرمها او كان
من جنسها بحال ان النفس لا تفعل في كل شيء بل اذا كان مقابلا لجرمها او لصورها
قواها بذاتها لا بمواد الاجسام كالنفس المفارقة بذاتها دون
افعالها لكن النفس انما حصلت خاصة لجسم بسبب ان فعلها
حيث هي نفس انما يكون في ذلك الجسم وفيه اشارة الى كونها مفارقة
الذات في الفعل جميعا لذلك الجسم ولم يمكن فعلها الا بالجسم
وقرر ان الصور انما تفعل بمشاركة الوضع المقدمة الثالثة
ان الفاعل بمشاركة الوضع لا يمكن ان يكون فاعلا لما لا وضع له
الا كان من غير مشاركة الوضع هف المقدمة الرابعة ان علة
الجسم يكون اولا علة لجزئيه اعني هيولاه وصورته وهذا قد تقرر فيما
وبعد تقرير المقدمات نعود الى المتن فنقول قوله الاجسام انما
تفعل بالصورة اشارة الى المقدمة الاولى وقوله والصور القائمة
بالاجسام والنفوس انما تصدر عنها افعالها
بتوسط ما فيها اشارة الى المقدمة الثانية وقوله ولا توسط
للجسم بين النفس وبين ما ليس بجسم من هيولى او صورة اشارة
الى المقدمة الرابعة قوله فاذن الصور الجسمية لا تكون اسبابا
لهيوليات الاجسام ولا لصورها نتيجة وهناك تحقق امتناع صدور
الاجسام عنها وتم البرهان قوله بل لعلها ان تكون معدة لان
تحصل الصورة في غيرها اشارة الى كيفية تأثير الصور

الاجسام الاخر وذلك بان تجعل موادها مستعدة لقبول صورة
هوائية تحدث فيها بذلك الاستعداد او تجعلها مستعدة لقبول العرض فانه
يفيض الاعراض ايضا بتفيض تلك الاجسام من غير مقارنة عند
صيرورة تلك الاجسام مستعدة لقبولها لذلك الشيء بموجوده
انعدام ما يفيض عن ما عداه وذلك كالشمس التي تعد الاجسام لتكون
تسخن النضجة موجودة بعد زوال الشمس عن مقابلتها وبعد انقطاع
اخر الفصول المشتملة على اثبات العقول قد ثبت
لك ان جواهر غير جسمانية موجودة وانها ليست الا واجب الوجود
الا واحدا فقط لا يشاركه شيء آخر في نوعه فيكون
بهذه الكثرة من الجواهر الغير الجسمانية معلولة وقد علمت ان غير
ان الاجسام السماوية معلولة لعلل غير جسمانية فيكون بعض
هذه الكثرة وقد علمت ان واجب الوجود لا يجوز ان يكون مبدأ
الا لشيء واحد الا بتوسط احدهما ولا سيما الجسم الا بتوسط
اذ ان ان يكون المعلول الاول منه جوهرا من هذه الجواهر العقلية
واحدا وان يكون الجواهر العقلية الاخرى بتوسطه كالاجرام
والسماويات بتوسط العقول فقد ثبت الفرق الذي بين الكثرة
وجود جواهر مجردة عقلية كثيرة ان واجب الوجود
ما تعدد وان وجوب الوجود غير متعلق بالكثرة وقوله
او الانواع فان هذه الجواهر كثيرة الوجود لذواتها معلولة

للاول فمنه فايدة لابهامه وسيم الفصل المداية ثم انه شرع فرتب
مراتب الموجودات معتمدا ذلك اصولا فذكر انه قد ثبت من
استناد السماويات الى جمل غير جسمانية وتستتبع كون احدها
مبدءا للواحد وتستتبع كون ذلك الواحد جسما او جسمانيا او
نفسا احكام ثلثة احدها ان المعلول الاول واحد من هذه الجواهر و
الثاني ان باقية من الجواهر صادرة عن الواحد بتوسط ذلك
الواحد والثالث ان السماويات صادرة عن هذه الجواهر فاما كيف
هذه الفوايد بسيم الفصل ايضا بالتحصيل

يجوز ان ترتب المعلولات ترتبها ويلزم بسبب السماوي عنها اخرا
لان كل جسم سماوي سببا عقليا او كيف الجرم السماوي بوسط
جرم سماوي فيحتمل ان يكون الاجرام السماوية بتدريج في الوجود مع
التعرية عن الجواهر العقلية من حيث الزوم وجود ما ذكر شيئا فشيئا
الموجود مع نزول السماويات اقول اذ الفصل اشتمل على ثبوت
حكم اخر مستفرغ عما تقدم وهو وجود مستمر العقول المترتبة الصادرة
عن المبدء الاول مع صدور السماويات وان كانت السماويات
مترتبة بعدها وذلك لان العقول لو انقطعت قبل انقطاع
السماويات لبقيت الباقية غير مستندة الى علة لانها لا يكون
يستند الى غير العقول فاذن العقول الذاتية مستفادة الوجود
معا الى عقل الفلك الاخير واعلم ان الشيخ لم يجزم بكون العقول

الاول علة لفلك الاول الخ بانقطاع العقول عند الفلك الاخير
دل لوجوب توالي فرعية الافلاك المتوالية ولما بينوا
العقول للافلاك فرد العدد بل جزم بكونها مستمرة مع الافلاك
وبانها لا يكون اقل عددا من الافلاك فان الحكم الجزمي فيما
ذكر مما لا تحصيل اليه العقول البشرية ويظهر من ذلك ان
اقتراح الفاضل الشارح على الشيخ بجزمه الجزم هو تعسف

من الضدان ان يكون جوهر عقلي ملزم عقلي
عقلي وجرم سماوي اقول اذ ان بين كيفية صدور
عن المبدء الاول فجدد بالاستفادة الى اول كثرة وجب
عنه جوهر عقلي وجرم سماوي وذلك لان وجوب
الاجرام السماوية عن الجواهر العقلية مع استمرار وجود الجواهر
العقلية يقتضي بالقصد وجرم سماوي وجوهر عقلي
جوهر واحد عقلي بسيط وكثيرين من حيث واحدا قض القول
بان الواحد لا يصدر عنه الا واحد قرينة الركيك
بان الواحد لا يصدر عنه الا واحد فيقتضي ان
الذي يقتضيه مجرد ما ذكر ان يكون
الاول كثيرا واحدا وعند ذلك يستلزم واحدا
حتى لا يكون ان يوجد شيئا من غير
للاخر فانا نجد الواد وبتوسط الخمر من العلل

المباينة بالقياس الى الوجود واذ قيست ماهيته وحدها بالنظر
الى الاول عقل الوجوب الغير المنفك لازم لذاته المباينة بالقياس
الى وجوده مع النظر الى الاول ولذلك كان اتصافه بكل واحد
من الماهية والوجود بالامكان والوجوب ايضا اذ الغير كونه
الوجود الصادر الاول وحده قد يباينه الزمان بكونه متقدما
لذاته واذا اعتبر ذلك مع الاول الزماني بكونه متقدما للاول
فهذه ستة اشياء وجود وهوية ووجوب وتعقل للذات
وتعقل للمبدء والاصل منها فراغ المراتب هو الوجود وان كان
امر الهوية اللازمة الوجود غير مغايرة للاول الا تعقل بالذات
اللازم له لتجرده والتعقل للمبدء الذي يستفاد من الاول امكان
ذاته المستفاد وهو ان كان ذا وجوب بالغير فهو خلاف حد الهوية
باعتبار تاخر الهوية عن الوجود واما باعتبار تقدمها عليه فهما في
المراتب مع الوجود والتعقل للذات غير متباينتين وهما العقل الاول
متناول ما لا يقتضيه والتعدد الا ان كان العقل الاول من
هذه الجملة ليس بحقيقة الا واحدا والهوية والامكان مشتركان
في انهما حالان لذلك المعقول في ذاته من حيث كونه بالقوة والوجود
المعقول الذات يشتركان في انهما حالان في ذات من حيث كونه بالفعل
والوجوب والتعقل للمبدء يشتركان في انهما حالان مستفادان من مبدء
فهذه الاحوال الثلث مشتركة في التثنية الوجود في العقل

والهوية والثانية بشركان في انهما حالتان في ذاته والثالثة
بانحاء بالقياس الى مبدئه وهما المراد من قولهم ان الكثرة
واذ قد تقرر هذا فلنرجع الى ما شرح الشيخ ونقول قوله ان
فمن الضرورة ان يكون من جوهر عقلي يلزم عنه جوهر عقلي وجرم سماوي
جعل هذا انه لم يكن من العقل الاول مصدر العقل الثاني
اذ كان سبيل الى ذلك بل حكم بالاجمال ان من مصدر الفلك الاول جواهر
سواء كان جواهر الكواكب غيره او غيره لكن ان كان اول الانواع
هو الفلك المحيط بجميع الثوابت كما ذهب اليه بعض المتقدمين
فلا شك ان مصدره لا يكون هو العقل الاول لان الكثرة في
صدور الكل مستفاد من جميع الثوابت اليها بل هو عقل اضيف اليه العقل
الاول فهو وان كثر فانما اختلفا في ذلك لانهما انما يكثران في
الوجود بالاول وجب الوجود وانه يعقل ذاته ويعقل الاول
اشارة الى ان استناد الكثرة الى العقل الذي هو معلول الاول انما
يمكنه الا من هذا الوجه واما ذكر اربعة امور من ستة المذكورة
ولم يذكر الهوية والوجود لان المعلول الاول جاء به مع جميع ما
في الجهات اللازمة له غير الاربعة التي ذكرنا ان غيره انما فيكون من جملة
معقله الاول الموجب لوجوده وجاء من قاله عند مبدء الشيء
اشارة الى امرين احدهما التفصيل من الاول على حصوره ان شاء
والكمال للعلم بالنظر الى الاول وهما معا يعقل الاول ووجوب

وغيره ذلك لم يكن ذلك منافيا لما استدلوا به على بساطته عينية
الفاضل الشارح من نسب كل احد منهم فريدة الستة الى امور
لسبب انه كرر وقد ذكر في الشرح ان الشيخ خط في هذا الكتاب
سائر كتبه الى ان كلا منها شعر تارة بانه يعقل ذاته وتارة بانه
الاول الممكن من الامكان والوجوب وتارة بانه يعقل نفسه و
يعقل غيره والحق كما مر ان الواجب عليه ان يعقل ذاته الخ
لا بقيد هذا الموضع اقول الشيخ لم يجعل الوجوب بعد صدوره
احترازا عن وضع من كتبه التي وضعت الى كاشفا والنجاة والشفاء
والمعاد والمباحثات الاشارات وغيرها من كتبه بل
حيث عقد الاول الموجب لوجود ما بعده العقل الاول الخ وقد
كتابه اخر فرع الى هذا الفاضل ولم يخالف ذلك واجمل كما
وعقد لبعض ما بعده ان ذلك على ما ذكره لا ما فهمه منها كما مر انا
الحجة التي ذكرنا ان كانت تفي لما تدل في هذا الموضع على بعض
بل الغرض فذكر الشيخ بحجة ما في موضع خرجت الى ان يقتضي
وشرطه ان يستقل ببيان الامور الممكنة من الامكان الوجود
والوجود وغيرها لا يصح للعقيدة في هذا الموضع وكرر ما ذكر مرارا
من كونها امورا عدمية او امورا مشتركة متساوية في جميع الماهيات
وما يكون حتى يجوز ان يكون بعد ما من الكلام بعيدا انها ما تقدم
كونها امورا عدمية ليست فيما تقتضيها بل شروط وجيهات كتشف

احوال العقل الموجودة في العقليات يصح ان لا يكون تقارن ما
كونها امورا مشتركة كذلك الاستوى جليس كما فيه بل هو مما ينفع عما
عليه ذلك الامور لتشكل كما مر في الوجود ثم قال المعلم الاول لا يجوز
ان يكون متقوما من مختلفات والا كان الاول علة لها وكل واحد
الى المعلم الاول يطلق عليه العقل الاول مع جميع كمالاته فانه لا
الهية صدر عن المعلم الاول بكمالاته ويطلق عليه اصدر الاول
من حيث ان صدر عنه شيء من لوازمه على التقدير الاول يصح حكم
على المعلم الاول انه متقوم من مختلفات وعلى التقدير الثاني
يصح ولا منافاة بينهما والشيخ انما صرح بذلك في الشفاء في هذا
الموضع فانه قال بعد هذه العبارة يمكن ان لا يمتنع ان يكون عن شيء
ذات واحدة شيء بعينها كثيرة اضافية ليست في اول وجوده ذاته
بعينه وهو انما يمتنع ان يكون عن الواحد بما هو واحد من ذلك
الواحد بما هو كذا وكذا او صفة ما وصفة ما ويكون عن ذلك المعلم
محيز عنه ما يليق به ويشاركه ذلك اللازم في نوع ما كثرة
كلما يلزم ذاته يجب ان يكون مثل ذلك الكثرة في العدد
وجود الكثرة في معلوم الاول ثم قال الفاضل الشارح
نجد الحكم بان المعلم الاول لا يكون ان يكون عن مركبا من مقومات
يقتضي ذاته وقوامها بحيث جنس لها لان ذلك يقتضي كون المعلم
مركبا من جنس وفصل اقول وهذا ايضا وقع منه لا لاستناد والاجابا

هو الذي يوجد دائما من غير توسط شيء آخر وكان وجوده
ولا بد من كون البسيط بالحقيقة هو ذلك العقل فقط واحد من قول
الشيخ ويجب ان جوهر اعقلي وجرم السماء ويمكن ان يكون
الاول تعدد بين اول الاجرام السماوية لسبب لا عقول اذ لا سبيل
الى وجوب بل ولا سبيل الى الامكان مع الاحتمال لكونه جائزا ولا دليل على ذلك
وادعى الفاضل الشارح ان قول الشيخ ان صدور العقل الثاني عن
المبدء الاول بتوسط العقل الاول كلام مجازي لان المؤثر غير مبدء
العقل الثاني ليس هو المبدء الاول بتوسط بل هو العقل الاول فقط
ثم انه لم يورد دعواه حجة بل قد كذب تخصيص الشيخ العقل الاول
بانه المبدع بالحقيقة لان الابداع الحقيقي هو ما اقتضى ذات المفعول
بالايجاد من غير توسط فاذن لو كان الموجد العقل الثاني هو العقل
الاول لكان العقل الثاني مبتدعا بالحقيقة وكذلك العقول
التي لا تستند الى شيء غير عللها القريبة وحينئذ يكون اقتضاء العقل
الاول بهذه الصفة توجب وبناء لك يتبين ان ما توهموا ان الاركان
البغداديين ارسطو من كلامهم ليس لشيء مما قرر الفصل ظاهرا واتضاح التذكير
لكونه غايرا معا السبيل لمقاصد الفصول المتعلقة بترتيب العقول
ان ضاحك والغرض من ايراده تصور ما يجيء عليه اشارة فيجب ان
يكون هيولى العالم العنصري لازمة عن العقل الاخير ولا يتم ان
يكون من الاجرام السماوية جزء بسيط فيه ولا يكون ذلك

استقر لزوم جهاتها لم تقترن بها الصورة يريد بان ترتيب صدور
ما في عالم الكون من الجواهر بعضها عن بعض وبعضها مع بعض
للفاضل الرابعة فانسبتها الى العقل الاخير وهو العقل الذي يلزم عنه
جرم سماء مرتبة متأخرة عن العقول ويعرف الفعال فتقول الهيئات
الاجسام الكائنة من هيولى قابلة لتجميع انواع التغير والحركة كالعناصر
الاجرام السماوية لم يكن ان يكون بسبب وجود اعقل حضاري و
ان يكون بها بسبب القرب يشتمل على نوع من التغير والحركة كالعناصر
هناك شيء يشتمل على التغير والحركة ذلك الاجرام السماوية فاذن يجب
ان يكون للاجرام السماوية ضرب من التأثير غير تحصيل هذه الاجسام
وما كانت هذه الاجسام مولدة من هيولى مشتركة وصور مختلفة وكان
كل واحد منها قابلا للتغير والحركة فوجب ان يكون من شأن صور
ما تؤثر فيه اختلاف في احوال الاجرام السماوية وان يكون من شأن
ذواتها ما تؤثر فيه مشتركا في احوال الاجرام السماوية والاجرام السماوية
مشتركة في الطبيعة المقتضية للحركة المستديرة السماوية بالطبيعة الكائنة
يجب ان يكون مقتضى تلك الطبيعة تأثير في وجود المادة المشتركة و
يكون من شأن المختلف فيه سببا لتهيؤ المادة المختلفة ولا يمكن ان يكون
ذلك كائنا فيها بايجاد المادة اما اولا فلان من الاجسام ما
لا يمكن ان يكون من شأنه ايجاد اجسام اخر كما مر واما ثانيا فلان الامور
الكثيرة المشتركة في نوع واحد بالجنس لا يكون من شأنها ان تشارك

واحدة معينة لذات واحدة بل يكون مزيا بتا طا هو واحد يرد الى
واحد كما مر في النمط الاول في كون الصورة مادة فاذن العقل اذا كرر
مرارا لم يفض مادة معاونة الحركات السماوية مادة فيها شيء من صور
العالم الاسفل من جهة الانفعال كما ان في ذلك العقل شيئا من جهة
التفعيل وبذا هو المراد من قول الشيخ ولا يمتنع ان يكون هذا الجرم السماوي
ضرب من المعاونة فيه ولكنه لا يكفي وجود العقل والطبيعة المتعلقة
الفلكية في استقرار لزوم المادة ما لم يقترن بها الصور كما مر
في النمط الاول فان قيل اكم نفيتم امكان كون الجسم الذي هو جوهر
مادة جسم آخر في هذه الجملة الطبيعة الجسمانية جزءا من مادة
جسم آخر اجبنا بان الطبيعة الجسمانية ليست بشركة فرضية اصل وجود
المادة بل من حيث فرض ذلك الوجود كيف اقبل التجزي والتركب
حدة كما مر قوله ولما الصور تفيض ايضا من ذلك العقل والكرة
في هيولاها بحسب التخلف من استحقاقها لها بحسب استعداداتها المختلفة
بما فرغ عن ذكر كيفية حدوث المادة العنصرية عن مبدأ المشتمل
الصور وبين انما تقصد ايضا من ذلك العقل وكلام مختلف الاسطر
المشتركة بحسب الاستحقاق المختلفة المنسوبة الى الاستعدادات المختلفة
الحاصلة من اختلاف اوضاع الفلكيات وحركاتها وذلك لان الجسم
اذا انفعل المادة تاثير من التاثيرات السماوية بلا واسطة جسم عنصري
او بواسطة مزجها لاستعداد خاص بعد العام الذي كان في

الاستعداد والاستحقاق للصور

اقول لما كان الاستعداد والاستحقاق كما سيجيء مما يتعلق بهما
وجود الصور المختلفة من الاستعدادات المختلفة وكان الماء اذا
اخرج من تحته فان مادته بذلك بسبب يعيد عليها نسبة الصورة التي
كانت فيها نسبة الصورة الهوائية وبذا هو الذي عناه المصنف
بقوله ان يفيض جوهرية الهوائية عليها وتزول الصورة المائية
وبذا هو الذي عناه بقوله الا ان يستحقها الى آخره
بحسب ما يحتمل جهة المركز حماما يحتمل جهة المحيط وبذا هو الذي عناه بقوله
تفاصيله والى هذا اشرت بقولي وبنا كر توجد صور العناصر بعد ان
اشير الى السبب الذي به صور العناصر الاربعة فذكر ان سببه
المادة المختلفة بواسطة الاجرام السماوية المختلفة بتفصيل كرتها على المركز
حماما يحتمل جهة المحيط الى ان يفصل منها الفلك الاخير الى اربع كرات
مختلفة الصور وبذا بسبب اجمالي الى التفصيل في قصد وتجرد

من الاشرف فالاشرف حتى ينتهي الى الهيولى ثم عاد من آخر الفعل الى
الى الاشرف فالاشرف حتى بلغ العقل الفاعل والعقل المستفاد
فاذكر في اثر الخط المتقدم مراتب الموجودات بتمامها واذا ان يتبدئ
الخط الى شاء تعالى مبدء الوجود ومعاده فان الوجود ذلك
المرتب قد صار مبدأه ابتداء منه وراجعا عاد اليه ومرتبة
بعد المبدء الاول هي مرتبة العقول من العقل الاول الى الاخير بعد
مرتبة النفوس السماوية الناطقة من نفس الفلك الاعلى الى نفس الفلك
الاول ثم بعد ذلك مرتبة الصور من صورة الفلك الاعلى الى صورة
العناصر ثم بعد ذلك مرتبة الهيولى التي من هيولى الفلك الاعلى الى
الهيولى المشتركة الجوهرية وهنا ينتهي مراتب البعد او يكون بعد
مراتب البعد واعلى التوجه الى الكمال البعد التوجه منه وابطأ مرتبة
الاجسام الجوهرية البسيطة من الفلك الاعلى الى الارض ثم بعد
مرتبة الاصلاح الاولى التي هي بعد التركيب كالصور العدنية وغيرها
مما تحقق منها ابتداء بعد ما مرتبة النفوس النباتية ابتداء وبعدها
النفوس الحيوانية التي تحقق فيها وبعد ما مرتبة النفوس الناطقة
الانسانية جميعها والمرتبة الاخيرة هي مرتبة العقل المستفاد
الذي صور جميع الموجودات كما مر استكمالا فعليا كما كانت الصور
في المرتبة الاولى مشتملة عليها استكمالا فعليا فالعقل المستفاد
عاد الوجود الى المبدأ الذي ابتدء منه وارتقى الى ذروة الكمال بعد

ثم تصدير الافعال التي لا تحصر عن احد انما يكون من حيث
غير محصورة فيه واختلفت اقوال الحكماء ان يكون سبب الكون
الفاعل قريب بحيث يكون ان يصدر عنه تلك الافعال المحصورة او انما
يكون سبب تعيين كل فعل من تلك الافعال الممكنة ان يصدر عنه دون
وتخصص كل واحد منه دون غيره وذاك ان فاعل يدة العقول والنفوس
مشتمل على حيثيات غير محصورة والاولى بقدرته ان يكون فاعلا من
من العقول ما تاخر الوجود عما يقرب من المبدء الاول كيف يكون
اشتمالها على تلك الحيثيات دون ما ان يستفاد كما وجدت الى آخر
النهاية واحادة تقتضي استناد تلك الاحوال الى غير ما حتى يسبب
فلان ما بالقوة فقط لا يستند الى ما بالقوة لزوم الدور وما يستفاد
منه الوجود بالفعل بكرة وقد تقدم جوابه

بقي ان يقال فرق هذا التقرير وجوب انتهاء النفوس الانسانية بعد
تجردها عن البدن مع ما تقرر من ان العقول المجردة كيف تتكثر
ذوات الجواهر المجردة العاقلة اياها وجوب بتعقل الاول الواجب لذاته
الموجودات الكلية والكثرة بين الوجود الاستنادية من وجوه التعقل
وكيفية كون كل منها سببا لنظام الكل وكيفية وقوع الشر في الكائنات
مع تعقلها اياها بما هي خيرات تابعة لذات الشر بما هي شر
وقد تقدم ذلك من المباحث انما وعد بالتحرير ذو وقتا

هذه المسائل عسر الحل عسير الحل شديد التأمل

الخط المتابع في التعريف

فصل في بقاء النفس بعد خراب البدن

من بعد فناء وظاهر ان الشرف اعني البراءة عن القوة متربص حقيقي المراتب فالكاملة منه من لا يجانبه الى الفعل المتروجود ما يكون الا كونها بالقوة فهي في نهاية البعد وبداية تليها في جانب العقل المجرد وما فوقها فو ولما كانت النفس الناطقة التي هي موضوع للصور المعقولة غير منطبعة في الجسم بقوم بل انما هي ذات آلة جسم فاستحالة الجسم عن ان يكون مزاجا وحافظا للعلاقة معها بالموت لا يضر جوهرا بل يكون مزاجا بها هو مستفيد الوجود من الجواهر الصفية لما كانت النفس الناطقة واقعة في اخر مراتب الجواهر شعشعانية الحق غنى طالبها بتجرد باعز البدن بان تستدل ان تجرد ما فوقها وكمالاتها المجردة من المادة وما يتبعها وما بها غير متعلقة الوجود والتي تميز بها في الحياة الوجود وما بين من قرر النفوس الناطقة انها لا تبقى بعد الموت كذلك اذ ثبت قرر النفوس الناطقة انها لا تبقى بعد انقطاع النفس في الجسم اشعر بقوله التي هي موضوع لها للصور المعقولة الى كمالاتها الذاتية الباقية منها بقاءها التي بها تستدل على انقطاع النفس عن الجسم بقوله بل انما هي ذات آلة جسم الى كيفية ارتباطها بالجسم ط وجه لا يلزم من انتفائها فيه وجود ذاتها كما المذكورة اليه ثم جعل قوله فاستحالة الجسم عن كونه آلتها الا تضر جوهرا تاليا لما وضعه بعد لفظة لها واتم مقصوده بقوله بل يكون جوهرا بها هو مستفيد الوجود من الجواهر الباقية وذلك لوجوب بقاء المعلم

مع عدة النباتية هذا برهان لمي هو عمدة براهين هذا الباب على ما ذكره الشيخ ابو البركات البغدادي واعلم ان استناده حفظ العلاقة مع الجسم انما الى الجسم ليس بناقض لاستناده حفظ المزاج الذي هو سبب العلاقة فر الخط الثالث الى النفس لان النفس كما كانت حافظة لها بالذات فالجسم حافظ لها عرضا وكذا بالعرض في ذلك الحافظ في فساد المزاج المقتضي لقطع العلاقة انما تطرق من جهة الجسم وعوارضه فذلك استحالة آلية من حيث كونه آلة للنفس الى الجسم بعدم تطرق الفساد الى الشيء من ما شانه ان تطرق من الفساد حفظ ذلك الشيء لكونه حافظا بالعرض فر ان الشيخ اكتفى بهذا الخط بما اورده وجعله الفصل وانه اذا كانت النفس الناطقة قد استفادت تلك الاتصال الى البقاء فلم تغيرا فقدان الآلات لما بها تعلق بها كما صحت لها بالتبعية تعلقت بالتبع كان لا يجوز حمل الآلة الا ذي حس حتى تقوى كلال كما يعرض لها محركة تقوى الحس والحركة وكذلك ليس يعرض فاكثار بل كثيرا ما يكون القوى الحسية والحركية فطرق ان كلال اذ هو العقيقة اما بتبعية واما فطرق القوة الازدياد وبه اذا كان يعرض طلاع كلال الآلة كلال الجسد ان لا يكون لها فعل بعضها وذلك لانك علمت ذلك استناد عين الاتصال لما يتبع وازديد بانا فاقول ان النفس اذا عرض لها من غيره ما يتغير عن فعله فليس ذلك لبطلان ما فعل اذا فعله واما اذا وجد فعل

٧٩٧

٧٩٨

مكتبة

صدور الافعال عن القوى الحالة في الاجسام من غير شعور لكن لا كالاجسام
والفرق انما تمثل بالصور الحالة التي لا يمكن لها ان تدرك ذاتها فضلا
والا انتهاء والادراك لا يضاف فضلا عن كمال الصور المجردة
بادراك كل شيء لو كانت القوة العقلية منطبعة
جسم من قلب او دماغ لكانت ذاتها للعقل لو كانت تعقل
البتة هذه حجة رابعة وهي اوضح الحجج شاهدا المدعى وهي مبنية
احدها ان الادراك انما يكون عند مغايرة حصول المدرك للمدرك
والثانية ان المدرك ان كان مدركا لذاته كانت القابلة حصول
الصورة فرد لانه ان ادرك بآلة كانت مجبولة فآلة وهذا
محال بما تبين في الفصل الثالث والثاني ان الامور المجردة لا
يمكن ان يكون فاعلة الا بواسطة اجسام التي هي موضوعاتها
فاذن تلك الاجسام آلاتها فراضاتها وهذا محال في القوة الدراكة
والرابعة ان الامور المتحدة بالماهية لا يغاير الاشياء فيها
بامور متغايرة اما مادية كتغاير اشخاص المتفقة النوع او غير
مادية كتغاير الانواع المتفقة بالجنس او بالقرب الجنس
وتجرد البعض عنه وذلك الشيء اما مادي وهو كتغاير الانسان
للانسان من حيث هو طبيعة او غير مادي وهو كتغاير الانسان الكلي
للانسان من حيث هو طبيعة وتبين من ذلك امتناع تغاير الامور
المتفقة بالنوع من غير تغاير المواد وما يجري مجراها مما تبين في

الحفظ الرابع واذ تقدم هذا فنقول هذا العقل بذاته مجرد مستغنية من
متعلقة ما لقوة من جهة ما متعلقة وهو قوي لو كانت القوة
العاقلة منطبعة في جسم كانت مع ادراكها لذاتها
او غير منفعلة في وقت من الاوقات واللازم انما تبين بطلانه
فملزومه اعني المتعلقة حقيقة وهو ان كون العقل عاقلا
لذاته كان في وقت او في وقت فالشيخ ابطل هذا القسم بانا
نلازمه المتعلقة المذكورة فنقول لانها انما تحصل قبول صورة
المعقول لما ذكرته اشارة الى المقدمة الاولى الشرطية اما دليلها
او نقول الان القسم الفاسد من المتعلقة انما يتبين فساده بما
ذكرناه ان يستلزم تعقل معقول لم يكن متعقلا وهذا يحصل لها صورة
المعقول لجواز ان يكون لها متعلقة اخرى وليس من شرطها القابلة
ان يجرد العقل وفي ايها تجرد لصورة اللازم تجرد المعقول الاول
ولانها مادية اشارة الى المقدمة الثانية وهي مركوزة في المادة اكثر
المدركة المادية فنقول فيلزم ان يكون لها حصول لها من صورة
من مادة موجودة في الخارج اشارة الى المقدمة الثانية فنقول
والان حصول مجرد وهو غير الصورة التي تزول بالغيبة عن المادة
بالبعد اشارة الى تغاير الصور التي تحصل الصورة الاولى المتجردة
عند العقل والمستمرة الوجود حاصل العقل وعدم وجود التغاير
لازم للتالي المذكور فنقول فيكون من حصل في ذاته واحدة ملزوم

واعراض باعيانها صورة ان الشيء واحد مع اشارة الى المقولة
الرابعة وانما قيد المادة باكتناف اعراض باعيانها لان المراد
المختلفة قد يكون متحققة لتغاير المادة قوله وقد سبق بيان وجه
بذا الاشارة الى امر الخط الرابع وعند ذلك ظرف لقوله
المقتضي لفساد المقدم وهو فرض استيناف تعقل الآتية وحاصل
ذلك ان العاقلة انما كانت عاقلة بالصورة المستمرة الموجودة فيها
وهو المراد من قوله ان هذه الصورة التي هي مصير القوة المتعقلة
متعقلة لانها تكون الصورة التي تشبه الذي قبلها القوة المتعقلة
قوله والقوة المتعقلة معارنة للمادة ايما اشارة الى احتجابها
في جميع الاوقات قوله فاما ان يكون ذلك المقارنة توجب المعقول
اولا يكون المعقول الصرف انتاج الاستقراء مقدم القضية الاولى المنفصلة
المذكورة والتي هي قوله ذلك لتعقله قوله ليس لاواحد من الامرين
بصحيح الاستثناء ونقيض التالي لفساد قسمي المنفصلة معا لان الحق
كون الانسان معقولا احضارا فروقت ما فان قلت فان المقدم
وهو كون العاقلة منطبعة في جنس الجسم وهو المطلوب اثباته حاصل
اجاب الاعراض عن المقدمات المذكورة فرد ذا الموضع فمنها قوله
على المقدمة الاولى المعقول من السماء ليس سماء وللسماء الموجودة
في الخارج فرقام الماهية هو الامتياز ان يكون السواد مثل البياض
في تمام الماهية لان المشتبهين السواد والبياض لا يشتركان في تمام

٨٠٢

عرضيين عالمين في محل بحسب تمام من المشابهة بين المعقول من
السماء الذي هو عرض غير محسوس حال في محل كذلك وبين السماء الموجودة
التي هي جوهر محسوس موجود في الخارج محله بالارض على ما هو المعروف فانقول
ان ماهية الشيء ما يحصل في العقل من ذلك الشيء فقط دون عوارضه
الخارجة عنه ولذلك اشتقت لفظة الماهية من لفظة ما هو فان
الجواب عنه يكون بها والمكان وذلك كذلك كان ما يحصل في العقل
المعقول من السماء ليس سماء وللسماء الموجودة في الخارج هو ان
السماء المعقولة مجردة عن اللواحق ليست سماوية للسماء وبحسب
المقارنة اياها وح ان اراد بعدم السماوية التجرد والتجرد كذلك
حسا فقد اراد بان مفهوم السماء نفسه ليس مشتركا بين المجردة
والمقارنة كان كاذبا فان زاد وقال المعقول من السماء ليس من
السماء الموجودة في تمام الماهية كما قال ايذا ان حسن كان سماء
ان المعقول من السماء ليس سماء وللسماء الموجودة في تمام المعقولة
اي ليس سماء وظاهر الكون بها معقولة وهذا هذيان كما تسمعه فان
المعقول من السماء هو نفس ماهية السماء الموجودة فضلا عن المساواة
واما كون السواد وغير سماء والبياض في تمام المعقولية فظاهر
فظاهر ان المشابهة بين الموضعين غير صحيحة فان الفرق بين
السماء المعقولة المجردة عن اللواحق كونها عرضا في محل مجرد غير محسوس
وان ضرب جوهر محسوس آخر في محل فرق بين الطبيعة النوعية المختصة

المأخوذة تارة مع عوارض وتارة مع مقابلاتها والفرق بين
السماء والبياض فرق بين الطبيعة الجنسية الغير المحصلة المأخوذة تارة
مع فصل يقومها نوعا وتارة مع فصل جنسي يقومها نوعا مضادا
للاول بحال ان السماء المعقولة اذا اخذت من حيث هي عرض قائم
بغيض ما لم يكن ماهية للسماء انما يكون ماهية لها من حيث يكون
حاصلة في العقل مطابقة لها ومنها قوله لا يلزم من كون العارضة
لمحلها بصورة مساوية لمحلها اجتماع صورتين متماثلتين في محلهما لان
احداهما عارضة والاخرى في محل لها والجواب عنه بعد تحرير
ان العارضة لو كانت محلا للصورة من غير ان تحل فتلك الصورة في
محلها كانت ذات فصل من غير مشاركة المحل والمكان كل فاصل
فاصل يشاركه الجسم لما مر في المقدمة الثانية كان كل فاصل من غير
مشاركة الجسم فهو غير جسماني فاذن العارضة ليست بجسمانية ولو كانت
محلا للصورة صلحت في محلها حلول المحال المذكور فان قيل الفرق بين
الصورتين باق لان احداهما حالة في العارضة وفي محلها معا والاخرى
حالة في محلها فقط قلنا هذا النوع من الحلول اقتران ما حاصل
الشيء باحد الشيئين المتقارنين دون الآخر غير معقول ومع ذلك
فالمحال المذكور باق بحاله للمعقول بحلول صورتين متحدة الماهية
في محل واحد ومنها قوله الجسم قد يحل فيه اعراض لا نهاية لها
وجود انها الزائدة محلا ماهيتها متناهية وحالة في الجسم يلزم حين

انفعالية من حصول الصورة المعقولة في العاقلة
لا ساذج من انها لصورة الا في الخارج
تمام الصورة حسب السبع الجواب
العارضة عن السؤال الذي حلها القائل
الذي كان ٥

وفي حصول الصورة في المحل اشارة
الى ما ذكره ٥

قوله الخط الثالث الذي لا ينقسم الا في
اول امكانه سواء كان كل منفصل
ساحة يملك فيها وفي فصل
فرسخان مهندسان

نقل عن الشيخ ابي علي الوراكي بضع ابن بضعة ، الصورة ما دامت نوعة ما فهي بعض غير آخره
انها وهي الجسم الذي هي فيه ابعاض لا كل ابعاض الجسم لست صورة ما لها لانه لو كان ابعاض
كل جسم جواهر وجميع صورها ابعاض صورته اذ ليس لك بعض صورة الماء وغير الماء فاذا كان
واما متى ابعاض الجسم فصورته ما دامت صورة فهي ما لم تفارق الا جسم وبصورة الماء كما ابعاض الجسم اذا
فارقت الجسم صارت صورة الماء الهيولى كذا درس

ذلك اجتماع المثلين والجواب ان الوجود ليس بعرض حال في محل
بل وجود كل عرض ليست نسبته اليه نسبة الحال الى المحل
مشاركة فيلزم واحد وهو الوجود المشترك المعقول بالتشكيك عليها
وبحيث غيرها وبهذه الاعتبارات واشباهها مستولدة من الاصول
الفاسدة التي تسبق ذكرها ومنها قوله بحجة بعينها يقتضي انا
كون النفس عالمة بصفاتها ونوابغها ابدا او غير عالمة بشيء منها
في وقت من الاوقات وذلك ليس بحكم الذي ذكرتموه بعينه
والجواب ان الصفات اللوازم منقسمة الى ما يجب للنفس لذاتها
لكونها مدركة لذاتها والى ما يجب بعد مقايستها بالاشياء
المغايرة لها لكونها مجردة عن المادة وغير موجودة في الموضوع
والنفس مدركة للصنف الاول ايما كانت مدركة لذاتها
ايا وليست بمدركة للصنف الثاني الا حالة المقايسة لفقدان
الشرط في غير تلك الحالة فاعلم من هذا ان
الجوهر العاقل متى ان يحصل به كمال ما فرغ من اقامة الحجة بحيث كان
النفس عاقلة بذاتها عاد الى اكمال الكلام في تعقلها عاقلة كما لذاتها
الذاتية بعد مفارقة البدن وذلك بحسم الفصل بحلول الصورة
المتحدة وحصل قولنا فاعلم من هذا ان الجوهر العاقل يستدل ان
يعقل ذاته نتيجة بالحجة المذكورة قوله لانه اصل فلن يكون غيره
من قوة قابلة للفعل ومقارنة لقوة الذات فان اقدرت

قوله الاصل الذي هو علم الانسان
الوجود والمتعة فوضه وهو العلم الذي هو
بالملك لانه كونه ذاتا خاصا ٥

قوله الاصل الذي هو فيه ابعاض
ما لم يكن ذا وجود ابعاض الجسم
الذي

لما مر انها اصل بل كل مركب من شيء كما ان الصورة هنا
بالكلام نحو الاصل من جزئية هذا ابتداء واحتجاجا لقاعدة الفصل يريد
بالاصل كل بسيط غير حال في شيء من شأنه ان يوجد فيه اعم من جزء
وصورة ان يقول احد ذلك الاعراض والصور وجوابه ان الحال في الغير
اصل بالعكس الياء واذ تقرر هذا فنقول كل موجود يبقى زمانا ما
يكون من شأنه ان يفسد كان قبل الفساد باقيا بالفعل وما بالقوة
وكل ممكن الفساد باقيا فاذن بهذا المعنى مختلفين والاصل لا
يمكن ان يكون مشتملا عليهما مختلفين اذ هو بسيط فالنفس ان يكن
اصلا ظن يكون مركبا من قوة قابلة للفساد مقارنة بوجوه البقاء
وان لم يكن اصلا اي لم يكن بسيطا غير حال كان اما مركبا وامّا حالا
وانتفاء باطل لما مر والمركب يكون مركبا من بسيط غير حال فالنفس
كالمادة ثم تجسمه واما كلها وعلى التقديرين فالبسيط غير الحال اعني
الاصل موجود فالمركب وهو غير مركب من قوة الفساد ووجوه البقاء

قوله والاعراض وجودها في موضوعاتها فقط وقد بينا ان
لها موضوعاتها فلم يجتمع فيها تركيب ما احوجه الى هذا السؤال وهو ان
يوجد كثير من الاعراض الصور تكون من باقية ممكنة الفساد مع بقاء موضوعاتها
فعلا كانت النفس كذلك فاجاب بان قوة فساد ما لها من
يكون من غير موضوعاتها الكائنة لوجودها ذلك لانها ليست فيها

قوله واذا كان كذلك لم يكن امتناع انعدامها قابلية للنفس
بعدم وجوبها لجميعها وشأنها بها اي اذا ثبت ان النفس اصل و
اذ ثبت ان الاصل قد يتغير وقد يجري مجرى الاصل لما ان تركيب فيه ولا جوهر
فيه غيره مما يقبل الفساد فان البقاء قوة النفس والاجتماعات
البسيطة الاولى حاصل فالنفس لما لم يكن مركبا من قوة
فقط وانما قال بعدم وجوبها لجميعها وشأنها بها لان اصل الوجود
وبقاءه يكون من غير ممكنات الوجود بل مستفادين من علتها وهو
النفس فصل الشارح فقال لو كان النفس موصولا وصورة مما النفس
لموصول الاجسام وصورها وكان الباقي منها موادا وهذا كما
لمادة من النفس اي جزء النفس الذي يكون مادة الاول يكون كان انها
الباقية باقية لانها مادة لصورة ما ويكون بسبب وصول النفس
يكون من ذات وضع او غير ذي وضع فعلى الاول يجب ان
لا يكون جزء المادي وضع وعلى الثاني لا يجب ان يكون جزء منها
غير ذات وضع ذات قيام بالغير او لم يكن فان كانت كذلك
حالة فيها فهو محال وان لم يكن ذات قيام بالغير فان كان
اقامتها او لم يكن فان كان النفس غير مستغنية عن وجود
عن المادة من غير ذات فضل ان يفرض فيها امر قد يفرض في بعض

التقسيم وان لم يكن عليه شيء آخر فرأيتها كانت تابعة لها بقيت ما بقيت وان
لم يكن البدن موجودا وهو المطلوب فالصورة اذا كانت
التابعة لذلك الصورة يجوز ان تفسد وتتغير بعد انقطاع علاقتها
عن البدن فالمثال المتقدم لو فرضنا ان الشيء المتحرك كالفرس مثلا
الاصول الاربعة ثم قلنا ان الفرس يتحقق بجوهر قابل مركب من جنس
وفصل والجنس هو الفصل اذا اخذ بشرط التجرد كان مادة وصورة
فالنفس مع مقدارها مركبة من مادة وصورة وذلك لما ذكرناه
الجواب ان هذه مغالطة بكشتكا لان اسم فان المادة والصورة
تفقان فيما ذكره وهما جزءان لمسمى البشر والذي يحقق الفرق
انه مركبة من مادة وصورة ثم قال الفساد انما يتطرق
اذا عرفت هذا فالكلام المستقيم ان نقول البدن لذلك الانسان
استقبالها مع ذلك فان استغنى الانسان الحادث عن الجزء
وقوع الحدوث المستغني الانسان الفاسد عن مع وقوع الفساد
وان افتقر الانسان الى محل وهو البدن فنقول البدن الذي
لانسان الفاسد وهذا يجوز ان يكون البدن الذي شاهدناه موجودا
النفس فيلزم المحذور المشروط عند فقدان الشرط وهو ان
كون الشيء محلا للانسان وجودا ما هو مباين للمقادم والاول انسان
فيما هو غير معقول فان حتى كون الجسم محلا للانسان وجود الهواء
لصورة الوجود والهواء فيه حتى يكون محال وجود البدن مقترنا به

وكذلك ان كان الفساد دولة لذلك استمع كون الشيء محلا لانسان
فساده فالبدن ليس بمحل لانسان حدوث النفس من حيث هو
مباين له ولان انسانا فساده اصل بل انما كان مع بدنه حتى
موجودة قبل حدوث النفس محلا لانسان وهيولى حدوث صورة
انسانية تقارنه واقعة به انما حصلا ولم يكن وجود ذلك الصورة
محلا لانسان هو بعينه هو المسمى بالقريب لذات اعني النفس حدث
بحسب حدوثه وهيولاه لذلك المسمى بالصورة المقارنة اعني
اياه بعينه وجه كان ذلك المسمى مرتبطا به فزال النوع من الارتباط
وزال ذلك الحدوث ذلك الانسان والمنهي هو البدن فزال
عنه ذلك الانسان البدن محلا لانسان حدوث النفس اعني البدن
المخصوص فبقي البدن محلا لانسان الفساد الصورة المقارنة
ورة ان ذلك الارتباط عنه فقد وتسمع ان يكون محلا لفساد ذلك
المسمى من حيث هو ذات مباين عنه فاذن البدن مع جميع
شرط حدوث النفس من حيث هو صورة او مسمى صورة لا من
حيث هو موجود مجرد وليس بشرط فوجوده شرط ان حدث فلا
ليفساد ما هو شرط فرجوده ذلك لبيت فانه هو بعينه صورة
البناء الذي كان شرطا فرجوده فان قيل لم اوجب بحسب
البدن لحدوث صورة حادث هو مسمى بذلك الصورة ولم
يوجب بحسبه فساد تلك الصورة فساد مسمى ذلك الصورة

بين الامرين قلن الاول لا يقتضي حدوث معلول اذ لا تكافؤ يقتضي وجود
جميع ممكن ذلك المعلول بل الواجب يقتضي ذاته لا يقتضي فاعليته
بل يكفيه شائبة فاعلية ولو كان حدوثيا وهو تنبيه ان قولنا من
المقصدين من يقع عندهم ان الجوهر العاقل اذا تعقل صورة عقلية
صار هو هو فليعرض الجوهر العاقل اذا عقل او كان هو هو لانهم يجعلون
المعقول من الاضافيات فهل هو موجود كما كان حين لم يعقل او يطلب
منه ذلك فان كان كما كان فسواء عقل او لم يعقل وان كان
يطلب منه ذلك فيطلب له ما به يعقل فان كان ما به يعقل
حال له الذات ثابتة فهو كسائر الاستحالات ليس بشيء وان قالوا ان
كان به الذات فقد بطل ذات وحدث شيء اخر فليس ما صار كما كان
غير انك اذا تأملت فيه ايضا علمت انه يقتضي امورا مشتركة وتجد جوهرا
لا بسيطا لما فرغ من اثبات وجوب بقاء النفس ان تلقى مع معقولاتها
المكتسبة بناتها التي هي كمالاتها الذاتية اراد ان يبين كيفية اتصالها
بملكة الكمالات فبدء بابطال مذهب فاسد فرض ذلك كان مشتهرا
بعد المعلم الاول عند المشائين من اصحابه وهو القول باتحاد العاقل
بالصورة المعقولة عند تعقلها يا لهي او الذي اوهمهم ذلك وهو
عني القول ان قوما من المتقدمين يقع عندهم ان الجوهر العاقل اذا
عقل صورة عقلية صار هو هو واحتجاجهم على ذلك هو ما قرره في
كتابه الموسوم بالمبدء والمعاد في فصل مبرهن بان وجوب الوجود

هو اول

غير اول

معقول الذات وعقل الذات فانه يصف ذلك اتحاد بتقرير
لمذهبهم قال المبدء والمعاد حيث اشترط فرضه تصيفه ثم اتبعه
بما قاده هذا المذهب يقول فليفرض الجوهر العاقل الى آخره
هو هو تنبيه وايضا اذا عقل الجوهر العاقل ثم عقل به ليكون
كان عنده ما عقل اخرى يكون هو هو او عقل به اولم يعقل به او صار
شيئا اخر ويلزم ما تقدم ذكره مضاعفا ظرف زيادة التنبيه فانه
يلزم انه اذا عقل اصبار آخر فاذا عقل به صار به فان بطل
كونه آخر وجد الذات عند كل تعقل وان لم يبطل عند ذلك
بقي هو هو لم يصر به ما قصدوه عندهم وان بقي او صار مع ذلك
به كان مع العقول باتحاد العاقل بالمعقول قولا باتحاد جميع
المعقولات بما اختص فما فارق المباينات وتحكرتا وهذا هي العبارة
وانه مشتقة مما ذكروه ولو لا هم اخوه تنبيه وهو اول وايضا قد
يقولون ان النفس ان طفقت اذا عقلت شيئا فانما تعقل ذلك
الشيء بانبساطها بالعقل الفعال وهذا حق قالوا او تشابهها
بالعقل الفعال هو ان تصير هي عقلا فعالا لانها تصير
العقل المستفاد والعقل الفعال هو نفس مفارق بالنفس كما ذكر
العقل المستفاد وهو لون ان يجعلوا العقل الفعال جزءا
قد حصل منه شيء لون شيء او يجعلوا الاتصال واصلا بجعل النفس
كالمادة وصلة الى كل معقول فان الاضافة قولهم ان النفس

حيث قال وايضا فانه اذا عقل الجوهر العاقل الى آخره هو هو المعاد بالحقيقة هو النفس الناطقة

الاضافة هي الفعل القائم بالمضاف

النّاطقة هو العقل المستفاد حين ما يتصوّر بتمامه هذا او هم
قولهم النفس النّاطقة عند تعقّلها معقولا ما تتحد بالعقل الفعّال
لاتحاد ما بالعقل المستفاد الذي اتحد العقل الفعّال به وبنظر
فساده يلزم احد المحالين اما بقاء العقل الفعّال الذي هو
غير قابل للتجزية واما وجوب حصول جميع المعقولات للنّاس
العقل الفعّال للنفس النّاطقة عند تعقّلها معقولا واحدا اعني محور
كان ثم ذكر ان هذا المحال لم يلزمهم لما سبيل الانفراد بل انما
لزمهم مضافا الى المحال الاول المذكور وهو بعض قوله ما ان حال
نه قولهم ان النفس النّاطقة هو العقل المستفاد حين ما يتصوّر بتمامه
كمالها واعلم انه لا محالة لزمهم من الفصل المتقدم القول باتحاد جميع
الصور المعقولة فقد لزمهم قريبا العقل الفعّال اتحاد جميع الذوات العالمة
ولهذا اورد هذه الفصول الثلثة في هذا المعنى بحجة وكان لهم ان يقول
يعترف بفوريوس حمل في العقل والمعقول كتابا يشرح فيه ما ذكره
وهو حسن كلّ وهم معلول من نفسه لهم لا يفهمونه ان ذكر كتاب
وقد ناقضه من قال انه رجل ونا قض هو ذلك الكتاب انا نقض ما هو
من الاول الكشف اردا التحرير للفرع اليها ايضا نقض هذا
الفصل والحال ان هذا المذهب كان مذهبا لجماعة من المشائين
وفوريوس هذا هو صاحب اسماعوخي اشارة اعلم ان قول
القائل ان كل شيئا ما يصير شيئا اخر لا سبيل الاستحالة من حال الى

الاثنان لا يتحدان

الاتحاد اما طبيعة او هو اتحاد موجود موجود ما غير الوجود الذي هو واحد اما ان يكون اثنينية او هما
اثنينية او حيز ما او ما طول الاداء او هما اثنينية ما الصفات وهما واحد ما هو هما الصفات
عقلا وجوهه فلسفة محدثا ما يكون هما واحدا ما عليه

حال الاتي سبيل التركيب مع شيء آخر فيصير شيئا ما فيه انما
انه كان شيئا واحدا انحصار واحد آخر فقول شعري غير معقول لما
فرغ من ابطال المذهب المذكور شرع في وجه الاحتجاج بقوله
وهو بمنزلة اتحاد الشيء بغيره فنقول ان اتحاد او لا وذكر ان معناه هو
المفهوم بتحقيق من قولهم صار شيئا اخر وبين ان هذا القول
بصفة قد يطلق بالمجاز على صيرورة شيء شيئا آخر بسبب طريق الاستحالة
وبيان ان زوال عن ذلك الشيء الصار شيئا او انضاف اليه شيء آخر
يكون معه مصيرا اياه كما يقال صار الماء هواء او الاسود ابيض او
علما بالقوة بالفعل او بطريق التركيب وهو ان يضاف شيء آخر
الى الشيء الصار فيركب الصير اياه عنها كما يقال صار الترياق طينا
والخشب سريرا وهنا ليس المراد هو هذين المعنيين بل الاول منه
هو ما يفهم منه بحقيقته وهو انه كان شيئا واحدا انحصار هو
واحد آخر فذكر ان ذلك قول شعري غير معقول وانما نسبه
الى الشعر لانه تخيل وسبب تخييله نظيمه عوام المتألهة والمتصوفة
ثم شرع في ذكر تحرير فساده وبين فساده ان كان كل واحد من
الامرين موجودا فهما اثنان غيران وان كان احدهما غير موجود
فقد بطل ان كان المعدوم قبل وجود شيء آخر لم يكن ذلك الشيء
كان المفروض شيئا وصيرا ياه وان كانا معدومين فلم يصر
احدهما الآخر بل انما يجوز ان يلي ان الماء صار هواء وصار

٧٦٨
٨١٤

فقد بطلت بقولنا ان كانا معدومين فلم يصيرا الخ بما انتم ذكرتم مثال احد ضربي مفهوم الاتحاد بالمجاز وهو الذي استحاز وه شارا الى الضرب الاخر اعني التركيب بقولنا وما ذكرتم في الجوهر فنظير ذلك من هذا ان كل ما يعقل فانما هو ذات موجودة ومقررة فيها الجلاء بالعقلية تقرر شيء في شيء اخر وهيئة في اللغة هو الخبر اليقين وانما عبر عن المعقولات بالجلاء لانها الصور المطابقة لذوات تلك الصور بالتغاير

الصور العقلية قد يكون موجبا الى ان يستفاد من الصور الحسية مثل كما يستفيد صورة السماء من السماء وقد يكون انتزاعيا من الصور الحسية اولا الى القوة العاقلة ثم يصير انما موجودا من الخارج حتى ان تعقل شكل ثم تجعله موجودا او محالا ان يكون ما يعقل واجب الوجود من الكل على الوجهان فلما فرغ من بيان كيفية ارتسام المعقولات في الجواهر العاقلة اراد ان يبين ان الاول الواجب لذاته ايضا من الجواهر العاقلة على اشرف من الاتحاد بالمعقول فعقل المعقولات فقسم المعقولات الى ما يكون معلولا لوجود الاعيان الخارجية اعني صورا تعقل الانسان مثلا غريبا عن سيبويه الذي في الخارج وما يكون بعد ذلك وليس معلولا لها في ما يكون معلولا للاعيان

وتسمى هذا العقل الانفعالي

وتسمى ذلك بالعقل الفعلي

٨١٨

الموضوع للغاية فتح الغاية وكسر الهوية او بالجري اذا اجريت تقريره ان ههنا امرين امر كان قبل الاتحاد وامر حصل بعد الاتحاد هو الصاير هذا اثنان والثاني هو المصير اياه لذلك الاول فاذا عدما كانا والا يخلو اما ان يكونا امرين موجودين معا واما ان يكون احدهما موجودا والآخر معدوما واما ان لا يكون واحد منهما موجودا وجميع الاقسام محال اما الاول فلقولنا ان كان كل واحد من الامرين موجودا فهما اثنان متميزان وذلك ينافي الاتحاد واما القسم الثاني فيحتمل تقديرين احدهما ان يكون المعدوم بعد الاتحاد هو الامر الاول والموجود هو الامر الثاني وانكاسه بالعكس والشيخ ابطل القسم بابطال التقدير الاول فقط لان التقدير الثاني ظاهر البطلان فقضيته للقول بالاتحاد فقال وان كان احدهما غير موجود يعني القسم الثاني من اثنتين فقد بطل ان كان المعدوم قبل حدوث شيء اخر فانه لم يحدث اي فقد بطل على تقدير كون المعدوم هو الامر المتقدم سواء حدث بعد ذلك شيء اخر او لم يحدث ان كان بالفرض ثانيا ومصير اياه بفتح الهمزة بمعنى ان وضمير المصدرية اذا كان يتبع ما كان فاعل الكلمة بطل اي فقد بطل كون الاول الفرض ثانيا وصيرورته اياه وذلك لان معنى الاتحاد هو كون الاول الصاير عينا ثانيا ومصيرا اياه فعلى تقدير عدمه لا يكون هو بذاته الفاضل بشيء مما تغير فلا يتطبق هذه العبارة على ما عبر نسبها الى الاتصال او الانفصال

٨١٧

الخارجية كتعقل الانسان من يشاهده حضورية يبقى على انفعاليته
الصنف الثاني عن الاول تعم لاستتباع انفعاله عن غيره
من الجواهر قد يكون ان يحصل من سبب عقلي معقول وجوده
في الاعيان او غير موجود ما بعد فرجوهر قابل للصور المعقولة ويجوز
ان يكون للجوهر العقلي من ذاته لا من غيره ولولا ذلك لما ثبت
للعقول المفارقة التي هي غاية الغاية وجب الوجود بحسب ان يكون له
ذلك من ذاته بوجه شبيه اخرى بحمل واحد من القسمين المذكورين
وتقريره ان في كل صورة معقولة لشيء موجود في الاعيان اعني
كل تعقل انفعالي او شيء لم يوجد بعد في الاعيان اعني في كل تعقل
فعلي فاما ان يحصل من سبب عقلي كالعقل الفعال الصور التي في
جوهر مفارق بالقوة قابل لتلك الصور واما ان يحصل من ذات ذلك
الجوهر لان من شيء خارج عنه والحاصل من الغير ينتهي الى الحاصل من
الذات الا لستلت الكلام اعني العقول المفارقة الى غير
النهاية وقد بانت استحالة ذلك فاذن الجوهر الذي تحصل تعقلاته
من ذاته موجود والاول اوجب ان يكون علة فعلية لكل
ما حصل من ذاته لا من غيره لما مر بيانه واعلم ان قرفوجود الصور
المعقولة في ذوات العاقل من ذاته نظر لان الفاعل لا يكون فاعلا
وقرموجودا لانفعاليات منها ايضا نظر لان العقل بالقوة
لا يخرج الى الفعل من غير مخرج خارجي كما مر في النمط الثالث

واجب الوجود بحسب ان يعقل ذاته بذاته على ما حقق ويعقل ما بعده
من حيث هو علة لما بعده ومشتق وجوده وتعقل سائر الاشياء من
حيث هو وجوبها في سلسلة الترتيب المتناول من عنده طولا او عرضا
على ما تقرر ان معلوله الاول تعقل ذاته بما اشار الى احاطته بتفاصيل
الموجودات فذكر انه تعقل ذاته بذاته لكونه عاقلا لذاته
بما تحقق في النمط الرابع وتعقل ما بعده يعني المعلول الاول من حيث
هو علة لما بعده والعلة اتم من المعلول تقتضي العلم بالمعلول
فان العلم والعلة التامة لا يتم من غير العلم بكونها مستلزمة بحسب
ذاتها لذاتها وهذا العلم يقتضي العلم بلوازمها التي منها معلولها
الواجبة بوجوبها وتعقل سائر الاشياء التي بعد المعلول الاول من
حيث هو فوقها بسلسلة العلية انما هو من عنده اذ المعلول الاول
المعلولات المترتبة الينه اليه فرد اكمل الترتيب او عرضا على سلسلة
الحوادث تنتهي فرد اكمل الترتيب اليه لكنها ينتهي اليه من جهة
الجميع بمكنة حق جنابه وهو السراج عرضي عنها وسر جميع اعداد
السلسلة في نسبته اليه تعالى شانه اذ ادراك الاول للاشياء
من ذاته قرذاته هو افضل انحاء كون الشيء مدركا ومدركا وبعلوه
ادراك الجواهر العقلية للاول بحسب ذاتها الاول وما بعده من ذاته
وبعدهما الادراكات النفسانية التي هي بمعزل عن مشام ذوات
عقلية مجردة المبادي والمناسب للادراك اعتبار من حيث هو

الحالين محدود فقد ذلك ضرورة قبل كون الشخص معه وبعده
يرى التفرقة بين ادراك الجزئيات من وجه كلى لا يكون ان يتغير و
بين ادراكها من وجه جزئية تتغير تغيرا بينا ان الاول تعرى كل
حالة منها فادراك الجزئيات من حيث هو حاصل من الوجه الثاني
دون الثاني وادراكها من الوجه الثاني لا يحصل الا بالاحساس او
التخيل اما بجرى مجراه من الآلات الجسمانية وقبل تقرير ذلك نقول
كلية الادراك وجزئيته متعلقان بكلية التصور او جزئيته اذ كل ما
دخل التصور يقال في ذلك شان فنقول اذا قال الانسان يقول القول فرد
القول فردا او قال جزئا فقول الانسان يقول القول فرد وقت
كذا ولم يتغير فيها دخل الانسان في القول او قال جزئا فجزئية
وكل جزئ متعلق بحكم فانه طبيعة توجد في شخصه انما حصيرة تلك الطبيعة
جزئية لا يدركها العقل ولا يتناولها البرهان والحد بسبب ما فيها
معنى الاشارة بحسبه اليها او مجرى مجراها من المخصصات الذاهبة
سبيل الى ادراكها الاحس او ما يجرى مجراه فان اخذت تلك الطبيعة
مجردة عن تلك المخصصات صارت كلية يدركها العقل ويتناولها
البرهان والحد وكان الحكم المتعلق بها حينئذ كونها جزئية باقيا
بحاله اللهم الا ان يكون الحكم متعلقا بالامور المخصصة من حيث هي
مخصصة واذا ثبت هذا فنقول كل من يدرك قبل الكائنات من حيث
انها طبايع وادرك ما هو الجزئية والمحال فيها كونها وتباينها

وتماثلها وتضادها وتركبها وتحللها من حيث هي مرتبطة بتلك الطبايع
وادرك الامور التي حدثت فيها وبعدها وقبلها من حيث يكون من الجميع
واقعة فرأى وقائع تحدث بعضها بعض بحال وجد لا يفوته شيء صار
فقد حصل عنده صورة العالم منطبعة فيها جميع كلياته وجزئياته الآتية
والمتجددة المنتظرة التي خصته بوقت دون وقت كما عليه الوجود غير
مغاير تاما بشيء يكون تلك الصورة بعينها منطبقة على عوالم اخر
لو حصلت في الوجود مثل هذا العالم لغفر يكون من صورة تلك طبيعة
على الجزئيات الحادثة فيه غير متغيرة بتغير ما يكون ادراك
الجزئيات على الوجه الكلي وعود الى شرح الكتاب فنقول الاشياء
الجزئية قد تعقل كما تعقل الكليات اشارة الى ادراكها من حيث
هي طبايع مجردة عن المخصصات المذكورة وقيدا بقولنا من حيث
تجب بسببها ليكون من الادراك لتلك الاشياء مع كونها كليات بعينها
غير ظني ثم قال منسوبة الى مبدء نوعه فشخصه اي منسوبة الى مبدء
الطبيعة النوعية موجودة في شخصه ذلك لانها غير موجودة في
غير ذلك الشخص بل مع تجويز انها موجودة في غيره والمراد ان
تلك الاشياء انما تجب بسببها من حيث هي طبايع مبهمة ثم
تخصص به اي تخصص تلك الجزئيات بطبيعة ذلك المبدء وانما
الى مبدء وكذلك لان الجزئ من حيث هو جزئ لا يكون معلولا
لطبيعة غير جزئية ولا الطبيعة عامة من حيث هو كذلك وبانه كان في

طبيعة

الى قوله وهو ان العاقل لان يبين كون القمر في موضع كذا وبين
ان من يعقل ان يبين كون القمر اول المحل مثلا وبين كونه قمرا اول ان
يكون كسوفه معينا في وقت محدود من زمان كونه اول المحل كالقمر
الذي يسار القمر من اول المحل عشر درجات فانما يكون معقولا ذلك
العاقل لهذه الامور اما ان يثبت قبل وقت الكسوف وبعده
فظهر من هذا البيان ان يتحد بذات الكسوف زمان اول المحل الذي
كون القمر اول المحل واجب فان وقت الكسوف انما يتحدد بها بالقمر
بحراه ليس بزيادة غير محتاج الى ملاحظة الفاضل الشارح

قد يتغير الصفات لاشياء لما وجوه بالفصل شتى مخالفة الصفات
الى اضافاتها وبيان ما يتغير منها بتغير الامور الخارجة عن ذات الموصوف
وما لا يتغير ليستدل بذلك على نفي الصفة الاول عن الواجب الاول
جل ذكره وذلك القسمة ان يقال الصفة اما ان يكون مقررة لذات الموصوف
غير مقتضية لاضافة الى غيره واما ان يكون مقتضية لاضافة كذلك
وليست مقررة لذاته واما ان يكون مقررة ومقتضية لاضافة
معا وهذا تقسيم الى ما لا يتغير بتغير المضاف اليه والى ما يتغير بتغيره
فهذه اربعة اصناف قوله منها مثل ان يسود الذي كان ابيض
وذلك بسبب ان صفة مقررة غير مضافة هذا هو الصنف الاول
من الاربعة وهو وهو الصنف الثاني غير مذكور في هذا الفصل
قوله ومنها مثل ان يكون من الشيء قادرا على تحريك جسم ما فلو دام

ذكر

ذلك الجسم استحال ان يبقى ذلك قادرا على تحريكه فاستحال ان يكون
عن صفة ولكن بتغير قرانه بالغ اضافة فان كونه قادرا
صفة له واحدة طرفها اضافة الى امر كلي من تحريك اجسام كل
ما مثل ارذوما او ليا ذاتيا وبدخل فيه ذلك زيد وعمرو وبكر
وخولانيا فانه ليس كونه قادرا متعلقا بالاضافات التي
تتعلق الا بعد سنة فانه لو لم يكن زيد امر قبل ان كان لم يقع اضافة
القوة الى تحريكه ابدا الحاضر ذلك كونه قادرا على تحريك
اصل كونه قادرا لا تتغير بتغير احوال المقدور عليه من كان شيا وال
تتغير الاضافات الخارجية فقط فهذا قسم كالمقابل للقسم
الاول وهو صفة اثنان وهو الصفة المقررة لذات الموصوف
المقتضية لاضافة الى شيء خارج عنه لا يتغير بتغير ذلك الشيء
الخارج وان كانت تتغير الاضافة الى ذلك الشيء او بزوال ذلك
الشيء بنفسه او لذلك بسبب يصح ان يضاف ذلك الشيء اليه
وهو مقتضى كون القادر مضافا الى مقدور عليه لا تتغير بتغير
اليه فان القادر على تحريك زيد لا يصير غير قادر بعدم
زيد ولكن بتغير اضافته وكذلك خارج لا يكون من قادرا على تحريك
وان كان قادرا قبل قرانه وبسبب قرن ذلك ان القدرة تستلزم
الاضافة الى امر كلي لزوما اوليا ذاتيا والى الجزئيات التي
تحت ذلك الكلي لزوما ثانيا غير ذاتيا بل بسبب ذلك الكلي او امر

الكلي الذي يتعلق الصفة به لا يمكن ان يتغير فلا جل ذلك لا يتقرر
التغير الى الصفة واما الجزئيات فتقبل التغير وتغير اتغير الاضافات
الجزئية العرضية المتعلقة بها وبذه الصفة كالمقابل للاول الذي
صفة متقررة ذات اضافة والاول متقررة عارية عن الاضافة
ومنها مثل ان يكون من الشيء عالما بان كذا ليس بموجود
الشيء فصيرورة عالما بان الشيء ليس بموجود تغير الاضافة والصفة الاضافة
معا فان كونه عالما بالشيء يتحقق الاضافة به حتى انه اذا لم يكن
عالما بمعنى انه لم يكن ذلك بان يكون عالما بجزئيات بان يكون العلم
بالنتيجة علما ستانفا يلزمه اضافة مستانفة وهيئة للنفس مستجدة
لها اضافة مستجدة مخصوصة من العلم بالمقدمة وهيئة يتحقق
لاجلها كون النفس قادرة الهيئة واحدة الاضافات شتى فهذا الشخص
حال المضاف اليه من عدم ووجود حيث ان تحقيق حال الشيء
الجزئية الصفة لا في اضافة الصفة نفسها فقط بل في الصفة الجزئية
فوقها تلك الاضافة ايضا ابدا وهو الصفة الرابع وهو الصفة
المتقررة عن الموصوف المتعلقة بالاضافة الى شيء اخر من خارج
متغير بتغير ذلك الشيء في الخارج فوقوع العلم فانه صفة متقررة
العالم متعلقة الاضافة الى معلومة ومتغير بتغير المعلوم فان العالم
يكون متغيرا في الدار بتغير جملة جزء من الدار وذلك لان العلم انما
يستلزم الاضافة الى المعلومة المعين ولا يتعلق بتغير ذلك المعلوم

بعين التعلق الاول بخلاف القدرة فان القدرة متعلقة بالمقدور
الكلي اولا وبسبب المقدور الجزئي الذي يقع تحت ذلك الكلي ثانيا
فالعلم فانه اذا تعلق بالكلي فانما تعلق بالجزئي الذي يقع تحت ذلك الكلي
البتة الا ترى انه لو توقف العلم بجزئي تعلق به العلم بالكلي
العلم بان لا يكون جزئي جسم لا يقتضي بانفراده العلم بكون الانسان جسما
لم نقتنا الى ذلك علم آخر وهو العلم بكون الانسان جسما فاذن
العلم بكون الانسان جسما علم مستانف لاضافة مستانفة وهيئة
جديدة للنفس بها اضافة جديدة غير العلم بكون الجوهر جسما وغيرهيئة
تحقق ذلك العلم ويلزم من ذلك ان يتحقق حال الموصوف بالصفة
التي يكون من شأنها الصفة اختلاف حال الاضافات المتعلقة بها
لان الاضافات فقط بل وفرض تلك الصفة فانها ليس موضوعا
للتغير لم يجز ان يعرض له تبدل بحسب القسم الاول ولا بحسب القسم الثاني
واما بحسب القسم الثالث فقد يجوز ان تعرض اضافات بعيدة ولا تؤثر في الذات
لما فرغ من احكام الصفات اورد قضية كلية وهي ان كل ما لا يجوز
موصوفا للتغير لا يجوز ان تتبدل صفاته المتقررة العارية عن الاضافة
والصفاة المتقررة المتعلقة بالاضافة التي تتغير تغير الاضافة
ويجوز ان تتبدل اضافاته اللازمة لصفاته المتقررة التي لا تتغير
تغيرا لا اضافات ولا يخلو ان يكون من اضافات قريبة لازمة لذاته
لزوما اوليا او ثانيا او لا كذلك ان يكون من اضافات قريبة لازمة لذاته

الحج فلا يمكن ان يكون الا بالعقل والمدرك منه الادراك كليات
لا يكون موضوعا للتغير فاذن الواجب الاول بكل ما لا يكون موضوعا
للتغير بل كل ما هو عاقل يمتنع ان يدركها من حيث ما هو عاقل على الوجه
الاول ويجب ان يدركها على الوجه الثاني ويجب ان يكون عالما
بكل شيء لان كل شيء لازم عنه بوسط او بغير وسط بيان ذلك [illegible]
تقدره والذي هو تفصيل قضائه الاول [illegible] واجبا اذ [illegible]
لا يكون كما علمت هذا تاكيد لاحاطة علمه بالكل واقول في تقريره
لما كان جميع صور الموجودات الكلية والجزئية التي لا نهاية لها
حاصلة من حيث هي معقولة في العالم العقلي بابداع الاول الحق
اياها وكان ايجاد ما يتعلق منها بالمادة في المادة على سبيل الابداع
ممتنعا اذ هي غير متأتية لقبول صورتين معا فضلا عن تلك الكثرة
وكان الجود الالهي مقتضيا لتكميل المادة بابداع تلك الصور فيها
واخراج ما فيها بالقوة من قبول تلك الصور الى الفعل قدر بلطيف
حكمته زمانا غير منقطع الطرفين تخرج فيه تلك الامور من القوة
الى الفعل واحدا بعد واحد فتصير الصور في جميع ذلك الزمان
موجودة في موادها والمادة كاملة بها واذ تقرر ذلك فاعلم ان
القضاء عبارة عن وجود جميع الموجودات في العالم العقلي مجتمعة
ومجملة على سبيل الابداع والقدر عبارة عن وجودها في موادها الخارجية
مفصلة واحدا بعد واحد كما جاء في التنزيل في قوله عز من قائل

وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم [illegible]
العقلية وما هي موجودة في القضاء والقدر مرة واحدة باعتبار
والجملة [illegible] موجودة فيهما مرتين وهناك بحث [illegible] قول
الشيخ ان لكل شيء يوجد من الاول بوسط او بغير وسط [illegible]
الذي هو تفصيل قضائه الاول الى ذلك الشيء حيث [illegible]
الوجوب [illegible] فالعناية هي احاطة علم الاول بالكل [illegible]
ان يكون عليه الكل حتى يكون على احسن النظام وبان ذلك [illegible]
[illegible] فيكون الموجود وفق المعلوم [illegible]
[illegible] وطلب من الاول الحق فعلم الاول [illegible]
[illegible] الكل [illegible] ان الخير في الكل [illegible]
[illegible] الغاية [illegible]
ذلك [illegible] وهناك بعد ذكر [illegible]
[illegible] ان نظام الموجود [illegible]
[illegible]
[illegible] النظام الموجود [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

٢٧٨٤٦

وقع الشر وقضاء الله

٢٧٣٧

٢٧٣٨

٨٤٣٠٥١٨

العقاب الجباني

مار الله الموفاة

٨٤٣٠٥١٨

واوجب ترك هذه والاخذ بتلك على ان ذلك من المقدمات الاولية فغير واجب وجوبا كليا بل اكثره من المقدمات المشهورة التي اجمع عليها ارتياد المصالح ولعل ضياعها يصح بالبرهان بحسب بعض الفاعلين واذا حققت الحقايق فلتنسبها الى الوجبات دون امثالها وانت قد عرفت اصناف المعدات في موضع اخر بقي السوال ان بقي ان كانت افعال الانسانية صادرة عنه على سبيل الوجوب بحسب نفسها مع سائر الجزئيات فر العالم العقلي والوجود حدوث لا يحدث منها فر هذا العالم مطابقا لما تمثل منها فيه يعاقب الانسان على ما صدر عنه على سبيل الوجوب والجواب عنه اولا بجواب بمقتضى القواعد الحكمية وهو قولنا ان العقاب للنفس على ما خيلتها لما كان مستعلما هو كالمرض للبدن على ما قدمنا ان قد وقوع ما يتبعها وهو خوف وبذا النوع من العقاب انما يكون للنفس الانسانية بسبب ملكاتها الراسخة فيها فانها انما يكون من داخل ذاتها وهو نار الله الموقدة التي تطلع على الافئدة ولكن الايات الواردة بالوعيد فر الكتب الالهية لو اجريت على ظواهرها اقتضت القول بعقاب جسماني وارد على ما عدا من المشي من خارج على ما يوصف فر التفاسير والاخبار فاشار الشيخ الى ذلك بقوله واما العقاب الذي يكون بمعاجة حسية من سبب ما من خارج فخديث اجراي اثباته على الوجه المشهور لو كان حقا لكان جسمانيا

٨٤٣٠٥١٨

الفصل وحاصله ليس يمكن ان يكون الخير الكثير متعلق به الا وهو بحيث يحقه شر اقل عنه المصاحبة الاتجارية فاذا برهن عن ذلك فحصل غرضه وكان الشارع قد صنعت خير الشارع فيما وضع فيما وترك وجود هذا القسم وهو على صفته المذكورة غير لايق بان يوجد فيما يباح فهذا الفصل متمم لغرض الشرع وهو ظاهر والملك ابهر لقوله فان كان العذر قولهم العقاب فعال جوابه ان العقاب للنفس على خيلتها كالمرض للبدن على ما تقدم فهو لازم من لوازم ما يباشره من الاحوال الباطنية التي لم يكن من وقوعها بد ولا من وقوع ما يتبعها واما العقاب الذي يكون بمعاجة حسية من سبب ما من خارج فوجب ان يسلم معاقب من خارج فان ذلك ليس بضير يكون حسنا بل قد كان الحبس يكون من التخويف بوجود ذلك السبب الذي يثبت عند الاكثر والتصديق بالخوف فاذا عرض من سبب ما العذاب الاجل خارق واحد يقتضي التخويف الا باستمرار فرك الخطايا واداء الخيرات وجب التصدي لاجل الغرض العام وان كان يغير من بعض الوجوه والوجه في مختار رحيم لو لم يكن منها كان الجانب المستبق بالعذاب يمكن فر العقد الاجزية الصلوة كلية عامة كثيرة الكمية لبعث الخير لاجل الكل كما لا ملتفت الجزء لاجل الكل فنقطع فيضه وجوده لاجل البدن وكما يقطع ما عرض من عيد ث الفضلة العدال من صنعت افعال الى انها من العظم والفعال اتعابها

٨٤٣٠٥١٨

ثم اراد ان يذكر ان ذلك ايضا بحسب تقدير تسليم كونه كما يفهم من الخبر
ليس محالا يجوز وقوعه قبل الحكمة الالهية اي ليس بشر فقال ان سلم
معاقب من خارج فان ذلك لا يقتضي ان يكون حسنا واراد بالخير
بهنا هو الخير المقابل للشر لما يذهب اليه المتكلمون من ان الافعال
وهو مثال على ذلك بان وجود التخويف قد يبادر الافعال التي
حسن لمفسدة فيها اكثر كالاشخاص مع العلم بذلك التخويف يقتضي
تاكيد التخويف ويقتضي لا زدياد النفع فهو ايضا حسن بحسب ان
التعذيب انما يكون شرا بالقياس الى الشخص المعذب ويكون خيرا
بالقياس الى الاكثرين من نوعه ولا يليق لفت الخبر الى الامر
الكلي امر لا ينظر اليه هنا ايضا من جهة الخير الكثير الذي يذكره
قيل وقد استشهد بقطع العضو لصلاح البدن فان الحكم بوجوب ذلك
وان كان مشتملا على مشقة امر معقول عند الجمهور وقد تبين من ذلك ان
ما ورد به التنزيل اذا حمل على ظاهره لم يكن مخالفا للاصول الحكمية
وبعض المتكلمين المنكرين لذلك الى اصول كالمعتزلة انما يقررون ذلك
على وجه حسن وهو قولهم بتكليف العباد وجميع ذلك الله احسن منه
اذ في ذلك صلاح عالم العاجلة والاجلة والوعد والوعيد على
الطاعة والمعصية حسنان اذ فيهما تقريبهم الى طاعة وتبعيدهم عن
معصية وتعذيب العاصين عدل منه حسن وقال بعض المطبعين
علم قبيح الى امثال ذلك مما يجنونه من مقدمات مشهورة مشتملة على

يخفى

تخيل بعض الاحكام وتقبيح بعضها بحسب العقل بعد ورودها من الايات
فذكر الشيخ ان تلك المقدمات ليست من الاوليات بل اكثرها آراء مجهولة
اشتهرت لكونها مشتملة على مصالح كما هو مشهور ويمكن ان يقع فيها
مصلح بالبرهان بحسب بعض الفاعلين اعني الاشخاص اذ ان ذلك
مما ذكره المنطقي فاذن بناء بيان الحكم على انتفاء الوجوب الوجود
عليها غير صحيح قال الفاضل الشارح هذا الجواب ضعيف اذ الواو
في قوله مشتمل على وكلاهما التخويف انما كان القدر فهو العقاب
بحيث ان بين ان كان القدر فهو التخويف وكونهما كذلك وجدانا
فاذن لا يجوز ان يجعل احدهما مقدمة قريبة ان الاخر واما ثانيا
فلانه لا تمشى على قول المثبتين لا شتمال حكمه على حكمة بل هو
مخالف لقولهم اكثر من اثنين وكان غرضه تشييد قولهم
بل الجواب الصحيح ان يقال ان العقاب بقدر من القدر طويلة
يقتضيه القدر بالعقل وقولي على الاول العقول القدر فهو ما ذهب اليه
الحكماء وهو وجوب كون الخيرات مستندة الى الاسباب المتكثرة
بخلاف العقول القدر على ما ذهب اليه الاشاعرة من المتكلمين
لانهم يقولون الفاعل ولا موثر فيه الوجود الا الله وايجاب
الله تعالى كما ذكره الشيخ كان سواء الفاعل فعل او ترك فان فعل انما
عنده على القدرة والارادة وكلاهما مستندان الى الله بهما وبسبب
الارادة فعل الخير التخويف فاذن وقوع التخويف قد الاسباب

الاسفل

النمط الثامن في البهجة والسعادة

الحيّة ومنها ان اللذة تميل الحشرة والجاه وتوثر ايضا عليهما ومنها ان
الكريم يوثر لذة ايثار الغير مما لفقيه فيما يحتاج اليه ضرورة مما لذة
التمتع بهما ومنها ان كبير النفس يوثر لذة الكرامة المتوقعة من مجالسة
ذا الوجاهة من الاقدام مما لا يحوال مع عدم العلم بها اللذات
الحيّة مما هذه تحمل الآلام الجوع والعطش ويقاسي احوال الموت مما
منها وبذه صغريات يضاف اليها كبرى مشهورة هي ان كل
ما هو آثر عند شخص فهو اللذ بالقياس اليه لان اللذة موثرة والموثر
لذيذ فينتج ان اللذات الباطنة المستعلية مما الحيّة ولما كانت
اللذات الباطنة المذكورة حيوانية بنحو ان من سائر الحيوانات
ما شاركه الانسان في ذلك فان كلب الصيد يوثر اللذة الوحيّة
التي بناطها من توقع اكرام صاحبه اياه مما لذة الاكل والراضعة
من الحيوانات توثر اللذة الوحيّة التركيبة من تصور ولدها
مما لذة سلامتها فنفسها ثم تدرج من ذلك الى المعقدة فذكر ان
اللذات الباطنة الحيوانية لما كانت اعظم من الظاهرة فان يكون
المعقدة اعظم منها اولى وذلك لان قوة اللذة وضعفها تتبعان
قوة الادراك وضعفه فان اللذة ادراك ما ينبغي

فلنشرع الان في تحصيل ما قول من يقول انا لو حصلنا ما جعلنا
ناكل فيها ولا نشرب ولا ننكح غاية سعادة تكون منها والذي يقول انا
نجعل ان يصير وقتنا كله كذلك لعل الحال التي للملائكة وما نحن فيها كذلك

وابعج وانعم من حال الانعام بل كيف كان ان يكون لاحدهما الى
الاخر نسبة يعتد بها القايلون بان السعادة هي اللذة يجب عليهم
السعادة التي تنبتها الحكماء للنفس الانسانية الكاملة بعد الموت و
غيرهم كلا ايهم ذلك ان لا يكون من يخلد الجنة منهم الا كالثور السمين
سعيدا هو ولما كان غرض الشيخ من الرد عليهم اثبات تلك السعادة
وكان ما ذكره في الفصل السابق مقتضيا لنفاذ مذهبهم صرح في
هذا الفصل بالرد عليهم باثبات تلك السعادة ولذلك سمى الفصل
ثم بنى ما مقصوده من المقايسة بين حال الملائكة وما فوقها وبين
حال الانعام وما يجري مجراها بحسب الكمال والخير الموجود فيهما فان
التفت بينهما بعيدة جدا بل النسبة لا حد هذا الى الجنس بعيد
الى شتان ما بين يزيد والمسيح ثم نبه ان اللذة هي ادراك ما من
حيث يوصل او هو عند المدرك كذلك او خير من حيث يوصل ذلك او ما
ادراك وميل يوصل او هو عند المدرك كذلك وبهذا يريد التنبيه على ان
اللذة والالم يفهمان بالنظر الحكمي ان السعادة بالمعنى الذي يفهم الجمهور
للذات العاقلة ثم منها للمحسوس الحيوانية وكذلك الشقاوة ولما
قدم ان اللذة هي ادراك او ميل الى الادراك نفذ بتشريح هذا التعريف
فقال صيانة لما وجد منه ان الالم مقتضى الادراك لان ادراك الشيء
قد يكون من حيث حصول صورته نافية وقد لا يكون الا من حيث حصول اذيته والمنفرة
انما تحصل بادراك اللذيذ فلو انما تحصل بادراك مقتضى

وشرح الهياكل للدواني الامر الحاصل للشيء بالصار كونه بحيث اذا لحق به واصبح له لسمي خيرا او بالصار اخر حصوله بمقتضى ارادته بالقوة كالاعداد والذي يعبر عنه بالاشارات وشرحها ان الكمال هو الحاصل بالفعل مطلقا والخير المضاف الى شيء هو الكمال الذي يقصده ذلك الشيء باستعداده الاول فيكون الكمال اعم مطلقا وقوله او بالصار الخ اي بالصار كونه بحيث اذا لحق به واصبح له لسمي خيرا او بالصار اخر حصوله بمقتضى ارادته بالقوة كالاعداد والذي يعبر عنه بالاشارات وشرحها ان الكمال هو الحاصل بالفعل مطلقا والخير المضاف الى شيء هو الكمال الذي يقصده ذلك الشيء باستعداده الاول فيكون الكمال اعم مطلقا

وباعتبار فاعل وقابلة باعتبار فاعل الجميل ان لحق خير عند كون القابل قابلا عما فوقه بالقياس الى قوته النظرية والجميل خير عنه كونه متصرفا فيما دونه بالقياس الى قوته العملية واراد بقوله ومن العقليات مثل الشكر وفوز الروح الخيرات التي تكون للعقل بشاركة البدن وبعبر التي يختلف الحكم فيها لاختلاف احوال الكمال بالقياس الى المتصف فان الكمال للبقية قد يكون خيرا بالقياس الى شيء ما فهو الكمال الذي يقصده بوجوه باستعداده الاول واراد بالفرق بين الخير والكمال ذكر ان الخير المضاف الى شيء هو الكمال الذي يقصده ذلك الشيء باستعداده الاول الذي لم يقصد شيء دليل اليه الا واذا كان ذلك الشيء موثرا بالقياس اليه ذلك بدليل اشتمال بعض الخير على اعتبار كونه موثرا كما مر واما قوله باستعداده الاول فلفائدة ان الشيء قد يكون موثرا باستعداد ان اصبها يطرو ان الى خروج الشيء الذي يحوزه ذلك الشيء باستعداده الثاني خيرا بالقياس الى ذاته بل يكون خيرا بالقياس الى ذلك الاستعداد الطارئ كالانسان فانه مستعد قبل نظره لاقتناء الفضايل فاذا نظر عليه اصاب الرذايل قصدا بحسب استعداده الثاني ولا يكون منه خيرا بالقياس الى ذاته مع الاستعداد الاول والعجب ان الفاضل الشارح ذهب في هذا الموضع بعد ان صرح الشيخ بان الخير هو الكمال المقصود الى ان كلام الشيخ مشعر بان الخير والكمال والصلوح يكون مذكرات

الخير المضاف الى شيء هو الكمال الذي يقصده ذلك الشيء باستعداده الاول

معنى عن الاخر قوله وكل لذة فانها تتعلق بامرين بكمال اخر ما وادراكه من حيث هو كذلك لما فرغ عن تخليص معنى اللذة ذكر انها بحسب ما هو ان اللذة متعلقة بشيئين احدهما وجود كمال اخر ما والثاني ادراكه من حيث هو كذلك فان المدرك قد لا يدرك الكمال الذي يلتذ به وقد لا يكون الكمال مدركا اصلا كالاعراض النفسانية واصل ظاهر ان سر الكمالات والخيرات التي باللذة التي بها بحسب ما يناسب كل واحد منها مثل الصحة والسلامة فلا يلتذ بها ما لم يكن فجوابه بعد المسامحة وهو التسليم ان الشرط كان حصولا وحضورا جميعا واهل المحسوسات وان استقرت على شعورها بالاثر والوصول بحسب عدة التوجه الى الحال الطبيعية مغفلة عن التاثير لذة كيفية الوصب المرض الطويل يزيد وينقص بحسب الشدة والضعف وسنة قوله والمدرين واصحابه والتوجيه الرجوع الى الشيء بعد الذهاب عنه والمغافصة الاخذ على غرة والغرض من الفصل ايراد ذلك على شرح اللذة المذكور وهو ان الصحة الكاملة بكمال وخير ما لا محالة وبها وبادراكها يحصل اللذة بسبيل المسامحة وهو ان الادراك الذي يحصل به اللذة ليس بكمال بحسب ما حصل فان استمرار المحسوسات على النفس عن احساسها التفاتها انهماك النفس في المحسوس يقتضي الادراك اللذة ان يجد الملتذ به حاضرا ويكره كراهية بعض المرضى المحسوس فضلا عن ان لا يحس بها وقد يلتذ وليس في ذلك خلاف فيما سلف لان الحس خير في ذلك الحال الذي يشعر

فوض عرض التوجيه الى الله تعالى لانه عرفه بالغفلة وهو غير مفيد لان الكلام في ان الغفلة هل تنافي اللذة بعد تسليم ان الشرط الحضور والشعور الفعليين وهو غير مسلم اذ الغفلة عدم الشعور عما من شانه ان يشعر به

٨٥٥٥٠٦٥٨

٨٥٤٨

من حيث هو خير كما ان الفصل الاول كان مشتملا على الخير من حيث هو لذة والفصل الوارد على الشر في اول الفصل الثاني من حيث هو شر والفصل الوارد على الخير بالقياس الى المستمد وان لم يكن شرا بالقياس الى المرض فان الجهور لا يدركون لذة الحلو بسبب كراهة المرضى له وكذلك الفصل المشتمل على هذه التنبيه يحمل الفصل الاول تنبيه اذا عرفت هذا فلنشرع في البيان مع الله تعالى فاعلم ان اللذة هي ادراك الكذا من حيث هو كذا ادراكا من شأنه ان يحصل له ذلك الكذا فاذا لم يكن ادراكا لم يكن لذة وان كان من شأنه ان يحصل له ذلك الكذا كالعقل السالم فانه ادراك من شأنه ان يحصل له ادراك الخير والشر ولكنه ليس بلذة وكذلك الادراك الحاصل للمعدة اذا زحف اليها الطعام الفارغ فانه ادراك من شأنه ان يحصل له الالتذاذ بالطعام الذي يزحف اليها ولكنه ليس بلذة وقولنا من شأنه ان يحصل له ذلك الكذا احتراز عن الادراك الحاصل للمريض الذي يكره الطعام الذي يزحف اليه فانه ليس من شأنه ان يحصل له الالتذاذ بالطعام الذي يزحف اليه بل من شأنه ان يحصل له الالتذاذ بالطعام الذي يكرهه وقولنا ادراكا من شأنه ان يحصل له ذلك الكذا احتراز عن الادراك الحاصل للمريض الذي يكره الطعام الذي يزحف اليه فانه ليس من شأنه ان يحصل له الالتذاذ بالطعام الذي يكرهه وقولنا ادراكا من شأنه ان يحصل له ذلك الكذا احتراز عن الادراك الحاصل للمريض الذي يكره الطعام الذي يزحف اليه فانه ليس من شأنه ان يحصل له الالتذاذ بالطعام الذي يكرهه وقولنا ادراكا من شأنه ان يحصل له ذلك الكذا احتراز عن الادراك الحاصل للمريض الذي يكره الطعام الذي يزحف اليه فانه ليس من شأنه ان يحصل له الالتذاذ بالطعام الذي يكرهه

٨٥٤٨

من المرضى او معوقة كما فرضنا كذلك فاذا انتفت القوة او الآفة العائق فظاهر الامر يجيب ان يذهب عنه حال الالم فيحصل له ذكر اللذة كما ان الحاصل مع وجود اللذة عند عدم الادراك به فالالم يجب ان يحصل مع وجود الالم عند عدم الادراك به وهو خطأ نعم ان صح ان يقال ان اثبات اللذة ما يقتضي ان يكون الشعور بالمعنى الذي يسمى لذة مما يجب ان يكون مشتهى ومطلوبا لذاته كان ذلك صحيحا وكذلك ان صح ان يقال ان اللذة ما يقع عقيبا بالقوة الحاسة للمعنى الحسي بالمقايسة كان ذلك ايضا صحيحا وكذلك ان صح ان يقال ان اللذة ما يقع عقيبا بالقوة العاقلة للمعنى العقلي بالمقايسة كان ذلك ايضا صحيحا وعلى مثال الاول يحمل العقيد على لذة الجماع ومثال الثاني حال من لم يتناول طعاما مدة طويلة ثم يتناول بعد ذلك طعاما لذيذا فانه يجد عند تناوله لذة الجماع ومثال الثالث حال من لم يصب الطعام مدة طويلة ثم يتناول بعد ذلك طعاما لذيذا فانه يجد عند تناوله لذة الجماع

اعلم ان اللذة هي ادراك الكذا من حيث هو كذا ادراكا من شأنه ان يحصل له ذلك الكذا فاذا لم يكن ادراكا لم يكن لذة وان كان من شأنه ان يحصل له ذلك الكذا كالعقل السالم فانه ادراك من شأنه ان يحصل له ادراك الخير والشر ولكنه ليس بلذة وكذلك الادراك الحاصل للمعدة اذا زحف اليها الطعام الفارغ فانه ادراك من شأنه ان يحصل له الالتذاذ بالطعام الذي يزحف اليه فانه ليس من شأنه ان يحصل له الالتذاذ بالطعام الذي يكرهه وقولنا ادراكا من شأنه ان يحصل له ذلك الكذا احتراز عن الادراك الحاصل للمريض الذي يكره الطعام الذي يزحف اليه فانه ليس من شأنه ان يحصل له الالتذاذ بالطعام الذي يكرهه وقولنا ادراكا من شأنه ان يحصل له ذلك الكذا احتراز عن الادراك الحاصل للمريض الذي يكره الطعام الذي يزحف اليه فانه ليس من شأنه ان يحصل له الالتذاذ بالطعام الذي يكرهه

المراد ان نصب بابراز ان اثبات لذة عقيبة بحالة يجب ان يكون الشعور بالمعنى الذي يسمى لذة مما يجب ان يكون مشتهى ومطلوبا لذاته وكذلك ان صح ان يقال ان اللذة ما يقع عقيبا بالقوة الحاسة للمعنى الحسي بالمقايسة وكذلك ان صح ان يقال ان اللذة ما يقع عقيبا بالقوة العاقلة للمعنى العقلي بالمقايسة كان ذلك ايضا صحيحا وعلى مثال الاول يحمل العقيد على لذة الجماع ومثال الثاني حال من لم يتناول طعاما مدة طويلة ثم يتناول بعد ذلك طعاما لذيذا فانه يجد عند تناوله لذة الجماع ومثال الثالث حال من لم يصب الطعام مدة طويلة ثم يتناول بعد ذلك طعاما لذيذا فانه يجد عند تناوله لذة الجماع

٨٥٤٨

٨٥٤٨

وتقريرها ان كل ما كانت اللذة ادراك كمال خيري بحصول المدرك
كان كل مستلذ به اي كل ما يعد لذة هو منسوب بكمال الحصول المدرك
وذلك الكمال الحاصل خيرا بالقياس الى ذلك المدرك ثم ان الكمالات
وادراكاتها الغير متعلق بها اللذة متفاوتة جدا فان قياس
منها ما يتعلق بالقوة الشهوانية وهو كتكيف العضو الذائق بكيفية
الحلاوة سواء كانت تلك الحلاوة في خارج كما في حلو او كانت في
العضو نفسه بحسب خارج فان كليهما في افادة اللذة متساويان
وذلك لان اللذة بهم انما تحصل من ادراك تلك الحلاوة وقوع تلك
كذلك في سائر الحواس الظاهرة ومنها ما يتعلق بالقوة الغضبية وهو
كتكيف الفعل الحيوانية بكيفية من شأنها ان تصور غلبة او تصور
عليه ومنها ما يتعلق بالقوى الباطنة كتكيف الوهم بصورة
يرجوا او بصورة شيء يتذكره فتذكره وكذلك في سائر ادراكاته
كمالات حيوانية مختلفة وادراكات حيوانية فما متفاوتة تتفاوت
بحسبها والمجرد العاقل ايضا كمال اي حيوان تمثل فيه ما يتعقله من
الحق الاول بقدر استعداده فان العقل الحق الاول بما هو عليه من
غيره ثم ما يتعقله من صور معلولاته المترتبة اعني الوجود كله
غاليا غير شواب البتة من حيث هو والا فهم ما يجدانا كون من
وبين ما تمثل فيه تمايز بل بعضه مشتهى استلذاذا بحسب
فان ذلك الكمال خيرا بالقياس اليه اذ به تدرك تلك الكمال وحصول

PGM

مفهوم اللذة ان كل مستلذ به فهو منسوب بكمال الحصول المدرك هو
بالقياس اليه خير ثم لا شك في ان الكمالات وادراكاتها متفاوتة جدا
الشهوة مثل ان يتكيف العضو الذائق بكيفية الحلاوة فان
ادراكها ولو مع حصول ذلك لا لهم بحسب خارج كانت اللذة متساوية
كذلك المحسوس والمتوهم ونحوهما وكمال القوة الغضبية ان يتكيف
النفس بكيفية غلبة او بكيفية شعور تأذن بحصول في المغضوب عليه
الوهم الكيف بهيئة ما يرجوه او يذكره مما ذا ما سائر القوى
كمال الجوهر العاقل ان يتمثل فيه جملة الحق الاول بقدر ما يمكن ان يكمل
منه بهيئة الذي يحضره ثم يتمثل فيه الوجود كله بما هو عليه مجردا عن
الشوب مبتدأ فيه بعد الحق الاول بالجواهر العقلية العالية ثم الروحانية
السماوية والاجرام السماوية ثم بعد ذلك يتمثل له ما يليه الذي بعده
هو الكمال الذي يحصل به العقل بالفعل وما سلف هو كمال
الجوهر الذي والادراك العقلي فالفصل الى الكمية عن الشوب الحسي بحسب
كلية وعدد تفاصيل العقل لا يكاد يتناهى جزئية بحصولها وقلة
وان كثرت فبالاشد والاضعف ومعلوم ان نسبة اللذة الى اللذة
نسبة المدرك الى المدرك والادراك الى الادراك فنسبة الوجود العقلية
الى الشهوانية نسبة جملة الحق الاول وما يعلوه الى مثل كيفية الحلاوة
وكذلك نسبة الادراكين ويدل اثبات اللذات العقلية وبيان
انها اكمل من الحسية وبذان البحثان هما عمدة مطالب هذا الخط

PGM

هذا الكمال له فانه نوع من اللذة العقلية ثم اذا
قايسنا بين اللذتين اعني العقلية والحسية من حيث الكمية ومن
حيث الكيفية وجدنا العقلية اقوى كيفية واكثر كمية اما الاول فلان
العقل يصل الى كنه المعقول فيعقل حقيقة المكتنف معه اضعاف
كما هو واما الحس فلا يدرك الا كيفيات تقوم بسطوح الاجسام المنحصرة
والادراك العقلي خالص عن الخوض في الجسم وشوبه واما الثاني
فلان عدد تفاصيل المعقولات لا يكاد يتناهى وكذلك الامور التي
هي موجودات انواعها غير متناهية وكذلك اضافات الموجودات
والمدركات بالحس محصورة غير متجنسة قليلة وان كثرت فانما تكثر
بالاشد والاضعف كما حكى وتبعه المحققين فاذا كانت الكمالات
العقلية اكثر واقوى كانت اللذة ان جعلناها تابعة للكمال
اللذة الى اللذة بحسب الكمال الى الكمال والادراك الى الادراك فاذا
اللذة العقلية بهذه الوجوه من الحيثية اما الى بدن والتفاوت
بينهما وبين نسبة اللذة الى اللذة نسبة المدرك الى المدرك والادراك الى
الادراك الى الخطابة والسفسطائي كما قال فان المحدود واحد يكون
متقابلين فيقول الثقة والضعيف كانوا واحدا بعينه لان قابل
للبصر كان من حيث يقبل الادراك اقبل للبصر من حيث يقبل وحينئذ
بعض ما هو اشد من بعض وهذا هو موضع ذكر الوجوه المتعلقة
بالحدود ومن كتاب طوبيقا من المنطق وقد ذكرنا ان موضع علم

انفعاله انما يكون عند الاكل والشرب او توقع عارض خصوصا حتى تعرف اللذة
والالم من اين ادراك الحس ومن اين ادراك العقل وقسم عليه بانا نجد في كثير من
مقتضى اللذة او ادراك الملايم ثم ذكر ثم ان العاقل عند كمال عقله يعلم ان الحسيات
وانما يحبك ان تعقله والعقلية وتخليصه الحسيين يغويه فيحكم ان الحسيات
كما ان عادة العاقل من تركك الكمال الى النقص حتى يصير الحكم الراجح والرأي
ثم قال وما يجعل فوق الكل ان الخير قبل الموجودات عامة مبدء والمعلولات
مع انها لا يكاد يلحقه بالخير ضعف ما فكانت الادراكات تضعف
اللذات كما كانت اللذة كذلك كما قال ان الاشد انما
اليه من نافع عرض حصول اللذة قول يكون الغرض منه ما عرض حصول
منه حصول الخير انهم لم يقولوا ان نفس اللذة كذا وكذا
لما وجدوا الكل اللذة ذكر عند الاكل عن التي عند الشرب
وفرع بسبب اللذة كما حصولها حصولها ان يشترك فيه
عليه ان سبب اللذة يقتضي عند كل واحدة منها فوجود
كل صورة موصوف اللذة وغير حاصل في كل صورة لا توصف بها
فعلوا ان المراد من مفهوم سبب اللذة ثم فاوجدوا ادراك الكمال
حاصلا للمحل حكموا بوجوده للعقل فان تمثل ما قبل فرق فلا والا
قولهم انه عند وجود المعنى وغير الثاني انهم لم يقولوا ان اللذة
ادراك فقط بل قالوا انها ادراك مشروط بشرائط والعلم الحاصل
العادم للذة لا يكون مستجمعا لتلك الشرائط مثل لا يكون عالما بان

ادراك الكمال ادراك نفس الكمال ٥

تصفونها

حصول هذا العلوم حيزا ولا يكون من حالها من حيث هي هي
من اذ من شرط الشرايط على ما مر ان يكون من علوم اللذة فانا نرى كثيرا
من المتعلمين الذين لم يتعلموا الا لسائل بعد ورود بتحصيل ما به
يحتاج ويتوسلون الى الاشتغال بهذا كراهتهم على ذلك الدنيا وما فيها
عن لذة يشعرون بها او تكون ان اذا كنت قد ابرزت وقرأت
وعرفت بعد لم يستبق الى كمالك الخاص بك بعلم ما وتحصيل صفة
فاعلم ان ذلك منك لامر ما وفيك من سبب ذلك بعض ما
عليه يريد ان نبه على حاصل اشكال يريد بذلك هو ضعف وهوان
بين كل قوة تشتاق الى كمالاتها المتبعة للذاتها وتنال حصول تلك
الكمالات لها كالباصرة فانها تشتاق الى النور وتنال كمالها
الخاص بها فان كانت المعقولات كمالات للنفس الانسانية فانها
تشتاق الى حصولها لانها كحصول الجمل المضاهية فذكر
حال سبب فقدان الاشتياق وعدم التألم بالجهل بما الجهل بما
لانها المعقولات موجودة فيما غير متعلق بها واحالته الى
سوء هو ان اشتغال النفس بالمحسوسات منعها عن الالتفات
الى المعقولات وما لم تقبل عليها لم تجد ذوقا منها فلم تحصل
عاشقة اليها وانما اضدادها فان كانت مستمرة الوجود غير مجردة
وكانت النفس مشتغلة بها غير مدركة لها فلم تكن متألمة بها
لبعد واعلم ان هذه الشواغل التي كما حلت بين النفس

وبيانات بحق النفس بما بوغ البدن ان تكنت بعد المفارقة
بعدا كانت فيها لكنها كمن من كالام سكتة كان عنها مشغولا
فراغ فادركت من حيث هي حقيقة وذلك الالام المقابل لتلك
اللذة الموصوفة وهو الم النار والحاية فوق الم النار الجسمانية
بمراتب من حيث بقاء الالام المضادة لكمالات النفس الانسانية
التي هي اسباب الشقاوة معها بعد الموت وبحاصل التألم
بسبب لحصول سبب وبحاصل ان ذلك الالام اشد من الالام التي
والفاظه تنبيه ثم اعلم ان ما كان من رذيلة النفس من جليس
نقصان الاستعداد للكمال الذي يحق بعد المفارقة فهو قسم
وما كان بسبب عوائق غريبة فيزول ولا يدوم بها التعذيب
يريد بيان مراتب الاشتياء وتقدم ذلك مقدمة وهي ان تقول
فوات كمالات النفس يكون من لاجل عدم استعدادها وعدم الاستعداد
يكون من امور حاصرة كنقصان غريزة العقل او وجود بعض
الامور المضادة للكمالات فيها وهي امارات سخنة او حرارة سخنة
فمنها اقسام ثلثة اشتركت في كونها زوالية وهي سبب النقصان
كل واحد منها يكون من اما بحسب القوة النظرية واما بحسب القوة العملية
فتقصير سنة فالذي يكون من بسبب نقصان الغريزة بحسب القوة النظرية
معا فهو غير مجبور بعد الموت لانه لا يكون من بسببها تعذيب هو الذي
ذكره الشيخ والذي يكون من بحسب القوة النظرية ويكون راسخا فهو

كتب

انكر عرة على الناقد غير نشته

فهو كالم الجهل

مسئول

ليس غير محجور بالكلية ويوم به التعذب لانه بالجهل المركب المقارن
الذي صار صورة للنفس غير مفارق عنه وشيخ لم يتعرض لذكر هذا
القسم بكليا فرد هذا الفصل لكنه ايضا لم يجد داخل تحت النقصان
الذي حكم الشيخ عليه بانه غير محجور والمسئلة ابقيه على النظرية
غير راسخة كاعتقادات العوام والمقلدة والهيئة الراسخة وغير
الراسخة كالملكات الردية المحكمة وغير المحكمة فهل الشر
يكون بسبب مجموع شيء غريزته وجميعها يزول بعد الموت اما العدم
وسوخها واما لكونها هيئات مستفادة من الافعال والافرجة
فيزول بزوالها لكنها تختلف في شدة الرداءة وضعفها وفي سرعة
الزوال وبطوءه وتختلف التعذب بها بعد الموت في الكم والكيف
بحسب الاختلافين تنبيه اعلم ان زوال النقصان انما يتأتى اذا
نفس مستعدة الى الكمال وذلك الشوق تابع للتنبه بفقد الكمال
والتنبه بحسب من ذاته الخواص وانما هو للجاهد بالعلم والعمل
بحسب ما يليق بهما من الحق فالبلاهة ان الى الاخلاص من فقد
اراد ان يميز فرد الفصل بين النقصين المتعذبين بنقصانهم
سواء دام تعذبهم او لم يدم وبين النقصين الذين لا تعذب
بنقصانهم فنقول النفس الساذجة الصرفة لا يكون عنها شوق الى
كمالاتها لانها لم تعرفها اصلا فان الحكماء ان النفوس كمالاتها
ليس بالوجه والشوط انما هو الى الشرع فقط بالاكتساب النظري

ان بقاءها لازم لها ان لم تكتسب الكمال فلو خلي اما ان كتسب
بعضا الكمال فصارت جاهلة بالكمالات من حيث الملابسة وان
كانت معترفة به من حيث الالية او اشتغلت بما صرفها عن اكتساب
الكمال مما ليس بعضا له فصارت معرضة عنه او لم تشتغل بشيء من
العلوم لكنها كانت في اوقاتها الكمال فصارت مهملة اياه
جهلا واضحى حالة النقصان الذين بعد موتهم بنقصانهم
لاشيئا قبل الى الكمال الغاية منهم وانما حصل ذلك الذين
باكتساب نظري قاصر عن الوصول الى المشتاق اليه وهؤلاء هم
البتراء وهؤلاء هم الذين تعذبون وهم الذين تعذبون وانما
واما اصحاب النفوس الساذجة فهم الذين وصفهم الشيخ بالبلاهة
لانه هو الذي غلب عليه سلامة الصدر وقلة الاهتمام في تحصيل
البراي قليل العلوم وهو لا يتعذبون غير عارفين بكمالاتهم
غير مشتاقين اليها واعترض الفاضل الشارح بان النفوس في
العقايد الباطلة اجازة بانها حقة اذا فارقت للابدان فانها
جايزان يزول عنها ذلك الجزم فليجز بزوال العقايد الباطلة بعض
عنها وح يصير من اهل السعادة وان لم يجز فلا يكون حكم بشعور
بنقصانها لانها كانت تجزم قبل الموت لان يكون هم مستمرة متعذبة
الجواب ان النفوس الكاملة تمثل صور المعقولات فيها على ما
عليه فانها انما تلتذ بها بالمشاهدة والوجدان ما ادركته

الوجه الذي ادركته نحاة كانت ذوات ادراكه فقط فصار مع
ذلك ذوات بنيل تم بذلك لقد انوا ما التي تشتهي انه ادراكه فيها
واعقبت انها كمال فوجب الوصول الى ادركته فانها لا تعقبه
بعد الموت بل رجعت تخيب وتصير متعبة بفقدان ما وجب الوصول
اليه لا بزوال الجوهر فيها جليلة العارفون المتوجهون الى ربهم
فرفع حجابه البدنية والمكوث عن الشواغل فخلصوا الى عالم القدس
والسعادة وعشقوا بالكمال الالهي وحصلت لهم اللذة العليا
وقد عرفتها بديهيا بالعارف الكامل بحسب القوة النظرية وبالمتوسط
الكامل بحسب القوة العملية فان كمال القوة العقلية هو التجرد عن
العلائق الجسمانية واطلاق المدركة من الهيئات البدنية بالكلية
نظيفة فانها تمنع النفس عن الانتشار بكمال التمام كما يمنع الدرن
الثوب عن الانصباغ بالتمام وانما قال خلصوا الى عالم القدس
لانهم كانوا في دور عليه فصاروا في دور عيان لم يكن منهم كانوا وقد
ذهبوا الى ذلك العالم ولكن لا بالكلية فذهبوا الا قليلا بالكلية
حصلت لهم اللذة العليا التي ذكرنا من قبل بهذا الوصول
وليس في الالتذاذ بمعقود بين كل وجه والمعشوق في البدن بل المعشوق
ذاتا على الجوهر المعرضة عن الشواغل يصيبهم وهم في الابد
من هذه اللذة حظا وافرا قد يكرم منهم فيشغلهم عن كل شيء
هذا اخبار عن وجود اللذة الحقيقة قبل الموت وتنبيه حتى يقاس

العقلي وانما اعتقد من ليس له لفظة تخصه عن الشرح
والتفصيل البديهية التي هي الفطرة ولم يفطنها بسبب الهجوم
الادنى اجابة اذا سمعت ذكره وعانيا يشير الى احوال المعاد
فيها فاكتفى عن ان يتعرض بسببه واصابها وجد بحرج من جهة
معرفة ليفضي ذلك به الى حيرة وتشويش ذلك لمناسبة وبعد
جوانب هذا الجزء بالجملة وذلك من فضل الهي عاش من يكن
له عناية لم يقنع الا بمنتهى الاستبصار ومن كان بهذه خلقه
والمنافسة فيه بالغا بلغ الغرض فمنه وحال اللذة العارفين
بالمتوسط البديهية التي هي الفطرة المتوسل الى تحقيقها
ولم يتهيأ لنا بعد التخالف المحوج الى فطنها اي لم يفطنها
والحفظ من الرجال الغليظ وذا كانت الشدة الصعبة
يده بالعزة اي صلبت عنها اي قطعا اه وجد بحرج اي يشتد
يقضر يضر اصبر اي شدة ويرح به الامر اي جهده والمتاع
الزعفة فرس الشيخ وجه المبارة فخر الكرم والقصد من هذا الفصل
بيان حال المستعدين للكمال اي معنى قوله ومن كان بابقة اياه اي
من كان بابقة يحاط الكمال مناسبة ذاته للكمال لم يقنع الا بوصول
التام اليه ومن كان بابقة شيئا غير ذلك وقف عند حصول الغرض
منه واما البلداء فانهم اذا رأوا هو انحصروا من البدن الى سعادة
بهم والعلم لا يستقون فيها من سعادة جسم كيوم موضوع

اعلم ان النفس اذا تركت بدنها اما ان تكون كاملة او ناقصة اما ان تكون عقلا او عالما بالعقل او العالم بالعقل الاول الذي هو العالم المتصل
بشيء ما او العالم المتصل او العالم بالعالم المتصل بشيء ما او غير ذلك من الاقسام التي ذكرناها في كتاب النفس
فبقي ان نبين ان هذه الاقسام كلها حق وان نبين احوال كل واحد منها على ما طبعت ذلك في كتاب

لم يمتنع ان يكون ذلك جنسا سعيدا او شقيا وهذا هو الحق الذي يقتضيه
الظواهر من الاستعداد للاتصال السعداني للنفوس فيما بعد
بيان احوال النفوس الكاملة والمستعدة للكمال اذا بقيت بعد البدن
ان بين حال النفوس الكاملة عند الكمال وحالها بعد مفارقة البدن
بعد فاصل واعلم ان من الفقهاء من زعم انها تفنى لان النفس عندهم
والصور المرتسمة فيها كالقائمة بها معطلة وتبطل فلا توجد لكن الباقي
الدائم هو بقاء الهيولى الباطلة بتعاقب الصور عليها ثم ذهب
بعضهم الى انها تبقى فيما بينها وبين الاجرام السماوية
فوق القمر وفوق الهواء وهو قول عليه اكثر اهل الجنة والبدن ثم انها لا تخلو ان تكون
معطلة عن الادراك وكانت حالها عند كمال الآلات جسمانية فذهب
بعضهم الى انها تعلق باجسام الكواكب السماوية وهذا ما ذكره الشيخ وما اليه اصير لكنه من تلك الجهة وهذا
القول ايضا ليس الذي يقتضيه كلام الشيخ الا المذهب الاول فقد اشار اليه
في كتاب المبدء والمعاد وذكر ان بعض اهل العلم عن يأخذ فيما
يقول وافلاطن يريد الفارابي قال قولا ممكنا وهو ان يقول واذا فارقت
البدن وهم بدنيون لا يعرفون غير البدنيات وليس لهم علاقة تامة
الا من الابدان فيشغلهم التعلق بها عن الكمال والبدنية الممكن
تعلقهم نشوتهم الى البدن بعض الابدان التي من شأنها ان تحدث

ان نفس الانسان طائفة بالطبع وهذه وحدانية توجد ان الاجرام السماوية
وحدانية ابوجوانية لانها ان خلقت بها الا بكونها منغمسة فيها فيجوز ان يكون
اجرام سماوية لانها تعصيه وافضل النفس الكاملة الاجرام اولى بكونها
لها فان جاز ان يكون قبل استعمال الاجرام ان الكمال ان تحصل بالصور
التي كانت معتقدة عندها فان كان اعتقاد فرقة فيها
الخير شاءت الخيرات الاخروية بحسب تخيلها وان كان
كذلك فانه يجوز ان يكون من هذا الجرم متولدة بسبب الهواء ولا يجوز ان
يكون من مقارنة المزاج الجوهر المسمى وهذا الذي لاشك فيه
ان تعلق النفس لابالبدن فانه اذا ذكر فيما سبق ان الكواكب
محافظة التطويل لا ضرورة ويشبه جواز بعد ذلك ان تتعلق
المذكور بها الى الاستعداد الاتصال السعداني للنفوس
وفي هذه الكلمة الموضع نظر قال الشيخ في اجسام من
كانت نفسه سعيدة والا فتبقى كل مزاج تقتضيه النفس
النفس المستعدة فيجوز ان يكون واحد نفسان ثم ليس حين يبطل
كل قوة ان يكون ذلك ان يكون عدد الكواكب
من النفوس لان يكون عدد نفوس مفارقة تشوق
فيتصور ان تتفارغ منه فلم يبق الا بعد الكواكب
سواء صح القول بذلك او بطل هو الذي يقتضيه
احد لما ان يقال انه ثبت ان تعلق الابدان يوجب

٨٦٩

٨٧٠

معناه

تحقيقه

٨٧٢

هذا انهم من حيث هم مبتهجون به وهم الجواهر العقلية القدسية
لعين نسبتي الاول الحق والى الثاني غير منفصل اولا كذلك
شوق ما بهذه هي المرتبة الثانية وهي مرتبة العقول او انا لم نبين
اليها غير انها هي القوة الثانية وبعد القوتين مرتبة العشاق الناقصين
منهم من حيث هم عشاق قد نالوا من ما فهم لذة ومنهم من حيث هم
مشاقون فقد يكون منهم الاصناف منهم اذ ما وما كان الاذ من ليلة
كان اذ لذة او قد يكون مثل هذا الاذ من الامور البسيطة مما كان
بعيدة جدا عن الاذ ركة والادراك قريبا جدا من ذلك شيئا منه
بعيدا ومثل هذا الشوق سببه حركة ما فان كانت تلك الحركة
مختصة الى اسفل بالطبع الطلب وحقيقة البهجة والنفوس البشرية اذا
نالت الغبطة العليا فرحوا بما الدنيا كان اجل احوالها ان
تكون مع مشاقة مشتاقة لا تخلص عن علاقة الشوق العظيم الا قربه
الاخرى وهذه هي المرتبة الثالثة وهي مرتبة النفوس الناطقة
الفلكية والكاملة من الانسانية ما دامت في الابدان وقد ثبت
لهم العشق والشوق معا وبحسب الشوق الاذ ركذ ان الاذ ما
كان من قبل المعشوق كان اذ لذة او الاذ ما الذي حصل من الوصلة
الى العاشق انما يكون منه ولذا انما تحصل وصول الاثر المعشوق اليه
ووصول الاثر الوصول وشبيه الاذ لذة ما ذكرناه
الله عنه ثم ذكر ان ذلك شبيه وذلك لوجهين احدهما ان الاذ

ما لذة وقد اتحدا جسمانيان وهنا عقليتان ثم ان الاذ
والذة قد اتحدا جسمانيان فقد يحصل اجتماعهما فيتحدان
فيتحدان هاهنا اتحادا ما قوله عجز وليس هذا الكون
بسيرة مستردة بين جهتي الروية والسفالة بحيث ترتقي
النفس المعونة فرحا لعصمة الموهوبة التي لا مفاصلة لان
الحكومة وما ان الفرق ان جذاب فيتحاذيان
الناحية المتوسطة وان فقد الشوق في المرتبة الاخيرة
المعاد جسماني ظ
كل شيء من تلك الشيء الجسماني كالاكل
الاكل الى شوقا طبيعيا او ارادي الى اذا فارقه رجعة من الغاية
تلك نحو الذي هو غاية هذه جيدة وكيفية تعلم العلوم
تفصيل ما فرغ عن بيان مقاصده وقد تقرر في اثناء ذلك
العشق للجواهر العاقلة والشوق لبعض الارواح بحيث
التشوق العقلي الجسماني فذكر ذلك لطيفا واعاد التفصيل
المتضمنة لاثبات الكمالات الاولى الثانية بحيث
الاجسام البسيطة والمركبة وكيفية حركاتها نحو الارادة
وذكر كيف يحصل تلك الكمالات موثرة في
اليها مشتاقة اليها اذا فارقتها والخاطر
لطيفة قرر العشق بين فيها سلسلة
تلك الكمالات

كما ذكر الصاحب الشوق الى الاذ
الالف واما طلقان وكذا
ص ١٢٠

٨٧٥
٧٧٨

٨٧٦٧٧٨
٥٧٨

الى الشهوات والقول بكلام الشيخ مشهور بوجود قصة يذكر فيها هذا
الاسم ويكون مرسيا قبل استعمال ذكر طالب المطلوب لا بيانه
الا شيخنا ويظهر بذلك السبيل على كل حال بعد كمال التمكن من تطبيق
على ذلك المطالب وتطبيق اب ايها مطلوبه ذلك وتطبيق ما ذكر
بينهما من الاحوال بالرمز الذي رمز الشيخ بجد ويشبه ان يكون هذه تلك
القصة من قصص العرب فان بين اللفظتين قربة بحيث ان فرا لهم
وحكايتهم رقة سمعت بعض افاضل خراسان يذكر ان بين الاعراب
اورد فرسا يسمى الموسوم بالنوادر قصة ذكر فيها رجلان وتعلقا بهذا
قوم احدهما مشهور بالخير اسمه سلامة والاخر مشهور بالشر سمي قبيلة
جرهم اسم اب فقدي سلامة بالشهرة بالسلامة وانفرد من الاسم
اهل الحجر بهم بالشهرة بالشراة حتى ملك وصار منها فارس العرب فيما يذكر فيه
خلا من سلامة وذهب اصحابه وانا اذكر ذلك الاصل ولم يتعرض
مطالعة القصة من الكتاب المذكور وهو بعلى الوجه الذي سمعته
غير مطابقة للفظ هنا لكنها اتت بها وقوع ما بين اللفظتين في
نوادر حكايات العرب فان ذلك سند ذلك فصل الخطاب بل انها
مما وضعها الشيخ على بعض الامور وكلف فيه معرفة واضعه وبذكر
ذكر انه كان سمع تلك القصة فافهم من يفطر سلامة وذهاب الذكور
فيها نفكر درجتك فيه العرفان ثم اشتغل بحل الرمز وبكيفية
القصة بحيث مطابقة لاحوال العالم فيه فاذن الامر بحل الرمز

تحقيقا بعزة الغيب انما هو موقوف على استماع ذلك القصة ويعد
يكون ذلك مستقلا العقل فرالوقوف عليه والاهتداء اليه ثم اقول
قد وقع الى بعد تحرير هذا الشرح قصتان منقولتان الى سلامة
اب الى امه سلمى وهو الذي وقعت الى اولا ذكر فيها انه كان في قديم
الدهر ملك لليونان والروم ومصر وكان له صاحب حكيم فتح له
بتدبيره جميع الاقاليم وكان الملك يريد ابدا ان يقوم مقامه من
غير ان يباشر امرا حتى يجد بالحكيم حتى تولد من خطيئة فرغير رحم
امراة ابن له وسماه سلمى واسم امه سلمى وامر بتربيته
بعد ان يوئد عشقها ولاذ بها وصرفه الى نفسها والى الانفراد
بها عن شاهدها ابو عنها وامره بفارقتها فلم يطعه وهرب
بها الى بلاد بحر المغرب وكان الملك اذا اطلع بها على اقليم
وما فيها ويتصرف فيها فاطلع بها عليها وفرق بينهما وعطل
ما حشاه واهلها مدة ثم انه غضب من تمادي سلامة في غواية
فحبسها بحيث يشاق كل منهما الى صاحبه ولا يصل اليه مع تمكنه
فتعذبا بذلك وتغلل سلامة به وهرب الى بلاد بعيدة وابتلى بوبا
بحيث لا يصل الى الملك الذي ربى مع عشقه اب الى الفاجرة
القصة بها فاضه سلمى منهما وهرب الى كل منهما صاحبه والقيا
في البحر فخلصه وحماية الماء باذن الملك بعد ان اشرف على الهلاك
وغرق ابا الى ان ضم سلامة فقرع الملك الحكيم فرده الله

الحكيم فقال الطبيعي واصل سبب لا ايك فاطاعه وكان يريه صورتها
فيتسلى بذلك ويعاود صاحبها الى ان تصير مستعدة لمشاهدة صورة الزهرة
فاراها الحكيم مرجوتها فاستغضها جدا وبقيت هذه الصورة عنده مثال
واستعد للملك بسبب مفارقتها فجلس على سرير الملك وجاء الحكيم الى
باعانة الملك واعدا الملك واعدا الخفر وجعلت تلك القصة على هذا
فيها ولم يتمكن احد من اخراجها غير الذي يطلقها فاخرجها بتعليم الحكيم
وبعد ايام انتشرت القصة ونقلها حنين بن اسحق من اليونانية
الى العربية وهذه قصة اخرجها احد من جواهر الحكماء بنسب الكلام
الشيخ اليها على وضع لا يتعلق بالطبع وهو غير مطابق لذلك لان ذلك
يقتضي ان يكون الملك هو العقل الفعال والحكيم هو الفيض الذي
يفيض عليه بحافوقه وسلامان هو النفس الناطقة فانها افاضها من غير
تعلق بالجسمانيات وابسال هو القوة البدنية الحيوانية التي بها يتعلق النفس
وتنفعها وعشق سلامان لابسال مثيلها الى الملذات البدنية وبسبب
ابسال الى البحر تعلق غير النفس المتعلقة بها دنيا بعد مفارقة النفس
الى ماوراء بحر المغرب اشخاصها الى الامور الغائبة البعيدة عن الحس
واما لمعاودة سرور زمان عليهما كذلك وتعودهما بالشوق الى الجسم
وهما متلازمان بقاء نيل النفس مع فتور القوى عن افعالها بعد
سن الانحطاط ورجوع سلامان الى ابيه استعطل التعلق للكمال والعود
على الاشتغال الباطل والقاء نفسه في البحر تعلقا خلف الملك

الشيخ قال ان القصد
وجود عدة وجوده عجيب
غوامض النفس لكن لا يتضح
جميعها الا
بعض شاهد من
ابوعلي جان بصير

الى البحر فان الكمال في القمر والمريخ واما النفس فانها بجبلتها
سلامان بقاء ما بعد البدن والطلب بمعرفة صورة الزهرة والتداوي
بالاستدلاج بالكمالات العقلية وجلوسه على سرير الملك وصولها
الى كمالها الحقيقي والعنوان الباقي ان صاحب الدهر الصورة والمادة
الجسمانيتان فمذ تاويل القصة وكل جزء مطابق لما على الشيخ
اما ابسال فغير مطابق لانه اراد به درجة العارف الموفان ومثلها
مثل المحبوبة عند العرفاء في الكمال فجعلها الوجه الباقي القصة
مناسبة لما ذكره الشيخ وذلك على ما قصدوه هم وقصدناه نحن وصول
الى فهم غرضه منها واما القصة الثانية وهي قصة الخ فقد
ستة من اتمام الشرح وهي منسوبة الى الشيخ وكانها من
الشيخ اليها فان ابا عبيد الجوزجاني اورد في فهرست تصانيف الشيخ
ذكر قصة سلامان وابسال وحاصل القصة ان سلامان وابسال
كانا اخوين شقيقين وكان ابسال اصغر منه سنا وقد تربى
في حجر اخيه ونشأ صبيح الوجه حاذق استاد اجاد ما فيه فعشقه
عشقة امرأة سلامان وقالت لسلامان غلطة بالك ليتعلم زنا
فاشار اليه سلامان فخرج الى ابسال من مخالطة النساء فقال سلامان
ان امرأتي تريد ان تعلمك الزنا فدخل عليها واكرمته واظهرت محبته
حتى فرغ من طعامه فاغلقت الباب عليه وقالت له قم فاقض
فقال ابسال زوجي اخاك اعتق فاطلقها به فقالت انها

ازم جنگ با بسال ليكون مزاكا بخاطبته وان بل لكي اسلامك فيه
قالت ابسال ان اختي كجمعية لا تدخل عليها نهارا ولا تكلم الا بعد
تفاصيل كتب اليه الزفاف فبايت امراته اسلامية فرحت بذلك
فدخل ابسال عليها فلما كملت غسلها فبارت بعضم صدرها الا صدر
فارتاب ابسال الذلك وقال في نفسه لابد ان تكون قد تنصرت لانها
وقد تعلم السماء بعظيم فلاح من برق ابصر بضوئه وجهها فاخرج
من عندها وعزم على مفارقتها وقال لاسلامية اني اريد ان افتح لك
البلاد فاقيم هنا مدة ذلك في اخذ جيش وحارب اهلها وفتح البلاد
براو بحرا واكثر قتلا وغزا من غيرستة عليه وكان بلد الذي قرب منه
على وجه الارض والبلاد حوالي اورشليم وحسبانسية عاودت الى المملكة
وقصدت معانقة فلما ارتحلها وظهر امرهم عدو فوجه بسلامية ابسال اليه
في جيش فرقت الغزاة فرارا بجيش الموالي فقضوا فرالعورة
فقضاه واظفره بالاعداء وتركوه وحيدا وبدا ما حسبوه ميتا فعطف
عليه رفقة من جيوش الوحش والقته حيث شاءوا فاقتدر بذلك الى
ان جيش وعونه فرجع الى اسلامية وقد احيط به العدو واذا نوه وهو محزن
من فقد اخيه فادركه ابسال واخذ الجيش والعدة وكر بهما الاعداء وهم
واسر عظيمهم وسوى الملك لاخيه ثم واطاب اليه طاعته واطاعه
مالا فسقاه بسمه ومات وكان صديقا كبيرا نسبا وحسبا وعلما وعملا
من صوته اخوه وافضل من ملكه وفوض الى بعض معابديه وباجي فاوحى

اي اقتضاها من مكانها

لظهرت بجوب سنة الطبع نقوله
عضد ويتحده ص

المتعبد الفرقي ص

لاخيه م

اليه حيلة الحال فسقى المرأة كوكبا بطابخ وبطاعم فشتهته بسقوا فاوقرها
فنام كما اشتمل عليه هذه القصة وقد جعلها الاسلام مثل النفس الناطقة
وابسال للعقل النظري المتزوجة الى ان تحصل عقلا مستفادا وهو
العرفان ان كانت تزوجة الى الكمال وامر اسلامية القوة النزوعية
الامارة بالشهوة والغضب المتحدة بنفس صيارة شخصا من الناس و
عشقها ابسال مبدأ الى تسخير العقل كما سخرت سائر القوى لكن
لما تحصيل مادتها الفانية وغايتها انجذاب العقل الى اعادة وحدتها الاولى
به القوة العقلية السماوية العقل العملي المطيع للعقل النظري وهو النفس
المطمئنة وتجسيمها نضب ابسال اختها لتوسل النفس الامارة معالجها
الخسيسة وترويجها اياها مصالح حقيقية والبرق اللامع من الغيم
المظلم هو الخطفة الالهية التي تسخر فراشا كما اشتغال ابسال الفاتح
وهو خطفة من حيث بات الحق وازعاجه للمرأة اعراض العقل عن الامور الدنية
البلاد الى حيث اطلع النفس لقوة النظرية على الجبروت والملكوت وترقيها
الى العالم الالهي وقدرتها بالقوة العقلية على تدبير ما يصلح
بدنها وتدبير منظم امور المنازل والمدينة ولذا كسماه ابسال في قوله
استولى على وجه الارض فانه تقلب من كان ملكا لخافقين وارض
الجيش له انقطاع القوى الحسية والخيالية والواهمة عنه غير
الى الملاء الاعلى وفتور تلك القوى لعدم التفاته اليها وتعلقه
بلبه فافاضة الكمال عليه عما فوقه من المجردات من المفارقات لهذا العالم واشتاله

الوحش م

ان اقتضا

عالى من هم العقد وسبب لا اضطراب العقل عنده ابهما قدر بما شغل به
قوتها ورجوعها الى اخيا التفات العقل الى انتظام مصالحها فتدبر بما
اليه بمزاولة الطبخ هو القوة الغضبية المستعدة عند طلب الانتقام
هو القوة الشهوية التي بها يحتاج اليه البدن وقوله هو هو صفة
ابدال الشارة الى اضمحلال العقل فيزداد الهوس استعمال النوع الاول
اياها لازدياد الاحتياج بسبب الضعف والعجز وان كان سلامتها يوجب
النفس واستعمال القوة البدنية احزان مرورة الى الجبان الغضب
الشهوة واكثار عادتها واعتزال الملك وتفويضه الى بيزة انقطاع
تدبيره عن البدن وصيرورة البدن تحت تصرف غيره وهذا التأويل
مطابق لما ذكره الشيخ ومما يؤيده ما قصد بن القصة انه ذكر في رسالة
في القضاء والقدر قصة سلامان وابسال وذكر فيها حديث اطعان البرد
من الغيم المظلم الذي اظهر الابسال وجاء سلامان حتى اعرض عنها
فمنذ ما اتضح لنا من امر هذه القصة وما اوردت القصة بجميع ما يتعلق
لسلامان وابسال الكتاب

المعرض عن متاع الدنيا وطيباتها مختص
باسم الزاهد والمواظب على فعل العبادات من القيام والصيام
ونحوها مختص باسم العابد والمنصرف بفكره الى قدس الجبروت
اشراق نور الحق مختص باسم العارف وقد يركب بعض هذه
مع بعض طالب الشيء يبتدر اولا عرض ما يعتقد انه يقربه عن المطلوب
ثم باتصال ما يعتقد انه يقربه اليه وينتهي عند وجدان المطلوب

الحق عز وجل الا ان يعرض عما سواه الحق لاستغاثة بالحق عن
الغني بمتاع الدنيا وطيباتها ثم يقبل على ما يعتقد انه يقربه من الحق
وهو عند الجمهور افعال مخصوصة من العبادات وقد يزهد الزاهد
العبادة ويعتقد ان التبري والتوكل عن كسبه ثم اذا زهد تحقق
فاول درجات العارف معاملته مع المعرفة فاذن احوال الطالب الحق
عن فرقة الشتة والذي يكتفي بعبادة الشيخ يتعرفها ثم ان يبذل الجهد
قد توجد له الكشف خاص مع سبل الانقياد وقد توجد له كشف
وذلك بحسب اختلاف الاغراض والاجتماعات انتهى بكونه
فتنة والذي يشير اليه اولا الى ان الكشف لشاب الشيخ بقوله وقد يركب بعض
بذوق بعض الزهد عند عزيز العارف معاملة ما كان يشتري
بمتاع الدنيا متاع الآخرة وعند العارف تنزه ما يشغل
عن الحق وتجرد عن كل شيء غير الحق والعبادة عند غير العارف
معاملة ما كان يطلب من الدنيا بكسبه بالبذل اما لغرض دنيوي او اخروي
والثواب وعند العارف رياضة النفس وتهذيب الاخلاق
ليجرها بالمعنى عن جناب الغرور الى جناب الحق فتصير مسالة الكسب
الباطن حين يستحيل الحق لا يازمه فيحتمل السراي الشرف الى
ويصير ذلك مستقرة كما ان السراط المستقيم الى الجنة يحتمل
من الجسم بل من شيء بما لا يكون من جهة تخرجه عن كونه
طالبا الشيء الى وجود التركب من الاحوال المتشتة اراد ان يبين ان

كلام في الاجر والثواب

المعارف وهذا العارف من الزهد والعبادة ليتبارز الفضل بينهما
فذكر ان الزهد اهون من عبء العابد فجعلهما ان فان الزهد
خير المعارف يجري مجرى تاجر يشتري متاعا ليتباع والعابد عن الخير
يجري مجرى اجير يعمل على الاجرة فالفضل بينهما مختلفان كالخير
واحد والعابد قد يزهد في الاشياء التي يكون فيها منتجبا اذا
عرضا عما سواه ونزعا عما يشغله عنه كما انبأ الله تعالى وفي
الاشياء التي يكون فيها ملتقيا من الحق الى سواه تجرحا كل شيء
استحقار الماء ونداء اما عبادته فارتياض لهواه التي بها ارادة
وعزائمه الشهوية والغضبية وغيرها والقوى نفسه الحيوانية والانسية
ليجرها جميعا عن الميل الى العالم الجسماني والاشتغال به الى العالم العقلي
مشتاقا اياه عند توجهه الى ذلك العالم ويصير تلك القوى معونة له
التشبه فلا يتنازع العقل والنازعات السرعانية فتثبت وتجتمع العقل
الى ذلك العالم ويكون جميع ما تحته من القوى والقوى محركة تلك
التوجه الى ذلك العالم فيصير انسانا لما لم يكن الانسان يجتمع
وحده بل نفس الانسان تدرك اشياء من جنسها ومعارضة ومعاونة
بحيث ان بينها يتفرغ كل واحد منهما بصاحبه عن همهم لو توالد
محالا الواحد منها كثيرا او كان ما يتعسر ان امكن وجب ان يكون
بين الكل معاونة وعدل يحفظ شروع يعرفه شارع ميز بينها
الطاقة اختصاصات يأتي كل منها من يعذر به وجب ان

يكون من الصحو والسكر اجزاء من عند القدير الخبير فوجب ان يكون
الشارع رفع العقوبة بسبب حافظ العقوبة فرفعت عليها الثواب
المذكرة للعبودة كرمت عليهم ليحفظ الله كيلا تكرر عليهم
الدعوة الى العدل العظيم كيلا النوع ثم زيد مستحبا المعبوس عنهم
ذا الدنيا الاشياء الخبيثة ان اخرى ثم زيد المعارف من يستحبها
المنفعة التي خصوصا بها ما هم عليه وجوههم شطره فانظروا الحكمة
ثم الى الرحمة والنعمة تحف جنابا بصيرة كما يليه ثم اذكر مستقلا ما ذكر
في فصول المتقدم ان الزهد والعبادة انما يصلحان عن عرف المعارف
لا كمن سبيل الجبر والشهوة في الاخرة واما ان نشير الى اثبات الاجر و
الثواب الذي كورين فاثبت النبوة والشريعة وما يتعلق بها من
طريقها الحكماء والله مستقر عليها واثبات ذلك مبني على قواعد نقررها
ان نقول الانسان لا يستقل وحده بل هو محتاج الى
غذاء وملبس ومسكن وعلى فلسفة ومن معه من اولاد الصغار
وغيرهم وكلها اصناف على الامكان يرتبا صناعة واحدة البتة
لا يمكن ان يعيش ذلك الله فاقدا اياها او يتعلم ان امكن الكتابة
بحاجة يتعاونون ويتشاركون في تحصيلها يفرغ كل واحد منهم
لصاحبه عن بعض تلك فتم معارفه وهذان يعاونان كل واحد منهما
بعمله ان حسنه ومعاوضة وهذان يعطي كل واحد صاحبه من عمله
بازاء ما اخذ منه من عمله فان الانسان بالطبع محتاج

الى اجتماع معين الى اصلاح حاله وهو المراد من قولهم الانسان مدنى بالطبع
والمدن فى اصطلاحهم هو هذا الاجتماع فهذه قاعدة ثم نقول
اجتماع الكثير على التعاون لا ينتظم الا اذا كان بينهما معاهدة وعهد
فان كل واحد يشتهى لنفسه ما يخاطب به غيره من الاخذ فى ذلك
ويدعوه شهوته وغضبه الى الجور عليه فيقع من ذلك الهرج ويختل
امر الاجتماع اما اذا كانت معاهدة وعدل يتفق عليها لم يكن كذلك
فاذن لا بد منهما والمعاهدة والعدل لا يتناول الا الجزئيات والامور
الا اذا كانت هناك قوانين كلية وهى الشرع فاذن لا بد من شرع
والشريعة فى اللغة هو الشارع والناموس المعنى المذكور يطلق
لفظ الشرع على شيئين على هذه القاعدة الثانية ثم على القانون الاول
من واضع يقتدى بذلك القوانين ويقرر اعلى الوجه الذى يقرر الشارع
الشرع ثم ان الناس فى وقت عوز فرض الشرع لو قدروا على الحجر
منه فاذن يجب ان يبعث الله شارعا يستحق الطاعة ويعلم
الباقون من قوله الشريعة ويستحق الطاعة انما يقرر ذلك
بدليل على كونه ذلك الشريعة من عند ربه ذلك الآيات سيرد ذكرها
اما معجزة واما غيبية وكواهى للقولية للطوع والعوام للفعلية للخواص
ولا تتم الغيبية بمجردة عن القولية لان النبوة والاعجاز لا يعرف
من غير دعوة قالى حتى فاذن لا بد من شارع هو نبى ذو معجزة فاذن
قاعدة ثالثة ثم ان العوام ضعفاء العقول يستقرون اختلاف

انعدل النافع فى امور معاشهم يجب النوع عند استيلاء الشهوة
عليهم عما يجاوز الحد يجب الشخص فيقدمون على ما فيه الشرع
واذا كان المطيع الطاعى ثواب وعقاب اخروى يجهلهم الرجاء
الخوف على الطاعة وترك المعصية فالشريعة انما تنتظم بدين ذلك
انتظاما تاما فاذن يجب ان يكون المحق والمسىء مجزيا من عند
الله تقديرا تاما مجازاتهم الخير بما يبدونه او يخفونه من الخير وهم
واقوالهم وافعالهم ويجب ان يكون معرفة المجازى والشارع
واجبة على المكلفين بالشريعة فى الشريعة والمعرفة العامية على ما
يكون يقينية فان يكون ثمة يقينية فيجب ان يكون مكتسبا حافظ
لها وهو التذكار المقرون بالتكرار والمشتمل عليها انما يكون بمعاهدة
ذكرة للمعبود وتكرره فى اوقات متتالية كالصلوة وما يجرى مجراها
فاذن يجب ان يكون النبى داعيا الى التصديق بوجود الله وتوحيده
قديم والى الايمان بشارع مبعوث من قبله صادق والى الاقرار
بوعد ووعيد احرزين والى القيام بعبادات تذكر فيها الله
بنعوت جلاله والى الانقياد لقوانين الشريعة يحتاج اليها الناس
فى معاملاتهم حتى يستقر ذلك الدعوة الى العدل المقيم لحيوة النوع
وهذه قاعدة رابعة ثم ان جميع ذلك مقدر فى العناية الاولى الحق
الحق اليه فهو موجود فى جميع الاوقات الازمنة وهو المطلوب
وهو نفع لا يتصور نفع اعم منه وقد اضيف لتمثل الشرع الى الله

العظيم الدنيا وبر الاجر الجزيل الاخروي حسبما وعده وضمنه فحث عز
منهم الى النفع الاجل والاجر الحال الحقيقي المذكور فانظر الى الحكمة
وهي بقية النظام على هذا الوجه ثم الى الرحمة وهو ايفاء الاجر الجزيل
بعد النفع العظيم والى النعمة وهو الابتهاج الحقيقي المضاف اليهما
تحفة جناب يفيض من الخيرات جنابا يبهر كل مجايبه اي يغلبه ويقهره
ثم اقوا اي اقم الشرع واستقم اي في التوجه الى ذلك الجناب الاقدس
واعترض الفاضل الشارح فقال ان عبارته بالوجوب في قولكم لما اشتمل
للناس الى شارع وجب وجوده الوجوب بالذات فهو ممنوع وان سلمنا
فنقول وجب على الله كما يقوله المعتزلة فهو ليس من مذهبكم وان عنيتم ان
ذلك سبب لنظام الدنيا وهو خير لها وهو متعلق بكل خير فادعى
وجب وجود ذلك عليه فهو ايضا باطل لان الاصلح ليس بواجب
بوجه والا لكان الناس كلهم مجبولين على الخير فان ذلك اصلح لهم
وايضا قولكم المعجزات اذا كان لا بد لكل شارع من قبل الله عز وجل
بكم ان سبب المعجزات عندكم امر نفساني يحصل للانبياء دون غيرهم
من السحرة كالخبرة بالخط الكاشف بالبناء الذي عنه صدر وبعوده
الى الخير دون الشر والتمييز بين الخير والشر عقلي فاذن لا معجزات
على كونه اصلحها بالبناء وايضا القول بان المعجز دال على صدق
صاحبه مبني على القول بان الفاعل المختار العالم بالجزئيات
وانتم لا تقولون به وايضا القول بان العقاب على المعاصي لاستقيم

على اصولكم فان عقاب العاصي عندكم هو ميل المنفعة الدائمة
الى الدنيا مع فواتها ضرر ومن كان ضلالا في العاصي يقتضي
عقوبته وعقابه والجواب على الاصولي عن الاول فنقول ان المقول
الافعال القبيحة الى غاياتها الوجيه مع القول العقاب والاثابة
على الوجه المذكور كاف في اثبات ثانية تلك الافعال على الوجه
الافعال اخاياتها كما تعرض بعض الاسنان مثلا صلاحية المضغ
التي هي غايتها فلو لا كون تلك الغاية مقتضية لوجود الفعل لم يصح
التعليل بها واما قولا الاصلح ليس بواجب فنقول على الاصل بقيا
غير الاصلح بل يجب على الجواد الحكيم ان شاء ويجب
كون الاصلح مجبولين على الخير من ذلك القبيل كما مر واما عن الثاني
فبان نقول الامور الغريبة التي منها المعجزات قوية وفعلية
كما مر والمعجزات التي خصائص بالانبياء ليست بالفعلية المحضة فاذن
اقتران الفعلية بالقوية خاص بهم وهو الذي خصهم وبانهم
الثالث فبان نقول مضافا الى ما مر من القول بالعهد والقدر
ان شاهد المعجزات التي هي من اقوى الخوارق على كمال
تلك النفوس فهي مقتضية لتصديق قولها وهو المطلوب واما عن الرابع
فنقول انه تكاليف المعاصي يقتضي وجود تلك الاسباب
لتعذيبها ونسيان الفعل لا يكون عذرا لان تلك الملكة فلن يكون
مقتضيا لسقوط العقاب ثم نعلم ان جميع ما ذكره الشيخ

٨٩٢٨

الشرعية والنبوة ليست مما لا يمكن ان يعيش الانسان الا بها بل
يتصور ان يكمل الانسان ويتم امره ويصل حاله في العلوم والمكاشفة الى
الغاية التي يمكن ان يكمل فيها نوع من انواع البشر مع حفظ اجسامهم
الطبيعية وان كان ذلك النوع منحطا بالجوهر عن جوهر
والدليل على ذلك ان الاعراف العارف بالله تعالى
فالعارف يريد الحق الاول لذاته لا لشيء غيره ولا يورث شيئا
غير عرفانه ويعبده ويقصده فقط ولا يستحق بالعبادة ولا بالقصد شيئا غيره
اليه لا رغبة ولا رهبة وان كانا فيكون المرغوب فيه او المرهوب
منه هو الله تعالى فيه فقط ويكون الحق ليس الغاية بل الوسيلة الى
شيء غيره وهو الغاية وهو المقصود لذاته وذكر غرض العارف وغير
العارف من الزهد والعبادة وبث مبادئ غرض غيره الى
الثواب والعقاب اشارة فرعية الى غرض العارف فيما يقصده
فنقول العارف الكامل الحقيقي فان بالقياس اليه الحق الواحد الذي هو
خاصة ومحبة لذاته الكمال الحقيقي الذي يتشبه فيه جميع الموجودات
في طلب القربة اليه والشوق عبر عن الاول بالارادة وعبر الثاني بالمحبة
وذكر ان ارادة العارف متعبدة ومتعلقة بالحق الاول جعل ذكره
لذاته ولا متعلقة بغيره لذاته فذلك الغير ان تعلقا بالحق
تعلقا لجعل الحق وسيلة فقول العارف يريد الحق الاول لا لشيء غيره
بيان لمتعلق ارادته بالحق لذاته وقوله ولا يورث شيئا غير عرفانه

اي لا يورث شيئا غير الحق بعد عرفانه فان الحق يورث بعد عرفانه
العرفان ليس يورث لذاته عند العارف بما شرح به فيما تجيز
وهو قوله من انزا العرفان المعرفان فقد قال بالتناقض وكيف
يورث وليس يورث لذاته فهو يورث لا لذاته لغيره فالعرفان يورث غيره
وذلك الغير هو الحق لا غير فاذن الحق يورث بعد العرفان وانما
اخص العارف بانه لا يورث شيئا غير الحق بعد العرفان لان غير
العارف يورث بعمل الشهوة الاحتراز عن العقاب على العرفان
فانه يريد العرفان لاجلها اما العارف فلا يورث شيئا غير الحق
الذي هو فقط مورث لذاته بالقياس اليه قوله وتعبده اشارة
الى تعلق عبادة العارف ايضا بالحق فقط فان قيل فما فائدة
ذكره فيما مر وهو ان عبادة العارف بالقياس الى الحق
الحق فان جر القصور الى جناب الحق ليس هو الحق ذاته بل ذاته
ليس ان العارف لا يقصد بتعبده غير الحق مطلقا بل هو العارف
لا يقصد غير الحق بالذات انما يقصد الحق بالذات ويقصد ان يقصد
غيره بالعرض لاجل الحق كما عرفته هذا حكم من حيث ملاحظة العارف
نفسه بالقياس الى الحق الاول الذي هو مراده لذاته ثم اذا لاحظ
كل واحد من الحق والعبادة بالقياس الى الاخر وجد استناد العبادة
الى الحق واحد من الجهتين اما باعتبار ملاحظة الحق بالقياس الى
العبادة فلما ذكره من قوله ولا يستحق بالعبادة واما باعتبار ملاحظة

٨٩٣٠٥٢٨

العبادة بالقياس الى الحق فما ذكره فرقوره الدنيا نسبة شريفة
وذكر الفاضل الشارح فرقوره الموضع ان تعبد العارف يكون لاجل
الحق او لصفة من صفاته او لتخيل نفسه بمرتبة من طبقات ثلث مرتبة
الشيخ الى الاول يقول وتعبد هذا فقد والى الثاني الشيخ يقول وانه
مستحق للعبادة والى الثالث يقول وانها نسبة شريفة اليه اقول
هذا التفسير يجوز ان يكون تعارف معبود بالذات بحيث الحق والفضيلة
ميل فما ظفرت من الشيخ اشار الى كون غرض العارف كما ذكرناه
عبده مطلوبا لارغبة او رهبة اي لارغبة في الثواب او رهبة من العقاب
وبين فساد كون ذلك غرضا بالقياس الى العارف يقول وان كان
اي وان كانت الرغبة او الرهبة المذكورتان غايتين للعبادة فيكون
الثواب المرغوب فيه او العقاب المرهوب عنه هو الله عز اسمه
الحق فيهما مطلوبا بالذات الحق ويكون الحق غير الغاية بل هو الواسطة
الى نيل الثواب او الخلاص من العقاب الذي هو الغاية وهو باطل
لكونه هو المعبود بالذات الحق فيه كشرح هذا الفصل قال الفاضل
الشارح من الناس من احال القول بكونه تعالى مرادا لذاته وذهبوا
ان الارادة صفة لا تتعلق الا بالممكنات لانها تقتضي ترجيح احد
طرفي المراد على الآخر وذلك لا يعقل الا في الممكنات قال
الشيخ المصنف برهنة اول الخط الناس ان كل من يريد شيئا فانه
وان يكون حصول المراد اولى من عدمه ويكون المقتضي لاولوية

مراد

٨٩٣٠٥٢٨

هو ذلك بحصول او غير حاصل ان كل مريد يستكمل فاذن كل مراد
الله لم يكن مرادا وهو باطل بيان الملازمة ان ما يستكمل فاذا
يطلب لغيره انتهى بيان ان محال الارادة لا تتعلق الا بالممكنات
يستحيل بالمريد وهو ارادة العرض وكل ما يتعلق به
شيء غيره اقول لا نسلم ان الارادة المتعلقة بما
الامكان بالمراد وانما يحال المريد ان تتعلق الارادة بل الكل
لكونه مستكملا لغيره بارادته وانما يستحيل ان
الامر احتياج
يطلبه لذاته بل يستحيل ان يطلب لغيره
حتوان ايضا فاعل عبده ارادة وما اشد القياس الى
القياس ان التحكيم
عليها الباء المعنى بهما ابو شيء
يتجلى من ان الكبرى
كذلك يرجع نقض شيء
يديه من الاذات
ليست بل اضعافا واما بعبادته
منها فيعشاق مشرب
فلا نظيم بصير
عبادته القياس

جنبان

الوزر الكرب
الى مطلب

الاول الغايضة أمر به المستعدين من خلقه لكمال استعدادهم
والتصديق بوجوده وتصديقا جازما مع سكون نفس او اطمئنان
مستفاد من قياس برهاني او كان ايمانيا مستفادا من قول
الائمة الطاهرين الى الله تعالى فان كل واحد منهما اعتقاد يقتضي
تحريك صاحبه فطلب ذلك الغير ولما كانت الارادة مترتبة
على هذا التصديق وعرفنا بانها حالة تعرض بعد الاستبصار او
العقد المذكور ثم صرح بانها مرغبة قال اعتصام بالعروة الوثقى
التي لا انفصال لها تعريف سبب حركة السر الى عالم القدس وعلاقتها
بسبل روح الاتصال بملك العالم واعلم ان الشيخ ذكر في الخط
الثالث ان للحركة الارادية الحيوانية اربع مبادئ مترتبة الاول
ثم الشوق الحسي بشهوة او الغضب ثم العزم المسمى بالارادة الكلية
ثم القوى المؤثرة المبثوثة في الاعضاء والحركة الاولى الخارجة منها
ارادية لكنها ليست بحيوانية فنها من المبادئ المذكورة الاولى
غير حاصل بالاستبصار او العقد المتقدم ومنها الشوق وان بقي
الثالث وما عبر فيها بالارادة الجازمة انما اتحد انها لا يتبادر ان الاعتداد اختلاف الدواعي والصوارف ذلك مختلف
لا يتصور سكون النفس الذي شرطه هنا وسقط الرابعة
لان هذه الحركة ليست بحيوانية والفاضل اخرج او لم نغير
هذا الفصل اصناف طلب الحق والرياضات اللائقة بكل صنف

(النفس مطلق الجوهر الاول الكل بالصفات المذمومة والعوارض
الخبيثة وهو المعبر عنه القلب الصنوبري والروح الحيواني الكثيف
الذي حصله الادبر وابها اسماء اصطلاحات او الباقي حسب اختلافها
لاختلاف الصفات والطافها الاذكر اسم وسكونها الى
الطارئ لمس مطلقة، وبحث تصورها الى الروح الحيواني

وذلك غير ممكن بسبب ما فيه ثم ان يحتاج الى الرياضة
الرياضة هو جهد الى غرض الاول اتخذه ذا منها الحق تعريف
الايثار والقناعة تطويع النفس الامارة للنفس المطمئنة لتجد في تعريف
التخيل والتوهم الى التوهمات الكاسبة للاخر المقدس تعريف تعليم
المتوهمات الكاسبة للاخر النفس والقوة التي تتصرف الرئيسة الاول
تعين عليه الزهد بحقيقة واتقاء تعين عليه عن الاشياء الحيوانية
المتعوقة والفكرة عما الانكان استحداثه لقوى النفس الموجودة
بين الكلام موضع القبول من الاوهام ثم نفس الكلام او موضع
قابل الى اجابة بلغة غير خيبة وسكت رشيد، واما القوى
الثالث فتعين عليه الفكر اللطيف العقل العفيف الذي يرى
المعقولات دون سلطان الشهوة اصيل الاشارة طريقة المشغوفة
المقرونة وكلام رخيم مع قبول ثم خصوصا ما ليته واشتمال الاكبر
الخلق وجمعه شمايل والمقصود من هذا الفصل ذكر احتياج المريد الى
الرياضة فاقول ان رياضة البهائم منعها عن افعالها مع حركات لا
بر تضيها الرهيز واجبارها على غير تضيه يستمرن على طاعة القوة
الحيوانية التي هي مبدء الاوكات والافاعيل الحيوانية فان كان
آفام يكن لها طاعة القوة العاقلة فلا كانت غير مزدجرة بخير
بدعوها شهوتها تارة وغضبها تارة الاذان تثيرها المتجذر المتكرر
بسبب ما يتذكر انارة بسبب ما في البهائم كما من الطاعة تارة

(ان الصنع على مجاري تصنيف الباري
لو الصنع كصنعة الفاعل كما يرى
الى ما لم يكن الا ما هو الواقع

(بيان اغراض الرياضة اما
اذكر قبل الوفق فرض تغيير الهيئة
الرياضة)

٨٢٨
٨٢٩

التي بها يتحرك حركات مختلفة حيوانية بحسب تلك الدواعي وهي تجتمع
القوة العاقلة فتحصل مرادات فكرية وهي امارة تصدر عنها افعال
مختلفة البادي والعاقبة مؤتمرة تعتبر به مضطرة اما ان ارتاضت القوة
العاقلة فيها علم التخيل والتوهمات والاحساس والانفعال للشهوة
والغضب واجبارها بحيث يقتنيها العقل العملي ان يصير مقره بحالة
مثالية فتصدر عنه آثار باهرة وتنتهي فيها كانت العقلية مطمئنة يصدر
عنها افعال مختلفة البادي وغاية القوى بحسب الموقرة مساعدة لها في
الحالتين جالات مختلفة بحسب تبدل واحد منها بالاخرى فتبين الحيوانية
فيها احيانا هوا ما ناصية للعاقلة ثم تندم فيلوم نفسها وكموامرة
وانما سميت بذلك القوى بخصوص الامارة واللوامة والمطمئنة
جاء ذكرها بهذه الاسماء في التنزيل الالهي فان ياطة فض نهيها عن
وامرها بطاعة مولاها وان كانت الاغراض العقلية مختلفة كانت
الرياضات مختلفة منها الرياضات العقلية النظرية فرائض العقلية
ومنها الرياضات السمعية المشتملة بالعبادات الشرعية واوقاتها
العارفين لانهم يريدون وجه الله لا غير فيجعل ما سواه شاغل عن
منع النفس عن الالتفات الى ما سوى الحق الاول واجبارها على التوجه
ليصير الاقبال عليه والانقطاع عما دونه ملكة لها وظاهر ان كل
هذه اخذة بالحقيقة في نوع الرياضة ولا تخفى ان انها تختلف بحسب
مراتبهم في سلوكهم عند ترقي اصناف ينتهي عند ذلك فهذا

٩٢٠٢
٤١

اقول في الرياضة وارجع الى المقصد فاقول الغرض الاقصى من الرياضة
شيء واحد هو نيل الكمال الحقيقي العالي وكما ان الكمال امر موقوف على
حصول امر وجودي يدوم الاستعداد لحصول ذلك الكمال امر مشترك بين
المانع والموانع اخاصة رجعية وامارة بقية فان الرياضة بالنسبة الى
موجبة تكون ثلاثة اغراض احدها تخلية ما دون الحق عن سنن الدنيا
وهو ازالة الموانع الخارجية والثاني تطويع النفس الامارة للنفس
بتجنب التخيل والتوهم عنها الجانب السفلي الى الجانب القدسي
سائر القوى صرورة وهو ازالة الموانع الداخلية على الدوام
الحيوانية المذكورة والثالث تلطيف السر التنبيه وهو تحصيل الا
قبل الكمال فان نسبة السر مع الشيء اللطيف اليكثر الى تلطيف
والطف السر عبارة عن تهيئة لان تجلى فيه الصور العقلية بسيرة
ولان ينفعل عن الامور الالهية المجردة الشوق والوجد بسهولة
ثم ان الشيخ المارف عز ذكر اغراض الرياضة ذكرا بعين
الوصول الى واحد من هذه الاغراض اما الاول فقد ذكر
عليه شيئا واحدا وهو الزهد بحقيقة المنسوب الى العارف بالله
هو التبرء عن شغل السر عما الحق كما مر ذلك وذاك الشيء فقد
ما عين عليه تلك الاشياء الاول العبادة المشوقة بالفكر
المعنوية الى العارفين وغاية اقترانها بالفكر ان العبادة
البدنية بكلية متابعة النفس فان كانت النفس مع ذلك مرتاحة

٩٠٥٦٠٢

٩٠٥٦٠٢

الوقت

٩٩٥٢٠ P

٩٩٠٤٠ P

٩٠٥ م
٩٠٦ م

والمقصل تشبيس في بعض النسخ ثم ان الصبغ والرياضة يتعلقان بالقوة
بكثرة تصوير الخطوط فانها الموجبة لتشابها جيدا وحصول الاستعداد
كما ينبغي مستمرة وسيتضح فيما يتعلق بالقوة ان الفرض من هذه الخطوط
استعداد بعض النسخ هذا الحرف ويقلب ايوانه ويقلب ايوانه ويكتب
وقد خلوا من هذا الحرف وردوا سوال اليه هو وانه وجمع وانه والزوائد
الظهر والخطف كما يستدل بالشباب شعلة نارية واطلقوا وشبهها بالنار في
وفي بعض النسخ ثبات اي ثبات وتحصيل استعداد مستقر اي مع كمال
واستقامة والمعنى ظاهر الشاهد والعدالة اذا كان ظاهر عليه
فان تعلق فرض المعارف قبل ظهوره عليه وكان فيه وهو غائب حاضرا
وهو ظاهر عليه تعلق الامر بالشجر ان تحتها وظهر ما يدل على
انه قبل ذلك المقام كان بحيث يظهر عليه اثر الابتهاج عند اذنه بالله
حاز ان تعلق به فصار فرض المقام بحيث يحصل ظهوره لك عليه فرضا
جديدا سواء اتصال الجناب الجمل الحاضر عنده بحيث صار نفسه
غائبا عنه ظاهرا على المرتبة الشاهد والعدالة الى آخره انما تتصور بالنسبة
اجمالا ثم يتدرج الى ان يكون ما يسمى شاهدا عند بعض النسخ الى آخر
الى يتضح ويتسهل عليه ان يستفاد اي فتحه وسهل الشاهد والشهادة
يلزم من الرتبة فلا يتوقف الحرا الى الشهيد بل كلما الاحتياط
الميزة وان لم يكن من حفظه فاستعداد فسيتضح ان مع عدم الزوال
عدم الحق مستقرة وكتمه والغائب ان يقع عرج عن جاز الحق

٩٠٦ م

وفرع عليه فلو كان اي قام وعرج اليه واعرض اي زال والتف
فانه يتضح بهذا الاعتبار فان الانقطاع والمعنى ان الحق الانقطاع
والتفت اي طائفة كما يستدل بوجوده والمعنى ظاهر الشاهد والشهادة
الباء صدا الى السبيل مكاسة وعرة مجاوزة محاذي بها مسلوك
عليه الادلة العقلية وقد يتعلق لها بها سرا فراجع وكان انظر الى
وانظر الى الغضة كان جيدة تردد الى الحين عبرة ما انتصف فيه عبرة
مقاما ان المعارف فانه ثبت ايا فضة واستغنى فضا لوصولا الى مقامه
الذي هو اتصاله بالحق وان اتصاله بالحق الحالي عاصورا الحق كمرآة
بازاء شمس محاذيا بها شطر الحق الا ارادة فتصل فيه اثر الحق وذلك على
الدلالة الحقيقية وتتبع خطاه الاسم اثر الحق وكان انظر الى
شطر الحق المتبوع به وشطر الى ذاته المتبوع الحق فكان لعود فرجا
التردد بين الجانبين الشاهد ثم ان يغيب عن نفسه بحيث
الحس فقط وان حفظ نفسه فرع جيشه مراحفه لان من جيشه
وبهذا لك يحيى الوصول به وتحيى الطوكسا الى الحق وغيره
الوصول التام وبهذا الدرجات السلوك فيه وهو تنتهي عنده وجود
الفناء فالتوحيد كما سيأتي وهذا المقام يدل المراد المذكور
بالفصل السابق فيتم الغيبة عن النفس والوصول الى الحق وبحران
الغيبة عن الحس لما بناء على انتهاء وان لك ان تقول ان الحق نفسه فرع
حيث مراحفه لان من جيشه مرتبة انتهاء وبيانه ان الملاحظ من جميع

لاحظ الحق كونه لاحظا فقد لاحظ نفسه الان بهذه الملاحظة وهي التي
كانت قبلها اذ كان مناط لاحظ النفس من حيث هي متعلقة بحق
متنزهة بريئة حصلت طاهرة فهو متبتل بالنفس الابتهاج بالنفس وان
كانت بسبب الحق اعني بالنفس وتوجه الى النفس فاذن هو تارة متوجه
الى النفس تارة متوجه الى الحق ولذلك حكم عليه بالتردد والا فهو
متوجه بالحقيقة الى الحق وانما لاحظ النفس من حيث تلاحظ المتوجه اليه الذكر
لا ينفك عن ملاحظة المتوجه فقط اعني ملاحظة النفس تارة وبغيرها
ولذلك حكم هنا بالوصول الحقيقي فقد اتضح هذا الكلام ويتضح
ايضا ان نذكر الوجه في عد هذه الفصول او الدرجات المذكورة فيها
فاقول كل حركة فلها مبدء ووسط ومنتهى واذا كانت المعالجة
في المبدء والمرور في الوسط والوصول الى المنتهى لا دفعة كانت
كل واحد منها ايضا مبدء ووسط ومنتهى وبجميع هذا اشيخ
اقدر وبعد فصل الرياضة شرع في فصول يستمد بها ذكر هذه الدرجات
الثلث الاولى التي ذكر فيها اول الاتصال الذي لا وقت الكشف
يحصل في غير حال الارتياض في استقرار بحيث يزول معه الاختيار
مشتمل على مراتب بداية السلوك والثلثة التي بعدها التي ذكر فيها
الزيادة الاتصال الذي عرضه بصيرورة الوقت بحيث يكون كذلك
حتى يتمكن اثر الحصول اثر الحصول في استقرار بحيث يحصل معه
مشتمل على مراتب وسط والثلثة الاخيرة التي ذكر فيها حصول الاتصال

مع عدم الدهشة واستقرار مع عدم الرياضة وثبوت مع عدم
ملاحظة النفس مشتمل على مراتب المنتهى وهي الانتقالات الى
شغل الاعتداد بها هو طوع من النفس بحيث يحزن ويتحير لو
من حيث هي لذات ان يلاحظ الحق به والاقبال عليه
فلما فرغ عن ذكر درجات السلوك وانتهى الى درجة الوصول
اراد ان يبين ان فصلا من جميع الدرجات التي قبل الوصول الى الحقيقي
شبيه بالزهد الذي هو تنزه عما يشغل عن الحق وذكر انه ينقسم
فقال الانتقالات الى تنزه عنه يعني ما سوى الحق شغل فاذن الزهد عود
الى ما يحيز عنه ثم عقب العبادة التي هي مطرح النفس الى ما يحيز عنه
لتعود المعنى بما اضافها الى الحق بانها الى ما يحيز عنه ثم
ذكر انها عجز فقال والاعتداد بها هو طوع من النفس عجز اي اعتداد
النفس بها يطيبها عجز فاذن العبادة مؤدية الى ما يحيز عنه ثم
عقب بالتجرد درجات السلوك المنتهية الى الوصول فان التجرد
يتضمن التنبيه على فصلين ما قبلها وذكر ان الابتهاج بحصول اثار
التجرد من حيث هو لذة ان كان ذلك الحاصل هو الحق فغفلة
خيرة فانه يقتضي تردد من جانب الى جانب فاذا قيده وعدم التعلق بكونه
العناية عن التغير فقال التجرد بزينة الذات من حيث هي الذات
كان بالحق به فاذن الوقوف عند هذه المرتبة من السلوك ايضا مما
الى ما يحيز عنه السلوك ثم ذكر ان الخلاص من جميع ذلك الوصول الى

المختصر من معنى مختصر عظيم

مجلد المقامات

٩٠٩

ذكره في آخر المراتب بقوله والاقبال بالكلية على الحق خاطرة وتارة
فهو بيد معنى قولهم والمخلصون على خطر عظيم اشارة العرفان
مبتدى من تفرق وتفصل وترك وتفض معنى وجمع وهو مع
الحق للذات المرتبة بالتصدق بالوحدة ثم وقوف عند
جمع الشيخ جميع مقامات العارفين في هذا الفصل واقول في تقريره
انه مشهور بين اهل الذوق ان التخلي انما يحصل بتكرير شيئين تخلية
تخلية كالدواء المريض يكون شيئين تنقية وتقوية الاول
سلبي والثاني ايجابي وربما عبر عنهما بالتزكية والكمل في هذه
درجات اما درجات التزكية فهي التي ذكرناها وقد ربها الشيخ
في هذا الفصل في اربع مراتب تفرق وتفصل وترك وتفض فالتفرق
مباينة الفرع بالفصل بين شيئين لترجيح احدهما على الآخر
منه فرق الشعور بالتفض كحركة شيء لينفصل عنه كشيء مستحقة
اليه كالتجافي عن الثوب والترك كتنحية وانقطاع عن شيء والتفرد
ترك مع ابطال او عدم مبالاة فالعرفان مبتدى من تفرق في
العارف بين جميع ما يشغله عن الحق واما بما ثم تفض لما ترك
الشواغل كالميل والالتفات اليها عنه فارغ تكميل اظهارا بالتجرد عما
سوى الحق والاتصال به ثم ترك لتوخي الكمال لا لميل او تفض
لذاته بالكلية فهذه درجات التزكية واما التحلية فهي التي شيروع
اذكر درجاتها فر الفصل الذي يتلو هذا الفصل فبان درجاتها ثلاث

والاسرار الذي سبقه بين
اوصاف الذي من جهاز العارف
واوصافه والاسرار والمكاشفات
بعده والاسرار العالي وذكر فيها
الرياضة والحاصل منها مراتب العارفين

وصفات وحكايات من عرف
وتصدرت ص

ان

قال بعض العلماء رضي الله عنهم اذا سمعتم الرجل يقول ما رأيت مثل فلان قط فاعلموا انه ما رأى فلانا قط وقال ابو يزيد رضي الله عنه لو رأيتم رجلا اعطي من الكرامات حتى يرتفع في الهواء فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف تجدونه عند الامر والنهي وحفظ الحدود واداء الشريعة وقال ابو القاسم الجنيد رحمه الله الطريق الينا مسدود الا على المقتفين آثار الرسول صلى الله عليه وسلم وقال ابو القاسم النصر آبادي رحمه الله من لم يزن افعاله واحواله في كل وقت بالكتاب والسنة ولم يتهم خواطره فلا تعده في ديوان الرجال

٩١٠

ان العارف اذا انقطع عن تفرقته وتفصيله بالحق رأى كل ما سواه مجتمعا
بالقصد الى المتصف بجميع المقدورات وكل علم مستغرقا في علم الله
لا يغرب عنه شيء من الموجودات وكل ارادة مستغرقة في ارادته
التي تتبع الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر من الممكن قبل كونه وبعد كونه وكل حال
فهو صادر عنه فالمراد بالحق هنا مصدر الامر والمدبر بصيغة
هو الذي يسبغ قدرته التي بها يفعل وعلمه الذي به يعلم
الذي به يوجد فصار العارف حينئذ متخلقا باخلاق الله بالتصفح
بهذا معنى قوله العرفان مجموعة في جميع صفات من صفات الله
الخبرية بالتصديق ثم انه بعد ذلك يكون على احد الصفات
وما اكثر مجراها متكثرة بالقياس الى الكثرة متحدة بالقياس الى
الواحد فان علم الله الذاتي هو بعينه قدرته الذاتية وسمعه
وبصره فكذلك سائر الذاتي وجود ذاته لغيره فان صفات بعضها لبعض
ولذاته موصوفة للصفات بل الكل شيء واحد كما قال ابو عثمان رضي
الله عنه الواحد هو المحول الغير وهذا معنى قوله منتهى الى الواحد
ومنكر الى ما يبقى وبصفة الموصوف لا بما لك الا بصفة كالعارف
معروف وهو علم الوقت اشارة من اثر العرفان المعرفة
فقد قال ابو الدقاق رضي الله عنه من كان لا يحلو به ولا يحلو به
فقد حاضر عن اوان الوصول ابدا لان الكمالات ليست تقف عن
ما قيدنا فرارا فيها الانتصار فانه لا نهاية لمعنى هذا الحديث ولا شرح

معلقة بالهامش والشرح بين
سطوره الله اعلم بالصواب

ولا يكشف القناع عن هذا المجال ومن يباحث ان يعرفه فليترجع
الى ان يصير من اهل هذه البقعة دون الشقوة ومن لم يصر من اهل هذه البقعة
ولن يصير ما سعين لك ان العرفان عالم للحقيقة التي تسمى الشريعة
فمن لا يحمل علم الشريعة فمن كان عرفه من العرفان فقد ضيع العرفان فانه
ليس من الموحدين الذين يريد مع الحق شيئا غيره وهذا حال كل شيء
من الشيء وذاته وان كان يجوز ان من عرف الحق وغاب عن ذاته فهو
لا يحمل علم العرفان الذي هو حياة لذاته فقد وجد العرفان ولم يجد
بل يجد المعروف فقط وهو الذي ليس له الوصول الى معرفة ذاته
وهذه درجات مترددة بالامور الوجودية التي هي الشريعة الالهية
وهي اقل من درجات ما قبلها اعني درجات التزكية من الامور
الخلقية التي تعود الى الاوصاف العدمية وذلك لان الالهيات
محيطة غير متناهية والخلقيات محاطة بها متناهية والى هذا اشير في
قوله عز من قائل قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل
ان تنفد كلمات ربي الآية فالارتقاء في تلك الدرجات سلوك الى الله
وفي هذه سلوك في الله وبينهما السلوكان بالفناء في التوحيد والعلم
ان العبارة عن هذه الدرجات غير ممكنة لان العبارة هي صوت مقطع
التي تقصد بها القناع ثم يحفظ بها ثم يتذكر بها ثم يتخاطب بها
تعليما وتعلما اما التي تحصل لنا الا بتجريد ذات مخصوص عن
بدنه فليس يمكن ان يوضع لها الفاظ فضلا عن ان يعبر عنها بعبارة

وكان المعقولات لا تدرك بالاوهام والموهومات لا تدرك بالحواس
والمحسوسات لا تدرك بالعقول كما سبق ذلك منا مرارا فان العارفين
اليقينيين مثلا يمكنهم ان يدركوا بعلم اليقين فالواجب على من يريد ذلك
ان يكتسب قوة الوصول اليه بالعيان دون ان يطلبه بالبرهان فنحن
بيان ما ذكره الشيخ واستثنى الخيال فرقوا ولا يكشف عن هذا القناع
غير الخيال الكاسبين بالفطنة الكاشفة عما وراء الحواس فانهم
قوا انهم بشاهدة العالم القدسي فحقيقة ترائي في خيالاتهم صور
بحاكي ما يشاهدونه محاكاة بعيدة جدا كتمثيل العالم بمثل الشيء
بجعل الصغير مربع الشكل كالكبير ومسدسا مثلا وما شاكل ذلك
مبسوط من النبيه وكيف لا يمثل وهو فرخان بالحق وكل شيء
فانه يرى فيه الحق لكيف لا يمثل وهو في الجميع عنده وهو سبب تمام
الرحمة قد شغلوا بالباطل فارغ من ذكر درجات العارفين
شرع في بيان احقابهم واحوالهم فقال رجل عرش يمثل الحق الواجد
طيب الدنيا اي كثير النسيم الذي تشتهر رائحته بالحاء والواو
بعدها زاي ثم ثاء مثلثة اي شيء شبيه وهو قريب الاشتقاق من لفظ سوء
وزنه فاعلة او شبيهها وليست بعلى ليس معنى الفعل فلا
الوصفان اعني الدائمة العامة والتوبة تخلق في النظر الى
خلق واحد يسمى الرضا وهو خلق لا يبقى لصاحبه كدر
ولا خوف من هجوم شيء ولا حزن على فوت شيء وايضا من

الاصل المعتمد

٩١٢
٦١٢

من قابل در رضوان من ذات اكبر در سه بيتين تا ويق قوله منازل الجنة
ذلك اسير رضوا من تتمة العارف احوال العقل فيما يحس من
فضول سوء يا النفوس اهل الحق بوجه ما وقات از ماجه نسبة الى
اذ اتاح حجاب بعضا ومن جهة كما سبق وقبل الوصول فانه لا
فانه شغل الحق عز كل شئ واستغراق بديهة لصفة القوة وكذلك
الانصراف قريب من الكراهة فهو بحس حق ابدية بجهة العمل الصعوبة
الحق وخفيف الحرس ذوق جبرية كذلك خفيف جناح الطير وخلو
جنبه واستروخه وخلوا يضر شغله وازعجه فانزعج عما قدر من مكانه فانقطع
وتاح له اى قدر وفي رواية تاح امر ظهر فرق تاح نسبة اى اظهره واعلم
ان للعارف احوالا لا تحيل فيها الاحساس تابل يرد عليه من خارج ولو
كان ذلك الشئ اضعف الحس تح فضل عما فوقه وما تحته لا احوال يكون
له اوقات توجه نسبة الى الحق اذ ظهر فرق ذلك لانه وقات حجاب قبل الوصول
الى الحق او قدر له حجاب لا من جهة نفسه كما يرد عليها ما زيل استعداده
للوصول او من جهة حركة ما كان تمايل فرنكه فيعرض له انتقاء
الى شئ غير الحق وبالجملة لا يتم بسبب بعد ما فيه من الوصول بالحق بل
منتظرا متحيرا ضعيف عليه بسبب ذلك اما ما من كل ما يرد غير الحق بالجملة
من كل شئ فضل عنه فلا يحيل شيئا مما وصفنا وانما عند الوصول او الاكثر
فلا يكون كذلك انما عند الوصول لا يحس من احد العرين الحد بما كان من
القوة بحيث لا يقدر مع الاشتغال بالحق على الالتفات الى غيره والله اعلم

٩١٣
٦١٣

او لشدة الاشتغال بالحق بحيث لم يكن مشغولا بالحق فقط فارغا عن كل
ما يرد عليه فالحس الاشد افضل الحس الخارجة والسبب في ذلك ان يكون من العوارض
تعلق الامرين معا فان قبل الامور الخارجة لانها لا يكون من شأنها
عن الحق واما عند الانصراف فلانه يكون الحس الاشد الحائل بينه
الحق فيبقى ما يرد عليه من غير ابطاء وكشف تتمة العارف
الحس والحجب والتهوية العضو عند مشاهدة المنكر كالغيرة
فانه يستبصر بسبب شدة الغضب واذا امر بالمعروف امر رفيق ناصح لا
عنيف معيرا ذا بسبب المعروف فربما خارجة من غير ابه لا يحيل احوال
وفي الحديث من طلب الامن فليتق الله ايضا تتمة الحس التحفظ من الحس
اي تجربة جزء واستهواء الشيطان وغيره اي استهواء وغيره اي بسبب
العقد وجسم اي عظم وغار الرجل محاربه بغار غيرة وعناه ان الغار
لا يتم تحبس احوال الانس وذلك لكونه مقبلا لا شاغلا فارغا غير
غير متبع لعورة فاقد من الانس والتحبس الفارغ او خالف او فاقات
ذلك لا يتهوية العضو عند مشاهدة منكر بل يعيره بالرحمة وذلك قوة
عاكسة القدر واذا امر بالمعروف امر رفيق ناصح لا عنيف معيرا
الوالده ولده وذلك شفقة بجامع خلق واحد واذا عظم المعروف فربما
يستره غيرة عليه من غير اداء الفاضل الشارح قال انا نغيره واذا عظم
المعروف لغير ابه فربما اغراه الغيرة منه بالانكار وهو غير مناسب
للمتن تتمة العارف شجاع وكيفما وهو معبر عن بقية الكلام

٩١٥٢/٢

وجوادو كيف لا وهو بمعزل عن محبة الباطل وصفاح وكيف لا وهو
اكبر من ان يجر جباز تبشر بهتاء للاحقاد وكيف لا وهو مشغول
بالحق الكرم يكون الا ببذل يقع لا يجيبني او كيف يضن لا يجيب
والاول يكون اما بالنفس وهو الشجاعة او بالمال وما يجري مجراه وهو الكرم
وهما وجوديان والثاني يكون اما مع القدرة عليه او العجز وهو الصفح
والعفو والاول مع القدرة هو التسبب ان الاحقاد وهما فرقان
العارف موصوف بالجميع كما ذكر الشيخ وذكر علماء تبعه العارفون
قد يختلفون فيما بينهم بحسب اختلاف احوالهم حسب اختلاف مقاماتهم
من وجه اخر العجز فربما يستوي عند العارف الكشف والتوقف ربما
اثر الكشف وكذلك ربما يستوي عند العارف والعقل ربما اثر
وذلك عند ما يكون المكاسب نادرة استحقارا لها وربما على الندرة
وحسب من كل جنس بحقيقته وكره الكذاج والبقط وذلك عند ما يكثر
عادة من بحيث الاحوال الظاهرة فتهور تارة بانها فرعل شيء لا من جزئيته
من الغاية الاولى او اقرب الى ان يكون من قبيل ما كشف عنه هو او
وقد يختلف هذا اخر عارفين وقد يختلف هذا اخر عارف بحسب وقتين
بحق قشف الرجل اذا نوحت الشمس او الفقر فقير واصابه قشف وانقشف
الدرن تبلغ بالقوت بالمرقع وارتفاقه انتفع اي الطفه وهو تقشف
التقلل اي غير متطيب واصغى اليه امثال وعقيدة كل شيء اكرده وعقيدة
البحر دره والخرج النقصان والبقط دون المتاع واراد ان الطيب

٩١٦/٢

مع اختلافه في مجموعه فاعلم ان الجهاد بالحسن والغرة الفضيلة وخلقت
المراة عنه زوجا فضلوة بالضم والكسر قربا او منزلة وهكذا عليه
اي اقبل عليه موظبا والحق ظ وفي قوله لا يتوجه خطوة من الجاهل
الاولى او اقرب الى ان يكون من قبيل الكشف عنه بهواه وجهاد
ابن السبيل السائل العابر الى بيته او احد ما فضل التقاية كما في
منه بسبب الامر القدسي والعارف بجاه بما يصدق
مخفف عن كل شيء فهو فرحكم من لا يكلف وكيفية التكليف على
التكليف عال المقيد وليس اجزع بكثيره ان لم يعقل التكليف
اجزع ولهذا كتب الله ان العابد زاهد في عوالم الغصاء عالم
الكشف عنها العالم فتفضل عن كل ما فوقه العالم وصفوته خلاف
بالتكليف الشريعة فهو لا يجيبه بذلك مثلا انه فرحكم من التكليف
لان التكليف لا يتعلق الا بمن يعقل التكليف وموقف تقصير
ذلك الا بمن بنا فهم تركه التكليف ان لم يكن يعقل التكليف
كالبهيمة والغافل والصبيان الذين رفع التكليف عنهم
على جناب الحق من ان يكون هم شيء يقع على ارادته عبثا
واحد بعد واحد ولذا كان يشغل بهذا الهم على
هجرة للحيوانات كسوقه فاشار عنه لنفسه بعضها الاب
ميسرا لما خلق له الشريعة هو ربها اشار بعده اي يتفق
المقصود والمراد ذكر قد مر والواصلين الى الحق والكشاة الى ان

917 F/1F

917 F/2F

۹۲۲۶۲ P

۹۲۱ P

قطع مادة ضعيفة ربانية

كالعوض لغضه

مزار

رعشة الانشاء المعتدل الفرح المشرب فلما تحجب في قشرة
هزة كالغرض عند الفرح فاذا اتت القوة الى سلطنة الغضبية هزة
كالمقتضى عند الغضب فانتشرت في اجزائه وكان ذلك اعظم واتم
مما يكون عند غضب في طرف كيف لا وذلك يصرح بالحق وهذا
القوى واصل الرعدة المنة القوة والاستيلاء الانبعاث و
الانشاء والكبر وعرق اعترض والهزة انشاط والارتياح والاول
اي الغضب يليق ادلة معروفا بالسلطنة القهر واعلم ان مبدء
القوة البدنية هو الروح الحيواني فالعوارض المقتضية الانجذاب
الروح حركة الى داخل كالخوف والحزن يقتضي انحطاط القوة
والمقتضية حركة الى خارج كالغضب والانشراح اوالانبساط
غير مفرط كالفرح المشرب بالانشاء المعتدل يقتضي ازدياد
وانما قيد الانشاء بالاعتدال لان الكبر المفرط يوهن القوة كما
بالدماغ والارواح الداخلة تخيل كان فرح العارف بحق
اعظم من فرح غيره بغيرها وكانت اكثر تعرض له وحركة اقوى
بالحق او حيث الحق اشد مما يكون من غيره كان اقتداره على حركة
ثابتة اقدر منه عليها اعني امكن ومن ذلك يتبين معنى الكلام المنسوب
الى علي عليه السلام والله اعلم بالصواب تم بعون الله الكريم
خلصها بقوة ربانية بشارة اذا ملكت ان عارفا صدق فيما
خاصا به فقد ما يشترك فيه فصدق ولا يعترض عليك الايمان

عار

فان الله لك غاذا سبب التطبيق وسببا بعضه جزء خاص
اشرف من الله كونه من اوعالما فهذا بالفضل وسببها فيه
بعده بشارة التجربة والعباس مطابقان على الفضل الا
ان يقال ان الغيب بل ما في حال المنام فلما منع عن ان يقع
النيل في حال اللفظ الماكان الى زوال اسبل ولا بقاعه كان
التجربة فالتعارف والباسع شهدان بهما سبب لعدم من الناس الا
وقد جرب ذلك فيقتضي تقارب الهمة التصديق بالهام الا ان يكون
احدهم فاسد المزاج بالهم قوي الخيل والتذكر واما العباس
من تنبيهات يريد بيان المقتضا وجه يقتضي فذكر ان الفساد
يقطع بالغيب جاز النوم فاطلاعه على غير ذلك كما ان يقظة
بعيدة الفهم الا ان يقوم على امتناع ذلك بيان مثل ما تجوز و
يرفع هذا الاحتمال اما اطلاعه بالغيب فمن النوم فيدل عليه التجربة
العباس والتجربة تثبت بامرين احدهما باعتبار حصول الاطلاع
التذكر للغير وهو سامع واثق باعتبار حصول الملاحظة و
هو التعارف وانما جعل المانع عن الاطلاع الغير فساد المزاج فيتصور
التخيل والتذكر لتعلق ما يراه النائم نفسه بالتجربة وقد حفظ ذكره
بالمتذكره وقد كونه مطابقا للمطلوب المشتمل على المبادي المغايرة الى ذات
المزاجية واما العباس فيحمل الجزء بانه فذكرت مناسبات ان
الجزئيات مضبوطة في العالم العلوي لتقارب وجه كل منها

الهواء

فاذا

ان الاجرام السماوية لها نفوس ذوات ادراكات جزئية وارادات
جزئية تصدر عن راي جزئي ولا مانع عن تصور اللوازم الجزئية لحركاتها
الجزئية من الكائنات عنها في العالم العنصري ثم ان كان ما يلوح من طريق
من النظر مستورا الا على الراسخين في الحكمة المتعالية ان لها بعد العقول
المفارقة التي هي لها كالمبادي نفوسا ناطقة غير منطبعة في موادها
بل لها معها علاقة ما كما لنفوسنا مع ابداننا وانها تنال بتلك العلاقة
كمالا ما صار للاجرام السماوية زيادة معنى في ذلك
ويجتمع لك مما نبهنا عليه ان للجزئيات في العالم العقلي
نقشا على هيئة كلية وفي العالم النفساني نقشا على هيئة جزئية شاعرة
بالوقت او النقشان معا اقول يريد بيان امكان اطلاع الانسان على
الغيب حالتي النوم واليقظة مبنيا على مقدمتين احديهما ان صور الجزئيات
الكائنة مرتسمة في المبادي العالية قبل كونها والثانية ان للنفس الانسانية
ان ترتسم بما هو مرتسم فيها والمقدمة الاولى قد نبهت فيما مر ونبه الشيخ
على اعادتها في هذا الفصل بقوله وقد علمت فيما سلف ان الجزئيات منقوشة في
العالم العقلي نقشا على وجه كلي اشارة الى ارتسام الجزئيات على
الوجه الكلي في العقول وقوله ثم قد نبهت ان الاجرام السماوية
الى قوله في العالم العنصري اشارة الى اثبات وجود نفوس سماوية
منطبعة في موادها من كونها ذوات ادراكات جزئية هي مبادي تحريكاتها
والى تقرير كون العلم بالعلة والملزوم غير منفك عن العلم باللوازم

واللازم

واللازم ثم ان جميع ذلك يقتضي ارتسام جميع الحوادث الكائنة الجزئية
بأسرها التي هي معلولات الحركات الفلكية ولوازمها في النفوس الفلكية
الا ان ذلك لا يقتضي كون الحوادث مرتسمة فيها على نحو شيء او جزئيا
الجسم المنطبع في جسم فذلك يقتضي ان يكون ... ثم اشار
ثم ان كان ما يلوح من طريق النظر الى قوله ...
كلي الى الوجه الذي هو ... التي الفلك ...
ناطقة ... الكلي ... ان فالمقول ...
شيء ... بحسب ... والمقصود ان في قوله ثم
كان ما يلوح ... وما ... الى قوله كمالا ما
حصل ... صار للاجرام السماوية زيادة معنى في ذلك
... ارتسام الجزئيات في المبادي ... ان
النفوس الناطقة يكون ... ذلك ... احدهما كلي
الآخر جزئي ... النفس الانساني
مستور ... بعض النسخ ... النفس الناطقة
بعضها بالنفس ... التي هي ... العقول في وجود
ما يوجد ... الموصوف ... الحكم بوجود
الذي ذكره الشيخ ... النظر ... الى ذلك الحكم
قوله ان لها بعد العقول المفارقة نفوسا ناطقة ... بل ...
وانما ... الحكمة المتعالية ... الحكمة ...

٩٢٢٧٢

ولا يرتفع ولا ينعكس واذا تجاذب الحس الباطن الى الحس الظاهر المال
العقل الذي بحسب ذلك حركة الفكرية التي يستعقب فيها خيرا الى
وغرض اجتذب شيء اخر وهو ان النفس اذا تحرك بحركة جزئية
العقلية فتخلى عن اضافتها الى ما يليها بالاستبداد فاذا استكملت
من جهة الحس الباطن تحت تصرفها فارتسم فيها صور الحس الظاهر
والتفاتها الى النفس العقلية وهو المعبر عنه بالفصل السابق بين
مقدمات بينها وذكرنا الفصل وهو ان اشتغال النفس بعض
افاعيلها عنها اشتغال بغيرك الظاهر وهو اقرب من
قولنا القوى النفسانية متجاذبة متنازعة وقبل ما تخلف القوة
ثم ان الحس الباطن والظاهر وما كان من قبيل المعاني وسائر الآثار
اكثر اعادة لتذكر الحكماء بها اشتغال النفس بالحس الظاهر
الباطن فقول فاذا اجتذب الحس الباطن الى الحس الظاهر المال العقل
الذي اي جعل الانجذاب الى الفكر الاوهمي حركة العقلية كميلا
للعقل نحو المظاهر منتقلا منقطعا دون تلك الحركة المستقرة التي
وهي بعض النسخ اضل العقل الذي اي اضل فرعه كما سيجيء تلك حركة
ثم قال وعرض اجتذب شيء اخر اي عرض مع اشتغال النفس بحس
الفكر واستعمال الفكر فيما يدركه شيء اخر وهو كيفيات عرضت لها
الخاصة يعني التعقل ثم ذكر احكام تخص بعض هذه الصورة وهي اشتغال

اصف ار
اليه ال

٩٢٢٧٢

بحيث تصرفه وبنى واستطاعا انما يتم على الوجه الذي ذكرنا لكشف
الغرض فاحكم المشتمل عليها متعاليا بالحس الى الاول عما ان الشيخ
لما فرغ من ذكر ما رسم اشارة الى ما جمع من ذلك بقوله وجميع ذلك
صاحبها عليه الى قوله شاغلة بالوقت اي انما حصل من الشواغل
والقوى والنفس ايضا الى ما اقتضاه وانه وفر بعض النسخ او
النفس ما هو وهو ظاهر اي وفر العالم النفساني او اعتقاد انه
جزئية بحسب الاول او النفس ما هو بحسب الثاني اشارة
والمعنى ان يتفق ذلك الفاعل بحسب الاستعداد وذوات
الحاصل وقد علمت ذلك فلا يستنكر ان يكون بعض الافعال يتفق
من عالمة والزيد بحسب الاستعداد اقول ان هذا الفصل مشتمل على تقرير
المقدمة الثانية التي اشرنا اليها في الفصل السابق وقد جعل تمام
الغيب في النفس الانساني مشروطا بشرطين وهو ظهور وهو حصول
الاستعداد وعدم مزيد وزوال الحايل لان قابلية النفس انما تجعل
الشرطين وان الفعل الصادر عن الفاعل التام اذا يجب وجوده
قابل فقد تمت قابلية فاذن لا تمام الغيب في النفس الانسانية
عند حصول هذين الشرطين لكنه البحث عن هذين الشرطين بقيه فصلا
فالشيخ نبه على ذلك بعد هذا الحكم الاجمالي في عدة فصول بقيه النظر
النفس انما تتجاذبه متنازعة فاذا مال بعض العقل عن الحس الظاهر
والعكس اذا تجرد الحس الباطن لعلة تشغل عن الحس الظاهر فكذا ذلك

٩٢٧

النفس باحد الباطلين الظاهرة فقال واذا تمكنت النفس في
الحس الباطن تصرفت فيما غارت الحواس الظاهرة اي ضعفت
بتي غارا لحواس الظاهرة اي ضعفت بالكلية وفي بعض النسخ غابت اي
تحيرت امرها واماته ط [illegible] الحس المشترك هو الذي تنقش الصور
الحاصلة من الحواس الخمس الظاهرة ويحكم بان ما يدركه احدها
من الحلو والحامض والحار والبارد وغيرها هو امر واحد شخصي
وان المتوهمة والمتخيلة والذاكرة كل منها تدرك امرا مخصوصا
فالمتوهمة تدرك المعاني الجزئية كالعداوة والصداقة والمخيلة
تدرك الصور الجزئية والذاكرة تحفظ ما ادركته المتوهمة
والمتخيلة وتسترجعه عند الحاجة وقد تقدم الكلام على
هذه القوى مستوفى في الفصل الثاني من المقالة الثانية
وفي الفصل الثالث من المقالة الثالثة فارجع اليهما
ان شئت قال الحس المشترك هو قوة اذا ادركت شيئا
من المحسوسات الخمس الظاهرة او ادركت شيئا مع شيء
من المحسوسات او بعد زوال المحسوس او وهو خياله
الحس المشترك اعلم ان الكلام في هذه المقدمة اخرى
من فصل الحس المشترك وهو ان المراد بالمحسوس
من قولنا الحس المشترك يدرك المحسوس هل هو
المحسوس بالفعل او بالقوة فيكون من شأنه ان
يدرك المحسوس بالفعل او بالقوة فيه خلاف
ذهب الشيخ الى الاول وذهب المحقق الطوسي
الى الثاني والحق الاول لان الحس المشترك
من قوى النفس ومدركاتها انما هي الصور
الحاصلة من الحواس الخمس الظاهرة
فالحس المشترك يدرك الصور الحاصلة
من الحواس الخمس الظاهرة
ادراكا بالفعل
ادراكا بالقوة

٩٢٨

فان مشاهدة القطن الثلج خطا لا يتم الا بها واما الالتئام
الذي ذكره من سبب فاضل فمحتاج الى دليل لجاز وجود الكاسيا
ولذة الكسلم لكن لم يثبت شيخنا هذا الفصل بوجوده [illegible] قد نبأ
قوم من الرضي الطبري بين صور المحسوسات الظاهرة حاضرة والا
نسبة لها الى الحس المشترك طارح فيكون من اشتباهها او ان من سبب
باطن او من سبب موثر سبب باطن والحس المشترك فيه فعل بعضه
من الصور الحاضرة معدن التخيل والتوهم كما كانت شاهدة بعضها
بتقش في معدن التخيل والتوهم من نوع الحس المشترك وفرقا
يجري بين المرايا المتقابلة بديهة اقامة الدلالة خطا وجود الآثار
الخيالي من سبب الداخلي وتقريره ان الصور التي شاهدها المريض
من المرضى مثل الذين غلبت المرة السوداء مزاجهم الصلبي
من بعيد قبل الاصحاء ليست بعد وتلك المعدومة لا شاهدها المريض
في الخارج والاشباه اعني هي ممتنعة فرقوا بالفطرة بين شيئا
ان يرتسم الصور المحسوسة فيها وهو المساة بالحس المشترك او ان
فيه لسبب باطنة كالحس الظاهرة فهو ذان الامر سببا باطنا
يعني القوة المتخيلة المتصرفة في خزانة الخيال او من سبب موثر
سبب باطن يعني النفس الناطقة او الصور نفسها لبساطة المتخيلة
فتاثيرها الى الحس المشترك كما سيأتي واذا ثبت ان
الحس المشترك يتقش بالصور الحاضرة في معدن التخيل والتوهم

ان الصورة الحاصلة في الحس المشترك من
الحس والوهم كانت الحاصلة
من الحس المشترك والمخيلة والوهمية ٥

٩٢٩

اى الصور المرتبة وبها الفعال بامرين القوتين فان المتخيلة اذا
اخذت فى التصرف فيها ارتسم بتحليل وتصرف فيها ذلك من الصور
فى الحس المشترك كما كانت مرتبة ثم يفيض ذلك على معدن التخيل والتوهم من
لوح الحس المشترك اى ينقش ما يتعلق بالخيال والوهم من تلك الصور
او مواجهتها عند حصول تلك الصور فى الحس المشترك من الخارج وبذا
يشبه فعل الصور فى المرايا المتقابلة فانه ما يكتسب قابل الانتقاش
اشراح بجوز مشاهدة ما لا يكون موجودا فى الخارج بحسب معدن
بشرط ان يكون مشاهدة المرضى لتلك الصور ليست بمستفيدة والقوة
العقلية كافية فى الفرق بين الصنفين تنبيه بحث ان الصانع اذا
الانتقاش بما علان حسى فارج ينقش لوح الحس المشترك بما يرتسم
غير مجرده كانه يتزع بعض الخيال بذاته ويخيضه عضيا ومعلما عليه
او وهم بالضبط التخيل عن الاحتمال متصرفا فيه بما يعينه
فيتقل الاذعان ان عن اتصاله مع الحس المشترك للا يمكن من
فيه لان حركته ضعيفة لانها ما يعقب لا يتبعه فاذا كان كذلك
وبقى شاغل واحد فربما يجز عن الضبط فتتعلق التخيل على الحس المشترك
فلوح فيه الصور المحسوسة مشابهة ارتسام الصور فى الحس المشترك
من السبب الباطنى بحيث لا يدرى ما وام الرسم والارتسم يحوز
ان لا مانع يمنعها عن ذلك لعدم كيفية ذلك ايما علم ان ذلك
مانعا فتبه الشيخ على هذا الفصل مع المانع وذكر انه يقبل الما

٩٢٩

منع القابل عن القبول وهو المانع الحسى فان الشاغل الحس المشترك
يجاور ما عليه من الصور فكما يمنع قبول الصور من السبب
الباطنى فكذا يمنع من المتخيلة عن ارتسامها بسببه وبسببه
فعليها الى منع الفاعل عن الفعل وهو العقل فان الانسان والبهائم
فى سائر الحيوانات فانهما اذا اقتدرا فى النظر فى غير الصور المحسوسة
اجبر الفكر والتخيل مما يحركه فيها بقطانه وشغله عن النظر
فى الحس المشترك فما يضبط ان الفكر والتخيل عن الاحتمال الا كتساب
هو العاصم مع حضور ما يتصرفان فيه مما يجب ان من الصور المعقولة
اجاز الموانعة اما ان يكون احد الشاغلين كما يكون فربما يجز
الشاغل الآخر عن الضبط فرجع التخيل الى فعله فى الصور
فى الحس المشترك مشاهدة واجتراض القائل ان الشارح بان الصور
ان يكون ان يقتل الصور الكثيرة من غير تشويش الحس ان فعل الحس
المشترك الصنفين من الصور وان لم يمكنه استعمال ان يكون
الحجرة الصغيرة من الماء محل الاشباح المتضادة مدفوع بعد ما
ما ذكر فى فصل مفرده وهو ان التقابل يفضل الاضداد بين
فيها من الانتقات الى الجانب الآخر بسهولة التوهم فلم
العمل الباطل ظاهرا ان يشغل ذات العقل فان الاصل اليه لا
يتجذب بعد الى جانب الطبيعة المستعضة للغذاء المتغيرة
فيه الطالبة للراحة عن الحركات الآخر كذا افاده المحقق

ذا شرط الشاغل ان يفضل الاضداد فى الصورة

٩٣٢٠٦٨

فانها انما استبدلت باعمال النفس كشفت الشبكة عن الحاسة
فصح ان يكون من هذه الصور الطيفة ان يكون للنفس ايضا
الى مظاهر الطبيعة شاغل عن النوم بسبب المرض مثلا بالقوة
واذا كان كذلك كانت القوة المتخيلة الباطنة قوية السلطان
وجدت الحس المشترك معطلا فلم تجد في التفوس المتخيلة مثالا فرضيا
المنام احوالا قرن حكم المشابهة زيدان يذكرا الحوالا التي يدركها
احدهما عليلا لذة كون او كلاهما وهو بالنوم فان يكون من الحاس
المغني هو احدهما عليلا فيظاهر من عدم الاستدلال وكون الباطن
الشاغل اقوى كثيرا وذلك لان الطبيعة في حال النوم تفعل اكثر
الاحوال التي تصرف الغذاء وهضمه وتطلب الاستراحة عن ذلك
المقتضي طلبا شديدا فتجذب النفس اليها بسبب ما بينهما من التعلق
فتجذب اليها على اصرف قوتها التي تشاغلها الطبيعة بما من
من تدبير الغذاء فاذا فعل امر البدن الخاص بجوهر الجاذبة
بالطبع كالكبد والمعدة فان النوم امر عرضي بسببه بالصورة
حال يعرض للجوهر الذي اعطي قوة تدبير البدن بعد الغذاء
الصلاح امور الاعضاء والتخلص من امر عرض يكون مستفيدا بالطبيعة
فانه يسير البدن ولا يفرغ لفعلها الخاص الا بعد عود الصحة فاذا
ان علة ان في النوم يكون باقي المتخيلة قوية السلطان الحس
المشترك غير ممنوع عن القبول فلوحت الصور شاهدة ولذا فانها

٩٣٢٠٦٨

تخيلوا النوم عن رويا [illegible] واذا استولى على الاعضاء اثر
مرض اجتذبت النفس كل الاجذاب الى جهة المرض وشغلها بكل
عن الصفة التي لها فضعف امر الباطنين فلم يمكن ان
تلوح الصور المتخيلة فربوح الحس المشترك لقوة احد الباطنين
حسنا ظهر بان احدا قل وجودا والان المرض الذي هو مبدأ التهيئة
يكون اقل وجودا ومع ذلك لا يكون هذا الشاغل غير باق
[illegible] المحاكيات فيه
لانه كما كانت النفس اقوى قوة كان انفعالها عن المحاذيات اقل
وكان ضبطها الى مبدئها اشد وكلما كان بالعكس كان الامر بالعكس
وكذلك كانت النفس اقوى قوة كان استغلالها بالقوة غير
وكان بعض منها عن الجانب الاخرى فضله اكثر فان كانت
القوة كان [illegible] فيها واما اذا كانت ضعيفة كان
من رياضات الرياضة وقصر فيها عن سبب القوى لما فرغ من
اثبات ان عالم الصور الحس المشترك من الباطن بيان كيفية
ارتسامها وحالة النوم واليقظة اراد ان يقول ايضا كيف كان
من السبب الموثر في الباطن فقدم لذلك مقدمة [illegible]
خاصية النفس وهو انها كلما كانت قوية لم يمكن ان
بعض قواها كالشهوة عن افعال اقوى قليلا كالغضب والاستغلال
بافعال بعض قواها عن افعالها الخاصة بها وكلما كانت ضعيفة
كان الامر بالعكس وكانت القوة والضعف من الامور الاضافية

٩٢٢٣ ٦٢

والضعف كانت مراتب النفوس بحسبها غير متناهية فوق كل كانت
النفس اقوى قوة كان انفعالها عن المحاكيات اقل وفي بعض النسخ
كان انفعالها عن المحاكيات اقل وهذه النسخة اقرب الى الصواب
وكان الاولى تصحيف لفظ اما في الرواية الاولى فبيانه ان التخيلية
انما ينتقل عن الاشياء الى اشباهها من غير توسط والى الكائنات
بتوسط اشباهها بالمحاكيات لا غير وانفعال النفس عن المحاكيات
بفعلها عن انفعالها الخاصة بها فذكر الشيخ ان النفس كلما كانت
في جوهرها كان انفعالها عن المحاكيات قليلة بحيث لا يعرض لها
انفعالها الخاصة بها وكان ضبطها لكل المحسوسات واما عن الآلة
الباقية فيها وان النفس كلما كانت اقوى كان انفعالها عن المحاكيات
المذكورة في هذا كالشهوة والغضب واكثر اعضاء البطن
اقل وكان ضبطها للمحاكيات اشد وكلما كانت اضعف كان بالعكس
وكذلك كلما كانت النفس اقوى كان اشتغالها بما يشغلها عن فعل اخر
اقل وكان الفضل منها لذلك الفعل فضيلة اكثر ثم اذا كان مزاجه
كان يحفظ عن مضادات الرياضة اي احراز ما عما يعيدها عن افادة
بالرياضة واقبالها على ما تعرض لها اقوى ثم اذا كان الجواهر
الحية وبقيت خواص الفلم يجد ان يكون النفس قوية تكون
من شغل التخيل الى جانب الحس فانتقل فيها النفس من الغيب
الى عالم التخيل والمشترك فيه بين الحس المشترك وهذا قول النوم او قريب

٩٢٢٣ ٦٢

الرتخيل بشغل الحس وبوجه التخيل فان التخيل قد يوجد المرض وقد
يوجد كثرة الحركة الموجبة لشغل الروح الحس وهو آلة فيه على
سكونها وهو الذي يوجب النفس الى المحاكيات بسهولة فاذا ظهر
النفس نفس الرجع التخيل اليه دفعها ما يضر وذلك المنبه من الحس
وحركة التخيل بعد بسترا حته او وهنه فانه يسرع الى استيلاء
واما لاستحكام النفس بحقيقة الطبيعة فانه من حاوز النفوس عند
هذه السوابح فاذا زال قبل التخيل حال الرجوع الشواغل عنها فتشتغل
الحس المشترك يكون للنفس فيها سلطان اي فرصة فعند النفس فيها وياح
اي جري والمرجع الى عدد فبعضها ان الشواغل الحسية اذا قلت
امكن ان يجد النفس فرصة اتصال بالعالم القدسي بحيث يكشف فيها
من احوال التخيل فرتسم فيها شيء من الغيب على وجه كلي تارة او الى وجه
الى التخيل فيصور التخيل فرتسم المشترك صورة جزئية تارة اخرى
الرتسم العقلي في هذا كما يرتسم فرد احدى حالتين احدهما الشواغل
الحس الظاهرة ان يتهيأ كما يرتسم فرد احدى حالتين احدهما الشواغل
الحس فان التخيل قد يوهنه المرض فقد
يوهنه كثرة الحركة الموجبة لشغل الروح الحس وهو آلة فيه على
سكونها وهو الذي يوجب النفس الى المحاكيات بسهولة فاذا ظهر
النفس نفس الرجع التخيل اليه دفعها ما يضر وذلك المنبه من الحس
وحركة التخيل بعد بسترا حته او وهنه فانه يسرع الى استيلاء
واما لاستحكام النفس بحقيقة الطبيعة فانه من حاوز النفوس عند
هذه السوابح فاذا زال قبل التخيل حال الرجوع الشواغل عنها فتشتغل
الحس المشترك يكون للنفس فيها سلطان اي فرصة فعند النفس فيها وياح
اي جري والمرجع الى عدد فبعضها ان الشواغل الحسية اذا قلت
امكن ان يجد النفس فرصة اتصال بالعالم القدسي بحيث يكشف فيها
من احوال التخيل فرتسم فيها شيء من الغيب على وجه كلي تارة او الى وجه
الى التخيل فيصور التخيل فرتسم المشترك صورة جزئية تارة اخرى
الرتسم العقلي في هذا كما يرتسم فرد احدى حالتين احدهما الشواغل
الحس الظاهرة ان يتهيأ كما يرتسم فرد احدى حالتين احدهما الشواغل
الحس فان التخيل قد يوهنه المرض فقد
يوهنه كثرة الحركة الموجبة لشغل الروح الحس وهو آلة فيه على
سكونها وهو الذي يوجب النفس الى المحاكيات بسهولة فاذا ظهر
النفس نفس الرجع التخيل اليه دفعها ما يضر وذلك المنبه من الحس
وحركة التخيل بعد بسترا حته او وهنه فانه يسرع الى استيلاء
واما لاستحكام النفس بحقيقة الطبيعة فانه من حاوز النفوس عند
هذه السوابح فاذا زال قبل التخيل حال الرجوع الشواغل عنها فتشتغل

٩٢٥

الامور الغريبة وثانيهما يعود الى النفس وهو ان النفس بتعقل التخيل
بالطبع تحركه وافعاله فاذا تخيلها التخيل وكانت التخيلات
متماثلة لسبب اليقوم او المرض تفيض منه قوى تحاكي المشترك
واذا كانت النفس قوية بجوهر تتبع الكواكب المتجاذبة تلم بعيدان
لهذا الحكيم في الاستمداد عن حال اليقظة فربما ترى الاشراقي الذي
هناك ربما استولى الاثر فيشرق به الخيال الى اشراقات وتجاوبات
الخيال الى روح الحس المشترك الى جبهة فرسم انعكس فيه منه لاسيما اذا
ان الطبع مطاوعة لغير صارفة مثل ما قد يفعله الوهم قوى فاعلة المزوق
وهذا هو الذي اذا فعل به انصار الاثر مشاهدا بصيرا او متادا او غير
ربما تكون مثال صور الهيئة او كلما تكمل النظم وربما كان قرار
احوال الزينة مثالي الاثر الناقل الى الذكر او توقفه هناك قول النبي
عليه السلام ان روح القدس نفث في روعي كذا كذا وقال عليه السلام
والاشراق هذا او الالتزام الواضح الحس المشترك يحكي عن قوله
عليه السلام عن مشاهدة صور الملائكة واستماع كلامهم وانه يفعل
هذا بفعل في المرضى والمعروفين توهمهم الفاسد وتخيلهم المحرف الضعيف
ويفعله في الاولياء والاخيار بقوتهم القدسية الشريفة القوية بهذا
اولى واحق بوجود ذلك وهذا لا يكون مختلفا فرضعيف
والقوة قد يكون مشابهة وجها او حجابا فقط وقد يكون مشابهة مثال
صورة بالقوة فقط بوقف على اي صاح وقد يكون مشابهة مثال

٩٢٦

هو مخبر الهيئة او استماع كلام محصل المفهوم وقد يكون من احوال
الزينة وبعض الفتح من اجل احوال الزينة وهو مجرى عن مشاهدة
وجه الله الكريم واستماع كلامه من غير واسطة فيه ان القوة المتخيلة
حيث ما كانت تحمل بالطبع من جهة ادراكية او من جهة مزاجية سريعة
الفعل من الشيء الى شبهه اعالي جنسه وبالجملة الى ما هو منها بسبب
جنسه وللتخصيص باسباب غريزية لازمة وان لم نعلمها نحن بالتجربة
فلم يكن بد القوة عابدة بالطبع لم يكن انا نستبعد من فرانتقاء
الفكر مستبقى الحد والوسط في المجرى المجرى بحيث ما توجد في تدبير امور
سنية وفي مصالح الحرق فهذه القوة تزجيها كل ساعة الى ان تحاكي
او تضبط وهذا الضبط القوة متعرضة من جملة تلك الجملة
جلوا الصفحة المنقشة بها حتى يكون من جوهرها شديدا الوضوح
النفس وان كان صارفة عن القبول والترود وضد سبط التخيل في حركته
ما يوجد فيه بالقوة وكما يفصل الحس بعينه ذلك محاكاة التخيلية
الادراكية كما كانت الادراكات الخيرات والفضائل بصيرة حسية تحت
الشرور والرذائل باجنحة او محاكاتها غيبة الصفراء او بالوسواس الصفر
وغلبة السوداء بالقوة ان السوداء تقوية بستعين بها في اختلاف الفكر
مستبقى الحد والوسط استقصى الحد والوسط نسخان اخرجها
الاخيرة لان طلب الحد الاوسط ليس بستبقيا بل انما الاستباق هو
طلب النتيجة منه وما يجري مجرى الحد الاوسط والجزء المستبق بنا

الزينة اول

مرتب

الروح بالضم العقل او

لهيئة المزاجية كما كانت

مستبقيا

٩٢٧٨

٩٢٧٨

يختلف التاويل والتعبير بحسب الاشخاص والاوقات والحالات لان الانتقال
التجلي لا يقتضي ان يتاب جميع انواعه بحيث يخلق فيه ما سبق بخلقه او هو اي والكتب
يختلفه بالقياس الى كل شخص وتختلف ايضا بالقياس الى شخص واحد في
وقتين او كتب عليه تبين او باب الفصل قد يدخل المقصد من الفصل الكلام
وتم الكلام فرد الفظ شاء انه قد يتعين بعض الطباع بانفعال عن
منها الصور حيرة والتخيل اذا قد يستعمل القوة المتبقية المتخيلة فيما
وقد وجد الوهم الى غرض جزئي يخصه ضع ذلك قوله مثلا او نزعوم من البصر
انهم ان نزعوا ذلك كانهم فرقته معونة فزع وهو الى اشد حيثية
يزال ليست فيه حتى يكاد يغشى عليه ثم ينقض عليه كاسل اليه وكاستعمله بشيئة
يلفظ به حفظا حتى يبقى محاية تبيره وانها الفعل عن كاستعمال فيه
المعنى تقابل شيء فخاف عرش المبصر جزئية الدهش اية شيئة فيه
يتخيل مع مواد ان لو كشيا نزعة او كشيا وهو ان ضع
ذلك عالشغل الحس بضرب من التحير وما يجر كما كان اجر يكا يحير كان اجبار
لا طبع فرجيرتها اشياء فرصة بحسب المذكورة واكثر ما يوثر فيه
من هو مطيا على الدهش قرئ يعول الاحاديث المختلط انه
والتصديق بها اما ان يصدق ذلك الكلام المستهزئ بالكلام المخلط الاجزاء
المتميز في كل فيه تحيز بعيش واما ان يشتد توكل الوهم بذلك المطلق
ان يعوض ذلك الاتصال فتارة يكون ملجات الغيب حضر ما يرى ظهوري
وتارة يكون من جنس الخطاب بحيني او هتاف من غايب وتارة يكون

بجهد م

اجاب ذ

اعتقاد ذ

فهمن هو بطباعه ذ

المختلفة ذ

تراى ما لشيء

مرتخص ذ

تمانى شيء للبصر فيحيث يا صورة الغيب ما يرى
والله يحيث العدة الشرع والله الكلام ذا اخرج حديث من التحول الى الغير
وكذلك الرجل اذا اعيا واعرض الرعد واعرضه الى عدة الرجز الغير
والدهش التحير او دهشه تحيره وفرق اى تلاه وهو تقوم ذا حيث
موجبا وانبهال المعرفة فانها والاستيناس الكلام
فقد يتمثل من جنون الموكل الوكل بظاهر الغير فان عتادها الغير وان
يكمل فيما لا هو اى يبشره انه الاشياء التي ذكرها ما يشغل
من يستغل فرقته معونة خالص الشفاف الغرض البصر جزئية البصر
المضيع او الزجاجة المضيقة ان وجد يكمل شعاع الشمس الشعاع
المتبقية الدهش للبصر جزئية يكون ذلك البقول العناية الكثيرة ما
صوادر ان هو لطرح ذا خرج الاجسام ما الدهش ما الشيء الصور
بصير لهو وبراقا وبقاء الشيء المضيء كما سبق فما يحير ان ذا ما
التي تفرق ذا زجاجة المدورة المعوجاء المؤضعة بحيال الشمس
المعدة الاشياء التي تفرح ذا المدة الذي يحيث شديد الغناء الغرة
ان تلوح لنفع او اريح عيد او العضل ان الشديد ما يشبه ذا الكلام
او الغرض من يريد الفصل ابرا ذا الاستهزاء بعيون المذكر
من الفصول ما يجري مجرى الامور الطبيعية اعلم ان هذه الاشياء
ليس على سبيل العموم اذ هذه الاشياء وقطعا انما هي شروط ما يمكن
من امور عقلية فقط ان كان ذلك امرا معتقدا او كان ذلك اجارة

لشيء واحد بعامان النفس الناطقة ليست بمنبعثة فالبدن انما هو طريق
لا تحقق بها بالبدن غير تحقق التدبير والتصرف الاخران يستلزم الافتقار
المتكلمة قوى النفس وآلتها كالطفولة والشيخوخة بل كالكون والفساد
قد تتبادى الى بالبدن مع مبادئ النفس بجوهرها للبدن والهيئات التي حصلت
من تلك الهيئات النفسانية وعما يؤكد ذلك ان احدهما اذا توجهم
الماشي على جذوع بقدر اذا كان الجذوع فوق فضاء لا يقدر اذا كان على
قرار من الارض لان الوهم الانسان قد يغير مزاج الماء المتدرج
بغتة فينبسط روحه وينقبض وجهه لونه ويصفر وقد يبلغ هذا التغير
البدن الصحيح بسبب مرض حاد فاذا البدن المريض فراقا اي برء والتحق
بما فارق المريض من مرضه فراقا اي اقبل واما التشبيه فهو ان يعلم
هذا ليس ببعيد ان يكون لبعض النفوس تلك تجاوز تأثيرا عن بدنها الى
سائر الاجسام ويكون من تلك النفس الغريبة قوتها كانها نفس مدبرة لكل الاجسام
العالم وكما يؤثر في بدنها كيفية مزاجية مباينة الذات لها كذلك يؤثر
ايضا في اجسام العالم نبادي تجمع مما ذكره في الفصل المتقدم الذي
عنها ذلك الاجسام كيفيات هي مبادي تلك الافعال خصوصا في
جسم صار اولى بالنسبة تخضع بدنه كلمات اياه او اشفاق عليه
فان توهم متوهم ان صدور مثل هذه الافعال لا يجوز ان يصدر عن
النفس الناطقة بان العقل لا يقتضي شيئا لا يكون موجودا لها
لو كان بالاثر فينبغي ان تذكر ليس كل مسخن بحار فان الشعاع مسخن

وليس كل بارد بل كل مبرد بارد وفان صورة الماء مبردة وليست بحارة
انما البارد هو القابل قوة تأثير فاذن لا يستنكر وجود نفس يكون من
نهاية القوة حتى يفعل في اجرام غير بدنها فعلها في بدنها ويتعلق
بها بان غير بدنها صور فتقوى تأثيرا فتوى على بدنها خصوصا اذا شبهت
ملكتها بغير قوة المادية اي صدرت عن تجردت الكلي اي صيرت
المراد انها اذا تجردت لها ملكة تقتدر بها على قهر قوى بدنها كالقوة
والغضب وغيرهما بسهولة فهي تقتدر بحسب تلك الملكة على قهر القوى
من غير ان قال الفاضل الشارح هذا كالاستدلال على ما ذكره المصنف
الحكم بكون الوهم مؤثرا في البدن هو يوجب الحكم بان يكون النفس الذي
هو اشرف تأثيرا منهم من تأثير الوهم وايضا التخيلات التي لها
تختلف حال المزاج كالغضب والغم وحسابه فلا استدلال بالامور
الحسابية موجبة التغيرات فلا يجوز ان يكون سببه مزاجا قوة تقتضي
الافعال الغريبة اولى من الاستدلال بانه لا يجوز ان تكون النفس
هذه القوة فاذن ما ذكره لا يتعلق لهذا الاستدلال بل النفس ان يكون لها هذه
فان كان المقصد انا لا نستبعد ان نقول كان الحاصل انا لا نسلم
صحة ما ذكرتم بهذا المقدار على ما ذكره وهذا المقدر مغفر عن التعليل
وانا نقول بهذا غير ان ظن بشيخ انه يقول النفس لتذكر الخيالات
وقد مر الكلام فيه لكن لما كان عند شيخ ان التوهم والتخيل
والفرح او الكآبة وهيئات مكتسبة من النفس فهو بسبب الآلات البدنية

كان هذا الاعتراض ساقطا وايضا هذا الفاضل قد نسي في هذا الموضع
قول الشيخ ان هذه الامور ليست مطلوبة بالكلية وانما توجد اليها الحوجة
اذا هي تعارض لما ثبت طلبه اعني الالم الجزء الاكتفاء بالجزئي
بيان الدعوى المذكورة هذه القوة وربما كانت للنفس بحسب
المزاج الاصلي لما فيه من بيانات فطرية تصير للنفس بحيث تخصها
وقد تحصل بمزاج تحصل وقد تحصل بضرب من الكسب بتحصيل النفس كالتهيؤ
لقوة الذكاء كتحصيل الاولياء لقوة الابراء لما ثبت وجود ذلك بالتجربة
الاضافية اعني القوة التي هي سبب الافعال الغريبة المذكورة وحينئذ
استناد ها الى ملكة تخص ذلك البعض من النفوس فذكر الشيخ ان تلك القوة
يجوز ان يكون معينا تخصص ذلك البعض من النوع ويجوز ان يكون
امرا غيره واما حاصل الكسب الذي بالكسب فان الاتيان بهذه الامور
كلا او ان قوة ربما كانت للنفس بحسب المزاج الذي هو سبب الخواص
المباينة الغريبة يستفاد منه ذلك المزاج الذي هو سبب الخواص الغريبة
مصير النفس موصوفا بكيفية ربما تحصل في مزاج آخر ربما حصل بالكسب كما
للاولياء والفاضل شارح ذكر ان الشيخ انما احتاج الى اثبات هذه
الملكة بالخصوصية لكون النفوس البشرية متساوية النوع مع انه لم يذكر ذلك
من كتبه فلا شبهة فضلا عن حجة وذلك بين وقوع النفوس البشرية
تحت حد نوعي واحد كالناطقية الدالة على تساويها في النوع وذلك مما
لا ينبغي ان يتوهم فضلا عن ان يتوهم الشيخ في موضع غير معدود من كتبه

يقع ان هذه القوة لنفس ما يكون مزاجها مستعدا ممكنا لنفسه فيوجد بقوة
من الانبياء وكرامة من الاولياء وتزيد قوتها لتعلقها بالعقل الفعال
مع تقضي جبلة قبول الفيض الالهي الذي يقع به اسم الكلام من الله
ليستدل به على الشرائع والمعاجز الخبيثة وقد يحصل قوة من هذه القوى
قليلة جدا وذلك كما في القوة القدسية والنفوس الشاذة من الناس
وهو الى الامكان الجبلة والكسب اقرب الا في جانب الخير فان ذلك
ذلك الجانب ابعد من الوسط من جانب الشر بمقابلة الاضداد
بالعين بحيث ان يكون من هذا القبيل والجبلة فيه غالبة فيقع به
كفار المتنبئين بالجاحية والتنبيه بعيد من غير فرض ان يكون من
الاجسام ملائكة او رسل جن او مقدسين فرد كسه من ذلك
استعداد هذا الشرط عزيز جدا الا عتبار النادر فقد سال الدر
وما يشبهه بنكد ظن اي ولف وضني وهتك تحراي ضعفة وهم
يعرض اي يوجب انتقال الاصابة بالعين بحيث ان يكون من هذا
القبيل ولم يجزم بكونه من هذا القبيل انما هو لعدم جزمه بوجوده بل لعدم
وقوعها من الامم الغفيرة ان تاثير الاجسام والمعالجات كتسخين الابار
القديمة مثل دمشق بالقطران الحديد وبسائل اخر كثيرة والارض
والماء وما يعبر به من المواد بانفاذ الكيفية فيه او بسطه كتسخين الابار
الماء الذي شاهد القدماء كانارة الشمس سطح الارض فيتصاعد البخار الكائن
تنبيه ان الامور الغريبة تقع في عالم الطبيعة من مبادئ شتى احدها الهيئة

يق مخفضة اللين لاجل نبذه والزبد نبذ اللبن والزبدة ما يخض
والقفي والقفيفة الشئ الذي يوثر به الضيف وابتذال الثوب استعماله
وترك صيانته والوفاد جمع مستعفد للسفر والذرية بالكسر والضم
وكل امر وصفاده ميله والغاغة من الناس الكثير المختلط ورجل
ء الدين اي جاد عنه وعدل والمنهج جمع منهج وهو ذباب صغير
سقط على وجه الغنم وجمير واعينها وفيق الزرع ما يبدو من الساق الحمر
انا بهم بهج وفق شيئا بالكسر فيهما اتسع اي بدا والوسوسة
حديث النفس والاسم منها الوسواس وزجاه الى كذا اراد ازعاجه
على التدريج والاستغراس طلب الغرائس واسفت الطير تسفيا
تقدم وتاتي بسر تعزى به واذاع الخبر اي فشاه واعلم ان العقلاء
اذا اعتبر عقايدهم بالقياس الى المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية
كانوا اما معتقدين لها واما معتقدين لاضدادها واما خالين عنهما
معتقدين لاحدهما وكل واحد من المعتقدين لها ولاضدادها اما ان يكونوا
جازمين او مقلدين فهذه جملة فرق العقلاء والى ايها
يفزقون من الوصول وطالبيه والطالبون من الطالبين يعرفون قدرها
وطالبين لا يعرفون قدرها والواصلون مستغنون عن التعلم فنقول
بيناستفرق هذا الشيخ امر فرغ من الفصل بصيانتها عن جنس فرق الناس
اولهم الطالبون الذين يعرفون قدرها وهم المبتدئون والثاني المعتقدون
لاضدادها وهم الجاهلون والثالث الخالون عن الطرفين وهم الذين

لم يبلغوا العفة والوفادة والذرية والعادة والرابع المعتقدون
لاضدادها وهم الذين جهلهم مع الغفلة والخامس المعتقدون
لها وهم عدة من الجهال بالتعلم وبجهلهم واما الفرقة الباقية وهم
الطالبون الذين يعرفون قدرها فقد امر المتحاهم بارسال اعنة
راجعان اليهم فرتفسيرهما الى عقولهم النظرية وهو الوقوف
بفناء سريرتهم والثاني الى عقولهم العملية وهو الوقوف
واثنان راجعان اليهم بالفهم بالقياس الى مطالبهم احدهما
بالقياس الى الطرف الناقص العلمي وهو قصورهم عن الاتمام
والوقوف عنه يسمى الوسواس والثاني منهما بالقياس الى الطرف
الاخر وهو نظرهم الى الكون بعين الرضا والتصديق بما امر بعده وجوده
الشرايط بالاحتياط الباقي عقلي وسماه حسنا ذكره وذميمة
وهو اخر فصول الكتاب وقد اتى بس من اول مقالة الى
والنيف مع قلة البضاعة وقصور الباع فيه فيجوز
الخلل وتراكم الاشغال والزام الشرط المذكور يفتح الابواب
وانا اتوقع ممن يقع اليه كتابي هذا ان يصلح ما يعثر عليه من الخلل
الفساد بعد ان نظر فيه بعين الرضا ويجتنب طريق الفساد والله
الهادي والرشاد ومنه المبدء واليه المعاد وكان قد فرغ
المصنف من تبييض الشرح والتوجيه قبل الاربعمائة بسبع عشرة
واستمائة عامة ما صلى الله على محمد وآله وسلم تسليما كثيرا

٩٥٤

٩٥٣

900